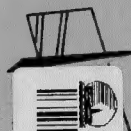


# الاتحاد السوقيات

في ظل غورباتشيف



أردن



الاتحاد السوفياتي  
في ظل غورباتشوف

حقوق الترجمة  
محفوظة لدار الواحة

الطبعة الأولى  
أيلول 1991م

**دار الواحة**

بيروت - لبنان  
ص.ب. 6107 \ 14

---

تصميم الغلاف: بوغوص سركيسيان



2467

# الاتحاد السوقياتي

في

## ظل غورباتشيف

تأليف أرنت مائدل

ترجمة بولا الخوري



General Organization of the Alexandria Library (G.O.A.L.)

*General Organization of the Alexandria Library*

الهيئة العامة لكتبة الإسكندرية	
947.0854	رقم التصنيف
1.1.1	رقم التسجيل
٢٢٩٥١	رقم التسجيل



دار الواحة

هذه ترجمة كتاب :

Ernest Mandel

Beyond Perestroika:

The Future of Gorbachev's USSR.

Verso, London - New York.

وهي الطبعة الأولى للكتاب الصادرة عام 1989  
وقورنت الترجمة المذكورة بترجمة فرنسية تحت عنوان:

Où Va L'URSS de Gorbachev?

La Brèche - PEC, Montreuil.

وهي ترجمة مَزيدة صدرت في العام نفسه .  
وقورنت أخيراً بالطبعة الإنكليزية المَزيدة .

Beyond Perestroika..

Verso - London - New York

الصادرة عام 1991

## كلمة الناشر

لم يُطْلَع القارئ العربي، وبشكل دقيق، على حقيقة الأحداث الجارية في الاتحاد السوفياتي منذ استلام ميخائيل غورباتشيف السلطة عام 1985، إلا بشكل عابر من خلال بعض التقارير الصحفية، ومن وجهات نظر عامة.

لذلك، كان لا بد من عمل لإبراز هذه التطورات وكشفها، لكي يتسنى للقارئ الحكم على حقيقة الأحداث الجارية حالياً، ولفهم خلفيات ما يحصل من أحداث تبدو مفاجئة، وأبرزها الانقلاب الأخير.

وهذا الكتاب يدرس الحدث السوفياتي، بأبعاده الداخلية، الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية - الأيديولوجية، وبأصدائه ومفاعيله الدولية، لناحية العلاقة بالقوى العظمى في العالم، وصدى التغييرات التي أحدثها غورباتشيف في أوروبا الشرقية، وفي دول العالم الثالث، وفي العلاقة بالأحزاب الشيوعية الستالينية عبر العالم.

وإذ يُقدم الكتاب تحليلاً خاصاً لصعود غورباتشيف، ولدوره المُطلق لسيادة التحولات الحاصلة منذ العام 1985، فإنه لا يكتفي بإبراز الدور الشخصي لهذا الرجل، بل يعمل على رسم محاور تطور المجتمع السوفياتي وتناقضاته منذ وفاة ستالين.

وفي سياق تحليل نقدي للبريسترويكا والغلانسوست، في تقاطعها وفي تناقضها، يضع الكتاب بين أيدينا مادة غنية، لفهم التحولات السوفياتية الراهنة، وفرضيات عمل، لمتابعة هذا الحدث الذي يهزُّ العالم. ولا تفتي التطورات السوفياتية تؤكد العديد من توقعات الكتاب منذ صدوره بالإنكليزية عام 1989.

وهذا الكتاب الذي نضعه بين أيدي القارئ العربي، تُرجم إلى عشر لغات. واعتُبر بين الكتب الأكثر مبيعاً في الستين الأخيرتين.

## المؤلف

ألف هذا الكتاب المفكر البلجيكي الاقتصادي اللامع أرنست مائندل، وهو مُنظر سياسي وصاحب شهرة عالمية.

يشغل حالياً منصب مدير الدراسات السياسية في جامعة بروكسل الحرة، وعضو في قيادة الأهمية الرابعة، ووجه بارز من وجوه الحركة العمالية في بلجيكا.

ساهم في السجلات الاقتصادية والسياسية الكبرى التي أثارها الحركات الثورية في كوبا والجزائر ونيكاراغوا والبرتغال، إلخ...

زار أخيراً الاتحاد السوفياتي، وألقى محاضرات باللغة الروسية. ويشترك حالياً وميخائيل غورباتشيف، في الهيئة المشرفة على تحرير مجلة نظرية عالمية تُعنى بقضايا الاشتراكية.

ألف مائندل كتب ومقالات عديدة ترجمت في العالم أجمع، وعُرِفت إنتشاراً واسعاً، بما في ذلك في الصين الشعبية منها: مدخل إلى الاشتراكية العلمية (مليون نسخة) والنظرية الاقتصادية الماركسية (مئتا ألف نسخة)، وهذا الأخير هو عبارة عن مصنف اقتصادي في مجلدين، ويُعتمد كمرجع في أبرز جامعات العالم.

تُرجم من مؤلفاته إلى العربية: النظرية الاقتصادية الماركسية، مدخل إلى الاشتراكية العلمية، دينامية فكر تروتسكي، الرد الإشتراكي على التحدي الأميركي، النظرية اللبينية في التنظيم، ونصوص حول الأهمية، عدا مقالات ودراسات أخرى عديدة.

إهداء:

إلى بيير فرانك (1905 — 1984)

وإميل فان كولن (1916 — 1987)

تحية للذكرى أربعين عاماً من الصداقة الحميمة  
والتضال المشترك، لا سيما حول «المسألة الروسية».

«أما شروع المصلح بتنظيم الأمور على نسق جديد، فأمر في غاية الصعوبة فضلاً عن كونه مخفوفاً بالمخاطر وغير مضمون المواقب. إذ أن المصلح يستعدي بذلك جميع المستفيدين من النسق القديم، ولا يلقى من الذين يستفيدون من النسق الجديد إلا تأييداً فائراً».

- ماكياييلي -

## المقدمة

### — I —

إن التحولات الجارية حالياً في الاتحاد السوفياتي تشكّل الحدث العالمي الأكثر أهمية منذ انتصار الثورة الصينية عام 1949. إنها تحدث تبدّلاً عميقاً في الوضع العالمي. أما آثارها فستطبع هذا الوضع لسنوات، إن لم يكن لعقود، مخلّقة بصماتها على الدينامية السياسية والاجتماعية في القطاعات الرئيسية من العالم. ولمجرد أن النظام السياسي في الاتحاد السوفياتي قد فقد تدريجياً قوته الدافعة للجماهير الشعبية في البلدان الرأسمالية الأساسية - علماً أنه يحتفظ دائماً بهذه القوة من حيث وضعه الاقتصادي - الاجتماعي - فهذا بحد ذاته كافٍ لفهم التبدّل التدريجي الجاري اليوم على مستوى واحدة من ثوابت الوضع الناشئ عن الحرب العالمية الثانية.

فضلاً عن ذلك، سوف يتناغم السجل الدائري حول المجتمع المقترح في الاتحاد السوفياتي مع سجل آخر سيعززه الركود الاقتصادي القادم في الغرب. وستنبثق عن تقاطع هذين السجلين مخاض اجتماعية مرجعية جديدة.

والتحول الأساسي المشار إليه لا يتعلق باتساع الإصلاحات الديمقراطية التي تحققت فعلاً أو تلك التي يمكن أن نتوقع تحقيقها في مستقبل قريب. كما أنه لا يتعلق بالدور الشخصي لغورباتشيف ونجاحاته الأكيدة في مجال «العلاقات العامة» علماً أنه لا ينبغي التقليل من أهمية هذه الظواهر. إن التحول الأكثر أهمية، وكما يبدو من بعيد، يتعلق بيقظة البروليتاريا السوفياتية المتنامية من حيث نشاطها الجماهيري، وقد قدمت الإضرابات العامة المتتالية في ياريفان، عاصمة جمهورية أرمينيا السوفياتية، المثال الأكثر تقدماً حتى اليوم عن هذه اليقظة.

إن تزايد الأندية غير الرسمية والتمايزات الأيديولوجية الجارية داخلها لا تؤثر على الانتلجنسيا وحسب بل على الطليعة المالية أيضاً. معلنة بذلك عن بشائر تسيّس هذه الطليعة (أو تسيّسها من جديد). ومن تعبيرات هذه اليقظة الإضرابات والالتباسات السياسية الراضية لتتحية بويرس يلتسين.

لقد غابت البروليتاريا السوفياتية والبروليتاريا الأميركية منذ أكثر من أربعين عاماً عن الفعل السياسي الذي يتوفر فيه حد أدنى من الاستقلالية الطبقية، وهما اللتان تشكلان أكثر من ربع البروليتاريا العالمية وتمتيزان بكونهما الأكثر عدداً ومهارة. ورمى هذا الغياب بقله على موازين القوى على الصعيد الدولي. وكان أحد أبرز العوامل الموضوعية التي كبحت النضال العالمي في سبيل الاشتراكية.

وإذا تسمى البروليتاريا السوفياتية الآن إلى إيجاد قنوات للتعبير السياسي وتشرع بالتحرك في هذا الاتجاه، فإنها تحدث تغييراً رئيسياً في الوضع العالمي. وهو التغيير الذي لا يضاهيه أهمية إلا استئناف البروليتاريا لفعلها الطبقي المستقل في الولايات المتحدة الأميركية، وهو فعل سيكون له هو الآخر أن يحدث في الوقت نفسه تغييراً في الوضع العالمي. فضلاً عن ذلك، سيكون للأحداث الجارية اليوم في الاتحاد السوفياتي أن تُمهد الطريق أمام هذه الصحو، وستبين لنا إمكانية تحقق هذا التغيير، بل إن تحقيقه محتوم على الرغم من كل الظواهر المناقضة لذلك.

وتكفي الإشارة إلى واقعيتين اثنتين تم إنجازهما حتى يومنا هذا لفهم الدينامية التقدمية للتطورات الجارية؛ فمن ناحية لم يكن انسحاب القوات السوفياتية من أفغانستان نابعاً من خيار سياسي قام به غورباتشيف وحسب، بل كان نابعاً أيضاً من تنامي المعارضة الشعبية لهذه الحرب في الاتحاد السوفياتي نفسه. ومن ناحية أخرى أصبح التدخل العسكري السوفياتي في أوروبا الشرقية على غرار ما حدث في ألمانيا الشرقية عام 1953، وفي المجر عام 1956 وفي تشيكوسلوفاكيا عام 1968، مستحيلاً من الناحية العملية، نظراً لوضع الرأي العام في الاتحاد السوفياتي حالياً. أما المفاهيم التي ستترتب على هذين التغييرين على المدى المتوسط فلا مجال لحصرها.

## — II —

ما يميز التحليل المقدم من الاتحاد السوفياتي في ظل غورباتشيف في هذا العمل هو أنه لا ينطلق من الدور الشخصي لهذا الرجل، ولا من مآل مبادراته ومشاريعه (المعلنة أو الضمنية) لتفسير التحولات الجارية. إن غورباتشيف والغورباتشيفية هما، من وجهة نظرنا، نتاج لتنامي التناقضات التي طبعت المجتمع السوفياتي منذ موت ستالين أكثر مما هما المسببان الأوليان لهذا التنامي. وإننا نستبعد تحليداً كل تفسير لهذه التحولات ينطلق من اعتبارها انعكاساً مزعوماً لتاريخ روسيا على الأقل منذ حقبة الغزو التركي، هذا التفسير الذي يستحيل بالنسبة إليه حدوث أي تغيير أساسي في هذا البلد ما لم يبدأ من القمة وعبادة الأمير.



إن تفسيراً مماثلاً لماضي روسيا ليس في أغلب الأحيان أكثر من عقلنة للخوف من وعدم الاستقرار، والفوضى، «والفوضوية»، أي من الحركات الجهادية التي تنطوي على قوة كامنة ثورية. بل إنه لا يعدو كونه عقلنة لمشروع إبقاء الجهاد في حالتها السلبية، بحيث ينبغي أن يقع انخراطها في تلك الحركات، في حال حدوثه، تحت إشراف دقيق من السلطات العليا.

إن هذه النظرة للتاريخ الروسي وللسياسة الروسية تستهين بوزن الامتداد الشعبي لثورات الماضي بشكل خطير، ناهيك باستهانتها بعنفية الثورات الثلاث الكبرى التي حدثت في القرن العشرين ومدى اتساع هذه الثورات: ثورة 1905، وثورة شباط/ فبراير - آذار/ مارس 1917، وثورة تشرين الأول/ أكتوبر - تشرين الثاني/ نوفمبر 1917. إنها لا تأخذ بالاعتبار ذلك التحول الاجتماعي الهائل الذي عرفه البلد منذ الثلاثينات والأربعينات. فلم يعد الاتحاد السوفياتي اليوم مجرد مجتمع محدث، متحضر بعمق، وأكثرية سكانه مدينة منذ جيلين، لا بل منذ ثلاثة أجيال. إنه بشكل خاص، مجتمع يحتل بفعل امتلاكه لخصائص مهنية وثقافية وعلمية موقع المجتمعات الأكثر تطوراً، حيث أن ربع علماء العالم هم من السوفيات، فضلاً عن أن نسبة 40% من البروليتاريا فيه تحمل دبلوماً للتعليم العالي التقني، وهي تتميز بالفصول العلمي والاهتمام الجمالي اللذين لا نجد لهما مثيلاً في غالبية البلدان الأخرى. وهذا ما تؤكد كمة المجلات العلمية والأدبية والمصنفات الشعرية الصادرة في هذا البلد، دون ذكر الروايات القيمة.

ضمن هذه الشروط، لا يعود الحفاظ على المستوى المعيشي المتدني وحل النظام السياسي الاضطهادي والباعث على التخيل، وحل بنى السيطرة والرقابة الدينية الواسعة الانتشار والتي بات انعدام جدواها بارزاً للعيان - لا يعود إذًا، ومع مرور الزمن، أمراً محتملاً بالنسبة للأنتلجنسيا فحسب، بل بالنسبة لكل الجماهير الشعبية أيضاً.

إن غورباتشيف والغورباتشيفيهما بشكل أساسي حصيلة التناقض بين جميع القوى الدينية، وجميع الشرائع الاجتماعية والبنى المحافظة في المجتمع السوفياتي، حيث تطور في هذا المجتمع أزمة سستام<sup>(\*)</sup> مخصوصة منذ عقدين، وتظهر تعبيراتها الأكثر وضوحاً في الانخفاض شبه الثابت في معدل النمو الاقتصادي كما في البؤس الاجتماعي والحواء النفسي اللذين لا يقلان خطورة لكوهما مسمان مصالح عشرات الملايين من المواطنين والمواطنات. وتتضافر أزمة السستام

---

(\*) Système: عربانها يستنام بانتظار إيجاد ترجمة لها وذلك حرصاً على عدم اختلاطها بمعاني عربية أخرى مثل نسق Ordre ونظام Régime، فضلاً عن ضرورة التمييز بين نظم Organiser وتنظيم Organisation ومستمم Systématiser ومستممة Systématisation (م.).

هذه مع وعي واضح لها في صفوف قسم هام من أوساط اجتماعية مخصصة منذ عشر سنوات على الأقل، فضلاً عن يقظة الرأي العام الذي ما زال مع ذلك ملزماً ومفتتاً، هذه اليقظة التي تجري بشكل بطيء ولكن لا مرد له. إذاً هذه هي الأسباب الأساسية للتحويلات الجارية في الاتحاد السوفياتي، على خلفية التغيرات الاجتماعية في العقود الأخيرة.

يشكل غورباتشيف الإجابة التي يقدمها الجناح «التحديتي» في البيروقراطية المهيمنة على التهديدات التي توجهها أزمة الستام ويقظة الرأي العام لاستقرار سيطرته على المدى الطويل. إن تأخير هذه التغيرات بإشراف بيروقراطي - وتسريعها عند الحاجة - حتى لا تتجاوز البيروقراطية، لا بل حتى لا تطيح بها، هو الهدف التاريخي الذي يسعى الجناح الغورباتشيفي في البيروقراطية إلى تحقيقه.

والسؤال الذي يطرح نفسه: كيف اتفق لذلك الزخم الإيجابي الذي طبع ثورة أكتوبر أن أتاح المجال، وفي ظل سطوة الدكتاتورية الستالينية، لهذا التطور السريع المدهش ولهذا الثورة الثقافية الواسعة في الاتحاد السوفياتي، ليعود مسار هذا الاتجاه فيعكس فيها بعد؟

تكمُن الإجابة بشكل أساسي في إمكانات النمو التوسعية التي توفرت للبيروقراطية بفعل الاحتياطي الطبيعي والبشري الهائل الذي يمتلكه الاتحاد السوفياتي. إن نفاذ هذا الاحتياطي بشكل تدريجي كان يفترض الانتقال السريع في النمو التوسعي إلى النمو التكتيقي. غير أن الإدارة البيروقراطية بفعل تبذرها وسوء اشتغالها المتنامي قد شكلت عائقاً أمام هذا التقدم. هذا هو السبب الكامن وراء تباطؤ النمو «وانتهابات الجمود» - كي نستخدم تعابير غورباتشيف - في جميع مجالات الحياة الاجتماعية.

ومن هنا الازدهار المتنامي في صفوف الغورباتشيفيين الأكثر تنوراً، «ما لم تنجح الإصلاحات الجدلرية في عكس اتجاه الأمور سوف يصبح الاتحاد السوفياتي خلال سنوات قوة من الدرجة الثانية على الصعيد التكنولوجي، الأمر الذي ستطول نتائجه، فيما تطول، مجال الدفاع الوطني»، هذا هو بيان المبادئ الذي يُشكل دافعهم ومحركهم. وليس بإمكان المرء أن ينفي انطباقه على الواقع.

لا ينبغي على الإطلاق التقليل من أهمية ديالكتيك «الإصلاحات من فوق، والتيازات في القمة، واتساع الضغط الجماهيري والعمل الجماهيري المستقل وتمعق الإصلاحات» كما يطرحة جناح غورباتشيف.

وإذا كان الزخم الأول لعملية التحول قد خرج من أحياق المجتمع السوفياتي، فإن المرء لا يسهو أن ينكر ذلك المقول التضجيري الذي قد تمخذه سلسلة من المبادرات الغورباتشيفية الموقفة. وهذا ما يفترض تحليلاً دقيقاً لهذه الشخصية، يخرج عن نطاق المهاترات، ولا يقتصر

على الترتي بين الموافقة العمياء أو المعارضة الموجاه، وهذه مسألة كان تروتسكي قد حلر منها في كتابه الثورة المغدورة.

### — III —

يبقى ميخائيل غورباتشيف، وانطلاقاً عما أسلفنا، شخصية مميزة على مستوى الدور السياسي الذي لعبه في عملية التحول الليبرالي في الاتحاد السوفياتي بأكملها. إنه دون شك واحد من كبار السياسيين الموهوبين المعنكين في عصرنا هذا. وكلمة «سياسي» نستخدمها هنا بمعناها الشائع، أي بشيء من الابدال للتعريف التالي: «الرجل - أو المرأة - الذي يولي الأولوية في حياته لممارسة السلطة». وليس ثمة حاجة للبرهان على الحنكة التي يُعرب عنها غورباتشيف في أساليب المناورة والانتهازية الشخصية. يكفي أن نذكر أنه كان أحد الوشاة المخلصين لبريغينيف قبل أن يصبح قاضياً صارم الأحكام، وأن الكا.جي.ب. نفسها قد ساهمت في إيصاله إلى السلطة.

غير أن ما يميز السياسيين الأفاض، هو بالضبط قدرتهم على الجمع بين الحنكة الانتهازية و«المهذب الجليل» الذي يعملون لبلوغه وترسيخه على المدى البعيد. حيث إنه يخدم مصالح الطبقة الاجتماعية - أو شريحة منها - التي يمثلها هؤلاء السياسيون على المستوى التاريخي إذا جاز التعبير. إنهم يعملون على إجراء إصلاحات جلدريه للسياسات التي يتهاون معها ويسعون لتوطيدها، وهي إصلاحات يبدو لهم أن هذه السياسات تصبح، في غيابها، مهددة بأزمات تنطوي على مخاطر خارقة للعادة، لا بل قد تنطوي على الإطاحة بهذه السياسات نفسها. وهكذا يزاوجون بين الانتهازية ويُعد النظر، وبين فن المناورة وفهم الواقع بطريقة خاصة بكل منهم، باعتباره فرداً مميزاً. وبهذا المعنى يقفز إلى ذهننا هذا التماثل بين شخصية ميخائيل غورباتشيف وشخصية فرانكلين روزفلت، مع الأخذ بالاعتبار كل التحفظات الواجبة عند إجراء مثل هذه المقارنات التاريخية، فضلاً عن الحدود التي تفرضها هذه المقارنات.

فالإنسان يحتلان موقع الصدارة السياسية في أهم بلدين في العالم ويمارسان السلطة بوسائل تعتمد أساساً على لعبة التلاعب / الإقناع، أي دون الاعتماد بشكل رئيسي على جهاز القمع. والإنسان يواجهان، كل بدوره، مجتمعاً مخصصاً يتعرض لأزمة عميقة، بعدما عاش انطلاقة لا نظير لها في التاريخ، وهي أزمة تتواصل بفعل طرح «القيم» الأساسية التي قامت عليها هذه الانطلاقة على بساط البحث من جديد.

والإنسان مقتنعان بأنه من الضروري بمكان إجراء إصلاح سريع وعميق تفادياً للانفجار الاجتماعي، بل للثورة الاجتماعية. والإنسان يواجهان كتلة من القابضين على زمام السلطة، أو على الأقل أغلبية هذه الكتلة (البورجوازية الكبيرة في الولايات المتحدة، وقمة البيروقراطية

- النوموكلاتورا - في الاتحاد السوفياتي) التي لا تُقدّر اتساع الأزمة وعمقها، ولا ضرورة إجراء الإصلاحات الجذرية. والإثنان يسعيان لتحريك قطاعات من الجماهير الشعبية للتغلب على عناصر المقاومة في مجتمعيها، مع جهدهما للمحافظة على ضبط هذه التحركات على الشكل الذي يقيها ثلاثمة مع ديمومة البستام القائم. والإثنان يكسبان بفعل ذلك صدى شعبياً متنامياً. والإثنان يُهربان عن كونهما عتريين في استخدام الوسائل الإعلامية من أجل نشر دعوتهما الشعبية.

وأخيراً تشترك هاتان الشخصيتان بفن المناورة والكتبان، وهي ملكة نادرة تمتازان بها، وتقوم على إخفاء السمات الأساسية لمشروعها عن الجماهير وعن جزء من شركائهم بعناية، وعلى التأكيد بشكل مطرد وفي مناسبات عديدة على عكس ما ينوون القيام به. إلى جانب هذه التشابهات، ثمة اختلافات في الوضعين بارزة للعيان. لقد كان أسهل بكثير على روزفلت أن يقنع الرأسمال الأميركي الكبير في نهاية المطاف بقبول مشروع إصلاح الرأسمالية الأميركية عبر إدخال سياسة النيو- ديل (وهي النسخة الأميركية لما يسميه الفرنسيون بالدولة ذات المشيئة المطلقة) مما على غورباتشيف في محاولته إقناع النوموكلاتورا أو إغرائها بالقبول. ففي واقع الأمر تتميز البورجوازية بكونها طبقة مهيمنة، وثيقة بنفسها، راسخة بعمق في الستام المهيمن بفضل الملكية وسلطة المال. أما النوموكلاتورا فلمست طبقة مهيمنة، إنها فئة من طبقة البروليتاريا، اغتصبت سلطتها، وهي لا تحكم في الواقع إلا بفعل سلبية هذه الأخيرة. فهي بالتالي أقل ثقة بنفسها، وأكثر هشاشة، وأقل قدرة من البورجوازية على تقنية التحرك الشعبي الواسع.

... فضلاً عن ذلك كانت الطبقة العاملة في الولايات المتحدة الأميركية أقل تفتتاً عام 1933 مما هي عليه الطبقة العاملة السوفياتية عام 1985، وبالتالي كانت مستعدة للتحرك بسرعة ولممارسة ضغط على البورجوازية. فبدأ روزفلت بالنسبة لهذه الأخيرة أهون الشرور بالمقارنة مع المخاطر التي يهدد بها حزب عمال يستحيل التحكم به لا بل حركة نقابية جماهيرية تتميز بروحها القتالية وتشرب عليها قاصدها بشكل فعلي. أما في الاتحاد السوفياتي فإن الحركة الجماهيرية المعممة قد تتأخر أكثر، نظراً لسلبيتها العميقة التي خلقتها ستون سنة من حكم الستالينية، الأمر الذي يترك المجال فسيحاً لمناورات النوموكلاتورا.

والاختلاف الرئيسي يكمن في أن الولايات المتحدة الأميركية كانت البلد الأغنى في العالم، حيث تمتلك البورجوازية احتياطياً ضخماً يتيح لها القيام بتنازلات حقيقية للجماهير. أما اقتصاد الاتحاد السوفياتي اليوم فيعاني من عيق شديد، والاحتياطي المتوفر بكثرة بالطبع لا يمكن توظيفه في مصلحة الجماهير إلا بعد إجراء تغيير جذري في مستام الإدارة والسلطة،

وليس بتفادي هذا التغيير. وهذا ما يجعل فرص نجاح مشروع غورباتشيف أقل بكثير من تلك التي أُتيحت لمشروع روزفلت.

إن هذه المقارنة، بتشابهاتها كما باختلافاتها، تلقي الضوء في آين واحد على الأبعاد التاريخية لمشروع غورباتشيف وعلى احتمالات المعارك السياسية القادمة في الاتحاد السوفياتي.

#### — IV —

غالباً ما تختصر التحولات الجارية في الاتحاد السوفياتي بالتعبيرين التاليين: البيروسترويكا والغلاسنوست. والبيروسترويكا هي مجموع الإصلاحات التي يسعى غورباتشيف وفريقه إلى إدخالها في الستام الاقتصادي. أما الغلاسنوست فهي مجموع الإصلاحات السياسية الجارية، التي يمكن القول، مع بعض التحفظات، بأنها تسير باتجاه إضفاء ديمقراطية جزئية على الستام.

لقد حاول غورباتشيف في مرحلة أولى إدخال إصلاح بيروقراطي بشكل رئيسي على ستام السيطرة البيروقراطية (أو تظاهر باختبار هذا الإصلاح)، فسعى إلى استئصال أسوأ عيوب هذا الستام (الفساد والإدمان على الكحول)، عبر مبادرات فورية وإجراءات إدارية، لا بل عبر القمع الخالص. وسرعان ما برزت بوضوح حدود هذه المحاولة وانعدام فعاليتها شبه الكلي.

ونتيجة ذلك انخرط غورباتشيف في مرحلة جديدة من مسيرته تتميز بكونها تجمع أكثر فأكثر ما بين الإصلاحات الاقتصادية والدعوات إلى إضفاء الديمقراطية على الحياة السياسية والمبادرات الآتية من تحت، علماً بأنها كانت محدودة ومحكومة بإشراف فوقي إلى حد بعيد. هكذا أصبحت الغلاسنوست، من ذلك الحين، شرطاً مسبقاً لنجاح البيروسترويكا.

ويتلام هذا التحول في السياسة الغورباتشيفية أيضاً مع تحليل أسباب فشل المحاولة السابقة لإصلاح الستام، أي تلك التي قام بها ن. س. خروتشيف. إن غورباتشيف وحلفاءه الأقربين يؤكدون على أن خروتشيف قد فشل لأن الجماهير لم تمتلك الحركة والمبادرة الكافيتين لدعم إصلاحاته، الأمر الذي أتاح للجهاز أن يستوعب هذه الإصلاحات في البداية ليعود ويوقفها فيما بعد، حتى توصل إلى إلغائها جزئياً في نهاية المطاف.

مقدورنا أن نضيف أنه منذ الكونغرس التاسع عشر للحزب الشيوعي السوفياتي بدأت ترسم ملامح مرحلة ثالثة من سياسة غورباتشيف، حيث اتسعت الغلاسنوست لتشمل الشروع بإجراء تغييرات في المؤسسات السياسية. وهي تتلام أيضاً مع نفاذ الصبر المتنامي في صفوف الجماهير السوفياتية إزاء التباطؤ في وضع الإصلاحات موضع التنفيذ وضمالة

نتائجها. وقد أدى نفاذ الصبر هذا إلى تحركات جماهيرية سياسية كالتى قامت بها جماهير بلدان البلطيق وجمهوريات القوقاز والتي لا تزال تؤطرها الاتجاهات القومية بشكل خاص (ولكن ليس بشكل حصري). هذا ونتجه مقاومة الجهاز نحو المزيد من التصلب. وقد اتضح ذلك على امتداد عملية التحضير للكونفرنس التاسع عشر والنقاشات التي أثارها. وكان خطاب ليغاتشيف الختامي، بشكل من الأشكال، أحد التعبيرات الأكثر تكثيفاً عن هذه المقاومة من وجهتي النظر السياسية والرمزية. ومنذ غريف 1988، بدأت تظهر محاولات في الجهاز لاستعادة سلطته، لا بل محاولته القيام بقمع محدود وانتقائي.

يمكن تلخيص مفاعيل البيروستريكا في مجال الزراعة وبعض الخدمات بالصيغة التالية: «التخصيص»<sup>(\*)</sup> الجزئي». يضاف إلى ذلك تشريع السوق السوداء والعمل الإضافي والعمل الرمادي في قطاع الخدمات. إن الهدف في هذا المجال واضح، والمشروع معلن بشكل صريح. يبقى أن نتسظر لنرى إلى أي حد يمكن تحقيقه. فحتى اللحظة الحالية لا تتخطى مفاعيله الفعلية مفاعيل سياسية (نيب)<sup>(\*\*)</sup> مصغرة.

تختلف طبيعة البيروستريكا اختلافاً كلياً في مجال الصناعة الكبيرة والتجارة الخارجية وستام التخطيط بمجمله. فالمشروع هنا يبقى غامضاً وهذا أقل ما يمكننا قوله. ومقدورنا والحالة هذه أن نضعه في إطار الاحتمالين التاليين: إما «اشتراكية السوق» أو استخدام بعض الإروالات الصناعية في خدمة التخطيط «الاشتراكي». فضلاً عن ذلك تتميز الإجراءات الملموسة بتناقضها، عدا أن تنفيذها يصطدم بعراقيل شبه معمة. أما المحصلة العملية التي أسفرت عنها هذه العملية فهي الفشل الواضح: لم ينطلق النمو الاقتصادي بشكل فعلي من جديد، ولم تتحسن الإمكانات التموينية الموفرة للسكان بشكل حقيقي. أما مستوى معيشة الشغيلة فقد تراجع عوضاً عن أن يتقدم.

من هنا الحزف الحقيقي الذي يشعر به الغوريستيفيون إزاء احتمال الالتحاق «الموضوعي» بين الاستياء الجماهيري بالصامت ولكن الحقيقي، وديماغوجية «محافظي» الجهاز الشعبويين التي تعبر عن سياستهم القائمة على الإحاقلة العملية. ومن هنا خوفهم من فشل البيروسترويكسا على أرض الواقع. ومن هنا هربهم إلى الأمام - بفعل الصدمة تقريباً - نحو

(\*) Privatisation: وترجمها تخصيص حسب ما اتفق عليه غالبية المربين المختصين. وهي تمثل سيورة الانتقال من إدارة القطاع العام للاقتصاد إلى آليات القطاع الخاص وقوانين السوق (م.).  
(\*\*\*) NEP: وهي إختصار لك «السياسة الاقتصادية الجديدة»، التي أطلقتها الدولة السوفياتية بعد انتهاء الحرب، وقد حلت محل سياسة «ثيوجوية الحرب»، وتتميز بإدخال بعض آليات السوق إلى التجارة الداخلية والصناعات الصغيرة (م.).

توسيع الغلاسنوست بغية دفع البريسترويكا من جديد، ونحو دعوة الجماهير إلى التحرك - بشكل محدود وإشراف فوقي بالطبع.

غير أن البريسترويكا، كما تتركها الجماهير الكادحة، تحتوي على سلسلة من العناصر السلبية التي لا تستطيع الدعاية الغورباتشيفية نفيها، والتي تفسر شكوك الشغيلة وترقبهم لا بل موقفهم السلبي. فالآثار المباشرة للبريسترويكا على مستوى معيشة الجماهير تذهب باتجاه الإجراءات التقشفية، فيما تنامي التفاوتات الاجتماعية، وهو الأمر الذي يصدى بعمق حس العدالة الأولي لديهم ولا يحثهم إطلاقاً على القيام بجهد إنتاجي أكثر كثافة. ويتهدد تنظيم العمل بالتغير ويتقوض أسس التماسك والتضامن الطبقيين الأوليين، وهما اللذان ترسّخا في المصانع الكبرى والمشغل خلال حقبة بريجنيف. وتحوم المخاطر بشكل خاص على العمالة الكاملة مُعبّرة عن نفسها في مشاريع الترميمات الواسعة، التي لا تطاول الموظفين وحسب، بل المتجبن والمتجبات - وبشكل رئيسي العاملات كما ذكر في الكونفرنس التاسع عشر للحزب الشيوعي - الأمر الذي يعبر إزاهه الشغيلة عن نفور عميق ويتسبب بمقاومتهم العلنية. كل ذلك سيؤدي إلى إضعاف حس المسؤولية عند الجماهير وإلى سوء اشتغال الاقتصاد.

ضمن هذه الشروط يتعمق التضاد بين البريسترويكا والغلاسنوست أكثر فأكثر، فضلاً عن أن أحدهما تغلّي الأخرى وبدلاً من أن تشكلا عنصرين مكوّنين لمشروع واحد. وسيدفع منطق صراع المصالح الاجتماعية بالشغيلة إلى الإفادة من الإمكانات التي توفرها الغلاسنوست من أجل بلورة تطلعاتهم ومطالبهم واستيائهم. فكلما اتسعت حريات التعبير والتظاهر، تغلغل التحرك العمالي عبر الثغرات المفتوحة في حصن الدكتاتورية البالي.

تتسع الإضرابات والمطالبة بتسريع حق الإضراب، وتطفو على السطح بُنى التنظيم الذاتي، كما حدث في ياريفان. ويطالب الشغيلة بالاعتراف بهذه البنى سواء في إطار النقابات (القديمة و/أو الجديدة) أو في إطار السوفيئات التي أعلن غورباتشيف تهور عن إنعاشها من جديد. أنهم يلجأون في مناسبات عديدة إلى المجال الديمقراطي الذي اكتسبه لإعادة طرح إجراءات البريسترويكا الملموسة التي تتعارض مع مصالحهم على بساط البحث.

فضلاً عن ذلك يؤدي التناقض بين البريسترويكا والغلاسنوست إلى تناقض آخر على مستوى دينامية الغلاسنوست نفسها، وهي دينامية لا يزال يعرقلها حتى اليوم، وقبل أي شيء آخر، مبدأ الحفاظ على الحزب الواحد. وهذا ما يرتبط بالحفاظ على الرقابة التي لا تزال رقابة فعلية على الرغم من الحدود التي فرضت عليها، كما يرتبط بغياب الحرية النقابية الحقيقية، وبوزن جهاز الكا. جي. ب. في الحياة الاجتماعية (وبالتحديد عبر إشرافه المباشر على التظاهرات العامة). ويتربّط على ذلك انعدام سيادة السوفيئات، أي السلطة الفعلية

لأنه (الجماهير العمال بالمعنى العام للتعبير). حيث تقترض مثل هذه السلطة، مسبقاً، حق الجماهير في تقديم مرشحها وانتخابهم. فضلاً عن حقها وقدرتها على التوافق حول برامج سياسية بديلة، مميزة عن برامج قيادة الحزب الشيوعي السوفياتي.

ينطوي غياب التشريع لستام التعددية الحزبية - أي تعددية الأحزاب التي تقبل الاعتراف احتراماً فعلياً بالدستور الاشتراكي، بغض النظر عن خلفيتها الأيديولوجية - على تقييد قاطع للديمقراطية الداخلية في الحزب الشيوعي نفسه. وينطوي تحديداً على غياب حق الانجهاات، وحق الأقلية في التحلق حول برنامج واحد، حيث أن كل المهله أقلّي داخل الحزب الشيوعي السوفياتي يمكن أن يُعتبر حزباً آخر قائماً بالقوة. إن التجربة الستالينية وما بعد الستالينية قد بيّنت إلى أي حد يمكن أن تصل التكاليف المخيفة التي تتكبدتها البروليتاريا السوفياتية والعالمية، والشعب السوفياتي والبشرية بأكملها نتيجة انعدام الديمقراطية.

سوف تزداد هذه التناقضات حدة، وسوف تعبر عن نفسها بشكل متزايد بأفعال سياسية، بما فيها ظهور تحركات جماهيرية خلال الأشهر والسنوات القادمة. وهي قد بدأت منذ الآن على أي حال.

## - V -

لا تقل سياسة غورباتشيف الخارجية تناقضاً عن سياسته الاقتصادية والداخلية وهي حكومة بضرورة مادية: زيادة الموارد الضرورية للنمو الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة الجماهير، عبر كبح السباق إلى التسلح، والحصول على قروض ضخمة من الامبريالية بغية تمويل استيراد التكنولوجيات الرائدة. فالمبادرات المتلاحقة الخاصة بنزع السلاح، وانسحاب القوات السوفياتية من أفغانستان، ومشاريع الحلول السلمية الخاصة بـ «الصراعات الإقليمية» الملحة على حساب الثورة في أميركا الوسطى وحركات التحرر في جنوب أفريقيا وأماكن أخرى، واقتراحات «تعميق» التعايش السلمي لا بل التعاون مع الامبريالية، كل ذلك يتلام مع الغاية نفسها.

يستحيل علينا أن نوافق على هذا التوجه الجديد أو نرفضه جملة وتفصيلاً. إنه يحمل دون شك بعض العناصر الجديدة، غير أنه لا يزال منطبعاً بالبراهاتية الانتهازية التي ميّزت السياسة الخارجية لستالين وخروتشيف وبريجنيف، وهي سياسة براهاتية ما زالت سارية المفعول منذ أن أخلدت البيروقراطية على عاتقها مهمة الاضطلاع بكل مستلزمات «بناء الاشتراكية في بلد واحد».



إن المبادرات الخاصة بنزع السلاح النووي وانسحاب القوات السوفياتية من أفغانستان، والاجراءات العتيدة الماثلة في كمبوديا واثيوبيا، وبشكل خاص الخطوات الأولى باتجاه سحب الجيش السوفياتي من أوروبا الشرقية - إنها كلها إجراءات ينبغي دعمها على وجه الاجمال. فهي تقدم للجماهير الشغيلة في العالم أجمع صورة جلية عن الوضع الدولي، فتظهر الامبريالية كمصدر أساسي لمخاطر الحروب التي ما زالت تنوء بثقلها على الجنس البشري. وتُفقد الدعاوة القائلة بأن الاتحاد السوفياتي لا يقل عدوانية عن الامبريالية - لا بل إنه أكثر عدوانية «وخطورة» منها - مصداقيتها إلى حد بعيد، الأمر الذي يفسح المجال واسعاً أمام المبادرات السياسية المعادية للامبريالية والمعادية للرأسمالية، خاصة في البلدان الامبريالية نفسها.

غير أن الآثار الإيجابية لهذا الانفتاح الغورباتشيفي تتعارض جزئياً مع المراجعة النظرية الجديدة التي أطلقها غورباتشيف ومعاونوه ومستشاروه. فبغية «عقلنة» التحول نحو «التعايش السلمي الممتن» جرى تطوير «التفكير الجديد» الذي يرى أن الاحتكاكات الامبريالية باتت «سلمية»، ويرى أن مناطق الصراع بين الدول، بل بين الطبقات الاجتماعية، قد تقلصت. كما يرى أن الرأسمالية قد خففت من غلوها لا بل قد حلت تناقضاتها الداخلية، ويرى أخيراً أن عصراً من الوفاق والتعاون الطبقي قد حلّ محلّ عمل الصراع الطبقي.

هذا ما يدفع الاشتراكية - الديمقراطية العالمية والبورجوازية الليبرالية الأوروبية لأن تهللاً وتعلنوا: «لم نقل لكم ذلك منذ سمين عاماً، لم نقل لكم إن الثورة العالمية هي أسطورة، وأسطورة ذات نتائج ضارة. لقد كان تأسيس الأمية الثالثة خطأ كارثياً. فوحده المسار التدريجي يؤدي إلى التقدم الاجتماعي، وليس المسار الثوري. لقد ماتت الماركسية وقد أعلن موتها في موسكو (وفي بكين) نفسها» إن إعلان هذا النصر، المتسرع والمتبجح، يخفي بصموية ذلك الخوف المتنامي من «عدم الاستقرار» الذي قد يتعمم على أوروبا الرأسمالية وغيرها، بفعل «عدم الاستقرار» المحتمل في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية. إنه الخوف الذي لا يعبّر عنه إلاّ هذا الشعار: «أيها المحافظون (والحكام) في العالم أجمع، انحذوا».

مع ذلك إذا ما درسنا بعناية تاريخ القرون الأخيرة، نلاحظ أن الثورات هي نتاج التناقضات الاجتماعية والسياسية الحادة وليس المؤتمرات التي يديرها «قادة الأوركسترا» القابعون في الظل كائناتاً من كانوا. فالفهم المادي للتاريخ يتعارض مع الفهم البوليسي للتاريخ. فحتى لو لم يعد ثمة إمروّ واحد ليقوم بدفع الثورة في موسكو (وهذا ليس بالأمر

الجديد برأينا. إنه هو الحال منذ أكثر من نصف قرن) فسوف تندلع الثورات، والكثير من الثورات.

غير أنه، وحتى ذلك الحين، سوف تعزز العقيدة «الجديدة» الآتية من موسكو الغموض الأيديولوجي، وتشجع على الشك بالنضال المادي للرأسمالية، وهذا بالتأكيد أمر سلبي. وقد يؤدي ذلك الالتقاء ما بين المراجعة النظرية والضمفوط السياسية على حركات التحرر لدفعها إلى الاعتدال وإلى القبول بالتنازل أمام الامبريالية والرأسمالية في أكثر اللحظات حرجاً في الصراع الطبقي العالمي، قد يؤدي إذن إلى هزائم ثورية خطيرة، الأمر الذي سيكون أكثر سلبية بعد. ولتأمل في أن يشكل تطور الاتحاد السوفياتي والنضالات الجماهيرية في باقي أصقاع العالم مضادة موازية لهذا المنحى.

## — VI —

إلى أين يتجه الاتحاد السوفياتي في ظل غورباتشيف؟ ما هي المؤشرات المحتملة للتحويلات الجارية حالياً في هذا البلد؟

فلنستبعد بادئ ذي بدء احتمال عودة الرأسمالية إن بشكل «عفوي» أو بفعل خطة مبيتة لدى غورباتشيف، أو بفعل الإرادة الشعبية. فللاعتقاد بإمكانية عودة الرأسمالية «عفوية» فقط بفعل التنازع التراكمي لإعادة الملكية الخاصة إلى بعض القطاعات الاقتصادية، واتساع إوالات السوق، ويضغط السوق العالمي هو ضرب من ضروب الاستهانة بالدور المستقل للعامل السياسي للدولة ولل القوى الاجتماعية في الثورات المضادة. وهذا ما لا يقبله عقل. فكما أنه لا يمكن القضاء على الرأسمالية بشكل تدريجي، كذلك الأمر لا يمكن أن تتم إعادتها تدريجياً.

أما الاعتقاد بأن غورباتشيف أو الجناح «الليبرالي» في البيروقراطية بمجمعه يرغب أو قد يرغب بإعادة الرأسمالية، فهو الآخر ضرب من ضروب الاستخفاف الكامل بطبيعة امتيازات هذا الجناح وسلطته وأسسها ومداها. إن 90% منه سوف يضر بهذه العملية أكثر مما سوف يكسب. إن هذا الافتراض يشبه القول بأن هذه الشريحة قادرة على المجازفة، وعلى طريقة الممارا - كيري نفسها التي ستميد بواسطتها الرأسمالية، بالقبول بسلطة حقيقية للسوفيئات، أن بالإحاطة بها هي بالذات من قبل البروليتاريا.

تبقى الفكرة القائلة بأن العمال، الذين يشكلون أكثر من ثلاثة أرباع الشعب السوفياتي، سوف يُبدون استعداداً للتخلي عن المصانع الكبرى، التي بنوها هم أنفسهم

ويكثير من التضحيات، لصالح أصحاب الملكيات الخاصة. وذلك أيضاً كمن يفترض أن العمال قد يكونون مستعدين للاستهتار بمصالحهم للمادية الأولية جداً. إن هؤلاء سيُعلمون كل من يعمل هكذا افتراض بعدم استعدهم لذلك على الإطلاق.

ولكن ماذا بصدد المؤديات الأكثر واقعية للتجربة الغورباتشيفية؟ إذا كان الضغط التنامي للجماهير على الرغم من محدوديته الدائمة وتَقْيَّتِهِ المستمرة - كافياً لإبطال فعل الإعاقة والتخريب اللذين تقوم بهما الشرائع الأكثر عافظة والأكثر جبراً في البيروقراطية؛ وإذا تم تهديد الجهاز وتحديثه تدريجياً بفعل التأثير المركَّب للغلاسنوست وإدخال العناصر الشابّة إليه، وإذا ما طالّت تجربة غورباتشيف بما فيه الكفاية دون أن يجري وضع حدٍّ لها بشكل حاسم ودونما تبديد البخار الذي تحمّزُنه، وإذا ما تدفقت القروض الرأسمالية، فيما تكون البيروستريكا قد أتت ثمارها، بما في ذلك على مستوى معيشة الجماهير (بعد خمس سنوات؟ عشر سنوات؟ من يدري؟)، في هذه الحالة تكون تجربة غورباتشيف قد حققت نجاحاً مظهرّاً للجنح الإصلاحية في البيروقراطية.

الواقع أنه بين السيناريوهات الأربعة التي سنستكمل عرضها فيما يلي يبدو السيناريو الأول الذي أشرنا إليه الأضعف احتمالاً. فهو يستهين إلى حد بعيد بوزن عناصر المقاومة التي ينبغي لهذا الجنح أن يتغلب عليها، فضلاً عن التناقضات الاجتماعية والسياسية التي تعترض أيّ حل «إصلاحى» لهذه التناقضات.

أما الاحتمال الثاني فهو إمكانية الانضاف على غورباتشيف بفعل تضامر تجلُّر جزء من الكوادر القيادية في الحزب الشيوعي السوفييتي وتحركات جماهيرية معادية للبيروقراطية أكثر اتساعاً بكثير ما هو حاصل اليوم. وقد ينجم عن ذلك «ربيع موسكو» على صورة ربيع براغ. وعندها ترى القوى المحافظة في غورباتشيف أهون الشرور مقارنة مع مخاطر الثورة الآتية من تحت. إن هذا المآل لمسار غورباتشيف هو الآخر ضعيف الاحتمال وإن كان أكثر احتمالاً من الأول. إنه يتوقف بشكل رئيسي على مدى التحركات الجماهيرية واتساعها في الستين أو الثلاث سنوات القادمة، وعلى التهايزات والتجلُّر واتساعهما داخل الحزب الشيوعي نفسه.

إن السيناريو الثالث المحتمل لمآل المسيرة الغورباتشيفية هو الأكثر تشاؤماً؛ إنه سيناريو الفشل. إذالم تتطور التحركات الجماهيرية أبداً، بفعل تدهور شروط حياة الطبقة العاملة وعملها لتحديد، وإذا كانت البيروستريكا عبارة عن فشل اقتصادي، فقد يُقَدَّر الجنح المحافظ في التوموكلاتورا أن الغلاسنوست تنطوي على مخاطر لا طائل تحتها. ويستطيع عندها أن يوقف

بشكل حازم عملية إضفاء الديمقراطية. وهذا لا يفترض بشكل آلي إبعاد غورباتشيف علماً أنه احتمال لا ينبغي استبعاده. لكنه يفترض في جميع الأحوال تمحيشه وقلب المسار المتبع حالياً بحزم، بما في ذلك احتمال القيام بتصفيات - ولكن كانت انتقائية ومعتدلة - في الأوساط الإعلامية ومجموعات المعارضة.

ولكن حتى في هذه الحالة، لن يكون هناك عودة إلى الوضع القائم السابق. ثمة قوى كثيرة قد استقطبت، وثمة شهيات كثيرة قد استثيرت، وثمة عيون كثيرة قد تفتحت، وثمة أفواه كثيرة قد بدأت بالصراخ، وثمة حريات كثيرة في النقد واستقلالية العمل قد تم اكتسابها، حتى ليستحيل كتمها وكتمها وإغماضها وتغطيتها بطبقة فولاذية دكتاتورية على النمط البريغيني، حتى لا نقول على النمط الستاليني. فأي تجمع يبلغ اتساع قمع الثلاثينات هو أمر بعيد عن التصور ضمن هذه الشروط، وأي «تطبيع» على الطريقة التشيكوسلوفاكية سوف يصطدم بمعارضة أقوى بعشرات المرات من تلك التي جرت في تشيكوسلوفاكيا. غير أن تأثير أي فشل واضح لاصلاحات غورباتشيف، وأي إيقاف للغلاسنوست، على شلّ التحركات وإثارة الاحباط - وإن على المدى القصير - سيكون بكل تأكيد كارثة بالنسبة للاشتراكية، سواء في الاتحاد السوفياتي أو على الصعيد العالمي.

ويبقى الاحتمال الرابع؛ إن التأخرات التي قد تحصل على مستوى تحسين شروط حياة الطبقة العاملة وعملها سوف تُغيّر تدريجياً، من اليوم حتى سنتين أو ثلاث سنوات، من تشكيك هذه الطبقة الترقّي واستيائها الحاد لتدفعها باتجاه تحركات جماهيرية مستقلة تزداد اتساعاً. وسوف تستوعب الجماهير في الوقت نفسه الامكانيات التي توفرها الغلاسنوست لاطلاق حركة تنظيم ذاتي أكثر فاعل ومركّزة. وترشح نفسها للممارسة المباشرة للسلطة. ويتخذ شعار «كل السلطة للسلطات» محتواه الكلاسيكي كاملاً، في سياق اجتياحي - اقتصادي أكثر ملائمة بكثير مما كان عليه هذا المحتوى في الأعوام 1917 و 1923 و 1927. وتنبثق قيادة سياسية جديدة، شيوعية، بالمعنى الأصلي والحقيقي للتعبير من البروليتاريا والانتليجنسيا الاشتراكية الجدلرية لتساعد الجماهير على تحقيق أهدافها الرئيسية. وتتصهر الثورة السياسية بالمعنى الماركسي للتعبير.

لا ينبغي السيناريو الثالث والرابع أحدهما الآخر على المدى الطويل. بل إن واحدهما قد يغدّي الآخر. فتعزيز الدكتاتورية - أي فشل غورباتشيف - قد يؤدي في نهاية المطاف إلى التسبب بانفجار جماهيري ثوري. ومع ذلك يبدو لنا هذان المآلان أكثر احتمالاً، حتى في تداخلهما، من سالفيهما. فهما ينطلقان من تفهم أكثر واقعية لعمق التناقضات الاجتماعية التي عمّرت المجتمع السوفياتي.

إنهما ينطويان بشكل خاص على مفاعيل التماس بين اللحظة الجسادية في الاتحاد السوفياتي وتأثيرات صعود التضاللات العالية والشمسية في البلدان الامبريالية، التي من المحتمل أن يحفزها الركود القادم في هذه البلدان.

والنتيجة تلتخص بكلمات قليلة. لقد بدأ الاتحاد السوفياتي يتحرك بعد ركود، ولن يقوى أحد على إيقاف حركته. لقد انكسر الجليد بصورة نهائية. فهل يتحول ذوبان هذا الجليد إلى جدول صغير، أم إلى شلال، أم إلى تيار جارف لا يُقَي ولا يذو من السابق لأوانه أن نجيب عن هذا السؤال، لكن من الثابت أن ثمة ما يتحرك! لقد زال كابوس الستالينية وكابوس الهرمونيكية إلى غير رجعة؛ وصار بوسع الشعب السوفياتي والبروليتاريا والأمية والبشرية بأسرها أن يتنفسوا الصعداء. لم يمد العالم على ما كان عليه من قبل.

15 آذار/مارس 1989

آرنست مائدل



## الفصل الأول

### التناقضات الموضوعية في المجتمع السوفياتي وظواهر الأزمة المتنامية

سادت لفترة طويلة في الغرب وجهتا نظر خاطئتان حول الواقع السوفياتي. الأولى تصوّر الاتحاد السوفياتي كمجتمع متحجّر وتوتاليتاري، حيث يشكّل الإشراف البيروقراطي على مجمل الحياة الاجتماعية سبباً للجمود والثبات شبه الكلي. فقد نجحت البيروقراطية باحتواء كل شيء في مستأمنها، بما فيه العمل في السوق السوداء والفساد والجريمة وسوء الإشتغال الاقتصادي وجاذبية النموذج الاستهلاكي الغربي. ويقدم عدم تيسر السكان برهاناً أخيراً على نجاحها. وانطلاقاً من هذا الواقع يستطيع الستام إعادة إنتاج نفسه إلى ما لا نهاية. ويزايد جزء هام من «المنشقين» اليمينيين على هذا التحليل. مثل الكسندر زينوفيف<sup>(1)</sup>، فيما تسود وجهة النظر نفسها في صفوف أغلبية البورجوازيين المختصين بأوضاع الاتحاد السوفياتي.

أما وجهة النظر الثانية فتصور المجتمع السوفياتي، على العكس من ذلك، كمجتمع دينامي بشكل رئيسي. حيث يكون التقدم الاقتصادي وارتفاع مستوى المعيشة، ومهارة الشغيلة وارتفاع ذمهم الاجتماعي المتناميان مبررات لغياب أي معارضة سياسية شعبية، وفي الوقت نفسه للضغط المستمر لصالح إصلاحات تقدمية لا يمكن للبيروقراطية أن تتخلف عنها إلى أبعد الأبدن. فالأمر المطروح على جدول الأعمال منذ وفاة ستالين عام 1953، هو موجات متلاحقة من الإصلاحات، التي تجعل الاتحاد السوفياتي يقرب أكثر فأكثر من نموذج المجتمع الاشتراكي كما تخيله كل من ماركس ولينين. أما إصلاحات غورباتشيف وهي الأخيرة في سياق سلسلة طويلة، فتبين حيوية الجسم الاجتماعي وصحته الأساسية. وسيفقد مجرى الإصلاحات الجذرية وإضفاء الديمقراطية مجرى لا رجعة فيه. ولم تسد وجهة النظر هذه في

(1) أنظر بوجه خاص كتاب ألكسندر زينوفيف. HOMO Sovieticus الإنسان السوفياتي؛ وللكاتب نفسه الشوعية كأم واقع.

أوساط الأحزاب الشيوعية المقربة من السوفييات وحسب، بل إنها تظهر بشكل متزايد في أوساط الشيوعيين الأوروبيين، لا بل لدى جزء هام من الاشتراكيين - الديمقراطيين الأوروبيين، وفي طليعتهم الحزب الاشتراكي - الديمقراطي في ألمانيا الشرقية وحزب الشغيلة<sup>(2)</sup>.

إن التحليل الموضوعي للواقع السوفياتي وتطوره خلال الثلاثين سنة الأخيرة يفضي إلى الاستنتاج بأن وجهتي النظر هاتين هما خاطئتان. إنها لا تأخذان بالاعتبار الطبيعة المتناقضة للمجتمع السوفياتي وتطوره المتناقض، الذي هو عبارة عن تركيب من الدينامية والجمود.

وتنجم الدينامية عن النمو الاقتصادي والاجتماعي، نتاج ما تبقى من مكاسب ثورة أكتوبر، وهو نتاج ضخم على المدى الطويل. علماً أنه لا زال يتباطأ عاماً بعد عام. وقد أدى هذا النمو إلى تحويل البلد تحولاً عميقاً بالمقارنة على ما كان عليه في الأربعينات والخمسينات، وحتى في الستينات.

أما الجمود فهو ينجم عن الهيمنة البيروقراطية على الدولة والمجتمع. وبشكل هذا العيب الأساسي عائقاً أمام النمو المستقبلي. حيث إنه يحرم البلد، وقبل كل شيء جماهيره الكادحة والشبيبة والنساء والانتليجنسيا الحلاقة والأقليات القومية (والفقراء الجدد)، من جزء هام من ثمار النمو السابق<sup>(3)</sup>.

هذا هو التناقض الذي يحكم اليوم الوضع في الاتحاد السوفياتي<sup>(4)</sup>، وهو الذي يحدّد مستقبله المباشر، وهو الذي يفسّر مشاغل فريق غورباتشيف، وخوافه لا بل ضيقه - هذا الفريق الذي أصبح بإمكاننا أن نجري كشف حساب بتجربته بعد انقضاء ثلاثة أعوام

---

(2) أنظر بوجه خاص تعليق الفيلادي الشيوعي التشيكي المهاجر ملينار في المجلة الألمانية الغربية بوسيليزموس، نيسان/أبريل 1986، بالمقابل يعبر خوروس ميلخيديف في كتاب له صدر حديثاً، غورباتشيف، من رأي أكثر زمناً وتشاؤماً، وكذلك الأمر بالنسبة للماري لالينه في لوموند فيلوماتيك، شباط/فبراير 1986.

(3) حول الأسس النظرية الماركسية التي ينطوي عليها هذا التحليل للواقع السوفياتي، أنظر بحثنا «البيروقراطية والانتاج السلمي» في مجلة الأعمى الرابعة أيار/مايو 1987.

(4) يشكّد جان رادفاني أيضاً في كتاب شديد الأهمية وتمت عنوان معرّ جداً الاتحاد السوفياتي في عظم الثروة، على الطابع المتناقض للمجتمع السوفياتي ويشير إلى أنه قد سادت في السابق نظرة وحيدة الجانب للمجتمع السوفياتي على نحو مبالغ فيه سواء في الغرب أو في الشرق. لسوء الحظ باتت وضوح الرؤية هذا بشكل متأخر قليلاً. ففي عام 1982 نشر الكاتب نفسه كتاب عملاق المفارقات حيث لم يشر حتى إلى شالية التناقضات الصارخة التي يندبها غورباتشيف نفسه اليوم.



عليها - وهو مصدر حملته الشعبية لصالح «الإصلاحات الجذرية» وعجزه عن تحقيقها بشكل كاف لإعطاء دفع جديد للنمو الاقتصادي والتقدم نحو الاشتراكية.

منذ العهد البريجيني، يمر الاتحاد السوفياتي بأزمة نظام فعلية. ولقد لفت المراقبون، بمن فيهم أكثرهم سطحية. إلى ظواهر تنتمي إلى البنية الفوقية ومعبرة عن هذه الأزمة: عدم قابلية الجسم القيادي للعزل وبالتالي شيخوخته وذلك على جميع المستويات، السياسة المساة بسياسة استقرار الكوادر، جمود متنام بمواجهة الخيارات السياسية، جمود الايديولوجية المسيطرة وعدم فعاليتها المتنامية. أما النقاد الأكثر جذية فيربطون هذه الظواهر بأزمة البنى الاقتصادية والسياسية التي تعصف بالمجتمع السوفياتي.

### ■ تباطؤ النمو الاقتصادي والتأخر التكنولوجي المتعاظم

إن التعبير الأكثر وضوحاً عن أزمة النظام هذه هو تباطؤ النمو الاقتصادي فمنا أكثر من عشرين عاماً لا يزال هبوط معدل النمو منتظماً من خطة خمسية إلى خطة خمسية تالية:

جدول رقم (1)

نمو الدخل القومي (معدل سنوي لكل خطة خمسية)	
1955 - 1951 : 11,2 %	1975 - 1971 : 5,75 %
1960 - 1956 : 9,2 %	1980 - 1976 : 4,75 %
1965 - 1961 : 6,6 %	1985 - 1981 : 3,5 %
1970 - 1966 : 7,75 %	

جدول رقم (2)

النسب المئوية لكل خطة خمسية <sup>(5)</sup>				
1981 1985	1976 1980	1971 1975	1966 1970	
20	23	36	43	الناتج الاجتماعي الاجمالي
17 - 18	21	28	41	الناتج المادي الصناعي المستخدم
15	18	24	33	الناتج المادي الصناعي تبعا للفرد الواحد
20	24	43	50	الناتج الصناعي القائم
* أرقام مؤقتة				

جدول رقم (3)

النسب المئوية للنمو السنوي								
1986 - 1990	1985 - 1981		1980 - 1976		1975 - 1971		1970 - 1966	
الخطة	الواقع	الخطة	الواقع	الخطة	الواقع	الخطة	الواقع	الخطة
3,5 - 4	3,2	3,4	3,8	4,7	5,1	6,7	7,1	6,9
3,9 - 4,4	3,7	4,7	4,4	6,3	7,4	8,0	8,4	8,1 - 8,5
-	-	-	2,1	-	6,2	7,5	7,4	-
2,7 - 3	1,1	2,5	1,0	3,0	0,5	3,7 - 4	3,9	4,5
2,5 - 3	2,2	3,1	3,4	3,9	4,4	5,5	5,9	5,4
3,5 - 4	3,5	1,5 - 2	3,4	3,2	7,0	6,7	7,5	8,2
4,2 - 1,8	3,2	4,2	3,2	5,5	6,0	6,8	5,7	6,0
								الناتج المادي الصناعي المستخدم
								الناتج الداخلي القائم البناء
								الناتج الزراعي القائم المداخيل الفعلية
								بالنسبة للفرد الواحد
								الاستثمارات
								إنتاجية العمل الصناعي

(5) الدليل الإحصائي السنوي، موسكو، سنوات مختلفة. مرجع مذكور في كتاب انريك بابلزويلو مانسو. «بانوراما شاملة عن الاقتصاد السوفياتي، 1965 - 1985». في إل ICE، تموز/ يوليو 1987، اللجنة الاقتصادية لأوروبا في الأمم المتحدة. «دراسة حول الوضع الاقتصادي في أوروبا»، سنوات مختلفة، بوردها بالازويلو مانسو، المرجع للمذكور.

وكما يشير جاك ساير، وفرنسوا سيرو (صاحب أفضل كتاب حتى اليوم عن الاقتصاد السوفياتي) فإن هذه الأرقام تضحّم في الواقع النمو الفعلي للاقتصاد السوفياتي، إذ أن مفهوم «الناتج الاجتماعي القائم» و«الناتج المادي الصافي المستخدم» يشلان مجموع أرقام الأعمال. فإذا شهدنا من سنة لأخرى تضخماً في استهلاك المواد الوسيطة (من خلال التبذير أو تنامي انعدام الفعالية) للإنتاج النهائي نفسه، فلننا نحصل على ثمر في الناتج الاجتماعي القائم والناتج المادي الصافي المستخدم. فضلاً عن ذلك تبدو الفرضية القائلة بإمكانية وجود مؤشر أسعار ثابت إجمالاً أو في انحدار خفيف إمكانية غير واقعية إذا ما أخذنا بالاعتبار قدرة المديرين على زيادة أسعار المواد المسماة جديدة، وهي تشكل في الواقع بين 25% - 30% من الإنتاج الجاري. ويستنتج ساير أنه ينبغي «إزالة تضخيم» هذه المؤشرات الرسمية ويقترح الجدول النهائي التالي:

جدول رقم (4)

معدل النمو السنوي المتوسط <sup>(6)</sup> (معطيات مصحّحة)		
1980 - 1984	1975 - 1979	
1,7 %	2,64 %	الناتج الاجتماعي القائم
0,63%	2,24 %	الناتج الصناعي
0,07%	0,47 %	إنتاجية الصناعة

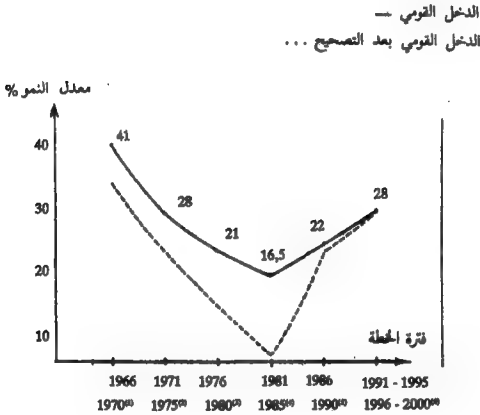
ويذهب آبل ج. اغانبيغيان المستشار الاقتصادي الرئيسي لميخائيل غورباتشيف، إلى أبعد من ذلك، إذ يؤكد بوضوح أن معدل نمو الاقتصاد السوفياتي كان في منزلة الصفر طوال الخطة الخمسية الحادية عشرة (1985 - 1981)، آخذاً بالاعتبار ارتفاع الأسعار المرتبط بالتغيرات التي طرأت على نوعية المنتجات وحلول المنتجات الغالية محل المنتجات بخصسة الثمن دون تحسين النوعية بالنسبة للمستهلك. وهذا ما يبينه الرسم البياني التالي:

(6) جاك ساير. «أزمة وتحولات في الاقتصاد السوفياتي، في البديل الجديد، المجلد 4، كانون الأول/ديسمبر 1986؛ فرانسوا سيرو، السنتام الاقتصادي في الاتحاد السوفياتي.

## رسم بياني رقم (1)

تطور نمو الدخل القومي<sup>٣</sup>

(معدل النمو على امتداد الخطة الخمسية)



(1) - (الخطة الثامنة)، (2) - (الخطة التاسعة)، (3) - (الخطة العاشرة)، (4) - (الخطة الحادية عشرة)، (5) - (الخطة الثانية عشرة)، (6) - (معدل وسطي - الخطتان الثالثة عشرة والرابعة عشرة).

(7) أبل ج. ألتايخان، البيروسترويك: التحدي السوفياتي المزدهج.

أما الدليل الذي يؤكد هذا الاتجاه نحو الجمود فتجده على مستوى الأرقام المطلقة حيث حصل هبوط في الإنتاج، وتحديدًا بالنسبة لإنتاج القمح في الأعوام 1979، 1980 و 1981، وإنتاج الصلب في الأعوام 1979، 1980 و 1982، والآلات - الأدوات لقص المعادن في الأعوام 1979، 1980، 1981 و 1982، والسيارات في عامي 1981 و 1982 ومن جديد في العام 1985، والنفط والقمح والصلب والورق والاسمنت وحتى الساعات وأجهزة الراديو<sup>66</sup>. ويضيف أغانييفيان أن الإنتاج قد انخفض بالحجم المادي بين عام 1979 و 1982 بنسبة 40% للمنتجات الصناعية.

إن هذا الانخفاض المنتظم في معدل النمو يضع قادة البيروقراطية السوفياتية بمواجهة خيار مقلق. فعندما يساوي حجم النمو الفعلي 4% أو 4.5% أو يتخطى هذه النسبة، فإنه يرفع كل عام حجم الاستثمارات (استكمال تصنيع البلد وتحديثه) وحجم الانفاق العسكري (المشاركة في سباق التسلح بلوغ «التوازن العسكري» أولاً ومن ثم الحفاظ عليه مع الامبريالية) ورفع مستوى الجاهز، حتى ولو بمعدل متواضع. وعندما يهبط معدل النمو إلى 3% أو ينخفض عن هذا المعدل، لا يعود بالإمكان بلوغ هذه الأهداف الثلاثة على التوالي، وهي التي حددتها البيروقراطية لنفسها منذ وفاة ستالين، نظراً للتطور الديموغرافي المتواضع ولكن المستمر. إن تباطؤ النمو الاقتصادي هو أبعد من أن يكون نتيجة للتنامي المتسارع للاستهلاك الشعبي، إنه يترافق في الواقع مع تباطؤ أكثر وضوحاً منه في مصاريف الاستهلاك.

#### (5) الجدول رقم

معدل النمو السنوي لمصاريف الاستهلاك بالنسبة للفرد الواحد في الاتحاد السوفياتي <sup>67</sup> (بالقوة)				
1981	1976 1980	1971 1975	1966 1970	
1,8	2,2	2,9	5,1	الاستهلاك الإجمالي
1,8	2,1	2,8	5,4	سلع
1,4	1,0	1,6	4,3	منها المواد التموينية:
2,1	3,1	3,0	7,1	دائمة
2,7	5,4	10,0	9,1	وغير دائمة
1,9	2,5	3,0	4,3	خدمات
2,1	3,4	4,6	5,8	منها الشخصية
1,3	1,6	1,5	2,9	التعليم
-0,2	1,4	1,4	3,2	الصحة

(8) مارشال غوللمان، نيجي غورباتشيف، ص 66.

(9) ج. شرودر، «مستوى المعيشة السوفياتي» في «الاقتصاد السوفياتي في الثمانينات»، الجزء الثاني.

والحق أن الوضع أفضل بالنسبة لسلع الاستهلاك الدائمة:

#### جدول رقم (6)

تجهيزات منزلية بالوحدات، لكل مئة عائلة.			
1984	1975	1965	
96	79	59	أجهزة راديو
96	74	24	أجهزة تلفزة
91	61	11	برادات
70	65	21	غسالات
37	18	7	مكائن كهربائية

هكذا فإن من الأخرى بانخفاض معدل نمو إنتاج هذه السلع أن يمكن حالة إشباع في الحاجات التي جرت تلبيةها والتركيز على حاجات بديلة. لكن النوعية السيئة للعديد من هذه المنتجات، فضلاً عن النقص في قطع الغيار يؤدي إلى مشكلات عدم كفاية لدى المستهلكين.

وتبقى مشكلة السكن إحدى المشكلات الحادة، علماً أن الوضع يتحسن ببطء على هذا المستوى.

#### جدول رقم (7)

المساحة المأهولة في المدينة بالنسبة للفرد الواحد <sup>(10)</sup>		
10,2 : 2م	1965	
11,2 : 2م	1970	
12,2 : 2م	1975	
13,1 : 2م	1980	
13,9 : 2م	1984	

(10) الجداول مستقاة من Narodnoé Khozjaistro و Narodnoé Khozjaistro SSSR v 1972g.، 1984. SSSRv والمعطيات المتأقية منها مذكورة في Osteuropa، آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر 1986، في مقالة لماريا - أليزابيث رويان.

بالنسبة للسيارات الخاصة، ثمة 14% من أصحاب البيوت الذين يملكون سيارة واحدة، غير أن الإنتاج السنوي يجمد عند حدود المليون وثلاثمائة ألف سيارة في العام. وتبلغ مهل التسليم ثنائي سنوات في المتوسط.

هذا الجمود النسبي لمستوى المعيشة، تعيه الجماهير الشعبية وعياً كاملاً. وتبعاً لاستفتاء أجراه معهد التحقيق السوسولوجي في أكاديمية العلوم في العام 1985، ونقلته أسبوعية أنباء موسكو (لكن ليس في النسخة السوفياتية التي تصدر باللغة الروسية)، ثمة 45% من المستجوبين الذين يقدرون أن الخدمات الطبية متراجعة عما كانت عليه منذ عشر سنوات و52% يعتبرون أن المتاجر قد نقص تموينها، فيما يعتبر 54% أن خدمات النقل المشترك أصبحت أكثر سوءاً.

إن التعبير الأكثر دراماتيكية عن هذا التباطؤ هو شبه الجمود في إنتاج المزروعات، خاصة منها مزروعات العلف، التي تجعل الاتحاد السوفياتي معتمداً منذ سنوات على استيراد المنتجات الزراعية بشكل واسع من البلدان الرأسمالية (الأرجنتين، كندا، الولايات المتحدة الأميركية، فرنسا وأستراليا). وعلى عكس الطرح الواسع الانتشار في الشرق كما في الغرب، فإن هذه المنتجات المستوردة لا تتناول العلف وحسب، بل تشتمل أيضاً على الحنطة بشكل خاص لتحسين نوعية المعجنات المنزلية كما تقترب من شروط المخبز. وفي العام 1986، كان ثمة 15,7 مليون طن من الحنطة من أصل 26,8 مليون طن من المنتجات المستوردة (يوري تشيرنيكو، في كتاب أعده آفاناسيف، المخرج الوحيد، ص 291).

وقد تضاعفت، بفعل هذا الواقع، نتائج الركود الطويل للاقتصاد الرأسمالي العالمي على الاقتصاد السوفياتي. ونخضعت المنتجات التي يصدرها السوفيات (أساساً الغاز والبتروال والذهب) لتقلبات الأسعار العنيفة. ولم تتأمن الموارد الضرورية لاستيراد السلع ذات التكنولوجيا العالية بشكل آلي. فالركود يحفز إعادة التسلح الامبريالي الذي يعزز بدوره إوالات الضغط على استخدام الموارد المتوفرة للتطور الاقتصادي في الاتحاد السوفياتي. وهكذا فإننا - على المستوى الموضوعي كما على المستوى الذاتي - إزاء أزمة فعلية مركبة، أزمة رأسمالية وأزمة مستدام السيطرة البيروقراطي.

أما على المستوى التقني، فإن انخفاض معدل النمو يعبر عن الزيادة المنتظمة في الوظيفة الموازية لما نسميه في الاقتصاد الرأسمالي «معامل رأس المال». إن كتلة التوظيفات الضرورية لزيادة الدخل القومي (الإنتاج المادي) بمعدل 1% ترتفع من خطة خمسية إلى خطة خمسية

تالية<sup>(11)</sup>. ويمكن السبب في التحليل الأخير في عدم الاستخدام المتنامي للموارد المادية، نتيجة سوء اشتغال الاقتصاد العام. كما يمكن في انخفاض إنتاجية العمل البشري:

جدول رقم (8)

الزيادة السنوية لإنتاجية العمل				
1981	1976	1971	1966	
1985	1980	1975	1970	
3,2	3,2	6,0	5,7	في الصناعة
2,6	2,9	1,3	6,6	في الزراعة
1,6	1,9	5,0	3,9	في البناء

وقد لحص أندريوف عصلة سوء الاشتغال هذا في الصيغة الجمهورية التالية - التي استعادها غورباتشيف فيما بعد - «إن ثلث ساعات العمل المدفوعة في الاتحاد السوفياتي هي ساعات مهدورة».

وعلى عكس ما يدّعي التكنوقراطيون في الشرق كما في الغرب، فإن ذلك لا يعود إلى «كسل» العمال أو «ضعف حميتهم» (وكان ستالين يقول بفظاظة: التخريب)، بل إلى الفوضى المعممة التي تميز الإدارة البيروقراطية. فسمّة هذه الأخيرة التدفق غير المنتظم للمواد الأولية والتفاوتات بين الإنتاج من جهة، ومستام النقل والتوزيع من جهة ثانية، ويعود ذلك جزئياً إلى عقود من التوظيف الناقص في هذين المجالين؛ وإلى نقص قطع الغيار والحسائر التي لا تحصى، وإلى الاهتلاك التدريجي للالات، والفوضى في مجالي الأسعار والمكافآت التي تؤخر التقدم التقني، الخ.

ونكتفي هنا بذكر مثال واحد على هذا المilder (ونأتي على ذكر غيره في الفصول اللاحقة). لقد أصبح الاتحاد السوفياتي أول منتج للسباد المعدني عالمياً. لكن الصحيفة اليومية «تروود» تقول إن ربع الثلاثين مليون طن المنتجة كل عام يصير إلى التلف إذ تمهري تعبثه في «أكياس غير معدة

(11) أنظر بوجه خاص شارل أتيان لاغاس، المقروء السوفياتي والسوق. ص. 617 - 616.



للنقل، ويتم تسفيرها في حافلات «دون أبواب وسقفياتها مليئة بالثقوب». وما يتبقى منها يُترك عرضة للمطر والريح (نقلتها لبراسيون في عددها الصادر في 2 تشرين الأول/ أكتوبر 1985).

إن العيوب الأساسية في الاقتصاد السوفياتي، كما كشفها غورباتشيف نفسه، وبالتحديد في تقريره أمام الدورة المكتملة للجنة المركزية في 11 حزيران/ يونيو 1985 هي التالية: التأخر التكنولوجي، النوعية السيئة للعديد من المنتجات الصناعية (وتؤدي الظاهرتان إلى «ضعف المنافسة التي تمتلكها المتوجعات السوفياتية- بما فيها الآلات- في الأسواق العالمية»<sup>(12)</sup>)؛ الضعف في عائدات الاستثمارات المبالغ بها إلى حد بعيد وغير المنجزة على مدى طويل (مجمدة)؛ التخطيط غير المتوازن والذي يزداد تفككاً، والهدر المتنامي للطاقة والمواد الأولية.

ويستعيد الكسي كونتسين<sup>(13)</sup> أحد الكتاب السوفيات، تقديرات المجلة الأميركية فورتشين، ويؤكد على حد ما، وهي تقديرات مبنية على أراء أربعين خبيراً في بلدان مختلفة مهتمين بالمحاور الأساسية للتقدم العلمي والتكنولوجي في العالم (10 يساوي الحد الأقصى):

### جدول رقم (9)

الاتحاد السوفياتي	أوروبا الغربية	اليابان	الولايات المتحدة الأميركية	
1,5	4,4	7,3	9,9	الكثرونيات
3,8	6,0	6,3	7,7	مواد جديدة
1,3	4,9	5,7	8,9	بيوتكنولوجيا

غير أنه لا ينبغي أن نستنتج مما سلف ذكره أن النمو الاقتصادي للاقتصاد السوفياتي على المدى الطويل أسطورة من الأساطير أو أنه يظل أدنى من مستوى البلدان الامبريالية. فحتى لو

(12) في الخطاب نفسه، يطالب غورباتشيف مع ذلك بزيادة جديدة في إنتاج «الآلات غير المنافسة»، حيث ينبغي أن تتراوح هذه الزيادة بين 9 و12% خلال المرحلة الممتدة بين عامي 1986 - 1990.

(13) أنباء موسكو، ٢٨ آب/ أغسطس 1988.

أخذنا بالاعتبار أبواب الهدر والنوعية السيئة لعدد من السلع الاستهلاكية، لا تفقد الأرقام الميَّنة في الجدول أدناه من أهميتها<sup>(14)</sup>:

### جدول رقم (10)

1987	1985	1980	1975	1970	
22,5	21,6	19,6	18,9	16,2	حنفيات <sup>(أ)</sup>
54,6	54,7	51,8	45,9	36,3	المحركات الكهربائية <sup>(ب)</sup>
1665	1545	1294	1039	741	الطاقة الكهربائية <sup>(ج)</sup>
4,0	3,8	4,6	2,7	1,5	أجهزة وقطع أتمته <sup>(د)</sup>
20,3	19,3	18,2	16,0	12,4	أثاث صلب <sup>(هـ)</sup>
5,5	5,0	3,6	2,8	1,7	رائنجات اصطناعية وبلاستيكية <sup>(و)</sup>
36,3	33,2	24,8	22,0	13,1	أحلاف معدنية <sup>(ز)</sup>
12,7	12,1	10,7	10,0	8,9	أنسجة <sup>(ح)</sup>
71,0	67,0	67,0	55,0	40,0	ساعات <sup>(ط)</sup>
4,6	4,0	2,3	0,6	—	أجهزة تلفزة ملونة <sup>(ي)</sup>
5,0	4,7	3,0	2,5	1,2	مسجلات <sup>(ك)</sup>
6,0	5,9	5,9	5,6	4,1	برادات <sup>(ل)</sup>
5,8	5,1	3,8	3,3	5,2	خسالات <sup>(م)</sup>

(أ) بملايين الكيلووات في الساعة

(ب) بمليارات الكيلووات في الساعة

(ج) بمليارات الرويلات

(د) بملايين الأطنان

(هـ) بمليارات الكم<sup>2</sup>

(و) بالملايين

(14) انزيلك بالازويلوماتسوجوالااتجاهات الرئيسية في انتاج الصناعة السوفياتية»، في الـ ICE، 9 كانون الثاني / يناير 1989.

وقد خُصَّ غورباتشيف انتقاداته في هجوم حسب الأصول على وزارة صناعة الحديد: وعهدنا إلى الوزارة خمسين مليار روبل للاستثمار خلال خمسة عشر عاماً. وقد خصص جزء كبير منها لتمويل بناء مقدرات جديدة، لكن إنتاجها لم يتم، فها أهملت إعادة التجهيز التقني للمنشآت. وبفعل سياسة وزارة صناعة الحديد وسياسة الوزير الرفيق كازانيتس الخاطئة لم يستطع هذا القطاع تحقيق أهداف الخطة الخمسية العاشرة والحادية عشرة. إن الوضع الناشئ عن ذلك يتطلب تغييرات جذرية».

يعكس التأخر السوفياتي في مجال نشر الكمبيوتر واستخدامه مجموع المشكلات العلمية والتقنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يواجهها الاتحاد السوفياتي في المرحلة الحالية في تطوره.

وفي مجال البحث العلمي المحض، لا يمكننا الحديث على الإطلاق عن تأخر فاضح للاتحاد السوفياتي بالمقارنة مع الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا واليابان. فعلماء الرياضيات السوفيات هم الأبرز في العالم. وقد أكد فلاديمير غورفيتش في 20 كانون الثاني/ يناير 1985 لراديو موسكو أن الاتحاد السوفياتي هو بصدد صنع السوبر - كومبيوتر الأكثر تقدماً في العالم في سيفريودونيتسك. ولا نعرف ما إذا كان هذا الكلام من قبيل التبرجح. فالمعلومة بحد ذاتها قابلة للتصديق<sup>(15)</sup>.

ثمة مع ذلك مسافة واسعة بين المشروع ووضع التصميم الأولية والاختبارات الأولى من جهة، والإنتاج بالسلسلة، لا بل الاستخدام المعمم من جهة ثانية. وفي هذا الصدد لا مجال لإنكار تأخر الاتحاد السوفياتي، وهو تأخر فاضح ومثقل بالنتائج السلبية.

إن نموذج الكمبيوتر الوحيد المتوفر عملياً - وهذه مشكلة بحد ذاتها - للمنشآت والإدارات والمدارس هو النموذج المسمى بالجيل الثالث. فالإنتاج المسمى بالجيل الرابع - المعمم في الغرب - قد بدأ لتوه. إن نسبة 35% فقط من المنشآت السوفياتية الكبرى التي تستخدم أكثر من خمسينة أجبر تمتلك جهاز كومبيوتر واحداً، فيما تبلغ هذه النسبة ما يقارب 100% في الولايات المتحدة الأميركية واليابان. وقد توقعت الخطة الخمسية للأعوام - 1981 - 1985 إنتاجاً سنوياً للسوفتوير بكلفة ما بين مليارين ونصف وثلاثة مليارات روبل؛ إلا أن

---

(15) تمجد الإشارة في السياق نفسه إلى التقدم الطاهر الذي أحرزه الاتحاد السوفياتي في مجال استكشاف الفضاء، حتى بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية. أنظر بهذا الصدد مقالة التاميز اللندنية، 10 آب/ أغسطس 1987، ومقالة المجلة الأسبوعية الاكونوميست، 3 تشرين الأول/ أكتوبر 1987.

الإنتاج الفعلي بين عامي 1983 و 1984 لم يصل إلا إلى 1% من هذا الرقم . ولم تُستخدم أجهزة الكمبيوتر سوى 12 ساعة في اليوم كمتوسط مقابل 18 ساعة حسب ما تتوقع الخطة .

يعتبر إدخال الكمبيوتر بشكل واسع إلى المدارس حاجة ملحة لإعداد الجيل السوفياتي الجديد لاستخدام أداة العمل والبحث الجديدة هذه بشكل معمم . ونظراً لعدم كفاية الإنتاج في الاتحاد السوفياتي نفسه وإمكانات الاستيراد المحدودة من ألمانيا الشرقية توجهت السلطات السوفياتية إلى شركات بريطانية وأميركية لاستيراد كومبيوترات شخصية من نوع - Apple Macintosh أو IBMPC على نطاق واسع . غير أن التأخر يكمن هنا . وهو يقدر بعشر سنوات أو خمس عشرة سنة بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية وخمس سنوات بالنسبة لليابان وبريطانيا فيما يتعلق بحكمة ونوعية الكمبيوترات المنتشرة بشكل واسع .

وهذا التأخر هو أكثر وضوحاً فيما يخص الاستخدام . ففي بداية السبعينات ، انتشرت بشكل واسع في الاتحاد السوفياتي وألمانيا الشرقية الفكرة القائلة أن الاقتصاد المشترك مهماً أكثر من الاقتصاد الرأسمالي لاستخدام الكمبيوتر من أجل تخطيط وإدارة الإنتاج والاستثمارات ، لا بل الحياة الاقتصادية بأكملها . وقد وُضعت مشاريع لستام مركزي للمعلوماتية موحد على مستوى الاقتصاد الوطني للاتحاد السوفياتي بأكمله . أما اليوم فيُفترض بالفلاسفة والاقتصاديين والمديرين ورجال الجهاز السوفيات أن يخففوا من غلواتهم . إذ إن الاستخدام المعمم والمقلاني للكمبيوتر في إدارة المنشآت والاقتصاد الوطني يصطدم بصعوبات لا تحصى وهي على ما يبدو صعوبات متفاقمة .

إن بعض هذه الصعوبات ذات طبيعة تقنية ، لكن من الصعب إلغاؤها على المدى القصير والمتوسط : نقص في البنية التحتية (والنقص تحديداً في سستام الهاتف والاتصالات اللاسلكية بشكل عام) ؛ نقص في عدد الالكترونيين وبشكل خاص المختصين بالسوفتوير؛ مصاعب في تسخير فوائد استخدام المعلوماتية في المجال المالي وفي مجال الانتاجية على مستوى المنشآت (إن إدخال الكمبيوتر لا يؤدي إلى إلغاء الأقسام الآلية أو حتى اليدوية في المحاسبة والمراسلة ، الخ . .) .

غير أن الصعوبات الأساسية هي ذات طبيعة اجتماعية - اقتصادية واجتماعية - سياسية . ويفترض الاستخدام المعمم للكمبيوتر شفافية المعلومات وانتشارها من دون عقبات ،

وهذا ما تضمنه في المنشآت الرأسمالية الملكية الخاصة (نلاحظ مع ذلك أن تعميمها على الاقتصاد الوطني بأكمله لا ينجح بشكل آلي عن آلية اشتغال السوق<sup>(16)</sup>).

أما على مستوى الاقتصاد السوفياتي، ونظراً لمصلحة البيروقراطيين المادية بالحصول على أقصى حد ممكن من الموارد مقابل تحقيق أهداف الخطة بأدنى مستوى ممكن، لا تكون شفافية المعلومات بين المنشآت والهيئات القيادية غير مضمونة وحسب بل مستبعدة عملياً. ويعمل مستام الإدارة البيروقراطية بجزء كبير منه على قاعدة المعلومات الكاذبة، الأمر الذي يعترف به كل المعنّين، أي ما أسماه رئيس الوزراء الشيوعي المجري السابق، اندريس هيغيدوس، «انعدام المسؤولية المعصم»<sup>(17)</sup>. كيف يمكن استخدام مستام كومبيوتر موحد وبشكل عقلاني ضمن هذه الشروط؟ فمستام الإدارة البيروقراطية بحد ذاته يشكل عائقاً أمام مثل هذا الاستخدام<sup>(18)</sup>.

وللى جانب الصعوبة الاجتماعية - الاقتصادية ثمة صعوبة اجتماعية - سياسية فالكومبيوتر الشخصي مزود بشكل طبيعي بطابعة، أي بجهاز طباعة يمكن أن يعمل كأولتست أو كآلة استنساخ. وهكذا، في الحال، تصبح ملايين أجهزة الكومبيوتر الشخصية المنتشرة في المدارس والجامعات والمنشآت مصدر منشورات سرية واسعة الانتشار ومنشورات غير خاضعة للرقابة لا حصر لها.

فأي كابوس متعيشه (الكا. جي. ب.) آنذاك، وأي نعمة متحل على ما تسميه «الأجهزة» «التحريض المعادي للسوفيات» الذي ليس في الواقع سوى ممارسة عادية وطبيعية ومتوقعة ومدافع عنها من ماركس ولينين لحق الشغيلة في التعبير عن آرائهم حول الحقيقة الاجتماعية في دولة عمالية صراحة وعلناً<sup>(19)</sup>.

(16) يعكس انشغال البورجوازية ودولها المتنامي «بالجرائم المعلوماتية» هذا التناقض بشكل واضح. فإمكانية وصول الأشخاص من خارج المنشأة بسهولة إلى معلومات خاصة بها «يُطّل المنافسة».

(17) يشدد «قرنر نونوفيسيرسك» الشهير أهباً، وبعد انقضاء عشر سنوات، على أن مستام الإدارة الاقتصادية (ويمنى أن نضيف، الاجتماعية والسياسية) المعمول به حالياً في الاتحاد السوفياتي يولد «الكسل وعدم الاستقامة والمستوى الأخلاقي المنخفض لدى مجموع السكان». وكان بإمكانه أن يضيف: إن المثال يأتي من فوق. والسكة تقصد من رأسها.

(18) أنظر بهذا الصدد التصورات الهامة التي تتضمنها أطروحة دكتوراه وضمها ويليام ك. ماك هنري، وهو اختصاصي أميركي في المعلوماتية السوفياتية، علماً أنه من أشد المعادين للشيوعية.

(19) يستنتج ألفين ويهيدى توغلر بحق بعد رحلة قاما بها إلى الاتحاد السوفياتي: «إن الاقتصاد المتقدم يتطلب ابتكاراً تكنولوجياً متواصلاً. غير أن التقدم التكنولوجي في عالم اليوم يزداد ارتباطاً بالثقافة وبالبنية الاجتماعية [والأصح القول: البنية الاجتماعية - السياسية]. وبغية توليد كمية من الأفكار الجبلدة - =

## ■ نفاقم البؤس الاجتماعي

تظهر أزمة السستام في المجال الاجتماعي - العلاقات الاجتماعية بمجملها - كما في المجال الاقتصادي بالمعنى الدقيق. فقد تحللت تدريجياً سلسلة كاملة من هذه العلاقات التي حاول كل من ستالين وخروتشيف تثبيتها، لا بل تفككت بفعل التأثير المزيج للمكروبات التي ينطوي عليها غياب حق تقرير المصير والإدارة الذاتية والحرية، ومحاولة إحلال الحلول الفردية أو حلول المجموعات الصغيرة محل الحلول الجماعية المفضلة.

وعلى امتداد ثلاثين عاماً، ترافق النمو شبه المتواصل في مستوى معيشة الشغيلة والكولخوزيين، وإن بوتيرة بطيئة جداً، مع تأخر فاضح في التقديرات الاجتماعية. ونتج عن ذلك بروز «فقر جديد» على مستوى واسع في البلد. يعيش عشرات ملايين الأشخاص ومن ضمنهم المتقاعدون والمعزة والمشوهون والمعاقون ومبتورو الأعضاء والأرامل والأمهات ربّات العائلات (ويقال أيضاً «الأمهات المتروكات» في الاتحاد السوفياتي) ومدمسو الكحول المسكمون والشبيبة المهتمشة، يعيش هؤلاء جميعاً تحت عتبة الحد الأدنى للمعيشة<sup>(20)</sup>. وتحدد

بما فيها الأفكار التكنولوجية - ينفي أن يتيح السستام إمكانية التمييز ليس فقط عن النظريات والفرصيات العلمية البديلة، بل عن المفاهيم الاجتماعية «المجنونة» وعن الفن اللائق، والنظريات الاقتصادية الخاصة للنقاش، وعن الأخطاء لا بل عن المقطعة الأيديولوجية (...).

وما هو المفزى السياسي لوضع مليون آلة طباعة في المصانع والمشار والمداير وحتى في الشقق؟ وما هي عواقب النشر الفردي على البنية السياسية في الاتحاد السوفياتي؟ (...) لكن إذا كانت السلطات تضع الكومبيوتر بمبدأ عن متناول الشعب، فأي ثمن سوف تدفعه لقاء ذلك من حيث تخفيض مستوى المعيشة؟ (صانداي تانج، 4 كانون الثاني/يناير 1987). وحول وضع المعلوماتية في الاتحاد السوفياتي أنظر دراسة هارلر جيسكو «تقويم المستوى التكنولوجي في الاتحاد السوفياتي» في Le Courrier des pays de L'Est، أيلول/سبتمبر 1988.

(20) يتداول الناس في موسكو الطريقة التالية. كان غورباتشيف مدعواً إلى ولية أقاليم كبار المثقفين في السلطة، فطلب معرفة الكلفة الإجمالية للوليمة، فصرف المسؤولون وقتاً في حساب الكلفة، وهم مززعجون في هذا الطلب. لكنهم مع ذلك وفقوا أخيراً. بتقديم رقم معين لغورباتشيف، فقسّمه هذا الأخير على عدد المدعوين واقترح الطلب إلى كل شخص دفع خمسين روبلاً. وخمسون روبلاً هو ريع الدخل الشهري لعامل متوسط. أي أن ريع الدخل الشهري لعامل يوازي كلفة وجبة واحدة للبيروقراطي! وهذه خلاصة جملة للمضاوت الاجتماعي في هذا البلد ولائحات البيروقراطيين. ولا يهود ذي كبير أهمية أن تذكر أن عدداً من الماكولات التي استهلكت في هذه الوليمة هي غير متوفرة للعامل، حتى لو امتلك المال لشراؤها. وكما كتب تروتسكي: عندما يكون ثمة نقص ينبغي وضع شرطي لضبط الطوابير أمام المخازن، لكن هذا الشرطي سيؤمن حاجاته قبل الآخرين...

وحول مشكلة الفقر العامة في الاتحاد السوفياتي: أنظر ميرلين ماتيو. الفقر في الاتحاد السوفياتي Wilson, 1985, Quarterly

تقديرات واقعية عدد الفقراء في الاتحاد السوفياتي فوق الخمسين مليون شخص، ومن فيهم الأطفال الحدم، أي ما يعادل 20% من السكّان. فيبلغ دخل المنزل الواحد شهرياً حوالي خمسين روبلاً. فيما يبلغ أجر عامل عالي المهارة ثلاثمائة روبل، ويبلغ الحد المتوسط للأجر مائتي روبل. وقد قلعت أنباء موسكو في 8 كانون الثاني/ يناير 1989 التحديدات التالية: ثمة 35% من السكان يدخلون أقل من مئة روبل في الشهر. ويوجد ثلثا المتقاعدين ضمن هذه الفئة؛ ومتوسط أجر التقاعد هو 87 روبلاً وهو ما تعتبره المجلة الأسبوعية أقل من الحد الأدنى الضروري للحياة بالنسبة للمواطنين. وتضيف «في بلدنا ويا للأسف لا تضطلع النقابة ولا تعاونية العمل بأية مسؤولية إزاء أعضائها القدامى». هؤلاء الفقراء الجدد يعانون من إهمال السلطات كما من إهمال الجمهور الواسع.

ونشرت الأذفستيا في بداية 1987 مقالاً خفيفاً حول مصير الأطفال المعاقين في ضوء ما جرى في منطقة كيمروفو، بالقرب من نوفوسيبيرسك: «خلال عشرات السنين، أغلقنا أعيننا بخجل، متظاهرين بأنه لا يوجد عندنا لا صُم ولا عمي ولا عاجزون، ولا متخلفون عقلياً (...). وفي هذه المنطقة تمثل النساء المستخدمات في الصناعة التي تهدد الصحة نسبة مشوية مرتفعة جداً، وهكذا يبلغ عدد النساء اللواتي يولد أطفالهن قبل الأوان، في وحدات إنتاج الأزوت، ثلاثة أضعاف عددهن في المتوسط»، وأقل ما يمكن فعله، كما يقول الكاتب، هو منع هذا العمل على النساء وكما جرى في المناجم. ينبغي اتخاذ كل الإجراءات الضرورية كي يولد الأطفال طبيعيين».

وعندما يبلغ الطفل المعاق سن الدراسة، تبدأ مشكلة عويصة جديدة: «وفي منطقة كيمروفو، ليس ثمة مدارس متخصصة للأطفال المصابين بشلل الأطفال أو بالإعاقة، وتتميز المباني القليلة المتوفرة لفئات أخرى من الإعاقات بالاكظاظ وبحالة التسبب المخيفة. وتتم الزيارات الطبية بوتيرة ثلاثين وأربعين وأحياناً مئة طفل في اليوم الواحد»<sup>(21)</sup>.

وفي بيوت العجائز يوضع المتقاعدون الذين لا مورد لهم والشباب المعاقون والعاجزون البالغون في سلة واحدة. وقد تلقى فاليري فيفيلوف عضو مجموعة المبادرة من أجل حماية العجزة، جواباً مكتوباً لثماً من هيئة تحرير مجلة الإنسان والقانون في شباط/ فبراير 1987: «حالياً ليس ثمة أي أفضلية لطلبات الإسكان التي يتقدم بها العاجزون بسبب العمل». ولا يلقي العاجزون بسبب الحرب معاملة أفضل.

---

(21) لوموند، 8 كانون الثاني/ يناير 1987.

وينطوي «تميش» الفقراء هذا بكل تأكيد على حالات الإحباط، وصعود نسبة الإدمان على الكحول والجريمة، وينسب أقل على تعاطي المخدرات.

هذا ولا تصادف المدمنون على الكحول والمجرمون بين الفقراء «والهامشيون» فقط، إنهم نتاج إحباط أكثر اتساعاً في صفوف الشرائح الأفضل وضعاً من السكان، وأنهم نتاج مشاعر الكبت، وعدم الاكتفاء الذاتي، وانسداد الأفق المنتشر بشكل واسع، هذه الأمور التي لا يني يمزجها انعدام الصديق، واستشراء الكلب واللؤم للمعممين واللذين يطبعان الحياة الاجتماعية بطابعها.

فضلاً عن ذلك فإن الجريمة تتغذى من الفساد شبه المعم الذي بدأ في ظل بريجنيف ليبرز فيما بعد في قمة الهرم البيروقراطي للإقتصاد حيث تسمى «العلاقات المميزة» والواسطة (tolkach) وستام الواسطة (Blat) إلى ملء الفراغات التي يولدها عدم اشتغال الحطة (حتى في حبة الإرهاب الأكثر سوءاً، وكان ثمة مثل شعبي يقول: الواسطة أهم من ستالين).

ويجري جزئياً تصحيح النوعية السيئة لسلع الاستهلاك ويطه سستام، التوزيع والإحصاء ونقص التموين، عبر السوق السوداء والتجارة نصف الشرعية أو السوق «الرامادية» (المقايفة) والعمل غير الشرعي، والتي تساهم بالطبع بزيادة المدخول أيضاً. كل ذلك يسبح في مناخ مشبع بالسعي وراء المنافع الشخصية، والمال والاختنا الفردي. وليست الأيديولوجية الرسمية التي تتغنى «بالمصلحة المادية» بغريبة عن هذا الأمر بالطبع.

ولا نجد البيروقراطية بمواجهة ظواهر التفكك الاجتماعي هذه مرجعاً سوى السلطة المدنية. وقد نقلت الصحافية الفرنسية ليليان شيلر، على سبيل المثال، أن رجلاً في مدينة سوفيتسكي الصغيرة، على بعد ثلاثين كيلومتراً من موسكو، أدين بالأشغال الشاقة لمدة سبعة

---

(22) يقدم عمل الباحثة السوسولوجية إلزابتزوف الفساد في الاتحاد السوفياتي وصفاً دقيقاً للفساد في أذربيجان وجورجيا. ويزمّنوف هي استاذة في معهد لينين في باكو وقد عملت رئيسة لقسم الإعلام في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في أذربيجان، قبل أن تهاجر إلى إسرائيل في نهاية العام 1973. وحتى أن عائلة بريجنيف نفسها - ويوجه خاص ابنته غالينا - قد تورطت في قضية مشبوهة تتصل بتجارة الذهب والعمل. وحول حالات الفساد الأخرى في رأس الهرم، ثمة بوجه خاص حالة عضو المكتب السياسي رومانوف، الذي طلب أن تجلب له في «متحف المحبسة» في لينينغراد لوازم مائدة «كاسترين العظيم» لإحياء حفل زواج ابنته، أنظر خوريس ميديفيد اندروپوف في السلطة. وحول الجريمة بمجملها في الاتحاد السوفياتي أنظر باتريك مينيه: *La Kleptocratie*.



أعوام لأنه سرق عصفلة يد من إحدى الحضانات<sup>68</sup>. ولكن البيروقراطية بسلوكها هذا لم تقم سوى بتأكيد الطبيعة الاجتماعية وليس الفردية للمشكلة التي من المفترض أن تحاربها.

وقد عبر ماركس بوضوح كبير عن موقفه من هذه المسألة فقال: «إن العقاب ليس سوى الوسيلة التي يدافع بها المجتمع عن أي انتهاك لشروطه الحيوية، مهما كان محتوى هذا الانتهاك. لكن أي مجتمع هو هذا الذي لا يمتلك وسيلة دفاعية أفضل من القاضي الجزائي؟ (...). وإذا ما تم ضبط عدد كبير من الجرائم وبرز أنها من طبيعة ووتيرة منتظمة كظواهر الطبيعة (...). ألا يصبح من الضرورة بمكان التفكير جدياً بتغيير الستام الذي يولد هذه الجرائم بدل تمجيد القاضي الذي يبعد عدداً من المجرمين ليفسح المجال ببساطة أمام مجرمين جدد؟» (مقالة ظهرت في النيويورك دايلي تريبيون، 18 شباط / فبراير 1853). تبقى كل كلمة من هذه الكلمات صحيحة حتى يومنا هذا. وكل كلمة منها تنطبق على الواقع السوفييتي حيث يعمل عدد المساجين إلى عدة ملايين، كمثل انطباقها على البلدان الرأسمالية.

فضلاً عن ذلك، وحسب نينا وجان كيهابان، ثمة ثلاثمائة ألف طفل في مساكن الأطفال المهملين، بينهم 5% فقط من الأيتام. أما الباقون فهم أطفال انتزعوا من والديهم المدمنين على الكحول أو المجرمين، أو أنهم ببساطة أطفال تركتهم أمهاتهن الشابات في الريف، بفعل تخوفهن من تحمل أعباء الحمل المبكر<sup>69</sup>.

### ■ تدهور الصحة العامة

إن معدل الحياة ومعدل الوفاة لدى الأطفال يلخصان بشكل من الأشكال هذا الضحك البطيء في العلاقات الاجتماعية، المسماة «اشتراكية» في الاتحاد السوفييتي خلال المرحلة الممتدة بين 1965 - 1985.

وحسب الإحصاءات السوفياتية الرسمية، فإن معدل الحياة لمجموع السكان قد هبط إلى 68 عاماً عام 1978 بعد أن ارتفع عاماً واحداً بين عامي 1984 - 1985، وبعد أن كان قد انتقل من 67 إلى 70 عاماً بين 1955 و 1959. أما بالنسبة للرجال فقد انخفض معدل الحياة من 66 إلى 62 بين منتصف الستينات وعامي 1978 - 1979 وعاد معدل الحياة إلى نسبته مجدداً

(23) L'Événement du Jeudi، 5 تشرين الثاني / نوفمبر 1987.

(24) نينا وجان كيهابان. ووشة الساحة الحمراء ص. 69.

عام 1971، أي 64 عاماً. ويستتج آغانبيغيان في ملاحظة صابرة في ختام الفصل الأول من كتابه الأخير ببرودة، أنه خلال عشرين عاماً (1966 - 1986) لم يرتفع معدل الحياة في الاتحاد السوفياتي<sup>(25)</sup>.

والأمر الأكثر إثارة للقلق هو تطور معدل الوفيات بين الأطفال. فبينما كانت نسبته 22,9 بالآلاف عام 1971، بلغ 26% عام 1985. وهو المعدل الأعلى في أوروبا الشرقية، حيث إن هذه النسبة بلغت 11% في ألمانيا الديمقراطية و14% في تشيكوسلوفاكيا و18% في المجر وبلغاريا وبولندا و22% في رومانيا<sup>(26)</sup>.

وقد لحّص وزير الصحة العامة في الكونغرس التاسع عشر للمحزب الشيوعي السوفياتي الذي عقد في نهاية حزيران/ يونيو 1988 هذا الوضع المحزن بالضيغ التالية: «في مجال وفاة الأطفال، نحتل المركز الخمسين بين البلدان؛ إنه أهل في الاتحاد السوفياتي عما هو في جزيرة موريس والبرباد (...). وفيما يتعلق بمعدل الحياة فإننا نحتل المركز الثاني والثلاثين<sup>(27)</sup>».

وحسب الطبيب ف. أ. تابولين في أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي إن أحد أسباب هذه الزيادة يكمن في «المبالغة بالثقة بالنفس»<sup>(28)</sup> التي يتميز بها الأطباء.

وخلال السبعينات أتاح تطور الطب للنساء المريضات الحمل والولادة. والحال وأن النساء المريضات يلدن أطفالاً مرضى (...). [و]نحن لا نمتلك التجهيز والكادر المؤهل الضروريين للاعتناء بهؤلاء الأطفال». فضلاً عن ذلك، إن إعداد أطباء الأطفال يكون قصيراً جداً وقلماً يكون موجهاً باتجاه الممارسة. ينبغي أن نضيف أن حصة الإنفاق على الصحة قد انتقلت من 5,3% إلى 4,6% من حوازنة الاتحاد السوفياتي. وبالنسبة للعام 1987،

---

(25) ابل ج. آغانبيغيان. البيروستروكا: التحدي السوفياتي المزدهج. ص 26 - 27. حسب تقارير منظمة الصحة العالمية فإن معدل حياة السكان الذكور في الاتحاد السوفياتي سوف يبط من 67 إلى 62 عاماً بين عامي 1964 و1980 ومعدل حياة النساء من 76 إلى 73. وتؤكد الإحصاءات السوفياتية بالإجمال هذه الأرقام.

(26) لم تنشر في الاتحاد السوفياتي حتى اليوم الأرقام الخاصة بالمرحلة الممتدة بين عامي 1975 - 1979. ويحتد بعض الأطباء الغربيين أنه في هذه السنوات، ولأسباب متنوعة، بلغ معدل الوفيات السوفياتي 31 بالآلاف في الاتحاد السوفياتي (والسرتي جورنال، 31 تشرين الأول/ أكتوبر 1986).

(27) الميرالفا. 30 حزيران/ يونيو 1988.

(28) سوفيتسكايا روسيا، 31 تشرين الأول/ أكتوبر 1986.

أصبحت 4.4%. ويصحح آبل أغانيغيان هذه الأرقام الرسمية مؤكداً أن «أقل من 4% [من الموازنة] يُخصص لقطاع الصحة، فيما يبلغ المعدل في بلدان أخرى بين 8 و12%»<sup>(29)</sup>.

إن أحد أسباب ارتفاع معدل وفيات الأطفال الذي لا يتطرق له الطبيب تابولين هو الشروط الصحية المخيفة في مستشفيات التوليد. وقد كشفت البرافدا في عددها الصادر في 11 تشرين الأول/ أكتوبر 1985 أنه إثر انتشار وباء معدٍ في إحدى مستشفيات التوليد في روستوف لودون، وإصابة أكثر من ستين مولوداً (توفي منهم عدد لم يُحدد)، بين التحقيق أنه ثمة انتهاكات لا تحصى للمعايير الصحية الأولية: غياب تعقيم القماط؛ حليب غير مبستر، اكتظاظ الغرف (155 شخصاً لسبعين فراشاً). وإذا كان هذا الوضع كارثياً بوجه خاص فإن البرافدا قد أكدت في عددها الصادر في 31 آب/ أغسطس بوضوح أنه كانت قد حصلت حالات مشابهة في السابق<sup>(30)</sup>.

والحال أن نقص الخدمات في المستشفيات هو أكثر انتشاراً. فقد اعترف وزير الصحة شاسوف في مقابلة مع الكوموسومولسكايا برايدا أن نصف المستشفيات لا يتوفر فيها الماء الساخن أو التهوية الملائمة (نقلته الصاندي تاجز، 19 حزيران/ يونيو 1988).

ويتباهى القادة والدعاويون السوفييت بالقول إن الاتحاد السوفييتي يمتلك عدداً أكبر من الأطباء - بالنسبة لكل ألف مواطن - من الولايات المتحدة الأمريكية. لكنهم ويا للأسف لا يضيفون أن هؤلاء الأطباء يقضون جزءاً كبيراً من وقتهم في ملء الوصفات الطبية. حيث إن البرقطة في الطب قد اتخذت أبعاداً خفية.

ونشرت الإزفستيا في 7 كانون الثاني/ يناير 1987 رسالة للطبيب توماتففسكي، من لفوف، أكد فيها أن الأطباء يمضون القسط الأكبر من وقتهم في القيام بأعمال إدارية، أكثر مما في الاعتناء بالمرضى. من المفترض أن يستقبل طبيب في مستشفى متعدد الاختصاصات ثمانية مرضى في الساعة الواحدة وأن يخصص 7 دقائق ونصف لكل منهم، والحال أنه يمضي متوسط 5 دقائق من أصل 7 في ملء الأوراق! ويضيف أن «عمل الأطباء (...) يُقدَّر

(29) أغانيغيان البيروستروكا: التحدي السوفييتي المزدوج، ص 24.

(30) هذه المعطيات، بالإضافة إلى التي تليها، مستقاة من المقالة الرائعة التي كتبها دومينيك لوغران، «ممي الوثائق القديمة» في الأثيركور العدد 251، 19 تشرين الأول/ أكتوبر 1987. حول وضع الطب العام في الاتحاد السوفييتي وشروط الفساد المنتشرة فيه، أنظر بوجه خاص ديفيد ك. ويليس امتيازات النوموكلاتورا، ص 171 - 181. ويتطرق الكاتب أيضاً إلى أسباب وفيات الأطفال المرتفعة في الاتحاد السوفييتي.

تبعاً للمعايير الإحصائية (...). فالأرقام تحدد نمط عملنا. وقد تسبب مقال توماشفسكي بدفق من رسائل الأطباء، وطالب بعضهم بعلم كشف اسمه.

إن نتيجة تدهور الستام الصني هي توسع ستام الطب الخاص الموازي لشبكة الطب العام، وهو ملازم في هذا المجال للسوق السوداء، والسوق «الرمادية» بالنسبة للسلة الاستهلاكية والخدمات الأخرى.

وتبعاً للأزستيا الصادرة في 12 كانون الثاني/ يناير 1986. يوجد عشرون مهادة متنوعة الاختصاص في موسكو تقاضي بدل أتعاب. وتتوقع الحطة الخمسية الحالية زيادة هذه العيادات بمعدل 60%. ويفترض أن تزيد بمعدل خمسة أضعاف حتى العام 2000<sup>(31)</sup>. ويفسر الطبيب تشوتورينكو، الذي يدير إحدى هذه العيادات أسباب هذا النمو: «يتجه الناس نحونا بشكل أساسي للحصول على موعد مع اختصاصي عالي الكفاءة، بدل الدخول في سباق الأبطال»<sup>(32)</sup>.

وتعزز الرشوة السائدة في المؤسسات المجانية هذا الاتجاه. وكما كتب أحد قراء الأزستيا في عددها الصادر في 11 تموز/ يوليو 1986: «إن العادة المتبعة في «تقديم الشكر» للأطباء بواسطة تقديم مبلغ مهم من النقود لم قد أصبحت موضة إلى حد أصبح فيه توسع المنشآت الممولة ذاتياً نوعاً من النعمة».

لا مجال للشك في أن توسع السوق الخاصة والسوق السوداء في مجال الصحة يعزز التناقضات الاجتماعية. وقد توافق افتتاح أول مستشفى يقبض بدل أتعاب كامل في موسكو في أيلول/ سبتمبر 1987 مع وضع تعرفه يومية من خمسة روبلات وسبعين كوبيكاً بدل استشفاء، وروبلين ونصف مقابل الطعام. وتُعادل كلفة أسبوع استشفاء متوسط أجر أسبوعي. وتضيف دومينيك لوغران «هل نحن نتجه نحو ستام طبي ذي سرعتين بحيث تؤمن الدولة الحد الأدنى (الذي يجب تحديده) المضمون للجميع. ويتحمل المرضى عبء الفائض؟ فلنكرر إجابتنا، لا زلنا بعيدين عن هذا الوضع. غير أن تصريحات وزير الصحة الجديد افجونوي شاسوف، الذي استلم منصبه منذ سبعة أشهر تثير بوضوح أن ثمة تغييرات قيد الدرس. فحسب رأيه ينبغي أن يثبت المواطنون حسن مسؤولية فردية أكبر، حتى لو أجبروا على ذلك: «فالطب المجاني يقود الناس إلى إهمال صحتهم»<sup>(33)</sup>.

(31) البرافدا، 15 آب/ أغسطس 1987.

(32) الأزستيا، 21 كانون الثاني/ يناير 1986.

(33) نيهلنيا، العدد 34، 1987.

إن القول بأن الناس «يملون» صحتهم، يوحي بأن الاهتمام الذي نبدية بصحتنا يمكن أن ينجزل إلى المنفعة المادية. إنها ملاحظة غبية بالفعل، خاصة في مجال الطب؟ لكنها أيضاً ملاحظة جديرة بالسيدة تاتشر وبالسيد ريجان وبكل الرجعيين المعادين للمجتمع، الذين ييشرون بالليبرالية - الجديدة المحافظة.

### ■ انحلال الرقابة الاجتماعية - السياسية وأزمة الشرعية

تستند الدكتاتورية البيروقراطية قبل كل شيء إلى تدمير الطبقة العاملة وسلبيتها. وقد حللنا الأصول التاريخية لهذه السلبية مرّات عديدة ولن نعود إليها هنا<sup>(34)</sup>. ففي حقبة الرعب الستاليني تعززت هذه السلبية بفعل الخوف المعمّم الذي سيطر على جميع المنشآت. لكنها شهدت تحولاً ملحوظاً في ظل خروتشيف في البداية ومن ثم في ظل بريجنيف. وراحت موازين القوى داخل المنشآت تتبدل لصالح العمال، بشكل خاص إثر انقضاء مرحلة طويلة من الاستخدام الكامل شبه المضمون (نعالج هذه الظاهرة بشكل أكثر تفصيلاً في الفصل الثاني).

ويؤدي تبدل موازين القوى أيضاً إلى تغير العقلية والسلوك على المستوى الاقتصادي من جانب الطبقة العاملة. إن «الاستئام د»، والسمي إلى الحلول الفردية وحلول المجموعات «للمشكلات الاجتماعية» تتسع أكثر فأكثر. فلم يعد الأمر يتعلق بالسلبية، كما لم يعد يتعلق بالعمل الجماعي. إن العمل في السوق السوداء والسوق «الرمادية» (مقايضة تقوم على سرقة أموال الدولة) ومقايضة المنافع عيناً لا نقداً - كل هذه هي المظاهر الأكثر أهمية «للاستئام د».

يرى البعض في هذه المظاهر نوعاً من التواطؤ الضمني مع القطاع الاقتصادي في البيروقراطية، لا بل مع «أنانية المنشأة»<sup>(35)</sup>. فهذا التفسير يفترض الحذر، ويحتاج إلى مزيد من التمهيد. أليس بيروقراطيو المنشآت أنفسهم هم المجرمون على «التسامح» مع بعض السلوكات العمالية، لتفادي «الإزعاجات الاقتصادية» كما «الاضطرابات الاجتماعية»؟ ألا يجد العمال أنفسهم في وضع الدفاع المشروع، نظراً لأن الإدارة تضع ثقلية حاجاتهم، حتى الأولية منها في الدرجة الثانية، بشكل منهجي، أي بعد «تنفيذ الخطة»؟ ألا تؤدي بعض هذه

---

(34) أنظر قبل كل شيء آخر ليون تروتسكي: الثورة المفدورة.

(35) أنظر بهذا الصدد كارل شلونغيل، «Der renitente Held - Arbeiterprotest in der Sowjetunion».

وجاء سايب، العمل والعمال في الاتحاد السوفياتي.

السلوكات العالية إلى أعمال جماعية. والحال أن رد فعل المجموعة هو تعبير عن رد فعل طبقي جنيني<sup>(36)</sup>.

مهما يكن من أمر، فإن اتساع الظاهرة اليوم يشكّل واحداً من التناقضات الهامة في المجتمع السوفياتي وهو يضع الحكام بمواجهة مشكلة خطيرة. فهم عاجزون عن فرض «الانضباط» في المصنع بواسطة الترهيب - فانهلال الرقابة الاجتماعية يعمل الخراب بالدكتاتورية بشكل واضح. و«منفعة العمال المادية» هي الحل الذي يتبناه الجناح «التحديهي» في البيروقراطية لفرض أشرافه بشكل أكثر صرامة.

وينضاف إلى انهلال الرقابة الاجتماعية انهلال الرقابة السياسية. لقد كان انخفاض شعبية بريجنيف واضحاً للعيان. وقد برز ذلك بشكل علني في مناسبات عديدة. إنه يعبر عن أزمة شرعية حقيقية ويتسبب بالقلق داخل (الكا.جي.ب.) وهو قد وجد له تعبيراً أقل وضوحاً في الغرب، من خلال التغير في السلوك الانتخابي الذي يبتته دراسة وزعت بشكل سري لمجموعة 68 - 80، بالاستناد إلى عدة مكاتب اقتراع على امتداد ثلاثة استفتاءات انتخابية: الاستفتاء الانتخابي للسوفييات الأعلى في الاتحاد السوفياتي عام 1979، والاستفتاء الانتخابي لجمهورية روسيا عام 1980، والاستفتاء الانتخابي للسوفييات المحلية عام 1982.

وحسب نتائج هذا التحقيق فإن 10% إلى 12% من الناخبين طلبوا شطب أسائهم من اللوائح الانتخابية حتى لا يقرعوا، فيما لم يصوت عدد هام من الناخبين بحضوره الشخصي بل أرسل أحد أفراد العائلة أو الجيران لتمثيله، ويقارب هذا العدد 30% من الناخبين المسجلين في بعض مكاتب الاقتراع فيما رفض بين 8% و10% الاقتراع باختيارهم الحر<sup>(37)</sup>.

ومع العلم أنه لا يمكن إضافة هذه الفئات الثلاث إلى المرشحين الرسميين وتصنيفهم كمعارضين لهم. فإنهم يعكسون، بنسب متفاوتة ورفض موقف «بنو نعم - نعم» في المهزلة الانتخابية التي تجري في ظل نظام الحزب الواحد. فقد كانت ظاهرة الرفض شبه الواسي هذه أكثر اتساعاً إذا ما نوحى به الإدعاءات الرسمية حول «تأييد 99% من الناخبين لمرشحي الحزب واللاحزيين» الرسميين.

(36) أنظر بوجه خاص الدراسات المميزتان لديفيد سيور: «الطبقة العاملة بمواجهة عملية «التنقيح» التي يقوم بها غورباتشيف» في الأبريكور العدد 240، 13 نيسان/ أبريل 1987، و«طبقة عاملة مثقفة» أبريكور، العدد 283، 6 آذار/ مارس 1989.

(37) نجد ملخصاً لجميع هذه المعطيات في مجلة البنييل، المجلد 27 - 28، إيسار/ مايو - آب/ أغسطس 1984.

ويشير بوريس كييرييف، الأمين العام للحزب الشيوعي في منطقة كراسنودار في العام 1988 إلى أنه منذ سنوات عديدة ولم يعد الناس يثقون بالكوادر القيادية. وقد توصلت دراسة سوسيولوجية أجريت في كراسنودار عام 1982 إلى نتائج كارثية: نحو 60% من سكان المدينة لا يثقون بإمكانية تحسين الوضع وإرساء العدالة الاجتماعية<sup>(38)</sup>.

ثمة تداعيل أكيد، لا بل صلة سببية لا مجال لإنكارها بين الأزمة الاقتصادية وتدهور الوضع الاجتماعي، ونمو التفاوتات، وشعور المواطنين بأنهم يتلقون نتائج الظلم الاجتماعي وانعدام شرعية البنى السياسية وفعاليتها.

---

(38) يستشهد به طارق علي في نوبة من فوق، ص. 133 - 134.

## الفصل الثامن

### انبعاث رأي عام متنوع

ما يميز تطور الاتحاد السوفياتي في السنوات الأخيرة. فضلاً عن تعمق التناقضات الموضوعية، هو الانبعاث التدريجي للوعي بواقع الأزمة، من قبل قطاعات مختلفة في المجتمع. والواقع أننا نشهد حالياً تكون رأي عام فعلي في هذا البلد.

إنه بالطبع رأي عام موزع بين أوساط اجتماعية مخصوصة متنوعة. فليس هناك رؤية شاملة للضيق الاجتماعي، حيث إن هذه الرؤية لا تكون إلا سياسية. بينما لا يزال الاتحاد السوفياتي يتخلف بواقع اللاتمسس الفعلي وهو نتاج أكثر من ستين عاماً من الدكتاتورية البيروقراطية.

مع ذلك، فإن انبعاث رأي عام مستقل عن قيادة الكرملين قد شكّل تحوُّلاً كبيراً في وضع البلد. وهو جزئياً نتاج أزمة الستام نفسه كما يتلام مع الآثار طويلة الأمد لغياب الإرهاب وزوال الخوف<sup>(1)</sup>، والانحلال البطيء لسياسة قمع الجباهير باستثناء المعارضين السياسيين الذين زادت إجراءات القمع ضدهم منذ العام 1968.

لقد أدى هذا الانبعاث إلى ممارسة ضغط معين داخل الشرائح العليا للبيروقراطية نفسها، متفلاً، إذا جاز التعبير، في مجموعات وقطاعات صغرى متداخلة. وبإمكاننا، وبكثير من التبسيط، تمييز الأوساط الاجتماعية المخصوصة التالية التي عبرت بوضوح إلى هذا الحد أو ذاك عن ظواهر الضيق والاستياء الاجتماعيين خلال الحقبة البريغينية.

---

(1) يمكن أنة خلال تقديم خروتشيف تقريره الشهير أمام المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي، قوطع بصرخة من القاعة: «وأيّن كنت أنت عندما ارتكبت جميع هذه الجرائم؟» فما كان من خروتشيف إلا أن استهجن السؤال وقال بلهجة متوهدة: «من للكلم؟» وأحبط هذا الكلام صمت مطبق. وأكمل: «تفهمون الآن لماذا صمتت أنا آنذاك». لا يحدث شيئاً من هذا القليل اليوم عندما يدين خروتشيف الإجراءات الستالينية، لا بل البريغينية. لقد تغيرت الأحوال كلياً.



## ■ المثقفون اللا امتثاليون.

إزداد عدد هؤلاء بشكل كبير خلال السبعينات والثمانينات. وقد ظهر التباين عن «خط الحزب» في أوساط الباحثين في مجال العلوم الاجتماعية (من فلاسفة وعلماء إجتماع ومؤرخين واقتصاديين) والكتاب وأعلام المسرح والسينما<sup>2</sup> والرسامين والنحاتين. وبالرغم من الرقابة شديدة الوطأة والغبية والجاهلة، وحتى خارج المنشورات السرية ومعارض الفن اللاتصوري الرحشية، ظهر هذا التنافر ومظاهر السلاامتالية والتميز الفردي في عدد متنام من المقالات والمجلات والكتب.

وأيّرت بحلو موضوعات كانت من المحرمات في السابق: الانتقال إلى الشيوعية؛ طبيعة المساواة الاقتصادية و«التناقضات داخل الاشتراكية»؛ وجود طبقات ومجموعات اجتماعية في الاتحاد السوفياتي ذات مصالح مختلفة وأثر اختلاف المصالح هذا على السلوك الاجتماعي اليومي لهذه المجموعة أو تلك حتى يصدد القرارات السياسية؛ وجود فقراء في الاتحاد السوفياتي؛ وتاريخ تكوّن النظام السوفياتي من خلال مصادر تلك الحقبة دون التزوير التاريخي القانع، الخ.

بدأت نتاجات الخلق الفني والأدبي أو البحث العلمي المستقلة عن النموكلاتورا والتي يحصل عليها عموماً المختصون فقط وتوزع بأعداد قليلة - كما هي الحال بالنسبة للروايات والقصص القصيرة اللامتالية مثل أعمال تيوخونوف - تُغيّر المناخ الفكري للبلد شيئاً فشيئاً. فقد ماتت السلطة الستالينية الواحدة حتى قبل الانفتاحات المشيرة التي قام بها غورباتشيف بزمان طويل.

فحتى قبل عام 1985 بكثير كانت قد كتبت بعض أهم الروايات «الملعونة» والتي حُرقت طريقها إلى النشر بعد وصول غورباتشيف إلى السلطة - مثل رواية «حياة ومصير» Vie et Destin لفاسيلي غروسمان التي أنجزها في بداية الستينات، وهي من أهم روايات هذا القرن - كما أنتجت أهم الأفلام التي تم عرضها بعد 1985. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 1980 طلبت في موسكو، مجموعة من سبعة كتاب بشكل رسمي، بينهم إوجين بويوف، تشكيل نادٍ

---

(2) حول ازدهار المسرح التجريبي والمجدّد، أنظر المقابلة القيّمة مع يوري ليوبيموف، المدير السابق للثقافتكا في البديل، الممدد 29، ايلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر 1984. وثمة تأكيدات بأن اندريوف قد حمى ليوبيموف لفترة من الزمن.

أدبي تصدر عنه مجلة أدبية اختيارية توزع على مستوى محدود ويكفيه ثقل عن خمسين نسخة (نيويورك تايمز، 22 كانون الأول/ديسمبر 1986).

لا ينبغي تحمل السلطة الواحدة بأي شكل من الأشكال على عودة آلية إلى العصر الذهبي للعلم والفن السوفياتيين اللذين عرفهما البلد في العشرينات، بل لا يزال ضعف المصادقة الكبير - اللاتق بالشيوعية والاشتراكية والماركسية يُعيد نحوها إلى عقيدة دولة (بل حتى إلى دين دولة). وكشف الحساب الإجمالي للحقبة الستالينية والمبرمجية والقارق الشاسع بين الواقع والأيديولوجيا الرسمية التي تظهر كاذبة كلياً - يضرب عميقاً في المجتمع. فيغذي تنوع الأفكار، في أمثلة هذه، العديد من التيارات الرجعية والحرفية الدينية والأصولية، فضلاً عن أنصار السلافية، والداعين إلى الوحدة السلافية والشوفيين والصهاينة والعنصريين والمعادين للسامية أو الفاشيين المعلنين كما يغذي بالمقابل تيارات ليبرالية أو ديمقراطية - اشتراكية يمينية أو يسارية وفوضوية أو شيوعيين أصليين (معارضين).

ومن المفيد إلقاء نظرة خاصة على تطور المعاداة للسامية باعتبارها مذهباً علنياً تتسامح حياله بعض قطاعات البيروقراطية لا بل تحميه. والملفت للنظر هو كمية الأفعال المنشورة خلال هذه الفترة والتي تتميز تحت غطاء مهاجمة الدين أو الصهيونية بمجموعها المستبيري أو حججها المستفاد مباشرة من مزيلة المعاداة للسامية التي سادت في ظل القيصرية. فبما نحكم على عناوين ماثلة: «أخطبوط التجسس الصهيوني»؛ الأسرار الشيطانية للصهيونية، الفيروس السام للصهيونية؟ لماذا وإلحال هذه لا نجد أعمالاً معادية للكاثوليكية وللإسلام مكتوبة بالنبرة نفسها؟ والواقع أن الكاثوليك والمسلمين هم أكثر عدداً بكثير من اليهود في الاتحاد السوفياتي.

بين الموضوعات التي طورها بشكل خاص جماعة «الثقة السود» والنازيون هناك موضوعة المؤامرة العالمية «للصهاينة» الذين يسيطرون على كل تجارة السلاح في العالم (ل. كورينيف في مجلة أغونيك). ويدافع في. يغون في كتابه «الثورة المضادة الفارقة»، عن الفكرة القائلة بأن مذابح اليهود المنظمة في روسيا القيصرية هي عبارة عن محطات في الصراع الطبقي للشعب الروسي ضد «المستغلين الصهاينة». ويُدعي إي كوتشيفيكوف في روايته الأرض الموعودة بأن إغمان كان عميلاً صهيونياً وبأن معسكرات الإبادة كانت من فعل الصهاينة! ولا يعدم هذا المجتمع كتاباً رسميين ينفضون سموم لاساميتهم تحت عناوين كبيرة مثل «إن الامبريالية والصهيونية العالمية هما العدوان الرئيسيان للطبقة العاملة».

إن الجذور الموضوعية (الاجتماعية) لاتبعث هذا الشعور المعادي للسامية لدى فئة من

الانتماء الجنسي السوفياتية ترتبط بظاهرة «استقرار الكادر» خلال حقبة بريجنيف. وعُثِل هذا الاستقرار بما لا يقلل الشك كجذباً للحراك الاجتماعي العامودي. ويشير فكتور زاسلافسكي إلى أنه في الثلاثينات كان معدل عمر خروجه الأفلام ثلاثين عاماً وما دون، فيما أصبح عام 1974 ستون عاماً<sup>(3)</sup>.

يضاف إلى ذلك أن معيار الأصول القومية قد حلّ شيئاً فشيئاً محلّ معيار الأصول الطبقية في اختيار الكادرات. فبين عام 1976 وعام 1981، أزيلت صيغة «الأصل الاجتماعي»، بما في ذلك شطبها من جوازات السفر الداخلية. ضمن هذه الشروط، خلقت المنافسة المتنامية لاحتلال وظائف في حقول التعليم والإدارة وما يسمى بالمهن الحرة منافساً مؤاتياً لشعور الغيرة المعادي للسامية لدى جزء مهم من شرائح المثقفين.

وهكذا فقد أعلن نائب مدير عام معهد الفلسفة في أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي في السبعينات أمام الملأ عن عدد اليهود - حينها كان يطلق عليهم اسم اليهود وليس الصهاينة - ضمن العلماء وأساتذة الجامعات والمهن العليا الأخرى. وقال بكل صراحة بأن «تواجدهم الكثيف» في هذه الحقول هو أمر معيب وغير عقلاني من وجهة نظر القوميات السوفياتية الأخرى. ومطالب بتحديد أعداد اليهود الذين يحق لهم ممارسة تلك المهن في الاتحاد السوفياتي<sup>(4)</sup>.

وفي الواقع تُخفّض عدد الطلاب اليهود المسجلين في الجامعات السوفياتية بين عامي 1969 - 1977 بمعدل 40% أي من 112,000 إلى 67,000 طالب. أما الطلاب المرشحين لجائزة شهادة الدكتوراه في الأبحاث والمعرف عنهم بالانتباه إلى «القومية اليهودية» فقد تقلص عددهم من 5,000 عام 1970 إلى 3,000 عام 1975<sup>(5)</sup>. وتفسّر هذه الإجراءات القائمة على التمييز المعادي للسامية، إلى حد بعيد، ارتفاع طلبات الهجرة من قبل المثقفين اليهود السوفيات.

مع ذلك، وبموازاة تنامي الايديولوجيات الرجعية تطورت ايديولوجيات يسارية غير امتثالية. وإن على مستوى أكثر محدودية. وفي هذا المجال نحيل على مجلة «القرن العشرين»،

---

(3) كل ملء المعلومات مستقاة من عمل فيكتور زاسلافسكي - المترجم عن الروسية - IL Consensus - *organizzato*. وفي عدد تشرين الأول/ أكتوبر 1986، في مجلة مولودايا غلاديا (الحرس الشاب) جرى وضع مشروع يمكن اختصاره بالصيغ التالية: «تباً للمثقفين، النساء إلى بيوتهن، فلنتمزق الرقابة، وبهش العمل اليدوي».

(4) ف. اي. ميشين، Sotsialnyie Progress (التقدم الاجتماعي)، غوركي، 1970.

(5) مصادر سوفياتية رسمية، يستشهد بها زاسلافسكي في كتابه IL Consensus *organizzato*، ص 199.

وهي منشورة سرية تطبع على الآلة الكاتبة وقد ظهرت في موسكو عام 1975، ويرأس تحريرها روي ميدفيدير فيها تحتل رايسا ليرت موقع مديرة التحرير. ويمكن وصف المادة المنشورة في هذه المجلة باليسارية عموماً. ويقوم بتحريرها فضلاً عن روي ورايسا كل من ليف كويليف وب. اوفوروف وس. الاغين وأ. كراسيكوف<sup>6</sup>. فضلاً عن الاشتراكي - الديموقراطي يوري أورلوف الذي يعيش حالياً في المهجر بالإضافة إلى المعارضين الشيوعيين الذين نشروا فيها «نداء إلى المواطنين السوفييت» عام 1968. أما مجلة بواسكي (وهي مجلة أبحاث) التي ظهرت عام 1978، فقد حوت مقالات ذات توجهات ايديولوجية متنوعة ومن بينها كتابات ليساريين مثل رايسا ليرت وابغيدس وغيرتشوفي<sup>7</sup>.

وكان التطور الأبرز هو ذلك الذي عُبِّرَ عنه مجموعة تعرف باسم «المنعطف اليساري» Tournant à gauche. وقد عرفت فيها بعد باسم «متغيرات» Variantes والاشتراكية والمستقبل، تيمناً باسم منشوراتها. وكانت هذه المجموعة على اتصال مع الحزب الشيوعي الإيطالي وأوساط شيوعية وأوروبية أخرى. وتم اعتقال ستة من قادتها في كانون الثاني/يناير 1982. وكان أحد المعتقلين والمحكوم عليهم آنذاك بورييس كاغارلينسكي الذي لعب لاحقاً دوراً هاماً في الاتحاد نوادي الاشتراكية الذي تأسس عام 1987.

لكن من السابق لأوانه الاستنتاج بأن كل تلك التيارات ستقاسم جميعاً وبشكل متساوٍ إلى هذا الحد أو ذاك، في حال حصول بروز جماهيري واسع على المسرح السياسي، تطلمات العمال المأجورين ومطالبهم الذي يشكلون اليوم الأكثرية الواسعة من سكان الاتحاد السوفياتي. ستتم غلبة الأفكار بمنخل المصالح الاجتماعية والمصالح المادية قبل أي شيء آخر، سواء تم إقترانها عن طريق الوعي أو بمحض الغريزة. وضمن هذه الشروط يصبح الاحتمال ضعيفاً بأن يلقى التمجيد بالقصرية على طريقة سولجنتسين - هذا إذا أخذنا مثلاً واحداً من أمثلة أخرى عديدة - صدى لدى الطبقة العاملة أو بين جمهور المثقفين.

ويؤثر هذا الفكر المتميز بفرداته أحياناً على المؤدجين الرسميين. قَتَحَتْ هذا العنوان الذي يفعل فعل العقار المسكن: «المشاكل المنهجية في علم الاجتماع الماركسي - اللينيني»، يشدّد مدير فرع علم الاجتماع في أكاديمية العلوم السوفياتية ف. ن. ايفانوف على المصالح

---

(6) منشور سري، «القرن العشرين». المعارضة الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي اليوم.  
(7) أنظر بصدد كل ما يتعلق بتاريخ النقد الثقافي السابق لإصلاحات غورباتشيف، ككتاب بورييس كاغارلينسكي، The Thinking Reed.

المختلفة للطبقات والمجموعات الاجتماعية المختلفة التي لا تزال تحتفظ بخصوصيتها في الاتحاد السوفياتي - وبالتالي بمعارضتها - حتى وإن التقت «بمجموعها»<sup>(8)</sup> على نقاط تقاطع واحدة.

ومهما يكن من أمر فإن هذا الاستياء لدى فئة من المثقفين، لا بل مبادرتهم الجسورة أحياناً<sup>(9)</sup>، قد أثرا بلا جدال في عملية «إذابة الجليد» واللبلة اللتين بدأنا بالظهور في بداية حقبة غورباتشيف.

### ■ العلماء الذين تمردوا ضد اساءة استخدام العلوم.

تعتبر المعركة التي خاضها خوريس سدفيديف وآخرون غيره في كشف النقاب عن فضيحة ليسنكو، التي كانت كفيفة بالقضاء على علم الجينات السوفياتي، أبرز مثال على هذا الأمر. وقد أدت المعركة إلى إعادة الاعتبار للبيولوجي الكبير فافيلوف وإلى إدانة الممارسات القمعية التي بواسطتها دافع ليسنكو وجماعته - وقام ستالين بتغطيتهم - عن نظرياتهم. وقد كانت لهذه القضية مضاعفات لم تُعرف تفاصيلها إلا في أوساط محدودة في الغرب<sup>(10)</sup>. وفي ظل بريجنيف وعندما اتجهت «روح العصر» نحو إعادة الاعتبار جزئياً لستالين والاستالينية أتيح لعالم الجينات ن. ب. دوينين احتلال موقع مهني لامع إثر نشر كتاب له بعنوان «الحركة الدائمة» عام 1973، أكد فيه على أن لا علاقة لستالين باعتقال فافيلوف واغتياله، وعلى أن الاعتبارات السياسية لم تكن وراء تصفية علماء الجينات وعلم الجينات في الاتحاد السوفياتي.

ولا بد لنا من توجيه تحية إكبار خاصة إلى عدد كبير من الأطباء النفسيين السوفيات الشجعان الذين أدانوا سوء استخدام الطب النفسي عندما تم اللجوء إليه لأغراض سياسية. وقد كان بين ضحاياه المنشقون اليساريون والجنرال غريغورينكو وليونيد بليوتش وكثيرون غيرهم<sup>(11)</sup>. ويذكر الكاتب مارك بوبوفسكي مجموعة كبيرة من العلماء الشجعان الذين عارضوا خلال المرحلة نفسها فرمانات الدولة الخاصة بمبادئ اختصاصاتهم، كالبرفسور باليولوجيا البحرية إي. إي. بوزانوف. وقد رفض البرفسور مكاييلوف وهو طبيب شهير زيادة إنتاج واحد

(8) انظر Voprosi Ekonomiki، المجلد 8، 1986.

(9) جرى تعنيف الإقتصادية تاتيانا زاسلافسكايا والفيلسوف بوتنكو لجسارتها. وخضعت أعمال الكاتب يفتوشنكو للرقابة في الليتوانيا وأوكرانيا غازيتا لتهمجه على مبدأ الرقابة، وهي مهاجمة تستند مع ذلك إلى نص لماركس الشاب. غير أن هذه التعنيفات كانت غير ذي قيمة ومؤقتة.

(10) خوريس سدفيديف. صعود نجم ت. د. ليسنكو وأفوله.

(11) سينلي بلوخ وبيتر ريندوي. المستشفيات السياسية الروسية.

من اللقاحات متعددة الأوجه لوزارة الدفاع لأن الاختبارات التي أجريت على الحيوانات لم تظهر بعد صلاحية اللقاح. وقد أصيب بسكتة قلبية عندما علم إنه بالرغم من الفيتو الذي وضعه تم اختبار هذا اللقاح الخطر على البشر<sup>12</sup>.

وقد صاغ الزوجان ابيليف، مديرا أحد مختبرات الأبحاث نداءات تطالب باستقلالية البحث العلمي ونظافة كف الباحثين. وقد سرّحت البرفسورة ميكالوفا مديرة أحد مراكز الأبحاث في موسكو من عملها وطردت من الحزب لأنها سمحت لنفسها، في كلمة ألقتهها، بأن تقارن الأجور البائسة لباحثين مبتدئين بالأجور المتضخمة بشكل فاحش لقادة الحزب الشيوعي السوفييتي. وحُكم على العالم البيوفيزيائي س. كوفاليف وهو صاحب أبحاث علمية عديدة بقبضاء سبع سنوات في أحد معسكرات الاعتقال عام 1975 لأنه شارك في إصدار منشور سري. وقام العالم البيوفيزيائي بويابولسكي بنشاط شجاع دفاعاً عن أندريه ساخاروف، وهو العالم الذي اشتهرت معركته السياسية في الغرب. هذا وأن العديد من المهاجرين المشهورين هم علماء مثل عالم الفيزياء الاشتراكي الديموقراطي أودولوف وعالم الرياضيات بليوتش وإيسينين فولين.

### ■ التكنولوجيا للشباب ومراجعهم الايديولوجية.

كان سوء الاشتغال الاقتصادي قد أصبح فاقماً إلى درجة دفعت بفتة على الأقل من الكادرات الشابة إلى التعامل معه كموضوع يستأهل التفكير النقدي وتقديم اقتراحات حول إصلاحات محددة. فضلاً عن ذلك نجد من الضرورة بمكان أن نشير إلى أنه منذ بداية الحقبة الستالينية في الاتحاد السوفييتي لم يغيب عن الفكر الرسمي، ناهيك بالفكر المعارض جزئياً، ذلك التناقض القائم بين الخطة والسوق أو تلك العلاقة بين الاستبداد البيروقراطي وقانون القيمة، والأمر سيان، وهو تناقض أساسي في الاقتصاد السوفييتي. ولهذا فاننا نشهد دوراً محاولات للتعبير عن هذا التناقض.

وبالإجمال، بقي موضوع هذا السجال هو نفسه على امتداد ربع قرن: ضرورة الانتقال من التصنيع الموسع إلى التصنيع المكثف نظراً لضروب الاحتياطي المتوفر. ولم يتردد أو.لاتيسيس بالتذكير بأن مصطلحات السجال والاقتراحات المقدمة لم تتغير كثيراً عن تلك

---

(12) مارك بروفسكي. الاتحاد السوفييتي، التلاعب بالعلوم، ص. 271 - 279؛ معطيات الفقرة التالية مستقاة من المصدر نفسه.

المقترحة من قبل نيمكينوف وكاتوروفيتش ونوفوشيلوف عام 1964 وكان باستطاعته أن يضيف اقتراحات كوسيفين التي تقدم بها بعد مرور عشر سنوات على ذلك التاريخ<sup>(13)</sup>.

والصعوبة هنا لا تكمن في ضعف التشخيص بل في تطبيق العلاج بطريقة منهجية وعلى نطاق واسع على السستام الاقتصادي بمجمله دون إحداث تنافر كبير أو خلق تناقضات عديدة. ولتحقيق هذه الغاية لا تكفي الإصلاحات الجزئية. إن ما ينبغي تغييره هو الإروالات الاقتصادية بمجمليها وهذا التغيير سيكون مستحيلاً دون إحداث تغيير ملازم في السستام السياسي.

لقد لعبت عائلة الاجتماع تاتيانا زاسلافسكايا و«تقريها عن نوفوسيبيرسك» - فضلاً عن الأكاديمي اغانييفان، الذي كان المستشار الرئيسي لإصلاحات كوسيفين وأصبح بعد ذلك أحد أبرز مستشاري غورباتشيف - دوراً رائداً في أيديولوجية التكنوقراطيين الشباب المتجهين نحو إصلاح جلري للإقتصاد السوفياتي<sup>(14)</sup>. لكن الفضل الذي مُنبت به إصلاحات ليرمان في الستينات، وإصلاحات كوسيفين في السبعينات دفعهما للتعامل بحلر كبير - لكن بضبابية كبيرة أيضاً - مع الاقتراحات العملية التي تتناقض مع وضوح تشخيصاتها.

### ■ القوميات غير الروسية:

يتطور الاتحاد السوفياتي، بفعل آلية الدينامية الديموغرافية شديدة التفاوت، باتجاه دولة فيدرالية يُشكل فيها الشعب الروسي مجرد أقلية<sup>(15)</sup>. وقد واجه بيروقراطيو العصف الأول في عهد بريجنيف هذه المشكلة بحركة مزدوجة: فمن جهة تمت تنمية الاستعمار الداخلي و«مزج الشعوب» مما عزز ظواهر الاضطهاد القومي، ومن جهة أخرى تم تطوير الأجهزة البيروقراطية المحلية في المقاطعات التي تقطنها قوميات غير روسية، بغية دمجها في عملية الدفاع عن الوضع القائم.

ليس هناك من مجال للشك، وفي ضوء الوقائع، باستمرارية ظاهرتي الاضطهاد والتمييز القوميين في الاتحاد السوفياتي. فاستناداً لبعض الاحصاءات الرسمية، يبلغ حجم المطبوعات اليومية الصادرة باللغة الروسية 3,5 أضعاف تلك المطبوعة بلغات أخرى عمكية في

(13) أوتو لاتيس وحول إعادة بناء الإروالات الاقتصادية في كومينست العدد 13، 1986.

(14) هذا ما تعبر عنه مجلة إيكو، التي تصدر في نوفوسيبيرسك. وحول «تقريه نوفوسيبيرسك» الشهير أنظر.

مقالة مارينابك في إنبركور، العدد 193، أول نيسان/أبريل 1985.

(15) حول النمو الديموغرافي في الاتحاد السوفياتي وواقبه في بنية القوميات في هذا البلد. أنظر هيلين كاربر دونكوس الإمبراطورية المتفجرة؛ ينهي مع ذلك التعامل مع استنتاجات هذا العمل بحلر.

الاتحاد السوفياتي، علماً أن هذه الأخيرة تعني 50% من السكان. أما بالنسبة للكتب المنشورة في الاتحاد السوفياتي فإن 18% فقط منها هو بلغات غير روسية؛ وفي جمهورية أوكرانيا، هناك 70% من الكتب والمنشورات باللغة الروسية علماً أن 20% فقط من مواطني ومواطنات هذه الجمهورية يتكلمون الروسية كلغة أم.

ويصدد ظواهر الاضطهاد القومي هذه، وتحديداً محاولة إلغاء مبدأ «أحادية اللغة» في إدارة الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الأربع عشرة باستثناء الجمهورية الروسية - وهي محاولة وُضعت خطوطها المريضة إبان التعديل الدستوري الأخير -، حصلت ردود فعل عديدة، خاصة بين المثقفين المحليين والطلاب في جمهوريات البلطيق وأوكرانيا وجمهوريات القوقاز وبعض جمهوريات وسط آسيا (حيث ثمة صعود للسلفية الإسلامية) وكانت ردة الفعل في جورجيا الأكثر حدة حيث جرت عام 1978 تظاهرات جماهيرية معارضة بمناسبة التعديل الأخير للدستور (التظاهرات الأكثر اتساعاً والتي تُعبر عن «الضيق القومي» حدثت بعد وصول غورباتشيف إلى السلطة وسوف نعالجها في الفصل الثاني عشر).

ولا تتردد تاتيانا زاسلافسكايا، فضلاً عن ذلك، في اللجوء إلى التعميم فتقول: «إن الفروق في التطور بين الجمهوريات والمناطق البعيدة والمناطق الأقرب إلى الوسط (...) لا هي تزيد بذل أن تنقص». ويضيف س. كارتفيلي إلى ذلك استنتاجاً قد يظهر مغفراً، لكنه يبدو لنا ملائماً لتفسير الصعود الموازي للقومية (الكبرى) الروسية على قاعدة شعبية (شعبوية): «إذا كانت الأقليات [القومية] لا تمتلك بالفعل موقعاً لها في السلطة، فإنها مع ذلك قد حافظت على شعور بالتفوق التاريخي والثقافي وحتى الجيو - سياسي (مثلاً بالنسبة للمسلمين) إزاء الأمة الروسية. أما الشعب الروسي وعلى العكس فقد نمت لديه عقدة الدونية، وهي وراء بروز قومية روسية جديدة كما أنها توفر لهذه الأخيرة موضوعاتها الرئيسية مثل: لقد عانى الشعب الروسي أكثر من غيره، إنه لم يستفد اقتصادياً، بخلاف الأمم الاستعمارية الأخرى، من توسعه الاقتصادي والجغرافي (...) وفي الواقع لقد تطورت الأمة السوفياتية وتطور ضغط الاتحاد [السوفياتي] على الأمة التاريخية الروسية وأفرغها من محتواها»<sup>(16)</sup>.

---

(16) تاتيانا زاسلافسكايا «إعادة وضع الاقتصاد على قدميه» في كومينست، بستماد في الأزمة الحديثة، عدد خاص والاتحاد السوفياتي في ظل الشفالية» تموز/ يوليو - آب/ أغسطس - أيلول/ سبتمبر 1987، ص 208، س. كارتفيلي «القومية ضد القوميات» في السلطات (Pouvoirs)، العدد 45، 1988، ص 66. حول مجموع مشكلات معارضة القوميات والسياسة المثبتة تجاهها في ظل بريجنيف، أنظر بوجه خاص دراسات حول الموضوع متضمنة في مجموعة صادرة تحت إشراف بيترج. بيوتشفي، الاتحاد السوفياتي، الحزب والمجتمع.



## ■ الشبيبة الرافضة.

بدأت ظواهر الرفض الثقافي في أوساط الشبيبة تظهر في الاتحاد السوفياتي في نهاية السبعينات متأخرة عن دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية والصين. وانصب اهتمام الشباب بشكل خاص على الموسيقى الشعبية والجاز وأغاني البوب (POP). وكان لبعض هذه التعبيرات طابع شبه سياسي (وقد حافظت عليه) حيث إنها اصطدمت بشكل دائم بالرقابة ما لم نقل رفضتها علناً<sup>(17)</sup>.

وتلعب التكنولوجيا المعاصرة دوراً هاماً في هذا الرفض، وبالأخص العادة المكتسبة بتسجيل شرائط كاسيت بصورة غير قانونية بواسطة أجهزة تسجيل مستوردة في الغالب من الخارج. ففي جمهورية استونيا أخذت عملية إعادة الإنتاج هذه بُعداً جعل منها وصناعة منزلية فعلى تستخدم برامج الراديو والتغزير الفنلندي.

وتتمثل الحالة النموذجية لهذا الرفض الثقافي عند الشبيبة بالشاعر - المغني فلاديمير فيسوتسكي، الذي توفي عام 1980 عن 42 عاماً. وكان قد أصبح معبود الشبيبة السوفياتية. ولعبت أغانيه الرافضة، الشعبية، اليسراوية والمريوة دوراً مشابهاً لأغاني الاحتجاج والأغاني الراقصة للبيتلز وجوان بايز وبوب ديلون في الولايات المتحدة وبريطانيا في الستينات. لقد تم حظر تلك الأغاني ومنعها شيئاً فشيئاً من قبل السلطات - ليعاد إنتاجها بشكل «غير شرعي» من قبل الشبيبة. وتحدث نيكول زانذ في هذا الصدد عن «ملايين أشرطة الكاسيت المقرصنة» (لوموند، 16 تشرين الأول/ أكتوبر 1987).

حاز فيسوتسكي على شعبية كبيرة جداً بين العمال بسبب كلامه المباشر وصدق وأصبح الناطق الرسمي باسم كل الشرائح المحرومة في المجتمع السوفياتي التي لم تتردد في إهداء إحدى أغانيه لمساجين المعتكرات. وفي يوم جنازته تجمع عشرات الألوف من الأشخاص بالقرب من مسرح تاغانكا حيث ووري الثرى (كان فيسوتسكي ممثلاً على خشبة هذا المسرح)، وكانت تلك أكبر تظاهرة عفوية شهدتها العاصمة السوفياتية منذ دفن جوفيه عام 1927، وهي تظاهرة تميزت فضلاً عن ذلك، بتحدّ مباشر لقوات الشرطة على الرغم من أنها كانت متمركزة بقوة كبيرة<sup>(18)</sup>.

(17) ليرجيني كولدون، جيل هورباتشيف، ص 81 وما يليها.

(18) أنظر مارزين والكر، نقطة الملاقى ص 192 - 194، ومارينا فلادي، فلاديمير والسرقة التي قُبِطت.

ولعب «نادي الأغنية المستقلة» في موسكو، الذي كان يقوم بتنظيم «تجمعات» (برامج موسيقية وأدبية وشعرية مستقاة من نتاج أشخاص كفيستوسكي، وكان يجري تداولها بشكل سري) دوراً لا يستهان به في تنظيم الشيبة الراقصة. وقد تم حظر هذا النادي جزئياً من قبل السلطات عام 1975، واستمر عدد من أعضائه في مزاوله نشاطاته اللاحقة<sup>(19)</sup>.

خلال تلك الفترة تجرأ نادي الطلاب في موسكو على عرض مسرحية إغائية تمزاً من الصوفية الكلاسيكية التي يعبر غالبية المواطنين السوفييات (والغربيين!) بواسطتها عن رفضهم الانخراط في أي عمل سياسي. «يدخل ممثل واحد إلى المسرح ويمشي كالمخبول مردداً: «إنني لا أستطيع شيئاً بمفردي» ثم يدخل ممثل آخر ويصطف خلفه مردداً المبارات والحركات نفسها. ثم ثالث فرائع... فعاشر ثم يمثل المكان بأشخاص يسرون بطريقة منتظمة، ومرددين العبارات والحركات ذاتها: «لا أستطيع القيام بشيء بمفردي». وقد منع العرض<sup>(20)</sup>.

وإلى جانب هؤلاء الراقصين «المحررين» تجدر الإشارة إلى ظهور شيبة سوقية محافطة شيبة «بحلقي الشعر» في بريطانيا، ومنهم جماعة الليبيريتس في موسكو. ويقال بأنهم يتلقون توجيهاتهم من قبل جماعات محافظة داخل الكا.جي.ب. (وسنعود لبحث هذه الظاهرة في الفصل الثاني عشر).

وتشير فيرجيني كولودون أيضاً إلى بعض مظاهر المعارضة المعادية للتسلح المنتشرة بشكل واسع بين الشيبة السوفياتية: «في كانون الثاني/يناير 1980، بعد أسابيع من دخول القوات السوفياتية إلى العاصمة الأفغانية نشرت إحدى الصحف السوفياتية نتائج استطلاع للرأي. فتبين أن ثمة 15% فقط من الشبان الذين تقل أعمارهم عن 21 عاماً يؤيدون الخدمة العسكرية (...). وفي 31 أيار/مايو تجمع مئات الشبان في حديقة تساريتسينو العامة في موسكو ووزعوا بيانات تطالب في آن واحد بإلغاء عقوبة الإعدام وإنهاء الحرب في أفغانستان»<sup>(21)</sup>.

### ■ المناضلون اليساريون.

تطورت الإشكالية البيئية تدريجياً بين شرائح محددة من المثقفين المدعومين بشكل خجول من قبل عدد من الكوادر المحلية في الحزب والدولة، وبعض مجموعات المواطنين،

(19) فيرجيني كولودون، جبل غورباتشيف، ص 240 - 241.

(20) مارك بوبوفسكي الاتحاد السوفياتي والتلاعب بالعلوم، ص 256.

(21) فيرجيني كولودون، جبل غورباتشيف، ص 240 - 241.

ويعتبر الكاتب زاليفين أبرز ممثل لهذا التيار. وقد اشتهر بحملته على التلوث الكيميائي الصناعي في بحيرة بيكال (تعتبر البحيرة أكبر خزان للمياه العذبة في الجزء الأوروبي - الآسيوي) وكان مرة أخرى في طليعة المناضلين ضد مشروع تحويل مجاري نهرَي سيبريا (الأوب وإيرتيش) نحو آسيا الوسطى. وكان الهدف الأساسي لهذا المشروع هو زيادة إنتاج المزروعات والأرز والعلف في كازاخستان وأوزبكستان بمعدل لا يقل عن 35 مليون طن في السنة. وعلى الرغم من احتجاج البيثوين، جرى التمسك بهذا المشروع حتى المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي. وفيما بعد تم التخلي عنه بطريقة غامضة دون أي تصويت أو حتى دون نقاشه داخل المؤتمر نفسه.

لقد طرح زاليفين المسألة مرة أخرى في مؤتمر الكتاب السادس للجمهورية الروسية. ونُشر خطابه في ليتيراتورنانيا هازيتا في 18 كانون الأول/ديسمبر 1985، ولقي طرحه صدى هاماً، كما تم تبنيه من قبل فريق غورباتشيف الذي قام بهجوم حسب الأصول على الوزير الذي تقدم بالاقترح<sup>(22)</sup>. غير أن ملف القضية لم يُطوَّع على ما يبدو. فعلى الرغم من قرار المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفياتي بوقف تحويل مجرى نهر الأوب إلى بحيرة آرال، بين زاليفين في مقالة ساخطة نشرت في البرافدا في 17 حزيران/يونيو 1988، أنَّ وزير الاقتصاد المالي يتابع بهدوء الأحوال التحضيرية لهذا التحويل<sup>(23)</sup>.

ونشير مارك بوبوفسكي في كتابه المذكور أعلاه إلى الاحتجاجات الخجولة - والخجولة جداً - على تلوث بحر قزوين بفعل تصريف أملاح فيه استقدمت من المركز النووي لتخفيف ملوحة المياه في تشيفشينكو، مما أدى إلى قتل الأسماك والقضاء على النبات والشجر في مساحة تمتد على عشرات الأميال. وقد أتلقت أيضاً طبقة التربة القلوية الرقيقة في ماغادان بفعل عمليات البحث المكثف عن مناجم الذهب<sup>(24)</sup>.

وثمة أمثلة أخرى على التحركات البيئية معروفة في بعض الأوساط المحدودة. ففي ضاحية موسكو كان المصنع الكيميائي في كوسكوتو موضوع انتقادات حادة لانتاجه الخيوط الاصطناعية وأنسجة الهوليتلين. وطالب بعض البيثوين بإغلاقه منذ عام 1979، خاصة بسبب المخاطر البيئية التي تنطوي عليها هذه النفايات. فلم يتم ذلك إلا في عام 1987. وقد نقلت الأسبوعية «أبناء موسكو» هذا الخبر وأضافت: «أن موسكو تتطور بناء على خطط

---

(22) نُشر خطاب زاليفين في روج، 17 شباط/فبراير 1986، وفي الأزمة الخجولة نموذج/ يوليو - أيلول/سبتمبر 1987. وقد نوقشت آراء مناضل بيثوي سوفياني آخر في البديل، العدد 25، كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير 1984.

(23) مارك بوبوفسكي، الاتحاد السوفياتي، التلاعب بالعلوم، ص 231 - 233.

عامة موضوعة منذ الثلاثينات . مع ذلك ما تزال المصانع الصغيرة والكبيرة تنفث دخانها حيث كان يجب، تبعاً لهذه الخطط، أن تمتد مساحات خضراء.

غير أن كارثة تشيرنوبيل - وتبعاتها على المستوى الوطني والأوكراني - قد ساهمت بالتأكيد بحدوث تحرك شعبي معارض ذي طابع ييشوي على نطاق واسع . وقد ذكرت الصحافة الأوكرانية حينها أن السلطات كانت تمنى تسريع عملية بناء هذا المصنع وتسييره على حساب الإجراءات الأمنية<sup>24</sup> . (وسنعالج هذه المسألة بتفصيل أكبر في الفصل الثاني عشر).

واستمرت أعمال القمع ضد المناضلين البيئيين حتى فترة قريبة . فقد خسر عضوان في «مجموعة الثقة» في موسكو، وهي مجموعة سلمية مستقلة، وظيفتهما في أكاديمية العلوم بسبب اتخاذهما موقفاً من كارثة تشيرنوبيل .

## ■ وهي اضطهاد النساء .

إن الأوضاع البائسة التي تعاني منها الأكثرية الساحقة من النساء في المجتمع السوفياتي هي بالدرجة الأولى نتاج الصعوبات التي تواجههن في التمتع ونقص التجهيزات الجماعية . لكنها أيضاً انعكاس للتمييز الجنسي الواضح . فعلى سبيل المثال، وعلى الرغم من أن النساء قد شكلن 27% من أصل المنتدبين إلى المؤتمر السابع والعشرين للحزب، فإنه أتيح لسبع نساء فقط حق المداخلة - أي بنسبة 8% فقط من مجموع المداخلين . وقد تم انتخاب 15 امرأة إلى اللجنة المركزية المؤلفة من 307 أعضاء - أي بنسبة أقل من 5% . بينما تم انتخاب امرأة واحدة إلى الأمانة دون أن تكون عضواً في المكتب السياسي . وإذا أضفنا أعضاء الأمانة إلى أعضاء المكتب السياسي نجد أنه من أصل 26 عضواً ثمة امرأة واحدة (أي بنسبة أقل من 4%) في أعلى الهرم البيروقراطي .

وتعكس بنية مهنة الطب التمييز الجنسي نفسه : مختصون بالطب العام : 90% نساء، ملاك إداري : 50%، جراحة : 30% أساتذة جامعات الطب : 20%، أعضاء أكاديمية العلوم الطبية : 10%<sup>25</sup> .

(24) أنظر المقالة التي نُشرت قبل شهر من الحادثة في ليراتورنا اوكرانيا، العدد 31، كييف، 27 آذار/مارس 1986 .

(25) ف. ناكارو . الطهارة الاجتماعي والطبية في الاتحاد السوفياتي .

بدأ الوعي النسوي يظهر تدريجياً في الاتحاد السوفياتي، وكانت أولى تعبيراته ظهور منشور نسائي سري في لينينغراد بعنوان النساء في روسيا في نهاية عام 1979<sup>(26)</sup>. وقد لاقى هذا المنشور صدى شعبياً أكثر اتساعاً مما يمكن توقّعه، وبأي حال، أوسع من أي منشور آخر. وتضمنت المجموعة معلومات هامة عن شروط عمل النساء وأجورهن وحياتهن (بما في ذلك في السجن) بالإضافة إلى قصائد. ومن بين الكاتبات ثمة اشتراكيات مثل ناتاليا مامونوفا التي لا ترفض التراث اللينيني مع أنها لا تعتبر نفسها لينينية، بالإضافة إلى نساء مثنديات جداً ومعاديات للباركسية، وتعرضت المجموعة لقمع سافر عام 1980. وقد نشرت مجموعة أخرى متحلقة حول ناتاليا لباريكا مجلة نسائية سرية باسم ماريا في لينينغراد، وقُمت هذه المجموعة أيضاً عام 1982.

لقد كشفت النساء في روسيا وماريا أموراً مثيرة؛ فنشرت أرقاماً دقيقة عن «يوم العمل (المنزلي) الثاني» الذي تقوم به النساء والذي يصل إلى أربع أو خمس ساعات عمل، وهي ساعات تضاف إلى الثماني ساعات في «يوم العمل الأول»؛ كما كشفت المنشورتان الملكورتان عن أنه يوجد 1.5 مليون دار حضانة للأطفال لعدد سكان يبلغ 270 مليوناً؛ وعن التمييز في الوظائف داخل صناعة بناء الآلات (70% من النساء العاملات في تلك الصناعة هن في وظائف لا تحتاج إلى مهارات، فيما 1.3% فقط من الأجيرات يحتلن مواقع تتطلب نوعاً من المسؤولية)؛ كما تحدثتا عن شروط الإجهاض المخيفة في إحدى مستشفيات ارخانغلسك، إلخ.

عبّر هذا الوعي عن نفسه على المستوى الرسمي في مؤتمر اتحاد النساء السوفياتيات في 30 كانون الثاني/يناير 1987 في موسكو، وتحديدًا في التقرير الذي قدمته فالانتينا ترشكوكا. ولخصته الصحيفة الفرنسية لبيراسيون (في 3 شباط/فبراير 1987). وهو لا يشير مع ذلك إلى القهر الجنسي لدى النساء السوفياتيات علماً أنه أمر جليّ في الواقع.

ونشرت عائلة الاجتماع السوفياتية إي. إي. غرونديفا عام 1975 نتائج تحقيق يبيّن بشكل فاقع آثار التمييز الجنسي «ويوم العمل الثاني» على إمكانات التطور الثقافي والفكري لدى النساء السوفياتيات. حيث تضطر العاملة المتزوجة والأم إلى تخصيص أكثر من ثلاثين

---

(26) نشر منذ العام 1980 بالفرنسية عن منشورات النساء، العدد 22. أنظر مقالة جاكلين هاتين «أعمل كرجل لكن أعمل أيضاً كسيدة» *Work like a Man and also like a Woman* استرناشيوئال ليهويوت، العدد 115، 9 آذار/مارس 1987. وقد نشرت ناتاليا مامونوفا في برطانيا؛ حين اضطرت للهجرة مجموعة أوسع من الدراسات خُصصت للوضع النسائي في الاتحاد السوفياتي النساء وروسيا.

ساعة في الأسبوع للعمل المنزلي. أما لدى العاملات عاليات المهارة فإن ساعات العمل هذه تبلغ خمساً وعشرين ساعة، بينما لا تتعدى الإثنتي عشرة ساعة لدى العمال، وأقل من ست ساعات لدى العمال عاليي المهارة. وبالمقابل لا تخصص العاملة المتزوجة الأم إلا ثماني ساعات في الأسبوع للتخفيف الذاتي والاهتمامات «الثقافية»، بما فيها قراءة الصحف ومشاهدة التلفزيون والتسعينات والمسرح والرياضة والنزهات (وتصل إلى عشر ساعات لدى العاملات عاليات المهارة). ويخصص العامل المتزوج الأب عشرين ساعة لهذه النشاطات والعامل عالي المهارة أكثر يقليل من ست وعشرين ساعة. والنتيجة بديهية: إن العمل المنزلي يكبح لا بل يثقل التطور الثقافي لدى النساء<sup>(27)</sup>.

تتكرر النساء بشكل متنامٍ هذه التمييزات - الأكثر خطورة مما هي في بعض البلدان الرأسمالية - في الصحافة السوفياتية. وقد كتبت العاملة ج. بارولينا نائبة رئيسة لجنة النساء السوفياتيات في البرافدا في 14 أيلول/سبتمبر 1988: «منذ ثلاثين عاماً أصعب في أحد أكبر مصانع البلد، مصنع سيارات سيب (..). وأقوم عملياً بعمل يدوي شاق على السبائك المعدنية. إننا نقوم بشكل شبه حصري بعمل يدوي على قطع سيارات ثقيلة في مشغل لا نحتمل حرارته، ناهيك بضجيجها وغبارها، وحيث يتخلل تسرب الغاز الحد الأقصى المحتمل إلى حد بعيد (..). والآلات - الأدوات التي تم شراؤها بالعملة الأجنبية لم تعد تعمل لأن مهندسينا لم يفكروا بشراء قطع غيار وحتى اليوم لم يجر طلبها. (..). ولا نضيف جديداً إذ نشير إلى أن هذه الآلات ليست ممتدة لتعمل عليها النساء (..).

«إلى متى علينا نحمل هذا الوضع؟ (..). ففي سن الأربعين أو الخمسة والأربعين تبدأ العديديات من العاملات بمعاناة أمراض مزمنة، ويفقدن رغبتهن بالتوجه إلى متاجر الأزياء ومزينة الشعر (..).

(27) إي. إي. خروسديف

«O sob benosti obraza Zhizni «Inteligientnykh rabtchikh» in Robochii Klass Sovremenny  
من العدد 2، 1975 ص 96، مذكور في كتاب أعلنه باربرا واهولاند الرهينة السوفياتية.  
حول الضيق الجنسي لدى النساء السوفياتيات، أنظر بوجه خاص فيفيد. ك. ويليس، إمتيازات  
النوموكلاتورا، ص. 150. وعام 1980. حصلت 16 مليون حالة اجهاض شرعية في الاتحاد السوفياتي،  
وغالباً بشروط صحية ونفسية يترى لها. وانطلاقاً من ذلك تلجأ للنساء الحوامل بشكل متزايد إلى  
الإجهاض «الأسود» (الخاص) الذي يكلف خمسين روبلاً، أي أكثر من ربع الأجر الشهري المتوسط. إن  
نقص التموين - لا بل فقدانته - بالتطليات القطنية (Tampons) والفوط الصحية ووسائل منع الحمل  
هو ذو تأثير كارثي على النساء السوفياتيات.

«لقد منحت الأمهات منذ عام 1979 حق الحصول على إجازة للتكوين المهني مع الحفاظ على أجورهن. غير أنه يستفاد من الرسائل التي تلقتها بلجتنا إنه لا يوجد أكثر من واحد إلى 3% من الأجيال اللواتي أتيت من هذه الإمكانيات. وكقاعدة عامة يرفض مديرو المنشآت أن يوفرُوا هذه التسهيلات للأمهات اللواتي تربيَن أطفالاً صغاراً. هذا دون الحديث عن كثرة المرات التي يتم فيها خرق القوانين التي تنظم الاستخدام العقلاني للنساء الحوامل (...)

ولقد حاولت إحدى العاملات في صناعة الحديد في فولفوغراد، ف.ك. تشيركوفنا، أن تقدّم في صحيفة تردّد إجابة عن السؤال التالي: هل بإمكان امرأة أن تصبح وزيرة؟ إنها حقّة في طرح هذا السؤال. فنظرياً، وحسب الدستور، بإمكان كل امرأة أن تلتبس منصب الوزيرة، غير أن شروط الحياة هي على الشكل الذي لا يسمح لها بالتفكير بذلك. إن العمل المنزلي الذي لا ينتهي أبداً، ولا تتوفر فيه المكتنة، والطواير التي لا نهاية لها أمام المتاجر محملاً ألفكارنا إلى الدرجة التي تدفع كل واحدة منا إلى التساؤل: إذا كنت سأصل إلى كرسي الوزارة، فمن يقوم بكل تلك الأعمال؟».

### ■ التشهير بالآفات الاجتماعية.

كانت حالة «الفقر الجديد» والجريمة وصلافة القمع التي تعرض لها «اللاجتماعيون»، وبشكل خاص آفة إدمان الكحول، مواضيع تشهير جريء من جانب الكتاب وبعض العلماء والصحافيين وبعض «الايديولوجيين» اليساريين، على الرغم من الجهود المسعورة التي بذلتها السلطات لنفي وجود هذه الظواهر، بحجة عدم «الافتراء» على الدولة السوفياتية وعدم تقديم حجج لدعابة «العدو الأجنبي».

نجد الإشارة في هذا الصدد إلى المقالة النموذجية التي كتبها أ. كراسيكوف بعنوان «السلعة رقم واحد» والتي ظهرت في المجلة السرية «القرن العشرون». وهي تبين أن إنفاق المستهلكين السوفيات على المشروبات الروحية قد مثل في العام 1972 بين 27% إلى 28% من مجموع إنفاق المستهلكين المخصص لمشتريات المواد الغذائية في الشبكة التجارية التي ترعاها الدولة والتعاونيات (أي ما يعادل 27 مليار روبل) و15% من مجموع الإنفاق الاستهلاكي في هذه المتاجر، مع أخذ الإنفاق الغذائي وغير الغذائي مجتمعين! وقد مثلت نسبة 74% من هذه السبعة والعشرين ملياراً عائدات صافية للدولة، أي ما يعادل أكثر من 10% من مجموع عائداتها، وهي نسبة مستقرّة إلى هذا الحد أو ذاك منذ عام 1927 عندما دافع ستالين عن

احتكار دولة «مؤقت» لبيع القودكا. وبين عامي 1960 - 1973 تخطت مبيعات الكحول مؤشر المائة إلى ستمائة وسبعة وستين بينما بلغت مبيعات الألبسة والحريز مئتان وواحد وخمسون ومتوجات اللحم مئتان وأربعة وعشرون وبلغ مؤشر مجموع البضائع مئتان وثمانية وثلاثون<sup>(28)</sup>.

## ■ المقاومة العمالية.

لم تحصل موجة إضرابات وتظاهرات عمالية معيّمة بالإمكان مقارنتها بتلك التي قامت بها الشيوعية وبعض الأقليات القومية. لكن من الخطأ الاستنتاج بأن الطبقة العاملة كانت راضية في ظل نظام بريجنيف أو أنها استكتفت عن التحرك إزاء تراكم المشكلات الناجمة عن أزمة السبستام. فالواقع أكثر تعقيداً من ذلك.

بادئ ذي بدء، ثمة ضرورة لذكر إضرابات عديدة حدثت. ونظراً للمصاعب التي تعترض الإعلام غير الرسمي وغياب أي مرجع أو دراسة رسمية عن الإضرابات خلال المرحلة السابقة لوصول غورباتشيف إلى السلطة ستبقى هذه اللائحة غير مكتملة:

● الإضراب الأكثر مشهدة ومأساوية هو إضراب نوفوتشيركاسك في حوض الدون في حزيران/يونيو 1962، والذي قمع قمعاً دمويّاً (جرى الحديث عن ثمانين قتيلاً على الأقل، ولا توجد أرقام دقيقة) ونعرف الآن الرواية المؤثرة عن ذلك الإضراب كما رواها قائده الرئيسي بيوتر سيودا الذي حكم عليه في تلك الفترة بعشرين عاماً في السجن، وأطلق سراحه بعد انقضائها. إنها أول نص مفصّل بمتناولنا عن إضراب سوفياتي كبير كما كتبه قائد عمالي مُضرب وشيوعي (كان والده بلشفيًا قديماً وجرى اغتياله عام 1937). وقد أعيد نشر هذا النص بحرفيته في مجلة Labour Focus on Eastern Europe في عدد أيلول/سبتمبر - كانون الأول/ديسمبر 1988.

● ويبدو أنه في الفترة نفسها حصلت تظاهرات عمالية في أوديسا وكوشيف وكيميروفو وكريفوي - روغ، وغروزناي وايا روسلاف ومدين أخرى لدواعٍ مماثلة لتلك التي أثارت إضراب نوفوتشيركاسك: ارتفاع أسعار اللحوم ومشتقات الحليب وانخفاض الأجور الناجم عن ذلك.

---

(28) نُشرت المقالة من جديد في المنشور السري نفسه «القرن العشرين» الذي صدر تحت عنوان المصارعة الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي.



● تذكر ١. برافدا الثانية وخمسين إضراباً في الستينات والسبعينات ومن ضمنها الإضراب الذي حصل في أهم مصنعين في ريفاً، وهما مصنعان جرى احتلالهما أيضاً من قبل العمال، وإضراب في مصنع السيارات في ليشاتشيف في موسكو، وإضراب في الاتحاد الصناعي الكيميائي في لينينغراد عام 1965، وإضراب في مصنع التراكاتورت في شارغوف عام 1967، وإضراب في مصنع الإلكتروني - الآلي في تشيرفونوغراد عام 1969، وإضراب في مصنع الآلات الزراعية في كاما نتي - بودولسك عام 1971، وإضراب في مصنع كبير في فيتبسك وفي مصانع كبيرة أخرى في كييف عام 1973 وإضرابات في مصانع السيارات في غوركي وتولياري في عام 1978 - 1979، وفي مصنع الدراجات النارية في كييف عام 1981، إلخ.

● يبقى أصغراً الإضراب المميز الذي حصل في مصنع الصناعة الميكانيكية في بالوفسك بالقرب من لينينغراد، في تشرين الثاني/نوفمبر 1981 للإحتجاج على إساءة المليشيا معاملة عاملين من هذا المصنع وإيقافهما وجرحهما إلى المحكمة<sup>(29)</sup>.

ومن ثم ينبغي أن نشير إلى أن سلوك الطبقة العاملة كان في الدرجة الأولى نتاج تبدل موازين القوى في أماكن العمل لصالح العمال نتيجة مرحلة طويلة من المعاملة الكاملة<sup>(30)</sup>، توافقت مع تحسن بطيء لكن ثابت في مستوى المعيشة. ولقد نتج عن ذلك ضغط متزايد داخل المنشآت ضد تسريع وتيرة العمل، وضد ساعات العمل الإضافية (غير المدفوعة خاصة<sup>(31)</sup>)، وفقدان الإجراءات الأمنية والمستلزمات الصحية والنسبة المرتفعة لحوادث

(29) حول الوضع العمالي والمقاومة المالية في الاتحاد السوفياتي، أنظر بوجه خاص شابيرو وغوردون العامل السوفياتي ما بين حكم لينين وحكم أندرووف. سابير، العمل والعمال في الاتحاد السوفياتي، وآ. برافدا، العمال الصناعيون، ونماذج من التعبيرات الانشقاقية ونماذج من المصارضة ومن انبساط التكيف، و.د. نوكنس الإنشاق في أوروبا الشرقية، وآ. برافدا وتحركات العمال الصوفية في الاتحاد السوفياتي، في كتاب أحده كاهان وابل العمل الصناعي في الاتحاد السوفياتي، ص. 119 - 127.

(30) هذان تعليقان معبران لرئيس قسم البناء في تشيرنوبيل، ف.ت. كيزما: «من الصعوبة بمكان، وأحياناً في المستحيل بكل بساطة، تسريح عامل حتى لو كان خالصاً (...)». «في الأيام الراحنة من الصعب أن يجبر العامل على تقديم ساعة عمل إضافية، ما لم نقل أن يطلب إليه القيام بتوقف إضالي عن العمل» (مجلة فيشمانا الأوكرانية، العدد 3، 1986، مذكور في دراسات حول القوميات السوفياتية، المجلد الثالث، العدد 4 - 5، نيسان/أبريل - أيار/مايو 1986).

(31) يوضح سائق شاحنة يعمل بالقرب من مطار شال سيبريا في مقابلة أجراها معه الكاتب للنشوق فيكرميتش كيف أن زملاءه في العمل انتخبوه رئيساً للجنة الثاقبة، علماً أنه ليس عضواً في الحزب، وبنيّة الحصول على بدل ساعات العمل الإضافية بتسوية مضاعفة، مثلهم مثل علماء الجيولوجيا ولم يحصل عليها في نهاية المطاف (البديل، العدد 29، أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر 1984).

العمل؛ والتلاعب بالمكافآت، إلخ - ويمكننا الحديث في هذا الصدد عن مقاومة عالية واسعة النطاق كُلت بالنجاح في غالب الأحيان.

أضف إلى ذلك أن التحسن في مستوى المعيشة قد تباطأ إلى حد بعيد بعد عام 1975، بل اختفى إلى حد ما فيما يختص بالأغذية جيدة النوعية. وهذا ما يتبينه بوضوح قراءة أرقام الجدول التالي المستقاة من الإحصاءات السنوية في الاتحاد السوفياتي:

جدول رقم (11)

استهلاك الأطعمة لكل فرد (بالكيلوغرامات ولكل سنة)

1984	1980	1975	1964	
60,4	57,6	56,7	41	لحوم وشحم
317	314	316	251	حليب ومشتقاته
256	239	216	124	بيض (بالوحدات)
17,5	17,6	16,8	12,6	سمك ومشتقاته
45	38	39	28	فواكه

تتخذ هذه الأرقام كل دلالتها عندما نعلم أن الباحثين السوفيات قد أخذوا يقدرون حاجيات السكان - ولقدرتهم الشرائية - بخمسة وسبعين كيلوغراماً من اللحم لكل فرد في السنة بدءاً من عام 1981<sup>(32)</sup>.

بالطبع يبلغ الاتحاد السوفياتي حالياً، بفعل استهلاك 3400 وحدة حرارية في اليوم وللغرد الواحد، المستوى الغذائي للدول الامبريالية (يعني هذا المتوسط بالتأكيد تفاوتات كبيرة تبعاً للمجموعات الاجتماعية والمناطق الجغرافية وشرائع الدخل). غير أن الغذاء السوفياتي يتميز أيضاً بكثرة هيدرات الكربون (خبز، تفاح) وقلة اللحوم، والحليب والفواكه والخضار الطازجة. ولا تولد المتتجات ذات الأصل الحيواني إلا بما يوازي ربع الحاجة اليومية للوحدات الحرارية مقابل الثلث في أوروبا الغربية والديمقراطيات الشعبية الأكثر تصنعاً.

لقد تحسن الوضع بسرعة بالنسبة للأجهزة المنزلية، غير أن النوعية الرديئة وصعوبة

(32) نيكسولونوف، فويرومي، ايكونوميكي، العدد 7، 1982.

إجراء تصليحات سريعة في هذه الصناعات يلعبان دوراً عمائلاً لنقص التموّن بالمواد الغذائية ذات النوعية الجيدة.

وشرح الرئيسور برونيسلاو اويرزانوسكي خلال المؤتمر الثامن للاقتصاديين البولنديين أن «الحسابات الاقتصادية للنوعية السيئة [للمنتوجات] تبلغ 40% من الدخل الوطني (في الولايات المتحدة لا تتخطى هذه النسبة 15% من هذا الدخل). وقد ذكر نتائج حساب تكاليف النوعية السيئة فيها خصص محطات التلفزة الملوّنة والبرادات والسيارات من ماركة «بولسكي فيات 126 ب» مقدماً تقديرات من شأنها أن تجعل المرء يفقد صوابه. فبالنسبة لهذه المنتوجات الثلاثة ترتفع الكلفة، على التوالي، إلى 45% و40% و29% من قيمتها (زيسي فوسبودازي، العدد 49، 6 كانون الأول/ديسمبر 1987).

ويشكل نقص التموّن في المنتوجات النسيجية والمنتوجات الجلدية ونوعيتها السيئة وارتفاع أسعارها الفاحش بفعل الضريبة على أرقام الاعمال (نسبة مرتفعة من الرسوم على القيمة المضافة) مصدراً دائماً للإستياء العمالي. والأرقام التالية تتكلم عن نفسها:

جدول رقم 12

مؤ إنتاج السلع النسيجية والجلدية لكل فرد<sup>1</sup>  
في بلدان الكوميكون.

بلغاريا	المجر	بولندا	المانيا الديمقراطية	رومانيا	تشيكوسلوفاكيا الاتحاد الوفاكيا
أنسجة قطنية ومثيلاهما (م')					
39,1	33,4	28,0	28,1	27,3	37,3
1975					26,1
38,3	31,0	27,0	29,0	33,0	35,8
1980					26,6
39,2	29,1	23,8	28,2	30,0	37,4
1985					27,7
أنسجة صوفية ومثيلاهما (م')					
6,3	3,4	5,3	6,3	3,7	5,7
1975					2,9
6,7	3,7	5,1	6,4	4,3	5,9
1980					2,9
6,9	3,1	4,2	5,5	4,0	6,2
1985					2,4
أحذية جلدية (زوج)					
2,7	4,1	4,0	4,7	3,3	7,7
1975					2,7
2,8	4,0	4,0	4,7	—	7,8
1980					2,8
3,3	4,2	4,0	5,0	—	8,1
1985					2,8

(33) جمعت ماريا اليزابيث رويان هذه المعطيات في مقالة ظهرت في Osterropa آب - أغسطس - ايلول/سبتمبر 1986.

بالطبع تحتاج هذه الأرقام إلى تصحيح جزئي كي تشتمل على تقسيم العمل المتعمد داخل الكوميكون، علماً أن التفاوت صارخ إلى الدرجة التي لا تتيح مجالاً لاستخلاص ضالة التموين ونقصه. ويتفاهم الوضع بحكم أن الحصول على هذه السلع التي لا تتوفر بكميات كافية فضلاً عن رداءة نوعيتها، يتطلب من العمال السوفييات أن ينفقوا نسبة من أجورهم على الثياب أو الأحذية أعلى بكثير من تلك التي ينفقها العمال الغربيون. في موسكو 15,9% مقابل 10,3% في جمهورية ألمانيا الديمقراطية، وفي المجر 8,8% مقابل 7,4% كمتوسط في بلدان أوروبا الغربية<sup>(34)</sup>.

وبالتالي فإن مقاومة العمال واستيائهم قد تناميا بالنسبة لمطالبهم كمتجدين وبالنسبة لموهمهم كمستهلكين في آن واحد. فهم يتطلعون إلى مستوى معيشي شبيه بمستوى معيشة البروليتاريا في الدول الامبريالية. وهو مستوى ما زالوا بعيدين عنه كل البعد<sup>(35)</sup>.

وإذا كان هذا الاستياء لا يتخذ شكلاً جماعياً ونشطاً إلا لمأماً فإن ذلك لا يعني على الإطلاق أنه لا يجري التعبير عنه. فالازدياد السريع في عدد الرسائل الانتقادية الموجهة إلى الصحف اليومية هو خير شاهد على ذلك. إذ ارتفع عدد هذه الرسائل المدونة رسمياً في الصحف اليومية: البرافدا والأزفستيا وتروود من 300,000 في عام 1955 إلى 720,000 في عام 1960، إلى 1,4 مليون في عام 1965، إلى 1,26 مليون في عام 1970، إلى 1,47 مليون في عام 1975، وإلى أكثر من مليون ونصف المليون في بداية الثمانينات<sup>(36)</sup>.

وتتقرب هذه الرسائل أحياناً من النقد السياسي والمؤسسي. وقد أشار خوريس ميدفيديف إلى أن المكتب السياسي واللجنة المركزية وهيئات أخرى قد تم ضمها بآلاف الرسائل التي تشهّر بظواهر الفساد، وذلك بعد التلميححات العلنية الأولى لأندريوف حول

---

(34) أعيد نشرها في مقالة ميشيل خان وويليام جامبل «صناعة الملابس في الشرق» في Le Courrier des Pays de L'Est. تشرين الأول/ أكتوبر 1987.

(35) من الصعب مقارنة مستوى معيشة العامل السوفيياتي مع مستوى معيشة العامل في أوروبا الغربية أو الولايات المتحدة، نظراً للفارق الكبير في بنية الأسعار والقدرة الشرائية. إذا أخذنا سلة أسبوعية واحدة مؤلفة من المواد الاستهلاكية الجارية للمنزل الواحد، وأكثر من ربع الإيجار السنوي، وجزء من 250 من سعر جهاز التلفزة (سعر الشراء المستهلك كل امتداد خمس سنوات)، نحصل على مُعادل 41 ساعة عمل في موسكو، و28 ساعة عمل في واشنطن، و27 ساعة عمل في باريس و24 ساعة عمل في لندن في العام 1979. كتب بوش في كتاب شايفرو وغوردون، العامل السوفيياتي ما بين حكم لينين وحكم اندريوف. غير أن ضبابية هذه المقارنة تبدو واضحة للعيان.

(36) أنظر نيكولاس لامبرت صفارة آلة النطق في الاتحاد السوفيياتي وكريستين وولفز، إعلان إيفانوفيتش يكتب إلى البرافدا.

هذه الآفة. وبالطريقة نفسها راح المكتب السياسي يتلقى آلاف رسائل الاحتجاج حول المداخلات غير الشرعية التي تقوم بها الشرطة، وبما أن المكتب السياسي كان قد ألزم نفسه في كانون الأول/ديسمبر 1982 بالرد على رسائل العمال فقد أُجبر على إعادة النظر بتكتيكه<sup>(37)</sup>.

تنبغي رؤية هذا اللجوء المنهجي إلى الاحتجاج الفردي من حيث علاقته بالمصاعب التي يواجهها العمال في الانخراط في العمل المنظم «غير الرسمي» الذي أشرنا إليه في الفصل الأول. والناجم أيضاً عن الجهود المنهجية التي تبذلها البيروقراطية لشق الطبقة العاملة وتحديدًا بواسطة المعايير الأجرية المتفاوتة جداً. ويلعب «صغار الرؤساء» والوشاة دوراً هاماً في هذا الاتجاه<sup>(38)</sup>.

!

---

(37) خوريس ميليفيف، أندروپوف في السلطة، ص. 166، 184.

(38) حسب ما يذكر كيخين كلوز، يبدو الوضع في المنشآت الكبرى أفضل بهذا الصدد من وضع مناجم الفحم في دونباس.

## الفصل الثالث

### اشتداد أزمة الستام المخصوص في الاتحاد السوفياتي

من البديهي، من وجهة نظر ماركسية، ألا تكون ظواهر خطيرة كالتى وصفناها في الفصل الأول، والتي يعترف بها علانية القادة السوفيات أنفسهم، ناجمة عن «أخطاء» في التوجه السياسي أو السياسي - الأيديولوجي، ناهيك بالتوجه النفسي، سواء كان ذلك بالنسبة للأفراد أو بالنسبة للجماعات<sup>(1)</sup>. فينبغي البحث إذن عن أسبابها العميقة. إذ أن مثل هذه الأخطاء لا يمكن أن تتجم من أشكال سلوكية من مثل «البيروقراطية»، والامتناعية أو المحافظة ورفض تحمل المسؤوليات، أو ما يسميه رئيس الوزراء المجري السابق «انعدام المسؤولية المعمم»، كما ذكرنا أصلاً. (يؤكد ل. بونومارجوف وف. شينكارنيكو، في البرافدا في 19 كانون الأول/ ديسمبر 1988. أن البيروقراطية وُلدت من انعدام المسؤولية، وإنها أمّ هذه الظاهرة وأبوها في الوقت نفسه، لكنها يعترفان أن الشعب، بواقع الحال، لا يتمتع بسلطة امتلاك موارد البلد بشكل فعلي، وقد ساهم ذلك في انعدام المسؤولية المعمم).

(1) تؤكد إحدى الطروحات الماركسية الأساسية أن الوجود الاجتماعي، في التحليل الأخير، هو ما يحدد الوعي الاجتماعي وليس العكس. «فالأخطاء» السياسية والنظرية (الأيديولوجية) ذات العواقب الاجتماعية الخطيرة هي كتابة عن مظهر لوعي اجتماعي (مفلوط). ينبئ والحال هذه البحث عن أسباب هذه الأخطاء في الوجود الاجتماعي لأولئك الذين ارتكبوها، وليس في أولات تنتمي إلى البنية الفوقية على نحو رئيسي، لا بل في الخصائص السيكولوجية الفردية لهذا القلادي أو ذلك أو لجموعة القليدين برمتهم. من هنا تبدو محاولة إنتظرين «الشوريين الأوروبيين» وغيرهم فهم أزمة الستام في الاتحاد السوفياتي، لا بل محاولتهم فهم الستالينية والبرجنيفية، إنطلاقاً من ظواهر تنتمي إلى البنية الفوقية على نحو أساسي ما لم يكن حصرياً - «إن الستالينية (...) هي إحلال التوجيه القليدي عمل الإنقناع، واستبدال انتباه الجماهير الطوعي بالوصاية عليها» (جان كنانابا، الكرملين - الحزب الشيوعي الفرنسي: مباحثات سرية من 18) - قاصرة إلى حد بعيد وغير ماركسية.

بالطبع تمثل أشكال السلوك والعقليات وطرق التفكير والتصرف التي تنجم عنها هذه الظواهر وجهاً هاماً من وجوه الواقع السوفياتي. لكن واجب العلوم الاجتماعية هو تفسير جملتها العميقة. فهي تعود للمصالح المادية وصراعات المصالح بين المجموعات الاجتماعية: طبقات اجتماعية وأقسام كبيرة من طبقات اجتماعية.

ويمثل هذا التفسير الذي يُختزل أحياناً بشيء من التبسيط إلى «الوزن الحاسم للعامل الاقتصادي في التاريخ» - ومن المفضل القول بالعوامل الاجتماعية - الاقتصادية - يمثل الإسهام الأساسي للماركسية في علم المجتمعات. وليس ثمة في ما توصلت إليه المعارف التاريخية والسوسيولوجية في المائة وأربع سنوات الأخيرة ما يبرر الشك في صحة هذه الأطروحة المركزية في الماركسية. وليس في الواقع السوفياتي، اليوم وفي الأمس، ما يوفر مفتاحاً أفضل لفهم المشكلات التي تواجهها هذه المجتمعات من المفتاح الذي صنعه كارل ماركس.

إن صراع المصالح المادية بين القوى الاجتماعية المختلفة يُفسر بدوره، في التحليل الأخير، بالموقع الخاص والمميز الذي تحتله هذه القوى في علاقات الإنتاج القائمة في كل تشكيلة اجتماعية محددة. فعلاقات السيطرة تنجم عن علاقات الإنتاج هذه. وعلاقات السيطرة لا يمكن أن تتعارض فعلياً مع علاقات الإنتاج إلا في مراحل قصيرة من ازدواجية السلطة أو الثورة.

إن القانون الأساسي النابع من تاريخ المجتمعات يتلخص في أن كل مجموعة اجتماعية (طبقة اجتماعية أو قسم كبير من طبقة اجتماعية) تتحكم بفائض الإنتاج الاجتماعي وتتحكم أيضاً وبشكل واسع، بالنشاطات الاجتماعية الأخرى كلها، بما فيها نشاطات مختلف الدوائر التي تنتمي إلى «البنية الفوقية»: الدولة، النشاطات السياسية، الحق (الشرعية) السائد، الأخلاق السائدة، والإنتاج الأيديولوجي والفني، الخ.

بالطبع لا يَسَعُ هذا التحكم أن يكون كلياً. ويمكن لطبقات اجتماعية أخرى أو لأقسام كبيرة من طبقة ما أن تتفكك جزئياً من هذا التحكم وأن تعارض التنظيم القائم وتحاربه وتتفرض عليه. ولكن طالما أنها لم تتحكم بفائض الإنتاج الاجتماعي فإن وزنها في النشاطات التي تنتمي إلى البنية الفوقية لا يمكن أن يكون مهماً.

ولنترك آخر دعاة التفاوض الساذج في عنادهم الذي أصبح يَبِينُ السخافة<sup>2</sup> إذ إن الإصرار

---

(2) لقد حذرنا أصحاب نظرية المسكرين في الغرب من أنهم سيتلقون أمسى الغريبات من الاتحاد السوفياتي نفسه، وليس من نقادهم اليساريين المحليين. وقد بينت المصادر الرسمية السوفياتية على نحو متتابع خطأ هذه التأكيدات النظرية واحدة بعد أخرى. وهذا ما نشهده منذ سنوات أربعم.

عل القول بأن الستام في الاتحاد السوفياتي لا يعاني من التأزم في الوقت الذي يتحدث فيه غورباتشيف ومؤيدوه عن هذه الأزمة على رؤوس الأشهاد، هو بمثابة أن يكون المرء كاثوليكيّاً أكثر من البابا، «متمسكراً» أكثر من قادة المعسكر. إنها قضية خاسرة من البداية. ولا جدوى من دفن الرأس في التراب كالنعمة للتظاهر بعدم رؤية الأزمة اليّنة بوضوح. فمن الأفضل تحديد طابع هذه الأزمة الاجتماعي. أما السعي إلى إيجاد العلاج الناجع لها فمشرط بصحة تشخيص المرض.

هل هي أزمة رأسمالية؟ للدفاع عن هذه الفرضية بحد أدنى من تسلسل الأفكار ينبغي أن يتم إثبات الفرضية القائلة بأن الرأسمالية قد أوسيت من جديد في الاتحاد السوفياتي (مق؟ في العام 1921، في العام 1982؟ في العام 1933؟ في العام 1956؟ وكيف لم يصاحب إعادة إرساء الرأسمالية تغير أساسي في الستام الاقتصادي؟ إلا إذا حاولنا اكتشاف هذا التغير بالاستعانة بالتفصيل الكلامي الذي يفتقد إلى أي قاعدة مادية) وأن تتم إقامة البرهان من ثمّ - ولنقل على امتداد العقود الأربعة الأخيرة - عل أن الاقتصاد السوفياتي قد تطور بشكل عامّ تبعاً لقوانين تطور نمط الإنتاج الرأسمالي وتناقضاته. وينبغي أن يتم الاستنتاج أخيراً بأن الأزمة التي تعصف بمجتمعات مماثلة هي أزمة شبيهة من حيث سماتها الأساسية بالأزمة التي تعصف بالمجتمعات الرأسمالية (ويكفي ن نفكر بانديار البورصة في تشرين الأول/ أكتوبر 1987).

والحال أن هذا البرهان أمر مستحيل كلياً. وكى لا نستعيد هنا تحليلاً عملنا على تطويره مرات<sup>3</sup>، نكتفي بالذكر بأنه إذا كانت الأزمة الاقتصادية في الغرب تتميز - مثل كل الأزمات الاقتصادية الرأسمالية - بتداخل فائض الإنتاج السلمي وفائض تراكم الرساميل، فإن الأزمة الاقتصادية في الاتحاد السوفياتي تظهر كأزمة نقص في إنتاج القيم الاستيعالية ونوعيتها. وهنا يكمن كل الفرق بين قدرة المتاجر المليئة كثيراً بالقياس إلى قدرة المستهلكين الشرائية، والمتاجر والمستودعات الفارغة قياساً إلى القدرة الشرائية نفسها. ويمكن للسفستاني

---

(3) أنظر دراستنا «البيروقراطية والإنتاج السلمي» التي تعالج هذه المسألة عل نحو تفصيلي، المنشورة في مجلة الأمية الرابعة، العدد 24، أيار/مايو 1987.



وحده الادعاء بأن الوضع الثاني ليس أكثر من تنوع للأول، أو أن الأمر يتعلق بفارق بسيط لحسب<sup>(4)</sup>.

ثم إن وجود الميول التي تنحو نحو إعادة الرأسمالية بشكل واضح في بلد كبولندا، هو أكبر إثبات على أن الرأسمالية غير قائمة هناك. فبالأحرى إذن ألا نجدها في الاتحاد السوفياتي. والحال هل يمكن أن تُعاد الرأسمالية... في ظل الرأسمالية؟

كما تجدر الإشارة إلى أن هذه المرة هي الأولى التي يضع فيها أحد المؤدجين البولنديين المقعنين في بولندا، البرفسور جان وينيسكي، من جامعة لوبلين الكاثوليكية، برنامجاً يطرح فيه علناً تغيير علاقات الملكية لحل أزمة الستام: «هناك مشكلة أخرى تحكم بالفشل على أية محاولة لإحداث تغيير هام، وهي مشكلة علاقات الملكية (...). فبدون إيجاد حل حقيقي في مجال الدولة الاحتكارية عملياً، أي ما لم يوجد مالكون مستعدون للمجازفة، فإن أي وضوء أخضر للقطاع الخاص الذي ليس ثمة كبير أهمية لمقارنته [بقطاع الدولة] لن يكون ذو كبير فائدة». (نيوز زورشير زايتونغ، 26 - 27 تشرين الثاني / نوفمبر 1988). وقد أدخل السيد وينيسكي في مقالة كتبها بعد أسابيع للمفاتيشتال قايمز (13 كانون الثاني / يناير 1989) اقتراحات «واقعية» تتعلق بالبيروقراطية (النوموكلاتورا) في مشروعه لإعادة الرأسمالية «إذا كان لا يمكن القضاء على النوموكلاتورا، فيمكن شراؤها. ينبغي تقديم تمويضات لرجال الجهاز في الحزب والبيروقراطيين في أعلى الهرم فقط الذين في أعلى الهرم! فالطيسور على أشكالها تقع...» [إذا ما تخلوا عن مناصبهم. وحتى لو كرهوا أخذها فإنهم يستقبلونها إذا أتت من مجموعة مسيطرة قادرة [Forceful] مصممة على التغيير، وإذا ما تقاسم تولي الاتيبارات التي تؤثر على المحكومين والحاكمين على حد سواء».

(4) لا يسعنا هنا تعداد الكمية الهائلة من الكتابات التي تراكتت منذ نصف قرن حول المسألة الشهيرة التالية: «الطبيعة الإجتماعية للاتحاد السوفياتي». والكتابات الأساسية الأكثر قدماً منشورة في كتابنا النظرية الاقتصادية الماركسية (الفصلان الرابع عشر والخامس عشر) وفي المقالة المذكورة في الماشر رقم 3. أما الكتابات الأحدث زمناً فنذكر منها بوجه خاص: أكلر وآخرون، نحن والاتحاد السوفياتي، و. أندريف، «رأسمالية الدولة أو احتكارية الدولة»، في الاقتصاد السيفي للتخطيط في الستام الاشتراكي لماري لانيه؛ م. رايكوفسكي الماركسية في مواجهة بلدان الشرق؛ ر. تروتان ولط إنتاج الاقتصاد السوفياتي، في Cahiers de L'INSEA، باريس 1979، دافيد لاين، الدولة والسياسة في الاتحاد السوفياتي، ونيك جورج ونيك ماتينغ، الاشتراكية والتضخمات الإجتماعية في الاتحاد السوفياتي، مايكل غولدفيلد وملفن روثبرغ، أسطورة انهيار الرأسمالية، ألفين ييسه - كوشتر، تأويلات الستالينية؛ كونراد وسزلي، طريق المظفين إلى السلطة: حالة بلدان الشرق؛ أليك نولي، الاقتصاد السيفي والاشتراكية السوفياتية؛ تيكين وآخرون، Planlose Wirtschaft.

لكن كل هذا التحليل الذي يحاول تلبس لبوس الواقعية يغيب عن السيناريو مثلاً، معيئاً. رغم أن هذا المثل لا تنقصه قوة الحضور: إنه الطبقة العاملة. فهل تقبل الطبقة العاملة بأن تُمنح المنشآت التي بنتها أو حتى بأن تُباع ببساطة ولماكين يتمتعون بروح المبادرة؟ حقاً... في تحقيقي أجرته جامعة لوبلين الكاثوليكية عام 1987 تبين أنه على الرغم من تراجع الحركة الجسادية والإحباط الذي ينطوي عليه البؤس المادي المتفاقم، لا زال 80% من الناس يعارضون تخصيص البنوك والمنشآت الكبرى (نيو زورشر، 6 آب / أغسطس 1987).

هل هي أزمة اشتراكية؟ كي تتمكن من إثبات ذلك علينا أن نبين أن الاشتراكية قد تحققت في الاتحاد السوفياتي وأنه يوجد مجتمع بلا طبقات وبلا عداوات اجتماعية هامة<sup>(5)</sup>. وهو برهان مستحيل على ضوء كل ما يبناه في الفصلين السابقين. إن إطلاق مثل هذه الصفة يفترض القيام بمراجعة لكل ما قدمته النظرية الماركسية (وما قبل الماركسية) كتعريف لطبيعة الاشتراكية نفسها. ولا جدوى هنا من الاحتفاء وراء شعار «الاشتراكية المتحققة». فبحجة أن الأرنب موجود بالفعل، يُطوّب الأرنب سمك شَبُوط. إنه مشروع لتفسير النوايا لا يستند إلى أي أساس نظري. وإنه، فضلاً عن ذلك مشروع تبريري سواء من جانب الحكام في الشرق ومؤيديهم أو من جانب حكام الغرب ومؤيديهم، وهو مشروع يقوم على الماهية اللثيمة بين القمع والإكراه الاجتماعيين وبين الاشتراكية.

فلنقلب النظرية رأساً على عقب. إن أزمة الستام التي تعصف بالاتحاد السوفياتي هي أفضل برهان على أن بناء الاشتراكية هو أبعد من أن يكون قد أنجز، وذلك خلافاً لتأكيدات ستالين<sup>(6)</sup>.

---

(5) هكذا عرّف جميع المنظرين الذين يدعون اتهمهم إلى الماركسية، ومن ضمنهم ستالين، الاشتراكية حتى فترة متأخرة من العشرينات. أنظر الدراسة الوائسة للماركسي السوفياتي القديم أ. زعيمين، السوفييتية والاشتراكية الواقعية، حول طابع المراجعة الكلية الذي تنطوي عليه أطروحة تمايز مختلف الطبقات الاجتماعية في ظل الاشتراكية.

(6) يدو أن مولوتوف، يد ستالين النعني، قام بنقد ذاتي حول هذا الموضوع في أواخر أيامه، وكتب نصاً يؤكد فيه أن بناء الاشتراكية لم يكتمل بعد في الاتحاد السوفياتي. وقد فوجئنا بمرور مؤخرأ لدى قراءتنا الجملة الهامة التالية، بقلم الماركسي المجري توماس ساتنس: «أن الاشتراكية القائمة بالفعل، في البلدان الاشتراكية لا تقتضي بأي حال أن تكون العملية التاريخية لبناء مجتمع اشتراكي. ناجز التطور عملية مكتملة». (توماس ساتنس)، «الأزمة الاقتصادية العالمية، مشروع جديدي حول انبثاق فكر اجتماعي جديد»، مستنخ في 1984).

إن اعتراف ميخائيل غورباتشيف نفسه بهذه الأزمة هو اعتراف كامل ومدهش. ففي الكتاب الذي أصدره أخيراً حول هذا الموضوع يقول أمين عام الحزب الشيوعي السوفياتي: «إن كل تأخر في تنفيذ البريسترويكا سوف ينطوي، في مستقبل قريب، على وضع داخلي محتمل سيمتيز، ولنقلها صراحة، بأزمات جديدة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية (...). إن البريسترويكا هي ثورة (...). ولماذا نتحدث عن ثورة جديدة بعد مرور سبعين عاماً على ثورة أكتوبر؟ قد تساعدنا المقارنة التاريخية على الإجابة على هذا السؤال. لقد لاحظ لينين في إحدى المرات أنه في بلد الثورة البورجوازية الكلاسيكية، فرنسا، تطلّب الأمر بعد ثورة 1789 - 1793 ثلاث ثورات أخرى (1830، 1848 و 1871) كي يبلغ هذا البلد أهدافه (...). وبينت التجربة التاريخية أن المجتمع الاشتراكي ليس بمنأى عن إظهار ميوله إلى الركود ومقاومة هذه الميول، حتى بلوغه الأزمات الاجتماعية - السياسية الكبرى. ووحدها الإجراءات ذات الطابع الثوري هي الكفيلة بتجاوز الأزمة أو بتجاوز وضع الأزمة المحدقة»<sup>(7)</sup>.

ولنلاحظ، على الهامش، أن هذه السوابق التاريخية التي يحيلنا إليها غورباتشيف هي ثورات سياسية مترافقة مع انتفاضات جماهيرية عنيفة في الحقل السياسي، ومع إطاحة هذه الجماهير نفسها بالحكومات وإقامتها لإشكال دولة محلبة، من دون أي تغيير أساسي في الستام الاقتصادي القائم. وبهذا المعنى بالضبط يتحدث تروتسكي عن ضرورة الثورة السياسية في الاتحاد السوفياتي، وتحديدًا في كتاب الثورة المهدورة.

إذا لم تكن أزمة الستام أزمةً رأسمالية ولا أزمة اشتراكية، فهل هي أزمة نمط إنتاج جديدة أم أزمة سيطرة لطبقة جديدة مهيمنة؟ إن دواعي الرثاء لواقع الحال هي التي تدفعنا إلى عدم التشديد كثيراً على عدم توصل أي منظر حتى اليوم إلى تقديم تحليل يتمتع بحجة أدل من التماسك والعمق لا حول نمط الإنتاج المسمى جديداً ولا حول قوانين تطوره أو موقعه في التاريخ. إن الأمر الملفت في الأزمة الراهنة، هو بالتحديد عجز الستام عجزاً لا يبيّن بوضوح أكثر فاكتر عن إعادة إنتاج نفسه بشكل آلي وعفوي. ويبدو أن الشريحة المسيطرة عاجزة عن تطوير هذا الستام لاحقاً ضمن هذا المنحى، حتى لا نقول إنها غير مهتمة بذلك. وهذا سلوك يتعارض، من وجهة نظر تاريخية، مع سلوك أية طبقة مهيمنة - وبشكل خاص مع سلوك أية طبقة جديدة مهيمنة - إذا ما وجدت هناك طبقة مهيمنة! إن الطابع العظمي للشريحة المسيطرة لم يكن يوماً أكثر وضوحاً عما هو عليه اليوم.

(7) ميخائيل غورباتشيف، البريسترويكا، ص. 18، 64، 65، 66.

تظهر أزمة الستام التي تسود في الاتحاد السوفياتي إذن كآزمة مخصصة لمجتمع مخصوص: مجتمع انتقالي من الرأسمالية إلى الاشتراكية، مجتمع لا زال عاجزاً عن تنظيم نفسه ذاتياً وإعادة إنتاج نفسه ذاتياً بشكل عضوي، مجتمع يجمد عند هذا المستوى الانتقالي من التطور بفعل التأثيرات التي عانت منها الثورة الاشتراكية العالمية من جهة (المحيط الرأسمالي)، ووضع اليد الذي تمارسه البيروقراطية الطفيلية صاحبة الامتيازات على المجتمع والدولة، من ناحية ثانية<sup>(8)</sup>.

والجمد لا يعني الثبات، بالطبع: فهذا الافتراض سيكون غير ديكتيكي إلى حد بعيد. إن الواقع السوفياتي هو واقع متحرك، شأنه شأن كل المجتمعات. والحركة تتم تحت ضغط التناقضات الداخلية، شأنها شأن كل حركة. غير أن حدودها وثوابتها تتعين بالحدود بالوضع الانتقالي المخصوص والبرقطة، أي إنه لا يمكن تغييرها جذرياً من دون قفزات نوعية، وثورات جديدة: ثورة سياسية في الاتحاد السوفياتي نفسه؛ وقفزات جديدة إلى الأمام للثورة الاشتراكية العالمية خارج الاتحاد السوفياتي.

### ■ الأسباب الرئيسية للأزمة

إمكاننا تلخيص جلور هذه الأزمة وأسبابها وظواهرها الأساسية، باعتبارها أزمة مخصصة تصيب الاتحاد السوفياتي، على النحو التالي:

1 - ثمة احتكار لإدارة قطاع الدولة الاقتصادي (الذي يتبع أكثر من 80% من الدخل الوطني) من قبل شريحة (فئة مغلقة) من البيروقراطيين الذين يتمسكون بالسلطة ويتأبدون فيها من خلال مستام النوموكلاتورا تحديداً<sup>(9)</sup>، وهو الذي يحفظ اختيار المناصب القيادية، على جميع مستويات الحياة الاجتماعية، لهيئات (لجان كوادر) ملائمة للحزب الشيوعي (ولا يتعلق الاختيار بالضرورة بأعضاء هذا الحزب)<sup>(10)</sup>. إن كتلة المنتخبين المباشرين، عمالاً وفلاحين

---

(8) حول الطبيعة الاجتماعية لهذه البيروقراطية، أنظر أيضاً مقالنا المذكورة أعلاه «البيروقراطية والانتاج السلمي».

(9) أنظر ميشال فرسلنسكي، النوموكلاتورا: الحياة اليومية لأصحاب الامتيازات في الاتحاد السوفياتي؛ ودايفيد ك. ويليس، (المراسل السابق لمجلة Christian Science Monitor في موسكو)، امتيازات النوموكلاتورا.

(10) يشير دايفيد لاين إلى أنه في العام 1977 كان 43,2% فقط من أعضاء السوفياتات المحلية و67,1% فقط من أعضاء لجانها التنفيذية ينتمون إلى الحزب الشيوعي السوفياتي (الدولة والسياسة في الاتحاد السوفياتي ص. 85).

(شغيلة تعاونيين في الكوئخوزات وموظفي دولة في السوفخوزات)، لا تستطيع فعلياً اتخاذ قرارات إدارية إجمالية. وانطلاقاً من هذا الواقع، فإن مصالحها تتعارض مع مصالح القادة الإداريين، حتى لو لم يشكل هؤلاء الآخرين طبقة جديدة مسيطرة<sup>(11)</sup>.

2 - تحتكر هذه الشريحة البيروقراطية السلطة السياسية كما تحتكر الإدارة الاقتصادية. ويشكل احتكار ممارسة السلطة السياسية قاعدة امتيازاتها المادية التي تتمسك بها وتضعها فوق أي دافع آخر.

إن هذه الامتيازات كبيرة، إذ يصل دخل هذه الشرائح العليا من البيروقراطية التي يقدر عددها بأربعمائة ألف شخص، إلى أربعة وخمسة أضعاف الأجر المتوسط، يضاف إلى ذلك عدد كبير من المنافع العينية: متاجر خاصة، مراكز خاصة في بيوت العطل والمصحات، غرف خاصة في المستشفيات، مجال امتيازي لأطفالها في المدارس الخاصة والجامعات، مأذونيات خاصة للسفر إلى الخارج، إلخ. ويبلغ دخل العلماء والكتاب والفنانين من ذوي الشهرة والاعتبار عشرة أضعاف الأجر المتوسط، كما يتخطى مستوى استهلاك هذه الشريحة العليا حوالي عشر مرات مستوى استهلاك الأجير المتوسط<sup>(12)</sup>.

---

(11) حول العلاقات الخاصة بين العمال والبيروقراطيين الإداريين في المنشآت السوفياتية، أنظر بوجه خاص دراسة بهدان كراوتشكو «Arbeiter und Bosse in der Sowjetunion» [العامل ورب العمل في الاتحاد السوفياتي]، Gegenstimmen، المجلد 16، 20، 1985؛ وأنظر أيضاً د. سيبير «علاقات العمل في ظل الإصلاح الاقتصادي السوفياتي» في International Viewpoint، 15 كانون الثاني / يناير 1989.

(12) دافيد ك. ويلس، أصحاب الامتيازات في التوموكلاتورا، ص. 100 و101؛ مايكل فوسلانسكي، التوموكلاتورا: الحياة اليومية لأصحاب الامتيازات في الاتحاد السوفياتي، ص. 221 - 223؛ يذكر خوريس مدفيديف (اندروپوف في السلطة ص. 160 - 161). المثال الأقصى التالي: «يتمتع أعضاء المكتب السياسي بحياسة منازل رسمية في موسكو (...) علماً أن هذه المنازل هي نظرياً ملكاً للدولة، فيما يحتفظون في المقابل بشققهم الخاصة. ويؤدّد قاطنوا هذه المنازل الرسمية بجهاز من المستسلمين المتأجورين: حراس، مدراء خدم، طاهيات، خدم، وسكرتيرات... إلخ. في عهد بريجنيف كانت تطلق حل «الحادامات والطاهيات والسكرتيرات» بشيء من التعريض تسمية تيات الحائف المحظيات، المستخدمات لامتاع الأمن العام نفسه ومدحونه. وشيئاً فشيئاً جعلت الداتشا [المنازل الرسمية] تشبه القصور المزودة بأحواض للسباحة وملابس تنس، وكان يتم بناء ذلك كله على حساب الدولة. فضلاً عن ذلك منح بريجنيف جميع كبار الموظفين حق الصيد في مناطق خاصة محمية بمحيط دخولها على العامة من الصيادين. وتقع هذه المناطق على تقويم موسكو أو في خارجها. وحول امتيازات البيروقراطية في المجال الطبي أنظر دافيد ك. ويلس، امتيازات التوموكلاتورا، ص. 171 - 176. وحول المدارس الخاصة بآبناء البيروقراطيين، أنظر المرجع نفسه، ص. 135 - 138.

فصلاً عن ذلك، «شُرِعَ متالين (...) سرّاً لستام مكافآت تُعطى للموظفين الكبار بالإضافة إلى معاشاتهم، سواء كان الأمر يتعلق بأمين عام الحزب أو بـ «الأويكوم» أو بأفراد يشغلون أرفع المواقع في التراثية السياسية. وكانت الأوراق النقدية توزع في مغلفات رسائل خاصة، على أن تبقى هذه المدفوعات الشهيرة سرية: فلا يُعلن عنها المستفيد منها... لأنها مدفوعات غير شرعية بالطبع. ومن جهة ثانية، فقد شرعتها الحكومة باعتبارها «إجراء استثنائياً» أُتبع في أثناء الحرب وتمت المحافظة عليه فيما بعد، إلى أن ألغاه خروتشيف عام 1956، لكنه سرعان ما أنشأ مسساتيم دفع أخرى من خلال المتاجر ومن خلال موزعين متخصصين. حيث يستطيع كبار الموظفين شراء سلع أو تسلمها بكلفة زهيدة أو مجاناً (...) ولم تلبث الامتيازات المتصلة بها أن تزايدت بسرعة»<sup>(13)</sup>.

لكن في ظل نظام الديمقراطية الاشتراكية - والحريات، وفي ظل سلطات ديمقراطية فعلية تتمتع بها الجماهير الكادحة - فإن الامتيازات تُكشَفُ وتُفْضَحُ وتُبدان مباشرة من قبل هؤلاء. إن الشغيلة يُعَوَّن هذا الأمر كل الوحي. فقد نشرت البرافدا في 13 شباط/ فبراير 1986 رسالة عامل يدعى ف. إيفانوف، يقول فيها بوجه خاص: «بين اللجنة المركزية للحزب والطبقة العاملة، ثمة دائماً (...) شريحة خاملة (...) ليست مهمة بتغييرات جارية (...) إنها لا تنتظر من الحزب إلا الامتيازات».

إذا تكلمنا عن احتكار السلطة من جانب الديكتاتورية - أو الديكتاتورية البيروقراطية - فإننا نشير بذلك إلى قمع الهرم البيروقراطي، أي إلى النوميكلاتورا؛ هؤلاء الأربعمائة ألف شخص الذين أشرنا إليهم. إن البيروقراطية مترتبة على النحو الذي لا يتيح للشرائح الدنيا منها ممارسة أية سلطة فعلية ولا التمتع بأي من الامتيازات المادية، باستثناء امتياز عدم ممارستها لأي عمل يدوي. إن هذه الشرائح الوسطى والدنيا، التي يصل عددها من دون شك إلى خمسة عشر أو ثمانية عشر مليون شخص، هي ضرورية للستام كما أن «الطبقات الوسطى» ضرورية للستام السيطرة البورجوازية في ظل الرأسمالية. ولكنها لا تمارس السلطة شأنها شأن البقائين والمشرفين على العمال في النظام الرأسمالي.

ويشير ليون شويباجان إلى أنه «أصبح شائعاً في السنوات الأخيرة دفع رسوم الدخول إلى الجامعات ومعاهد التعليم العالي. وهذا ينطبق على نحو خاص على أبناء ذوي الأجور الزهيدة. وقد تتراوح قيمة الرسوم بين 15 ألف روبل في المعهد الموسيقي وفي معهد العلوم التقنية العالية، وبين 40 ألف روبل [ما يعادل 16 ضعفاً الأجر السنوي للعامل المتوسط] في كلية الطب، (الأزمة الحديثة، «أرمينيا/ الدياسورا»، تموز/ يوليو - أيلول/ سبتمبر 1988، ص. 185).

(13) غوريس ميدفيديف، أندريوف في السلطة، ص. 159 - 160.

ولا تستطيع البيروقراطية، على عكس الطبقة المسيطرة، أن تقم امتيازاتها المادية على مجرد اشتغال (إعادة إنتاج) السستام الاقتصادي، وعلى الدور الذي يلعبه في سيرورة الإنتاج. فلا يمكن أن تصور الإقطاعية من دون نبلاء عقارين. وفي إطار شط الإنتاج الإقطاعي، يتأمن الربح العقاري من تلقاء ذاته. كما إن الرأسمالية مستحيلة من دون بروجوازين مالكين لوسائل الإنتاج. وليس بإمكاننا أن تصور رأسمالية من دون فائض قيمة ولا أرباح. لكن الاقتصاد الخاضع للتخطيط، حتى ولو كانت الدولة هي التي تتولى أمره - فلا يملكو كونه الشكل البدائي للاقتصاد المشترك - هو ممكن كلياً من دون إدارة بيروقراطية، ومن دون امتيازات بيروقراطية، على وجه الخصوص.

وينعكس الطابع المخصوص والمجين لعلاقات الإنتاج والتوزيع القائمة في الاعتماد السوفياتي بوضوح في جذور امتيازات البيروقراطية وشكلها المجين. فهذه الأخيرة تتمتع، قبل كل شيء، بالمنافع المرتبطة بوضعها وبالموقع الفعلي الذي يحتله كل بيروقراطي في الهرم التراتبي. غير أن هذه المنافع تتعاظم بفعل المداخل المالية الكبيرة التي تتيح للبيروقراطي الحصول على السلع النادرة بسهولة أكبر واللجوء إلى الفساد بشكل أوسع، الأمر الذي يعرّز بدوره مكانة شرائع باكملها من البيروقراطية نفسها ويعانظم سلطتها.

لقد كشفت بوضوح هذه الصلة بين الفساد المعظم وغياب الديمقراطية الاشتراكية (السلطة الفعلية للشغيلة في المجالين السياسي والاقتصادي) في منشور سوفياتي صدر أخيراً: «لقد تشكّل سستام وحيد «للاستبدادية البيروقراطية» يدمي السيطرة الكاملة على المجتمع. إن صيفاً من مثل «إن أصحاب المواقع العليا يصفرون أكثر» ولسنا سوى أشخاص متواضعين» هي الانعكاس الاجتماعي - اللغوي لسيطرة الغول البيروقراطي (...). إن السلطة غير المحدودة وغير الخاضعة للإشراف تخرب كل شيء على الإطلاق، بما فيه نفسها بالذات. لقد قادت سيطرة البيروقراطية المجتمع إلى فساد لا سابق له. وتكمن جذور هذا الفساد في غربة المستخدمين الإداريين عن الشعب، وفي غياب العلاقات المنظمة ديموقراطياً بين السلطة والمجتمع، وفي الغياب الكامل للشفافية» (نيوز فروم اوكرانيا، العدد 14، تشرين الأول / أكتوبر 1988).

3- إن إدارة الاقتصاد بإدارة بيروقراطية متضافرة مع احتكار السلطة السياسية من قبل البيروقراطية، تجعل من المنفعة المادية للبيروقراطية المحرك الأساسي إن لم يكن الوحيد لتحقيق الخطة والاشتغال اليومي للسستام. وهذا يخرب كل عقلنة إيجابية للاقتصاد. إن المنفعة المادية للبيروقراطيين تحملهم، قبل كل شيء، على تنمية مجالات حصولهم على السلع والخدمات الاستهلاكية (مداخلهم ومنافعهم غير المادية) لا على رفع مداخل المنشآت - هذا من دون

الحديث عن الاقتصاد بأكمله - وهي بالطبع لا تجعلهم على رفع معدل التراكم النقدي إلى حده الأقصى<sup>14</sup>.

إن التعارض بين مصالح البيروقراطيين الخاصة، باعتبارهم مستهلكين، وبين مصلحة الستام الاقتصادي على نحو شامل (أي عقلته الممكنة) ينعكس في السلوك العادي للبيروقراطيين الذي هو مصدر التبدلات المتنامية للموارد المادية والبشرية: تدفق المعلومات المغلوطة التي تجعل كل تخطيط أمثل مستحيلًا؛ تخزين الموارد بشكل غير شرعي؛ سرقات كبرى؛ أسواق موازية؛ سوق سوداء وعمل غير شرعي، وسوق «رمادية» قائمة على المضاربة؛ فساد معمم، وعدم شفافية الحياة الاقتصادية بأكملها، إلخ. وتتوقف مداخيل قسم كبير من البيروقراطية كما يتوقف الاستقرار الوظيفي لهذا الجزء على تحقيق الخطة وتخطيطها. فمن مصلحة، إذن، تثبيت أهداف هذه الخطة في مستوياتها الأدنى، وتخفيض تقديرات «عوامل الإنتاج» التي يمتلكها، وتحسين نفسه من نقص التكوين بالمواد الأولية، إلخ، من طريق تخزين الموارد. وتعرف مجموعات أخرى من البيروقراطية هذا السلوك جيداً وتتعاوى معه بقرائنات استبدادية وقرارات إدارية. إن مجموع هذه الأفعال وردود الفعل تؤدي إلى نتيجة تزداد لاعقلانيته.

4 - إن الانحراف «الطبيعي» نحو المركزة المفرطة من جانب بعض فئات البيروقراطية، وتدخلاتها التعسفية في إدارة المنشآت ليست سوى ردود فعل عشوائية وغير فعالة على المدى الطويل، من جانب «واضعي الخطة» (وفي التحليل الأخير من جانب الجهاز المركزي للدولة) إزاء هذا الميل الأساسي نحو سوء اشتغال الستام، والذي هو حصيلة المنفعة المادية للبيروقراطيين المأخوذين كأفراد ومجموعات «حرفية» منفصلة. وكان نجم من ذلك تحويل الاقتصاد في اتجاه القطاعات وهو ما يطلق عليه المنظرون السوفييت تعبير Vedomstvennost (أي تجزئ الاقتصاد إلى قطاعات) وبشكل موضوعاً لدراسات عديدة وانتقادات لا تحصى.

إن اللجوء الدوري إلى توسيع آليات السوق لتصحيح المركزة البيروقراطية المفرطة، لا يمكن أن يحل أزمة الستام المتجذرة هذه، لأنه لا يطرح على بساط البحث المنفعة المادية

---

(14) لقد كان أنصار نظرية «رأسمالية الدولة» بصورة خاصة وراء الفجة التي أثيرت في الخمسينات وفي الستينات حول ميل البيروقراطية السوفياتية المزعوم لتحفيز غط الإنتاج الرأسمالي وميلها إلى دفع معدلات التراكم في اتجاه حدها الأقصى. نعرف اليوم ما الذي حدث منذ ذلك الحين. لقد استخفوا على نحو كامل بميول الاقتصاد السوفياتي الطويلة الأمد وقوانين تطوره وتناقضاته المختلفة كلياً عن تلك القوانين الخاصة بالرأسمالية.



للبيروقراطيين باعتبارها المحرك الرئيسي لاشتغال الاقتصاد، الأمر الذي يعرّز هذه الأزمة على المدى الطويل.

وتعكس لاعقلانية السستام المتنامية على مستوى التوظيفات، سواء في ما يخص عملية اتخاذ القرار أو في ما يخص عملية التطبيق (أو عدم التطبيق). فتضافر العملاقة من جهة مع التجزئة من جهة ثانية. وتسمى كل منشأة كبيرة إلى الاكتفاء الذاتي (في عام 1976 ازداد عدد مواقع شاحنات المنشآت في خمس مقاطعات - oblasti - في جمهورية روسيا أربعاة ألف وحدة خلال عامين، فيما لم يزد عدد مواقع المنشآت المتخصصة بنقل السلع إلا اثنين وستين ألف وحدة، بغض النظر عن أن استخدام الأولى هو أكثر كلفة بمعدل مرة ومرتين وثلاث من الثانية). ويطول وقت تنفيذ المشروعات أكثر فأكثر، فيما يتفاقم عدم الاستقرار في التموّن تدريجياً. وتصبح أمكنة إنشاء المشاريع الكبرى متنافية أكثر فأكثر مع مقتضيات الاقتصادية ومجيلة للتلوث. وتتخطى التكاليف الفعلية التكاليف المتوقعة بشكل متنام (وهذا ما يصبح أيضاً على مشاريع الاستشارات في النظام الرأسمالي)، الخ.

هذا وقد توصّل الدكتور دافيد أ. دايفر، الذي يشدّد على ذلك كله بالاستناد إلى وثائق سوفياتية كثيرة، عام 1983، إلى الاستنتاج القائل بأن الإصلاح العام لسستام التخطيط والإدارة هو وحده الكفيل بعلاج هذه الأمراض. وإن مثل هذا الإصلاح أمر غير محتمل الحصول في المستقبل المنظور. وقد خطأت الأحداث استنتاجه<sup>15</sup>.

5- يفترض احتكار السلطة السياسية من قبل البيروقراطية غياباً يكاد يكون كلياً للنشاط الذاتي للطبقة العاملة في المجال السياسي، وغيابها بوجه خاص عن الواقع الاجتماعي بشموله، كما يفترض في الوقت نفسه تدرير الطبقة العاملة وانعدام تسييسها وهي التي لا يمكن أن تبلغ الوعي السياسي الطبقي إلا انطلاقاً من نشاطها الذاتي.

وعلى عكس الأسطورة التي لا زالت سائدة بقوة، فإن التدرير وعدم التسييس قد بلغا أوجههما في ظل الديكتاتورية الستالينية. لكنهما، بقيا على حالهما إلى حد بعيد في ظل حكم كل من خروتشوف وبريجنيف. ولهذا فإن حيابة الطبقة العاملة للحريات الديمقراطية وللتعددية السياسية والأيديولوجية ولحرية السجالات وإقامة نقاط اتصال أفقية وعامودية حرة بين جمعيات المنشآت هي الشروط الضرورية لإرساء الإشراف العمالي الحقيقي على الاقتصاد، ولتطور إدارة عمالية تخطيطية حقيقية (على الصعيد الوطني والإقليمي كما على صعيد المنشآت وعلى الصعيد المحلي)، وهي الحل البديل الوحيد عن سوء الاشتغال الدائم في السستام.

(15) دافيد ديفر، عملية التوظيف في الاتحاد السوفياتي.

6 - مع ذلك، فقد كان عدم تيسر الطبقة العاملة وضعف وعيها الطبقي محددين بفعل الحفاظ على تضامن طبقي بذاتي على مستوى المنشأة. وقد تَمَزَّز ذلك في حقبة بريجينييف، وبشكل خاص بتأثير المرحلة الطويلة من الاستقرار الوظيفي والتحسين الدوري، رغم بطئه، في مستوى معيشة الجماهير ومهارتها. إن الاستخدام الكامل (حق العمل) المضمون يظهر أمام أعين الشغيلة السوفيات باعتبارها أحد أهم «مكاسب أكتوبر» التي لم تُلغ بعد، والتي يدافعون عنها بحمى ضد المحاولات المتلاحقة من جانب البيروقراطية للترجيع عنها من خلال «تنمية حقوق المدراء» (أو «الهيئات الإدارية»)<sup>16</sup>.

وقد ذهب ثابترطغيان الشباب في صفوف الطبقة العاملة وارتفاع مستوى مهاراتهم في الاتجاه نفسه. وهذا فمن قبيل الخطأ اعتبار تدهور الطبقة العاملة ظاهرة جامدة، لا بل لا رجعة عنها. إن التقدم الاجتماعي المحقق من جهة، والاستياء التنامي للمحوظ من جهة ثانية، يوقفان هذا التلوير بشكل بطيء ولكن أكيد، على عكس ما اعتقد الكثيرون من المختصين بشؤون الاتحاد السوفياتي والنقاد المعادين للستالينية. والحال إنه في عام 1970، بلغ سن نصف العمال السوفيات ثلاثين عاماً. وبالنسبة للخطة الخمسية 1971 - 1975، تم تشغيل 90% من اليد العاملة الصناعية الإضافية من الشباب. فهؤلاء الأخيرون يتحققون بشكل متزايد من أن منافذ المواقع المهنية التي تتطلب مهارات عالية مسدودة بوجههم، بالرغم من مستوى مهارتهم التنامي. وهذا هو أحد الأسباب الرئيسية لاستيائهم.

وقد أشارت إحدى الدراسات التي أجريت في ليننغراد في منتصف الستينات إلى أن 40% من العمال الشبان كانوا مستائين من طبيعة عملهم. وفي دراسة أجريت بين عامي 1976 - 1977 ونشرت في الاتحاد السوفياتي قُدر عدد المستائين بـ 60%، وتَمَزَّز نتائج الإصلاح الجديد في التعليم هذا الميل أيضاً. إن هذا الاستياء - وهذه الثقة بالنفس - يدفع العمال الشباب إلى تنمية المواقف النقدية تجاه المديرين وتجاه المؤسسة البيروقراطية مجملها.

7 - وإذا تلازم الاستخدام الكامل للموارد البشرية والمادية وغياب الأزمات الدورية لنفيض الإنتاج مع المنافع الناجمة عن الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج - بالمعنى الاقتصادي

---

(16) تقدم لنا تجربة المركب الكيميائي تشسكينو مثالاً جيداً عن هذا الأمر، حيث لم تؤد محاولة البيروقراطية «مقلنة» الاستخدام، من طريق إحداث الانقسام في صفوف الطبقة العاملة، (أنظر بوجو غراس جان ديلا موت، تشسكينو، مشروع سوفيائي والد) إلى ما كان متوقماً لها من أن تشكل قنوة لمشاريع لاحقة (مارتن ولكر، بقطة العمال، ص. 41 - 42). تقرّ البرالدا (11 أيار/ مايو 1980) أن الحزب من البطالة الدائمة يدفع العمال إلى الحظر.

وليس بالمعنى الحقوقي الصرف للعبارة - فإن ذلك قد آمن، ولمرحلة طويلة، نموّاً للاقتصاد  
السوفياتي، أهل من ذلك القائم في البلدان الرأسمالية المصنّعة. فسوء اشتغال السنتام وتبذير  
الموارد قد شكلاً كايحاً نسبياً وليس مطلقاً لتطور القوى المنتجة في الاتحاد السوفياتي.

ويشير البرفسور مل ليان بحق إلى الاختلاف الرئيسي بين التوليف الفعّال للموارد من  
وجهة نظر الاقتصاد الجزئي (على مستوى المنشأة) والتوليف الأمثل للموارد على مستوى  
الاقتصاد مأخوذاً بمجمله. وليس الثاني عبارة عن مجموع الأول على الإطلاق. فقد يكون  
متناسباً مع توليف للموارد دون المستوى الأمثل على صعيد بعض المنشآت (علماً أنه لا ينبغي  
أن يكون الأمر على هذا النحو). ويفضّ النظر عن معرفة ما إذا كان السوق يؤمن أو لا  
يؤمن توليفاً أفضل للموارد على مستواه الاقتصاد الجزئي، فإن الخطوة تؤمنه في جمل الأحوال  
على مستوى الاقتصاد الكلي<sup>(17)</sup>.

ومع ذلك ينبغي أن نتفادى إعطاء هذا الاستنتاج مغزى شديد الاطلاقية. فتمو الإنتاج  
ليس هدفاً بحد ذاته. إنه وسيلة لإشباع الحاجات الاجتماعية (ولي التحليل الأخير، إشباع  
حاجات السكان) على أفضل نحو من الفعالية، أي بحد أقصى من الإشباع وبفعل حد أدنى من  
الجهود، وقبل كل شيء جهود المتجيين. وإذا استمر الإنتاج في التزايد مع تراجع إشباع  
المستهلكين وذلك لقاء استخدام متنام لقوى الإنتاج الحية والمهتة (الآلات، المواد الأولية  
والطاقة) فإن السنتام يعمل بشكل واضح بطريقة لا تنفك لاعتلائتها عن الإزدياد أكثر  
فأكثر.

وهكذا، تباهت أخيراً مصادر سوفياتية رسمية بأن إنتاج الاتحاد السوفياتي قد فاق إنتاج  
الولايات المتحدة الأميركية بمعدل 80% في قطع الصلب، وبمعدل 78% في قطاع الإسمنت  
وبمعدل 42% في قطاع البترول وبمعدل 55% في السباد، وبلغ ضُعبه في إنتاج الحديد  
المصبوب وستة أضعافه في إنتاج المعدن غير الخالص<sup>(18)</sup>. لكن مقابل هذه الأرقام المدهشة ثمة  
ملاحظة رهيبة لأبل أغانييفيان: «يصنع بلدنا من الجوارات أربع موات ونصف المرة أكثر من  
الولايات المتحدة ليحصل على حجم إنتاج زراحي أدنى. لكننا نتجج لكل جرار حوالي مرتين

(17) مل ليان، موروالت التصليط السوفياتي، في أفيست ذا كارينت، كانون الثاني/يناير - نيسان/أبريل  
1982. لقد كنا استخدمنا الحجة نفسها في مقالة لنا نشرت في المجلة الكويتية نويسترا إن داستريا، رداً على  
شارل بتلهام بدعوة من أرنست دتشي، غيفارا، إيان «السجل الاقتصادي الكويتي» الشهير.

SSRV V Taifrah (V 1984 godu), P.50 et Suiv. Finantay iostatitika, (18)  
موسكو 1985.

أقل من المعدات المقطورة أو الثابتة، فهذه الأخيرة تتوقف أساساً على فعالية الاستخدام<sup>(19)</sup>. وتنطبق الملاحظة نفسها على مبلغ الاسهلاك التي تتميز بنوعيتها السيئة، والتي ما أن يشتريها المستهلكون حتى يسمعون سريعاً على بدائل عنها. مع ذلك فنحن نرتكب خطأ فادحاً إذا حاولنا اختزال هذه «المكاسب الهابطة» في التخطيط إلى مجرد مشكلات تتعلق بفعالية التكنولوجيا - التنظيمية. فهذه الظاهرة لها جلور اجتماعية واضحة<sup>(20)</sup>.

وتصبح اللوحة أكثر إثارة للإستياء إذا ما أضفنا إليها التكاليف الاجتماعية الإجمالية لهذا النمو. فمُنذ عام 1980، نشر أحة الكتاب الجريشون، بوريس كوماروف، عملاً بين فيه<sup>(21)</sup> أن:

- 10% من مجموع المساحة المأهولة بالسكان في الاتحاد السوفياتي - 1,45 مليون كلم<sup>2</sup> (ما يعادل مساحة كل من فرنسا وإيطاليا وبريطانيا وألمانيا الغربية والبلدان الواقعة وسويسرا) - أصبحت غير قابلة للاستخدام؛ - وتوجد في عشر مدن سوفياتية غازات سامة في الجو تتخطى نسبتها مئة مرة معدل التركز الأقصى المسموح به (موسكو أكثر تلوثاً من لندن).

- منذ العقد الماضي، تضاعف عدد المصابين بسرطان الصدر في الاتحاد السوفياتي. وكل عام هناك نسبة 5% إلى 6% من المولودين الجدد المصابين بتشوهات خلقية.

8 - كلما نفذ احتياطي الموارد الطبيعية كلما ظهرت الحاجة للانتقال من التصنيع التكتيفي إلى التصنيع التوسعي بصورة تزداد إلحاحاً، وانخفض معدل النمو وهُدِّدَ سوء الاشتغال الناجم عن الإدارة البيروقراطية بالتحول إلى كايغ مطلق للتطور الاقتصادي، وكلما مال الستام نحو الجمود. ويعبر سوء الاشتغال هذا عن نفسه من الآن وصاعداً في تخزين الموارد والسلع وعدم استخدامها أكثر مما يعبر عن نفسه في نقصها العام (أو استخدامها الذي تزداد قلة فعاليته) ناهيك عن تعيره عن نفسه من خلال عيوب النوعية.

9 - إن المحاولة «العفوية» للمجتمع نحو نحو تصحيح هذه العيوب بالجوء المتنامي إلى القنوات الموازية (السوق السوداء، العمل غير الشرعي، السوق «المرادية»، أي المقايضة) التي تمثل، بالإضافة إلى القطاع الخاص في الزراعة، حوالي 20 إلى 25% من إنتاج

---

(19) ألهانبيغان، اليرستروكا: التحدي السوفياتي المزعج، ص. 37 - 38.

(20) أنظر ردنا على كتاب اليك نوبه، إقتصاديات الاشتراكية الممكنة في مجلة الأهمية الرابعة، العدد 25، أيلول/سبتمبر 1987، والعدد 28، نيسان/أبريل 1988.

(21) بوريس كوماروف، تنمية الطبيعة في الاتحاد السوفياتي.

السلع والخدمات في الاتحاد السوفياتي<sup>(22)</sup>. ومن قبيل الخطأ أن يضاف إليها أيضاً قطاع إنتاج الأسلحة، كما يفعل عدة كتاب<sup>(23)</sup>. - وقطاع إنتاج الأسلحة هو المعادل السوفياتي لـلالة العسكرية الصناعية في الغرب - باعتباره قطاعاً ثالثاً مستقلاً في الاقتصاد السوفياتي. إن قوانين القلز<sup>(24)</sup> الخاصة بإعادة الإنتاج لا تزال قائمة في الاتحاد السوفياتي كما في جميع الساتيم الاقتصادية. فكما لا يمكننا إنتاج المصفحات بواسطة المدافع ولا إعالة متتجي الأسلحة - هذا من دون الحديث عن الجنود - بواسطة القذائف، فإن إنتاج الأسلحة (قسم من الفرع الثالث في الترميمات الماركسية لإعادة الإنتاج) يبقى متصلاً بالآف الصلوات بالفرعين الأول والثاني، أي بالإنتاج الجاري للمعدات، وللمواد الأولية، وللسلع الاستهلاكية.

إن النواة الصحيحة لنظرية وحكم الشرائح الاجتماعية (الستراتوقراطية) الحاطة تكمن في أن الاقتصاد المخطط مركزياً يمكن له أن يولي أولوية جلدية لصناعة الأسلحة عبر ضمان التمكن المنتظم بالموارد المتتجة وإدخال المعايير الصارمة التي تطول نوعية الإنتاج. غير أن قدرة الاقتصاد المخطط هذه لا شأن لها بالميزات الخاصة لإنتاج الأسلحة.

باديء ذي بدء، وكما يلاحظ مارتن والكر، تنتج مصانع الأسلحة بشكل متزايد سلعاً استهلاكية ذات نوعية جيدة للجمهور الواسع، وبالتحديد البرادات والشفاطات<sup>(25)</sup>. ومن ثم فإن التقنيات نفسها التي نجحت كثيراً في صناعات الأسلحة والغضاء السوفياتية - الكلاشينكوف هو أفضل بنديفة في العالم، وهليكوبتر القتال Mi 24 Hind لا مثيل لها - يمكن أن تطبق على منتجات أخرى.

(22) تتعلق السوق «الرمادية» بعدد كبير من عمليات المقايضة التي يصفها دافيد ك. ولس في إمتيازات النوموكلاتورا: مبادلة بطاقات المسرح بالأحذية وبالسكاكر وأقلام الحبر السائل؛ مبادلة بعض الرسامين لروحهم يشق لأبنائهم تطل على مباني الجامعة؛ مبادلة اللحام قطعة كبيرة من اللحم بحوز في مسكن لقضاء أيام العطلة، إلخ.

(23) كورنيليوس كاستورياديس، الستراتوقراطية؛ يلدو جيبير دوشين في كتابه اقتصاد الاتحاد السوفياتي أكثر دقة من كاستورياديس، ولكنه يميل أيضاً إلى التقليل من وزن العلاقات المتبادلة بين القسم III والقسم I وII. ويعتبر تحليل جاك ساير (الستام العسكري السوفياتي) الأفضل في هذا الصدد.

(\*) قانون القلز هو قانون اقتصادي يعتبر أن أجر العامل لا يمكن له قط أن يتجاوز الحد الحزوي الأدنى (م.).

(24) مارتن والكر، بقطة الصللاق، ص. 81 - 84؛ دوشين، اقتصاد الاتحاد السوفياتي، ص. 110 - 113. وفي المقالات المنشورة في الرافدا 19 تشرين الثاني/نوفمبر 1988، وفي الأفيستيا 9 تشرين الثاني/نوفمبر 1988، نخلص إلى الاستنتاج بأن هذا الميل قد تمزق في الآونة الأخيرة.

ولما أرادت إدارة ريفان تخريب الاتفاق بين الاتحاد السوفياتي وبلدان أوروبا الغربية لتزويد هذه الأخيرة بالغاز الطبيعي السوفياتي، إذ رفضت منح الاتحاد السوفياتي ضاغطات متطورة جداً وأدوات حفر وآخر نموذج من الأنابيب المقاومة للهجرة الشديدة، استطاعت الصناعة السوفياتية تعويض التأخر التكنولوجي الموجود سابقاً في هذه المجالات خلال عامين. فتم توفير أنابيب البترول السوفياتية في الوقت الذي حددته الاتفاقيات، واتجه الغاز الطبيعي السوفياتي نحو الغرب كما كان متوقفاً.

إن هذا المثال يسمح بالإحاطة بالمشكلة الرئيسية التي ينطوي عليها الانتقال نحو التصنيع التكتيفي في الاتحاد السوفياتي. وما لا يمكن أن نتجج فيه الإدارة المركزية بيروقراطياً إلا بفعل أولوية التوليف الممنوحة لبعض القطاعات على حساب قطاعات أخرى، ينبغي أن ينجح فيه المجتمع بمجمله من خلال التنسيق المستند إلى الإدارة العمالية ومصلحة جماهير المنتجين: مصلحتهم في التخفيض الآلي لمدة العمل وكثافته وتحسين المستمر لمستوى الحياة والاستهلاك، بفعل الاقتصاد في تكاليف الإنتاج.

10 - إن إحدى الميزات الرئيسية للتخطيط البيروقراطي، بغياب الإشراف والتحقق والتصحيح الذاتي من جانب جماهير الشغيلة والشعب بمجمله، هي الطابع التراكمي للاختلالات. ولما كانت الخطط توضع بناءً على قدرات الإنتاج القائمة (ومن الأفضل القول «المسجلة»)، فسوف يستمر إنتاج الآلات التي لا تتجج شيئاً أو التي تتجج سلباً غير صالحة للاستخدام أو غير مفيدة، على الرغم من الواقع الشديد الوضوح الذي يدل على أن هذه الآلات غير مفيدة. ويؤكد الاقتصادي ن. ساتشكو في مجلة سوساليستشكايا إيندامتريا أنه على امتداد السنوات الخمس عشر الأخيرة، ارتفعت الموارد المادية المستخدمة بلا طائل إلى أربعائة مليار روبل، أي ما يعادل أربعة عشر مليون سنة/ عمل... لقد أنتجنا بمعدل خمسة وسبعين مليار روبل سلباً لا يستطيع المجتمع أن يستخدمها (هذا ما ذكر في مقالة كريستيان شميدت هور، في «فاي زایت»، 17 آذار/ مارس 1989).

ليس هذا التبذير الضخم من مميزات التخطيط بحد ذاته بالطبع. إنه يبين بالأحرى أن المركزية البيروقراطية تدمج بين التخطيط والفوضى، التخطيط وغياب التخطيط بالمعنى العقلاني للكلمة.

11 - وهكذا أيضاً، فإن مظاهر أساسية لسوء اشتغال الاقتصاد السوفياتي لا تعود إلى الطبيعة «اللازمة» للتخطيط، بما فيه التخطيط المركزي، كما يؤكد المدافعون عن «اقتصاد

السوق»، بل إلى نتائج الإدارة البيروقراطية وغياب الديمقراطية الاشتراكية التعددية (التعددية الحزبية).

وبالتالي فإن الأولوية الممنوحة بشكل منهجي وعلى امتداد عقود، للتوظيفات، وانطلاقاً من ذلك للصناعة الثقيلة، لا تتلام على الإطلاق مع الصعوبات الموضوعية. إنها قبل كل شيء عبارة عن ردة فعل إزاء لا مبالاة الشغيلة بزيادة إنتاجية العمل، ووسيلة «للاتفاف» على الشغيلة وإضراباتهم السلبية<sup>(25)</sup>.

### ■ كيف تفهم مصاعب التموين

لقد كانت نتائج هذه «الأولوية» كارثية على الاقتصاد في مجمله، وضربت بشكل خاص المستهلك المتوسط (الشغل والشغيلة). إنها تشكل السبب الرئيسي لصعوبات التموين التي لا زالت تميز الحياة اليومية في الاتحاد السوفياتي منذ عقود.

بالطبع، ثمة نقص في سلع الاستهلاك، سواء الزراعية منها أو الصناعية. وثمة نقص بشكل خاص بالمنتجات المستوردة (لم يستورد الاتحاد السوفياتي سوى 197 غرام من البن للمواطن الواحد العام 1986، مقابل 5,12 كلف بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، و 10 كلف بالنسبة لألمانيا الشرقية و 3,5 كلف بالنسبة للمجر، و 4 كلف بالنسبة لألمانيا الغربية و 2,8 كلف بالنسبة لبريطانيا). غير أن هذا النقص ليس السبب الوحيد ولا السبب الأساسي في أزمة التموين. ويمكن تلخيص هذه الأسباب الإضافية على الشكل التالي:

- اختلالات رئيسية بين التوظيفات في القطاع المسمى منتجاً من جهة، والقطاع المسمى خدماتياً من جهة ثانية. فثمة تحالف صارخ في سستام النقل وفي سستام التخزين وسستام التوزيع. وحسب أحد الاقتصاديين المجررين، م. ل. سيماي، فإن أقل من 20% من الناتج الوطني السوفياتي القائم بحسب الأرقام الرسمية، مخصص للخدمات (إذا أخذنا بالاعتبار السوق السوداء) «الرمادية» ينبغي بالطبع أن تزيد هذه النسبة بشكل كبير، مقابل 40% في المجر، و 45% في البرازيل وكوريا الجنوبية وأكثر من 55% في البلدان الرأسمالية المتقدمة<sup>(26)</sup>.

(25) حول هذا «الاتفاف»، أنظر بوجه خاص رودولف باهرو، البديل. 23 تموز/يوليو 1988.

(26) ميخائي سيماي، قطاع الخدمات في البلدان الاشتراكية المذكور في الكولومبيست، 23 تموز/يوليو 1988.

.. خسائر ضخمة (تبديرات) ناجمة عن هذه الاختلالات. ويُقدَّر غورباتشيف أن نصف كمية القواكه والخضار التي تصل إلى موسكو تُفقد قبل وصولها إلى المتاجر. ويعتبر الاقتصادي نيكولاي شميلغوف أن هذه النسبة تصل إلى 60%، ويضيف: «أن ربع محصول البساتين يضيع، وهذا أكثر من كل وارداتنا». وقد أقر ليفاتشيف أنه لا يوجد في موسكو سوى متجر واحد للقواكه والخضار لكل أربعة وعشرين ألف مواطن؛ وتشكل الطوابير البشرية التي لا نهاية لها أمام المتاجر موضوعاً للفرجة إزاء تعاسة التوزيع هذه وتخبرنا البرافدا في عددها الصادر في 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1988 أن مستودعات التبريد في العاصمة السوفياتية لا تتسع إلا لحمولة 19 حاوية مبرّدة للحوم، فيما تصل إلى تلك المستودعات متنا حافية في اليوم. وليس ثمة ما يثير الدهشة من ضياع جزء هام من اللحم. والحال أن هذا الوضع قائم منذ عشرات السنين من دون أن يكون في المستطاع بناء مستودع تبريد إضافي واحد خلال عشرين عاماً<sup>27</sup>. والمثال الأكثر غرابة حول التوزيع، يتعلق بإنتاج البطاطا: فالالاتحاد السوفياتي ينتج بقدر ما تنتج الولايات المتحدة الأمريكية والصين وبريطانيا وألمانيا الغربية مجتمعين، لكن، وبحسب فيكتور ييخونوف، فإن ربع هذا الإنتاج فقط يصل إلى المستهلكين (نيوزويك، 13 آذار/ مارس 1989)؛ والنتيجة: نقص حاد للبطاطا في المتاجر...

- تأخيرات منهجية في تنفيذ خطط الصناعة الخفيفة، بما فيها الصناعة الزراعية الغذائية. وتشير البرافدا في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر هذا الصدد إلى تمديد يتراوح بين 100 و 200% لمهلة بناء المشروعات الجديدة في الصناعة الخفيفة. ويضيع مليون طن لحم سنوياً بسبب تخلف الصناعة التحويلية. وتقدر الصحيفة أنه بالإمكان زيادة التموين للمستهلكين بنسبة 25 إلى 40% إذا ما تم تحسين هذه الصناعة. وينجم هذا التأخير عن «المبدأ» الذي أرسنه البيروقراطية الستالينية والقائم على اعتبار الاجتماعي (بما فيه التوظيفات الاجتماعية) حصيلة الحاصل، أي أنه لا يتحقق ما لم تتحقق التوظيفات المسبقة الاقتصادية بشكل مسبق.

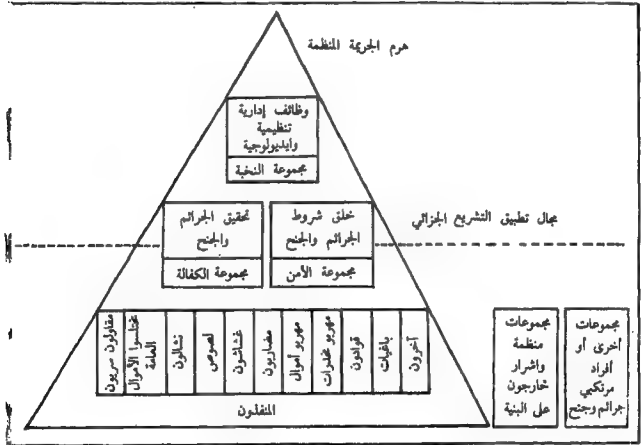
- احتكار وحبوب بيروقراطية، نظراً إلى الفرق الكبير بين الأسعار «الرسمية» و «الأسعار الحرة» (هذا من دون الحديث عن المكاسب المينة الناجمة عن المقايضة). فالقيّمون على سستام التوزيع لديهم مصلحة واضحة بالحفاظ على وضعهم الاحتكاري وتميزه، والإبقاء على «السستام» القائم على أولوية منح السلع «للعلاقات الطيبة». لديهم

(27) فا سبتداي تايمز، 20 تشرين الثاني/نوفمبر 1988، كما في الدلي زابت، 21 تشرين الأول/أكتوبر 1988.



مصلحة، إذن، بالحفاظ على النقص ضد الأهواء والأنواء. وينجم عن ذلك وضع قائم على المفارقة التالية: فكلما تدفقت السلع إلى المتاجر، كلما تعذر وصولها إلى أيدي «المستهلكين المتوسطين»، وكلما طالت الطوابير، ازدادت مكاسب «مافيا التوزيع».

هذه هي العبارة التي يتزايد استخدامها في الاتحاد السوفياتي. وقد نشر القانوني غينادي كورخريابين في أنباء موسكو في 13 تشرين الثاني/ نوفمبر 1988 الرسم البياني التالي الذي يبين العلاقات بين البيروقراطية بعد ذاتها والمسؤولين في السوق السوداء والجريمة المنظمة والجريمة بشكل عام.



- الآثار الانحرافية، «للأسعار المتعددة». إن الأسعار في الأسواق الكولخوزية والمتاجر التعاونية وبشكل عام في السوق الحرة والسوق السوداء والرمادية هي بشكل عام ضعف أسعار متاجر الدولة على الأقل. ويتبع عن ذلك تدفق «نصف شرعي» أو غير شرعي

متواصل ومحتوم للسلع من قطاع الدولة إلى «القطاع» الحر. غير أن تكييف أسعار قطاع الدولة مع «الأسعار الحرة» سيؤدي إلى انخفاض كبير في مستوى معيشة القسم الأكثر تواضعاً من السكان، ما لم تصحبه إعادة توزيع جلدية للمداخيل. وهكذا، وبحسب البرالدا الصادرة في 1 أيلول/ سبتمبر 1988، فإن العائلات التي يبلغ فيها مدخول الفرد الواحد ما يعادل خمسة وسبعين رويلاً في الشهر أو أدنى - يقدر عدد أنفسهم بثلاثة وأربعين مليون شخص - قد انخفض استهلاكها من اللحوم ومن منتجات الحليب بنسبة 30 إلى 35% بالمقارنة مع عام 1970.

ويسمح هذا التحليل بالاستنتاج بأن التخطيط بحد ذاته ليس هو سبب أزمة التمويل في الاتحاد السوفياتي. فسيها هو الدمج بين السيطرة البيروقراطية على الخطة والإدارة وفائض الإنتاج الاجتماعي. من جهة، وبين جمود الآليات السلعية - النقدية وتوسعها من جهة ثانية. إن «المنفعة المادية» للبيروقراطيين، باعتبارها الرافعة الأساسية لتحقيق الخطة، تؤدي إلى آثار انحرافية متزايدة. هكذا يقوم النقص إلى جانب التبهيزات والاختلاسات الضخمة. وكلما ازداد الإنتاج مال النقص إلى التعمق والازدياد.

في الإمكان إلغاء جزء كبير من هذه المساوئ إذا ما أُلغيت سلطة البيروقراطيين وامتيازاتهم؛ وإذا ما أُرسيت سلطة عمالية وشعبية حقيقية؛ وإذا ما عُمّت الشفافية، والإشراف العام على الحياة الاقتصادية والاجتماعية كلها وتحققت ديمقراطية اجتماعية فعلية وتعددية حزبية. وشرط هذا الإلغاء الكلي هو إشباع حاجات المستهلكين الذي يصل إلى مستوى الاكتفاء بالنسبة لعند متنامٍ من السلع.

12 - يسبب تباطؤ النمو الاقتصادي، إذن، في الإطار الدولي والوطني المعطى، ميلاً عتوماً إلى التباطؤ في تحسين شروط الحياة. ويتطوي الجمود الاقتصادي على جمود التقدم الاجتماعي. ونظراً للخصائص العامة للإدارة البيروقراطية والمناخ الأيديولوجي - الأخلاقي العام الذي تنطوي عليه - انتشار الفساد، تنامي الأنانية وعدم المساواة، شيوخ الخبز والغش، «تخصيص» الاستهلاك - فإن هذا الميل إلى جمود التقدم الاجتماعي يتسبب بظواهر تفقر اجتماعي مشهدة كنا قد وصفناها في الفصول السابقة (فقر جديد)، انخفاض معدل الحياة، الخ).

## ■ ضغط السوق العالمية

13 - وضمن هذا الإطار العام، يتنامى ضغط السوق الرأسمالي العالمي على الاقتصاد والمجتمع السوفياتين ويتفاقم. ويتخذ هذا الضغط شكلين، إذ تسمى الامبريالية، من الناحية الموضوعية، إلى إرغام الاتحاد السوفياتي - الدولة، والحكومة، والإداريين - على محاكاة تكنولوجيايتها وتسلسلها، كما أنها تسمى من الناحية الذاتية، إلى إغراء المواطنين والمواطنات السوفيات بمحاكاة أنماط استهلاكها<sup>(28)</sup>.

وتفترض هذه الضغوط جزئياً مصاعب محتومة - مبرهنة من جديد على استحالة تحقيق «الاشتركية في بلد واحد». لكن بلداً شديد التطور كالاتحاد السوفياتي يمكنه أن يتخلص من جزء من هذه المصاعب على قاعدة نموذج التطور البديل. ولا يمكن أن يتأسس هذا الأخير على الاستئالة الايديولوجية - الأخلاقية والسياسية، بل ينبغي أن توجد له أسس مادية واجتماعية - مؤسسية صلبة ودائمة، لا يمكن تحقيقها من دون إدارة عمالية، وسلطة عمالية، وديموقراطية اشتراكية متعددة من خلال المؤسسات.

14 - إن مركز الاتحاد السوفياتي في التجارة الدولية قد تراجع خلال السنوات الأخيرة، كذلك الأمر بالنسبة لوزنه في الاقتصاد الدولي:

### جدول رقم (13):

الحصة في «الناتج الوطني العالمي القائم»

2000 (توقعات)	1980	1960	
12 %	10 %	3 %	اليابان
20 %	22 %	33 %	الولايات المتحدة الأمريكية
26 %	31 %	26 %	بقية دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
12 %	13 %	15 %	الاتحاد السوفياتي
5 %	4 %	5 %	الصين
20 %	15 %	14 %	«العالم الثالث»
المصدر: Economic Planning Agency اليابان، مذكور في نيو زورشر ويزونغ 12 أيار/ مايو 1987.			

(28) دافيد ك. ويلس، أصعب الامتيازات في التوموكلاتورا، ص. 42، 51 وما يليها.

يعكس تراجع حصة الاتحاد السوفياتي في التجارة العالمية قبل كل شيء بنية تجارته الخارجية، التي هي أشبه ببنية البلدان المتخلفة وليس كما يتوقع المرء من ثاني أعظم قوة صناعية في العالم. وتمثل الصادرات السوفياتية نسبة 26% من المواد الأولية مثل البترول والغاز الطبيعي. والمعدن الخام والخشب، والتي ينبغي أن يضاف إليها الذهب. وتتكون الواردات من أكثر من 35% من سلع التجهيز والنقل، ومن أكثر من 20% من المنتجات الزراعية - الغذائية ومن حوالي 12% من سلع الاستهلاك الصناعية، ولم تكن لعملية استيراد الآلات الغربية على نطاق واسع (والتي حملت في الغالب التكنولوجيات المتقدمة)، والتي زادت نسبتها من 0,9 مليار روبل عام 1971 إلى 4,4 مليار روبل عام 1981، لم تكن لهذه العملية الآثار المأمول بها في مجال الإنتاج الجاري والصادرات.

والحال أن أسعار البترول والغاز قد انهارت عام 1986، وانخفضت القيمة الإجمالية للصادرات السوفياتية بمعدل 8% عام 1986 وأيضاً بمعدل 4% خلال الفصل الأول من عام 1987<sup>29</sup>. ولم تكن هناك إمكانية لإزالة مفعول هذا الانخفاض عبر تنمية الصادرات من السلع الصناعية وبيع التجهيز، بسبب تدهور نوعية هذه المنتجات السوفياتية.

وتبعاً لمصادر سوفياتية رسمية، فإن تراجع التبادل مع البلدان الرأسمالية كان أقوى من تراجع التجارة الخارجية بشكل عام. وهكذا انخفضت الصادرات إلى البلدان غير الاشتراكية بين عام 1985 و 1986 بمعدل 19,5% وانخفضت الواردات من هذه البلدان بمعدل 23%، ودالاً تحسب قيمة هذه النسب بالدولار (Le courrier de pays L'Est، تموز/ يوليو - آب/ أغسطس 1987) ن

في السنوات الماضية، تم تمويل قسم هام من توسع التجارة بين الشرق والغرب بقروض مصرفية من الدول الاميرالية مُنحت لبلدان الشرق التي تنامت ديونها الخارجية بسرعة. الأمر الذي دفع حكومات هذه البلدان، فضلاً عن البنوك الغربية، إلى سلوك شديد الحذر بهذا الصدد، بدءاً من عام 1982. هذا كله أثر بدوره على التوسع الجديد في التجارة بين الشرق والغرب.

لكن الذين الصافي في الاتحاد السوفياتي ارتفع مجدداً بقوة، فزاد من 15,2 مليار دولار عام 1985 إلى 24 مليار دولار عام 1986، وذلك بفعل الانحدار السريع في أسعار البترول والغاز.

(29) أغانيغيان، اليوسترويكيا: التحدي السوفياتي المزدهج، ص. 157 - 158.

## ■ تقدم العلم السوفياتي وتأخره

15 - وكما أن عشرين عاماً من الجمود، إن لم يكن من التراجع في معدل الحياة لدى المواطنين والمواطنات السوفيات تُلخص بشكل من الأشكال الأزمة الاجتماعية في الاتحاد السوفياتي، فإن عشرين عاماً من تقدم العلم السوفياتي وتأخراته تختصر أزمة الستام الاجتماعية - الاقتصادية وجدورها وتناقضاتها العميقة. ذلك أن الأمر هو عبارة عن تناقض صارخ في هذا المجال.

فمن جهة، ثمة مليون ونصف المليون باحث علمي حالياً في الاتحاد السوفياتي، وبيع حامل شهادات الدبلوم العلمية وحوالي نصف المهندسين في العالم أجمع. ومن جهة ثانية يعاني هذا البلد من تأخر تكنولوجي متزايد الواضح منذ عقد على الأقل، إن لم يكن أكثر، بالنسبة للقوى الامبريالية الأكثر تقدماً. ويتخذ هذا التأخر شكلاً مزدوجاً. فإلا يتحقق الانتقال من الابتكار التكنولوجي إلى الإنتاج الجماهيري («التعميم») بحسب الوثيرة التي عرفتها البلدان الامبريالية. وثمة قطاعات بأكملها نامية ومتخلفة، مما ينطوي على المدى الطويل على آثار تراكمية. إن الاتصالات اللاسلكية المدنية والمعلوماتية تقدمان مثالين واضحين بهذا الصدد<sup>(30)</sup>.

ما هي أسباب هذا التأخر؟ يؤكد بعض الكتاب أنها تكمن في النوعية الرديئة للعديد من الباحثين، وفي الطابع «الاجباري» لتزايدهم، وفي الفساد والتعسف السياسي - البوليسي الذي ساد بقوة في عملية اختيار «الرؤساء»، أي البقرطة العامة في العلم - الموازية للبقرطة في الطب.

ويرسم مارك بوبوفسكي، أبرز المدافعين عن هذه الأطروحة، لوحة مخيفة عن تدهور الأجواء في «مدينة العلماء السييرية» الشهيرة أكاديمفوردوك: «في بداية الستينات بدأ كل شيء يتغير. صحيح أن المنازل في الغابة والسنابج في الشوارع، بقيت على حالها، لكن شيئاً ما قد انكسر. لقد فقدت المدينة التي كانت تضع بالأسس بالاهتمامات الفكرية، وجهها الطريف بسرعة (...). وكانت الندرة هي كاشفة البنية الطبقة للسكان. فالباحثون يملكون بطاقتهم الخاصة والأطباء كذلك، فيما الأعضاء المراسلون والاكاديميون يتلقون حصصاً من النمط الذي يتلقاه أعضاء الكرملين. وكان المنتج الأكثر ندرة هو اللحم. وإمكان الباحث العائد من الملحمة حاملاً قطعة (البفتاك) التي حصل عليها في مقابل بطاقة، أن يتأمل

(30) مارشال غولدمان، تحدي غورباتشيف، ص. 114 - 115.

الشاحنة المحجوزة التي تقوم بجولة على ليلات الأكاديمين والعتاة حيث تفرغ حمولتها في سلال ضخمة تُحفي تحت الفوط تنومة كاملة من اللحوم والمؤن الأخرى (...).

لا وهكذا ولدت تراتبية صارمة تميزت على نحو دقيق، فأصبحت الرتبة العلمية والوظيفة مُحددان بصرامة مستوى حياة الباحث العلمي. وأدى ذلك إلى انبهار فجاجي للثقة بين الناس. وراح العلماء الذين كانوا يميلون أصلاً إلى الاتصال بزملائهم في الفرع نفسه، يحدّون اتصالاتهم بالأفراد الذين ينتمون إلى مستواهم الاجتماعي وحسب. وقد شرح لي عالم الاجتماع أ.أ.، منذ اليوم الأول لإقامتي في أكاديمفوردوك، إن «كل شيء لدينا منظم كنوتة الموسيقى. المرشحون هنا، والدكاترة هناك. ومن العتب الحديث عن الأكاديمين، إنهم كالآلهة، لا يمكن أن تراهم لو أن تصل إليهم!» لقد فقد الطلاب إمكانية النقاش نداءً في المشكلات العلمية مع من يكبرونهم سناً، وبالأحرى في المشكلات الاجتماعية. ونجمت عن ذلك موجة يهتوية، بحيث يسعى الشباب لبلوغ المرتبة الاجتماعية الأعلى بأقصى سرعة ممكنة، فانتقل الطابع اللاأخلاقي للعلاقات الاجتماعية بسرعة إلى المجال العلمي.

وقد وصف ل.أ. ارتسموفيتش (1905 - 1975)، عالم فيزياء وعضو في الأكاديمية، هذا الجو بدقة: «إن السلام والهدوء اللذين يوفرهما التخصص الضيق جداً والطبي تميزه اللامبالاة بما يجري لدى الجار، هما اللوحة الطاغية في معاهدنا. وضمن هذه الشروط، من الصعب تحقيق اكتشاف هام أكثر من، ولتقلها صراحة، شراء مصباح علاء الدين أو العصا السحرية». وفي الواقع بدأت إنتاجية المعاهد في أكاديمفوردوك منذ تلك الفترة بالهبوط وهي مستمرة في ذلك (...).

وفي نهاية العقد الأول، تدهور إعداد العلماء في نوفوسيبيريك فجأة. فالباحثون الذين أصبحوا دكاترة واكتسبوا لقباً تركوا المدينة الأكاديمية ليستقروا في العاصمة أو في مراكز علمية أخرى. وقد عجل تدهور المناخ الاجتماعي بهذا الانحسار، غير أنه ثمة دور مهم أيضاً لسوء نوعية التجهيزات، من بين أسباب أخرى عديدة<sup>(31)</sup>.

تكشف هذه المرافعة، الصادقة من دون شك - لقد كان بوبوفسكي على امتداد سنوات طويلة مراسلاً صحافياً في الاتحاد السوفياتي، وكانت له اتصالات عديدة مع علماء وغالباً ما زار أكاديمفوردوك - الآثار الرهيبة للبنى البيروقراطية «الخارجية» والداخلية، على تطور العلم السوفياتي. لكنها تبقى وحيدة الجانب.

(31) مارشال بوبوفسكي الاتحاد السوفياتي: التلاعب بالعلوم، ص. 202 - 203.

صحيح ان ارتفاع عدد العلماء من أحد عشر ألفاً وستة مائة عام 1914 إلى مئة ألف عام 1940، ومن مليون عام 1973 إلى مليون ومتي ألف عام 1981 ومليون ونصف المليون عام 1987 كان له أن يطوي بالضرورة على انخفاض النوعية المتوسطة للباحثين. لكن هذا الانخفاض بحد ذاته ليس كارثياً، وهو ما حصل على أي حال في العديد من البلدان الغربية. وبإمكان الكمية أن تقوم بأكثر من التعويض عن انخفاض النوعية المتوسطة، ذلك أنها تسمح بالضبط، وبفعل هذا الكم الضخم، ببروز عدد متنام من الباحثين الاستثنائيين. فضلاً عن ذلك يمكن أن يولد عمل المجموعة نتائج أرفع من النتائج التي تولدها عزلة عدد من العباقرة.

ومن الملفت أن يكون معهد باتون في كينيغ على رأس التقدم الدولي في مجال اللحام<sup>(32)</sup>. ويمكن ذكر أمثلة أخرى مشابهة. فهي تبين أن أسباب التأخر التكنولوجي في الاتحاد السوفياتي لا تكمن في مستنم التخطيط المركزي - كما يقترح مارشال غولدمان - ولا في الايديولوجيا الشيوعية - كما يعتقد مارك بوسوفسكي - بل في بنى السيطرة البيروقراطية التي يمكن للاتحاد السوفياتي، بل يجب عليه، أن يتخلص منها من دون أن يطرح على بساط البحث مسألة الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج ولا التخطيط الاقتصادي<sup>(33)</sup>.

وفضلاً عن ذلك يقوم اعتبار العلماء والتكنولوجيين السوفييت على اكتشافات عديدة واعتراعات طُبقت خارج الاتحاد السوفياتي أكثر مما طبقت في داخله. ويذكر اغانييفيان في هذا الصدد تقنيات استخراج المياه من الفحم وحفر آبار المناجم وإطفاء فحم الكوك من دون ماء، وصنع مكابس بمقاسات صغيرة وقوة ضغط عالية، الخ...<sup>(34)</sup>. إن الأسباب الكامنة

(32) مارشال غولدمان، تحدي غورباتشيف، ص. 112 - 113، (عن معهد باتون)؛ ولي الاكولوميت، 3 تشرين الأول/أكتوبر 1987، (عن صناعة الفضاء).

(33) لقد عالج البروفسور هارلي د. بالزر مؤخراً أسباب هذا التناقض في المجلة الأميركية *Issues in Science and Technology*. وهو يحيلها كلها إلى إدارة الديكتاتورية البيروقراطية، وليس إلى مستنم الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج أو إلى التخطيط الاقتصادي. وثمة سجل مشير للإهتمام في إحدى المنشورات الشيوعية الأوروبية الألمانية الغربية، مجلة *سوسيليزموس*، حول جلدور التأخر التكنولوجي في الاتحاد السوفياتي. أنظر أيضاً دراسة كارل أرنتس لوهمان في المجلة الألمانية *Argument* (سوندرلاند أس 135)، برلين، 1985.

(34) اغانييفيان، البيروتويكا: التحدي السوفياتي المزودج، ص. 93، 104 - 105. وحسب لجنة الدولة للعلم والتقنية ثمة 40% من ابتكارات معاهد الأبحاث السوفياتية التي سجلت شهادات لها في الخارج غير مستخدمة حتى اليوم في الصناعة السوفياتية (*Sotsialisticheskaya Industriya*، 18 نيسان/أبريل 1981).

وراء عدم تطبيق الاختراعات بشكل واسع في الاتحاد السوفياتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بإولات المنفعة المادية التي تعود على البيروقراطية، أي بخصائص الإدارة البيروقراطية للمنشآت وليس بالملكية الجماعية أو الاقتصاد المخطط. وهذا ما يمكن أن نخلص إليه بوضوح من ملاحظات أغانبيغيان نفسه وملاحظات هارلي بالزر وكارل أرنست لوهمان. صحيح أن أغانبيغيان يشدد أكثر ما يشدد على العوائق التنظيمية فيما يشدد غولدمان ولوهمان على العوائق الاقتصادية.

### ■ تعمق التمايز الاجتماعي

16 - تنطوي أزمة الستام على وعي وودود فعل تقوم على المصالح المختلفة للطبقات الاجتماعية وأجزاء أساسية من طبقات مختلفة. وهي تنطوي بذلك على إعادة إحياء محتومة للفكر النقدي، وللسجيل الايديولوجي وللحياة السياسية. وإعادة الإحياء هذه هي الشرط المسبق لحل إيجابي للأزمة باتجاه تقدم جديد نحو الاشتراكية. غير أنها لا تضمن هذا التقدم بذاتها وبشكل آلي.

إن الصراعات الايديولوجية، والسياسية والاجتماعية التي تشكل الفورياتشفية انعكاساً لها في المرحلة الحالية يمكن أن تؤدي سواء إلى حل إيجابي أو إلى هجوم معمم على إنجازات أكتوبر. فالنتيجة تتوقف على ميزان القوى والوعي (القيادة) السياسي للقوى الأساسية القائمة.

وينجم عن توسع إولات السوق ظهور اتجاه يزداد تبلوراً داخل البيروقراطية يدهو إلى [إعادة الوضع إلى سابق عهده، أو في كل الأحوال اتجاه ينحو موضوعياً هذا المنحى<sup>(35)</sup>. ومع توسع مجال النقاش والنشاط الحريين نسبياً تظهر بشكل مواز احتمالات كبيرة لتخطي الطبقة

---

(35) هاكم، من ناحية أخرى، التصريحات الصلفة لوزير الصناعة البولندي الجديد ميكنيسلو ويلزيك، الذي يمتلك مصانع تشغل 400 عامل مأجور، وقصر فخم مع حوض سباحة، وطواويس تزيينية، وملعب تنس والعديد من الخدم الشخصي. وهو مناصر للتصديعية الاقتصادية التي يفضح فيها كل قطاع اقتصادي - خاص - دولاني أو تعاوني - إلى القوانين وشروط المنافسة نفسها (...). وهذا الأمر يسهل بناء مصانع جديدة كما في إيطاليا (كذا). أما فكرة الإصلاحات الاقتصادية من دون إصلاحات سياسية، وهو البرنامج الذي تطلق عليه في بولندا تسمية «البيوشية» [نسبة إلى بينوشيه] فهي فكرة مقبولة إلى هذا الحد أو ذلك من قبل م. ويلزيك وفالدهم الاجتماعي يأتي فيها بعد. وكذلك الأمر بالنسبة لإضفاء الديموقراطية (فا انديبيندنت، 21 تشرين الثاني/نوفمبر 1988، داي وايت، 13 كانون الثاني/يناير 1989).



الحاملة. تدويرها النسبي واستعدادها طريق النشاط الذاتي والتنظيم الذاتي. إن الصراع بين هذين الاتجاهين الأساسيين سوف يحدّد في السنوات القادمة مصير الاتحاد السوفييتي والطريقة الملموسة لتخطي أزمة الستام الحالية، إزاء تزايد الانقسامات التي تشهدها كتلة البيروقراطية.

ونذكر بهذا الصدد بأن تروتسكي كان قد وضع في البرنامج الانتقالي الخطوط العريضة لفرضية ظهور جناح مقرب من البورجوازية داخل البيروقراطية السوفييتية وهو الذي أطلق عليه اسم «جناح بوتينكو»، نسبة إلى فيدو بوتينكو، المكلف بالشؤون السوفييتية في رومانيا والذي زار إيطاليا الفاشية في شباط/ فبراير 1938. وأقام تروتسكي التعارض بين «جناح ريس» نسبة إلى اسم أحد قادة المخابرات السرية السوفييتية في أوروبا الغربية الذي انضم إلى الأمية الرابعة للاحتجاج على عاكيات موسكو واغتيل على يد الغيبيو.

غير أن تروتسكي لا يفتقر لجمع البيروقراطية إلى هذين الجناحين. وفي الواقع، بين التاريخ أنه خلال المرحلة الممتدة من 1938 - 1988 حافظت أغلبية النوموكلاتورا على موقف «بونابرتي»، متعلقة بالملكية الجساعية (فيما هي تخرباً موضوعياً) ومدافعة في الوقت نفسه وبكل السبل الممكنة عن امتيازاتها وسلطتها، سواء ضد الطبقة العاملة أو ضد البورجوازية العالمية.

إذا ما تحدثنا عن أزمة ستام مخصصة في الاتحاد السوفييتي - وبشكل أكثر عمومية في جميع المجتمعات ما بعد الرأسمالية تحت السيطرة البيروقراطية - فإننا نستخدم هذا التعبير بمعنى محدّد. إنها أزمة تختلف بشكل جذري عن الأزمة التي يعيشها مجتمع «الرأسمالية المتأخرة»، وقبل كل شيء أزمة فائض الإنتاج الكلاسيكية. ولا نستطيع أن ننفي هذا التعريف إلا إذا افترضنا أن الاتحاد السوفييتي هو بلد رأسمالي (رأسمالية «كلاسيكية» أو رأسمالية دولة، مهما كان المحتوى الذي ننسبه إلى هذه الصيغة الأخيرة، ومهما كان الموضوع الذي نحاول إضفاؤه عليها)<sup>(36)</sup>.

غير أن صيغة «أزمة النظام المخصوص» لا تفترض بأي شكل من الأشكال أن ما جرى في الاتحاد السوفييتي في العقود الأخيرة هو أمر منفصل كلياً عن تقلبات الاقتصاد

---

(36) تبدو صيغة «اشتراكية الدولة» أكثر غموضاً بعد. فبالنسبة لانغز، تنطبق هذه الصيغة على إجراءات تأميم تنفذها الدولة البورجوازية. وهي تفترض مسبقاً وجود بورجوازية - ولطغ إنتاج بورجوازي - وهيبتها في الدولة. لكن لا هذه ولا تلك قائمتان في الاتحاد السوفييتي.

الرأسمالي العالمي والتغيرات الفجائية في أزمة المجتمع البروجوازي<sup>37</sup> وقد أشرنا إلى الضغط المتنامي للسوق الرأسمالي العالمي على اقتصاد الاتحاد السوفياتي، نتيجة الميول إلى الجمود التي تظهر داخل المجتمع السوفياتي. وهذا ليس سوى مظهر من مظاهر أفعال عديدة متبادلة بين أزمة الرأسمالية وأزمة الستام المخصوص للسيطرة البيروقراطية.

إن الركود الاقتصادي الطويل الذي يهيئ بالعالم الرأسمالي، والمشكلات المتنامية التي يعاني منها الاتحاد السوفياتي وبلدان أوروبا الشرقية من حيث إيجاد أسواق في الغرب<sup>38</sup>، ومن حيث ديونها الكبرى للبنوك الرأسمالية، والضغط الذي تمارسه هذه الأخيرة لصالح «ضبط أكبر للموازنة والمالية»، بغية تعديل موازين مدفوعات<sup>39</sup> مع البلدان الامبريالية، وميل هذه الاتحادات في البيروقراطية إلى إدخال بلدها في صندوق النقد الدولي، مع كل المصاعب الناجمة عن ذلك، كل ذلك يدل على مظهر آخر من مظاهر هذا التداخل.

غير أن تعبير الفعل المتبادل بين الأزميتين يحفظ بكل أبعاده، ويؤثر في الاتجاهين. إن تفاقم الأزمة الزراعية في الولايات المتحدة الأميركية كان له التأثير التالي: تعميق أزمة فيض الإنتاج في الولايات المتحدة الأميركية بأزمة نقص الإنتاج في الاتحاد السوفياتي والعكس صحيح. وإذا كان يؤس الاقتصاد السوفياتي يظهر بوضوح من خلال اضطرابه لاستيراد القمح الرأسمالي، فإن الركود الزراعي في البلدان الغربية الأكثر «غنى» من الناحية الزراعية يجعلها مضطرة لطرق المنافسة «الاشتراكية» التي بدونها يتعرض مئات الآلاف من المزارعين للإفلاس، عدا الذين يكونون قد ذهبوا ضحية الأزمة.

وكذلك الأمر فإن أزمة سوء الاشتغال التي ضربت الاقتصاد السوفياتي وأزمة الستام المخصوص التي نخرت كل دوائر النشاط قد أثرت على البلدان الامبريالية ومعظم البلدان

---

(37) فقد ظهرت في بلدان الشرق أبداً (تشيكوسلوفاكيا، يوغوسلافيا) مفاعيل أبار 68، والأشكال الخاصة لرفض الشيعة (موسيقى البوب)، والحركات البيئية، إلخ... إن التضخم الذي الاجتاهي - الاقتصادي أمر بدنيي هذا الصدد حيث أن الظواهر نفسها قد برزت في الاتحاد السوفياتي بتأخر يتراوح بين 10 و15 عاماً.

(38) باستثناء جمهورية ألمانيا الديمقراطية، المنجدة جزئياً في المجموعة الاقتصادية الأوروبية بفعل اتفاقاتها مع جمهورية ألمانيا الاتحادية.

(39) إن الضغوطات التي تمارسها البنوك الغربية على يوغوسلافيا وبلندا والمجر هي الأقوى. وصل العكس من ذلك، دعمت هذه البنوك نفسها انقلاب باروزسكي على نقابة التضامن، حيث إن إلغاء حق الإضراب والإضرابات الحاصلة كان شرطاً ضرورياً لتمكين بولندا من دفع ديونها الخارجية.

الرأسمالية شبه - المصنعة باعتبارها مادة دعاوة رائدة ضد الاشتراكية على امتداد سبعين عاماً فضلاً عن النصف الأول من الثمانينات . وقد وضعت حاجزاً قوياً أمام طريق تبني أهداف معادية للرأسمالية في النضال ضد الأزمة من قبل البروليتاريا العالمية . وكانت واحدة من الأوراق الراححة بيد البورجوازية في موقفها الرجعي «المعادي للإصلاح» ، وفي هجمتها المحافظة الجديدة والليبرالية الزائفة .

ليست الدعاوة البورجوازية هي التي خدعت الشغيلة في البلدان الرأسمالية بتغذية صورة الواقع السوفياتي . بل إن المظاهر السوداء لهذا الواقع التي بدأت تلحظها الجماهير العاملة هي التي غلّت الدعاوة البورجوازية . وكذلك الأمر فلن التأخرات في الثورة البروليتارية في الغرب هي التي غلّت - وتستمر بتغذية - أزمة النظام المخصوص في الاتحاد السوفياتي ، وقد كبحت أزمة النظام هذه تطور الثورة في أبرز البلدان الرأسمالية .

غير أن الحالة المقابلة هي أيضاً صحيحة . إن أي تقدم نوعي في النضال المعادي للبروقراطية في الاتحاد السوفياتي ، وفي إضفاء الديمقراطية ، وفي تحسين شروط الحياة والعمل ، وفي النشاط الذاتي وحرية العمل للجماهير ، إن هذه الأمور كلها توجه ضربة رهيبة للبورجوازية العالمية وتفقد حجتها الأساسية ضد الاشتراكية وتحفز بشكل كبير النضال التحرري للجماهير العاملة ، سواء في البلدان الامبريالية أو في البلدان المسماة «عالمًا ثالثاً» .

## الفصل الرابع

### من أين أتى غورباتشيف؟ وماذا يمثل؟

ليس بوسعنا فهم «ظاهرة غورباتشيف» إلا باعتبارها التقاء بين تطور اجتماعي معين وحاجة اجتماعية معينة وبين شخصية تمتلك الميزات اللازمة لإعطاء هذا التطور وتلك الحاجة تعبيراً صارخاً في لحظة محددة من التاريخ. فغورباتشيف هو نتاج غليان داخلي للمجتمع السوفياتي، قبل أن يعزّز هو بدوره هذا الغليان.

هذا وتتطوي هذه المقاربة الماركسية الكلاسيكية لدور الفرد الخالص في التاريخ<sup>(1)</sup> على المجازفة بالاستهانة بالعوامل الاجتماعية بدلاً من توضيحها. والواقع أنه ينبغي علينا أن ندرج في تحليلنا ذلك الثقل الذي ينوء بكل عبء على اختيار الطاقم والذي هو في الحقيقة ثقل اجتماعي حقي، ولو لم يكن يعمل تبعاً لآليات واحدة في كل نمط من أنماط المجتمعات.

فلا يكفي المرء أن يكون طموحاً وماكراً أو مناوراً ماهراً ليبلغ قمة تراتبية ما سواء كانت بورجوازية أو دوتية - بيروقراطية (ما لم نذكر التراتبية الإقطاعية أو تراتبية المجتمع الآسيوي القديم). فثمة قنوات مخصوصة يعتمد عليها كل مجتمع من المجتمعات، تتمازج فيها عمليات التنشئة العائلية والمدرسية والإمتحانات المتلاحقة التي تستخدم بوصفها كواشف للمؤهلات الخاصة التي يفترض توافرها في الأشخاص، وروائز تتيح للدوائر الموحدة المركز التي يشغلها «القابضون على مقاليد الأمور» (سواء كانت اقليمية أو محلية أو قطاعية أو وطنية) أن ترصد، وبالتالي أن تقلّر، الميزات والعيوب التي من شأنها تسريع مسيرة هذا الشخص أو ذاك نحو تبوء السلطة.

---

(1) أنظر مقالنا «دور الفرد في التاريخ» في نيولفت ريفيو الممدد 157، أنظر أيضاً مقالة صديقنا رومان روسولسكي،

«Über die Rolle des Zufalls und der »grossen Männer« in der Geschichte».

في كريتيك، الممدد 14، السنة الخامسة، برلين 1977.

بشكل عام، ثمة كاشف رئيسي وهو التصرف في أوضاع الأزمة التي ستواجه هؤلاء الأفراد عاجلاً أم آجلاً، حيث من الممكن أن يستبقوا كل شيء أو أن يفشلوا كل شيء، والامتحان النهائي للوصول إلى السلطة لا يأتي إلا في خاتمة هذه الاختبارات المتلاحقة. ولو نحن درسا سيرة أي «زعيم» في أي بلد خلال هذا القرن أو القرون السابقة فإنا نلاحظ العملية نفسها في الانتخاب الاجتماعي التدريجي.

وكما تسلك «بطلنا» الدرجات المتعاقبة نحو السلطة تروح سمات الطبع المميزة تساكّد بوضوح أكبر وتبدأ بالتأثير بدورها على التطور الاجتماعي بمحد ذاته. ومثال غورباتشيف جليّ بشكل خاص في هذا المجال.

### ■ سيرة عادية

هناك بعض الأمور الغامضة إلى حد بعيد في المراحل الأولى ذات المحصلة المتواضعة الأثر في سيرة غورباتشيف. عندما كان شاباً لم يثر انتباهاً خاصاً بوصفه موظفاً صغيراً في الكومسومول. لقد تم اختياره في مدينته الريفية لإرساله كطالب حقوق إلى جامعة موسكو ذاتة الصيت. لماذا؟ بالطبع، بسبب ذكائه المقرون بمقدرة على عدم لفت النظر إليه، وعدم تقديم أي دليل على الإفراط في الحماسة والإقدام أو العقل المبدع. إنه يظهر بالحرى كمحافظ نموذجي، علمياً أنه، بلا جدال، محافظ موهوب جداً.

انتسب إلى الحزب في موسكو، وفي أوج هستيريا استئناف التصفيات الستالينية (قضية «القتلة ذوي القمصان البيضاء»<sup>(2)</sup>). هل تعاون مع الشرطة في تلك المرحلة؟ يبدو أن اقتراحاً بهذا المعنى قد قُدّم إليه ورفضه. هل كان معارضاً للتصفيات؟ ربما<sup>(3)</sup>. لكنه كان قد أصبح معلماً في فن إخفاء مشاريعه ونواياه البعيدة. إنه محافظ متكيف مع الشروط القائمة للنظام الستاليني، مطبوع بوصمة الوسط الاجتماعي الذي يتطور فيه.

---

(2) ميشال تاكو، غورباتشيف: هل سيتغير الاتحاد السوفياتي؟. نجد ملخصاً لشهادات ختلفة من الفترة التي قضاهَا غورباتشيف في موسكو، وبداية عمله في الكومسومول في كتاب وضعه ثمانية صحافيين في مجلة التايمز، ميخائيل، س. غورباتشيف سيرة ذاتية حميمة؛ وهم يشيرون بوجه خاص إلى ميله إلى فرض الرقابة القاسية على عدم الانضباط داخل المنظمة الشبابية، ومشاركته في الحملة المعادية للسامية في بداية الخمسينات.

(3) زيمينيك ملينار، اونيتا، 9 نيسان/أبريل 1985.

عندما حاز على شهادته الجامعية وعقد قرانه في جامعة لومونوسوف، نراه يُرسل من جديد إلى ستافروبول للعمل في جهاز الكوموسمول. قفزة جديدة إلى الأمام، وغموض جديد. وفي العام 1962، وكان قد بلغ الواحدة والثلاثين من عمره، انتقل إلى جهاز الحزب، حيث أصبح أحد مسؤولي الزراعة. وقد عزز هذا الموقع - وفي ذلك علامة على تلك المرحلة - فال شهادة دبلوم أخرى في التعليم العالي وهو دبلوم «مختص اقتصادي في الزراعة العلمية». وفي الوقت نفسه حظي بدعم كولاكوف وهو دبلوماسي قدير ورئيس الحزب الشيوعي في ستافروبول، وعضو اللجنة المركزية، وكان كولاكوف رجلاً شديد الاخلاص لتشرينكو ومعاوناً مخلصاً لبريجينيف. وبعدها بقليل تولى منصب مسؤول الزراعة في اللجنة المركزية وبدءاً من نيسان/أبريل 1971 أصبح عضواً في المكتب السياسي للحزب.

اختاره كولاكوف في العام 1966 سكرتيراً أولاً للحزب في مدينة ستافروبول. وفي العام 1968 أصبح سكرتيراً ثانياً لمقاطعة المدينة نفسها. وفي العام 1970 سكرتيراً للمقاطعة لماذا؟ بفضل مواهبه كممثل ومدبر دمث، وككادر يعمل الصراعات من دون كثير جلبة، وكمدبر Manager يطبق إصلاحات حذرة لتنمية فعالية الستام.

كان كولاكوف يعدّه علناً لمواقع أكبر. والواقع إن التقاء غورباتشيف بسوسلوف، وبريجينيف وأندريوف، في آن واحد في حمام المياه المعدنية في كيسلوفودسك، وهو الحمام الذي يقع في منطقته، كان يلقي هذه الغاية بما لا يقبل الجدل<sup>(4)</sup>.

ومرة أخرى، تظهر قدرته على الكتان بارزة للعيان، فهو لم يكن يمكن لبريجينيف تقدير كبيراً لكنه كان يخفي مشاعره ببراعة حتى انه كان يبدو في نظر جزء من الجهاز كدورجل بريجينيف،

في تشرين الثاني/نوفمبر 1978، صعد نهائياً إلى موسكو وحل محل كولاكوف كمسؤول للزراعة في اللجنة المركزية، بعد موت معلمه بطريقة غامضة.

إذا ما أردنا الاستعانة بالمعايير الموضوعية لتحليل مجمل هذه السيرة التي تبدأ روتينية لتتخذ، فيما بعد، طابعاً شهادياً، نلاحظ أنها تتفق مع قواعد أكثر شمولاً. فالتاريخ يقدم لنا أمثلة لا تحصى عن مزايا «الرجال العظام» و«النساء العظيمات» أو غيرهم، هم الذين لا

---

(4) يشير ارشي براون إلى أن سوسلوف وأندريوف كانا يقيان صلات خاصة مع منطقة ستافروبول، كان سوسلوف سكرتيراً أولاً بين عامي 1939 و1944. وهي المنطقة التي ولد فيها أندريوف (وكيف وصل غورباتشيف إلى السلطة - 1978 - 1988، في السلطات العدد 45، 1988).

يتألقون ما لم تتح لهم ظروف خاصة. إن الأفراد يتخطون ذواتهم على نحوٍ خاص في ظروف استثنائية، إذ يجدون أنفسهم وقد أقحموا فيها فجأة<sup>(٥)</sup>.

بالطبع ينبغي توافر الإمكانيات والمواهب اللازمة لهذا التآلق، لكنها ليست أكثر من بدور لا تعرف سبيلها إلى النمو ما لم يتوافر لها قدر من الحرارة الخاصة. لقد أقر إميل فانديرفيلد، زعيم الأهمية الثانية، وكان يستقل القطار نفسه الذي نقل تروتسكي إلى بتروغراد في مطلع أيار/مايو 1917: «حتى ثورة أكتوبر، لم يكن يخطر لي ببالي أن من الممكن أن يكون رجل كروتسكي قادراً على تنظيم كائناً من كان أو قيادته. كان يمسد في نظري الخلف الخالص، الذي يُمضي نصف نهاره في القراءة والكتابة ونصف ليله في النقاش وبسره السّمّاور<sup>(٦)</sup> أو القهوة (...). كان يولد لدي انطباعاً بأنه عازف بيانو بوهيمي ويتميز بهذا النوع من العصبية المنفلتة من عقلاها التي تطبع نوعاً محدداً من الفنانين. وعندما جرى للاحتفاء به، فيما بعد، كمنظم للجيش الأحمر، اعتقدت أن في ذلك ضرباً من الخدع الدعاوية. لكنني اضطررت في نهاية المطاف إلى الإقرار بأنه لا يمكن الحكم على الأشخاص في مجرى الثورة إنطلاقاً مما كانوا عليه في المنفى السابق للثورة».

فضلاً عن ذلك، كل فرد تاريخي هو فرد ملموس، ليس بالمعنى النفسي وحسب، بل أيضاً بالمعنى الاجتماعي. فهو لم يولد ولم يتكوّن في شبابه بطبعه ومواهب وإمكاناته وأفكاره المسبقة وأهوائه وعصبياته الخاصة. لقد ولد في محيط اجتماعي معين، مطبوع بقوة بالمجموعة الأوسع التي ينتمي إليها، فمن قبيل الغباء أن ننفي أن ابن مصري أميركي مليونير مصاب بالنوراستينيا<sup>(٧)</sup> سيسلك في أثناء أزمة 1929 - 1933 سلوكاً مختلفاً عن سلوك ابن عاطل عن العمل مصاب بالحالة نفسها. وثمة 99,9% من الحظوظ في أن لا يلعب أيضاً الدور نفسه في المجتمع على الرغم من سيات الطبع المشتركة.

لقد وضع ميخائيل غورباتشيف مواهبه في خدمة مجموعة اجتماعية أكثر اتساعاً - وهي البيروقراطية السوفياتية - من خلال سلوك ملائم لقواعد سيطرة هذه المجموعة وحاجاتها الموضوعية. ويدون هذا الشرط لم يكن من الممكن أن تخدم هذه القواعد والحاجات مسيرته.

---

(5) يقدّم جميع هذه التفاصيل كريستيان شميدت - هاوير، في كتابه غورباتشيف، الطريق إلى السلطة، ص. 53؛ ومازتن ولكر، بقطة المملوك، ص. 12 - 14؛ ومارك فرانكلاند، الغارة الساحمة.

(٥) السلاز هي غلاية الشاي الروسية (م).

(\*) بالفرنسية Neurasthénie وبالإمكان ترجمتها بالإرماق العصبي (م).

وثمة أزماتان عميزتان كانتا بمثابة الاختبار النهائي له . فعندما عبر جهاز الحزب عن معارضته للتغييرات التي أدخلها خروتشيف على النُصب والتأثيل، أيد غورباتشيف هذه المعارضة في ستافروبول ودعم انقلاب مسوسلوف - بريجنيف، الأمر الذي أوصله إلى اللجنة المركزية . وعندما فشلت الطريقة التي أطلق عليها اسم ايباتوفو (الاستخدام الموسع للجرارات) والتي أدخلها هو في زراعة الحقول في مقاطعته - بعد أن حققت نجاحات أولى - لم يتمسك بها (1987)، ورضخ للقرامانات الاستبدادية للجنة المركزية . فنُفذ التعليمات الآتية من أعلى بالرضخ من حكمه النقدي على وجه الاحتمال . وكان هذا كافياً ليرتقي هو نفسه إلى الأعلى .

### ■ تعريفات البيروقراطية .

غير ان المجموعة الاجتماعية الأوسع قائمة بدورها على بنية ذات شكل خاص، بنية غير جامدة، أو على الأقل ليست بالجمود الذي يدّعيه أنصار نظرية «التوتاليتارية» . وهكذا يظهر ميخائيل غورباتشيف عند مفترق طرق لسلسلة من التغيرات الجزئية داخل البيروقراطية السوفياتية نفسها . وهي تغيرات مستقلة، إلى حد بعيد، عن إرادته وحساباته الشخصية الخاصة . هذه الإرادة والحسابات التي تصاحب بشكل من الأشكال مسار حياته كلها .

لقد ولد في عائلة وصفها وصفاً صحيحاً صحافيون المانيون غربيون وبريطانيون، وهم مراقبون دقيقون للواقع السوفياتي، باعتبارها (أي العائلة) تمثل جزءاً من «الطبقة الوسطى الجديدة» في الاتحاد السوفياتي (ونحن نقول بالأحرى: الشريحة الوسطى الجديدة)، الناشئة من التصنيع «الاشتراكي»<sup>٣٠</sup> . فغورباتشيف يُثّل بالأصل، وبفعل هذه السمة بالذات، شخصية مختلفة كلياً عن خروتشيف وبريجيفيتف وأندريوف وتشيرنينكو، حتى لا نقول عن لينين وسفردلوف وتروتسكي وبوخارين وستالين أو مولوتوف الذين يتحدثون كلهم من طبقات اجتماعية سابقة على الرأسمالية أو رأسمالية .

(6) يشدد دافيد ك. ولس (امتيازات التوموكلاتورا، ص. 21-23) وديف مواركا (غورباتشيف، ص. 58-56) فضلاً عن ذلك، على الأصول «العائلية» لغورباتشيف وعلى تجربة الصدمة النفسية التي عاينها غورباتشيف خلال الحرب عندما كان مراقباً . يشير ميشال تاتو (غورباتشيف: هل ستغير الاتحاد السوفياتي؟ ص. 31) إلى الدور الذي لعبته الأيديولوجيا (التسليلية) البيروقراطية في استغلال مهنة والده كسائق شاحنة لإظهاره «كابن بروتيتاري» على الرضخ من وظيفته كقائد في أحد الكوحدات، ويشدد على الأهمية الخاصة لهذه الصورة في سيرته السياسية .



كان جده موظفًا متوسط الحال، مسؤولاً عن أحد الكوالموزات، وكان والده موظفًا متوسط الحال أيضاً يعمل سائق جرّارة. وزوجته، التي كان والدها صحافياً وإقتصادياً، كانت تعمل في حقلي الفلسفة والإجتماعيات. أما ابنته فقد عملت في مهنة الطب. فيها درس هو نفسه الحقوق ومن ثم الاقتصاد الريفي. ولم يعرف، عندما كان شاباً ناشئاً، النضال العمالي ولا الثورة ولا الحرب الأهلية ولا الحرب العالمية. إنه الممثل الأول لجيل من «الشبيوعيين» السوفيّات، ما بعد الستالينيين، وصل إلى السلطة في الاتحاد السوفيّاتي متحرراً من وزن المعارك الكبرى ومن أسوأ صدمات الماضي.

إنه جيل يميل على نحو طبيعي إلى التعاطي مع المشكلات دونما تعويل، جيل مستقر في مواقعه، مشدود إلى «المجتمع الاستهلاكي»، حتى ولو بطريقة أكثر تواضعاً بكثير من (اليابيين) Yuppies<sup>(٦)</sup> في البلدان الرأسمالية. لكنه في الوقت نفسه جيل أكثر تعلّياً من الجيل السابق، بتلقيه تعلّياً عالياً وبنزوعه نزوعاً طبيعياً نحو الرؤية التكنوقراطية للأمر.

إلى ذلك فقد تأثر هذا الجيل بصعود وسائل الإعلام الجديدة وأولها التلفزة في الاتحاد السوفيّاتي، كما في بقية العالم. ومن المفترض أن يكون غورباتشيف واحداً من أبناء جيل كبير من الشبيبة الموجودة في أهل المواقع في الجهاز، والذين فهموا بسرعة أنه بإمكان التلفزة أن تكون سلاحاً بيد الحزب وأن تتمتع بسلطان كبير على الناس. ففي السابق لم تكن التلفزة تقوم بهذا الدور على الإطلاق، حيث كان المشاهدون يجلسون أمام أجهزة لا تبث إلا الملل. وقد عززت لديه رحلاته إلى الخارج القناعة بضرورة تغيير ذلك كله، فاصبح أول «خبر في العلاقات العامة» والشخصية التلفزيونية الأولى في تاريخ قادة البيروقراطية السوفيّاتية، والسياسي الماهر بالمعنى الغربي للتعبير، كما يلاحظ ديف مورارك<sup>(٧)</sup>.

من هنا تبرز عنده أول ميزة متناقضة يشترك بها مع أبناء جيله. إنه الجيل الذي يشتمز بعقم من الحقبة الستالينية (أو على الأقل ما يمكن أن يعرفه عنها من القراءات والحوارات مع

(٦) ظاهرة شبابية هزت حقبة الثمانينات وأصبحت ظاهرة الميبيين، لكنها تختلف عنها بنزوعها المحافظة عموماً وتكليفها مع نمط المجتمع الاستهلاكي الغربي بمختلف سماته الثقافية والأيدولوجية وسميها إلى الترفي الاجتماعي الذي يتيحه هذا المجتمع (م).

(7) شير مارتين وليكر (بفظة العملاق، ص. 257) إلى أنه خلال لقاء القمة في جنيف، وقبل أيام من افتتاح القمة وقبل قدوم ممثلي البيت الأبيض إلى جنيف، قدّم الناطقون الرسميون السوفيّات ملخصات يومية إلى مركز الصحافة، وكانت كل منها تشكل حدث الساعة باستمرار. وقد عبر ذلك عن الجهود الأكثر تأثيراً ونجاحاً في مجال العلاقات العامة التي قام بها الاتحاد السوفيّاتي إزاء الرئي العام الغربي.

القدامى). إنه يخفض تصفياتها وشراستها التمسقية ومدادخلها الهائلة المحققة من النجاحات الاقتصادية، والتي تبدو له، انطلاقاً من ذلك، تذكيراً لا طائل تحته. إنه يرغب في أن يتحقق الاستقرار المهني (الثبت في الوظيفة Tenure) فلا يبقى سيف الترسيع مسلطاً على العاملين. لكن بعد انقضاء عقد من الأمال بين عامي 1953 - 1963، تبعه إحباط عميق، بدا له معه تاريخ الاتحاد السوفياتي الحديث، الذي يزداد جهوداً، مثقلاً بانعدام الفعالية والمساواة نفسها التي ميزت حقبة الطاغية الدموي. إنه إذن ذلك الجيل الذي يحمل حنيناً خفياً للتغيير إذا جاز التعبير، وذلك منذ بدء مسيرته، حتى لو لم يعلن ذلك. إلا إنه يحن إلى تغيير حذر وتدرجي دونما إفراط ولا رعونة على طريقة خروتشيف.

تتسجم هذه العقلية، المتأتبة بطريقة شبه آلية من موقفها في البنية الاجتماعية ومن التاريخ «الجيلي» للاتحاد السوفياتي، مع واقع موضوعي يستحيل ألا يلحظه تكتونقراطيون متوسطوالمهوبة، وغورباتشيف يتخطاهم ببساطة من حيث الذكاء كما من حيث الطموح. فإلى جانب النجاحات المشهدة في «المنافسة» مع الغرب، يتسم الاتحاد السوفياتي بشكل متزايد بإعاقات فاضحة ذكرناها في الفصول السابقة. وهذه الإعاقات تحمّد من فرص وإمكانات نجاح ورفاه وطموح كل بيروقراطي ويشكل خاص أولئك الأكثر طموحاً بين البيروقراطيين. فيروج هؤلاء يحملون بتغييرات عميقة يرونها ضرورية لإخراج البلد من وضعه الصعب.

أما من الناحية الموضوعية فالمسألة تتعلق بتوطيد سلطة الشريحة البيروقراطية وامتيازاتها وتوسيعها، تلك الشريحة التي يشكل البيروقراطيون جزءاً منها. كما تتعلق أيضاً بتحسين اشتغال الستام وليس بتغييره جذرياً. فهل يصح القول بأن ثمة مراهقة، منذ البداية، بين مصالح هذه الشريحة المسيطرة صاحبة الامتيازات و«مصلحة الوطن (الأمة)» و«مصلحة الاشتراكية» متمثلة في شخصية ذاك الزعيم، غورباتشيف؟ يستحيل على أي شخص لا ينتمي إلى حلقة المقرين من ميخائيل غورباتشيف وشركائه في الجهاز الأعلى أن يجيب على هذا السؤال بطريقة مقنعة. غير أن الإجابة ليست أساسية. فالإليات المعمول بها لاختيار الأشخاص في قمة السلطة تضمن مسبقاً عدم وصول أي شخص لديه نية التغيير الجذري لبيئة السلطة على حساب المصالح الاجتماعية والمادية الجماعية للشريحة.

ولا ينبغي تفسير الصيغة التالية: «غورباتشيف هو مثل الجناح التكنوقراطي - التحديثي في البيروقراطية» بمعناها الضيق، أي بالمعنى شبه الوظيفي. فالمسألة لا تتعلق بالتمايز الوظيفي بقدر تعلّقها بتمايز العقلية والأولويات والمواقف والتوجهات السياسية. فلم يظهر في الاتحاد السوفياتي تجمع لل«جامعين» و«الخبراء» داخل الجهاز في مواجهة رموزه

الأقل ثقافة. ولا يتعلق الأمر أيضاً بانقسام بين «السياسيين» (جهاز الحزب والدولة بالإجمال) و«الثقنيين» (جهاز الاقتصاد والمؤسسات العلمية - الثقافية). إن هذا الانقسام يمتد كلاً من المكونات الرئيسية للبيروقراطية: البيروقراطية المنشآت، وبيروقراطية الدولة (بما فيها الهيئات الاقتصادية المركزية) وبيروقراطية الجيش؛ وبيروقراطية «الكا. جي. ب.»، وبيروقراطية الهيئات الثقافية والهيئات شبه الرسمية (تعليم، صحة، إلخ.)، وبيروقراطية المنظمات الجماهيرية (نقابات، كومسومول، الاتحاد النسائي)؛ وبيروقراطية الحزب.

وقد أصابت أرسولا شميديرير عندما اعتبرت أن جهاز الحزب هو المحدّد في نهاية التحليل. فهو يرأس ويضم في آن فروع البيروقراطية الستة الأخرى<sup>(8)</sup>. غير أن المؤدّي الفعلي لهذا الاستنتاج يجب أن يتحدّد بدوره، بحكم أن درجة الاستقلالية و«الأشراف الذاتي» في كل من الفروع السبعة في الجهاز تتغير تغييراً حاداً تبعاً للحقبات المتعاقبة من حكم الدكتاتورية البيروقراطية.

كان الجهاز البوليسي مستقلاً عملياً عن جهاز الحزب في أسوأ مراحل الربيع والتطهيرات الستالينية (1934 - 1941؛ 1948 - 1953)، وكان خاضعاً بشكل حصري لإشراف ستالين ومكتب أمانته الدائم وباغودا وباغوف وبيريا. وعلى العكس من ذلك لم يكن الجهاز العسكري مستقلاً إلا بحدود ضئيلة بعد إعدام توكاشفسكي ورفاقه، أو على الأقل حتى مرحلة الهزائم العسكرية الكبرى بين عامي 1941 - 1942. غير أن هذا الجهاز الذي كان رمزه زيكوف، استعاد بعد هزائمه ربيع 1942 استقلالية متنامية بلغت أوجها في أثناء شبه الانقلاب الذي حصل عام 1953 وأتاح لمالينكوف وغروتشيف أن يعيدا بيريا وأسوأ جلّوازة الغيبى أو الكا. جي. ب. عن السلطة في غضون ساعات فقط إثر موت ستالين<sup>(9)</sup>.

وبالطريقة نفسها اكتسب فرع المديرين الثانوي استقلالية أوسع منذ توطيد الدكتاتورية الستالينية، وهي استقلالية لم يفقدها إلا جزئياً إبان التطهيرات الكبرى. وقد سعى فرع المديرين هذا إلى توسيع هامش هذه الاستقلالية بشكل منهجي من خلال إصلاحات ليبرمان - تريباز - نيكوف (في الستينات) وكوسيفين (في السبعينات) وأندريوف - غورباتشيف (في الثمانينات)، علماً إن نتائج هذا السعى ظلت محدودة جداً حتى يومنا هذا.

(8) لمؤرّل أرسولا شميديرير هذه المجموعات الصغرى إلى أربع في سوساليزموس (Die Logik der Gor-batschowschen Reformen، المجلد 7 - 8، 1987).

(9) أنظر في هذا الصدد بوجه خاص أنطون كوليتنك، الأيام الأخيرة.

وينطبق الاستنتاج نفسه على الجهاز الثقافي - الأيديولوجي الذي حاول جهده التغلب من الإشراف الحزبي في أوج «نزع الستالينية» - وكان هذا هو معنى «اللبلة» - كما سعى إلى اكتساب الإدارة الذاتية في بداية الستينات، ليعود فيما بعد ويخضع لسيطرة الحزب على نحو صارم في ظل سوسولوف. أما اليوم، فنشهد مرحلة جديدة من «الاستقلالية» تفرضها الأوضاع المستجدة كما تشكل إحدى المكتسبات التي حققها هذا القطاع في نضاله الخاص، وهي استقلالية تتخطى إلى حد بعيد تلك التي حظي بها في مرحلة خروتشيف.

وعندما نقول إن معارضة «المحافظين» و«المحدثين» تخرق كلاً من القطاعات الرئيسية السبعة للبيروقراطية فإننا نفهم هذا الاستنتاج بمعناه المزودج.

إنه يعني بادئ ذي بدء أننا نجد أنصاراً للتغيير والعصرنة وما يمكن تسميته بـ«التحديث الكنسي»، كالذي نجد مثيلاً له في التغييرات التي حصلت في المجمع الكنسي الفاتيكاني الأول والثاني، وهؤلاء الأنصار يوجدون في جميع مكونات الجهاز بما في ذلك الحزب والجيش<sup>(10)</sup>.

ولا ينبغي أن يغيب عن بالنا أن التعيينات في الوظائف الرئيسية داخل المراتب العليا تتم في الهيئات المعنية في بيروقراطية الحزب، حيث يتم الاختيار بين مرشحين جرى انتقاءهم بشكل مسبق للقطاع المعني وتدريبهم على العمل فيه (وحالات «الارتجال» في التعيينات التي تخرق القواعد الداخلية المحددة لمواصفات الوظيفة تزداد ندرة، ربما باستثناء قمة «الكا. جي. ب.»). وهذا ما يحدّد بالضبط طبيعة النوميكلاتورا.

فإذا كان قد تم اختيار أندرويوف في البداية ومن ثم غورباتشيف كأمينين عامين للحزب، فذلك يعود إلى وجود أغلبية من أعضاء الجهاز في الحزب، على الأقل داخل المكتب السياسي واللجنة المركزية، داعمة للتغيير بعد الجمود الذي ميّز حقبة بريجنيف، لا إلى وجود «تكنوقراطيين» استطاعوا فرض خياراتهم من الخارج على «السياسيين» و«المؤدولين» إذا جازت العبارة.

لقد انتشرت الأقاويل حتى - وكان ثمة مثابرة على نشرها - حول أن اختيار مناصري التغيير هذين (وهما يعتبران مناصرين لتغيير تدريجي وحذر) تمّ بإيعاز من شخص واحد لا

---

(10) نعود في الفصل السابع إلى موضوع إحلال «المحدثين» محل «التقليديين» داخل الجيش.

غير، هو ميشال سوسلوف، الذي يجسد «ارثوذوكسية الحزب» إذا صحت العبارة (أي بيروقراطية الحزب) داخل الجهاز السوفياتي الحاكم<sup>(11)</sup>.

ينبغي فهم الطبيعة السياسية غير الوظيفية، للخيار الحاصل لصالح التغيير بمعناها الأكثر عمقا. فهذا الخيار يتلام مع المصالح الإجمالية للبيروقراطية في ظرف محدد ومعين، حتى ولو تم تدبيره وقام بإدارته جناح منها فحسب. لقد فقد جزء من البيروقراطية، بما في ذلك الجزء الموجود في قسم البيروقراطية، على نحو متزايد، صلتها بالبلد الفعلي، وأصبح شيئا فشيئا خارج اللعبة بالنسبة للمجتمع بجممله. وأضحت الطريقة التي يحكم بها، على نحو متناقض، عديمة الفعالية، لا بل خطيرة من وجهة نظر الدفاع عن السلطة، وعن امتيازات البيروقراطية باعتبارها شريحة اجتماعية. وقد راح الرجال والنساء في جميع فروع الجهاز يلحظون ذلك، ويصوبون تعليقاتهم عليه بصوت خافت، وبدأوا يقلقون منه، ويطالبون بإعادة الأمور إلى نصابها. ومن بين أولئك الرجال والنساء بالذات طلع أندريوف في البداية، ومن ثم غورباتشيف وأصبحا ممثليهم والناطقين باسمهم.

لقد تخطى ستيفن ف. كوهين وموشي لوفين النظرة المانوية لتطور (بل لعدم تطور) الاتحاد السوفياتي. وقد أتبعها منهجا مماثلا لمنهجنا توصلنا من خلال له إلى فهم التناقضات التي تحرك المجتمع السوفياتي. وهذا ما أتاح لهما أن يستشرفا عددا لا بأس به من سمات «الغورباتشيفية» قبل وصول غورباتشيف إلى السلطة<sup>(12)</sup>.

يشير كوهين بحق إلى أن انقسام البيروقراطية بين «محافظين» ومجددين هو ظاهرة بنسوية وليست ظرفية<sup>(13)</sup>. غير أن تفسيره لهذا الانقسام هو بالأساس تفسير ميكولوجي وسياسي، فيما هو لدى موشي لوفين موضوعي واجتماعي قبل أي شيء آخر، وهو مصيب في تفسيره هذا.

ويحلل لوفين الصعود التدريجي للدائتلجنسيا الجديدة السوفياتية، وعاداتها وانشغالاتها الجديدة، بما فيها العائلية. ويسمح لنا هذا التحليل، الذي يستند إلى العديد من الدراسات السوفياتية، بما فيها التحقيقات السوسولوجية، أن نقدر إلى أية درجة يمكن أن ينعكس تشكل «الأوساط الصغرى» التي بدأ يتكوّن داخلها رأي عام مستقل عن البيروقراطية

(11) كريستيان شميدت - هاوير، غورباتشيف، الطريق إلى السلطة، ص. 63 - 64؛ ميشال تاتو، غورباتشيف: هل سيتغير الاتحاد السوفياتي؟، ص. 10 و86 - 87.

(12) ستيفن ف. كوهين، إعادة التفكير في التجربة السوفياتية. موشي لوفين، ظاهرة غورباتشيف.

(13) ستيفن ف. كوهين، إعادة التفكير في التجربة السوفياتية.

نفسها عبر إعادة طرح «المسلات» و«القيم» وبشكل خاص الخيارات، سواء الفردية منها أو السياسية، إعادة طرحها من جديد على بساط البحث، هي التي كانت تعتبر من المحرمات في حقبة ستالين كما في حقبة بريجنيف<sup>(14)</sup>.

أما من حيث العوامل الموضوعية الدافعة في اتجاه التغيير فيزبر موشي لوزين بشكل خاص التمدن (كان 49% من مجموع سكان الاتحاد السوفياتي يقيمون في المدن عام 1960 و58% عام 1970 و77% عام 1985). ويضيف إلى هذا العامل تطور فروع علمية جديدة كالسياسيات والاجتماعيات المترية، وتقنيات من مثل التحقيقات السوسولوجية المتميزة بديناميتها الخاصة<sup>(15)</sup>. وكل ذلك يدفع باتجاه الضغط من أجل التغيير وهو ضغط لا يمكن كبحه.

كان لهذا الضغط أساسه الموضوعي وأساسه الذاتي في آن. وقد أفضى القلق الناجم عن تباطؤ النمو، والتحلل البطيء للعلاقات الاجتماعية - الاقتصادية التقليدية التي أرسيت في أثناء حقبة ستالين، والخوف المتنامي من عدم القدرة على الحفاظ على موقع الاتحاد السوفياتي في العالم، لقد أفضى ذلك كله إلى وعي ضرورة إجراء الإصلاحات العملية بغية تحطيط الركود. وقد تعززت هذه القناعة بفعل الاستنتاج القائل بأن ثمة تراجعاً متنامياً في إشراف الحزب والدولة على «الأوساط الصغرى» التي بدأت تشهد انهماكاً لرأي عام مستقل، رغم تبعثره وتشتته. وقد أثار هذا الاستنتاج خوفاً فعلياً من انهيار فعلي لسلطة الحزب بحكم منطق الأمور، لا بل بحكم تحرك الجماهير الواسعة. وراح الخوف من «التغيير من الأسفل» ينتشر في صفوف البيروقراطية، الأمر الذي حفز الوعي بضرورة إجراء «إصلاح فوقي» وقائي.

ويشير طارق علي<sup>(16)</sup> بحق إلى البعد السيماسي للظاهرة، متيناً وجهة النظر نفسها التي عكسها الكاتبان الأميركيان هونغ ودانيال في تصديهما للأسطورة التي انتشرت في الدراسات الخاصة بالمجتمع السوفياتي في السبعينات<sup>(17)</sup>، والتي وصفته بـ «التوتاليتارية» و«الأوحدية». غير أن هذين الكتائين يميلان، إذ يفاضلان بين الانقسامات السياسية داخل البيروقراطية (يتحدث

(14) موشي لوزين، ظاهرة غورباتشيف، ص. 63 وما يليها.

(15) موشي لوزين، المصدر المذكور ص. 85 وما يليها.

(16) طارق علي، ثورة من فوق، ص. 171 وما يليها.

(17) جيري ف. هونغ، الاتحاد السوفياتي والنظرية العلم اجتماعية؛ ورويف ف. دانيال، «السياسة السوفياتية منذ حقبة خروتشيف»، في جون و. سترانغ (بإشرافه) الاتحاد السوفياتي منذ حقبة خروتشيف وكوسيفين.

دانيال في هذا الصدد عن «بيروقراطية عاصّة»<sup>(١٨)</sup> وبين الظواهر التي أدت إلى بروز رأي عام نقدي في المجتمع بأكمله، إلى الاستهانة بوزن الديالكتيك القائم بين الضغط من أسفل والمبادرات من أعلى. ويتوصلان حتى إلى الاستنتاج بأن المبادرة من أعلى (غورباتشيف) هي التي أطلقت كل شيء<sup>(١٩)</sup>. إن التاريخ الفعلي هو على العكس من ذلك تماماً، إنه تاريخ ديالكتيك ثلاثي متعاقب. ضغط من أسفل يؤدي إلى مبادرات من أعلى؛ ومبادرات من أعلى تُحدث تمايزات في الحركات الحاصلة في الأسفل وتعمقها، وحركات من الأسفل تُحدث تمايزات وأعمال متناقضة في الأعلى، فتكتسب هذه الحركة شيئاً فشيئاً بمجملها دينامية تراكمية، مركبة، وانفجارية.

عند هذه النقطة من التحليل يمكننا أن نلاحظ ميزة متناقضة أخرى لظاهرة غورباتشيف. إن «تشطفي» المجتمع السوفياتي في ظل الدكتاتورية البيروقراطية لم يؤدي فقط إلى التلذير السياسي للطبقة العاملة، بل إلى عجز متنام لدى الجهاز عن معرفة، حتى لا نقول عن فهم، الوضع والتطور الاجتماعي بمجملها<sup>(٢٠)</sup>. وقد ساهم في ذلك من دون أدنى شك التحجر والعقم الفكريان، فضلاً عن التخصص المهني العالي جداً (Fachidiotentum، كما يقول الألمان) غير أن جذر المشكلة هو سياسي - مؤسسي<sup>(٢١)</sup>.

ضمن هذه الشروط ليس من قبيل المصادفة أن تكون «الكا.جي.ب.» قد بقيت، مستندة إلى شبكة من المخبرين والجواسيس، الأكثر أهلية لإعادة البناء النظرية (ومن الأفضل القول التحليلية) الكلية للواقع الاجتماعي السوفياتي.

تُحدث بعض السمات الرئيسية التي يمكن أن نستقيها من لوحة الوضع ما يشبه صدمة

(\*) Participatinniste، بالأجنبية، وتعني تشارك البيروقراطية بتقاسم الحصص فيما بينها (م.م.).

(18) طارق علي، ثورة من فوق ص. 60.

(19) لذا يتم اللجوء بشكل متزايد إلى استفتاء الرأي العام من قبل عليها اجتماعات سوفييت. والحال إن الحزب، ما لم تنقل الدولة، الذي يكون مثلاً للطبقة العاملة بشكل حقيقي وديموقراطي، ليس بحاجة لطريقة «غير مباشرة» عمالة ليصرف بها يفكر به الحال، فهم يقولونه في جمعياتهم العملة فيما لو توافرت.

(20) ومن الخصائص الرئيسية لهذه المشكلة: سوء تمثيل الطبقة العاملة داخل الحزب الشيوعي السوفياتي؛ قلة الاجتماعات داخل المنشآت؛ وجود التشغيلة والمدرء وموظفي الحزب وأحياناً الشرطة بشكل مشترك في هذه الجمعيات، الأمر الذي لا يمت بالطبع على الصراحة ضمن الظروف السياسية المموسة في الاتحاد السوفياتي؛ الضغوط المتنامية لصالح الآراء المحالفة؛ العقاب المنهجي للنقد الإجمالي وللنقد الجذري؛ الخوف الذي لا زال منتشرراً بين الناس من لفت النظر إليهم باعتبارهم «عناصر سيئة» ما لم يكونوا «معارضين»؛ غياب عام للديموقراطية الحقيقية، نقابية كانت أم سياسية.

الرعب. فالسّمك قد بدأ يفسد من رأسه، والفساد - الذي لم يوفر «الكا. جي. ب.» نفسها - قد طال تبعاً الشخصية الثانية في المكتب السياسي، فرول كوزلوف ومن ثم عائلة الشخصية الأولى، عائلة بريجنيف<sup>(21)</sup>. وكان لا بد من إجراء عملية جراحية لتفادي السرطان وانهلال الجسم بأكمله.

### ■ كيف وصل غورباتشيف إلى السلطة؟

انطلاقاً مما أسلفنا يمكن فهم المفارقة التي تكمن وراء دفع «الكا. جي. ب.» لاندريوف في البداية ومن ثم لغورباتشيف إلى قمة السلطة، لا بل وراء المساعدة العملية التي وفرتها لها. فوصول غورباتشيف بسرعة وسهولة نسبتين إلى هذا الموقع يعكس تحالفاً يبدو في الظاهر «منافياً لطبيعة الأشياء» بين التكنوقراطيين، الذين يغلب في صفوفهم «الليبراليون»، و«الكا. جي. ب.»، وهو تحالف قام بوجه «ديناصورات» الزمرة التي تزعمها بريجنيف - تشيرنيكو. أما الأشخاص الذين لا يشكلون جزءاً من «جماعة غورباتشيف» والذين عرفوا صعباً موازياً لهذه الجماعة بدفع من أندريوف من مثل ليفاتشيف وريجكوف، فهم حلفاء ظرفيون لغورباتشيف، ودعمهم لهذا الأخير هو دعم مشروط.

. وتؤكد الظروف نفسها التي تم فيها انتخاب غورباتشيف إلى منصب الأمانة العامة، من دون حدوث أي فراغ في السلطة ولا السعي إلى أي حل لمشكلة الاستمرارية بعد وفاة تشيرنيكو، حل تدخل «الكا. جي. ب.» - الخفي وإنما الفعلي - لصالح «المجلدين». مع العلم أنه كان ثمة مرشحين منافسين محتملين لغورباتشيف في المكتب السياسي وأمانة المكتب. فقد كان هناك رومانوف من جهة، وهو رئيس الحزب في لينينغراد، وهو الموقع الذي يمثل - بشكل غير صريح إلى حد بعيد - المؤسسة العسكرية - الصناعية في الاتحاد السوفياتي، ومن جهة ثانية، فيكتور غريشين، رئيس الحزب في موسكو.

لقد دُفن ترشيح رومانوف العتيد في مهله بعد تردد إشاعات تم العمل على نشرها بشيء من المثابرة حول إدمانه على الكحول لا بل تورطه بأعمال الفساد. أما ترشيح غريشين فقد بدأ لفترة من الزمن أكثر جدية. لكن عشية الاجتماع الحاسم للمكتب السياسي الذي كان سيقرر انتخاب الأمين العام، تم توزيع ملف يتضمن معلومات متساهكة ومقنعة حول

(21) ج. ميدليف، أندريوف في السلطة، ص. 110 - 114، أنظر أيضاً زيمتسوف، الفساد في الاتحاد السوفياتي وب. ميناي، الكليبتوقراطية.



أعضاء المكتب السياسي فتحدث عن الفساد الواسع المنتشر في قمة جهاز في الحزب والبلدية في موسكو، وهو ملف لا يمكن أن يكون مصدره غير «الكا. جي. ب.». نفسها. ولم يتعرض الملف لغريشين شخصياً بتهمة الفساد، لكن أذان تسامح البريغينيين القدامى، بل عاهم عن رؤية الأمور. وقد جرى إثبات إدمان ابن غريشين على الكحول. وضمن هذه الشروط أصبح انتصار غورباتشيف مؤكداً قبل إجراء الاقتراع.

أما أن يكون غروميكو هو الذي اقترح هذا الترشيح فأمر ذو مغزى. فالرجل من أعرق أعضاء المكتب السياسي ومن أعرق الرجال الذين حافظوا على استمرارية السلطة. وقد أشار في خطابه إلى الميزات الشخصية والقيادية لغورباتشيف من دون أي تلميح إلى آرائه السياسية. ونُسبت إلى غروميكو في معرض إشادته بغورباتشيف الصيغة التالية والتي كان لها وقع طيب عند المعنيين: «إن هذا الرجل يخفي وراء ابتسامته الجذابة أسناناً فولاذية»، فكانت بمثابة الضمانة للمحافظين البريغينيين بحيث تبدو الأمور وكأنها تسير قدماً باتجاه التغييرات التدريجية وليس باتجاه التغيير الجذري. وقد ردّ غورباتشيف الجميل بأن وجهه في خطاب الترشيح تحية ولاء ملؤها العاطفة لـ «الكا. جي. ب.». - واعتاد على الأمر منذ ذلك الحين<sup>(22)</sup> - وأشار بلهجة تفخيم إلى «الدور القيادي للحزب» الذي سيكتسب براهه بعداً إضافياً (وتستاءل عما هو هذا البعد) بفعل التغييرات التي أصبح من اللازم إدخالها<sup>(23)</sup>.

وقد تلقى كل الدين قد تقلقهم الآثار التراكمية للتغييرات التي تم إدخالها بالفعل - وبشكل أكبر تلك المفترضة - ضمانات من المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي في البداية، ومن ثم في أحداث كازاخستان.

(22) ينبغي أن نضيف أنه منذ ظهور غورباتشيف، أصبحت الكا. جي. ب. محط في المكتب السياسي للحزب الشيوعي في خمسة عشرة جمهورية يتكون منها الاتحاد السوفياتي، فيما لم تكن محط في السابق سوى في سبع منها.

(23) ومنذ ذلك الحين عاد غورباتشيف إلى الموضوع نفسه عدة مرات؛ وهي موضوعة «تتامي الدور القيادي» (؟) للحزب في عملية البيروستروكا، ويهدف الأمر كما هو واضح إلى تهدئة المخاوف المتنامية في جهاز الحزب. وهكذا أعلن في الكلمة التي ألقاها في ختام كونفرنس اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي خدعة تقنية يلتصق: «إن الحزب الشيوعي السوفياتي وكوادر الحزب هم الذين تقع على عاتقهم المسؤولية الرئيسية في إنجاح المرحلة التي شرعنا بها، مرحلة البدء بإنتاج المهاتم الجديدة». ويضيف أيضاً: «إنني مقتنع، بفضل النظر عن أهمية المشكلات المطروحة هنا، أنه لا مناص من أن نركز اهتمامنا اليوم على إيلاء دور أكبر للحزب، ودور كل شيوعي في تحقيق عملية إعادة البناء، وتعزيز نشاطه السياسي، التنظيمي والأيدولوجي، والعمل مع الكوادر. هذه هي المشكلة الجوهرية والتي تتعلق بها جميع المشكلات الأخرى. لا تمتلك أية وسيلة أخرى أهلاً للفتة أكثر من الحزب. (...). من يفقد ويخفق كل ذلك إذا؟ الحزب». (ملحق أنباء موسكو، تشرين الثاني/نوفمبر 1987، البرافدا 21 تشرين الثاني/نوفمبر، 1987).

في إطار الحملة على الفساد والتبذير اللذين ارتكبتها أصحاب المراتب العليا في الحزب والدولة، جرت في 16 كانون الأول/ ديسمبر إقالة أحد أعلام بريجنيف وأحد أصحاب المواقع الكبرى في السلطة، دينموخامد كونايف السكرتير الأول للجمهورية كازاخستان (وهي الجمهورية السوفياتية الثانية من حيث المساحة والثالثة من حيث عدد السكان) وكان الرجل قد احتل هذا المنصب في بداية الستينات، وأصبح منذ عام 1971 عضواً في المكتب السياسي للحزب الشيوعي (وهو المنصب الذي فقده في 12 كانون الثاني/ يناير 1987)، وتم استبداله بقيادي من روسيا الكبرى، وهو غينادي كولبين.

وفي اليوم التالي لإقالته، أي في 17 كانون الأول/ ديسمبر عمت الانتفاضات شوارع الماتا - آتا، عاصمة جمهورية كازاخستان. وبالرغم من الإشارات المتواصلة إلى ضرورة «الشفافية» في الحياة الاجتماعية السوفياتية، لم يتم إعلام المواطنين بجنود هذه الانتفاضات واتساعها وتناقلها. وقد نقل مراسل لوموند (في عددها الصادر في 16 كانون الثاني/ يناير 1987) تقريراً عن الوضع إلى صحيفته يشير إلى أن عدد القتلى يتراوح بين أربعة عشر وخمسين قتيلاً. أما الإشارة الوحيدة للموضوع في الصحافة السوفياتية فقد وردت في صحيفة ليتراتورنايا غازيتا (في عددها الصادر في 14 كانون الثاني/ يناير 1987) وهي تتحدث عن وفاة شاب متطوع في قوى الأمن قتله «طلاب كازاخستانيون قوميون». وحصلت المواجهة بين عدة آلاف من طلاب الجامعات والثانويات الكازاخستانية كانوا يلوحون بباطات كُيّت بلفتهم، وبين مليشيا تابعة لوزارة الداخلية يدعها «متطوعون في جهاز قوى الأمن» (دروجنيكي). أما الجيش فلم يتدخل.

والحال أن التظاهرات غير المسلّحة التي قامت للاعتراض على استبدال قيادي وطني كازاخستاني بقيادي ينتمي إلى القومية الروسية قد أجوبت على الدوام بقمع عنيف جداً. وجرت محاكمات متواصلة انتهت واحدة منها على الأقل بالحكم بالموت على المتهم. ونقلت الكازاخستان سكاييا برفادا خبراً مفاده أن أحد المسؤولين المحليين في الكومسومول، م. راحميتوف، واجه حكماً بالاشغال الشاقة لسبع سنوات لأنه «حرض الطلاب على استفزاز قوى الأمن بفظاظة وعلى عدم الخضوع لأوامر المليشيا».

والمدّش في هذه القضية هو عصف القمع من ناحية، والإدانة الوحيدة الجانب «للقومية الكازاخستانية» من ناحية أخرى، من قبل فريق غورباتشيف بأكمله ووسائل الإعلام في موسكو، وبدءاً بمخائيل غورباتشيف نفسه. قال الطابع الشوفي الرجمي لرفض إدانة القومية الروسية العظمى قبل أي طرف آخر، ومن جانب قيادي ينتمي إلى هذه القومية

بالذات، أمر لا يحتاج إلى أي تعليق. إنها ضمانات إضافية تُمنح للجهاز بمجملة: لست أمري ناج ولن أكونه يوماً، ولست دويتشك الروسي، هذا ما أعلنه ميخائيل غورباتشيف بصدد القضية المشار إليها.

وقد كان المؤتمر السابع والعشرون للحزب الشيوعي، الذي عقد في شباط/ فبراير - آذار/ مارس 1986 مناسبة لتقديم برهان مماثل على مواقف غورباتشيف، حيث ظهرت سياسته الحلوة وتأكيد للنوموكلاتورا بالتالي أنها أحسنت باختياره زعيماً لها في هذه الحقبة. لقد كان المؤتمر قبل أي شيء آخر مؤتمر البيروقراطيين وليس مؤتمر العمال والفلاحين، مثله مثل المؤتمرات السابقة لا بل بما يتخطاها من هذه الناحية. فمن أصل 28 مداخله على منصة المؤتمر - كان ثمة 8 مداخلين - أقل من 10% - يمكن أن يقال أنهم يتممون إلى فئات العمال الناشطين فعلاً في المنشآت، وذلك بالمعنى الواسع للعبارة.

تكفي هذه الأرقام بذاتها لتشير إلى صحة حكم الماركسيين - الثوريين على الحزب الشيوعي السوفياتي، إنه حزب البيروقراطية وليس حزب الطبقة العاملة. وهاكم ما تطالعنا به إحدى الرسائل المنشورة في بريد القراء في صحيفة البرافدا في عددها الصادر في 7 كانون الثاني/ يناير 1986) «في الماضي كانت منظمة الحزب تعقد اجتماعاتها مرة واحدة في السنة على أقل تعديل. أما اليوم فلا يشارك معظم الشيوعيين في أية عملية تبادل آراء في المنشآت وذلك منذ عدة سنوات».

ويعزّز التشديد على دور الكوادر الذي يرد في كل التقارير، الانسحاب بأن فريق غورباتشيف يأمل بتحقيق غاياته من خلال فرض انضباط كبير داخل البيروقراطية وحسن اختيار المسؤولين بشكل رئيسي. وشعار المرحلة هو: «المجال مفتوح للتكنوقراطيين الفعّالين».

وإذا كان غورباتشيف قد أشار في تقريره إلى الديمقراطية الاشتراكية وإذا كان العديد من المتنبئين قد أعادوا طرح الموضوع في مداخلاتهم، فإن المقترحات والتعليقات المتعلقة بهذه المسألة تميزت بغموض يتخطى مجرد الحذر. ويشير غورباتشيف في خاتمة أحد المقاطع إلى أنه «ينبغي أن نتذكر أن لينين كان يرى أن جوهر السلطة السوفياتية نفسه يكمن في الإدارة الذاتية للشغيلة»، غير أن الجملة التي تلي هذه الفكرة تحدد بأن «الإدارة الذاتية لا تتطور خارج مؤسسات الدولة، بل في داخلها بالذات». فالأمر لا يتعلق إذن بهيئات جديدة، بل بالهيئات القائمة نفسها في ظل امبراطورية البيروقراطية.

والمح غورباتشيف بشكل لا يقل غموضاً إلى توسيع سلطة السوفياتيات المحلية، لا بل

إلى «الديموقراطية المباشرة» من دون أي توضيح آخر. غير أنه أقرّ على الفور بأن هذه الهيئات لا تمتلك الكثير من الإمكانيات المادية. والحال أن هذا هو بالضبط ما أشار إليه ماركس حين قال: «إن أولئك الذين يسيطرون على فائض التاج الاجتماعي هم الذين يسيطرون على المجتمع أيضاً». وفي الاتحاد السوفياتي يسيطر جهاز الدولة المركزي، أي البيروقراطية، على فائض التاج الاجتماعي. وليس وارداً بالنسبة له على الإطلاق أن يتخل عن هذه السيطرة. هذا ما أعلنه غورباتشيف جهاراً وبسرية عالية وسط التصفيق الحار للمؤتمرين البيروقراطيين. وكان ذلك تعبيراً عن إحدى لحظات ذروة السعار في المؤتمر.

إن جذر المشكلة هو مع ذلك واضح. فالديموقراطية الاشتراكية ليست ضرورة معيارية ولا «مثالاً أعلى» ينبغي بلوغه خطوة خطوة. إنها عبارة عن ضرورة عملية مباشرة من أجل حسن اشتغال الاقتصاد والمجتمع السوفياتيين. فبدون هذه الديموقراطية، يستحيل على الاقتصاد المخطط أن يتعرف على تفضيلات الشغيلة باعتبارهم متجين، وكذلك على تفضيلاتهم باعتبارهم مستهلكين. ونتيجة هذا الجهل في معرفة التفضيلات، يستحيل أن يتم التوزيع المتساوي، قدر الإمكان، للنتاج الاجتماعي وفائض التاج الاجتماعي. أما استشارة قوة المبادرة والمعرفة الكامنة لدى الطبقة العاملة السوفياتية اليوم فتبقى ضمن هذه الشروط ضرباً من ضروب السراب. ويبقى تحقيق مشروع غورباتشيف بالمقابل معلقاً في الهواء أو أنه يستند إلى النية الطيبة لدى البيروقراطيين.

وتجدر الضمائمات التي قدمها غورباتشيف للنوموكلاتورا بمجموعها في المؤتمر السابع والعشرين إحدى تعبيراتها أيضاً في تبني برنامج تمت صياغة الجزء الرئيسي منه في ظل أسلاف غورباتشيف<sup>(24)</sup>.

### ■ المؤتمر السابع والمشرون للحزب والانعكاس الخجول للاستياء العمالي

حتى في مؤتمر البيروقراطيين هذا لم يقب صوت الطبقة العاملة غياباً كلياً. واللائح للانتباه في المداخلات القليلة التي قام بها العمال والعاملات في المؤتمر كما في بعض رسائل العمال التي ظهرت في الصحافة السوفياتية، هو الاستياء الواسع الانتشار - بل إننا نميل إلى اعتباره استياءً ممتاً - في صفوف الطبقة العاملة إزاء المصائب التي تواجه التمرن، وإدارة المنشآت والاتحادات الصناعية. ومن الممكن المجادلة إلى ما لا نهاية حول المغزى

(24) تعود إلى تناول البرنامج الذي تبناه المؤتمر السابع والمشرون للحزب الشيوعي السوفياتي في الفصل التاسع.

والايدولوجي» لهذا الاستياء. ونظراً إلى الجهل الذي يسود، ليس فقط في الغرب، بل حتى لدى البيروقراطيين السوفييت حول ما يفكر به الشغيلة بالفعل، يبقى ذلك من قبيل التقديرات التي لا طائل تحتها. بينما تبدوا الصلة السببية شبه المباشرة بين الشروط المادية للطبقة العاملة، ونتائج إصلاحات غورباتشيف واستياء العمال، شديدة الوضوح.

تهدف جميع هذه الإصلاحات إلى ربط مداخل العمال بأدائهم الفردي. والحال أن هذا الأداء هو نتاج الظواهر الاقتصادية، والتي لا يملك العامل الفرد، فضلاً عن تجمعات العمال، أي فعل فيها، كالتزود المنتظم بالمواد الأولية، وتنوعية الآلات وإصلاح الأعطال، واختيار التكنولوجيات، وتنظيم العمل، الخ؛ أكثر مما هو نتاج المباشرة على العمل، والانضباط، والجهد الجسدي، وحتى المهارة التقنية. ويجازي العمال والعاملات بشكل منهجي بمدخلهم بفعل سوء اشتغال الاقتصاد الذي لا يتحملون أية مسؤولية فيه، وهم يشعرون إزاء هذا الوضع بظلم كبير. ويعبرون عن استيائهم بشكل علني متزايد. وبالقدر الذي يشدد فيه غورباتشيف على الحساب الفردي للأجور - وخاصة بإثارته للصيغة الستالينية النموذجية حول «النضال ضد ذهنية المساواة البورجوازية الصغيرة» - بالقدر الذي تشق فيه المطالبة بالإشراف العمالي على الإنتاج، لا بل بالإدارة المالية، طريقها إلى الأمام.

وتتخذ بعض الأمثلة التي يذكرها العمال طابع الفضيحة. فبحسب البرافدا الصادرة في 1 آذار/ مارس 1986، لا يفيض أ. س. سوشانوف، عضو فريق العمل في موسميترستروي، التزود غير المنتظم بمواد البناء وأوابيب الحديد المصبوب وبلغ التجهيز الأخرى التي تسبب بإيقاف الأشغال وتأخيراتها الدائمة وحسب، لكنه يكشف أيضاً عن أن نسبة العمال الذين يقومون بعمل يدوي فقط لا تزال هي نفسها منذ نصف قرن: حوالي 40%، وهذه الأعمال اليدوية تنجز بواسطة مطارق شبيهة بتلك التي كانت تستخدم عام 1935 وأسوأ نوعية منها.

ويضيف الشخص نفسه: لقد زدونا عام 1981 بألة مركبة لأعمال الحفر والردم، لكن هذه الألة كانت غير فعالة على الإطلاق. واضطرونا إلى إعادة العمل على الأشغال التي نفذتها الألة بواسطة فرق عمل يدوية.

وبعد انقضاء عامين تقريباً لم يتغير هذا الوضع من هذه الناحية في الورش الكبرى. وهاكم تلزم أحد رؤساء القطاعات، الذي أوردته أنباء موسكو في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1987: «أنا نشتغل بدون أدوات عمل. لقد حرمونا من آليات نقلنا إلى المحطات التي سوف تُشغل قريباً. فمن المفترض أن نركب قوالب كبيرة ولكننا لا نملك ما يمكننا من القيام

بهذا العمل، نحن مضطرون لصنع القوالب بأيدينا، فنتقل الباطون بواسطة الرفوش ولا غنى لنا عن الممول. هذا ليس عملاً حديثاً، وكأنا في العصر الحجري. يجري تسليمنا الباطون بالطائرة: نشاحتان في اليوم. وهكذا بنى مكتوفي الأيدي».

وتكشف عاملة مصنع غزل الكتان ف.ن. بليتجنوفا في خطابها أمام المؤتمر الذي نشرته البرافدا في عددها الصادر في 27 شباط/ فبراير 1986، عن أن الاتحاد الصناعي الذي تعمل فيه والمتخصص بصناعة القماش المنزلي من الكتان يواجه مشكلة تناقص زبائنه بشكل دائم نظراً لنوعية متوجاهة السيئة وافتقارها للذوق. وتضيف: «يجري الحديث دائماً عن ضرورة تجهيز المصنع، غير أن إعادة البناء هذه قد أجلت مرات عدة من خطة خمسية إلى أخرى. ويزايد عدد العائلات اللواتي ترفض العمل في المشاغل التي تُصنع فيها الخيطان نظراً لوضعها الصحي المزري وللغبار الذي يملؤها. ولهذا فإن الاختلال بين صناعة الغزل ومشاغل النسيج يزايد باستمرار».

وتظهر التدمرات الأكثر حدة من خلال الاحتجاجات التي نجحت سبع وعشرون عاملة لم تحضرن المؤتمر بنشرها في البرافدا. ففي عددها الصادر في 18 آذار/ مارس 1986 يثبت العاملات أنه على الرغم من أنهن عاليات المهارة كمشرفات على اللحام الكهربائي، فإنهن يُستخدمن في منشأة نوفوموسكوف لصناعة قساطل المياه الجارية في مشاغل ملحقة تصنع البورسلين المطلي بالخزف. إنه عمل لا يتطلب مهارة، ويتم بشروط صحية وأمنية غير مقبولة، بلا ثياب عمل ولا حماية من الغبار، وأحياناً حتى من دون دفع أجور ساعات العمل التي تجري في المشاغل! وهذا ما يحدث في منشأة تم بناؤها رسمياً قبل عشرة أعوام. لكنها ما زالت تستخدم التقنية نفسها والتجهيز نفسه اللذين كانا سائدين في «زمن الأجداد».

لكن هاكم الجانب الأكثر دلالة في هذه القضية. لقد كانت الشكوى علنية. فقدمت إدارة المنشأة نقداً ذاتياً. ووعدت بتلبية جميع مطالب العاملات. ومن ثم مضى الوقت وعاد الصحافيون إلى المصنع، فلم يجدوا أن شيئاً قد تغير عملياً وانتهى تقريرهم بهذه الجملة الغامضة: «ثمة مشكلات تقنية معقدة لا نستطيع حلها بين ليلة وضحاها». لكن ما هي هذه «المشكلات التقنية المعقدة» التي تمنع توفير ثياب العمل لسبع وعشرين عاملة. أو الحد الأدنى من الحماية لمن.

إذا ما درسنا بدقة مجموع القضايا الاقتصادية التي يطرحها العمال في الاتحاد السوفياتي نلاحظ أننا إنزاء انبعاث ردود فعل طبقية. وهي ظاهرة أكثر أهمية بكثير من جميع المطالب

المباشرة والشكاوى السائدة. إن ردود الفعل السلبية التي أبدتها العديد من العمال إزاء سستام فرق العمل، والتي كشفتها مقالة في مجلة أيكو لاقت صدى واسعاً، تعود، تبعاً لهذا التحقيق الرسمي، إلى التهاusk والتضامن الجماعين لدى العمال في أماكن عملهم، وهما مهددان بفعل سستام فرق العمل، بينما يبدى العمال تعلقاً عمومياً بها<sup>25</sup>. ولهذا السبب أيضاً يبدى العمال عدائية إزاء ذلك الجزء من إصلاحات غورباتشيف الذي يهدف إلى فردنة الأجور.

وقد حاول غورباتشيف إعادة الاعتبار للاستاخانوفية وإطلاق مجارب مماثلة بالكاد مموجة. غير أن العاملة بلتينجولفا قد تجرأت في خطابها الذي أشرنا إليه أمام المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي على القول إن «بعض منظمي المنافسة يحددون معايير مستويات مرتفعة اصطناعياً (...). ويجعلون أفضلعاملات الطليعات يقمن بأعمال يندوة، ولكن النتائج نجير لصالحعاملات الطليعات وحدهن. ومن هنا تأتي الأرقام القياسية المدهشة. وهذا هو بالضبط سر الاستاخانوفية الذي تعتبره هذه العاملة بحق متعارضاً مع تقليد البروليتاريا ومصالحها وحسن العدالة لديها.

ويظهر مجموع قضايا الطبقة العاملة السوفياتية كبيراً بشكل خاص من خلال الخطابات التي أُلقيت في المؤتمر السابع والعشرين، بما فيها خطابات المسؤولين الرئيسيين. فهم يؤكدون أن التزود بالمواد الغذائية النوعية غير منظم وغير كافٍ. وهذا يتسبب بضغط تضخمي خطير. ويؤكدون أن شروط السكن هي أبعد من أن تفي بالحاجات. ويكشفون نواقص خطيرة في المجالين الصحي والأمني للعمل.

وقد تمت الإشارة في شكل خاص إلى لامبالاة مدراء المنشأة والقادة السياسيين إزاء حاجات الجماهير الكادحة ومتطلباتها. ويكشف عامل النجم ج. م. شاتالوف في عدد البرافدا الصادر في أول آذار/ مارس 1986 عن أن مئة وخمسين روبلاً قد صرفت في الحوض النجمي الذي يعمل فيه من أجل الإنتاج ولم يخصص روبل واحداً للمراكز الثقافية والرياضية لعمال الناجم<sup>26</sup>. وتذكر العاملة ج. س. كومستيكوفي البرافدا في 3 آذار/ مارس

(25) أيكو، المدة 8 - 1985.

(26) كان المحارب القديم الوحيد الذي طلب الكلام في المؤتمر السابع والعشرين، عامل منجم سابق (بحقن أصل اليوم في تروست ستاخانوف- شاستوسرول). ويُصرب ك. ج. بتروف في البرافدا الصادرة في 2 آذار/ مارس 1986 عن استيائه من أن آلة الردم الكهربائية ذات الترجيمات الخفيفة التي ابتكرها معهد سيبيريا في أكاديمية العلوم، لم يُنتج بالسلسلة كما لم يُوضع بالخدمة، وتساءل لماذا هذا الاستخفاف بصحة عمال المناجم؟ وكان بتروف هذا أحد رواد الاستاخانوفية.

1986، أنه خلال الجولة الخمسية الثانية عشر كان من المفترض بناء عشرة آلاف مسكن لعمال خلافاً مستروري، وهم العمال الذين بنوا سكة الحديد الجديدة الكبرى في سيبيريا الشمالية. والحال أنه تم بناء ألف مسكن وحسب. وكانت النتيجة تبدل كبير في اليد العاملة. والحال أن ثلث العمال يبدلون عملهم كل سنة لأنهم مستأؤون من الشروط الحياتية.

وقد بين كثرة من المداخلين في المؤتمر أنه قد أصبح من التقليد الشائع أن تُعتبر المصروفات الاجتماعية غير ذات أولوية أو توضع على خاانة الانتظار، أي أنها تتحقق على يد وحدات أو المحطات صناعية فقط وذلك إذا بقي شيء من الموارد بعد تأمين المصروفات المسماة اقتصادية.

هذا وقد صرح المكلف بالأيديولوجيا داخل المكتب السياسي في الحزب الشيوعي السوفياتي ج. ك. ليغاتشيف، إنه ينبغي خلق «جو دائم من الصديق والنزاهة والصرامة في المبادئ الحزبية والحقيقية». والعجيب في الأمر أن أولئك الذين يتمتعون بالمنافع المادية الضخمة على حساب «الفقراء الجدد» والعمال والعاملات البدوين والكولخوزيين العاديين يتجرأون على اتهام جزء كبير من المجتمع السوفياتي «بالانفلاق في عالم المصالح والرغبات الأنانية الضيقة»! هذه الصيغة التي يستخدمها المحافظ المنفرق في محافظته ماركوف، وهو البيروقراطي الذي يرأس اتحاد الكتاب، لإدانة الكتاب وكتاب السيناريو السوفيات اللا-واقعيين، والذين يسمون على الأقل إلى وصف المجتمع السوفياتي كهاو.

أليس من قبيل الخيث والتهاافت أن يصار بشكل دائم إلى المتادة «بالمصلحة المادية». من جهة، وذلك من خلال التشديد على مكافأة كل إنسان تبعاً لعمله، وأن يتم السعي إلى تنمية الإنتاج من خلال الوجود بزيادة الأجور تبعاً لهذه التنمية، وأن يوضع، من جهة ثانية، أولئك الذين «يحسبون الأمور بالرويلات»، على منصة التشهير، فيما تجري المحافظة بغيرة على أكداص الرويلات التي يتصرف بها البيروقراطيون! أليس هذا هو المصدر الأساسي لغياب الصديق وانتشار الخيث والكذب واللؤم بشكل واسع في الاتحاد السوفياتي؟.

وكيف لا نذكر في هذا الصدد الملاحظات المتنورة التي أبداهما من أصبح اليوم رئيس الحزب في موسكو، يلتسين، والذي يندى تعجبه من الأمور التالية: «كيف أننا نذكر المشكلات نفسها في كل مؤتمر؟ ولماذا ظهر في قاموس الحزب تعبير الجمود الذي هو تعبير غريب علينا بكل تأكيد؟ ولماذا لم ننجح منذ سنوات عديدة باستئصال جلور البيروقراطية



والظلم الاجتماعي والمساوي؟<sup>٢٧</sup> ومن ثم يأتي الجواب التالي: «لأن بعض موظفي الحزب لا يتجرون على تقدير وضعهم ودورهم الخاص في الوقت المناسب وبشكل صحيح»<sup>٢٨</sup>.

هل يُحكم على بلد عدد سكانه مئتان وثمانون مليون نسمة بالجمود والفساد الاجتماعي الواسع، لمجرد أن «بعض موظفي الحزب» يفتقدون الشجاعة؟ ومن سيصنق هذه الحرافات؟.

وقد كان التشهير العلني بالامتيازات التي تتمتع بها البيروقراطية إحدى السمات المميزة للمداخلات العالية في المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي.

صحيح أن التشهير العلني بهذه الامتيازات، وبطريقة أكثر وضوحاً من قبل، كان قد بدأ في المرحلة السابقة على المؤتمر. فقد تمت الإشارة إلى المناجر الخاصة التي كان ينبغي وجودها المجددون بالنظام على امتداد سنوات، في خطاب يفتوشنكو في مؤتمر الكتاب في جمهورية روسيا الاشتراكية الفيدرالية السوفياتية<sup>٢٩</sup>. وقد أشار بعض المدخلين في المؤتمر إلى هذا الموضوع إشارة خجولة.

لقد ونّهم غروميكو بعنف في مداخلته، محوّلاً النقد من نقد شريحة اجتماعية إلى نقد عادات فردية وأسلوب عمل: وهذا مكر معهود في الايديولوجيا البيروقراطية، فبحسب غروميكو، إذا كان مبدأ النقد مبرراً، من غير المبرور نقد «الشيوعيين الشرفاء» بلا موجب. ولكن ماذا لو كان هؤلاء «الشيوعيين الشرفاء» يتمتعون هم أيضاً بامتيازات غير مبررة تشعر حياها جماهير العمال بظلم كبير؟ إن رجلنا الأخلاقي الدقيق لا يذكر لنا كيف يمكن التصرف في حالة مماثلة<sup>٣٠</sup>...

---

(27) البرافدا، 27 شباط/فبراير 1986. يضيف يلتسين أنه لم يملك هو نفسه الشجاعة الكافية للتدخل بهذه الطريقة في المؤتمر السابق. وتظهر الجراحة المطلوبة للتدخل بوضوح أكبر عندما نتذكر ما جرى لأحد قادة الكومسومولات على المستوى الوطني ليف كاريينسكي في العام 1975 عندما تدخل مطالباً بإصلاحات ديمقراطية، فجرى تعذيبه مهيناً على الفور. أما إيفان كودينكو، الذي كان مكلفاً باختيار أشكال جديدة للإدارة في الكونخوزات في كازاخستان خلال الستينات، فقد سبق إلى المحاكم ومات في السجن عام 1974، لمجرد أنه حاول التعرض لبعض البيروقراطيين المحليين. وبإمكاننا أن نذكر عدداً لا يحصى من الأمثلة (انظر هذا الصدد مقالة ستيفن ف. كوهين، في The Nation، 3 أيار/مايو 1986).

(28) أنظر ترجمة الخطاب في روج، 27 شباط/فبراير 1986. ونشرت البرافدا في 13 شباط/فبراير 1986 رسالة شخص يدعى ن. نيكولايف، في كازان يطالب فيها بإلغاء المناجر الخاصة والميادات الخاصة والمطاعم الخاصة بالبيروقراطية. وظهرت رسالة مماثلة في سوفييتسكايا روسيا في اليوم نفسه.

(29) يدين الأمين العام المساعد السابق للأمم المتحدة، أركادي ن. تشيفشينكو، الامتيازات المائلة التي تتمتع بها كبار المتنفذين في الدبلوماسية السوفياتية - بمن فيهم غروميكو - في كتابه القطيع مع موسكو Breaking

وقد تساءل علفيف عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفياتي، في مؤتمر صحافي عموم بما فيه الكفاية كان قد تزامن مع المؤتمر السابع والعشرين، عن المتاجر الخاصة، فتلقى جواباً يتميز بذلك اللؤم الذي ينم عن قسط كبير من انعدام الحس والذوق عند البيروقراطيين السوفيات، حتى لا نقول عن انعدام قناعاتهم الشيوعية: «إن القادة يعملون بمعدل 24 ساعة في اليوم وينبغي أن يكون ثمة متاجر مفتوحة ليلاً ونهاراً بتصرفهم»<sup>(30)</sup>.

هل يعمل البيروقراطيون بالفعل أكثر من عمال المناجم وسائقي الشاحنات وحاملات النسيج المضطرات للوقوف في طوابير أمام المتاجر لساعات طوال، واللواتي من المفترض أن يهتمن بالأعمال المنزلية في مناخ التمييز الجنسي الذي ما زال سائداً في العائلة النووية السوفياتية، واللواتي يتألف يوم عملهن من 16 ساعة بالمعنى الحرفي للتعبير إن لم يكن أكثر! وما هذه الدهاجية الخمسية التي يتطوي عليها التظاهر بعدم التمييز بين ساعات فتح المتاجر والتناسب بين التعمين ونوعية المنتجات الموفرة!

والحال أن ما يجعل تطور هذا الاستياء العلني متفجعاً بالنسبة للبيروقراطية هو أن البيروقراطية، على عكس البورجوازية أو أية طبقة مهيمنة أخرى، لم تقطع الحبل السري الذي يصلها بالطبقة العاملة. فثمة سستام من الأوعية المتصلة يصل بينها وهو سستام مختلف نوعياً عن «الحراك العامودي» الذي تعهده البلدان الرأسمالية. ذلك أن العامل في هذه البلدان يضطر لمراكمة ثروة مالية إذا ما أراد التحول إلى رأسمالي. وهو أمر مستحيل بالنسبة له إذا اعتمد على أجره وحسب. أما في الاتحاد السوفياتي فيمكن العامل أن يرتقي اجتماعياً إذا ما اختارته البيروقراطية لمنصب إداري، أو إذا ما فرض نفسه على هذا المنصب. وهذا ما تلجأ إليه البيروقراطية إذا ما أرادت «تنظيف» اليد العاملة من عناصرها الأكثر نقدية والأكثر ميلاً إلى المبادرة<sup>(31)</sup> يمكن إذا تحول هؤلاء العمال الطليعيون إلى نقاد للسستام فإن هذه الدينامية تهدد النيموكلاتور عندئذ بالخطر.

---

With Moscow؛ ومع العلم إن هذا الشخص وصولي ولا يمتلك أية قناعة سياسية فإن الأوصاف التي يقدمها تبدو صحيحة.

(30) لقد نقلت صحيفة ليهاسيون الفرنسية وقائع هذا المؤتمر الصحافي بإسهاب في عددها الصادر في 28 شباط/فبراير 1986. وثمة تفاصيل مهمة حول شخصية علفيف في كتاب زهتروف، الفساد في الاتحاد السوفياتي. ويقدمه مارتين وكسر (بقلمة العملاق) كأحد موجهي النضال ضد الفساد. غير أن هذا الحكم يبدو على ضوء كتاب زهتروف مدعاة للخطر.

(31) يشهد رودولف بامرو على هذه الظاهرة في كتابه البهيل؛ كما شهد العنيد من الكتاب الآخرين على الموضوع نفسه.

وقد أشار كُتّاب مثل ديفيد لاين وشلوجيل ودانييل وغيرهم إلى العدد المرتفع نسبياً من العمّال الذين ما زالوا أعضاء في الحزب الشيوعي السوفياتي. فقد كان 44,1% من أعضاء الحزب عمالاً يديون عام 1983. ولكنهم يستهينون بشكل عام بالطابع الشكلي البحت لهذا الانتساب لا بل بظلمه اللا - سياسي<sup>82</sup>. فلا ينبغي أن نرى فيه بشكل خاص انتساباً ألياً لسياسة الكرملين، سوى في بعض مجالات السياسة الدولية بالطبع.

لكن ما أن يبدأ هؤلاء الأعضاء بالكلام - وخاصة بالكلام ضد عادات النوموكلاتورا ونوازعها وتفضيلاتها وقراراتها - فإن التداخل بين الأعضاء العمال في الحزب الشيوعي والشرائح الدنيا من البيروقراطية يطلق سيرورة مهذّدة للطاغم السوفياتي الحاكم مجمله.

إن غورباتشيف يشرع بإصلاحات تدريجية ومحدودة حتى لا يُخيف الجهاز، وحتى لا يبدو مغامراً، وحتى يتفادى مضر خروتشيف. إنه شاب نسبياً. وهو يستطيع (ويريد) أن يستمر. غير أن دعواته تعزّز بقطة الرأي العام. فقد أصبح السوفييات أقل خوفاً من النقد. وموضوعات نقدهم لا تحصى. والأمر لا يتعلق بانتقادات فردية بل إنها أخذت تصبح جماعية على نحو متزايد.

ليس ضجيج غورباتشيف إذن سوى صدى لضجيج أكثر اتساعاً ينبعث من أعماق المجتمع السوفياتي.

والحال أنه كلما ازداد الضغط العمالي، كلما عبر جزء من الجهاز عن خوفه وتصلبه، لا بل عن مقاومته السلبية لمجرى الإصلاحات التدريجية. وكلما تنامت هذه المقاومة كلما نفض صبر الإصلاحيين وزادت دعواتهم، كلما وجدوا لهم أصدقاء في المجتمع. فبين الريل بوليتيك [السياسية الواقعية] - التي لم تكن واقعية أبداً - إبان الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية - والسياسة الراديكالية، بدأ غورباتشيف وفريقه التحديثي بالتأرجح. ولهذا يجدون أنفسهم باستمرار إزاء خيارات مستحيلة.

وبانتخابه رئيساً للحزب وعملاً للبيروقراطية لتعزيز سلطتها وامتيازاتها، بدأ غورباتشيف بتخريب هذه الامتيازات من خلال محاولته عقلنتها بهدف توطيدها. وهذا هو تناقضه الأكبر باعتباره إصلاحياً جلدرياً.

(32) دافيد لاين، الدولة والسياسة في الاتحاد السوفياتي، ص 154 - 155 و 313 - 314؛ وويرت ف. دانيال، «السياسة السوفياتية منذ حقبة خروتشيف». في جون و. سترونغ (بإشرافه) الاتحاد السوفياتي منذ حقبة خروتشيف وكوسيفين ص. 235 - 237 و 212 - 213.

## الفصل الخامس

### البيريسترويكا أو إصلاحات غورباتشيف الاقتصادية

تُغطي البطء المتواصل في النمو الاقتصادي وتفادي السقوط في الجمود: هذان هما الهدفان الرئيسيان لغورباتشيف، وللفريق الذي يقدم له النصح والدعم، ولجناح البيروقراطية الذي يدفعه في هذا الاتجاه. إن الإصلاحات الاقتصادية هي التي تشكل، والحالة هذه، العنصر الأساسي في «المسار الجديد» لغورباتشيف. أما البيريسترويكا «وإعادة البناء» الاقتصادي فتُمثل بيضة القبان في هذا المسار. هذا فضلاً عن أن شركاءه سوف يقيمون حكمهم عليه بناء على نتائج البيريسترويكا سلبية كانت أم إيجابية. ولن يبقى في السلطة ما لم يأت كشف حساب الإصلاحات الاقتصادية إيجابياً.

#### ■ ما هي البيريسترويكا؟

هل ماذا تقوم البيريسترويكا فعلياً؟ الكل يتحدث عنها في الاتحاد السوفياتي (وفي الغرب)، غير أن محتواها يبقى عرضة للتغيير ويفتقد للتحديد. فيجري التشديد حيناً على وجه من وجوهها وأحياناً على أوجه أخرى. والحديث عن الانتقال من التصنيع الموسع إلى التصنيع المكثف ينحو إلى حد ما منحى الابتذال وينطوي بقلٍ ما على مفارقة زمنية. فالتعبير عن ضرورة هذا الانتقال كان قد تم منذ وُضعت «إصلاحات ليبرمان» موضع التنفيذ... قبل خمسة وعشرين عاماً! أما الكلام عن تحديث الصناعة وعن ضرورة تحقيق «الثورة العلمية - التقنية» (ونحن نفضل تسميتها بالثورة التكنولوجية الثالثة) فهو من قبيل اللغو والكلام الممجوج. فهذه «الضرورة» كانت قد نمت الإشارة إليها أيضاً قبل عقدين من الزمن.

إن «إعادة البناء الجذرية» التي يدعو إليها ميخائيل غورباتشيف يمكن تلخيصها على أبسط ما

يكون بالصيغة التالية: «العقلنة والمردودية»<sup>(٣)</sup>. أما دمج هذين العنصرين فيفتح للمسرة أن يأخذ بالاعتبار الطابع «المادي» و«التقدي» في آن واحد للهدف المتبع: زيادة الكمية، تجمانس السلع المنتجة، والأهم من ذلك نوعية هذه السلع، وإنتاجها بأقل كلفة ممكنة، فضلاً عن الحصول على أفضل النتائج من المبلغ الموظف في الإنتاج. لكن، هنا أيضاً، يعود تاريخ هذا الخوؤراشوت Khozrachot<sup>(٤)</sup>، كطرح نظري، إلى العام... (1935).

وتتطوي هذه الأهداف، بحكم منطق الأمور، على سلسلة من الأهداف الأخرى: التحديث؛ والاقتصاد في استخدام الأدوات والطاقة والمواد الأولية؛ وإدخال المعلوماتية والمكننة في بعض القطاعات ذات الأولوية؛ و«حققة الأسعار»؛ وتنمية استقلالية المنشآت وإنتاجية الشغيلة تبعاً لإنتاجية الفرد الواحد؛ وشروط أفضل للدخول في السوق العالمي؛ وحل مشكلة العلف وإنتاج اللحوم؛ وحل مشكلة السكن... إن بعض هذه الأهداف لا مندوحة من تحقيقها، أما بعضها الآخر فيفترض الحللر والتريث، بل إن نتائجه تبدو مثقلة بالسلبات، وإمكان المرء أن يطيل اللاتحة بقدر ما يحلولة، فهي تبين تعقيد المشكلات المطروحة للحل كما تبين طابع مفهوم البيروستويكا الذي أقل ما يقال فيه أنه ملتبس، ما لم يكن شديد الغموض.

في 11 حزيران/ يونيو 1985، وأمام دورة مكتملة للجنة المركزية جمعت كبار رجالات السلطة السوفياتية باستثناء رومانوف، منافس غورباتشيف الرئيسي، تقدّم هذا الأخير بمحضر تحقيق فعلي حول وضع الاقتصاد السوفياتي. وقد دعا غورباتشيف مستمعيه إلى فهم «التفسيرات الجدلرية» وتطبيقها. ولأنه كان ينبغي تنفيذ الإصلاحات بصورة ملحة، قال غورباتشيف: «لم يعد لدينا متسع من الوقت».

أما أن يكون ثمة مسبب شامل لاطلاق مثل هذا الانذار، فهذا ما يثبتته الواقع، إذ أن معدل نمو الإنتاج الصناعي الذي شهد تطوراً بسيطاً بفعل سوط إجراءات اندروپوف التأديبية، عاد وانخفض من جديد عام 1984. وتبعاً للمصادر السوفياتية الرسمية فإن الإنتاج الصناعي لم يرتفع إلا بنسبة 3,1% في أثناء مرحلة كانون الثاني/ يناير - حزيران/ يونيو

(1) يُخلص آبل إلهانيفيان، وهو الذي وضع الفكرة الأساسية للبيروستويكا، مغزلهما في محاضرة له ألقاها في جامعة مانشستر في تشرين الثاني/ نوفمبر 1987، وأعدت نشرها نيو لفت ريفيو، العدد 169، أيار/ مايو - حزيران/ يونيو 1988.

(٢) بلروسية في الأصل، وتعني الحساب الإقتصادي (٠م).

1985، مقابل 4,5% في أثناء مرحلة كانون الثاني/يناير - حزيران/يونيو 1984 و 4,1% في أثناء مرحلة كانون الثاني/يناير - حزيران/يونيو 1983، أما خلال مرحلة كانون الثاني/يناير - نيسان/أبريل 1985، فقد كان التفاوت أكثر حدة: 2,7% مقابل 4,7% و 4,4% بالنسبة للسنتين التاليتين.

إن هذه الإدانات حافلة بالدلالات، غير أنها بقضها وقضيضها روتينية، اللهم باستثناء ما يتعلق بحس الإلحاحية الذي يمحيط بها. إنها تحلينا على الشروط العامة التي كنا غالباً، ومنذ زمن طويل، قد أشرنا إلى طابعها البنوي.

ثم إن الإستنتاج الجلي: ينبغي دفع النمو بأقل قدر ممكن من التوظيفات. وتنبغي «عقلنة» التوظيفات نفسها قبل أي شيء آخر.

هذا فضلاً عن أن التشديد طاول عاملين اثنين: التحديث والمناقية. ويظهر غورباتشيف اليوم بوصفه مبشراً بـ «الثورة العلمية - التقنية». فالأتمتة والمعلوماتية والمكتنة هي الموضوعات المركزية التي ترددها الأيديولوجية الرسمية في ما يشبه الكورس الجماهي. أما «المناقية» فمن المفترض أن تقوم على اقتصاد كبير في الطاقة والمواد الأولية، وعلى استغلال أشد عقلانية للتجهيزات وللد لعاملة وعلى تخفيض الطلب على إمكانات التوظيف الإضافية بغية تحقيق أهداف الخطة. لكن هذا كله تقليدي ومجرد وغير واقعي، نظراً للمصالح المادية للبيروقراطية التي تتميز اليوم بكونها «ربة المنزل» في الاقتصاد أكثر من أي وقت مضى.

أما الاقتراح الوحيد الملموس فهو الذي يتعلق بخفض أسامي لأعمال بناء المصانع الجديدة لصالح تحديث المصانع القائمة ومعداتنا. وستفترض «إعادة البناء» هذه من الآن فصاعداً امتصاص أكثر من 50% من مصاريف التوظيفات، علماً أنها لم تبلغ حتى يومنا هذا أكثر من 30% من هذه المصاريف.

ولم يقدم المؤتمر السابع والعشرون للحزب الشيوعي السوفياتي الذي انعقد بعد تسعة أشهر أي في شباط/فبراير - آذار/مارس 1986، تحديدات أرفع شأنًا لمحتوى البيروسترويكا الملموس. فالأهداف الموضوعية للعام 2000 قد جرى الاعلام عنها مسبقاً: مضاعفة الإنتاج، توفير منزل خاص لكل عائلة، تطبيع التعمين وتنمية الإنتاج الزراعي على نحو مشهود. وكل ما جرى في المؤتمر هو مجرد التأكيد على هذه الأهداف.

أما السبل الأساسية المفترضة لاجتياز هذا الدفع للنمو الاقتصادي والاجتماعي فظلت على حالها، أي كما حددتها الجلسة المكتملة للجنة المركزية المنعقدة في نيسان/أبريل 1985:

تعزيز متزامن لكل من الهيئات المركزية المعنية بوضع الخطة والمسؤولي المشروعات؛ وذلك في موازاة تقليص سلطة الهيئات الوسيطة، كالوزارات مثلاً، وانضباطية أوسع في مجال العمل، وتحديدًا حساب الأجور المحققة تبعاً للمردود الفردي؛ وخلق لجان زراعية - صناعية لحفز التحديث في الزراعة؛ وتوسيع نطاق الإنتاج السلمي في الزراعة والخدمات؛ وإيلاء اهتمام رئيسي للتكنولوجيا الرائدة وللقطاعات الصناعية التي تعتبر «حاملة» لهذه التكنولوجيا (الالكترونيات، المكننة، الآلات الكهربائية، اللايزر، علم الأحياء الجيني، معدات علمية) بغية تدارك التأخر التكنولوجي الذي يشهده الاتحاد السوفياتي بالنسبة للدول الامبريالية؛ وإيلاء أهمية قصوى لتحديث المنشآت القائمة بدل بناء منشآت جديدة، وممارسة سياسة قمع أشد قسوة إزاء الفساد والسوق السوداء والوسطاء غير الشرعيين (Tolkachi) الخ.

لا تحمل هذه الأمور كلها جديدًا. إنها تقع في مستوى أدنى من طموحات الإصلاحين الاقتصاديين السابقين؛ إصلاح بداية الستينات الذي ارتبط باسم ليبرمان، وإصلاح بداية السبعينات الذي ارتبط، هو الآخر، باسم كوسيجين. غير أن بعض الأمور التي جرى الكشف عنها تبدو بالمقابل جديدة.

في إحدى المقالات التي عرفت صدى واسعاً، أدان الاقتصادي أوتولاتيسس مراكمة المخزون الذي يزداد تراكمًا على تراكم في جميع مجالات الاقتصاد السوفياتي - مقابل الندرة، التي هي ندرة فعلية لا ظاهرية وحسب. ويؤكد أوتولاتيسس على أن هذا المخزون قد ارتفع بنسبة 184% بين عام 1977 و 1985، فيما لم يرتفع كل من التوظيف والاستهلاك إلا بنسبة 1285%.

وضمن المنحى نفسه أدان رئيس الوزراء ريشكوف عدم إنجاز مشاريع البناء التي يصل عددها إلى ثلاثمائة ألف مشروع، علماً أن بعضها يعود إلى سنوات عدة! وفي المرحلة الممتدة بين عامي 1981 - 1984، تخطت تكاليف مشروعات البناء تقديرات الخطة بنسبة 24%. وقد كشفت العاملة ج. س. كوستينكو في المؤتمر السابع والعشرين عن أن ثمة مصنعاً واحداً للقميد ما يزال قيد البناء في بامونسكايا منذ... 10 سنوات! (البرافدا، 3 آذار/ مارس 1986).

بناء على ذلك كله تمّ الخلوص مرة جديدة إلى أن توجهاً جديداً قد أصبح يفرض نفسه، ويهدف إلى الانتقال من إعطاء الأولوية لبناء منشآت جديدة، إلى تحديث المنشآت

---

(2) أوتولاتيسس، «من إعادة البناء إلى أولات السوق»، في أگومينست العدد 13، 1986.

القائمة وإعادة تجهيزها. وهذه هي اللازمة التي تتردد في التقرير الاقتصادي الذي قفمه ريجكوف للمؤتمر السابع والعشرين. كما تم التشديد في الوقت نفسه على ضرورة بذل جهد مواز في مجال اقتصاديات المواد الأولية والسلع التجهيزية. وقد تم بشكل خاص وضع تحديث صناعة البناء الآلي في مركز الاهتمام.

وجرى، من ثم، وضع قطاع الطاقة، وبالأخص وزارة الصناعة النفطية ووزارة مناجم الفحم، على عكس النقد. ونقلت التلغزة السوفياتية للمرة الأولى في 6 آب / أغسطس 1987 نقاشاً برلمانياً تعرض فيه أحد الوزراء - وزير صناعة الفحم ميخائيل شاتروف بالادات - للوم حاد بسبب عدم تنبؤ الخططة، وبسبب التأخرات التكنولوجية في الفرع.

ولكن ما هي السبل لتنفيذ البيروستروكا، وما هي المشروعات الملحقة التي احتوتها تقارير غورباتشيف، والتي سبقت الإشارة لها؟ تأتي الإجابة، بطبيعة الحال، مليئة بالإشارات التقليدية والروتينية مثل «المنفعة المادية» و«حضر الشغيلة». غير أن الكل يعلم أن الأمر لا يتعدى الخطابة الفارغة خاصة عندما ينظر المرء إلى ضياعة النتائج التي أسفرت عنها صيغ مماثلة جرى استخدامها لتنفيذ «إصلاحات ليبرمان - كوسيفين» في أواسط الستينات والسبعينات. والحال أن أبلي أغانييفيان، الذي كان قد ساهم أصلاً في صياغة إصلاحات ليبرمان، يخصص الفصل الثاني من كتابه لموضوع «دروس التاريخ» هذه، أي لفشل الإصلاحات السابقة<sup>(3)</sup>.

هل سُدَّت سبل المستقبل إذن، بحث لم يعد هناك سوى اللجوء إلى التغييرات الإدارية، أي إلى تحميل البيروقراطية؟ هذا، وهذا فقط، ما عبرت عنه في المصاف الأول مقترحات غورباتشيف. كان ثمة تفاوت واضح بين خطورة المساوئ وحدة الاتهامات من جهة، وطابع العلاج المقترح الغامض والمحدود، من جهة ثانية، ولا تتعدى هذه المقترحات كونها تكراراً لـ «تقرير نوفوسبيرسك» الذي أعدته تاتيانا زاسلافسكايا وصدر عام 1983، وقدمت فيه تحليلاً نقدياً ثاقباً لمساوئ الاقتصاد السوفياتي البنوية، لتخلص إلى مقترحات مدارها إصلاحات تتميز بغموض ومحدودية بالغين<sup>(4)</sup>.

ليست هذه الإحالة مجانبية على الإطلاق. فعل الرغص من التعريضات العلنية التي واجهتها زاسلافسكايا، لم تتم إقالتها من مسؤولياتها، ولم يمر مطلقاً التشهير بأفكارها التي

(3) أغانييفيان، البيروستروكا: التحدي السوفياتي المزدوج.

(4) حول تقرير نوفوسبيرسك، انظر الفصل الثاني من هذا الكتاب.



أطلقتها في مقابلة نشرت في العدد الأول من حزيران/ يونيو 1985 في الأرنستيا. وهي الأفكار التي أوجت، بجزء منها على الأقل، بإصلاح غورباتشيف الاقتصادي، كما كانت قد أوجت «بالإصلاح الاختباري» لاندرويوف الذي كانت نتائجه أقل من متواضعة<sup>9</sup>.

وعلى أي حال تطالعنا في «تقرير نوفوسيبيرسك» موضوعة التعزيز المتوازي لكل من التخطيط المركزي وسلطة مدراء المنشآت، مع خفض وزن الهيئات البيروقراطية الوسيطة وسلطتها. وهي الموضوعة التي طغت في المرحلة الأولى على مشروع «إصلاح غورباتشيف».

لكننا نجد في هذا التقرير أيضاً اقتراحاً إصلاحياً آخر وهو الذي احتل مركز الصدارة في المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي المنعقد في شباط/ فبراير - آذار/ مارس 1986. ويقتضي هذا الاقتراح بتوسيع نطاق الملكية الخاصة للاقتصاد السلمي في مجال الزراعة والخدمات. وتشير مقابلة زاسلافسكايا للإرنستيا بوضوح إلى إمكانية الشروع بهذا التوسع في مجال الزراعة، شرط أن يبقى «في حدود القانون».

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن ميخائيل غورباتشيف احتل موقع مسؤول الزراعة في أمانة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي على امتداد سنوات سبع، والواقع أن أقل ما يمكن قوله كمحصلة لإدارته للزراعة في الأمانة المذكورة بأنها لم تكن إدارة لامة. فالزراعة السوفياتية ما تزال تعاني من جود مزمن. أما العجز في المنتجات العلفية الزراعية فيؤدي إلى مراوحة سقف إنتاج اللحوم عند الستين كيلوغراماً للفرد الواحد، مقابل أكثر من مئة كيلوغرام في فرنسا وأثنين وتسعين كيلوغراماً في ألمانيا الغربية وهي البلد الذي أصبح الفاعلة السوفيات ومن ضمنهم غورباتشيف يكثرون من استخدامه كمثال من حيث التخطيط والإدارة الاقتصادية السائدين فيه.

في العام 1985، ارتفع إنتاج الحبوب ارتفاعاً طفيفاً ووصل إلى مئة وأثنين وتسعين مليون طن (وقد بلغ في العام 1986 مئتان وخمسة عشر مليون طن) غير أنه بقي بعيداً عن هدف الخطة الخمسية للأعوام 1981 - 1985<sup>10</sup> بما يتراوح بين مئتين وأربعين ومئتين وخمسين

---

(5) هذا الإصلاح يتعلق بمدد محدد من الفروع والمشتوعات، حيث جرى توسيع صلاحيات المدراء لتحديد الأسعار وتشكيلة المنتجات. ويشير إيفانيف نفسه إلى ضحالة النتائج في أيكو، العدد 6، 1986.

(6) كان المردود الأسوأ في العام 1981، حيث بلغ 158 طناً من الحبوب أما الأفضل فكان في العام 1978، وبلغ 237 مليون طناً. والرقم الأفضل الذي تم بلوغه في السنوات اللاحقة كان في العام 1983، وبلغ 192 مليون طناً. وفي العام 1984 هبط إنتاج الحبوب إلى 173 مليون طناً. ولم يتخط الإنتاج التي مليون طن إلا في العام 1987، حيث بلغ 211 مليون طناً.

مليون طن. وفي العام 1988 بلغ المحصول مئة وسبعة وستين مليون طن؛ وهو أدنى رقم منذ العام 1985. والحال أن ثمة جهوداً في إنتاج الحبوب منذ خمسة أعوام يصل إلى مستوى أدنى بعشرين بالمئة من إنتاج عام 1978.

هناك العديد من المؤشرات التي تترك انطباعاً بأن غورياتشيف كان يرغب منذ البداية بتحفيز الإنتاج عبر قطع أرض خاصة يملكها كوخوزيون (وهم فلاحو المزارع الجماعية) وعمال سوفخوزيون (في مزارع الدولة)، وهو الإنتاج الذي كان قد وقع في الجمود في ظل بريجينيف، ليمثل حوالي 25% من الإنتاج الزراعي الكلي مع رجحان كلفة تربية المواشي وإنتاج الفواكه والخضار.

#### جدول رقم (14)

نسبة إنتاج القطاع الخاص من الإنتاج الخام (%)			
السنة	1940	1965	1982
بلور دوار الشمس	11	2	2
تفاح	65	63	63
خضار	48	41	31
فواكه (غير الحمضيات)	70	54	41
لحوم	72	40	30
حليب	77	39	30
بيض	94	67	31
صوف	93	21	24

ومن ثم جرى إدخال سستام «فرق العمل بالتعاقد» بطريقة اختبارية في الكوخوزيات. وهو سستام يتيح لفرق العمل (متضمنة تلك المؤلفة من أفراد عائلة واحدة) أن تأخذ على عاتقها استغلال جزء من الأراضي الكوخوزية و(أو) المواشي، والاحتفاظ بجزء من الأرباح.

(7) ديف موزاركا، غورياتشيف، ص. 190. فيما يخص الفواكه والخضار - ويشكل أقل البطاطا - تلعب حدائق الشغيلة المدنية دوراً هاماً أيضاً.

المحققة، فيما يتجه الجزء الباقي نحو الكوخوز. وتذكر مجلة «بيزنيس ويك» (في عددها الصادر في 7 كانون الأول/ ديسمبر 1987) مثال أحد الكوخوزات القريبة من موسكو حيث نجحت عائلة سائق شاحنة في هذا الكوخوز في مضاعفة دخلها الشهري ثلاث مرات أو أكثر من خلال تربية مكثفة المواشي (مشتان وعشرون عجلاً) على الأراضي الكوخوزية. فالأمر يتعلق، إذن، بإعادة إمتلاك الأراضي التعاونية بحكم واقع الأمور وذلك عن طريق العمل الخاص، واتساع هذا العمل على النحو الذي يتخطى ما هو حاصل في الملكيات الصغيرة الخاصة، دونما أي تغيير في قانون الملكية: إنه حل يقع في منتصف الطريق بين نموذج الإصلاح الصيني القائم على العمل الخاص من ناحية، وستام تقييد هذا العمل في ظل خروتشيف وبريغينيف، من ناحية ثانية.

ويقدر خوريس ميدفيديف صاحب أفضل دراسة وضعت حتى يومنا هذا عن الزراعة السوفياتية، أن 30% من العمل الزراعي أنجز في العام 1985 على يد فرق العمل بالتعاقد. وقد قلّدر إنتاجها من الحبوب بـ 47,6% ومن الماشية بـ 18,5% ومن بقية الإنتاج الحيواني بـ 40%. غير أنه اعتبر أن التجربة كانت فاشلة من وجهة نظر المردود، عدا أنها عززت بقوة عدم المساواة في الريف<sup>8</sup>.

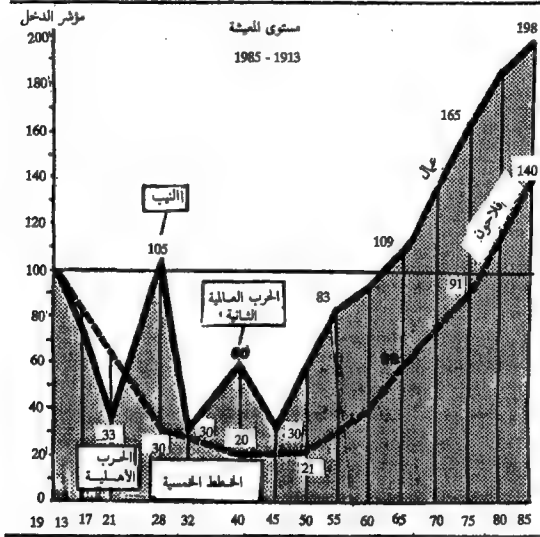
ويُفترض بالبيرسترويكا على نحو أشمل أن تقلص، ما لم تستطع أن تخلص، التفاوت الأساسي الحاصل بين الصناعة من ناحية والزراعة والحلنمات من ناحية ثانية؛ هذا التفاوت الذي ميّز تطور الاقتصاد السوفياتي منذ الحطة الخمسية الأولى وكبد الطبقة العاملة والفلاحين تضحيات جسيمة - كان بالإمكان تفاديا - برزت في شكل تدني في مستوى الاستهلاك. الأمر الذي آل إلى تدني هام في إنتاجية العمل يفوق الحد الذي كان في الإمكان بلوغه فيما لو أُتبع توزيع الموارد المتوافرة بشكل أكثر توازناً. لقد عرّف الفلاحون منذ زمن طويل مستوى استهلاك أشد انخفاضاً من مستوى استهلاك الطبقة العاملة، الأمر الذي أدى إلى إنتاجية عمل شديدة التلني في الريف، مما هي عليه في الوسط المديني، كما يبين الرسم البياني التالي:

---

(8) خوريس ميدفيديف، الزراعة السوفياتية، ص. 353 - 358.

## رسم بياني رقم (2)

تطور الأجر الفعلي للعامل والدخل الفعلي للفلاح<sup>٩</sup>



اعتبرت سنة 1913 سنة الأساس. ولا يأخذ هذا الحساب بعين الاعتبار التناقص المجانية التي يوفرها المجتمع.

أما الطابع الأكثر جراءة لإدخال الملكية الخاصة فيظهر في مجال الخدمات. وهو الطابع الذي اعتمد على سبيل الاختبار في جمهورية استونيا الاشتراكية السوفياتية.

(9) جوزف بانيلفسكي، مستوى المعيشة في الاتحاد السوفياتي.

وبحسب مقالة ظهرت في الأوفستيا في 19 آب/أغسطس 1985 يبدو قطاع خدمات الاتصالات في الاتحاد السوفياتي اليوم القطاع الأقل قدرة على تلبية حاجات السكان. فثمة سبعة عشر إلى عشرين مليون عامل اتصالات في السوق السوداء يقومون بأعمال إضافية إلى جانب «استخدامهم الرسمي» في قطاع الدولة، الذي يعاني هذا الآخر بالطبع من غياب عماله ومن سرقة موارده<sup>(10)</sup>.

وفي تالين، في جمهورية استونيا قامت شركة إصلاح أجهزة الراديو والتلفزة المسماة الكترون بتأجير أحد مشاغلها إلى فريق من التقنيين لقاء أجر شهري مقداره ستينئة وخمسين روبلاً لكل تقني. ويُفترض بهؤلاء التقنيين أن يدفعوا علاوة على ذلك تكاليف المواد والكهرباء والتدفئة، الخ. . مقابل ذلك بإمكانهم أن يطلبوا ما يرتأونه من الزبائن كبذل لأعمال الاتصالات التي يقومون بها. فيخضع هذا البذل بالتالي للعبة العرض والطلب. ويحتفظ التقنيون بـ 70% من المردود، فيما يدفعون 30% منه إلى المنشأة التابعة للدولة كنوع من الضريبة على الأرباح.

بدت النتيجة مذهشة. فاللدة التي على السكان انتظارها لإصلاح أجهزتهم تقلصت من أسبوعين - وتالين كانت صاحبة امتياز في هذا المجال بالمقارنة مع موسكو وليننغراد اللتين تمتد مدة الانتظار فيها لوقت أطول بكثير - إلى يوم واحد أو يومين اثنين.

فالجهاز المعطل الذي يُودع في الصباح تتم، في غالب الأحيان، إعادته إلى أصحابه في مساء اليوم نفسه بعد إصلاحه. وتحسنت نوعية العمل على نحو ملحوظ، واختفت الرشاشي، كما استقرت الأسعار بسرعة. والواقع أن العرض والطلب توازنا في نقطة جعلت لفريق التقنيين يتجه للبحث عن زبائن جدد في الريف بعد أن تم إشباع حاجات تالين بسرعة.

بعد نجاح هذه التجربة، وُضع قانون العمل الخاص. الذي صدر في أول أيار/مايو 1987، وهو القانون الذي أعطى أول محتوى ملموس للبريسترويكا. ويتيح هذا القانون للأفراد

---

(10) يذكر جاك ساير في كتاب هام له بعنوان العمل والعمال في الاتحاد السوفياتي إنه في حقبة أندروپوف، وبغية محاربة التنقيب عن العمل - الناتج عن شيوع العمل الأسود - أكثر مما هو ناجم عن الإيمان على الكحول، كما يؤكد الفوريشتيفيون - جرى ما هو أشبه بمطاردة الكيكان» التي لفتت نقلاً ذريعاً. «فلا رسال الجنود، في بداية عام 1983، مراقبة ما إذا كان الأشخاص الذين يؤمنون المقامي ودور السينما، والمسارح ليسوا شغيلة متصفين من أعمالهم، قد يكون بمثابة مؤشر. لكن الطريقة التي انتهت إليها هذه الحملة من دون أية نتيجة تبين أيضاً جلدود أي عمل إكراهي. حيث أنه لا يمكن تكليف الجنود بمراقبة 128 مليون عامل».

إقامة مشروعات خاصة شرط عدم استخدام عمال مأجورين. ويشير آغانبيغيان إلى أن «السلطات المحلية قد حازت على صلاحيات واسعة لتنظيم العمل الخاص. وشهدنا تطورات ملحوظة حيث قررت هذه السلطات تشجيع العمل الفردي بحماس. وظهرت في طرقات كثيرة من المدن سيارات أجرة خاصة، وجرى تشجيع عمل الأطباء والممرضات الخاص، وهذا ما حصل بالنسبة للمهن الحرفية فضلاً عن حصوله في مروحة واسعة من الخدمات»<sup>(11)</sup>.

فليكن. إذ أن هذا كله يبقى متواضعاً إلى حد بعيد. ففي هذا الصدد تذكر مجلة «بيزنيس ويك» في عددها الصادر في 7 كانون الأول/ ديسمبر 1987 أن ثمة مئتي ألف شخص يعملون، منذ ستة أشهر، في هذه المشروعات الخاصة، فيما تضم ثمانية آلاف تعاونية جديدة ثمانين ألف عضو. وهذه أرقام بسيطة بالنسبة لبلد يبلغ عدد سكانه الناشطين اقتصادياً مئة وخمسة وثلاثين مليون شخص. فضلاً عن ذلك يقدم النموذج المجري مثلاً عن مصاعب توسيع هذا النوع من الإصلاحات ليشمل الصناعة بالمعنى الحرفي للعبارة، باستثناء صناعة الزراعة الغذائية (ماذا يتبقى والحال هذه؟).

من المفترض أن يفضي توسع إنتاج الكوخوزيين الخاص إلى إتاحة المجال بشكل أساسي أمام توسع المبيعات في الأسواق الكوخوزية داخل المدن الكبرى، فقد بدأت تنتشر هناك شيئاً فشيئاً بسطات بضائع ونقاط خاصة للبيع كالتي رحنا نشاهدها في المدن الصينية الكبرى مع بدء إصلاحات دينغ هسياو بينغ. وتطول «عقلنة» الزراعة أيضاً السوفخوزات، وهي مزارع الدولة<sup>(12)</sup> (راجع في هذا الصدد تحقيقاً هاماً نشر في مجلة «بيزنيس ويك» في عددها الصادر في 31 آب/ أغسطس 1987). فحوالي 3% من الإنتاج الزراعي يمكن أن يباع اليوم في السوق «الحرة» من قبل الكوخوزيين والسوفخوزيين، ومن يعمل منهم بإنتاجية أعلى يؤمن مردوداً يزيد بمعدل 50% عن متوسط الأجر الشهري للعامل، الذي يبلغ مئتي روبل، هذا من دون أن يغطي أكثر من يومين في الأسبوع للاهتمام بإنتاجه وبيعه.

والواقع أنه إذا تخطينا لغة الخطابة الدارجة والتوقعات المتعلقة بأهداف بعيدة، فإن طابع البيريسترويكا هذا يشبه إلى حد بعيد تشريع السوق السوداء والعمل غير الشرعي.

(11) آغانبيغيان، البيريسترويكا: التحدي المزدوج، ص. 145.

(12) يلقي الإصلاح مستام السعر المحدود بالنسبة لشغيلة السوفخوزات المأجورين (والمدراء)، ويعيد تنظيم هؤلاء الأخيرين في فرق عمل تضم كل منها عشرة أشخاص، ويشركهم في عائدات (منافع) مبيع الإنتاج.

ويستطيع المرء أن يلاحظ هذا الأمر بوضوح من خلال السجل الذي دار بين مجموعة من الاقتصاديين في 19 تشرين الثاني / نوفمبر 1986 ونقلته مجلة كومونست (العدد 18، 1986) وهو سجل يتعلق بقانون «العمل المهني الفردي». هذا بالإضافة إلى مقالة في الإزستيا نقلتها داي زاييت (15 أيار / مايو 1987). ولا يقوم المشاركون في هذه المناقشات إلا بتأكيد وقائع أصبحت معروفة.

تغطي الخدمات غير العامة 23,4% من انفاق «القطاع الثالث» الإجمالي، يلذهب أكثر من نصفها لتوصيليات المساكن وتجهيز البيوت، وتوصيل السيارات الخاصة وصيانتها. ويبلغ حساب الحاجات «غير المشبعة» بين خمسة وستة مليارات من الروبلات، أي ما يعادل ثلث هذا الانفاق، فيما يتضرر المجتمع السوفياتي سنوياً، بفعل اضطراب السكان للانتظار أو الوقوف في طوابير أمام المتاجر بغية تلبية حاجاتهم، حوالي خمسة وستين مليار ساعة عمل.

غير أنه لا توجد في واقع الأمر «حاجات غير مشبعة» بل حاجات تُشبع من طريق العمل غير الشرعي مقابل رشاوي ضخمة وتكاليف (في الوقت والمال) مذهلة. وهذا ما يسعى اليوم دعاة البيروسترويكا إلى «تطبيع»، فيؤكد البروفسور. ليفشيتز في هذا الصدد أن التحقيقات السوسولوجية تبين أن ما لا يقل عن خمسين مليون عامل مأجور يرغبون القيام بعمل خاص «إضافي» (ويتحدث الاقتصاديان كوستاكوف وروتاستر عن سبعة عشرة مليون عامل يقومون بالفعل بأعمال غير شرعية). فالأمر يتعلق بلا جدال بظاهرة «الوظيفة الثانية» الشهيرة، المنتشرة على نحو خاص في المجر ويولندا ويوغوسلافيا، والتي تتيح للعامل الذين يتقاضون أجوراً منخفضة جداً أن يؤمنوا معاشهم بطريقة أو بآخرى.

لكن القانونيين والاقتصاديين لا يحدّون إلى أي مدى تجري تلبية مستلزمات هذه «الوظيفة الثانية» (التي تفترض أن يكون يوم العمل من اثنتي عشرة ساعة أو أكثر) على حساب مردودية «الوظيفة الأولى»، لا بل على حساب مجرد التواجد فيها، الأمر الذي يُضعف بالتالي من فعالية الحملة من أجل «حفر الانضباطية في العمل»، وهي الحملة التي يقودها فريق غورباتشيف بالذات<sup>(13)</sup>.

---

(13) لا تصمد الأطروحة التي يدافع عنها الاقتصادي لوتشينا في هذا السجال، وهي الأطروحة القائلة بأن للإنتاج السلمي الصغير داخل الاقتصاد الاشتراكي «يفقد» بفعل ذلك طابعه الخاص، من الناحية النظرية. فما لم يكن ثمة طابع خاص للعمل ليس ثمة طابع سلمي للعمل. وبالنسبة لماركس هذان المفهومان متلازمان بالضرورة.

بمقدورنا أن نراهن، إذن، على بقاء «التخصيص الشرعي» متوقفاً على وجه الإجمال على قطاع الحرفيين/ وصغار التجار من السكان. وإنه لن يطول إلا أقلية ضئيلة من المأجورين، ولن يسهم إلا بنسبة متوفا محدودة من الدخل الوطني، ولن يبلغ اتساع سياسة «النيب» في ظل لينين، ولن يؤدي إلى إعادة الرأسمالية، بالرغم من كل مخاوف النقاد «اليساريين»، وكل آمال المتعلقين لغورباتشيف من البورجوازيين.

والواقع أن ثلاثين فرعاً للعمل الخاص من تلك التي تم تشريعها في قانون 19 تشرين الثاني/نوفمبر 1986 قد حُدثت بشكل صارم في المجال الحرفي/ التجاري وفي بعض نشاطات الخدمات. فيجري التساهل مع العمل الخاص للإسكافيين وسائقي سيارات الأجرة وأصحاب المطاعم والمقاهي والترجين والموسيقين، وينطبق الأمر على عمل الأطباء باستثناء العاملين منهم في بعض الفروع في هذا المجال<sup>(14)</sup>، فيما يُحظر الإنتاج الخاص للفرو والحلي والماس والأسلحة على أنواعها والتعليم والتسلية العامة ونوادي اللعب والجماعات ومراكز السونا وإنتاج المواد التجميلية والناسخات الفوتوغرافية وما شابهها<sup>(15)</sup> (من دون أن يُحظر استخدامها فيما لو تم الحصول عليها بشكل شرعي).

ويحسب المعلومات التي نشرتها المجلة الأسبوعية داي زايت (في 15 أيار/ مايو 1987) فإن غالبية هؤلاء الحرفيين/ التجار هم من أصحاب المداخل الصغيرة التي تبلغ بالنسبة للعائلة الواحدة ضعف أو ثلاثة أضعاف أجر العامل المتوسط، وهي أدنى بكثير من مداخل فرسان سوق العمل غير الشرعي والسوق السوداء الذين يتكاثرون كالجراد في المجتمع السوفياتي. هذا إذا لم نأت على ذكر الوسطاء غير الشرعيين، والوسطاء الفاسدين والمفلسين الذين يكسبون آلافاً، لا بل عشرات الآلاف من الروبلات شهرياً. وفضلاً عن ذلك يدفع أصحاب المداخل الصغيرة ضرائب عالية، تصل إلى 50% وما فوق من عائداتهم، فيما لا يدفع التجار الغشاشون أية ضريبة بالطبع.

إن غورباتشيف لا ينوي حقاً، وإحالة هذه، توطيد «الرأسمالية» (Das kapitalism)<sup>(16)</sup> كما تستتبع «بيزنيس ويك» بكثير من التسرع (13 تموز/ يوليو 1987).

---

(14) تقدم الصبدي تاجز، 12 تموز/يوليو 1987، تفاصيل مهمة حول ظهور المستشفيات الخاصة في موسكو، حيث تبلغ التكلفة سبعة أضعاف تكلفة المستشفيات العامة.

(15) يو زورشر زايتونغ (Neue Zürcher Zeitung)، 26 - 27 حزيران/يونيو 1987.

(16) بالألمانية في الأصل. (م.)



هذا لا يمنع أن تكون الأسعار المعمول بها في القطاع الخاص باهظة جداً. فالعشاء لشخصين في مطعم خاص (Kropotkinskaya) في موسكو تصل كلفته إلى مئة دولار تقريباً (حوالي 550 فرنكاً فرنسياً، أو 80 روبلاً، أي ما يعادل 40% من متوسط الأجر الشهري للعامل. ويبيع زوج بئثال الجينز المتج عالياً بالسعر نفسه في المتجر الخاص. وكلها أمور لا تعني جاهير الشفيلة التي تجد نفسها بمواجهة قطاع تجاري محرم عليها. وهو قطاع يشرع التضات المقتن ويعززه على المستوى الرسمي، فضلاً عن تشريع السوق السوداء وتعزيزها.

وقامت احتجاجات عديدة على الأرباح الضخمة التي يحققها المنتجون في القطاع الخاص، فضلاً عن المطالبة بوضع رسوم أكثر صرامة (وأكثر تصاعداً) على المدخيل.

من هذا المنظور بالذات بمقدورنا أن نضع إصبعنا على علم اجتاع البيريستروكا. فالأنتلجنسيا وكتلة البيروقراطية الوسطى والدنيا كانت مستاة من سستام التوزيع الذي لا يؤمن لها الحصول على المكاسب الضخمة نفسها المؤففة للنوموكلاتورا (وهي المكاسب المينة التي يجنيها رجالات قمة البيروقراطية على شكل مترجات كالية) مما يدفعها إلى التمون من السوق السوداء والرمادية، بفعل إوالات شاقة عشوائية تتطلب الكثير من الوقت. فهي تدعم بحماس التوسيع الشرعي لإوالات السوق التي تنفق مع حاجاتها وإمكاناتها المالية (وسداحيلها الشرعية وغير الشرعية) كل الاتفاقق. فالبيريستروكا تلقى الدعم الأكبر في صفوف هذه الشرائح من البيروقراطية<sup>16</sup>.

أما مدراء المنشآت فهم أكثر تحفظاً بكثير إزاء البيريستروكا إما لأنهم لا يريدون المخاطرة بمداحيلهم الفردية، وإما لأنهم يعتقدون أن بيروقراطية الدولة سوف تستمر بوضع يدها على منشآتهم بالرغم من كل التطمينات التي يقدمها غورباتشيف. وعلى هذا النحو يمين استفتاء للرأي نظمه المعهد الاقتصادي في فرع الأورال التاسع لأكاديمية العلوم، وهو استفتاء توجه إلى مدراء المنشآت في سفردلوفسك، أن ثلاثة أرباع المدراء مقتنعون بأن الوزراء لن يتخلوا عن إشرافهم الإداري على المنشآت في الخطة الخمسية القادمة وأن الأرقام التي تمدها خطط الإنتاج سوف تبقى توجيهات ملزمة؛ وثمة 7% فقط من المدراء وافقون من أن ضمانات

(16) حول دور السيارة - العربة الخاصة في تغير تطلعات (وايديولوجية) الشرائح الوسطى من البيروقراطية، أنظر مارتن ولكر، يلفقة العملاق، ص. 74 - 76، ودافيد ك. ويلس، امتيازات النوموكلاتورا، الفصل السابع، وثمة اليوم حوالي 12 مليون سيارة خاصة في الاتحاد السوفياتي.

الاستقلالية المالية للمنشآت كما يعكسها القانون سوف نحترم؛ فيما لا يعتقد نصف المدراء في أن التمويل الذاتي سوف يسمح بتحقيق أهداف البيروسترويك<sup>17</sup>.

يسمى غورباتشيف بالمقابل إلى إلغاء الدعم عن بعض السلع الأساسية لا بل عن بعض الخدمات العامة. والواقع أن هذا الدعم ينوء بثقله على ميزانية الاتحاد السوفياتي، حيث تتراوح نسبته بين 20% و 25% من الإنفاق العام. وبحسب أغانييفيان تبلغ هذه الإعانات - من اللحوم والألبان فقط - حوالي 50 مليار روبل في العام الواحد. فعل كل كيلغ واحد يباع من اللحم في تجارة المفرق التابعة للدولة بسعر وسطي يبلغ مئة وثمانين كوبيكاً تنفق الدولة حوالي 3 روبلات على دعمه. وتنفق أيضاً على كل لتر واحد يُباع من الحليب ثلاثين كوبيكاً كسعر متوسط حوالي 25 كوبيكاً للدعم. هذا وتتخطى الأسعار في أسواق الكولخوزات أسعار متاجر الدولة بمرتين ونصف إلى ثلاث مرات<sup>18</sup>.

لقد استعاد غورباتشيف هذه الحجة بحماس في خطاب مورمانسك في أول تشرين الثاني/ نوفمبر 1996. غير أنه كان من الرعونة بمكان بحيث قارن متوسط سعر اللحم الذي يستهلكه الفرد السوفياتي في العام الواحد بسعر زوج حذاء نسائي شتوي - وسعر اللحم في أوروبا الغربية، علماً أنه تنبّه تماماً لعدم الانجرار إلى مقارنة سعر زوج الحذاء الشتوي في الاتحاد السوفياتي بسعره في الغرب. ذلك أن هذه المقارنة ستكشف على الفور عن أنه إذا كانت الدولة تقوم بدعم أسعار المواد الغذائية فمبقدورها أن تعوض ذلك إلى حد بعيد بأن تفرض على أسعار المنتجات الصناعية الاستهلاكية وضريبة باهظة على أرقام الأرباح (أي الرسوم المفروضة على القيمة المضافة (TVA). ولعمرة ما إذا كانت الموازنة السوفياتية تنمي الاستهلاك الشعبي أو تقلصه. بصورة إجمالية من المفترض مقارنة مجموع إعانات الدولة بمجموع الضرائب المباشرة. وبرأينا أن الثانية تتخطى الأولى إلى حد بعيد حتى لو لم نأخذ المنتجات الكمالية بالاعتبار.

إن إلغاء الدعم يحد إذن بتقليص القوة الشرائية للأجور، وبشكل خاص أجور الحد الأدنى. صحيح أن أغانييفيان يضيف أنه: «ينبغي في اقتصادنا الاشتراكي تعويض المستهلكين عن أية زيادة هامة في أسعار منتجات المفرق تعويضاً كاملاً (...). فنحنما ألفتينا، بعد الحرب، بطاقات الإحاشة وزدنا أسعار منتجات المفرق قمنا بإدخال سياسة إعانة

(17) ألبا موسكوف، 8 كانون الثاني/يناير 1989.

(18) أغانييفيان، البيروسترويك: التحدي السوفياتي للزعوج، ص. 200.

أسميها «دعم الرغيف» التي تُعطى كعلاوة على الأجر. وهكذا من المفترض أن نتبنى سياسة دعم مشابهة عندما نزيد أسعار اللحوم والألبان. وفي الوقت نفسه يمكن تخفيض أسعار المنتجات الاستهلاكية الأخرى»<sup>(19)</sup>.

فليكن. غير أن العمال السوفييات يسدون قلقين بهذا الصدد، أي أنهم يشكون في أن يكون التعويض الممنوح موازياً لارتفاع مستوى المعيشة، ويتمزّز هذا القلق بفعل الإيجاعات المتزايدة في الصحف حول إمكانية إلغاء الإعانة عن إيجارات المساكن فضلاً عن الإيجاعات حول التكاليف المخفية التي ستُنفق على الطبابة المجانية. وتبعاً للمجلة الأسبوعية البريطانية في أيسرفور (28 حزيران/ يونيو 1987) فإن غورباتشيف قد قرر توسيع سياسة إلغاء الدعم لتشمل الإيجارات أيضاً»<sup>(20)</sup>.

### ■ صعوبات الإصلاح ونجاحاته الجزئية

إن حقيقة الأسعار هذه، والتي أصبحت أكثر اتساعاً من أي وقت مضى لا تتلاءم فقط مع مصالح اجتماعية محددة، بل إنها ذات بعد اقتصادي أيضاً يتمثل في توسيع لعبة الإلالات السلمية في إطار الاقتصاد القائم على التأمين والتخطيط. فقد بدأ العمل منذ أول كانون الثاني/ يناير 1988 باستلام جديد للإدارة والمسؤولية المالية في المنشآت (إدارة ذاتية مالية). وهذا هو بيت القصيد في البيروسترويكا في واقع الأمر، مع العلم أنه يواجه حتى اللحظة الراهنة بمقاومة عنيدة، سواء من جانب بيروقراطيي الغوسبلان<sup>(21)</sup>، والوزراء أم من جانب جزء من مديري المنشآت الأكثر محافظة والأقل ثقافة. والحال أن هذا السلتام ينبغي استقلالية ملاك الإدارة في ثنائي وأربعين منشأة سوفييتية كما يعزّز في الوقت نفسه المخاطر التي يواجهها هذا الملاك الذي أصبح - اليوم وصاعداً - عرضة لخطر الإفلاس - على غرار ما حدث في الصين الشعبية ويوغوسلافيا - إذا ما واصل العمل بخسارة على امتداد فترة زمنية طويلة، أي من دون أن يتمكن من الحصول بشكل آلي على قرض مصرفي كما جرت عليه الأمور في السابق»<sup>(22)</sup>.

(19) إغانينيان، المرجع السابق، ص. 201.

(20) وقد وصلت تكاليف الدولة لإعادة «تطبيع» الإجراءات الأمنية في المراكز النووية بعد كارثة تشيرنوبيل، كذلك، إلى مليارات الدولارات (بالروبل) بحسب لوموند، 24 نيسان/ أبريل 1987.

(21) حتى لو لم يكن هناك (حتى الآن) أحكام تقضي بتقليص بعض المنشآت السوفييتية، يمكن ذكر حالي الاتحاد الصناعي الغذائي، في أورسدون (جمهورية أوسيتي المستقلة في الشبال) الذي يستغل حسياسة شخص، وروست البناء في ليننغراد، اللذين أعلن إفلاسهما عملياً (ماري انباس كروسينيه، وكيف يمكن إنقاذ المنشآت السوفييتية الواقعة تحت عجز» في *Courrier des pays de L'Est*، تشرين الثاني/ نوفمبر 1988).

(22) الغوسبلان هي لجنة خطة الدولة (م.م.)

مقابل هذه المخاطر المتنامية، يقدور هذه المنشآت أن تحتفظ بحصة كبيرة من الأرباح في حال «نجاح» مشروعاتها بحيث أن جزءاً من هذه الحصة يمكن أن يوزع على هذا الملاك في شكل إعانات، ومن ضمن هذا الملاك أيضاً - وبشكل خاص؟ - ملاك الإدارة.

غير أن المسألة التي ما زال يكتنفها الغموض إلى حد بعيد هي المجالات التي ستطاولها سياسة «حقيقة الأسعار» هذه. فلا يبدو، حتى اللحظة الراهنة، أن هنالك نية لإلغاء الدعم عن المواد الاستهلاكية الأساسية، ولا ثمة قرار بإلغاء الدعم عن أسعار المواد الأولية والآلات التجهيزية. ولكن بما أن المنشآت لا تملك حرية التفاوض حول أسعار «الداخل» Input فإن حريتها في تقرير أسعار «الخارج» Output تبقى محدودة جداً. وهكذا يُحتزل الخطاب حول «إشتراك السوق» إلى غرطة لولبية. وذلك على حساب الاستهلاك ومن أجل حفز الاستثمارات (وتشجيع «انتاجية» Productivisme العمال). أي أنه يُحتزل إلى إحدى المتوهمات السوفياتية لسياسة التقشف.

صحيح أن الأسعار المحددة من قبل السلطات المركزية سوف يقلص عددها بشكل تعسفي. وهذا ما ينطبق حتى اليوم على حوالي مئتي ألف منتج<sup>22</sup>. أما من الآن فصاعداً فإنه لن يطاول إلا حوالي ألف مادة أولية وسلعة إنتاجية أساسية. غير أن كلفة هذه المواد، ولهذا السبب بالذات، تدخل في سعر كلفة المنتجات الصناعية كلها عملياً، فيتقلص حينذاك إلى حد بعيد هامش «حرية الاختيار» لدى مديري المنشآت.

ويعلق أغانييفيان، خلاوة كل ذلك، أهمية كبرى على ما يسميه «الإستعاضة عن الثمن المادي والتفني بتجارة الجملة» داخل الصناعة المؤممة، أي أن تحمل هذه التجارة محل سياسة منح وسائل الإنتاج بشكل مباشر ومركز<sup>23</sup>. وهذا يعني أن العلاقات القائمة على مبدأ «المؤمنين/ الزبائن» سوف تتسع لتشمل الصناعة أيضاً. لكن ثمة ما يعاكس «تجارة الجملة» هذه - التي أصبحت تمثل، تبعاً للمصادر الرسمية، نسبة 50% من العلاقات القائمة بين المنشآت - وهي «طلبات الدولة» ذات الأولوية، والتي تساوي أو تتخطى طاقة المنشآت على الإنتاج الكلي<sup>24</sup>.

(22) حسب المصدر المذكور في الهامش السابق خسرت 24 ألف منشأة سوفياتية 12 ملياراً من الروبلات عام 1987. ينبغي مع ذلك مقارنة هذا الرقم بالرقم 190 مليار روبل الذي يعبر عن قيمة الأرباح التي تحقّقها المنشآت مجملها.

(23) أغانييفيان، اليرستويكا: التحدي السوفياتي للزودج، ص. 129.

(24) البرلندا، 17 تشرين الأول/أكتوبر 1988؛ وجيرار دوشني «إصلاحاً غورباتشيف للاقتصاديين» في بولنوار، العدد 45، ص. 37 - 38.

وفي الوقت نفسه، تضاعف الدولة - أي الهيئات المركزية - من إوالات الرقابة، «كالرقابة على النوعية»، التي لا يملك مديرو المنشآت، هذا من دون أن نذكر الملاك، أي سلطة عليها. والأسوأ من ذلك هو أن الدولة تخلق بئى جديدة شديدة المركزية في بعض الأحيان، مثل لجنة الدولة الزراعية - الصناعية (غوساغرويوم) التي تدمج بين وزارات فيدرالية عديدة وهيئات مختلفة. ويعتبر ألان جيرو أن الاتحادات الزراعية - الصناعية في المقاطعات (RAPO) والغوساغرويوم كانت عبارة عن مشروعات فاشلة<sup>(25)</sup>.

لقد شكلت وزارات عليا أخرى على مستوى الصناعة أيضاً، وتحديدأ في مجال صناعة الآلات وقطاع الطاقة. فيما تم تحديد استقلالية القرار على مستوى المنشآت الفردية بشكل واسع لناحية الابتكار التكنولوجي، حيث كان السعي منصبأ على خلق «وحدات مركبة للأبحاث والإنتاج» وهي التي ستقع على عاتقها مهمة الابتكار التكنولوجي<sup>(26)</sup>.

والواقع أننا لا زلنا في إطار سستام هجين، شديد البعد عما يمكن تسميته بـ «اقتصاد السوق» الذي يتمتع بحد أدنى من التماسك. زد على ذلك تلك الغيمة المثيرة للقلق التي تظلل البيريسترويكا وهي حبل برذاذ البطالة يفعل سياسة العقلنة والمردودية - إنها لغيمة كثيفة تلتر بعاصفة اجتماعية (سنعود لطرح موضوعها في الفصل الثاني عشر).

هذا ولدى بيروقراطيي المنشآت الإداريين مصلحة مادية في معارضة العقلنة ما إن تبدأ بتهديد عائلاتهم. ويلخص يوري بتروف سكرتير الحزب الشيوعي في سفردلوفسك هذا التناقض بإيجاز على الشكل التالي: «ليست الاجراءات السياسية والإدارية بكافية خاصة عندما تؤثر الحوافز الاقتصادية بالاتجاه المعاكس (...).» فيما هو حسن بالنسبة للمستهلك وبالتالي للدولة هو حسن من وجهة نظر المنتج (...). لقد تبين لنا حتى الآن أن مصنع [سفردلوفسك] يمكن أن يصنع أنابيب تضاهي أفضل الأنابيب المنتجة عالمياً. وذلك من دون أن يُعاد تجهيز هذا المصنع أو تجرى عليه أية تغييرات، لكنه إذا ما قام بصنعها فسوق تتقلص معايير الحجم (التي تحدّد مقدار إعانات الدولة) وتنخفض بالتالي المبالغ التي تُدفع كحوافز<sup>(27)</sup>.

---

(25) ألان جيرو، «الصناعة الزراعية السوفياتية: التجديد والمحافظة». في Le Courrier des pays de L'Est، حزيران/يونيو 1988. ولقد قررت اللجنة المركزية في اجتماعها في آذار/مارس 1989 إلغاء الغوساغرويوم.  
(26) اخاتينيان، البيريسترويكا: التحدي السوفياتي المزدوج، ص. 100، ومارشال غولدمان، تحدي هورباتشيف، ص. 64 - 65.  
(27) البرافدا، 2 آذار/مارس 1986.

وفيا خصّ بيروقراطيي المركز - الذين شبههم أحد النقاد السوفيات بشخصية خيالية طريفة قام بإبتداعها وأطلق عليها اسم السيد أكس. واي. زد. (نسبة إلى أكس ايفريكويتش زيتوف) - فإنهم يسعون جهدهم لابتداع مبررات للـ «التنسيق» و«التوجيهات» و«الإشراف» للتمسك بالوظيفة أي بالراتب<sup>(28)</sup>، خاصة وأن أعضائيه قد أطلق بتهور إشاعة تقول إن مئة مليون موظف سوف يسرّحون من أعمالهم أو يُنقلون منها أو يُحالون على المعاش.

ما هي فعالية هذه الإجراءات عملياً؟ يبدو أنه بمقدورنا أن نذكر تجربة واحدة ناجحة، وهي تجربة صناعة البناء. فقد أتاحَت هذه الصناعة المجال أمام تنفيذ أهداف خطة تطوير المسكن التي من المفترض أن توفر عشرين متراً مربعاً لكل عائلة سوفياتية في العام 2000 بالمقارنة مع أربعة عشر متراً ونصف في العام 1986<sup>(29)</sup>.

وبحسب كاتي روسيليه فإن هناك إجراءات جذرية تسير باتجاه اللامركزية في موسكو فضلاً عن اندماجات بين منشآت عديدة على المستوى المحلي سمحت بتغيير صورة الوضع. وكانت قد اتضحت ضرورة هذه الإجراءات بعد انقضاء سنوات من الركود على مستوى مردودية التوظيفات ومدة تنفيذ المشروع<sup>(30)</sup>، حيث تبين أن 10% فقط من فرق العمل تحصل على المواد اللازمة لها ضمن المهلة المفترضة، فيما تتأخر بالنسبة لـ 42% منها بمعدل يومين أو ثلاثة أيام، وتتأخر أكثر من ذلك بالنسبة لـ 48%، الأمر الذي يجعل «الخسارة التي كان يمكن أن تتحقق كريع» بقيمة خمسة مليارات من الروبلات في العام الواحد. وثمة تشريع جديد المعمول به منذ كانون الأول/ ديسمبر 1986، ينص على فرض غرامات معينة، تسمى غرامات التأخير، على المسؤولين عن الورش والمسؤولين عن إنجاز المهام. أما الأرباح التي تتحقق بفعل تنفيذ المشروع قبل المهلة المعطاة فيجري تقاسمها بين المنشأتين.

غير أن «القنوات الموازية»، أي مبادرات البناء المستقلة من جانب المنشآت والوحدات الأصغر (المحترفات، فرق العمل)، فهي التي تشهد بشكل خاص توسعاً سريعاً. ففي

(28) مارشال غولدمان، محلي خورباتيف، ص. 253.

(29) يتطلب تحقيق هذا الهدف بناء أكثر من أربعين مليون شقة حتى العام 2000، أي ما يعادل حوالي مليونين ونصف مليون شقة في العام الواحد كحد وسطي. وفي عام 1987 تم بناء مليونين وثلاثمائة ألف شقة، وازدادت وتيرة البناء السنوي بمعدل 20% قياساً لما قبل 1985. غير أن النوعية تبقى ضعيفة المناعة وبالأخص في مجال صناعة الرصاص والتليس. وبحسب يوري باتالنيج، رئيس لجنة الدولة للبناء، فإن نسبة 40% من تجهيزات الرصاص سوف توفرها منشآت صناعة الذراع، من الآن حتى عام 1995 (نوفوسيتي، 22 تشرين الثاني/نوفمبر 1988).

(30) كاتي روسيليه، في Le Courrier des pays de L'Est، أيلول/سبتمبر 1987.

العام 1985 أنجزت هذه المنشآت ما نسبته 11% من أعمال البناء، وسرعان ما ارتفع إسهامها إلى 20%. فالأمر يتعلق هنا مرة ثانية بتشريع «الساباسنيكي» Sabasniiki، أي عمل الشغيلة غير الشرعي لقاء أجور مرتفعة لكن باستخدام مواد ومعدات سرقت من المشاغل الشرعية<sup>31</sup>. والحال أن الضمان الاجتماعي لهؤلاء «الشغيلة غير الشرعيين» المصرح لهم بالعمل قانونياً، فضلاً عن مراعاة شروطهم الصحية وضمان العمل لهم - كلها أمور لم ينص عليها مرسوم 15 أيار/مايو 1986 الذي دعمته النقابات، الأمر الذي يضع علامة استفهام كبيرة حول هذه النقابات<sup>32</sup>.

والواقع أن مثال البناء معبرٌ واستثنائي في آن. إنه استثنائي لكونه يتعلق بقطاع ذي كثافة رأسمالية منخفضة (حيث يهيمن العمل اليدوي، إذ يبلغ عدد عمال البناء اثنا عشر مليوناً) يشتغل بنسبة هامة من أجل القطاع الخاص (22% من ورش المسكن في المدين و 7% من ورش المسكن في الريف تنتمي إلى هذا القطاع. أما البناء الصناعي والزراعي فهو ينتمي بطبيعة الحال إلى القطاع العام بشكل شبه حصري)، وهذا ما يبدو مُفَارِقاً بالنسبة للصناعة بأكملها. وهو أمر معبر لأن المحصلة هي نتاج دمج «المصلحة المادية» بتشريع الممارسات غير الشرعية، وبالنمو الهائل في التوظيفات. ومرة أخرى «وحدتها النتيجة المادية» هي التي تؤخذ بالاعتبار (أي عدد المباني المنتجة)، فالحساب الفعلي «للمردودية» - هذا إذا لم نذكر حساب «التكاليف/الأرباح الاجتماعية الاجمالية» - أمر شبه مستحيل.

إن حالة صناعة البناء تُبرزُ بوضوح المفاهيم الاجتماعية للبريسترويكا، التي كانت واضحة أصلاً من حيث دعم الأسعار وحلّ جهاز غوسبلان والوزراء (لقد هُدم غورباتشيف بصرف نصف العاملين في هذا الملاك<sup>33</sup>)، فتضررت مصالح اجتماعية واسعة النطاق ولم يقتصر هذا الضرر على مصالح الفئة التي تسمى وسيطة من البيروقراطية، بل طاول أيضاً، وبشكل خاص، مصالح الأغلبية الساحقة من الطبقة العاملة.

سوف تُعَوِّض زيادة الأسعار الناجمة عن إلغاء الإعانات المالية برفع التقديرات الاجتماعية والأجور المنخفضة، علماً أن هذه التحسينات لن تطول غالبية المأجورين. فالأجور المرتفعة التي يتمتع بها «العمال غير الشرعيين» المصرح لهم بالعمل رسمياً من شأنها أن تفضي إلى تسريع معتمٍ لوتائر العمل وإلى تقليص الصلاوات التي يستفيد منها الجميع رجالاً

---

(31) إن تدرُّج منشآت البناء يرتبط بظاهرة «الإقطاعية» في الاقتصاد والتي أشرنا إليها في الفصل الثالث من هذا الكتاب. وينطبق هذا الأمر على ثلاثمائة وعشرين ألف مشغل مختلف حتى عام 1986، وتحدثت كاتي روسليه عن «تفريع قطاعي مفرط». أنظر بوجه خاص هذا الصدد دافيد، آ. ديكر، عملية الاستشراف في الاتحاد السوفياتي ص. 27، 29، 30، 38 وما يليها.

ونساء. بل إن من شأنها أن تؤدي إلى زيادة معايير المردود، على حساب جماهير العمال والعاملات. إن تدهور شروط الضمان والحماية سوف تكون لها آثارها السلبية على مجموع اليد العاملة.

وهكذا يصبح الإستنتاج التالي بديهاً: إن البيروستروكا لن تعود بالنفع على جماهير الشغيلة في الاتحاد السوفياتي، على الأقل في مرحلتها الأولى. فينبغي إذن أن تتجرع الجماهير هذا الدواء المر عبر إغرائها بالتغييرات السياسية. ويعزل عن أي اعتبار آخر، ويعزل عن الصلة القائمة ظاهرياً بين «إعادة البناء الاقتصادي» و«الشفافية الاقتصادية»، وبالتالي «الشفافية بشكل عام»، هذا هو الدافع الأساسي الذي يجعل البيروستروكا - وهي الهدف الأساسي لغورباتشيف - تستدعي الغلاسنوست التي تصبح الوسيلة الأساسية لبلوغ هذا الهدف، فإن لم تبلغه تكون قد جعلته مقبولاً من جانب الأكثرية.

بالنسبة للطبقة العاملة ليس ثمة ما يوازي البيروستروكا إلا عملية إضفاء الديمقراطية على هيئات الإدارة على مستوى المنشآت. من هنا جاء القرار بانتخاب المديرين من قبل الملاك، كل خمس سنوات، من خلال لائحة مرشحين يقدمها الحزب، وتحفظ الدولة بحق نقضها. هذا القرار يضيء في الواقع مزيداً من الشرعية على المديرين، من دون أن يرسي إشرافاً عمالياً حقيقياً، ناهيك بالإدارة العمالية الفعلية.

لقد فهمت ت. زاسلافسكايا هذا الأمر منذ فترة مبكرة جداً وتقدمت باقتراح حوله، علماً أنها غلقت اقتراحها بلغة سوسيولوجية جوفاء تتميز بالخلل والغموض. فقد اعتبرت أن إعادة البناء تقتضي تفصيلاً ديمقراطياً «لمصالح المجموعات»: «ضمن هذه الشروط، من المهم جداً أن تمتلك المجموعات فرصاً حقيقية، وبشكل متساو، للتعبير علانية عن مصالحها وإيضاحها والدفاع عنها على أعلى مستويات الإدارة، وتلقي إجابات واضحة ومحددة عن التماساتها ومطالبها»<sup>(32)</sup>. واضح إذن أنه ليس وارداً أن يمتلك الشغيلة سلطة فرض مصلحتهم الجاهية.

ضمن هذه الشروط، وبعد إبداء اهتمام أولي بانتخاب كل من المديرين ومجلس الشغيلة التعاوني<sup>(33)</sup>، عاد التشكيك سريعاً ليجتاح الوسط العمالي. وبقي الهم الطاغى هو

(32) ت. زاسلافسكايا، في سوفياتسكايا كولفورا، 23 كانون الثاني/يناير 1986، كما يوردها ديف موراركا، غورباتشيف، ص 233.

(33) حصل بالفعل كونفرنس وطني للشرعات من هذه المجالس، واتخذ بشكل عفوي بدهوة من مثلي هذه الأخيرة.



ارتفاع الأسعار<sup>(34)</sup> بما يولده من استياء في صفوف العمّال، وصعوبات في التّمون، وخوف من البطالة وإلغاء الدعم عن الخدمات الإجتماعية والمواد الغذائية الأساسية.

أجر هذا الوضع فريق غورباتشيف على إحداث تحوّل كلي باتجاه إعطاء الأولوية للتوظيف والنمو. فللمرة الأولى منذ بداية التصنيع المتسارع تتوقع الخطة الخمسية لعام 1989 تطوراً أكثر تسارعاً في صناعة المواد الاستهلاكية وصناعة وسائل الإنتاج وقطاع الدفاع الوطني. أما الاستهلاك الشعبي فينبغي أن يتطور بسرعة أكبر من التوظيفات مجملها<sup>(35)</sup>.

هل ثمة صلة أكثر عمقاً وأكثر عضوية بين البيروسترويكا والنضال ضد البيروقراطية؟ هناك قناعة صادقة بوجود هذه الصلة لدى أغلبية الاقتصاديين وعلماء الاجتماع والمؤرخين «الليبراليين»، بمن فيهم بعض الاشتراكيين والشيوعيين «اليساريين» (علماء أنهم يبدون حذراً «ينفي» بهذا الصدد، عن حذر زملائهم «الليبراليين») ويُعتبر الاقتصادي المجري الأكثر شهرة، كورناي، أحد أبرز المدافعين عن هذه الأطروحة<sup>(36)</sup>. أما تحليل هذه الأطروحة فبسيط جداً: لا يمكن لأي إصلاح شامل لستام التخطيط المراكز البيروقراطية أن يحقق نجاحاً على المدى الطويل ما دامت السلطة السياسية للبيروقراطية قائمة. ولا يمكن كسر السلطة البيروقراطية إلا عبر «آلية ضبط» بديلة، وهي آلية السوق بالذات.

والحال أن ثمة مثلاً تجريبياً يقدم دليلاً عكسياً لهذه الأطروحة، وهو مثال «اقتصاد السوق» في يوغوسلافيا<sup>(37)</sup>. فهو يبيّن بما لا يقبل الشك أنه بإمكان السلطة البيروقراطية أن

- 
- (34) تذخر الصحافة السوفياتية بشكاوى في هذا الصدد. ففي البرافدا، 25 آب/أغسطس 1988، تؤكد إحدى القارئات في بتروزالومسك أن البطاطا والمفروخ والتفاح والبري قد نُفدت من مخازن الدولة وأنه على المستهلك (والمستهلكة) دفع 25 إلى 70% كنسبة إضافية للحصول على هذه المتوجات من السوق التعاوني. وبحسب البرافدا في 21 تشرين الثاني 1988، تضاعف المستوى العام للأسعار في السوق الكوخوزي مرتين وسبعة أضعاف المرة عن مستوى سعره العام في متاجر الدولة. هذا ووصل سعر بعض المتوجات إلى خمسة أو ثمانية أضعاف سعرها في هذه المتاجر! وازداد بمعدل 14% بين عامي 1980 و1987. وعلى امتداد أشهر لم يتوفر اللحم والزبدة وحتى البطاطا إلا في هذه الأسواق. وحسب القابلاتشيال تاجمز فإن العناية الصحية في القطاع الخاص - التي تبدي الانتلجنسيا تعلقاً كبيراً بها - تتطلب توفير بدل لكل معانة قد يصل إلى ستين روبلاً، وهو ما يتخطى الدخل الأسبوعي لعمال يحصل على مرتب مرتفع.
- (35) أنظر بوجه خاص القابلاتشيال تاجمز، 15 تشرين الثاني 1988، والأرغستيا، 28 تشرين الأول 1988، وبحسب الأترناشيونال تريون عن مقال في مجلة Argumenti i Fakti سوف تطبق بعض التخفيضات في الأسعار بنسبة 10% إلى 20% على بعض المتوجات النسيجية وبعض الأجهزة المنزلية الكهربائية.
- (36) ج. كورناي «مسيرة الإصلاح المجري» The Hungarian Reform Process، في مجلة الأوب الاقتصادي، المجلد 24، كانون الأول/ديسمبر 1986.
- (37) أنظر كتاب كاترين سباري الحام، السوق ضد الإدارة الذاتية: التجربة اليوغوسلافية.

تتعايش بشكل أو بآخر مع «اقتصاد السوق» نظراً لتضكك السلطة العمالية (الإدارة الذاتية المحدودة على مستوى المنشآت) والانقسام العمالي الذي ينطوي عليه هذا التضكك. ويعبر الكلام الذي يتحمل صفة العلمية على طريقته عن النية من وراء هذه التجزئة (الواحية؟ اللاواحية؟) إذ يقول: إن الطبقة العاملة تتجزأ فجأة إلى مجموعة من «المجموعات».

أما الدليل الثالث فهو الإدارة الذاتية العمالية المركزية والمفصلة ديموقراطياً، والتي تضمها التعددية السياسية، أي الديمقراطية الاشتراكية<sup>38</sup>. فهناك تمارض وتناقض منطقيان وديديان بين الديمقراطية الاشتراكية والإدارة الذاتية العمالية من جهة، و«اقتصاد السوق» من جهة ثانية. وليس بمقدور المدافعين الأكثر ذكاء عن «اقتصاد السوق الاشتراكي» إنكار هذا التمارض بأي شكل من الأشكال<sup>39</sup>. وهنا يكمن الحيار الحقيقي الذي لا نرى ضيراً في تكراره: إنه خيار ذو طبيعة اجتماعية، سياسية، بل أخلاقية - أي أنه خيار طبقي - وليس خياراً تقنياً خالصاً أو خياراً تقنياً بشكل رئيسي.

### ■ الآفات الجديدة: التضخم والعجز في الميزانية

يتكشف الطابع الأكاديمي إلى حد ما في هذه السجلات بفعل بروز آفات جديدة في الاقتصاد السوفياتي إثر «إطلاق» سياسة البيروسترويكا بشكل فعلي، وهي آفات تصاف إلى جميع ظواهر سوء اشتغال هذا الاقتصاد التي عيَّنها غورباتشيف وأغانينيان ومستشاريهما. إنها آفات العجز في الميزانية والتضخم المعتم والمتسارع.

لقد أشار غورباتشيف بالذات إلى خطورة العجز في الميزانية، وعزا هذا العجز إلى أربعة أسباب: النفقات التي تكبدتها الميزانية بفعل كارثة تشيرنوبيل، وتقلص مداخيل الدولة إثر خفض بيع الفودكا، مفاهيم تراجع أسعار الصرف بالنسبة للاتحاد السوفياتي في السوق العالمي (ومحددات هبوط سعر البترول)، وتكاليف إعادة إعمار أرمينيا، بعد الهزة الأرضية.

هذا التحليل ليس خاطئاً، لكنه يظل ناقصاً إلى حد بعيد. إنه يغني تحديداً الصلة البنوية بين العجز في الميزانية واستئام تمويل المشروعات، أي حصد المنشآت المتزايد التي تعمل بخسارة، والانتساع المتزايد في العجز المتراكم في هذه المنشآت. إنه يغني أيضاً الصلات البنوية بين هذا العجز والتأجيل المتطورة - فضلاً عن تلك التي يمكن توقعها -

(38) أنظر مقالنا «دفاعاً عن التخطيط الاشتراكي» في مجلة الأمية الرابعة العدد 25، أيلول/سبتمبر 1987.

(39) أنظر كتاب أليك توليف، التضخمات الاشتراكية الممكنة.

«لحقيقة الأسعار». إنه يخفي الصلات البنوية بين تطور «الأسواق الحرة» (التعاونية) وارتفاع الأسعار.

وفي الواقع يعتبر البرفسوران ألباكين وأوتولا تسييس أن الرقم الرسمي المقدم حول عجز الميزانية والمحدد بستة وثلاثين مليار روبل من قبل وزير المالية غوستيف هو رقم تقديري أقل من الواقع. أما هما فيقدّران هذا العجز بحوالي مئة مليار روبل<sup>(40)</sup>، أي ما يقارب 12% من الدخل الوطني القائم في الاتحاد السوفياتي.

لا فائدة تذكر من التشديد، في هذا السياق، على أن العجز في الميزانية والتضخم يتغلّى أحدهما من الآخر ويُطلقان دينامية هي الأخطر في تأثيرها على خفض مستوى معيشة السكان. فضلاً عن ذلك يروج التضخم يتزايد: فالوفرة النسبية لوسائل الدفع تجعل المستهلكين يشتررون مباشرة كل ما يتوافر في المتاجر، الأمر الذي يُفاقم نقص المواد، ليس بالنسبة للحاجات فقط، بل وبالأحرى بالنسبة للتداول النقدي.

وقد وضع ألباكين ولا تسييس خطة طوارئ لخفض هذا العجز، تمحورت حول خفض المصروفات العسكرية والإعانات المقدمة للصناعة والزراعة، بالإضافة إلى إعطاء الأولوية في التمويل لبرنامج بناء المساكن من خلال تحريك الموارد الخاصة، وتحديدًا تلك الكتلة الضخمة من المدخرات المتوافرة، خدمة لهذه الغاية.

لا بأس أن نكرر أنه ليس ثمة ما يدهشنا في أن يصار في هذه الأيام إلى الإعلان عن العجز في الميزانية وعن التضخم المتسارع في الاتحاد السوفياتي، فالبلد «المنارة» بالنسبة لتجربة الليبرسترويك، هو الصين في حقبة إصلاحات دينغ هسياو بينغ، حيث ظهرت هاتان الأفئدة باتساع لا مثيل له، مما أثار قلقاً عميقاً في قمة الحزب الشيوعي الصيني لا بل صدمة حقيقية. وتبقى المسألة التي تزداد أهمية يوماً بعد يوم هي «إعادة الوضع الاقتصادي إلى نصابه الصحيح» في هذا البلد<sup>(41)</sup>.

وتعبر الصين أيضاً عن ظواهر تفاوت، وفوضى، وأزمة اجتماعية يتسبب بها بشكل محتم أي توسيع لاقتصاد السوق. فسياسة «إفتنوا» الموجهة إلى الفلاحين تحت هؤلا على تفصيل زراعات أخرى غير إنتاج مزروعات الحبوب الأساسية، ويتهدد هذا الوضع بمجاعة

(40) غير نقلته DPA - رويترز، 26 كانون الأول/ديسمبر 1989.

(41) ليو زووش زانغونغ، 28 كانون الأول/ديسمبر 1988؛ لوموند 17 كانون الأول/ديسمبر 1988؛ لهراسون، غير نقلته رويترز 21 كانون الأول/ديسمبر 1988، إلخ.

حقيقية<sup>(42)</sup>. كما أن «اغتصوا» الموجهة إلى التعاونيين والمقاولين الخاصين تحت هؤلاء على زيادة استغلال اليد العاملة. وهكذا ظهر عمل الأطفال على نطاق واسع<sup>(43)</sup>، إلى جانب بعض أصحاب الملايين الذي توليهم الصحافة الغربية اهتماماً كبيراً. أليس ثمة علاقة بين هاتين الظاهرتين؟

إن الاستياء الشعبي الناجم عن هذا الوضع قد يؤدي إلى الانفجار. ويعرف غورباتشيف وفريقه هذا الأمر حق المعرفة، وهذه المعرفة هي التي تجعلهم يشعرون بقلق متزايد عندما يتفحصون دينامية الليبرسترويكا في الاتحاد السوفياتي<sup>(44)</sup>.



---

(42) غابنتشال تاجز، 20 كانون الأول/ديسمبر 1988؛ في ستانلورد 4 كانون الثاني/يناير 1989. وبحسب المصادر الحكومية، فإن عشرين مليون صيني مهردون بالموت جوعاً خلال شتاء 1988 - 1989؛ فيها ينخفض إنتاج الحبوب منذ عام 1984.

(43) تم كشف تزايد عمل الأطفال بشكل خاص في منطقة الزاتشن (أي المنطقة الحرة). ثمة 44 شركة تستخدم أطفالاً مضطربين للعمل 14 ساعة في اليوم بأجر لا تفني من المجموع (شاهنا دايلي، 4 آب/أغسطس و27 كانون الأول/ديسمبر 1988).

(44) وحتى أن الأسبوعية الألمانية الليبرالية داي زات، 25 تشرين الثاني/نوفمبر 1988، تلخص الوضع في جمهورية الصين الشعبية بالصيغة التالية: «لا يعمل الإثراء لئلا سميذاً (بعد)» والواقع أن معدل التضخم السنوي الذي يبلغ 40% يجعل مستوى معيشة جمهور الشغيلة ينخفض بسرعة.

## الفصل السادس

### الفلاسفونست

### أو اصلاحات غورباتشيف السياسية

لن نحقق «إعادة البناء» الاقتصادي أي نجاح ما لم تتم عملية إضفاء الديمقراطية على الستام: هذا هو الإستنتاج الذي خلّص إليه رواد الغورباتشيفية في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية والغرب من ملاحظتهم للمقاومة المتنامية التي تبدأ القطاعات المحافظة في الجهاز إزاء البيروسترويك، وقد توصل زعيم هؤلاء الرواد بالذات إلى الإعلان عن القناعة نفسها في نهاية المطاف<sup>(1)</sup>.

إذا كان التحليل الماركسي رائدنا في فهم الأزمة المخصوصة التي تعصف بالستام السوفياتي، والتي تنطوي على جملة العيوب المدانة اليوم من قبل غورباتشيف بأشد العبارات قساسة، فمن البديهي ألا نرى أية إمكانية للتغيير الجذري في المجال الاقتصادي، إن لم نقل في المجتمع بأكمله، من دون إلغاء احتكار السلطة الذي تمارسه البيروقراطية صاحبة الامتيازات. فالطبيعة السياسية لهذا العائق لم تعد خافية على أحد. وليس ثمة ما يثير الاستهجان إذا كانت الدعوة إلى ضرورة إلغاء هذا الاحتكار تتم من منظور عملية «إضفاء الديمقراطية» على جميع مستويات الحياة في الاتحاد السوفياتي. فهذه الرؤية تتلاءم، على وجه الإجمال، وطبيعة سيروية التغيير الضرورية: أي وإحياء (أو إعادة إحياء) الديمقراطية الاشتراكية الفعلية (السوفياتية).

تبدأ المشكلات الحقيقية بالبروز عندما نضحص خطط غورباتشيف ومشاريعه في المجال السياسي، ليس فقط على ضوء الحاجات الموضوعية للمجتمع السوفياتي ومواطنيه ومواطناته العاملين - وفي الطليعة البروليتاريا السوفياتية التي تُشكّل الأغلبية الساحقة من السكان - بل

---

(1) «البيروسترويك نفسها لن تنجح إلا في إطار الديمقراطية»، «نحن بحاجة إلى الفلاسفونست كحاجتنا إلى النفس» (م. غورباتشيف، البيروسترويك، ص. 39، 107).

أيضاً على ضوء المصالح المخصوصة للبيروقراطية، أي مصالح حكام هذا البلد وأثريائه. فمن قبيل البساطة أن نفترض أن هؤلاء الحكام والأثرياء سوف يكتفون بالبحث عن أفضل سبيل لتطوير بلدهم بصرف النظر عن أية مصلحة شخصية تخصهم وبناء على المعلومات والمعارف التي يمتلكونها. هذا لأن المسألة من وجهة نظرهم هي مسألة تسوية الوضع الاقتصادي من دون تهديد ما هو أساسي في سلطتهم وامتيازاتهم. وهذا ما عملت عليه الطبقات والشرائح المسيطرة<sup>2</sup> في التاريخ، وبهذا المعنى لا تشكل البيروقراطية السوفياتية استثناء للقاعدة.

ترمي عملية إضفاء الديمقراطية من وجهة نظر فريق غورباتشيف إلى أهداف محدودة وواضحة إلى هذا الحد أو ذاك: إبعاد ممثلي الجمود الأشد تصلباً على جميع مستويات الجهاز، أي فتح المجال واسعاً أمام البيروسترويك في دوائر المجتمع العليا، وإطلاق هذه السيرة بالتوازي مع دفع صحوة دوائر المجتمع السفلى وإعادة تسييسها الجزئي، بغية تحرير الطاقات الخلاقة وإتاحة المجال أمام المبادرات الضرورية لنجاح البيروسترويك نفسها؛ وتقادي احتمال أن تفضي هذه السيرة إلى تجربة مشابهة لتجربة تشيكوسلوفاكيا<sup>3</sup> لم نقل لتجربة بولندا، عبر الحفاظ على إشراف جهاز الحزب على مجمل عملية «التجديد»<sup>4</sup>.

وستأتي التجربة تثبت ما توصل إليه التحليل النظري من تطورات: فسواء اعتبرنا هذا المشروع بالغ الجراءة أو مُتَقَدِّماً لها، فهو صعب التحقيق بأي حال من الأحوال. حيث أنه يطلق جبهة من الإلالات المتناقضة، ويوقظ جملة من الرغبات المتعارضة، فضلاً عن أنه قابل للإسخدام بمصالح عديدة. وبالتالي سيكون من الصعب عليه أن ينسب انسياقاً بحركة بسيطة يستطيع المرء بالكاد أن يقتفي أثرها.

(2) في تعليق هام على إصلاحات غورباتشيف في المجلة الشيوعية الأوروبية الألمانية الغربية سوساليزموس (العدد 2، 1987) يشدد الشيوعي الإصلاحي التشيكي زدينيك ميلبار، وهو الذي عرف غورباتشيف جيداً، على أن البيروقراطية ليست طبقة جديدة ولا تصرف على هذا الأساس. إننا نتفق بالطبع مع وجهة النظر هذه، وهي التي ندافع عنها منذ عقود. غير أن التاريخ يبين أن الأجندة الطبقية الرئيسة، صاحبة المصالح المخصوصة، تملك السلطة والدفاع عنها عندما تصبح الثورة - السياسية - ضرورية لإبعادها عنها. ولذا نذكر أن مفهوم «المنحاز الطبعي» الرئيس قد استُخدم من قبل أنفلز.

(3) يؤكد غورباتشيف في تقريره إلى المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي بوجه خاص على أنه «في كل مرة تطرح فيها مهام جديدة على البلاد يجد الحزب الوسائل الكفيلة بإتجازها وإعادة صياغة أساليبه القيادية وتبديلها مظهرًا قدرته على أن يكون على مستوى مسؤوليته التاريخية بصدد مصير البلاد». من أين ولماذا تظهر العقبات؟ هنا بالذات تطرح مهمة تنمية دور منظمات الحزب إلى حده الأقصى كمهمة أساسية التقرير السياسي الصادر عن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي إلى المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي، ص. 99، 101.

## ■ إضفاء ديمقراطية جزئية خاضعة للرقابة

بعد عقود من الدكتاتورية، وإن تكن اليوم في طريقها للانحلال، وفي ظل استمرارية «الكا. جي. ب.» الكلية القلدة، سوف يؤدي فتح الأبواب والنوافذ من وسائل إعلام وأدب، وسجلات عملية وتحليل نقلي للحياة اليومية، لا بل للبنى الاجتماعية والسياسية عن طريق حرية التعبير والكتابة؛ - نقول سوف يؤدي فتح هذه المجالات بشكل مفاجئ، إلى زعزعة المجتمع بأكمله. وهذا ما تهدد به الغلاسنوست.

إنه تغيير هائل في الوضع داخل الاتحاد السوفياتي، أكثر اتساعاً وأكثر عمقاً بكثير من تلك التغييرات التي أدت إليها بداية نزاع الستالينية في ظل ن. س. خوروشيف. ويتركب المحللون الماركسيون، كي لا نقول الثوريون البروليتاريون في الغرب كما في الشرق، خطأ لا يفتر إذا ما قللوا من شأن الإمكانيات التي ينطوي عليها هذا التغيير بالنسبة للجماهير، من زاوية تقدمها على طريق التعبير عن مصالحها والدفاع عنها.

لا جدال في أن غورباتشيف وجناح البيروقراطية الذي يمثلُه قد وضعاً نفسيهما أمام مخاطرة بإطلاقها هذه العملية الديالكتيكية بين الانفصالات في أصل السلطة وإمكانيات النشاط الذاتي في القاعدة. غير أنها لم يكونا يملكان أي خيار آخر. وكما نفهم دواعي هذه المجازفة التي أقدموا عليها ينبغي أن يبقى في أذهاننا على الدوام حجم الأزمة، وعظيمة الوضع الاقتصادي، والمخاطر التي ستصيب السلطة وامتيازاتها فيما لو أدى الوضع إلى السقوط في الجمود الفعلي، لا بل إلى الانهيار الاقتصادي على غرار ما حصل في المجر أو في بولندا. وهي مخاطرة أكبر بكثير من تلك التي يمكن توقعها بناءً على الخيار الحالي. وينبغي أن يبقى في أذهاننا أنه في نهاية حقبة بريجنيف كان قد ساد شعور بالاستياء الشامل بين الجماهير السوفياتية بفعل نقص التمسك المميضي، «إنه شعب محبط يتحدث هلعاً عن الرازوخا razrukha أو خراب الاقتصاد»<sup>88</sup>.

لقد تكوّن لدى غورباتشيف وحلفائه انطباع بأنهم يجلسون فوق قنبلة موقوتة بالمعنى الحرفي للعبارة. وإحتمال أن المقاومة السلبية والاضغوطات التي تقف بوجه الإجراءات الجبرية المتخذة لتزعزيع القنبلة لا تأتي تزايد. فتحة ضرورة إذن للقيام بضغوط موازية تذهب في الاتجاه المعاكس بغية إحباط هذه الضغوطات. هذا هو سر الغلاسنوست كخيار يبتناه البيروقراطيون «التحديثيون».

(4) ديفد موراركا، غورباتشيف. ص. 88.

إن ما يجتد من هذه المخاطر، بنظرهم، هو افتراضهم أن الانتفاضة الجماهيرية المشابهة للانتفاضة التشيكوسلوفاكية أو البولندية غير محتملة الحدوث في الاتحاد السوفياتي على المدى القصير أو الطويل<sup>(5)</sup> - والمستقبل وحده كفيل بالحكم على صحة هذا الافتراض أو خطئه - بفعل المرحلة الطويلة من عدم التيسر الجماهيري.

كما إن هناك مبرراً آخر يُلزم غورباتشيف بإطلاق سياسة غلاسنوست متسارعة بالتوازي مع سياسة بريستويكا متعرجة. وهي المخاطر التي تنوء بثقلها على العمالة الكاملة بفعل خطة «التمويل الذاتي للمنشآت»، وما تثيره من مخاوف في صفوف الطبقة العاملة. وهذه المخاوف لا يمكن تلليلها وإن على نحو جزئي ألهم إلا بالشروع في إضفاء الديمقراطية على الحياة في المنشآت. وتحديدًا عبر انتخاب المديرين. فما لم يحصل ذلك، فإن العمال سيشعرون بأن الجهاز الاقتصادي قادر على تسريحهم بحسب رغبته، الأمر الذي يفضي إلى ردود فعل عنيفة. غير أن أية عملية إضفاء للديمقراطية، مهما بلغ تواضعها، تبقى غير ممكنة ما لم تصبحها ديمقراطية موازية في الحياة السياسية بمجملها.

لقد بات بمقدورنا أن نميز بين أربعة محاور رئيسية للإصلاحات السياسية التي أطلقها فر ق غورباتشيف: «البرلة»، والإففتاح في مجال الإعلام وحرية النقاش والنقد حتى خارج وسائل الإعلام (هذه هي الفحوى الفعلية للغلاسنوست حتى اليوم)؛ تطهير الأجهزة وتحديث جميع لروعها (الدولة، المؤسسات الثقافية، الاقتصاد، القوات المسلحة، المنظمات الجماهيرية، مثل الكومسومولات والاتحادات النسائية، الحزب، والنقابات)؛ تليين المؤسسات والإالات المباشرة التي تمارس السلطة من خلالها، بما في ذلك الاتجاه نحو «دولة الحق» التي تضمن حق الفرد إزاء التبصيف البوليسي والقضائي.

تتقدم عملية «إضفاء الديمقراطية» بوتيرة هابطة، من أولى هذه العمليات التي عددناها إلى آخرها. فالغلاسنوست هي أكثر اتساعاً وجعلرية من تحديث الجهاز، الذي تم تجديده على مستوى الدولة والاقتصاد أكثر مما تم حل مستوى الحزب، وبشكل خاص على مستوى النقابات. أما الإصلاحات «المؤسسية» فهي أكثر هامشية بكثير من تجديد الجهاز<sup>(6)</sup>.

---

(5) يشدّد ملينار، في المقالة المذكورة في الهامش رقم (2) على إن المرحلة الطويلة التي عاشتها الجماهير السوفياتية، واتصفت بعدم التيسر، تقلل من مخاطر الانفجار من الأسفل.

(6) حول آخر تطورات الإصلاحات السياسية، بعد الكونغرس التاسع والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي، أنظر الفصل الثالث عشر من هذا الكتاب.



## ■ لبرلة وسائل الإعلام

كانت حرية الإبداع الثقافي والإعلام إحدى سمات الغلاسنوست («الشفافية»، وإمكانية الرؤية»، «العينية»، «حق الكلام») الأشد تأثيراً في الرأي العام في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية كما في الغرب. ففي الحال خُلعت الأبواب الموصدة وسقطت هيئات رقابة بأكملها، فيما عُرضت أفلام في صالات السينما والتلفزة كانت مهمة في الأدراج طوال سنوات. ونُشرت مسرحيات كانت مجمدة في الرقابة وتم عرضها. وجرى تحويل مخطوطات «ملمونة» إلى الطباعة. هذا ووضعت مجتمعات كل من الكتاب ومثلي السينما والمسرح توجهات ليبرالية جديدة لنفسها في أعقاب مؤتمرات واجتماعات موسعة صاغية تميزت بصراحات كشفت للعلن. ثم برزت شخصيات أدبية تنتمي إلى مرحلة «إذابة الجليد» ونزع الستالينية في ظل غروثشيف، مثل اندريه فوزنيسينكي وأوجين يفوتشكوف.

من الخطأ أن يرى المرء في هذا الصخب كله عملية منظمّة وموجهة من أعلى. فالواقع أن الانفجار وحده - أي اتساع الظاهرة - هو المفاجيء والمدهش. ومن الملفت أن تكون كثرة من الأمور المشار إليها باعتبارها ممثلة لحقبة غورباتشيف قد وضعت قبل ثلاث سنوات أو أربع أو خمس من وصوله إلى السلطة، لا بل قبل ذلك<sup>7)</sup>. إن الديالكتيك القائم بين عملية الرمي البطيء - بالرغم من جزئيتها، بل بالرغم من ظرفيتها - للضيق الاجتماعي لدى «الأوساط» - الصغرى، في المجتمع، من جهة والانقسام في قمة الجهاز البيروقراطي من جهة ثانية، إن هذا الديالكتيك هو الأكثر وضوحاً في مجال الإبداع الثقافي. وإذا كنا نصادف في هذا الوسط أنصار غورباتشيف الأشد حماساً لذلك لأن الغلاسنوست هي هنا أيضاً السياسة التي كانت تجري المطالبة باتباعها والإعداد لها أكثر من أي مكان آخر، وذلك قبل سنوات من وصول غورباتشيف إلى السلطة. كما أنه من الخطأ أيضاً أن يرى المرء في الانفتاح الليبرالي في مجال الإبداع الثقافي - الأدبي مجرد قضية تعني المفكرين والفنانين، فيما تقف منها الجباهير العالية موقف اللامبالاة لا بل موقف النفور. إن غورباتشيف يقتبس نصوصاً لترتوتسكي من دون أن يعرف ذلك بالطبع، فيؤكد في تقريره إلى المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي: «توقف كل من السلامة المعنوية لمجتمع ما والمناخ الروحي الذي يعيش ضمنه البشر، يتوقفان في جزء أساسي منها على حال الآداب والفنون (...). فعندما تتطلب

7) أنظر العرض الأكثر تفصيلاً بهذا الصدد في كتاب بوريس كاغارلنيسكي The Thinking Reed. وجان ماري شوليفر، الاتحاد السوفياتي: مجتمع متحرك.

الضرورة الاجتماعية فهم حقبة معينة، خاصة إذا ما كانت حقبة فاصلة في تاريخ هذا المجتمع، فإنها تفرز أشخاصاً تصبح هذه المهمة ضرورة حيمة بالنسبة إليهم، وهذا هو طابع الحقبة التي نعيشها اليوم. فلا الحزب ولا الشعب يشعرون بالحاجة إلى فخامة الاستعراضات، ولا هما بحاجة إلى عيث التقاليد المزرية، ولا إلى كتابات المناسبات والنفعية محدودة الأفق. والمجتمع يتوقع من الكتاب إبداعات فنية، وما يمكن حقيقة الحياة، وهو الأمر الذي شكّل دائماً جوهر الفن الأصيل<sup>٨</sup>.

والواقع أن الشعب السوفياتي هو من بين الشعوب الأكثر ثقافة في العالم. ف شراء الكتب في الاتحاد السوفياتي ومن ضمنها المجموعات الشعرية والمجلات الأدبية العلمية، يتخطى إلى حد بعيد شرائها في كبريات البلدان الرأسمالية، مع أخذنا بالاعتبار عدد السكان. وحل امتداد عقود كان الإنتاج الضحل والممل والمخادع والكاذب من الكتب في الاتحاد السوفياتي، يغيب آمال مستهلكيها. وبهذا المعنى كانت «حقيقة الحياة» غائبة. أما نوافر هذه الحقيقة اليوم في أعمال أصلية قيمة، فيعتبر، من وجهة نظر السكان، في مستوى أهمية العثور على قطع تبديل لأجهزة التلفزة أو على شرائح اللحم من النوع الرفيع.

وتتطوي لبلة الإبداع الثقافي - الأدبي، فضلاً عن ذلك، على بُعد مؤسسي يحدربنا الآن نحط من تأثيره النموذجي على المجتمع بأكمله. فقد أدى مؤتمر الكتاب السوفيات، فضلاً عن مؤتمر جمعية العاملين في السينما، إلى انقلاب فعلي على الأجهزة المحافظة التي تسيطر على هذه الاتحادات - على الرغم من أنه لم تصاحب ذلك كله عملية إغفاء الديمقراطية، بشكلها المطلوب، على البنى القانونية<sup>٩</sup>.

(8) م. غورباتشيف، التقرير السياسي الصادر عن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي في المؤتمر السابع والعشرين للحزب. ص. 115 - 116: «إن تطور الفن هو الاختيار الأرفع مستوى لمعرفة حيوية هذا العصر وولائه» «إن رفض الفن كوسيلة لوصف المعرفة وتحليلها بحجة التعارض مع الفن البيروقراطي التاملي والانطباعي في العقود الأخيرة، هو بمثابة نزاع الأداة الأكثر أهمية من يد الطبقة التي تبني مجتمعاً جديداً (...). إذا كنا لا نستطيع الاستغناء عن المرأة حتى من أجل خلق ذقوننا، فكيف نستطيع بناء حياتنا أو إعادة بنائها من دون أن ننظر إلى أنفسنا بمرآة الأدب، لكلنا كان الأدب أكثر عمقاً، كلما أراد أن يطبع الحياة، وكلما تمكن من «رسم» الحياة بأسلوب أكثر دلالة وأكثر دينامية» «إن الثقافة هي التاج العضوي للمعرفة اللبقة التي تميز المجتمع بأكمله، أو على الأقل طبقة المهيمنة». (ليون تروتسكي الأدب والثورة، ص. 21، 22، 173). نشر هنا إلى أحد المظاهر غير المتوقعة لهذا الميل: ظهور مئتان وستون ألف (1) مجموعة من متنتي موسيقى الروك في الاتحاد السوفياتي، على الرغم من الإلزام البيروقراطي بضرورة التسجيل بهذه الصفة (غينيسيتين، شباط/فبراير 1986، بحسب مصادر سوفياتية مختلفة مذكورة).

(9) س. فيرنسي، وب. لوهر. *Antirach mit Gerbstach?* ص. 253 - 259.

هذا فضلاً عن أن هناك بعداً سياسياً مباشراً للبرلة الإبداع الثقافي - الأدبي والبرلة وسائل الإعلام لا ينكره سوى العميان. فليس الشكل وحده هو الذي يتغير، بل المحتوى أيضاً.

قد يقر المرء أن الجماهير لا تستوعب دائماً المغزى الجمالي لانهطاط الأشكال الإبداعية، التي باتت معقّمة، أكاديمية، «شعبوية» مشوّهة، نمطية ودوغمائية، وبشكل خاص، عملة في مجالي التعبير الأدبي والفني. قد نقر بذلك، علماً أن هذا الحكم ينطوي على احتقار، لا أساس له من الصحة، لقدرة الشرائح المثقفة من البروليتاريا السوفياتية على الحكم والتحسس في هذا المجال. لكن هل يمكن أن نصلّق أنّ هذه الجماهير نفسها ستبقى غير مبالية عندما يجري التشهير، على مستوى واسع، بامتيازات البروقراطيين وسوء استخدام السلطة وتعسفها وتغييب الحكم القضائي، وذلك في الأفلام والروايات والنصوص المسرحية، في التلفزة والمجلات والصحف اليومية. وهل ستبقى هذه الجماهير غير مبالية عندما يتبين أن هذا التشهير لا يطاول حالات فردية واستثنائية، بقدر ما يطاول مؤسسات اجتماعية وبنية سياسية بأكملها<sup>(10)</sup>.

والحال أن الغلاسنوست تفضي إلى تشهيرات بهذا الاتساع وتنطوي على هذه الأبعاد التي عرضنا لها. وفي إطار هذه الشروط تصبح الغلاسنوست متصلة بظاهرة إحياء السجال الاجتماعي العام وإعادة تسييس المجتمع، ومن ضمنه الطبقة العاملة وإن بليقاع ليس بإمكاننا حتى الآن تحديده، وباتساع قد يختلف من طبقة إلى أخرى ومن شريحة إلى أخرى. وإذا كان «أهل الخبرة» هم الذين يستأثرون حتى اليوم بالسجال الواسع المفتوح - أي الصحافيون والعاملون في الإذاعة والتلفزة والاقتصاديين وعلماء الاجتماع والمؤرخون والتكنوقراطيون - فالأوضاع كلها تشير إلى أن الطلاب والشباب والحركات النسائية والحركات السلمية بدأت تشارك في هذا السجال بأعداد متنامية. وسيكون من الغرابة بمكان فعلاً ألا يحدث الأمر نفسه في صفوف النقابيين الأكثر استقلالية وفي صفوف الشغيلة الأكثر تقدماً<sup>(11)</sup>.

(10) يستمد فريرديك هيتز في كتابه *Zeitzeichen aus der Ferne* بعض المواقف الأكثر جلية التي انقلها عدد من المثقفين السوفيات بخصوص الموضوعات الأكثر تنوعاً والمرتبطة بالبريستويكا والغلاسنوست.

(11) لقد فصح عالم الاجتماع الكندي ماسنيكوف حالة أحد العمال الذي أوقف بسبب تظلمه ضد أعضاء الملاك الإداري. ولوحق الذين دافعوا عنه بدورهم. ومقالة ماسنيكوف التي أرسلها إلى جريدة سوفييتسكلها روسيا لم تنشر على الإطلاق، علماً إن هذه الجريدة كانت قد نشرت مقالاتين للكاتب نفسه يدافع فيها عن حرين تمت ملاحظتهم بسبب محاولتهم القيام بمبادرات إنتاج خاص. وشكّم حل ماسنيكوف نفسه بثلاث سنوات في معسكر الأشغال الشاقة بتهمة «التعرض للسلطة السوفياتية» حسب المادة 190 من القانون الجزائي (Labour Focus on Eastern Europe تشرين الأول/أكتوبر 1987).

وقد قدم كونفرنس «بحيرات بايكال وبيغا» - الذي التقى فيه سبعة كتاب يابانيون وستة كتاب سوفيات في ايركوتز بين الأول والخامس من آب/ أغسطس 1987 لنقاش تلوث البحيرات في البلدين وانتشار مرض الميناماتا في اليابان - مثالا على التأثير السياسي للبرلة الثقافية - الأدبية. وقد تقرر القيام بتحريك سياسي منسق وفي اتجاه يشوي في البلدين - بانتظار تحرك عالمي أكثر اتساعاً - لمواجهة الكارثة البيئية التي تهدد البشرية<sup>(12)</sup>. ويدعو بعض الكتاب السوفيات، ومن ضمنهم القومي الرجعي فيكتور راسبوتين، حلتاً، إلى عدم اللجوء حتى إلى «الاستخدام السلمي للذرة»، أي لصالح إلغاء كل المراكز النووية.

أما التعبير الأكثر لفتاً للنظر عن تأثير الغلاسنوست على الجماهير فهو الرواج الذي تلقاه أسبوعية «أنباء موسكو» التي تمثل النشرة الصحافية الأكثر «جراً» في موسكو، والرافعة الفعلية لسياسة الغلاسنوست. ولما كانت هذه الدورية موجهة أساساً لقراء أجانب فإنها تطبع سبعمائة وخمسين ألف نسخة تشمل مجموع طبعاتها الانكليزية والفرنسية والألمانية والإسبانية والعربية. ولا بد أن يشتري القراء الروس الذين يتقنون لغات أجنبية عدداً من هذه النسخ. لكن إيفور ياكوفليف، مدير «أنباء موسكو» تنبه إلى الفائدة التي يمكن أن تجنيها النشرة من إصدار طبعة روسية. وهكذا فإن المئة وخمسين ألف نسخة الصادرة بالروسية يتنابها القراء تناهياً وتحفظي خلال ساعات من الأكشاك كل أسبوع، لتباع من جديد في السوق السوداء بأسعار مرتفعة، مما اضطر ياكوفليف إلى مضاعفة عدد نسخ الطبعة الروسية.

للتساءل إذن عما يمكن أن يعنيه بيع نصف مليون نسخة أسبوعياً في مدينة موسكو من نشرة دورية لا تقيم أدنى تسويق (لبعض) السلطات القائمة، والتي تُدان في بعض الأحيان على مستوى رأس الجهاز، أي هذا غير مجتمع الجماهير الواسعة بيقظة سياسية. قصوى في واحدة من التجمعات البروليتارية الأساسية في أوروبا؟

ترافقت الثورة التي أحدثتها الغلاسنوست في وسائل الإعلام مع تمرد فعلي من جانب الصحافيين ضد الرقابة الذاتية والإشراف البيروقراطي الذي يمارسه «المحافظون» داخل المؤسسات الصحافية بالدات. وقد أسفر هذا التمرد أبان انعقاد مؤتمر اتحاد الصحافيين في آذار/ مارس 1987، عن حادثة وانتصار مشهدين في آن واحد. ففي 16 آذار/ مارس 1987، وفي اليوم الأخير من المؤتمر، وفيما كان سبعائة وستون مندوباً يستعدون للتصويت باليد المرفوعة على لائحة من متي شخص من المفترض أن يشكّلوا الهيئة الإدارية الجديدة

(12) ميمز *Zeitsichen aus der ferne*، ص. 475 - 480.

للاتحاد تدخل على نحو مفاجئ أحد صحافيي الإزفستيا وعبر عن معارضته لتركيبه اللاتحة من جهة - حيث اعتبر أن عدد «الإداريين» مبالغ فيه بالمقارنة مع قلة الصحفيين الحقيقيين - ومن ناحية ثانية عبر عن معارضته للطريقة المتبعة في التصويت، إذ طالب بالتصويت السري. ثم ما لبثت كثرة من المندوبين أن طالبت بالكلام لدعم وجهة نظره، فصوّتت أغلبية أعضاء الجمعية العمومية، بالأيدي المرفوعة، لصالح لائحة مرشحين ولصالح التصويت السري. وهذا ما حدث بالفعل.

وفي الظاهر ترى الجماهير العالية في الصحافة إمكانية متاحة لها، لكنها ما زالت غير قادرة على التعامل معها من خلال اقتراحات تستهدف إقالة مندوبي السوفيئات، علماً أن الدستور يمنحها هذا الحق<sup>(13)</sup>.

وفي البرافدا يعمل خمسمائة صحافي في قسم «بريد القراء». ويبدو غنى هذا البريد وتنوعه مذهشين<sup>(14)</sup>. وقد بدأ هذا البريد بالتدفق إلى السوفيئات المحلية. وبحسب «أنباء موسكو» في عددها الصادر في 25 تشرين الأول/ أكتوبر 1987 لا تصل الرسائل إلى سوفيئات موسكو موضبة في طرود ودرم بريدة عادية، بل تصل في حطاب مليئة بها.

وإذا كان صحيحاً أن «أنباء موسكو»، والأسبوعية «أغوتوك» التي تطبع مليون نسخة هما المطلقتان لسياسة الغلاسنوست، فإن توزيعهما يبقى متدنياً بالنسبة لتوزيع الصحف اليومية التي تعمّر عن «الخط الوسطي»، مثل «ترود» الناطقة باسم النقابات والتي تطبع 18 مليون نسخة، «والإزفستيا» (سبعة ملايين نسخة) و«الكومسولسكايا برافدا» (14,5 مليون نسخة) و«البرافدا»، الصحيفة الرسمية للحزب الشيوعي (11 ألف نسخة) والتي تدافع عادة عن مواقف أكثر محافظة، و«الليترا تورنايا» (3 ملايين نسخة) وهي أكثر ليبرالية.

ويخلص جان ماري شوفينيه، الذي نستقي منه هذه الأرقام إلى أن كمية إصدار المجلات والمقدمة لا تلي سوى حاجة جزء ضئيل من القراء المحتملين في موسكو: «إن

---

(13) بين عامي 1963 - 1981 حدثت 4900 حالة إبطال لعضوية أعضاء في السوفيئات كانوا جميعهم، عملياً، أعضاء على المستوى المحلي. وهذا ما يشكل في المتوسط 250 حالة في العام الواحد أو 600 حالة خلال الولاية الواحدة (وهي تمتد مدة عامين ونصف العام في الاتحاد السوفياتي). ولما كان هناك مليونان وثلاثمائة ألف متسبب فإن الإبطال لا يعني سوى نسبة 0,03% من هذا الرقم. وهذا ويتعلق الإبطال حصراً بدواهي «العلانية»: إيمان على الكحول، تجارة مخدرة ولباقة علنية، وفساد في بعض الأحيان.

(14) لقد أمهد في الغرب نشر عدد من رسائل القراء المثيرة التي أرسلت إلى الصحافة السوفياتية. انظر بوجيه خاص L'Événement de Jeudi 11 تشرين الثاني/نوفمبر 1987؛ ولومانيته 6 تشرين الثاني/نوفمبر 1987.

نقص الورق وحدود الإمكانيات الطباعية يكمنان وراء عدم كفاية الإصدارات. وثمة حل وجه الاحتيال عوائق أخرى تقف بوجه توافر إمكانيات صحافية ومادية جديدة للاستجابة للطلب المتنامي. وهذه الحال ماثلة لحال المجلات الأدبية ومجلات السينما التي - وإن وصل عدد نسخها إلى عشرات الملايين - تخفي من الاكتشاك بعد دقائق من عرضها للبيع<sup>(15)</sup>. إن أية دراسة متأنية لوضع وسائل الإعلام السوفياتية تين أنه ينبغي التمييز بين بداية السيرة ومؤداها.

لقد ضُمَّت الرقابة على وسائل الإعلام، من دون أن تغيب بشكل نهائي<sup>(16)</sup>. فلم تتعرض الصحافة إلى تفاصيل دورة مؤتمر الصحافيين التي أتينا على ذكرها، وثمة تساهل مع الكلام الصريح والكتابة الصريحة، لكن إلى حد معين لا يمكن تخفيته. ورئيس الاتحاد الصحافيين ورئيس تحرير البرافدا، ألفاناسيف المعروف بمواقفه التي تعبر عن موقع وسيط بين الليبراليين والمحافظين، يعارض على نحو منهجي أي تعميق لسياسة نزع الساتلية، تحت حجة «عدم التعرض لإنجازات الثلاثينات والأربعينات» وعدم «الإساءة لمقاتلي الحرب الوطنية الكبرى القدامى»...

هناك محرمات أخرى لا تزال قائمة. فإدانة «أجهزة الأمن» التي لا يني غورباتشيف يشيد بها، تبقى نادرة وظرفية. وإدانة امتيازات البيروقراطية بمجملها تجري بالنسب؛ فيأتي الحديث عنها فجأة وبشكل واسع ومن ثم يسود الصمت لأشهر<sup>(17)</sup>. والموضوعات التي تشير فعلاً إستهاء الطبقة العاملة تحتل حيزاً متواضعاً في أعمال النقد وتعبيرات المعارضة. أما

---

(15) لومولد ديبلوماتيك، كانون الأول/ديسمبر 1987؛ وجان ماري شوفينه، الاتحاد السوفياتي: مجتمع متحرك، ص. 225.

(16) كشف هيدريك سميت في كتابه الروس، أن وكالة تاس تنشر يوماً نشرة صحافية تخضع لرقابة شديدة (وخاصة في ما يتعلق بما تأخذه من الصحافة الأجنبية الممنوعة التداول في الاتحاد السوفياتي) والنشرة مخصصة للجميع ويطلق عليها اسم «النشرة الخضراء»! لكن إلى جانب هذه النشرة ثمة نشرة بيضاء مخصصة لوظفي الدولة والحزب والصحافيين. وهي خاضعة للرقابة أيضاً، لكن أقل من «النشرة الخضراء». وأخيراً هناك «النشرة الحمراء» وهي غير خاضعة للرقابة ومخصصة فقط للبيروقراطيين من المستويات الرفيعة (ص. 343 - 433) ونشرت الأذستها مقالة لفلاذير بولديريف (وأعادت نشرها وكالة نوفوسوي في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 1988) وهي تقر باستمرار الرقابة. لقد خُفِض عدد «الموضوعات الممنوعة» ببساطة إلى نسبة 33%، فيما استمر حظر استخدام الصحافة بحجة التخريب على «النظام الاجتماعي الاشتراكي».

(17) بعد المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي، صَبَّ حليف، أحد القادة الرئيسيين في الحزب الشيوعي السوفياتي، وعضو المكتب السياسي، جام غضبه بشكل فظ (وسخوف) على التنديد بهالغازن الخاصة - أنظر الفصل الرابع - وقد توقفت حملة التنديد على الفور في الصحافة اليومية.

المعارضة الليبرالية والمعارضة القومية حتى، وهي معارضة شوفينية وذات ميول أرثوذكسية لا بل رجعية على نحو صريح، فتتاح لها إمكانية التعبير بسهولة تفوق ما هو متاح للمعارضة الاشتراكية والفوضوية - النقابوية، والشيوعية أن تعبر عنه<sup>(18)</sup>.

لا مجال إذن لبث الأوهام حول ما يترتب على سياسة الغلاسنوست في الفترة الحالية، بل ينبغي فهم طبيعة السيورة الجارية واحتلالاتها. ينبغي فهمها كعملية صراع، وتناقض متنام، بين قوى اجتماعية مختلفة وتيارات سياسية مختلفة، أكثر منها عملية مدبرة من غورباتشيف ومستشاريه.

### ■ إدخال الشباب إلى جهاز الحزب

لقد اتخذت عملية تطهير الجهاز أبعاداً جعلت تنسج منذ وصول غورباتشيف إلى السلطة. وهي أكثر اتساعاً في القمة مما هي على مستوى الشرائح الوسيطة في الجهاز. وثمة أرقام دقيقة حول هذه المسألة. فمنذ أن أصبح غورباتشيف السكرتير الأول للجنة المركزية، وإبان المؤتمر السابع والعشرين قام بتبديل خمسة أعضاء من أصل اثني عشر عضواً في المكتب السياسي (حصلت فيها بعد تعديلات إضافية رفعت العدد إلى أربعة عشر)، وعشرة رؤساء أقسام من أصل أربعة وعشرين في اللجنة المركزية، وثلاثين وزيراً ورئيساً للجان الدولة من أصل ثمانين، وأربعة أمناء للأحزاب الشيوعية من أصل خمسة عشر في الجمهوريات السوفياتية الخمس عشرة. وخمسين أميناً عاماً أولاً للمناطق من أصل مائة وخمسين في الحزب الشيوعي السوفياتي، ومائة وثمانية وثلاثين عضواً في اللجنة المركزية القديمة من أصل ثلاثمائة وعشرين عضواً.

وبالمقابل تبين اللائحة التالية التي تشير إلى تواريخ تعيين (وانتخاب) المسؤولين الأساسيين في الحزب الشيوعي السوفياتي، بوضوح إلى أي حد وصل غورباتشيف وأحوانه في عملية التجديد العميقة لتشكيل الهيئات القيادية<sup>(19)</sup> (تشير النجمة في اللائحة إلى الأعضاء المبعدين منذ ذلك التاريخ).

(18) في أيلول/سبتمبر 1988، نشب صراع عنيف حول المسعى من أجل الحد من الاشتراكات في المجالات التقليدية، مثل أبناء موسكو وأوغونيك بحجة نقص الورق. ويبدو إن هذه المجالات قد ريعت المعركة في نهاية المطاف.

(19) مارشال غولدمان، محلي غورباتشيف، ص. 230 - 231.

## أعضاء المكتب السياسي :

غورباتشيف.....	(أمين عام منذ العام 1985)
علييف <sup>(١)</sup> .....	تشرين الثاني/نوفمبر 1982
تشيريكوف.....	نيسان/أبريل 1985
غروميكو <sup>(٢)</sup> .....	نيسان/أبريل 1973
كونانيف <sup>(٣)</sup> .....	نيسان/أبريل 1971
ليغاتشيف.....	نيسان/أبريل 1985
ريشكوف.....	نيسان/أبريل 1985
تشيرينسلي.....	نيسان/أبريل 1971
تشيفرنادزه.....	تموز/يوليو 1985
سولوموتسيف.....	كانون الأول/ديسمبر 1983
فورونكينوف <sup>(٤)</sup> .....	كانون الأول/ديسمبر 1983
زايكوف.....	آذار/مارس 1986

## الأعضاء المرشحون للمكتب السياسي :

دتيشيف.....	تشرين الثاني/نوفمبر 1964
دولفيخ.....	أيار/مايو 1982
سليونكوف.....	آذار/مارس 1986
سوكولوف.....	نيسان/أبريل 1985
سولوفييف.....	آذار/مارس 1986
تاليتساين.....	تشرين الأول/أكتوبر 1985
ياكوفلييف.....	كانون الثاني/يناير 1987
يلتسين <sup>(٥)</sup> .....	شباط/فبراير 1986

## أعضاء الأمانة :

غورباتشيف.....	1978
بيريوكوف.....	1986
دوبرينين.....	1986
دولفيخ.....	1972
ليغاتشيف.....	1983



1987	لوكيانوف
1986	ميدفيدف
1985	نيكونوف
1986	رازوموفسكي
1987	سليوتكوف
1986	ياكوفليف
1985	زايكوف
1986	زيميانين

ويؤكد الجدول الذي نشر في صحيفة لوموند (18 شباط / فبراير 1987) الانطباع

نفسه:

### جدول رقم (15)

معدل الجمود			
يحتلون المنصب نفسه في تشرين الأول / أكتوبر 1982		المجموع	المنصب في شباط / فبراير 1987
%	العدد		
20	3	11	المكتب السياسي (أعضاء)
25	2	8	المكتب السياسي (أعضاء احتياطيين)
16	2	12	الأمانة
10,5	2	19	رؤساء أقسام في اللجنة المركزية
35,7	5	14	الأمناء الأولون في الجمهورية
38,8	8 + 53	157	الأمناء الأولون المناطقيون <sup>(*)</sup>
8,3	1	12	نواب رؤساء مجلس الوزراء
28,7	4 + 21	87	وزراء <sup>(*)</sup>
57	175	307	أعضاء مشبتهين في اللجنة المركزية

(\*) ميزنا، بالنسبة للأمناء المناطقيين والوزراء، بين القدامى، أولئك الذين لم يشيروا مناصبهم منذ تشرين الأول / أكتوبر 1982 (الرقم الأول) وأولئك الذين كانوا يمارسون للمسؤوليات نفسها في ظل بريجنيف، لكن في منطقة أخرى أو وزارة أخرى (الرقم الثاني). والنسبة المثبتة تعود إلى مجموع هاتين الفئتين.

مع ذلك يظل التطهير، أو إذا أردنا «التجديد»، أقل أهمية، من وجهة النظر السياسية، من ما توحى به هذه الأرقام. إنه يمثل بشكل خاص عملية إدخال الشباب إلى الجهاز. إن الدم الذي يقدمه هؤلاء القادة الجدد الأصغر سناً إلى إصلاحات غورباتشيف ليس دعماً كاملاً ولا مضموناً بشكل مسبق. وتبعاً للأسبوعية الألمانية الغربية «دير شبيغل»، فإن عملية تجديد المكتب السياسي التي تمت في دورة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي في حزيران/ يونيو 1987 لا تؤمن الأكثرية (دون شروط) لمناصري الزعيم الجديد. فهذا الأخير لا يضمن سوى أربعة أصوات (ومن ضمنها صوته هو). فيما يضم المكتب فضلاً عن هؤلاء أربعة «بريجينيين» وستة تكنوقراطيين مقربين من رئيس الوزراء ومجكوف ومن الرجل الثاني المولج بالأيديولوجيا، ليفاتشيف. وهؤلاء يدعمون البيروسترويكا بصورة عامة لكنهم يناصرون اتجاهاً أكثر اعتدالاً فيما يخص الغلاسنوست<sup>(20)</sup> (لقد أبدع اثنان من هؤلاء البريجينيين في أيلول/ سبتمبر 1988).

لا يمكننا الحكم على مصداقية هذا التحليل الخاص بتوجه كل من أعضاء القيادة العليا للحزب الشيوعي السوفياتي. يمكننا في المقابل التثبت من أمر وجود مقاومة عنيدة ومتعددة الوجوه لتطبيق التوجه الغورباتشيفي على نحو جلدري. ويقال أنه في الدورة ما قبل الأخيرة للجنة المركزية - التي لم يُنشر محضرها - وهذه واحدة من القيود التي تواجهها الغلاسنوست - كان هناك 40% من المداخلات النقدية لبعض جوانب «خط غورباتشيف»<sup>(21)</sup>.

والحال أن غورباتشيف قد نجح بمدة سياسة التطهير من جهاز الدولة، ومن ضمنه فرعها الاقتصادي<sup>(22)</sup> ومؤسساتها الثقافية، إلى الجهاز العسكري. وعبر بذلك عن حسن انتهازه رقيق. فقد انتهز فرصة ظهور كل من الإهمال وانعدام الكفاءة اللذين انطلوت عليها حادثة الطائرة التي هبط بها الشاب الألماني ماتياس روست في ساحة موسكو الحمراء<sup>(23)</sup>،

(20) دير شبيغل، العدد 41، 5 تشرين الأول/أكتوبر 1987.

(21) حول الانقلاب الذي أحدثه غورباتشيف داخل المكتب السياسي، في أيلول/سبتمبر 1988، أنظر الفصل الحادي عشر.

(22) إن الكبي شكولينكوف، رئيس لجنة الإشراف الشعبي هو الذي أشار إلى أن 13 ألف مسؤول اقتصادي تم عزلهم، وذلك في مداخلته أمام مجلس السوفيات الأعلى (لوموند، 21 تشرين الثاني/نوفمبر 1986).

(23) لقد هبط روست بمصادفة غريبة في الساحة الحمراء بطائرته السياحية الصغيرة أثناء احتفال ويوم حرس الحدود، السوفياتي. وقد تحدثت ألسنة السوء في موسكو عن أن حرس الحدود هؤلاء كانوا سكارى أثر الاحتفال فلم يلاحظوا الطيران غير المسموح به على الحدود. وجرى تقويم نجاح حملة غورباتشيف المضادة للكحول في السياق نفسه. (صتدي تايمز، 31 أيار/مايو 1987).

انتهز هذه الفرصة ليعين أحد مناصريه، وهو الجنرال بازوف، على رأس جميع المارشالات. لكن إذا ما تَوَاجَه في قوات الجيش وفي الجهاز العسكري «المحدثون» و«التقليديون»، والأولون يدعمون بالإجمال غورباتشيف، فهل سيكون ذلك تعبيراً عن استبدال العقيدة العسكرية بعقيدة أخرى على نحو فعلي؟<sup>24</sup> سوف نعالج هذه المسألة في الفصل السابع.

لقد ترافق التطهير الإداري مع فضح حالة الفساد - سوف نعود إلى هذا الموضوع في الفصل التاسع - والإهمال وسوء استخدام السلطة وانتهاك «الشرعية الاشتراكية» - وتم التثبت من هذه الأمور بطريقة غير عادية، من قبل بعض وسائل الإعلام.

ويصدد هذه النقطة المحددة تتقاطع الغلاسنوت والإصلاحات السياسية وتعزز إحداها الأخرى. لقد بان المصف البيروقراطي بكل أبعاده. فتم إلغاء أكثر من ستين ألف قرار إداري عام 1986، لعب شكلي أو لمخالفة النظم والقوانين، وذلك، في الغالب، بناء على شكاوي من الأشخاص المتضررين من هذه القرارات، هذا وأقيل أربعة عشر قاضياً من مناصبهم وتم نقل ستة وستين آخرين، فيما تعرض 837 قاضياً للعقوبات الإدارية<sup>25</sup>. وجرى أيضاً مجازاة مئتي ألف موظف، واتخذت قرارات بعقوبات مختلفة بحق اثنين وثلاثين ألف موظف، واتخذت قرارات بعقوبات مختلفة بحق اثنين وثلاثين ألف موظف آخر. وأقيمت «محكمة الطعن الإداري» بدءاً من أول كانون الثاني/يناير 1987 لإفساح المجال أمام هذا النوع من الشكاوي والمراجعات. غير أن قرارات الهيئات العليا في الدولة فضلاً عن نشاطات الكا. جي. ب. بقيت خارج هذا الإجراء.

وقد تم تعزيز هذا القرار بمصادقة المحكمة العليا في 30 حزيران/يونيو 1987 على «قانون حول الاستئناف ضد أعمال الموظفين غير الشرعية التي تعتبر اعتداء على حقوق المواطنين». ويتيح هذا القانون إقامة شكاوي أمام محاكم العدل العادية. وقد وضع هذا القانون موضع التنفيذ بدءاً من أول كانون الثاني/يناير 1988.

---

(24) هذا ما يؤكد الكسندر أولر في ليراسيون. 31 تشرين الأول/أكتوبر 1986. الذي يشير بشكل خاص إلى إعادة بناء ومسارح العمليات الكبرى الرئيسية، بتشجيع من المارشال أو غاركوف، وتقسيم مسارح العمليات هذه كل القطاعات الأرضية والبحرية والجوية والنوعية في منطقة محددة. وبحسب أدلر «إن الفلسفة التي ينظر بها عليها هذا الأمر واضحة. إن الاتحاد السوفياتي لم يعد نفسه حرب عالمية شاملة، لكنه يمتلك وسائل يستغل بعضها من البعض الآخر لخوض صراعات محدودة جغرافياً. وبموازاة ذلك، تفترض هذه الاستراتيجية قفزة تكنولوجية غارقة، ومشاركة للعسكريين في صياغة الاستراتيجية بشكل أكثر مباشرة بكثير».

(25) Keating's Archief، أيلول/سبتمبر 1987.

## ■ الإصلاحات السياسية

هل تطرح الإصلاحات السياسية مسألة التعسف القضائي - البوليسي على بساط البحث بشكل فعلي؟ حتى هذه اللحظة لم تتخط الحالات التي أدينّت بها (الكا.جي.ب.) بسوء استخدام السلطة من قبل الصحافة السوفييتية<sup>(26)</sup> أصابع اليد الواحدة. وحالة سوء استخدام السلطة الأكثر مشهدة والتي فُضِّحت حتى اليوم هي تلك الخاصة بالسكرتير الأول للحزب الشيوعي في جمهورية البشكير المستقلة (في الأورال)، وهو الذي قام بملاحقة السكرتير الثاني للحزب في مدينة أونا وحاكمه بالإستناد إلى اتهامات كاذبة لأن هذا الأخير تصدى له. وقد أمضى المسكين سافرونوف بالرغم من براءته - حسب البراهدة - وكفائه ثلاث سنوات في السجن<sup>(27)</sup>.

وكشف مؤخراً نائب رئيس القسم في وزارة العدل، ليونيد نيكولايف، عن أن القضية يتكون خطأ «هاتف أحمر» مباشر مع القادة السياسيين (في الدولة والحزب) في منطقتهم من أجل «الاستشارة العاجلة» بصدد المحاكمات وبالتالي بصدد الأحكام التي تصدرها وقد اتضح أيضاً أن ثمة خطأ أكثر «أحراراً» يتصل مباشرة بموسكو، وجرى كشفه عندما أعلنت في أوقرانيا قضية أحد الصحاليين الذين تم توقيفه جوراً، وكانت المحكمة على أهبة إدانته لأنه تدخل في مسائل تتعلق بفساد بعض البيروقراطيين المحليين ذوي المناصب العليا، فجاء الحكم عبر الهاتف بإطلاق سراحه<sup>(28)</sup>.

وكشفت الصحافة قضية أخرى، وهي الخاصة برئيس سابق لأحد الكولخوزات، ايغان سميتشنيك، والذي انتظر خمسة عشر عاماً حتى أعيد له الاعتبار بعد أن حُكم عليه جوراً. وقد كتب القانوني ليف سيمكين في معرض تناوله لهذه القضية في «أنباء موسكو» (22 تشرين الثاني / نوفمبر 1987): «لم يعد خفائياً على أحد أن البقرطة العامة في أجهزة الدولة (...) لم توفر الجهاز القضائي نفسه. لقد كان يتم اللجوء إلى وسائل معيارية لتكوين كوادر معدة لتنفيذ التعليمات الآتية من فوق، ولم تكن المحاكم بمعزل عن هذه التجاوزات».

(26) فضحت الكومومولسكايا برالدا في 3 تموز/يوليو 1987 العنف البوليسي البالغ إزاء هيببي موسكو. وقد لجأت (الكا.جي.ب.) في شباط/فبراير 1987 إلى ضرب أحد المتهمين ضرباً مبرحاً أفقده وعيه بغية سحب اعترافات منه.

(27) Handblatt, 8 - 9 أيار/مايو 1987.

(28) الصنداي تايمز، 3 أيار/مايو 1987.

بل أنه جرى فضح التعسف الناجم عن الاحتجاز بحجة الأمراض النفسية. وكشفت الكوسومولسكايا براهدا في عددها الصادر في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 1987 حالة إحدى العاملات الشابات التي احتجزت عام 1986 لأنها اعترضت على الشروط السيئة للتهوية في مصنعها. وكشفت أنباء موسكو في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1987 حالة أحد طلاب مدرسة الطب المحتجز في مستشفى للأمراض النفسية لا شيء إلا لأنه حاول إيصال رسالة إلى القنصلية الأمريكية حول تعزيز الصلات بين الطلاب السوفييت والأمريكيين. وكان ملازم أول سابق في (الكا.جي.ب.) يدهى فلاديمير تيتوب، قد عقد، قبل أسبوعين من كشف هذه الحادثة، مؤمراً صحافياً في موسكو وصف فيه سوء المعاملة التي تعرض لها أثناء احتجازه بين عامي 1982 و 1987<sup>29</sup>.

وفي 19 تشرين الثاني/ نوفمبر 1988 نشرت مجلة المعلمين اوتشيتلسكا - يانكازيتا، مقالاً للطبيب النفسي ميخائيل - أي. بويانوف، يؤكد فيه أنه خلال السبعينات صاغ بعض الأطباء النفسانيين الذين يعملون لصالح (الكا.جي.ب.) الأطروحة القائلة بأن «كل من يعارض أي أمر كان (وبالطبع السياسة الرسمية أو الدولة) هو مصاب بمرض عقلي». وقد وضمو هذا «العلم، بخدمة «السلطات» (أي أجهزة القمع) مبررين بذلك إحتجاز المنشقين في مستشفيات للأمراض النفسية. حتى أنهم تقدموا بـ «تعريف ماركسي لينيني» لانفصام الشخصية لتبرير هذا التعسف.

وبتبعاً لمصادر «منشقة» لا يزال هناك ثلاثون سجيناً سياسياً في المستشفيات. وقد عبر الصحافي الأمريكي الليبرالي والمدافع عن الحقوق المدنية في الولايات المتحدة الأمريكية، إي. ف. ستون عن مخاوفه من أن تكون أعمال التعسف هذه مستمرة حتى اليوم<sup>30</sup>.

وبالرغم من إصلاحات غورباتشيف ما يزال القانون الجزائي في جمهورية روسيا، الصادر في أيلول/ سبتمبر 1983 سارياً حتى الآن، وهو قانون جائر ومعيب إذ يتيح تمديد الحكم على المتهم عشية موعد إطلاق سراحه على نحو شبه آلي. وهذا ما ينطبق على الممارسة القائمة على إلزام المتهم بتقديم تصريح يُقر فيه بجرمه أو «يعترف بالذنب» على الأقل كشرط لحصوله على العفو.

(29) التايمز، 21 تشرين الأول/ أكتوبر 1987.

(30) أترناشيونال هيرالد تريبيون، 23 تشرين الثاني/ نوفمبر 1988؛ إي. ف. ستون وعلميعة أخرى بواسطة الطب النفسي، في نيويورك ريفيو أوف بوكس، 22 كانون الأول/ ديسمبر 1988.

وعدا المنطق البوليسي الذي ينطوي عليه فساد القضاء في الاتحاد السوفياتي، ثمة تطبيق تعسفي، لا بل مثير للسخرية، لمبدأ تخطيط مشكلات الجرح وقمعها. فمن المفترض بالقضاء وتحقيق خطة الإدانات، بحيث يجري تشجيعهم على اتخاذ عقوبات غير ملائمة ما دام «هدف الخطة» لم يتحقق بعد. وتُذكر حالة في مقاطعة أوريل تخص أحد القضاة الذي حكم بالسجن على «سارق» لعام ونصف العام لأنه استولى على قممّي خيار غلّ. ... من غرفة التموين التي تخص زوجة أبيه. لكن، وفي الوقت نفسه، يجري حتّ المليشيات البلدية (الشرطة)، تبعاً للخطة نفسها، على تخفيف «الجريمة» قدر الإمكان، أي تخفيف التوقيفات في مناطق عملها.

لكن هناك محاولات تطالب الآن بأن يكون الإصلاح القضائي أكثر شمولاً. وقد قُدمت اقتراحات علنية للبرلة القانون الجزائي (وهو بصدد التعديل اليوم)، لا بل لإلغاء أجهزة التفتيش<sup>(31)</sup>، وحتى قانون الإعدام<sup>(32)</sup>. غير أن مؤدى كل هذه الإصلاحات، سواء ستكون معتدلة أو جذرية، ليس واضحاً حتى اللحظة.

أبان انعقاد دورة اللجنة المركزية في 27 و 28 كانون الثاني/ يناير 1987 قُدمت في نهاية المطاف مقترحات حول إجراء إصلاحات سياسية ومؤسسية، وهي تتناول الأمور التالية:

- أ - اختيار المرشحين (عدة مرشحين لمنصب واحد) إلى الانتخابات.
- ب - اتباع طريقة الاقتراع السري لانتخاب مسؤولي الحزب على عدة مستويات متتالية.
- ج - اختيار المرشحين لانتخاب المندوبين النقابيين في المنشآت.
- د - وضع إدارات جديدة لمشاركة العمال في إدارة المنشآت، وهذه النقطة كنا قد عاجلناها في الفصل الخامس.

لقد كانت النتائج العملية لهذه الإصلاحات متواضعة جداً حتى عام 1989. فإبان الانتخابات المحلية في 12 حزيران/ يونيو 1987. تقدّم مرشحون متعدّدون في 76 مقاطعة، أي

---

(31) البرافدا، 6 تموز/ يوليو 1987، بحسب ما نقلته التايمز في لندن 7 تموز/ يوليو 1987.

(32) ينقل مراسل صحيفة لوموند في موسكو في عدد 20 آب/ أغسطس مقالة نشرت حول هذا الموضوع في مجلة الحوتنيوك بقلم أحد القانونيين. ويستند هذا الأخير في مرافحته في آن واحد، إلى المسألة القائلة بأن قوة الروح في حكم الإعدام هي وهم، وإلى البعد الإنساني لإلغاء هذا الحكم. وقد دافع عن وجهة النظر نفسها كاتبان في أبناء موسكو حيث ذكرا بموقف لينين، عدو أحكام الإعدام. لكن بحسب اللوموند فإن هذه المواقف لاقت صدىً ضئيلاً بين الجمهور. وقد نقلت الصحافة السوفياتية، في الفصل الأول من عام 1987، 16 حالة حكم بالإعدام أو تنفيذ للحكم، على الأقل.

حوالي 0,4% من الدوائر. وتمت الموافقة عليهم جميعاً من قبل الحزب. وكما كتب مراسل صحيفة لوموند في موسكو: «أن مجرد زيارة مكتب التصويت في الضاحية الجنوبية لموسكو يبين أن شيئاً لم يتغير في الدوائر. لم يدخل أي من الناخبين إلى الغرفة العازلة في أثناء وجودنا. والناخبون الذين قابلناهم لم يكونوا يعرفون شيئاً عن الشخص الذي يصوتون له (...)». وكما في المرات السابقة كان بإمكان فرد واحد من العائلة أن يصوت بالنيابة عن جميع أفرادها لمجرد أن يبرز «جواز السفر» الداخلي لكل شخص منهم (لوموند، 23 حزيران/ يونيو 1987).

وتبعاً لصحيفة «لوماتين دو باري»، فإن عدد الممتنعين عن التصويت الذي يزداد بشكل مضطرب منذ سنوات، قد بلغ 20% في المناطق المدنية الكبرى وكانت ردة فعل الهيئات المحلية، خاصة في الريف، قد تميزت بالسلبية والتعنت، فبما تميزت ردة فعل الجماهير بالشك والسلبية. ولا بد من الإشارة هنا إلى أنه قد جرت بعض المحاولات الخجولة لتقديم مرشحين من المعارضة: «هذا ما جرى بالتحديد في لينينغراد حيث واجه مرشحون مرتبطون بالحركات البيئية السوفياتية و«نواي البريسترويكا» رفضاً خبيثاً من جانب السلطات. فقد اختلقت الأعداء الإدارية البارعة لعدم تسجيل أسماهم على اللائحة، مع العلم أنهم كانوا يتمتعون بدمهم بعض الأكاديميين والمثقفين في المدينة، فضلاً عن دعم بعض النقابيين. وفي مدن أخرى تدخلت بعض المراجع في موسكو، خلال اللحظات الأخيرة من الانتخابات، لفرض مرشحين معينين بصرف النظر عن احتمال أعداد لوائح الترشيح، أو سعيًا لتكوين اللوائح بصورة تشكل إخلالاً بالقانون، والإستتاج واضح بما فيه الكفاية: فمن جهة تسببت هذه الانتخابات ببعض الخفضات المحلية، ومن جهة ثانية أدى إتساع الحدود الموضوعة أمام التجديد إلى فشل فريق ميخائيل غورباتشيف (...) لم ينجح «المجددون» في الحزب بتحريك الاتحاد السوفياتي بشكل فعلي (...) الأمر الذي يؤكد تحليل بعض المحافظين الذين ينتظرون أياماً أفضل: فتورة ميخائيل غورباتشيف تبقى محدودة، بشكل أساسي، في المدن الكبرى ولم تنجح بعد في إقناع السوفيات بأن إولات اشتغال بلدهم يمكن أن تتغير»<sup>(33)</sup>.

(33) كلود ماري فيلدر، في لوماتين، 23 حزيران/ يونيو 1987. وقد شرح أحد نواب السوفياتيات في مقاطعة كوبيتشيف في موسكو في إجتاج حول طائلة مستديرة نظمه حال ومسؤولي المقاطعة أنه باستثناء المتفاعلين والشبان ثمة عدد كبير من الناخبين «الذين لا يرغبون بالاقتراع على الإطلاق ويسعون بجميع الوسائل والحيل لاخت لوائح الاقتراع التي تتيح لهم الانتخاب في الخارج أو عدم الاقتراع على الإطلاق، أو الاقتراع عن العائلة بأكملها» (أنهله موسكو 10 نيسان/ أبريل 1988).

لا ريب في أن الإصلاحات السياسية لم تنته بعد. ويعتدّ جان رادفاني سلسلة من القوانين التي جرى تبنيها أو هي في طريقها إلى السوفييات الأعلى لصياغتها.

والإصلاحات التي تم تبنيها حتى اليوم هي: قانون حول الاستفتاء؛ ومرسوم حول المسائل التي يحق للمنظمات الاجتماعية الإطلاع عليها أو القرارات الإدارية التي تستطيع ممارسة حق النقض لإزائها. قانون حول حق لجوء المواطنين إلى العدالة لمواجهة القرارات الإدارية التعسفية الذي أشرنا إليه أعلاه؛ مرسوم حول المراجعة الدورية لمؤهلات الكوادر والأخصائيين؛ وقانون حول الأرشيف القومي؛ وقانون حول أمن الدولة (لم تحجر المصادقة عليه بعد).

أما الإصلاحات التي يُعمل على إعدادها فهي: قانون حول الصحافة والإعلام (الأمر الذي يعني ضمناً الرقابة)؛ مرسوم حول النظام العام للتوظيفة والاستخدام؛ قانون حول الأوضاع العامة للوزارات؛ المراجعة الشهيرة للقانون الجزائي، التي ستعي على وجه الدقة إعادة بحث البند 190 المتعلق «بالدعوى المعادية للسوفييات»، والبند 142 المتعلق بالشؤون الدينية، الخ<sup>34</sup>.

أما مسألة مراجعة النظام الداخلي للحزب، التي تعين تحديداً قضية الانتخاب بواسطة الاقتراح السري للمسؤولين (ولى أي مستوى من المسؤولية؟)، فضلاً عن مسألة تبديل الكوادر، فلا تزال معلقة.

كل هذه الإصلاحات سوف تؤدي إلى المراجعة الدستورية في تشرين الأول/ أكتوبر 1988. وهذه المراجعة ستُحل محل السوفييات الأعلى القائم - وهو برلمان زائف لا يمتلك أي سلطة عدا كونه عبارة عن قاعة تسجيل للقرارات الحكومية - سوفيياتاً أهل يُنتخب بشكل غير مباشر، أي «مؤتمر نواب الشعب» المؤلف من 2250 عضواً منتخباً بالاقتراع العام، منهم 750 ينتخبون على أساس المناطق، وعلى قاعدة خمسين مرشحاً لكل من الجمهوريات السوفييتية الخمسة عشر، و 750 للحزب الشيوعي السوفيياتي والمنظمات الجماهيرية. وينبغي أن يُنقذ السوفييات الجديد على امتداد فترة طويلة من السنة ويمارس نشاطاً برلمانياً حقيقياً. فضلاً عن ذلك، سنُ قانون انتخابي جديد يلحظ انتخاب «نواب الشعب» في انتخابات يتقدم إليها مرشحون عديدون. واقتراح المرشحين لا يتقدم به الحزب الشيوعي فحسب، بل «منظمات

---

(34) حول مراجعة القانون الجزائي والنقاشات حول «دولة الحق» التي تنطوي عليه، انظر بوجه خاص البرافدا، 2 و31 آب/ أغسطس 1988: وكومينست، آب/ أغسطس 1988.



جماهيرية» مختلفة أيضاً<sup>(35)</sup>، وسوف نعود إلى المشكلات والسجلات التي طرحتها هذه المراجعة الدستورية في الفصلين الحادي عشر والثاني عشر.

لا شك في أن هذه التدابير الشرعية كلها تشكل خطوة إلى الأمام باتجاه النضال ضد التعسف البيروقراطي والقمعي الذي طبع بميمسه الدكتاتورية البيروقراطية في الاتحاد السوفياتي. ويذكر رادفاني في هذا الصدد مثال وضع البند 58 من دستور 1977 موضع التنفيذ، وهو الذي يلحظ حق المواطنين بالطعن بممارسات أعضاء الإدارة، بمن فيهم أعضاء (الكا.جي.ب.)، لكن هذا البند ظل حبراً على ورق بفعل غياب مراسيم التطبيق. وبالرغم من السجل الدائر من دون توقف منذ ذلك التاريخ (أنظر تحديداً الألفسيتا في عددها الصادر في 9 نيسان/ أبريل 1986)، فقد نجح وزير العدل ومعمل الجهاز الإداري في سنوات عشر في الحؤول دون المصادقة على هذه المراسيم التي تمت المصادقة عليها أخيراً. وبدأ العمل بالقانون في 30 حزيران/ يونيو 1987. وهو يكمل البند 139 الجديد في القانون الجزائي الذي أقر عام 1986، والذي تصفه الألفسيتا بالقانون «المعادي للبيروقراطية» (16 أيار/ مايو 1987). إلا أن الصحيفة نفسها تضيف مباشرة أنه بعد مرور عام واحد على إقراره لا نجد إلا مثلاً واحداً على تطبيقه.

وتخلص النائية إيلينا في سوفيات موسكو - المدينة إلى الإستنتاج نفسه بشيء من المראה: «ثمة وضع غريب ناشيء (...) إن الحكومة تمنح حقوق وصلاحيات أوسع، وترفع المنوعات، غير أن الإمكانيات القاعدية الجديدة تبقى غير مستخدمة. سواء بفعل النوايا السيئة [1] أو بفعل انعدام الخبرة» (أنباء موسكو، 11 تشرين الأول/ أكتوبر 1987).

غير أن الأسباب الأساسية للشك والسلبية لدى الجماهير الواسعة هي اجتماعية واقتصادية، وليست أيديولوجية أو ناجمة عن «تقاليد الأجداد الروس». إن بقطة النشاط الجماهيري تتطلب مجالاً وأهدافاً للنشاط الذاتي. إنها تتطلب المزيد من الغلاسنوست والمزيد من الديموقراطية وليس التقليل منها.

وكما يقول محرر مجلة نوفي مير، ستريلجاني، مستعيداً ماركس الشاب: «ولا نستطيع القفز فوق الهوة بالقيام بفقتزين، ونحن على حافتها» وحدها جماهير الشغيلة تستطيع تحقيق «الثورة الفعلية» التي يؤكد غورباتشيف أنها ضرورية لإخراج الاتحاد السوفياتي من ورطته.

---

(35) لقد نشر القانون الانتخابي الجديد في البراقدا، 5 كانون الأول/ ديسمبر 1988.

لكن كيف يمكن تحريض الجماهير ضد البيروقراطية مع الحفاظ على رقابة البيروقراطيين على الجماهير نفسها؟ هذا هو مأزق غورياتشيف.

ينبغي وضع الأساس على ثلاثة تناقضات أساسية - ولكنها ليست الوحيدة - للبيروتريكا السياسية كما يعرضها ميخائيل غورياتشيف نفسه على أشد ما يكون من الجذرية في كتابه الأخير. وهي تختصر بشكل من الأشكال هذه الورطة. وتتعلق هذه التناقضات بمسائل ممارسة السلطة، وتعدد الأحزاب (التيارات المنظمة) والجلور المادية للبيروقراطية.

فيما يتعلق بممارسة السلطة يكتب غورياتشيف<sup>36</sup>: «لن نغير بالطبع مستنم السلطة السوفياتية ولا مبادئها الأساسية» (ص 71). «لقد وحى الحزب والمجتمع تنامي السيطرة السلبية» (ص 55). «نعم [لها] [البيروتريكا] بدأت بمبادرة من الحزب. فالأجهزة العليا في الحزب والدولة هي التي صاغت برنامجها وتبنته» (ص 73). «وبالطبع تقوم منظمات الحزب بمهامها وتؤدي أغلبية واسعة من الشيوعيين واجباتها إزاء الشعب بصدق وبلا مصلحة شخصية».

لكنه يستتج، من ناحية ثانية، «أن المثقفين وأصحاب المواهب، ممن يؤمنون بالاشتراكية، يجهلون أنفسهم عاجزين عن استغلال كامل طاقاتهم الكامنة. أي عن ممارسة حقهم بمشاركة حقيقية في إدارة شؤون الدولة (ص، 61). «ثمة هوة بين الكلمات والأفعال، الأمر الذي ينمّي سلبية السكان». (ص 24). «إن الأشخاص الشرفاء يستتجون بمرارة أنه لم يعد ثمة اهتمام بالشؤون الاجتماعية، وإن العمل لا يخضع لأنظمة محترمة. (ص 280). لهذا فإننا نعطي الأولوية للإجراءات السياسية، ولعملية إضفاء الديموقراطية بشكل واسع وحقيقي (...). ولمشاركة نشطة من الجماهير في إدارة شؤون البلد. ذلك كله مرتبط بالمسألة الرئيسية في كل ثورة، وهي مسألة السلطة (...). علينا والحال هذه، وإذا ما أردنا إنجاح البيروتريكا، أن نولي اهتمامنا للمهام السياسة ولوسائل ممارسة السلطة» (ص 71).

وتبلغ هذه المطالعة ذروتها باستنتاجين رهيبيين: «على وجه الإجمال أصبح المجتمع شيئاً فشيئاً بلا حكم» (ص 27) «لقد وُضعت السوفياتيات، إلى هذا الحد أو ذاك، على الهامش (...). ووجدت الشغيلة أنفسهم محرومين من حقهم الذي يضمنه لهم الدستور بأن يكونوا معنيين مباشرة بشؤون الدولة» (ص، 155).

(36) نستقي كل هذه الاستشهادات من م. غورياتشيف في البيروتريكا.

من الواضح أن السلسلة الأولى من الاستشهادات متناقضة على نحو فاقم مع السلسلة الثانية. إذا كان المجتمع معتقداً للحكم وإذا كان الشغيلة مفتقدين لممارسة السلطة - وهذا ما كشفه الماركسيون الثوريون منذ عقود واستخدموا صيغة «المصادرة السياسية» لوصفه - فكيف يمكننا كشوعيين أن ندافع عن فكرة عدم تغيير الستام السوفياتي؟ وإذا كانت جميع منظمات الحزب تقوم بمهامها وإذا كانت الأغلبية الساحقة من الشيوعيين تؤدي واجبها إزاء الشغيلة، فكيف نفسر أن هؤلاء الشغيلة قد أصبحوا سلبيين سياسياً وأنهم «يفتقدون لأي اهتمام بالشؤون الاجتماعية»، وإذا كان المعنى الأصلي لمفهوم الاشتراكية هو «قبل كل شيء حركة (... ) سياسية جماهيرية، حركة تنطلق من القاعدة» (ص، 71) فكيف نوافق على أن تكون «الثورة» الجارية اليوم منطلقة من «الهيئات الأعلى في الحزب»؟.

ويصبح عدم الانسجام فاقماً على نحو مضاعف عندما يضي غورباتشيف في «التحليق» الأكثر جرأة في كتابه فيقول: «إننا نجد أنفسنا بمواجهة مهمة خارقة: ضرورة استعادة دور السوفيات بشكل كامل باعتبارها أجهزة سلطة سياسية وأساس الديمقراطية الاشتراكية» (ص 156 - 157).

رائع. غير أن هذا الإعلان الجريء سرعان ما يُخفَّف، لا بل يفرَّغ من مضمونه، عندما يضيف غورباتشيف أن قرارات الاجتماع الموسَّع للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي في كانون الثاني/ يناير 1987 تتيح للسوفيات تنظيم مهامها على النحو الذي يجعلها هيئات الحكم الشعبي الفعلية» (ص 157).

والحال أن القرارات التي يرجع إليها غورباتشيف تعني السوفيات المحلية، فيما تتعلق بقية العناوين الفرعية بالنقابات. هل يمكن أن تتحقق الإعادة «الكاملة» لدور السوفيات، كأجهزة سلطة سياسية على المستوى المحلي، وعلى مستوى المنشآت؟ هل على هذه المستويات بالذات تُمارس السلطة السياسية الفعلية، أم بالأحرى على المستوى المركزي، ومستوى الدولة بالمعنى الدقيق للعبارة؟ غير أن غورباتشيف لا ينسب بشقة حول ممارسة السلطة المباشرة من طريق السوفيات والشغيلة على هذا المستوى.

ولهذا الصمت ما يبرره! ففي معرض كلامه يستنتج «أن وظائف هيئات الحزب ونشاطاتها قد حُلَّت محل وظائف الحكومة والإدارة ونشاطاتها» (ص، 156).

غير أنه ما أن يأتي على إثارة القضية «المؤسسية» المتعلقة بمصادرة العمال سياسياً، حتى يعود للتأكيد بصورة حاسمة وتفخيمية على العقلنة الأيديولوجية - السياسية وعلى الإولات

المؤسسية التي تنطوي عليها هذه المصادرة: «فالثقة الموضوعية في الحزب ما فتت تتنامى، وأهميته ما زالت تتعاضد. وتبذل هيئات الحزب جهدها كي لا تستحوذ على مسؤوليات المنظمات المعنية بالاقتصاد والإدارة (...)» إن الهدف الذي يصبو إليه الحزب هو هدف مختلف: فأول ما يُفترض أن يقوم به هو التقدم بتحليل السيرة تحليلاً نظرياً (...) وصياغة سياسة محددة، فضلاً عن تحديد الوسائل والأشكال الكفيلة بوضعها موضع التنفيذ، واختيار الأشخاص الذي يتحملون مسؤولية القيام بها [وهذا هو تعريف النوسوكلاتورا نفسها]، واختصار عليه أن يوفر للبريستويكا غط تنظيمها وإطارها الأيديولوجي. ووجهه الحزب هو الذي يستطيع القيام بذلك [التشديد من وضعنا]. أما الإدارة والاقتصاد فهما من مهمات الحكومة والمنظمات الأخرى المعنية بهذه المسائل (...) على الحزب القيام بعمله: أما الباقيون فيقومون بأعمالهم. وما لم يتم الأمر على هذا النحو فإن الدور القيادي للحزب والعمل الأيديولوجي والعمل مع الكوادر لن توفى حقها» (ص. 171).

أين هي السوفييات ضمن هذه الصورة؟ هل وقعت في فخّ ما؟ أين هي ممارسة السلطة من قبل جماهير الشغيلة؟ هل ضاعت في انعطافة إحدى الجُمَل؟ صحيح أن غورباتشيف يميز بين ممارسة الحزب المباشرة لأعمال الإدارة - والتي يظن بها - وبين ممارستها من قبل إداريين معترفين. غير أن الأمر يعني مجرد تقسيم وظيفي للعمل داخل البيروقراطية. فالحزب، والحزب وحده، هو الذي يُنْشَر الإداريين ويحدد الخط (السياسي، والاستراتيجي) الذي ينبغي أن يتّبع. ولا يحق لأي شخص آخر القيام بهذا العمل، ولا توجد عندنا معارضة رسمية» (ص. 172).

وهذا ما يؤكد من جديد أطروحة الماركسيين الثوريين<sup>37</sup>، التي تعتبر أن الديمقراطية الفعلية، والممارسة الحقيقية للسلطة السياسية من قبل جماهير الشغيلة، وسلطة السوفيئات الفعلية هي متعارضة مع نظام الحزب الواحد. فالسوفيئات لا تصبح ذات سيادة ولا هيئات حقيقية «للحكومة الشعبية» ما لم تُنتخب بحرية وما لم تُعَيَّن بحرية مسؤولي الإدارة والاقتصاد، وما لم تصوّت بحرية على الخطّين الاستراتيجي والسياسي البديلين.

ذلك كله يفترض وجود تيارات معارضة معترف بها باعتبارها شرعية (طالما هي محترمة بحكم الواقع الدستور الاشتراكي، بصرف النظر عن مواقفها الأيديولوجية. وهذا يفترض حق العمال والفلاحين من أن يتنخبوا بحرية كل من يريدون انتخابه بغض النظر عن توجهه

(37) أنظر الوثيقة التي تبناها المؤتمر العالمي الثاني عشر للأمية الرابعة. «ديكتاتورية البيروقراطية - والديمقراطية الاشتراكية».

وانتائه الايديولوجي، ومن دون حق فيتو سبق من الحزب الشيوعي السوفياتي، إن لم نقل من الكا.جي. ب. وهذا يفترض، بعبارة أخرى تعددية الاتجاهات والأحزاب السياسية - حيث أن الخط السياسي - الاستراتيجي الذي يختلف عن خط الحزب الشيوعي حتى لو كان قليل التماسك، هو بالضبط الذي يجعل الحزب حزباً.

وعلى الرغم من جميع هذه الصيغ الجريئة، تبقى البيروسترويكا السياسية كما يصفها غورباتشيف، والحال هذه، في إطار الستام السياسي القائم على الحزب الواحد، وهو التعبير السياسي عن البيروقراطية، التي تسيطر على جميع أجهزة الإدارة، والمخولة وحدها بالتفكير في المشكلات السياسية بمجملها، وحدها المخولة بصياغة جميع الحلول (وحق الاقتراحات) السياسية، ضمن هذه الشروط ليس ثمة ممارسة للسلطة السوفياتية من قبل السوفياتيات! وضمن هذه الشروط، كيف نفاجأ إذا ظل القسم الأكبر من الجماهير غير مستيس؟.

يستشهد جيرار سترايف بجملته رهية من نص مسرحي ليواري ميكاروف، بعنوان لم أكن، «قل، يا بابا، هل أنت شيوعي أم عضو في الحزب؟».

أما جان راغاني فيستتج بما يثير السخرية المؤلمة «إن الدور القيادي للحزب الشيوعي، كما صاغه بوضوح دستور 1977 لا يبدو في أي حال من الأحوال [1] مطروحاً لإعادة البحث في ضوء التحولات الجارية»<sup>(38)</sup> فأواه أيها التخط، عندما تتملك بنا...

ونواجه التناقض نفسه في تحديد الجذور الاجتماعية للبيروقراطية<sup>(39)</sup>. ويستعيد غورباتشيف أطروحة البيروقراطية التبريرية التفرعية: «أما المصاعب الكبرى التي تواجهنا في سعيها لإعادة البناء، فتأت من نمط التفكير ومن الأمور التي تطبعنا بها في السنوات الماضية. وعلى كل واحد منا، من الأمين العام إلى العامل، أن يعمل على تغييرها. وهذا أمر مفهوم،

---

(38) جيرار سترايف، دينامية غورباتشيف، ص. 203، جان رادفازني الاتحاد السوفياتي في الثورة، ص. 170.

(39) بحسب آتياه موسكو، 22 تشرين الثاني/نوفمبر 1987، شكلت أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي لجنة للتحال ضد مظاهر البيروقراطية داخلها. وقد تلقت كمية من الرسائل وفي غير أوانها، تفضيخ التخريب البيروقراطي في المجتمع بأكمله. واستنتج عالم الفيزياء الشهير أوسيبيلان، نائب رئيس اللجنة، الأمر التالي: «برأيي إن «علم البيروقراطية» هو موضوع هام للأبحاث الاجتماعية بوجه خاص. ولا تزال مصادر البيروقراطية وبرنامجها الاجتماعي، وشرائح السكان التي تمرر عن مصالحها، وأساليب حوارها ودفعها، مشكلات لم تجد حلولاً لها [4] من وجهة نظر علماء الاجتماع. علينا أن نفهم في نهاية المطاف من هو البيروقراطي؟» وفي الواقع، يتقدم الفكر بخط عشوائي، لكنه يتقدم مع ذلك.

حيث أن عدداً منا قد تكون كفرد في ظل النظام القديم (كذا) وضمن الظروف التي كانت سائدة. علينا أن نتخطى عقلية المحافظة لدينا [التشديد من وضعنا]. فأغلبتنا تنسب إلى مبادئ سياسية وايدولوجية صحيحة. غير أنه يوجد فرق جوهري بين الموقف الفكري الصحيح وكيفية تطبيقه». (ص 89).

بالنسبة لأي ماركسي يتحدد النظام (قديماً كان أم جديداً) قبل كل شيء ببنية السلطة الاقتصادية والسياسية؛ فالوجود الاجتماعي هو الذي يحدد الوعي الاجتماعي. كلا، يجيب غورباتشيف: إن «التفكير المحافظ» (أي الوعي الاجتماعي) هو الذي يحدد «النظام» (القديم والجديد). وهذه أطروحة لا تصمد على ضوء الوقائع كما يتبين من تحليل الظروف الاجتماعية للاتحاد السوفياتي. كما أنها لا تصمد أيضاً حتى على ضوء تأكيدات غورباتشيف الخاصة، حيث أن غورباتشيف لا يتردد بالقول في وصفه لـ «سنوات الجمود»: «إن الملكية العامة قد انقطعت تدريجياً عن المالك الفعلي، العامل. (...) حتى أننا شهدنا ظهور كل علامات استلاب الإنسان على مستوى ملكية الشعب بأكمله». (ص، 61) «وليس ثمة من يقاوم التغيير سوى أولئك الذي يميزون على كل ما هم بحاجة إليه. (...) إن الغلاسنوست، الشفافية، تكشف (...) الامتيازات غير الشرعية» (ص، 38).

وينو غورباتشيف برسالة تلقاها من ليتوانيا: «ما هو موقف الناس من سياستك؟ لن أكلبك القول، يا عزيزي ميخائيل سرفيفيتش، لأن هذا مضر بقضيتنا المشتركة. إنني لا أتكلم عن الدوائر صاحبة الامتيازات في مجتمعنا؛ فكل شيء واضح على هذا المستوى. كثيرون هم الذين يريدون الاستمرار بالعيش في بلاد العمل والحليب كمن ينام تحت تأثير المخدر. سوف أكلملك عن الشعب البروليتاري (...) ثمة للأسف عدم تفهم عميق لسياستك في صفوفهم» (ص 95). «لقد أخذنا بالاعتبار أيضاً تجاربنا السابقة» التي شهدت فشل كثرة من المحاولات المتكررة لإصلاح المستويات العليا في الإدارة من دون الاعتماد على القاعدة، بفعل المقاومة العنيدة لجهاز الإدارة الذي يرفض التخلي عن العديد من حقوقه وامتيازاته [التشديد من وضعنا] (ص 77). «واليوم، عندما تُطرح مسألة العدالة الاجتماعية على بساط البحث في بلادنا، فإننا نسمع كلاماً كثيراً عن مقام بعض الافراد أو مجموعات الافراد وامتيازاتهم» (ص 140). «(...) إن نوعية الخدمات التي تُوفّر للسكان بمجملهم هي أقل جودة من تلك التي تقدم إلى المنظمات والمؤسسات التي أسلفنا الكلام عنها [التاجر، الخاصة... الخ]! إن هذه الظاهرة تشكل بطبيعة الحال موضوعاً للنقد من قبل الشغيلة» (ص 14).

لكن، ما دام الأمر كذلك، وما دام ثمة شرائح صاحبة امتيازات وشرائح أخرى مُعوّزة، وما دام ثمة حقوق خاصة وامتيازات للمديري الملكية العامة، وما دام المتمجون المباشرون يشعرون بالاستلاب انطلاقاً من هذا الواقع، إذن ثمة فارق واضح في الوضع الاجتماعي وتضارب مصالح بين الشغيلة والبيروقراطيين (المديرين على اختلافهم) ومن الآن فصاعداً سوف ينطوي اختلاف المصالح والوضع الاجتماعي على اختلاف في العقلية.

فوراء التعارض «المحافظة» - «الثورة السياسية» (أو إذا أردنا، الغلاسنوست الجذرية المدفوعة إلى أقصاها) ثمة تعارض بين «النوائر صاحبة الامتيازات في المجتمع». - «والشعب البيروليتاري» الذي يتكلم عنه صاحب الرسالة الليتواني الذي نوّه به غورباتشيف<sup>(40)</sup>.

مع ذلك، وما إن كشف غورباتشيف عن هذا التعارض حتى حاول إنكاره واستتج بسداجة (مصطنعة؟) (أو بمحاولة ثورية: «إن إعادة البناء تعني كل واحد منا، من الشيوعي في القاعلة إلى الأمين العام للجنة المركزية، ومن العامل إلى الوزير، ومن المهندس إلى الأكاديمي. وليس باستطاعتنا أن نحقق النجاح هذه العملية ما لم نقم بجهد وطني حقيقي» (ص 74).

غير أن هذا الإجماع سرعان ما يتغير عندما يستتج غورباتشيف نفسه «خلال رحلتي إلى منطقة كويان، وَجَّهت انتقاداً إلى القادة النقابيين لأنهم يعملون كخدم عند المديرين (...). ينبغي أن تكون للجان العمال النقابية أسنان، لا أن يتحجم دورها إلى دور الشريك المؤقت للمديرين» (ص 158 - 195).

ثمة، وبوضوح إذن، تعارض مصالح بين الشغيلة والمديرين. فلا معنى أبداً لإنكار تعارض المصالح هذا والاعتراف به في وقت واحد.

إن هذه التناقضات الأساسية للغلاسنوست - لإضفاء الديمقراطية بشكل جزئي، وغير ناجز، ومبتور، بفعل رفض إدانة احتكار السلطة وامتيازات البيروقراطية، بل بفعل رفض الإطاحة بها والنضال من أجل ممارسة مباشرة للسلطة من قبل السوفيئات القائمة على تعددية الأحزاب - ليست تناقضات نظرية. إنها تقضي إلى مشكلات سياسية عملية وإلى أزمات سياسية، ومنها قضية تصفية الستالينية غير المتجزئة، وقضية يلتسين، والصراعات في القوقاز، وفي بلدان البلطيق والاعتراضات الانتخابية أمام الكونغرفرس التاسع عشر للحزب الشيوعي السوفياتي، وقبل انتخابات آذار/ مارس 1989، وكلها نزاعات معبرة عن هذه المسألة.

(40) إبان الإعداد للمؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي أشار الصحافي ت. سامولي إلى الروابط القائمة بين عدم قابلية مسؤولي النوميكلاتورا للمعزل، والامتيازات المادية التي ينطوي عليها موقعهم، وتشكل نزع من «الشرعية الإدارية في الحزب» (البرالدا، 5 و27 كانون الأول/ديسمبر 1986، 13 شباط/فبراير 1987).



## الفصل السابع

General Organization for the Arab League

(المنظمة العامة للعرب)

### سياسة غورباتشيف الخارجية و «التفكير الجديد»

سياسة غورباتشيف الخارجية

كانت مقترحات نزع السلاح النووي الجزئي في أوروبا أشد المبادرات التي اتخذها ميخائيل غورباتشيف تأثيراً في العالم. وقد تميزت بجهود وساطة استثنائية، تكللت عموماً بالنجاح<sup>(1)</sup>، إذ وضعت حلف شمال الأطلسي أمام تحدٍّ يتعلق بتطبيق خياره الخاص المسمى «الخيار صفر المزدوج»، (أي إلغاء الصواريخ النووية متوسطة المدى وقصيرة المدى)، لقاء الإطاحة على نحو مشهدي بالمواقع التي تدافع عنها الدبلوماسية السوفياتية. وقد أدت المبادرة المذكورة إلى توقيع الاتفاق الأمريكي السوفياتي حول «الخيار صفر» في 8 كانون الأول/ديسمبر 1987<sup>(2)</sup>. ثم واصل فريق غورباتشيف اندفاعه فاستكمل هذه المبادرة باتفاق حول خفض الصواريخ «الستراتيجية»، لا بل حول الإلغاء الكامل للأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية، من الآن حتى العام 2000، ويخفض أساسي «للأسلحة التقليدية» في أوروبا.

### ■ اتفاقات نزع السلاح الجزئي

لا يسعنا إلا الترحيب بهذه الاتفاقات. فالطابع الإيجابي لهذا التغيير يبدو لنا غير قابل للدهس. ولا يسع الحركة العمالية العالمية فضلاً عن جميع الحركات الجماهيرية المعادية

- (1) لقد كتب نيكولاي بولجانسكي والكسندر راغر، أسيرا الأيديولوجية المعادية للشعبوية للعمام، Gorbachov, der neue Mann، ص. 277، في العام 1986، أن غورباتشيف قد نسي عملياً في دعاوته وفي ممارسته، الصواريخ متوسطة المدى في أوروبا: وقد أثبت الأحداث اللاحقة خطأ هذه التأكيدات.
- (2) ظهر نص الاتفاق بوجه خاص في Neue Zürcher Zeitung، في 12 و13 كانون الأول/ديسمبر 1987. وأكد كينسجر بوضوح أن إلغاء جميع الأسلحة النووية أمر غير مرغوب فيه، ولا يمكن تصور أي «دفاع عن الغرب» في «المستقبل المنظور» من دون نشر الأسلحة النووية (ألفترناشيونال هيرالد تريبيون، 7 كانون الأول/ديسمبر 1987). لا يمكن للمرء أن يكون أكثر وضوحاً من ذلك.



للإمبريالية إلا الإفاعة من تراجع المصداقية التي حازت عليها الدعاوة الريضانية ضد «إمبراطورية الشر».

إن هذه المانوية الصيبانية التي تؤمن بها الشرائع الأكثر رجعية في الإمبريالية - وهي لا تقتصر إطلاقاً على الحزب الجمهوري في الولايات المتحدة وأصدقائه في أوروبا، ومنهم السيدة تاتشر وشركائها - [والتي تقسم قوى العالم إلى معسكرين، معسكر الخير ومعسكر الشر] لا تستند بالتأكيد إلى قاعدة موضوعية في تاريخ القرن العشرين. هذا ويصعب علينا اعتبار الشيوعية أو الاتحاد السوفياتي، حتى في ظل القيادة الستالينية الأسوأ، مسؤولين عن اندلاع الحرب العالمية الثانية وبالحري عن الحرب العالمية الأولى، ومسؤولين عن مجازر آشويتز وهروشيا، فضلاً عن الحروب الاستعمارية التي لا تحصى والتي حصدت على وجه الإجمال أكثر من مئة مليون قتيل خلال قرننا الراهن هذا إذا استثنينا الكلام عن الكوارث البشرية كالتي تسبب بها الجوع والتخلف ولا يزالان يتسببان بها على نحو واسع حتى اليوم في العالم الثالث.

إن للدعاوة المستيرية المعادية للسوفييات وظيفة سياسية محددة بدقة، وإن تكن غير إنسانية: تمديد جزء من الرأي العام، شيئاً فشيئاً، على الاعتقاد في أن الحرب النووية العالمية هي الخيار الأقل سوءاً *better dead than red* (أفضل الموت على أن أكون أحمر). وبإمكاننا أن نملك بفعالية هذه الدعاوة حتى في أسوأ لحظات حقبة ريغان. كما ليس باستطاعتنا أن ننفي أن غورباتشيف وفريق مستشاريه، قد تمكنوا في أقل من عشرين شهراً أن يبطئوا بشكل واسع آثار حوالي عشر سنوات من المستيريا على طريقة رامبو، وذلك بالاعتماد على ممارسة فن ناجز في العلاقات العامة.

صحيح أن الأوساط الإمبريالية المعادية «للصفر المزدوج» تعمل جهدها الآن لتنفيذة أزمة هستيرية جديدة، وذلك بتشديدتها القوي على ما تدعي أنه «تفوق ساحق» لجيوش حلف فرسوفيا في مجال الأسلحة التقليدية في أوروبا الوسطى. وهذه الدعاوة المبينة على نقص المعلومات وعلى التضليل<sup>(3)</sup> - وهي تفعل ذلك كي لا تشير بالتحديد إلى التفوق النوعي

(3) انظر النقض الحاد والمدهش لجميع عناصر هذه الأسطورة كما قلتمه نائب الأميرال أنطوان سانغيني في لوموند ديبلوماسيك، تشرين الأول/أكتوبر 1987. وعبرت الأكاديميست، 28 تشرين الثاني/نوفمبر 1987، بحل من وجهة نظر مماثلة. وفي خلاصة رصينة تتمتع بالمصداقية قدم جاك سابير مجمل السجل الذي دار حول هذه المسألة في كتابه الستام العسكري السوفياتي. لكن، بعد تحليل مفصل بنقص طروحات الضوق العسكري السوفياتي أو «عسكرة» الاتحاد السوفياتي إنقلب الكاتب فجأة، على نحو لا تقبله أية بداهة، إلى التأكيد على أن عقيدة غورباتشيف العسكرية في الاتحاد السوفياتي تفترض «اكتشاف الحرب» التقليدية كأداة للسياسة الخارجية.

لأسلحة حلف شمال الأطلسي، واضعة بين مزدوجين الطابع المخصوص لجيوش  
«الديموقراطيات الشعبية» في أوروبا الشرقية<sup>(4)</sup> - سوف تقلب على أصحابها حيث أن  
غورباتشيف قد أخرج مطلقها بالموافقة الحرفية على «مطالبهم» بنزع جزئي للسلاح  
التقليدي.

ويفعل هذا الواقع نفسه، يتسع موضوعاً المجال السيامي للحركة المعادية للحرب  
بدل أن يقتصر، شرط أن لا تخضع هذه الحركة للمفاوضات الدبلوماسية، وأن تحفظ  
استقلالها الضروري عن جميع الحكومات وعن مجمل المفاوضات بين الدول، وإن تحافظ على  
توجهها الذي يتميز أساساً بالدعوة للالتزام بنزع السلاح من جانب واحد. هذا في حين أن  
فقدان مصداقية الطرح حول «التهديد»، لا بل «العدوانية» من جانب موسكو سوف ينمي  
بلا شك قدرة هذه الحركة على التبعث.

قد يأسف واحدنا لأن البيروقراطية السوفياتية قد انتظرت وصول غورباتشيف لتتخذ  
هذه المبادرات، فلو أنها قد أطلقتها عندما وصلت الحركة المعادية للحرب في البلدان  
الامبريالية إلى ذروتها في بداية الثمانينات لكانت آثارها الإيجابية والمحفزة لهذه الحركة أشد  
فعالية. ففي ذلك الحين دهبنا نحن إلى مبادرات مماثلة وإلى إجراءات جريئة لنزع جزئي  
للسلاح النووي من طرف واحد، وهي مبادرات وإجراءات كان الاتحاد السوفياتي يستطيع  
القيام بها، لا بل كان يتوجب عليه ذلك، بغية تعزيز الحركة الجماهيرية المؤيدة لنزع السلاح  
من طرف واحد في البلدان الامبريالية. لكن هذه الحال تنطبق عليها بوضوح قاعدة: «التأخر  
أفضل من عدم القيام بأي شيء».

بالطبع، لا تنبغي المبالغة بالآثار العملية لاتفاق «الخيار صفر». فالمسألة لا تعني حل  
الإطلاق نزع سلاح حقيقي ولا حتى تقدم فعلي نحو نزع السلاح النووي. فالتناقض واشتغل  
لا يلغي إلا 3% من الرؤوس النووية لا أكثر. وأوروبا والعالم سيظلان عرضة لتهديد  
الأسلحة النووية الاستراتيجية، التي يؤدي تشغيلها إلى تدمير الحضارة البشرية دفعة واحدة،  
إن لم يؤد إلى تهديد وجود النوع البشري نفسه. أما مجرد تدمير المراكز النووية بواسطة  
الأسلحة «الكلاسيكية» في خضم حرب عالمية سميت «تقليدية» فيؤدي بدوره إلى كارثة  
عائلة. ومنذ كارثة تشيرنوبل بات من الصعب أن نشك في هذا الأمر، هذا في حين أن الإنفاق

---

(4) لا تملك هذه الجيوش بالتأكيد أي دافع باتجاه التدخل «العدواني» في الغرب.

المسكري عبر العالم - أي التمييز الضخم للموارد، وهو تمييز إجرامي بالمعنى الحرفي للكلمة بالنظر إلى الحاجات الأولية غير المشبعة في الجزء الجنوبي من كوكبنا، قبل أي مكان آخر، ولكن ليس في هذا الجزء وحده - هو إلى ارتفاع وليس إلى انخفاض. وهذا ما هو حاصل حتى في الاتحاد السوفياتي تحت الضغط الثابت لإعادة التسليح الأميركي.

ضمن هذه الشروط، يظل النضال ضد سباق التسليح وضد تهديدات الحرب مهمة أولية من وجهة نظر الحركة العالمية العالمية. فلا غورباتشيف ولا الاتحاد السوفياتي ولا «المعسكر الاشتراكي» يستطيعون الحلول محل هذه الحركة وحلفائها للقيام بهذه المهمة. وفكرة نزع السلاح العالمي بشكل فعلي كنتيجة لمفاوضات ولاتفاقات بين الشرق والغرب تظل اليوم فكرة طوباوية أكثر مما كانت عليه بالأمس أي قبل المصادقة على «خيار الصفر المزدوج».

وانطلاقاً من وجهة النظر هذه ليس ثمة تقدم يمكن تسجيله في مواقف فريق غورباتشيف وحلفائه ورفاق دريه، في الشرق كما في الغرب. وتبقى الفكرة القائلة بأن الحرب العالمية يمكن تفاديا كلياً وإلى الأبد من دون الإطاحة بالرسائلية في معالقتها الأساسية هي الفكرة الأساس في العقيدة السوفياتية الحالية بصدد الحرب والسلام.

ولا شك أن هذه الفكرة تشكل خطوة إلى الأمام بالمقارنة مع الفكرة الخرقاء القائلة بأن الاتحاد السوفياتي أو المعسكر «الاشتراكي» قادرين على كسب الحرب النووية العالمية. فحرب من هذا النوع سوف تدمر الجنس البشري، لا بل كل حياة على كوكبنا. كيف يمكن أن «ندافع» عن أنفسنا أو حتى أن «نكسب» إذا ما انتحرننا، أو إذا ما حولنا أنفسنا إلى غبار إشعاعي؟

لقد تطورت العقيدة العسكرية السوفياتية بهذا الصدد إلى حد بعيد. وكان الماريشالان سوكولوفسكي وغريتشكو قد شددوا بإصرار على هدف الانتصار في حرب نووية عالمية وعلى إمكانية هذا الانتصار<sup>(5)</sup>. ومنذ ذلك الحين، تم التخلي عن هذا الموقف<sup>(6)</sup> وبالتحديد من قبل قائد الجيش السوفياتي الماريشال اخروميف<sup>(7)</sup> بين عامي 1984 و 1988.

(5) أنظر برجه خاص غريتشكو، القوات المسلحة في الاتحاد السوفياتي د.د. سوكولوفسكي،

**Strategic**

(6) حول تطور العقيدة العسكرية السوفياتية في هذا المجال، أنظر هانتز - جرين شولتز **Die Sowjetische**

**Militärmacht**

(7) أنظر الدراسة الهامة التي نشرت في مجلة هاي زايت في 11 كانون الأول/ديسمبر 1987. ويبدو أن الماريشال أوغازكوف، الذي كان آنذاك القائد العام للقوات السوفياتية المسلحة قد بدأ بطرح عقيدة سوكولوفسكي - غريتشكو على بساط البحث عام 1979.

لقد اعترفت الدبلوماسية السوفياتية والقادة العسكريون السوفيات بدفاعهم عن الفكرة القائلة بأن «التكافؤ» بين الأسلحة النووية السوفياتية والأميرالية أمر لا غنى عنه، كما اعترفوا أيضاً، بانتقالهم إلى أطروحة «القدرة على الدفاع الكافي» - وهي نظرية غورباتشيف الجديدة - بأنهم قد تبنا الموقف الداعي إلى «الردع المتبادل»<sup>(8)</sup>؛ ففي بداية عام 1989 استبدل القادة العسكريون، ومن بينهم أبحرومييف، صيغة «التكافؤ» بصيغة «القدرة على الدفاع الكافي». صحيح أننا لا زلنا نسمع من وقت لآخر بإشارات إلى طروحات سوكولوفسكي - غريتشكو على لسان ناطقين باسم الجيش السوفياتي، إلا أنها أصوات بقايا أقلية لا تمجد توجه البيروقراطية بمجملها.

وقد قورن غورباتشيف الأساس النظري لعقيدته الجديدة عندما ذكر في كتابه: «إن المبدأ الأساسي للمقاربة السياسية الجديدة هو مبدأ بسيط: ليست الحرب النووية وسيلة للوصول إلى أهدافها، سواء كانت هذه الأهداف سياسية أو اقتصادية أو أيديولوجية أو غير ذلك (...). الحرب النووية لا معنى لها، إنها غير عقلانية. لن يكون ثمة «ظافر» أو «خاسر» في أي صراع نووي شامل: «سوف تتعرض الحضارة العالمية من دون أدنى شك. وسوف يكون ذلك انتحاراً، أكثر منه حرباً، بالمعنى المصطلح عليه للكلمة»<sup>(9)</sup>.

إنه ينضم هنا إلى موقف الماركسيين الثوريين، وإلى موقف العديد من السلميين الأصليين، وهو الموقف الذي يدافعون عنه منذ سنوات؟ لا ينبغي أن يكون الهدف الاستراتيجي الأول للحركة العالمية، لا بل للبشرية كلها «القضاء على المعتدي بالسلاح النووي»، أو «الظفر بالحرب النووية»، بل ينبغي منع هذه الحرب النووية العالمية. فالمسألة هي مسألة البقاء الجسدي، بالمعنى الحرفي للعبارة.

إن ظاهرة تكون رأي عام بخصوص هذه المسائل ووعيها قد بدأت تظهر في الاتحاد السوفياتي سواء نُقِلَ عنها القليل أو لم يُنقل أبداً إلى خارجه. فعلى الرغم من الدعاوة الرسمية

---

(8) أنظر بهذا الصدد التقرير النهائي من تصريحات أحد «الغورباتشيفيين» الرواد خلال كونفرنس أسين في برلين الذي نقلت مجلة *Frankfurter Allgemeine Zeitung* في 4 حزيران/يونيو 1987. فقد اعترف هذا السياسي أنه يستحيل على أية قوة أن «تكسب» الحرب النووية. غير أن مؤدباً أكثر محافظة، هو البروفسور س. ساناكوفيتش، قد كتب أيضاً في مجلة *Mejdou narodnana Zhissn* (الحياة الدولية، العدد الرابع، 1987) إن أهمية «التكافؤ النووي» هي بالفعل ذات بعد «تاريخي» بحيث أنها ولدت «وضعباً جديداً نسبياً»: «إذا ما أشعلت الامبرالية حرباً جديدة، فهذا ما سيكون بمثابة كارثة لها». لها فقط؟ أليس أيضاً للاحقاد السوفياتي والبشرية جميعاً؟

(9) ميخائيل غورباتشيف. *اليريسترويكنا*، ص. 200.

والتوجيه العسكري الذي لا طائل منه، والذي ينحو منحى معاكساً للفرضيات العلمية كلها بهذا الصدد، فقد اتخذت الجماهير السوفياتية بصورة عفوية موقفاً موازياً تماماً لموقف جماهير أوروبا الغربية واليابان. وهو موقف يتعارض مع كل استخدام للأسلحة النووية. وبحسب مجلة الحزب الشيوعي السوفياتي «كومينست» (العدد 5، 1987، ص، 119) فإن استفتاء للرأي العام أجري في المصانع والإدارات العامة في موسكو بين أن 83% من السوفيات مقتنعون بأن الحرب النووية، بغض النظر عن مؤداها، سوف تدمر الحضارة البشرية، فيما عبر 93% منهم (ومنهن) عن اقتناعهم بأنه ليس ثمة مبرر - وبالتالي فلا «الدفاع عن الوطن» مبرر ولا «الدفاع عن الاشتراكية» مبرر - لاستخدام السلاح النووي.

ويمكننا أن نخمن أن غورباتشيف السياسي قد أخذ بالاعتبار تيار الرأي العام الأغلب إلى حد بعيد لتعديل هجومه الدبلوماسي ونظريته العسكرية. والذين لا يزالون يعارضونه بهذا الصدد<sup>(10)</sup> لا يقدمون برهاناً على زيفهم فحسب، بل على انعدام أي حس سياسي بدائي لديهم. وفضلاً عن ذلك، فقد تطورت العقيدة العسكرية السوفياتية على نحو متزايد منذ التخلي عن الطرح القائل بإمكانية الظفر بالحرب النووية العالية. فالعقيدة العسكرية السوفياتية تنتقل على نحو تدريجي من التأكيد على أولوية الهجوم (أو الهجوم المضاد)، إلى التأكيد على أولوية الدفاع عن الأرض. أما طبيعة قيام الاتحاد السوفياتي، من جانبه فحسب، بتخفيض قواته العسكرية في أوروبا الشرقية، فتعكس بدايتها هذا الخيار الجديد.

وفي تيار «المحدثين» في الجيش، وهم الذين دعموا غورباتشيف، ثمة قلق حول مصير الضباط المسرحين. وقد أشار أهل هذا التيار إلى التوازي بين ما يحدث اليوم وما حدث بالأمس، عندما لجأ خروتشيف إلى سياسة خفض ماثلة. أما استقالة المارشال أكرومييف فقد نجمت عن مشاعر القلق المذكورة<sup>(11)</sup>.

إن هذه العقيدة الجديدة لا تتلاءم فقط مع هموم خفض المصاريف العسكرية، الموازية

---

(10) في الكتاب نفسه والصفحة نفسها، يؤكد غورباتشيف بوضوح أن أطروحة كلاوزفيتز («الحرب هي استمرار للسياسة بوسائل أخرى») لم تعد تنطبق على الحرب النووية. ويهدح الفريق سيريانيكوف بالخطب الأطروحة المضادة، في شباط/فبراير 1987 (انظر الاستشهاد بمقاتته في هانز - هانينغ شرودر «Gorbatschows und die Generale» في مارغريتا موسن وهانز هانينغ شرودر Gorbatschows Revolution Van oben، ص. 111 - 112).

(11) انظر بهذا الصدد مقالات الكسندر أدلر في ليهراسيون، 8 كانون الأول/ديسمبر 1988، وكريستيان شميدت - هاور في هلي زايت، «تشرين الثاني/نوفمبر 1988.

لعملية التحديث المتسارع للأسلحة التقليدية السوفياتية، بل هي تعكس أيضاً اعتبارات خاصة بالسياسة الداخلية، لا بل الاجتماعية. أما خفض مدة الخدمة العسكرية فيلاقى شعبية واسعة بين الشبيبة السوفياتية ولدى أوسع شرائح الشغيلة. هذا فيما النوموكليات مشغولة البال بتنامي عدد الجنود المسلمين في الجيش السوفياتي. وقد سمح المقدم سافينكين لنفسه، وهو من المؤيدين العنيدين لفكرة «الاحتراف» في الجيش، بأن يذكر بالتقليد الديمقراطي في الجيش الأحمر في ظل فرونزيه (لم يجرؤ على القول في ظل تروتسكي وفرونزيه) في «أنباء موسكو» في 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 1988: «إن الإصلاح الذي قلده السيد فرونزيه سمح بإقامة تنظيم تنظيم عسكري يجمع بين الجيش النظامي والميليشيا، ويستجيب إلى حد بعيد للوضع العسكري - السياسي».

وفضلاً عن ذلك يتحدث سافينكين نفسه عن «إعادة المبادئ اللينينية إلى الجيش الاشتراكي». وتطوير «طابعه الشعبي، الديمقراطي، والإنساني». مستخدماً حتى تعابير من نوع «خلق بنية عسكرية ديمقراطية»، وتحويل الجيش إلى «جيش ميليشيا يتميز بمشاركة هذه الأخيرة في العمل الإنتاجي».

لكن عقيدة البريوقراطية السوفياتية اليوم، إذ تناهض هدف «الظفر بالحرب النووية العالمية»، فإنها تبغي تفادي الحرب النووية من دون الإطاحة بالنظام الرأسمالي، أي أنها تبقى أمينة لمسألة «المسكرين» من حيث نظرتها إلى مصير البشرية. والحال أن هذه النظرة طوباوية ولا تقوم على أي أساس واقعي.. وطالما أن الأسلحة النووية، والمراكز النووية لا بل الاحتمال الاجتماعي - الاقتصادي لإعادة صنعها لا تزال قائمة<sup>(12)</sup>. فإن البشرية تظل تحت رحمة تغير النظام السياسي في البلدان الرأسمالية<sup>(13)</sup> الذي قد يوصل إلى السلطة عدداً من «الديزسبيرادوس»

(12) إننا نميز بين الشروط الاجتماعية - الاقتصادية لإنتاج الأسلحة وبين الدمار الشامل للمعارف العلمية - التقنية التي تجعل إنتاجها ممكناً. ينبغي إلغاء الشروط الأولى وإمكان ذلك متوافراً، ولا يمكن إلغاء الشروط الثانية إلا بإلغاء التراجع الفكري والمادي الأساسي للنوع البشري، وهذا أمر لا يمكن تصوره وهو غير مفيد بالتالي. إن أولئك الذين يحملون هذا التراجع ينتقلون من الأطروحة الظلامية القائلة بأن المعرفة تحمل بالاحتفاظ الأخلاقي المحتوم. وتترج هذه الأطروحة القدرة الكوارث التاريخية عن سببها وتعزلها عن أسبابها الاجتماعية المخصوصة، لتعمل «الطبيعة البشرية»، بشكل عام، مسؤولية هذا الأمر، وهذه في التحليل الأخير الخطيئة الأصلية.

(13) حول الروابط بين الأزمة، والتهديدات بإلغاء الحريات الديمقراطية في البلدان الامبريالية، وهزيمة جماهير الشغيلة وإحباطها، وصمود القوى السياسية على نمط «ديزبرادو»، والتهديدات بالحرب النووية، أنظر ارنست ماندل، «التهديد بالحرب النووية والنضال من أجل الاشتراكية»، في نيولفت ويغوي، المجلد 141، أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر 1983.

من النمط النازي، الذين لا يحدون حرجاً في شنّ الحرب النووية. أما الضمانة الوحيدة ضد هذه الكارثة النووية، فهي القضاء على الدول البورجوازية وتخطي السيادة الوطنية ومخط الإنتاج الرأسمالي، والاستيلاء على جميع المصانع (وقبل أي شيء آخر على المصانع التي يمكن تحويلها إلى مراكز لصناعة أسلحة التدمير الضخمة) من قبل المنتجين أنفسهم، ومنع كل صناعة للأسلحة بضمانة يقدمها هؤلاء المنتجون دستورياً بعد حيازتهم القدرة المادية والسياسية على فرض احترام هذا المنع. أما الحل الوحيد البديل لهذا الاقتراح المادي لإلغاء الخطر النووي فهو الطرح المثالي والطوباوي الذي تقدم به غورباتشيف في المقطع نفسه المذكور أعلاه: «إرساء السياسة العالمية على معايير أخلاقية ومناقبية مشتركة بين الإنسانية جمعاء»، بغض النظر عن علاقات السيطرة الاقتصادية والسياسية القائمة في العالم. غير أن إرساء بقاء الجنس البشري على طوباوية يعني الدخول في مخاطرة رهيبة.

إن الطرح القائل بأن التدمير النووي للبشرية لا يمكن تفاديه بشكل نهائي ما لم يُمرس اتحاد اشتراكي عالمي، ديموقراطي، وتعدددي، يُشرف بواسطته المنتجون الأحرار المشاركون بفعالية على جميع المصانع وجميع المختبرات. إن هذا الطرح لا يفترض بأي حال من الأحوال انتفاء احتمال وقوع الحرب النووية العالمية من الآن وصاعداً. فهذه الفكرة التي تحمل كل نضال من أجل الاشتراكية، لا بل كل نشاط سياسي أو اجتماعي بلا هدف، باستثناء هدف توفير مهلة قصيرة لبقاء الجنس البشري ضمن أقل الشروط سوءاً، قد نسبت أحياناً إلى الماركسيين الثوريين من قبل بعض النقاد الذين كانوا مدفوعين إلى ذلك إما بجهلهم وإما بسوء نواياهم الواضح<sup>14</sup>. أما نحن في الواقع فنعبر عن موقف مختلف تماماً.

نحن نرى أن ثمة سباقاً على المستوى التاريخي بين انحطاط المجتمع البورجوازي واتحاده نحو البربرية - تحت ضغط تناقضاته المتنامية وأزماته المتعاقبة -، من جهة وبين تقدم جماهير الشغيلة نحو بناء الاشتراكية في العالم، من جهة أخرى. وضمن هذا الإطار تتبنى المطالبة بخطوات ملموسة تعمل على نزع السلاح النووي، كما ينبغي انتزاع هذه الخطوات انتزاعاً. ويمكن كسب هذا السباق بفارق ثوان. ومن أجل هذه الغاية ينبغي أن نُبلل جميع الجهود، فالنصر ما زال ممكناً.

إن هذه المعركة هي بجميع الأحوال أقل طوباوية من الفكرة القائلة بأن البشرية سوف

---

(14) ترمز هذه الفكرة إلى التروتسكيين. بوجه خاص، بوجه نيكولاي فازيتسكي، المشار إليه في الفصل العاشر.

تنقل نفسها من الكارثة النووية إلى الأبد وتحافظ في الوقت نفسه على نظام المنافسة العدواني والأناي الذي يزداد حدة، والقائم على الملكية الخاصة وصراع الكل ضد الكل الذي تنطوي عليه. ذلك كله في كوكب مثقل بالمنشآت النووية التي تتحكم بها دول ذات سيادة ومتنافسة فيما بينها.

لا يمكن للبيروقراطية السوفياتية أن تقبل بصحة الطرح الماركسي الذي تدعّمه أيضاً دروس التاريخ كلها، فضلاً عن الحد الأدنى في الحس السليم. فالعائق ليس ذا طبيعة منطقية أو فكرية بشكل أساسي، وغورباتشيف رجل لا ينقصه الذكاء. لذا يكمن العائق في الأولوية التي تُمنح للمصالح المادية على حساب الحجج العقلانية المحضّة في تحديد سلوك المجموعات الاجتماعية.

والحال أن تملّق البيروقراطية بعقيدة «التعايش السلمي» ينبع من مصالحها المادية. وأي فجوات حاسمة تحدث على مستوى الثورة العالمية والإمساك بزمam السلطة وممارستها بشكل ديمقراطي من قبل العمال في أي من البلدان الامبريالية الرئيسية سوف تخلق بقطة سياسية عارمة لدى البروليتاريا السوفياتية. الأمر الذي يقضي في الوقت نفسه على السلطة الديمقراطية وعلى الامتيازات البيروقراطية. وهذا ما يدفع الكرملين إلى الحفاظ على الوضع القائم في البلدان الأساسية في العالم. وهذا ما يجعله أيضاً بشكل قوة عاقلة بعمق على الصعيد العالمي. وهذا ما كان عليه الحال في ظل أسلاف غورباتشيف وسيظل عليه في ظل غورباتشيف أيضاً.

غير أن ذلك لا يستبعد محاولات الكرملين الدورية لتعديل ميزان القوى العالمي لصالحه، حين يقدّر أنه يستطيع ذلك دون كبير مجازفة. هذا ما حصل على وجه التحديد بعد انتصار الثورة في الهند الصينية، حين كانت الامبريالية تعاني من «المرض القيتامي» الذي لم يدم طويلاً - إلا وقتاً كافياً لقيام الكرملين بمغامرة أفغانستان المبيثة. غير أن ذلك لم يطرح على بساط البحث في الكرملين التوجه الأساسي القائم على «التعايش السلمي».

إن نقدنا الأساسي لهذا التوجه لا علاقة له على الإطلاق بأي منظور يعتبر أن الحرب العالمية أمراً مستحيلاً، كما لا علاقة له أيضاً بالطلب إلى الاتحاد السوفياتي أن يُطلق «حروباً ثورية» أو يصدر الثورة<sup>٥٨</sup>. فالذين يتقنون الماركسين الثوريين من هذه الزاوية يتقاسمون في

---

(15) أعاد غورباتشيف التأكيد، في خطابه في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 1987 بمناسبة الذكرى السبعين لثورة أكتوبر، على هذا الإنعام الباطل. (أنباء موسكو، تشرين الثاني/نوفمبر 1987).



الواقع وجهة نظر المتعلقين للكرملين ودعاة نظرية «المعسكرين» ومنظري «المواقف المتطرفة»<sup>(16)</sup> الذين يستهونون باستقلالية السيورة الثورية عبر العالم، وهي التي يقوم عليها توجهنا.

تنجم هذه السيورة عن التناقضات الداخلية في المجتمعات المعنية. إنها غير «مفتعلة» أو «منظمة» من قبل موسكو أو من قبل «قائد اوركسترا محارب» مزعوم، ولا يتحدد مآلها بالدرجة الأولى من قبل القوى العظمى. إن النظرة التأميرية - البوليسية للتاريخ تتناقض ليس مع الماركسية وحسب بل مع أية منهجية علمية تتمتع بقدر من الجدية في مجال العلوم التاريخية - الاجتماعية وتطبق الملاحظة نفسها على السيورات الثورية في المجتمعات المتبقرة لما بعد رأسيالية، مثل الانتفاضة العالية في ألمانيا الشرقية عام 1953 والثورة المجرية عام 1956، وديبع براغ بين عامي 1968 - 1969، أو صعود نقابة التضامن بين عامي 1980 - 1981.

هذه الحركات الجماهيرية التي تضم ملايين الأشخاص، ومن ضمنهم الأغلبية الساحقة من البروليتاريا في البلدان المعنية، لا يمكن أن تكون، بحكم تعريفها، من فعل تحرير مضى المخابرات المركزية الأميركية أو الفاتيكانيان أو «توجيهها» عن بعد، مهما بلغ الغموض الأيديولوجي الذي يكتنفها. فالأمر يتعلق بحقائق بديعية جداً بالنسبة لكل من يدرس تاريخ الثورات والنضالات الاجتماعية حتى لنشعر بالانزعاج من تكرارها بغية تنوير النقاد سييء النوايا.

ويعبر تعارضنا مع أي توجه استراتيجي قائم على «التعايش السلمي» بالضغط عن رفضنا لمبدأ «المعسكرين» التبسيطي، ولكل محاولة لتقليص النضال الاجتماعي - السياسي على الصعيد العالمي إلى مجرد مواجهة بين الشرق والغرب. إن هذا التعارض يقوم على حق الشغيلة وواجههم في كل بلد، أيّ بلد، في أن يدافعوا عن مصالحهم الطبقة ويناضلوا من أجل الوصول إلى السلطة حين يريدون وحين تسنح الظروف، بغض النظر عن «النتائج السلبية» أو «المخاطر» المزعومة التي ينطوي عليها هذا النضال بالنسبة للعلاقات بين القوى العظمى.

والواقع أنّ تاريخ القرن العشرين يؤكد على أن كل نضال ثوري ظافر للشغيلة في بلد ما، بحسب شروط التحرر على المستوى العالمي ولا يؤدي بتاتاً إلى «نتائج سلبية»، حتى لو

---

(16) إن مطلق نظرية «الإنفناء» هو المؤرخ البريطاني أي. ب. تومبسون. أنظر مساهمات هذا الكاتب في: أي. ب. تومبسون، «الإنفناء والحرب الباردة». وتبعاً لهذه النظرية فإن صناعة الأسلحة النووية وإطلاقها وتشغيلها قد وصلت إلى حد من الكثرة والامتعة يجعلها منفصلة كلياً من السيطرة البشرية كما يجعلها تسبب بحرب نووية، «هذا إذا لم تلغ هذه الأسلحة في أقرب فرصة».

استدعى الأمر في كل مرة هجوماً مضاداً عنيفاً، وفي الغالب عسكرياً، من جانب الامبريالية. هذا مع العلم أن أيّاً من هذه النضالات لم يؤدّ إلى حرب عالمية.

على العكس من ذلك إن خنق الثورات التي كانت حبل بالهود الايجابية مثل الثورة الروسية عام 1905، والثورة الألمانية والنمساوية في عامي 1918 - 1919 والثورتين الأسبانية والفرنسية عام 1936، قد مهد الطريق مباشرة أمام الحرب العالمية. وتبقى هذه القاعدة العامة صحيحة اليوم كما كانت صحيحة بالأمس.

أما ما نوجه إليه النقد في سلوك البيروقراطية السوفييتية العالمي فليس عدم تدخلها العسكري لصالح الثورات في الخارج. إن ما نطلبه قبل أي شيء آخر هو ألا يكون هناك عوائق سياسية أمام تطور الثورة العضوي في كل بلد، وألا تخضع الحركة العالمية في هذه البلدان لتناورات الكرملين الدبلوماسية الموهنة بصيغة «مصلحة الاتحاد السوفييتي، معقل البروليتاريا العالمية» في الأمس، وبصيغة «المعسكر الاشتراكي، المكسب الأساسي للبروليتاريا العالمية» اليوم.

ينبغي أن نشير فضلاً عن ذلك كله إلى أن كل مفهوم حول «الاشتراكية في بلد واحد»، أي كل مفهوم «يجعل الرسالة القومية - الشيوعية» أو يرى في السلطة «الشيوعية» في أي بلد «المعقل» الأساسي إن لم يكن الوحيد للثورة العالمية، يؤدي إلى النتائج الكارثية نفسها. تشهد على ذلك الواقعة التالية؛ فحين انفجرت الحركة الجماهيرية العارمة في بنغلادش والتي أدت إلى استقلال هذا البلد عن باكستان، عملت الحكومة الصينية، التي رأت في الدكتاتورية العسكرية في باكستان حليفاً لها ضد الهند، إلى دعوة الماويين في البنغال الشرقية إلى التصدي لهذا «الانفصال»، أي إلى التصرف بطريقة معادية للثورة.

إذن من المفترض أن يتم التخلي عن الخط الاستراتيجي «للتعايش السلمي» بسبب آثاره المعادية للثورة في بلدان تكون عرضة لأزمات اجتماعية انفجارية. أما الباقي - وبالتحديد درجة المساعدة المادية والسياسية التي يقدمها أو ينبغي أن يقدمها الاتحاد السوفييتي للتحركات الثورية الجارية أو الظافرة، من دون بلوغها حدّ المفامرة العسكرية - فهو مشكلة أخرى مستقلة، لا نستطيع، بأي شكل من الأشكال، وضعها في مقام الإشكالية الأكثر عمومية حول حق الشغيلة في كل بلد في الدفاع عن مصالحهم والقيام بشورهم من دون أن يخضعوا لمصالح الدول مهما كانت وأياً كانت.

## ■ «التفكير الجديد» ومشكلات التدويل

مع وصول غورباتشيف إلى السلطة شهدنا انزلاقاً جديداً، ذا مغزى كبير، للصلة القائمة بين ما تبقى من «العقيدة» المسماة «ماركسية - لينينية» التي جعلت برغماتية إلى الحد الأقصى خدمة لمصالح البيروقراطية السوفياتية، من جهة، وبين التوجه الستراتيجي المبني على «التعاضد السلمي»، من جهة ثانية. إن عقد مقارنة بين برنامج الحزب الشيوعي السوفياتي الذي أقر في المؤتمر الثاني والعشرين (برنامج خروتشيف) والبرنامج الذي أقر في المؤتمر السابع والعشرين (برنامج غورباتشيف)<sup>(17)</sup> يعكس هذا الأمر بشكل مباشر غير أن نصوصاً أخرى تنحو المنحنى نفسه وتعبّر عن هذه الفكرة بوضوح أكبر.

يستبدل برنامج المؤتمر الثاني والعشرين المفهوم الماركسي الكلاسيكي. والذي كان أيضاً مفهوماً لينين والأمية الشيوعية في حقبة لينين، لسببورة الثورة العالمية التي تتحدّد أساساً بالتناقضات الداخلية لمنطق الإنتاج الرأسمالي، وبالسستام الامبريالي وبالمجتمع البورجوازي، يستبدل ذلك البرنامج هذا كله بفكرة «التنافس السلمي بين سستامين». وهكذا يجري عملياً استبعاد منظور الثورات البروليتارية / الاشتراكية الطافرة أو حتى المحتملة في البلدان الرأسمالية الأساسية.

غير أن خروتشيف كان قد ادّعى هو الآخر أنه سوف «يدفن» الرأسمالية، عبر تحطيمها في المجال الاقتصادي. ومن وجهة النظر هذه يقوم منظور الانتصار العالمي للشيوعية على توسع «مُتسكِرِي» لطوباوية «الاشتراكية في بلد واحد». فالإنتاج تبعاً للرأس الواحد في الاتحاد السوفياتي سوف يتخطى الإنتاج في الولايات المتحدة الأميركية، فيتسبب بشكل آلي إلى هذا الحد أو ذاك «بتحول» الشعوب الغربية نحو الاشتراكية، وهو تحول سلمي وانتخابي، غير ثوري بالطبع. وقد تم تحديد تاريخ تقريبي لهذا التحطيم، وهو العام 1985...

وجاء هذا التاريخ، ثم انقضى، ولم يحصل هذا التحطيم. وفجأة، لم يعد غورباتشيف، الذي يتباهى في أنه أكثر حذراً وبرغماتية من ن. س. خروتشيف، يتحدث عن دفن الرأسمالية، حتى ولو عن طريق المنافسة الاقتصادية السلمية. فالبرنامج الجديد للحزب الشيوعي السوفياتي لا يشير حتى إلى اختفاء الرأسمالية<sup>(18)</sup>.

(17) أنظر في الفصل التاسع من هذا الكتاب، تحليلاً أشمل لبرنامج الحزب الشيوعي الجديد.

(18) كان الخيار لمصالح طريق التطور «غير الرأسمالي» أداة من أدوات «دفن» الرأسمالية بالمنظور الخروتشيفي وقد تبنته، بحسب برنامج المؤتمر الثاني والعشرين، بلدان كثيرة في العالم الثالث إن لم تكن أغلبيتها. وما حدث

ولإيجاد ما يشبه الأساس الأيديولوجي لهذا التراجع النظري الكبير ابتكر فريق غورباتشيف مفهوماً جديداً وهو مفهوم «تدويل» الحلول السياسية للمشكلات الحيوية المطروحة على البشرية. وكان غورباتشيف قد أعلن في تقريره أمام المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي: «أن مجرى التاريخ، والتقدم الاجتماعي يفترض دوماً، وإلحاح أكبر، إقامة تواصل بناءً وخلافاً بين الدول والشعوب على مستوى هذا الكوكب. إنه لا يفترض ذلك فحسب، بل يطلق لهذه الغاية البشائر الضرورية، السياسية منها والاجتماعية والمادية. وهذا التواصل هو أمر ضروري لاستباق الكارثة النووية، ومن أجل استمرار البشرية. وهو ضروري أيضاً لتسوية مشكلات البشرية التي لا تني تتفاقم، على نحو مشترك وبما يخدم مصلحة الجميع. فالدمج بين المنافسة والمواجهة بين ألسنتامين وبين الميل التنامي لتداخل دول الجماعة العالمية، هو الديالكتيك الحقيقي للتطور المعاصر. وهكذا فحسب، ومن خلال صراع الأضداد، وبصموية، وإلى حد ما من خلال التلمس، يتشكل عالم متناقض، لكنه متداخل ويؤلف بالنسبة للكثيرين كلاً واحداً»<sup>24</sup>.

وفضلاً عن ذلك: «إننا لم نبادر ببساطة إلى قراءة جديدة لواقع عالم متعدد الأعراق ومتعدد الأبعاد. ولم نقيم الاختلاف بين المصالح المتعددة للدول نفسها فحسب، بل أحطنا بالرهان الرئيسي: الميل التنامي باتجاه التداخل بين الدول في الجماعة الدولية، هذا هو ديالكتيك التطور المعاصر»<sup>25</sup>.

وكما نرى، فإن الصيغ تبقى غامضة كما يبقى الفكر مشوشاً والتعبير ملتوياً. ومختلف التفسيرات تبقى ممكنة. والديالكتيك الظاهر ينطوي في الواقع على سفسطات متعددة. فطالعنا بالطبع محاولات «للتوفيق» بين هذا الديالكتيك و«الأوثوكسية» فيما يخص الصراع الطبقي. أما ابتكار صيغة «التدويل» فامر ينسب إلى السفير السوفياتي السابق في واشنطن، أناتولي دوبرينين، وهو المسؤول الحالي عن الفرع الأعمى للجنة المركزية للحزب الشيوعي

= منذ ذلك الحين، وبوجه خاص في الهند ومصر والهند الصينية فضلاً عن ظهور بلدان تابعة شبه مصنعة (البرازيل، كوريا الجنوبية، المكسيك، الأرجنتين، هونغ كونغ، سنغافورة، وتايوان) يفرض على البرازيل غورباتشيف التخلي بشكل غير معلن عن هذا المنظور. وهو يطيل بذلك استمرار الرأسمالية إلى ما لا نهاية لأن إطلاحة الرأسمالية من قبل جماهير هذه البلدان أمر غير وارد في ترسيمته.

(19) ميخائيل غورباتشيف. التقرير السياسي للحزب الشيوعي أمام المؤتمر السابع والعشرين ص. 25.

(20) ميخائيل غورباتشيف. البيروسترويكا، ص. 194.

السوفييتي، وعلى ما يبدو المستشار الرئيسي لغورباتشيف في مجال السياسة الخارجية<sup>(21)</sup>. غير أنه ثمة مستشارين آخرين هامين يجهدون لتعزيز إعادة البناء (البريسترويكا) من زاوية العلاقات الدولية.

وقد صدر مؤخراً نصّان يحاولان وضع النقاط على الحروف. فنشرت Politicheskoe Samooobrazovanie (التثقيف الذاتي السياسي) واسعة الانتشار، في عددها الثالث عام 1987 مقالاً بعنوان «حول الطابع الخلاق للنظرية الماركسية اللينينية في الثورة». ويشدّد كاتب المقال ج. بلياك، تحديداً، على «أن الطرح النظري المتعلق بالوحدة الشاملة للعالم في الحقبة الحالية من التطور هو طرح جديد من وجهة نظر المبادئ [فعلًا جديدًا]». فاركس لم يتصور البشرية المشاركة إلا من خلال المنظور الشيوعي. غير أن «تدويل» أشكال الصراع في نهاية القرن العشرين وظهر المشكلات الشاملة<sup>(22)</sup>، قد أدّى بالفكر الماركسي الجماعي إلى الإستنتاج أن عالمًا متناقضًا قد أخذ بالتشكل تدريجيًا، لكنه عالم، ومن وجهات نظر عديدة، متّحد إجمالاً ويقوم على علاقات الحاجة المتبادلة».

إن «الحاجة المتبادلة» - «اشتراكية» الكرملين والرأسمالية الأميركية إذ تُرفع إلى مستوى الأطروحة «الماركسية» ستجعل المسكين ماركس يتنفّس في قبره. ألسنا بالأحرى أمام محاولة «لعقنة» أيديولوجية للحاجة المتبادلة بين الفئات الزراعي للزراعيين الأميركيين ونقص الإنتاج السوفييتي في مجال حلف المواشي؟ ينبغي أن يكون واحدنا مادياً خبيثاً بالطبع كي يسمى للبحث عن أسرار الوثبات الأيديولوجية في وقائع اقتصادية مبتذلة إلى هذا الحد.

وقد نشر أحد الشخصيات الأكثر أهمية من بلياك، وهو ج. أريباتوف، مدير معهد الدراسات الأميركية والكندية في أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفييتي، وأحد المستشارين الرئيسيين لغورباتشيف، مقالة حول موضوع شديد الرأهنية بالتأكيد: «النزعة العسكرية والمجتمع المعاصر» في المجلة النظرية للحزب الشيوعي السوفييتي «كومينست» (العدد 2، 1987). تحاول هذه المقالة إرساء فكرة «التدويل» على خطر التهديد النووي. فبعد أجزاء

---

(21) يذكر مارك فرانكلند. الفقرة السادسة، ص. 268، 271 - 273. ونيكولاي بولجانسكي والكسندر راهر (Gorbachov, der neue Mann)، ص. 9. أساء ستة مستشارين لما يسمونه «دبلوماسية غورباتشيف الخاطئة»: دوبرينين، جاكوفليف، فالين، أريباتوف، شيفرنادزه وزاغلادين. ودوبرينين هو الدبلوماسي الحترف الوحيد من بين هؤلاء الستة.

(22) هل ظهرت المشكلات «الدولية» فقط إبان ظهور الأسلحة النووية؟ أم تكن الامبريالية مشكلة «دولية»؟ أم تكن الحرب العالمية الأولى، وبالأخص الثانية مشكلة شاملة؟ أم تكن الثورة العالمية التي طُرحت على جدول أعمال الأمية الثالثة مشكلة «شاملة»؟

آيات التجميل الطقسية للنين وإيراد بعض التعليقات الصحيحة جداً حول مخاطر الحرب النووية التي لم تنتف، يقوم أرياتوف فجأة «برقصة موت» حقيقية: «إن النزعة العسكرية تعيد إنتاج نفسها اليوم كما كانت تعيد إنتاج نفسها بالأمس ومحارس بفعل الرأسمالية وظيفة طبقية على المستوى العالمي كما على مستوى المجتمع الرأسمالي نفسه. غير أن هذا الإنتاج لا يستنفذ الموضوع. فالمعادلة البسيطة: «النزعة العسكرية تساوي الرأسمالية» لا نجعلنا نتقدم خطوة واحدة في بحثنا عن السبل الأيلة إلى نضال فعال ضد النزعة العسكرية».

تبدو القطيعة مع المنطق، سواء الإشكالي منه أو الديالكتيكي بيئة هنا. «إن المعادلة البسيطة: النزعة العسكرية تساوي الرأسمالية» يمكن أن تفضي إلى الإنتاج التالي: كل نضال فعال ضد الرأسمالية وكل إضعاف فعلي لها (من دون الحديث حتى عن الإطاحة بها) يضعفان في الوقت نفسه النزعة العسكرية. هل هذا الكلام صحيح، أم أنه غاطيء؟ ينبغي على الأقل التحقق من هذه النظرية على ضوء التجربة التاريخية، قبل استبعادها بشكل حاسم وبسطحة قلم. غير أن الأكاديمي يعاند ليقول: «يترتب على هذه المعادلة أنه لا يمكن التخلص من النزعة العسكرية وخطر الحرب إلا بعد انتصار الاشتراكية على الصمد العالمي. وهذه الآراء تؤدي بنا إلى السلبية في النضال ضد النزعة العسكرية، وتخفي الاختلافات والتناقضات في صفوف البورجوازية المسيطرة».

يعبر الجزء الأول من هذه المحاكمة عن سفسطة فاضحة. فالرأي القائل بأن خطر الحرب لا يمكن أن يستبعد نهائياً إلا بالانتصار العالمي للاشتراكية، بحث بالآخرى على مضاعفة الجهود ضد الرأسمالية وضد مخاطر أية حرب محتملة في آن واحد، بدل أن يؤدي إلى السلبية. وإذا نظمت تحركات جماهيرية ملموسة ضد تهديدات ملموسة بالحرب، كالإعداد للإضراب العام ضد التهديد بالتدخل البريطاني في الاتحاد السوفياتي عام 1920، على سبيل المثال، استطاعت الحركة العالمية أن تدمج بين طاقاتها الكامنة كطبقة معادية للرأسمالية، وبين نضالها المعادي للحرب وقناعاتها الاشتراكية. فكيف أدى ذلك إلى تغذية «السلبية». ذلك سرٌّ من أسرار البيروقراطي. أليس الخوف من التحرك الجماهيري هو الذي يجتنبه بالآخرى وراء هذه السفسطة؟

غير أن خلفية الدافع الفعلي لأرياتوف، باعتباره الناطق الرسمي بلسان فريق غورباتشيف، (وليس خلفية المحاكمة الظاهرية والمتهاقنة) تظهر في الجزء الثاني من الاستشهاد، إذ يتم إحلال استغلال التناقضات الامبريالية (لا يمكن لأي شخص يتمتع بعد

(\*) باللاتينية في الأصل Salto mortale (م.)

أدنى من المنطق أن يعارض هكذا «استغلال» بحد ذاته) على النضال الطبقي المعادي للرأسمالية كوسيلة لحل مشكلات عصرنا.

ما إن يحقق ارتباط هذه القفزة الخطرة حتى تبدأ تنهمر منه، بالمعنى الحرفي للكلمة، الاستنتاجات المتهورة. فالبورجوازية الامبريالية، برأيه، مهمة بمجملها، شأنها شأن الطبقة العاملة، بالحفاظ على السلام وبنزع السلاح، وليس ثمة سوى أقلية ضئيلة متعلقة «بالمركب العسكري - الصناعي» تستفيد من بقاء النزعة العسكرية<sup>(23)</sup>. و«الستامان» يستطيعان التعاون في عدد من المجالات التي يمكن تنميتها.

ويبلغ ما سبق كله ذروته في صيغتين لا يترك وضوحهما أي مجال للشك: «نريد أن نرى في الولايات المتحدة الأميركية شريكاً، على الرغم من كل الاختلافات القائمة بينها، وورغم كل ما ينفّرنا (كذا) في هذا البلد وهذا المجتمع؛ لسنا بحاجة على الإطلاق لولايات متحدة أميركية عدوة (...). ولا إلى أن نسجل نقاطاً في الصراع الدعائي، ولا إلى أن نهمز الطرف الآخر في ساحة المعركة، بل إننا بحاجة إلى أن نحل، بالتعاون معه، القضايا التي وضعها التاريخ على جدول أعمالنا. على هذه الشاكلة ننظر للوضع في موسكو».

وليست مشكلة نزع السلاح النووي وحسب، بل أيضاً التهديدات التي ترمي بثقلها على المجال الحيوي للجنس البشري، فضلاً عن مشكلة الاستغلال العقلي لموارد الطاقة والمناجم على الصعيد العالمي، وإلغاء عسكرة الاقتصاد العالمي، لا بل مشكلة تحطيم العالم الثالث، وحل مشكلة الجوع في الدرجة الأولى، تُتناول باعتبارها مشكلات يمكن وينبغي حلها باتفاق مشترك بين الاتحاد السوفياتي والقوى الامبريالية الأساسية والدول الأكثر أهمية في العالم الثالث، التي يظل طابعها البورجوازي يميز عن الإدانة.

تخلص ليلي ماركو في كتابها الصادر حديثاً إلى الإستنتاج التالي: «إن الطريقة التي حاول بواسطتها الاتحاد السوفياتي إيقاف حرب أفغانستان تعبر بوضوح عن معنى التحولات الايديولوجية التي نلاحظها منذ وصول ميخائيل غورباتشيف إلى السلطة. هذا ما يؤكد بالوقائع أطروحة التفكير الجديد. فالأمر لا يتعلق بهذا الصدد بتراجع تكتيكي، بل بتغيير استراتيجي مرتبط بالتحول في الاتحاد السوفياتي مجمله. ويقول غورباتشيف في إعلانه

---

(23) لقد غاب التداخل الاقتصادي بين فيض تراكم الرسائل، والأزمة الرأسمالية والنزعة العسكرية، كلياً عن هذا التحليل، وهو الذي سلطت روزا لوكسمبورغ الأضواء عليه بشكل رائع قبل الحرب العالمية الأولى في كتابها تراكم رأس المال.

المتعلق بأفغانستان، والذي أصبح من الآن وصاعداً إعلاناً تاريخياً لأنه يشكّل الحدث الأول من نوعه للخروج من أحد الصراعات: «كل نزاع مسلح بما فيه النزاع الداخلي، يمكن أن يسمّ الجوفي هذه المنطقة، ويثير أجواء عدم الاستقرار والضيق لجيراننا، هذا إذا شئنا ألا نتكلم عن الـ ١١ مليون شخص هذا البلد وخسائره. لهذا فإننا نعارض أي نزاع مسلح»<sup>(24)</sup>.

إن اختصار العلاقات بين الامبريالية والاتحاد السوفياتي (لا بل شعوب العالم) إلى مشكلة «تواصل»، يعني الوقوف في موقع النقيض للماركسية لا بل لكل علم اجتماعي وسياسي أولي.

وتطوي هذه المراجعة المتهورة للنظرية الماركسية في الامبريالية على الفكرة القائلة أن البورجوازية الامبريالية، أو على الأقل أجنحة هامة منها، لها مصلحة مشتركة مع الطبقة العاملة والمعسكر الاشتراكي، وشعوب العالم الثالث بإيجاد حل مشترك لسلسلة كاملة من المشكلات التي تُطرح بحدة على المستوى العالمي.

وبهذا المعنى، يكتب الكسندر بوفين، رئيس تحرير «الأزستيا»: «لقد غير فريق الكرملين، بشكل أساسي، الموقف السوفياتي من الشؤون الدولية (...) لقد أقلعنا عن النظر إلى الأحداث الدولية بوصفها تعبيراً حصرياً عن المواجهة بين الشرق والغرب. لقد أبرزنا إلى المواجهة كل من القيم الإنسانية والمصالح البشرية في عموميتها» (نشر في السداي زايست 30 حزيران / يونيو 1988).

ويشيد بوريس كوروتشيفيل «بامتداد حقبة الصراع الأبدي، الذي انقضى، في ظل شعاره النصف الأول من القرن العشرين، بالتوافق الاجتماعي والطبقي الذي ربما ميّز القرن الواحد والعشرين»، (أبناء موسكو، 5 نيسان / أبريل 1988).

وبغية تعميم «التفكير الجديد» نشرت مجلة كومونست في عددها السابع عام 1988 «أطروحات للنقاش» تؤكد بما لا يفتقد إلى الجرأة «أن الفكر السياسي الجديد ينطلق من الخلاصة التالية: ليس ثمة بديل عقائلي للسلام، على الأقل على صعيد إجمالي (...) قد يبدو، للوهلة الأولى، أن الخيار الحر يتم فقط على مستوى الوسائل، والحال أن احتمال تنوع التطور الاجتماعي يتنقل إلى مجال السبل والأهداف (...) غير أن السؤال الذي يطرح نفسه:

---

(24) ليل ماركس، تحديات غورباتشيف، ص. 157. إن صحيفة «Novoie mychenie» ترجم حرياً بدهط التفكير الجديد، وليس بـ «التفكير الجديد».



هل تتعامل بادية ذي بده مع الوسائل، في حين يفترض التفكير الجديد استبعاد العنف من السياسة العالمية؟ برأينا أن الأمر يتعلق بهدف استراتيجي (...). فعند حلّ المشكلات المخصصة التي تواجهها المناطق والبلدان إذا ما أخذت كل على حدة، ينبغي أخذ الحقائق العامة بعين الاعتبار (...). ونظراً إلى المهات الجديدة فإن خط التماس بين قوى التقدم وقوى الرجعية لا يتطابق أبداً مع الحدود التي نشأت تاريخياً بين البلدان التي تنتمي إلى المعسكرين ولا حتى [١] بين الطبقات والأحزاب». كما نقرأ بصورة أوضح: «إن العدو الذي علينا أن نخرجه من أجل ضمان استمرارية البشرية لا يتمثل بالبورجوازية الاحتكارية، بل بجناحها العسكري القائم على صناعة الأسلحة». هذا وتندرج البورجوازية الاحتكارية انجراً واضحاً ضمن «تحالف قوى التقدم»...

ويؤكد فاديم ميدفيديف المكلف الجديد بالشؤون الأيديولوجية داخل المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفياتي على أن الستامين «يملكان عناصر تداخل حتمية في إطار حضارة بشرية واحدة»، وهو، في مجلة كومينست، لا يجد حرجاً في إدانة لينين الذي كان يرى العالم في «غرفة انتظار الثورة البروليتارية العالمية».

إن أذكيا البورجوازيين سيستجيون بكلمة «حاضر» وبحماس لهذه الأقوال. فقد عنوانُ تيو سوسر افتتاحية الصفحة الأولى من أسبوعية داي زانت (16 كانون الأول/ديسمبر 1988) «من الصراع الطبقي إلى المنطق الدولي». ويتحدث ميشال تاتو في صحيفة «لوموند» في عدد 5 كانون الثاني/يناير 1989 عن «مراجعة رئيسية للمفاهيم التي كانت سائدة في السياسة الخارجية السوفياتية»، ويصرّح البرفسور ج. ك. غالبرت، بمواجهة أحد الاقتصاديين السوفيات المتحفظين إلى حد ما، ستانيسلاف منشيوكوف: «إنكم تبتعدون بكل تأكيد عن مفهوم الثورة (...). وستكون مسرورين بأن تتلقى من جديد وفي أي وقت هذا النوع من العون [الذي قدمه الاتحاد السوفياتي للولايات المتحدة الأميركية في حقبة الأزمة الكبرى عندما اشترى 40% من الصادرات الأميركية من الآلات]»<sup>25</sup>.

وفي رد على إحدى رسائل القراء في عدد 25 شباط/فبراير 1989 في الكوموسومولسكايا برافدا ثمة تأكيد لا مواربة فيه: «لقد بلغ النظام الرأسمالي مستوى لم تتوقعه النظرية الماركسية

(25) نستشهد بالطبعة الأصلية، الانكليزية، من الكتاب الذي يتضمن نص حوار بين اقتصاديين: ج. ك. غالبرت وستانيسلاف منشيوكوف، الرأسمالية، الشيوعية والتعايش؛ وقد ظهر الكتاب بعد ذلك بالفرنسية تحت عنوان الرأسمالية الشيوعية والتعايش، من العلماء إلى الولف، باريس، 1989.

الكلاسيكية. فالرأسمالية المعاصرة تؤمن لغالبية السكان مستوى معيشياً كافياً وفي بعض الحالات مرتفعاً. إن الديمقراطية البورجوازية الناجمة هي مجتمع الحق. هكذا فإن الثورة البروليتارية قد أصبحت برأيي أمراً مستحيلاً. وهذا كلام واضح وجلي.

أما الفكرة القائلة بأنه لم يعد بالإمكان حل سلسلة كاملة من المشكلات على المستوى الوطني، ولا الاقليمي، بل على المستوى العالمي، فهي فكرة صحيحة تقضي قضاء مبرماً على مفهوم «الاشتراكية» (الناجزة) في بلد واحد، ومفهوم «المسكرات». غير أنها عوضاً عن أن تؤدي بشكل آلي إلى استراتيجية «التعايش السلمي المعمق»، فلما تعيد الاعتبار لبريق استراتيجية الثورة الاشتراكية العالمية. وفي الواقع فإن الفيدرالية الاشتراكية العالمية وحدها هي التي تشكل من الآن وصاعداً الإطار الممكن لحل المشكلات التي «تحدث طابعاً عالمياً».

أما انعدام الواقعية فيكم لدى الإصلاحيين - الذين لا تشكل استراتيجية التعايش السلمي إلا منوعاً من منوعات طروحاتهم - في هذا المفهوم الغورباتشيفي للتدويل. فالتناقضات التي تمزق الرأسمالية؛ والأزمات التي تتوالى عليها؛ وقوانين التطور الاقتصادي التي تغذي النزعة العسكرية؛ ورفض الطبقات المسيطرة التنحي أمام ضربات الجماهير العاملة للإطاحة بها؛ والدفاع المحموم من قبل هذه الطبقات نفسها عن ملكيتها ومواردها المادية الضخمة؛ كل ذلك يحى أمام «المصلحة المشتركة» في منع الحرب النووية! وماذا بشأن الحروب المحلية؟ ألم تحصل عملياً من دون توقف منذ العام 1945، على الرغم من المخزون المتنامي من الأسلحة النووية؟ وماذا بشأن الحروب الأهلية؟ وماذا بشأن التدخلات المعادية للثورة التي تستهدف الثورات الطافرة (انظروا نيكاراغوا)؟.

أليس من قبيل الحرق أن يفترض المرء أن جميع هذه الميول تمحى أو ينبغي أن تلغى بحجة أنه لا يمكن النضال بفعالية ضد الأسلحة النووية بطريقة أخرى؟ أليس من قبيل الحرق أيضاً إبدال النضال ضد الامبريالية بالتعاون مع الامبريالية بحجة... إن الحرب النووية تصبح حتمية بغير هذه الطريقة؟ والحال أن مثل الأطروحة اليسارية - الماوية هو ما تنطوي عليه معاجلة كل من أرباتوف وغورباتشيف.

وليس ثمة ما يثير الدهشة، ضمن هذه الشروط، في أن يعبر أيديولوجيو البيروقراطية السوفياتية بحماسة عن رغبتهم في اختفاء الأزمة الاقتصادية بأسرع ما يمكن - بدل أن يعتبروها مناسبة لتثقيف عمال العالم أجمع بروحية معادية للرأسمالية. وليس ثمة ما يثير الدهشة أيضاً في أن يتسامل أحد المدافعين عن منوع من منوعات هذا الطرح الدوغماي «الماركسية» -

الليبنية»، المؤدج الرئيسي للحزب الديمقراطي الاشتراكي الموحد في جمهورية ألمانيا الديمقراطية. أوتو رينهولد: «من الطبيعي جداً أن تُطرح علينا جملة من التساؤلات، منها على سبيل المثال: ما هي العلاقة بين نظريتنا حول الامبريالية وبين التأكيد على أن [الولايات المتحدة] قادرة على الانضمام للسلم؟ وهل يفترض ذلك أن الامبريالية والاحتكارات قد تحكمت عن ميولها التوسعية؟» (داي زايغ، 20 تشرين الثاني/نوفمبر 1987).

لم يتوان معاونو رينهولد عن تقديم إجابة جد واضحة له. فكتب رولف ريسينغ مدير معهد الشيوعية العلمية التابع للجنة المركزية للحزب الديمقراطي الاشتراكي الموحد أن «ثمة رأسيالية ممكنة، وهي التي تعمل على قاعدة التعايش والمنافسة السلميين بين الساساتيم».

إلى ذلك: «إن المركب العسكري - الصناعي، وإن كان يتلاءم مع رأسيالية الاحتكارات، ليس حيوياً لهذا السستام في جميع الظروف». (مجلة تاجز - انزيغر، العدد 10، زوريخ، 1988).

ويكتب رولف ريسينغ نفسه، في المجلة النظرية الرسمية للحزب الديمقراطي الاشتراكي الموحد ببرودة، أن شرائح واسعة (1) من الرأسيال الاحتكاري مهتمة بتطوير «الثورة العلمية - التقنية» خارج المجال العسكري، فضلاً عن اهتمامها بتقادي «تصدير موارد ضخمة من أجل التسليح»<sup>(26)</sup>. ويؤكدنا أن نخمّن ما تسببه هذه الأفكار من ضياع سياسي - أيديولوجي عميق لدى جيل كامل من الكوادر التي تربت على مفهوم «عدوانية الرأسيالية الاحتكارية الناقمة»، وفي بلد كالمانيا الديمقراطية باعتباره «حرس حدود المعسكر».

نجد خلاصة كل هذا «التفكير الجديد» في كتاب البرفسور ديتير كلاين Chancen für einen friedens fähigen kapitalismus<sup>(27)</sup>.

(26) إن التواة العقلانية الصغيرة في هذه الأطروحة هي في أن الامبريالية الأميركية التي يؤلفها العجز التجاري المائل والمعجز في الموازنة الذي ليس أقل ضخامة، نجد مصلحة على الحفاظ على سباق التسليح بحدود معينة. غير أنها لا نجد مصلحة على الإطلاق في الحد من مصروفاتها العسكرية بشكل جلدي، حتى لا تقول في إلثائها. وحول رغبة المودجلين الفورياتشيفيين في رؤية نهاية الركود الاقتصادي الرأسيالي أنظر مقالة غريغوري ميكسينس «التوقعات السوفياتية حول الحرب» في نيو لغت ريفيو، العدد 162، آذار/مارس - نيسان/أبريل 1987. وانظر أيضاً مينشيكوف في خالبرث ومينشيكوف، الرأسيالية، الشيوعية، والتعايش، ص. 136.

(\*) بالألمانية في الأصل وتعني، احتمالات الرأسيالية السلمية (م).

ولاستكمال اللوحة، لا بد من التذكير بأن الغورباتشيفيين يؤكدون اليوم، وكبدل عن «طريق التطور اللارأسالي» الذي اقترحه خروتشيف على بلدان «العالم الثالث» الرئيسية، يؤكدون على أنه باستثناء بعض الحالات النادرة (أنغولا والموزامبيق واليمن الجنوبي وأثيوبيا ونيكاراغوا والسلفادور وغواتيمالا، إما أفغانستان فغير مدرجة على اللائحة) فإن تطور «العالم الثالث» هو رأسمالي وسيبقى كذلك لمرحلة طويلة. وينبغي أن يتحرك الاتحاد السوفياتي وحركة التحرر الوطني ضمن هذا الإطار<sup>(27)</sup>. وقد ذهب دينغ هسياونغ أبعد من ذلك، عندما أعلن صراحة أن خيار الاشتراكية - أي القطيعة مع نمط الإنتاج الرأسمالي والتحلل من العلاقة بالسوق العالمي - سيكون مضرًا «بالعالم الثالث»<sup>(28)</sup>. وهذا يفترض منطقياً - كما هي الحال دائماً بالنسبة للإصلاحيين - التصدي للأعمال الثورية<sup>(29)</sup>.

### ■ «التعايش السلمي المتقدم»

إن المفزى العام لجميع هذه المراجعات النظرية هو أنها تعقلن السعي إلى اتفاق شامل مع الامبريالية - وفي مقدمتها الامبريالية الأميركية - وتبرره لترسي عمارسة «التعايش السلمي المتقدم» الذي يفترض تنازلات عديدة من الكرملين مقابل مغايم اقتصادية هامة. ومن المرجح أن تدفع حركة التحرر في بلدان «العالم الثالث» والثورات الجارية في قطاعات أساسية

(27) ج. مرسكي، «حول خيار طريق البلدان النامية»، في ميروفيا أكونوميكا إي. مجدوتا رودني أو تشوشنيا (الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية)، ص. 5، 1987.

(28) دينغ هسياونغ، كما تشهد به الصحيفة الأرجنتينية كلايين، 17 حزيران/يونيو 1988.

(29) بحسب لوموند في 15 آب/أغسطس 1987، ولقد فرض الاتحاد السوفياتي على كوبا مواقع أقل أهمية في اتفاق التعاون الاقتصادي والتجاري الذي وقعه في أيار/مايو في موسكو (...). وهكذا فإن سعر السكر الكوبي الذي يُباع في الاتحاد السوفياتي قد هبط من 915 روبلاً للطن الواحد في العام الماضي إلى 850 بالنسبة للأحواص الممتدة بين 1986 و1990 (...). وبالمقابل فإن سعر البترول الذي تستورده كوبا قد ظل على حاله - 26 روبلاً للطن الواحد - منذ العام 1985، على الرغم من هبوط أسعاره العالمية (...). أما حجم تصدير السكر فيكي على حاله (...). في حين أن كميات البترول التي يعطيها الاتحاد السوفياتي لكوبا التي تبيع 30% منها لقاء عملات صعبة، لم تتبدل هي الأخرى (...). وقد رفضت موسكو فضلاً عن ذلك تمويل المشروعات الصناعية الكبرى في كوبا. ولنذكر أيضاً هذه الملاحظة الجلفاء لغورباتشيف. ونصف الدعاوة والغوى اليمنية في الولايات المتحدة الأميركية اهتماماً بأمريكا اللاتينية باعتباره بيت نية إثارة سلسلة من الثورات الاشتراكية هناك، هذا مناف للمقل إن سلوكنا منذ عقود ثبت أننا لا نفكر على هذا النحو [في الواقع] (...). ولن نستغل المواقف المعادية لأمريكا، لا بل لن نستثيرها. فهذا سيكون من قبيل المغامرة، وليس من قبيل السياسة المعلقة، ونحن واقعيون ولنا مغامرين مهتاجين». (م. غورباتشيف، أيرسترويك، ص. 271، 272، 273)

عدة في كل من أميركا اللاتينية وأفريقيا وآسيا، لا بل فضالات عمالية هامة في البلدان شبه المصنعة، ثمن هذا السعي إلى الاتفاق الشامل.

ولفهم مبررات هذا المشروع، ينبغي عدم الانطلاق، بالطبع، من اعتبارات أيديولوجية. ومن العبث أن ننسب إلى غورباتشيف وأعوانه مشروع إعادة إرساء الرأسمالية في الاتحاد السوفياتي. ومن العبث أيضاً الاعتقاد بأن ثمة «نظرية مراجعة» تستوحي منها البيروقراطية العالمية سياستها. فهذه البيروقراطية تظل، أولاً وأخيراً، برغباتية، على النحو الذي كانت عليه في أيام ستالين وخروتشيف وبريجنيف. إنها تسعى لحل المشكلات المباشرة انطلاقاً من مصالحها المادية والاجتماعية الخاصة. أما العقيدة والأيدولوجيا - ونتردد في استخدام تعبير «نظرية» - فإنهما تتكيفان مع حاجات السياسة الواقعية وليست هذه الأخيرة هي التي تنبع من العقيدة التي تعرضت للمراجعة.

أما الدافع الرئيسي لغورباتشيف، وهو الذي تشاطره إياه غالبية «الاتجاهات» والمواقع الحساسة في قمة أجنحة البيروقراطية السوفياتية كلها، فهو الحاجة الملحة إلى تخطي كل من الجمود وسوء اشتغال الاقتصاد، فضلاً عن الحاجة إلى دفع ثمن مرتفع للبريسترويكا، إذا ما توجب ذلك. ولا يني غورباتشيف ومعاونوه الأساسيون يكررون: ما لم تتحقق البريسترويكا على نحو جذري وسريع، فسيصبح الاتحاد السوفياتي، سريعاً، قوة من الدرجة الثانية. هذا فضلاً عن أنه سيصاب بتأخر تكنولوجي عن الامبريالية يستحيل تعويضه، حتى في المجال العسكري.

ومن الآن وصاعداً سوف تعمل سياسة «الوفاق» التي يتبناها غورباتشيف في خدمة هدف مزدوج ومتلائم مع هذا الدافع.

من الناحية الأولى يتعلق الأمر بتخفيض الكلفة في مجال سباق التسلح وهي كلفة مفروضة من قبل الامبريالية ولم يعد بوسع الاتحاد السوفياتي أن يتحمل أعباءها<sup>(30)</sup>. فالمرحلة الجديدة من إعادة التسلح الناجمة عن مبادرة الدفاع الاستراتيجي («حرب النجوم» IDS) قد أخضعت البيروقراطية لموقف ملزم وقاس جداً<sup>(31)</sup>. وإذا كان معدل النمو منخفضاً نسبياً في الاتحاد السوفياتي ينبغي إذن تحويل المواد الحيوية من القسم I (الاموال المستثمرة في الإنتاج الحام) ومن القسم II (الموارد المتوفرة لتنمية مستوى معيشة السكان، بل للحفاظ على هذا

(30) اعترف ج. بريماكوف بذلك علناً في البرلاند في 8 كانون الثاني/يناير 1988.

(31) أنباء موسكو، 13 كانون الأول/ديسمبر 1987.

المستوى) إلى القسم III (إنتاج الأسلحة). وبغير ذلك ستبقى الإمكانيات العلمية المتوافرة، من دون شك، لإحباط مشروع حرب النجوم<sup>(32)</sup>، غير مستغلة.

وبما أن الدخول القومي في الاتحاد السوفياتي يعادل حوالي نصف الدخول القومي في الولايات المتحدة الأمريكية، فيما يعادل الإنفاق العسكري في البلدين (والتكافؤ الشهير) في الوقت الراهن، هذا عدا الإنفاق الإضافي على حرب النجوم، بما أن الوضع على هذه الصورة يشكل عبئاً تتضاءل قدرة الاتحاد السوفياتي. على تحمله. إن هذا الإنفاق يمثل حوالي 14 إلى 15% من الدخول الوطني، مقابل 7,5% في الولايات المتحدة الأمريكية.

إن هذا لا يعني على الإطلاق «نزع سلاح» الاتحاد السوفياتي بمواجهة الإمبريالية ولا حل القوات المسلحة السوفياتية، بل إنه يعني بالأحرى تحديثها بتكاليف أقل من خلال تمهيش الإنفاق النووي تدريجياً وكسب التكافؤ التكنولوجي مع الامبريالية في مجال الأسلحة التقليدية، حيث يبدو أن هذا التكافؤ قد صادر في خبر كان.

أما الهدف الثاني وللتعاضد السلمي المتقدم، فهو إيقاف الحصار التجاري وحظر والتكنولوجيا المتقدمة الذي فرضته واشنطن بعد التدخل السوفياتي في أفغانستان. أما من الناحية العملية الملموسة فإن ذلك يقتضي الحصول على قروض هامة من الدول الامبريالية لتحديث الاتحاد السوفياتي. وهذه القروض هامة بشكل خاص لتأمين استمرارية تموين البلد بالمنتجات الزراعية من الحبوب الغربية - كان الاتحاد السوفياتي يستورد أربعين مليون طن من هذه المنتجات في العام 1988 - واستيراد التكنولوجيات الحديثة من جديد، من دون أن يؤثر ذلك على الصادرات السوفياتية التي تتنامى بالنسب نفسها<sup>(33)</sup>.

كان ستالين قد سعى حثيثاً للحصول على قروض ماثلة في نهاية الحرب العالمية الثانية. وشكل رفض واشنطن منحه القروض، في وقت كان فيه الاقتصاد السوفياتي مستنزفاً، أحد

---

(32) لقد أكد رئيس معهد الأبحاث العلمية الأهم في ألمانيا الشرقية، البروفيسور مانفردون اردين، للتلفزة في بلده، أن الاتحاد السوفياتي قادر بما لديه من تقنيات على الدخول في «حرب النجوم»، خير أنه لن يتمكن من ذلك إلا على حساب حياة مواطنيه (Die Welt، 9 كانون الأول/ديسمبر 1986). وقد توقع المارشال أوغاركوف، في كتابه التاريخ يعلم اليقظة، مبادرة الدفاع الاستراتيجية، مستنداً إلى مبدأ عام يمكن استخلاصه من تاريخ الاستراتيجية التي تقوم على إحداث «خروقات» متتالية بالسلح المجهومي وعلى هجومات مضادة دفاعية. وقد شجّعنا بدورنا على المبدأ نفسه في الفترة حينها، وذلك على نحو مستقل عن أوغاركوف، في كتابنا معنى الحرب العالمية الثانية.

(33) أنظر بهذا الصدد افتتاحية لوموند، 23 تموز/يوليو 1987، Frankfurter Allgemeine Zeitung، 6 حزيران/يونيو 1987، وأصداء أخرى حديثة في الصحافة الغربية.

الأسباب الأساسية لكل من «الاستيعاب البنيوي» لأوروبا الشرقية من قبل البيروقراطية السوفياتية، وتقسيم أوروبا إلى «معسكرين». يشير هذا الأمر إلى أن قرار ستالين بهذا الصدد لم يكن قراراً نهائياً بدءاً من العام 1944، أو منذ أن انتصر في ستالينغراد تحديداً، كما يدعي خطأ أنصار الحرب الباردة.

فالأمر يتعلق بقروض ضخمة. وقد أمل ستالين بالحصول على ستة مليارات دولار من روزفلت - ترومان. أما غورباتشيف فيسعى للحصول من خلفاء ريغان على ما يعادل عشرة أضعاف هذا المبلغ مجدولة على سنوات عدة. (إن قيمة دولار عام 1989 هي أقل بكثير، بالطبع، من قيمة دولار عامي 1944 - 1945، مما يعني أن هذه الأرقام غير قابلة للمقارنة دقيقة). ولندكر على سبيل انعاش الذاكرة بأن بلدان السوق الأوروبية المشتركة قد منحت الاتحاد السوفياتي قروضاً بقيمة سبعة مليارات دولار.

لقد بدأت المشاريع المختلفة والشركات الامبريالية متعددة الجنسية بتخطي مرحلة المشروعات المتواضعة، من طراز اليبسي كولا. وبحسب «التامز» في عددها الصادر في 3 تموز/ يوليو 1988، فإن تحديث سستان الهاتف في الاتحاد السوفياتي يتطلب مصروفات مشتركة مع شركات اسريالية، تبلغ قيمتها مليار دولار، يذهب 20 إلى 30 % منها إلى المجموعة البريطانية GEC plessey. هذا ويتوقف قسم كبير من هذه المصروفات على القروض الغربية.

لا يبدو الهدف كناية عن نزوة إذن، وبالأخص إذا أخذنا بالاعتبار ظواهر إشباع الأسواق المتنامية التي تميز الاقتصاد الرأسمالي العالمي منذ بداية السبعينات. غير أن هذه الميزة لا تنفي ارتباط الهدف بمشروعات سياسية، على نحو واضح. لقد سبق لليونيد بريجنيف أن أكد في كانون الأول/ ديسمبر 1972 على «أن المبادلات الاقتصادية والتجارة تشكلان نواة الوفاق الصلبة التي لا يمكن تدميرها». أما ديفيد روكفلر فأكد في نهاية عام 1985، وبإشارة واضحة منه إلى تصريح بريجنيف: «أن المبادلات الاقتصادية مع الشرق سوف تتنامى، لأنها تشكل قاعدة أي وفاق، وأي اتفاق. وسيأخذ أي رئيس وقتاً طويلاً أو يقصر لفهمها». (ليبراسيون، 19 تشرين الثاني/ نوفمبر 1985). وريغان، الذي لم يكن أذكى رؤساء الولايات المتحدة الأميركية قد أمضى عملياً وقتاً طويلاً لفهمها. غير أنه كان عليه أن يضع يديه أمام عجلة الشركات الكبرى ومصدري المتوججات الزراعية فضلاً عن الرأسمال المالي الذي يجمعهم، وقبل كل شيء أمام «دايفيد روكفلر وشركاه» الذين يتمتعون بنفوذ متزايد<sup>34</sup>.

(34) هذا ما يفسر بشكل خاص إهتمام البيروقراطية السوفياتية المتنامية بالاندماج الإتحادي السوفياتي في الغات، =

إن السعي إلى اتفاق شامل مع الامبريالية يمر حكماً بالتعاون الوثيق بين واشنطن وموسكو لإنهاء ما اتفق على تسميته بالنزاعات الإقليمية التي تعني بشكل خاص اليوم أميركا الوسطى وإفريقيا الجنوبية (تاسيبيا، أنغولا، جنوب أفريقيا) وإفريقيا الشمالية الغربية (ألبانيا/ألبانيا) والشرق الأوسط (الأراضي المحتلة، لبنان، الحرب العراقية الإيرانية وتأثيراتها على منطقة الخليج الفارسي) وأفغانستان وكمبوديا.

وقد أفصح غورباتشيف بوضوح، فضلاً عن ذلك، عن نيته حل هذه «النزاعات الإقليمية» كلها بالاتفاق مع الولايات المتحدة الأميركية. وقد كان نقاش هذه التسويات الموضوع الرئيسي لمداوالاته مع ريغان، في قمة موسكو<sup>35</sup>.

أما مفهوم «النزاعات الإقليمية»، من وجهة نظر الواقع الاجتماعي والماركسية بالتالي، فهو مفهوم غامض كي لا نقول مضلل. إنه يخلط من دون تمييز بين ظاهرات متمايزة تتمثل بثورات شعبية أصيلة تمتلك دينامية ثورة دائمة (أميركا الوسطى)؛ وبحركات جماهيرية مستقلة ومعتمة ضد الاضطهاد القومي والاجتماعي (إفريقيا الجنوبية، فلسطين)؛ وبحروب أهلية بين حكومات قومية برجوازية صغيرة وقوى رجعية حليفة للامبريالية (أنغولا، الموزمبيق)؛ وبحركات مقاومة للاضطهاد القومي تقودها قوى تقدمية بورجوازية صغيرة (أستراليا) أو قوى رجعية سياسياً (أفغانستان)؛ وبحروب بين دول بورجوازية (إيران، العراق). هذا فضلاً عن أن هذا التمييز لا يعتبر شاملاً.

لذا لا نستطيع أن نصوغ حكماً شاملاً على تخلص الكرملين التدريجي من هذه «النزاعات الإقليمية»، ولا أن نؤيده أو نعارضه على نحو كلي من دون أي تمييز.

إننا نؤيد انسحاب القوات السوفييتية من أفغانستان وانسحاب القوات الفيتنامية من كمبوديا. وذلك لأسباب شرحتها الأهمية الرابعة منذ مدة طويلة. ونحن لا نجادل حول الآثار السلبية لهذه الانسحابات سواء في البلدين المعنيين أو في المنطقة الجغرافية المعنية مباشرة بها. لكننا مقتنعون من وجه آخر في أن إطالة وجود هذه القوات ستقرب عليها آثار أكثر سلبية من انسحابها بحد ذاته.

= [وهي منظمة دولية تُعرف باسم الإنفاقية العامة للتجارة والرسوم] لا بل في صندوق النقد الدولي، وهذه مؤسسات جرت إدانتها على امتداد سنوات باعتبارها «مراكز التآمر الامبريالي الأميركي» (صنداي تايمز، 7 أيلول/سبتمبر 1987).  
(35) أنظر بهذا الصدد تصريحات مختلفة لشخصيات سوفييتية نقلتها بوجه خاص لوموند، 8 كانون الثاني/يناير 1988، والأترناشيونال هيرالد تريبيون، 8 و 15 كانون الثاني/يناير 1988، والغلفينغشال تايمز، 15 كانون الثاني/يناير 1988.



لقد اعتمد غورباتشيف هذا الحل في افغانستان ليس فقط من أجل الحد من النفقات المترتبة على عملية تويط عسكري من دون أي أمل بالاتصاف، وليس فقط من أجل تسهيل المفاوضات مع واشنطن ويكين، إنما أيضاً وعلى نحو خاص لأن هذه الحرب بدأت تفقد شعبيتها بشكل متزايد في الاتحاد السوفياتي. فلقد أظهر استطلاع للرأي أجري حديثاً أن 55% من سكان الاتحاد السوفياتي يؤيدون انسحاب القوات السوفياتية<sup>(36)</sup> (أنباء موسكو، 13 كانون الأول/ ديسمبر 1987).

إن الجيش السوفياتي الذي يشاطر قادة الكرملين رأيهم القائل إن الدم الذي دفعه هذا الجيش في المغامرة الأفغانية يجب ألا يذهب هدراً، يسعى (أي الجيش) جهده من دون شك للإبقاء على وضع الجمود العسكري على طول الحدود السوفياتية - الأفغانية، الأمر الذي يعني أن انسحاب القوات السوفياتية سوف يؤدي إلى تقسيم البلد، لكن تبعاً لحظ تماس تحمده علاقات القوى على الأرض. غير أنه من المبكر جداً الحكم ما إذا كان هذا المشروع حظاً بالنجاح، أم أنه سيؤول بالفشل، إنما بفعل ضرورات الوفاق مع واشنطن، ولما بسبب ضعف القوى المقربة من السوفيات في أفغانستان.

ثمة ضرورة ملحة مماثلة لإنهاء احتلال القوات الفيتنامية كمبوديا التي تمثل عبئاً اقتصادياً وسياسياً لا تستطيع الدولة والمجتمع الفيتناميين تحمله. فكمبوديا بلد على حافة المجاعة وتميش حكومته أزمة سيطرة متنامية إزاء الجماهير. ومن الواضح أن موسكو تمارس ضغطاً يتزايد علانية على هانوي في هذا الاتجاه الذي سوف يكمل بالنجاح.

إن لتغيير موقف موسكو من الحرب الأهلية التي تمزق شمال شرق أفريقيا مغزى مماثل، رغم أن الحرب المذكورة لا تعتبر نزاعاً مماثلاً لنزاعي أفغانستان وكمبوديا. أما سلوك نظام منغستو تجاه القوميات المضطهدة، وبالمقام الأول تجاه الأريتريين، فلا يمكن الدفاع عنه من أية وجهة نظر كانت، سواء من وجهة نظر المبادئ الليبرالية الخاصة بهذه المسائل، أو من وجهة نظر إنسانية. والقول إن الحفاظ على «الوحدة الوطنية» الأثيوبية يجب أن تكون له الأولوية على النضال ضد المجاعة، وعلى تعريض حياة ملايين الأشخاص، وأغلبهم من النساء والأطفال، للموت ببرودة لئح «المتطرفين من الحصول على التموين»، إن هذا القول

---

(36) تقدم فرجينى كولودون (جيل غورباتشيف، ص. 253 - 266) معلومات هامة حول القرار من الوحدات التي أجمعت في المغامرة الأفغانية والاستياء المتنامي في صفوفها. وقد كانت حرب أفغانستان أيضاً، بالنسبة للعديد من الجنود والأوساط الشعبية في الاتحاد السوفياتي، بمثابة الكاشف للظلمات الاجتياحي في الجيش والبلد.

يكشف سلوكاً استبدادياً دموياً يحاكي السلوك البروليتاري أو المعادي للامبريالية. ويكفي أن نستعيد موقف لينين من «بعثة نانس» للنضال ضد المجاعة، وذلك في أثناء الحرب الأهلية في روسيا لنرى كم هي طويلة المسافة التي تفصل شيوعياً حقيقياً عن قومي قصير النظر على شاكلة منغستو.

وفي هذه الحالة أيضاً يبدو «تخلص» الكرملين ضرورياً ومبرراً سواء من وجهة نظر الأهمية البروليتارية أو، بكل بساطة، من وجهة نظر الحد من نفقات الاتحاد السوفياتي العسكرية غير المنتجة. إن مشروعات التعاون الأميركي - السوفياتي في هذه المنطقة قد تقدمت جداً منذ فترة.

أما وضع الأراضي التي تحتلها إسرائيل فهو أكثر وضوحاً أيضاً. فقد عمل الكرملين منذ زمن طويل على إقناع الدولة الصهيونية بتقديم بضع تنازلات صغيرة لسوريا والمنظمة التحرير الفلسطينية، في مقابل اعتراف نهائي بالدولة الصهيونية من قبل العالم العربي بأكمله، بما فيه م.ت.ف. ويأمل الكرملين انطلاقاً من طرحه فكرة مؤثر دولي بمشاركة سوفياتية للوصول إلى هذا الهدف - وهو هدف لا يمكن تحقيقه حتى الآن، نظراً لرفض المؤسسة الصهيونية تقديم أدن تنازل في هذا الاتجاه - يأمل الكرملين بهذا استعادة تأثيره السياسي في في هذه المنطقة، وليس أكثر.

لكن انتفاضة الجساهير الفلسطينية أخضعت هذا التوجه نحو التعاون المعلن مع الامبريالية في الشرق الأوسط لامتحان عسير. ويتردد غورباتشيف، وهو الأكثر براغماتية من خروتشيف ومن بريجنيف، قبل أن يتورط عميقاً في هذا الاتجاه. وما هو ذا ينتظر تنمية الأحداث.

بالمقابل يأخذ «الحل السلمي» لنزاعات أفريقيا الجنوبية وأميركا الوسطى منحى معادياً للثورة بلا جدال. وهذا ما أصبح واضحاً في حالة أنغولا، حيث تطالب جنوب أفريقيا الآن، وبمقابل وقف العدوان عليها، ليس فقط بانسحاب الجيوش الكوبية، بل أيضاً بمفاوضات لإدخال أعضاء «أونيتا» المعادين للثورة في حكومة لواندا. هذا وتعمل البيروقراطية السوفياتية جهدها لتخطي مقاومة فيدل كاسترو، جزء من قادة الحركة الشعبية لتحرير أنغولا، لهذا الموقف.

وفي أميركا الوسطى يفترض مشروع «التسوية السلمية» التخلي عن كل نضال ثوري من جانب المنظمات السلفادورية والقواتية المنخرطة اليوم في الكفاح المسلح. فإذا كانت

هذه المنظمات ستتحل عن أسلحتها أمام أعدائها الدمويين الذين لا يرحمون مثل «أرينا» في السلفادور، فيؤدي ذلك إلى مجزرة معصمة. غير أن رسالة ريفان إلى غورباتشيف والذي سيكررها يوش غداً واضحة وجلية: «إذا ما أردتم الوفاق، تخلوا عن كل مشروع لمدّ الثورة في أميركا الوسطى وادفعوا الكوبيين والنيكاراغويين ليصرفوا على هذا النحو». وما زال غورباتشيف يرسل الإشارات التي تحيب: «لقد فهمتكم».

لن تتوقف بالطبع المساعدة التي يقدمها الاتحاد السوفياتي لكل من كوبا ونيكاراغوا. لكنها ستوقف عند الحد الذي يجري فيه التأكيد على أنه من الصعب تحطيه: 40% من الهجمات النفطية لنيكاراغوا. إن هذا التجميد قد وجّه ضربة قاسية بشكل خاص للحكومة الثورية في نيكاراغوا، عندما أدى إلى وقف تسليم النفط في أوج هجمة الكونترا، التي تتطلب بالطبع استهلاكاً متزايداً من المحروقات من جانب القوات المسلحة الساندينية. وقد أصبح التقنين أكثر حدة، وأصبح نقص المحروقات المستخدمة لأغراض مدنية خانقاً. وفيما بعد قرر الاتحاد السوفياتي إعادة تزويد هذا البلد بالمحروقات حسبما صرح الرئيس أورتيغا في 7 أيلول/ سبتمبر 1987 (لوموند، 19 أيلول/ سبتمبر 1978). غير أن الضغوطات التي مورست على الساندينين من أجل دفعهم لتقديم تنازلات لحكومات مجموعة «كونتادورا» كانت واضحة. إن ضغوط الكرملين الاقتصادية والدبلوماسية على كوبا ونيكاراغوا هي ذات مؤدى واضح في عدائه للثورة.

أما الحجة القائلة بأن جميع هذه المناورات تنبع من نقص الموارد لدى الاتحاد السوفياتي، الذي لا يستطيع مساعدة نيكاراغوا على نحو ما يساعد كوبا، فهي حجة سخيفة: حيث أن الكرملين ينمي مساعدته وقروضه للحكومات البورجوازية ومن ضمنها حكومات أميركا اللاتينية.

أما قضية أفريقيا الجنوبية فهي الأخطر. فالقوتان النيكاراغوية والسلفادورية قلعتان محاصرتان. لكن نيكاراغوا الثورة مهما كان ضعفاً وصغر شأنها في مواجهة الجبار الامبريالي، تظل ثورة مسلحة فضلاً عن أنها تمتلك السلطة. وهذه أوراق لها أهميتها. أما في السلفادور، وعواجهة عدو لا يرحم، فإن الثوريين وإن لم يمتلكوا السلطة، فهم يمتلكون على الأقل سلاحاً يمنهم السقوط مجموعة بعد أخرى كما حصل لرفاقهم في تشيلي.

غير أن الجماهير السوداء المضطهدة في جنوب أفريقيا لا تمتلك أوراقاً مماثلة. إنها لا تمتلك أسلحة، ولا جزءاً ضئيلاً من السلطة السياسية. فالورقة الوحيدة التي تمتلكها هي

التنظيم الذاتي النقابي المدهش الذي أدى إلى نجاح الإضراب العام في 6-8 حزيران/ يونيو 1988، وهو طاقة نضالية زاخرة بالوعود. إن ضغطاً من الكرملين للوصول إلى اتفاق مع الجناح «الليبرالي» من البورجوازية في جنوب أفريقيا، كلب الامبريالية في هذا البلد، والذي سيكون هدفه حل حركة التحرر الوطني على القبول بالحفاظ على الاستغلال المضاعف عبر حد ذاتي للنضالات العالية، مقابل تنازلات سياسية، إن هذا الضغط سيشكل طعنة خنجر في ظهر حركة عمالية شابة ونشيطة ومتحمسة، إذا ما قبلت قيادتها السياسية والنقابية بهذا التراجع<sup>(37)</sup>.

لكن واشنطن وموسكو، في الحالتين المذكورتين، أي في أميركا الوسطى وفي جنوب أفريقيا، ليستا سيّدتا اللعبة الوحيدتين. وبالتالي فليس بإمكانها فرض «التطبيع» المعادي للثورة الذي يحافظ على هيمنة الامبريالية واتباعها الاضطهاديين المحليين في المنطقتين، إلا بضرب استقلالية الثوريين والمنظمات الجماهيرية السلفادورية والغواتيمالية والجنوب أفريقية، عن الكرملين.

إن مصير هذا «الاتفاق الشامل» سوف يتوقف إذن، وفي التحليل الأخير، على قدرة هذه المنظمات حل الحفاظ على هذه الاستقلالية وعلى تنميتها، وهي استقلالية عن جميع القوى الاجتماعية (بما فيها الاشتراكية - الديمقراطية العالمية) التي تنصح المنظمات بإجراء مساومات تراجعية وتمارس عليها ضغوطاً بهذا الاتجاه. إنه يتوقف على اتساع التحركات الجماهيرية المعادية - للامبريالية، والمعادية للرأسمالية والمعادية للبروقراطية، التي ستندلع على الرغم من جهود الوسطاء كلهم، في السنوات القادمة، في أقطار العالم قاطبة.

هل بإمكاننا، وعلى قاعدة هذه المعطيات كلها، أن نستنتج أن سياسة غورباتشيف الخارجية تشكل «تحولاً إلى اليمين» قياساً على السياسة السوفييتية الخارجية السابقة؟ وهل يمكن اعتبارها «سلبية بمجملها» بمقابل السياسة الداخلية «الإيجابية بالإجمال»؟ إن هذا الجواب سيكون من قبيل التسرع، ونحن نحدّر من اختلالات متسرعة محتملة.

(37) في العام 1986 رافع غليب ستاروشكو، عضو المعهد السوفييتي للدراسات الإفريقية، الذي يديره انتاتولي غروميكو، ابن رئيس الدولة آنذاك، عن قضية منع حقوق وضمانات خاصة للسكان البيض في جنوب أفريقيا. أما الدكتور فيكتور غونشاروف نائب مدير المعهد نفسه، فقد عبر عن أفكاره بطريقة أكثر حذراً، فصرح أن الثورة لم تكن محتومة في جنوب أفريقيا، وأنه كان يجب اتباع سياسة أكثر برغماتية إزاء النظام السياسي الذي حل محل نظام التمييز العنصري (صندلي تاهز، 25 أيلول/سبتمبر 1988). وأعلن فضلاً عن ذلك عن موقف حازم لصالح المفاوضات والتعاون بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وبريطانيا وجميع الفرقاء المعنيين، بغية التوصل إلى اتفاق يرضى به الجميع (إذن المستعمرون البيض العنصريون أيضاً).

فسياسة غورباتشيف الداخلية والاقتصادية لا تضارعها إلا سياسته في المجال الدولي، من حيث خضوع السياستين لجملة من العوامل المتناقضة. وكل من لا يفهم ذلك سوف تنافحه الأحداث شيئاً فشيئاً.

ومن أجل فهم أسباب هذه التناقضات، يكفي أن نذكر أن غورباتشيف يعمل انطلاقاً من موقف ضعيف مزدوج. إنه يخضع في الوقت نفسه لضغط الامبريالية المتنامي ولضغط الجماهير السوفياتية المتنامي أيضاً (أو، إذا فضلنا، لضغط الأزمة الاجتماعية المتصاعدة في الاتحاد السوفياتي، والتي تزايدت، جزئياً على الأقل، من خلال بروز بداية نشاط ورعي سياسيين مستقلين للبروليتاريا).

ما أن يدرك هذا الأمر، حتى تصبح عناصر الفسيفساء المفككة مفهومة.

ويمكننا أيضاً أن نضيف إلى ذلك التطور في العالم الثالث، وهو تطور لا يقل تناقضاً، حيث تقف حركة التحرر بالإجمال موقفاً دفاعياً، لكنها تحتفظ بإمكانات انطلاق هامة، في حين بدأت حركة مقاومة العمال والعاملات لسياسة التشيف البورجوازية في البلدان الامبريالية ترسم منحى صاعداً.

ضمن هذه الشروط، يصبح الحكم بالجملة على جميع المبادرات السوفياتية في مجال السياسة العالمية، باعتبارها «مميّنة»، لا بل معادية للثورة، موقفاً لا يمكن الدفاع عنه. وإذا كان غورباتشيف «مميّناً» فهل كان بريجينيف، ما لم نقل ستالين «يسارياً»؟ وإذا كان ينبغي إيجاد موقف «خيانة» متسق في كل ما قام به غورباتشيف، فهل تكون إعادة الاعتبار للبلاشفة القدامى، وإدانة حلف هتلر - ستالين ومخلفاته الخيانية على الحركة العمالية البولندية والألمانية، وإدانة التدخل العسكري في المجر وتشيكوسلوفاكيا بشكل صريح هل تكون هذه كلها مواقف «مميّنة» بالنسبة لمرتكبي تلك الجرائم؟.

ويموازة ذلك، فإن الحكم بـ «نعم، نعم» أو حتى بـ «نعم، ولكن» على سياسة غورباتشيف الخارجية هو أمر غير مقبول أيضاً من وجهة نظر مصالح البروليتاريا السوفياتية والعالمية. فمثلما لا يمكننا الموافقة على الإجراءات الاقتصادية التي تؤدي إلى عودة ظهور البطالة وإلى خفض الأجور الفعلية لا يمكننا الموافقة أيضاً على المساومات المفضة على حساب الثورة في أميركا الوسطى وجنوب أفريقيا والتحرك الطبقي المستقل للبروليتاريا في أي بلد في العالم.

إن الحكم الوحيد الصالح هو إذن حكم متنوع مفصل، يدرس كل حالة بذاتها وكل مشكلة بذاتها، على نحو ما فعلنا على امتداد هذا الفصل. وتباً للاختزالين المخيفين الذين سوف تكذبهم الأحداث، كما كذبتهم بالأمس، وكما تكذبهم اليوم من خلال كل ما يجري حالياً في الاتحاد السوفياتي والعالم.

## الفصل الثامن

### «أثر غورباتشيف» في «المعسكر الاشتراكي» واستحالة الغلاسنوست في بلد واحد

لقد أخذت البيروسترويكا وبشكل أقوى الغلاسنوست الأحزاب الشيوعية المقربة من موسكو على حين غرة وعلى عكس ما تمنى. فخلال عقود - ومنذ أن تم تخطي الأزمة التي افتتحها المؤتمر العشرون الحزب الشيوعي السوفياتي وبداية «نزع الستالينية»، تخطياً جزئياً - لم تكمل هذه الأحزاب عن التردد: «كل شيء يسير على أحسن ما يرام (في الاتحاد السوفياتي)، سيداتي الماركيزة». والآن لا يبدو أن الفرس قد مانت فحسب، بل إن البيت كله قد انقلب رأساً على عقب، بل إن الانسحاب أخذ يحترق. فهل يعود من الممكن التأكيد برباطة جأش، بغض النظر عن هذا الوضع، على أن كل شيء يسير على أحسن ما يرام؟

والأسوأ من ذلك، أن غورباتشيف وفريقه قد جعلوا أهل مراتب الحزب والدولة مسؤولة كل المسؤولية عن هذه الفوضى. وقيل أن سبب ذلك يعود إلى جهود فريق بريجنيف. وقد فضح المؤدلجون الأكثر جلدية في فريق غورباتشيف المصالح المادية لجميع أولئك الذين يميلون، في قمة التراتبية البيروقراطية وقاعدتها، إلى الدفاع عن الوضع القائم لهذا السبب، أي الذين يميلون إلى الدفاع عن النزعة المحافظة لدى أصحاب الثروات. فهل يمكن من الآن فصاعداً التمسك بالأسطورة القائلة إن «الحزب» و«اللجنة المركزية» و«البلنية»، لا بل «الامانة العامة»، دوماً على حق؟ وهي الأطروحة التي سقطت أصلاً على ضوء الانفجار الأول في المؤتمر العشرين (وكانت قد أخفيت جرائم رهيبة على امتداد ربع قرن)، ومن ثم على ضوء الانفجار الثاني بدءاً من العام 1985: فقعدان من الجمود قد أدبا إلى الركود. وهذا مؤسف بالفعل: إذ ها هو الحزب الذي يفترض أنه «دائم على حق» يعترف، هو نفسه، أنه كان على خطأ على امتداد نصف قرن. وضمن هذه الشروط، فإن الاستنتاج بأن هذا الحزب نفسه، مع ذلك، هو الذي يواكب، رغم كل شيء، حركة الواقع السيء أمر من قبيل العزاء البائس.

ويجهد ليفاتشيف عبثاً لتخفيف الضربات الموجهة لنفوذ الحزب وزعمائه. إذ يكرّر بلا كلل إنه لا تجوز «المبالغة في ذم الماضي، وإنه تنبغي الإشارة إلى فضائل كل من المحاربين القدامى في الحرب العالمية الثانية و«صانعي الاشتراكية» في الثلاثينات<sup>(1)</sup>. وقد سار غورباتشيف نفسه على هذه الخطى إلى حد بعيد في خطاب ألقاه في 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1987 كنتيجة لساومة على مستوى الجهاز. كما يتمسك المحافظون الذين يريدون بأي ثمن الدفاع عن إرث ستالين بهذه الحجة نفسها، هذا عندما لا يذهبون إلى إعادة الاعتبار لستالين نفسه<sup>(2)</sup>.

غير أن هذه الحجة بدل أن تزيل الضيق وفقدان نفوذ الحزب، فإنها تزرع غموضاً إضافياً. فلإن لم يكن قادة أصوام 1930 - 1940، 1950 - 1955، 1965 - 1985 قد أخطأوا إلى حد بعيد، فهل إن قادة اليوم لا يرتكبون خطأ أكبر، إذ يشندون بقوة على تجاوزات الأولين وعدم كفائتهم.

والمفاجأة كانت أكثر إزعاجاً بالنسبة لأوروبا الشرقية مما هي بالنسبة للأحزاب الشيوعية المقربة من موسكو في البلدان الرأسمالية. فهذه الأخيرة تأمل على الأقل في أن تجعل عملية إزالة الجليد في الاتحاد السوفياتي هذا البلد أكثر جاذبية بقليل لدى شريحة من الطبقة العاملة والانتليجنسيا في الغرب. أما بالنسبة للأحزاب الشيوعية الحاكمة في أوروبا الشرقية فثمة تهديد مزدوج. فهي ترى، من ناحية، أن شرعيتها الخاصة أُنزلت تزعزع أكثر فأكثر، كما ترى من ناحية ثانية اشتداد الأزمة الاجتماعية والسياسية التي سبقت، في معظم البلدان، وصول ميخائيل غورباتشيف إلى السلطة في الاتحاد السوفياتي.

### ■ غورباتشيف وعقيدة «السيادة المحدودة» الريغينيفية

لقد انقلب الترابط بين «السلطة في الاتحاد السوفياتي/ السلطة في الديمقراطيات الشعبية» رأساً على عقب وبصورة مفاجئة. فحتى بداية حقبة غورباتشيف كان الكرملين هو الضمانة الوحيدة لاستقرار السلطة البيروقراطية في أوروبا الشرقية. ومنذ أن تحدّدت إصلاحات غورباتشيف واتسعت، أصبحت سلطة الكرملين - على الأقل على الصعيد السياسي والأيدولوجي - مصدراً لعدم الاستقرار ولأزمة سياسية في «الديمقراطيات الشعبية».

(1) أنظر بوجه خاص خطاب ليفاتشيف في 16 أيلول/سبتمبر 1987 (لوموند، 18 أيلول/سبتمبر 1987).

(2) لقد عبّرت صحيفة الحزب الديمقراطي الاشتراكي الموحد بوجه خاص عن وجهات النظر أكثر إيجابية تجاه حقبة ستالين، Neues Deutschland، 14 آب/أغسطس 1987.



لا تنبغي، بالطبع، المبالغة في حجم «أثر غورباتشيف» على الجماهير الشعبية في أوروبا الشرقية. فالنظرة إلى الاتحاد السوفياتي كقوة غريبة، لا بل كقوة اضطهاد قومي، لم تختف على الإطلاق هناك. ود القيصرة الأحمر يبقى «قيصر» حتى لو أصبح اليوم «قيصر» لبراليا». كذلك فإن الكره للشيوعية (وهو الأضعف في يوغوسلافيا وألمانيا الديمقراطية وتشيكوسلوفاكيا مما هو عليه في البلدان الأخرى لكنه موجود مع ذلك) لا يزال قائماً، حتى لو بدأت الشيوعية تتخذ وجهاً أكثر إنسانية (صحيح أنه أقل إنسانية بكثير مما كان عليه في ربيع براغ).

والحال إن جميع إجراءات غورباتشيف وأقواله وظهوره تُستغل لتسجيل نقاط على البيروقراطية المحلية من قبل شريحة أقل محدودة وأكثر تقدماً من الجماهير العمالية، وهي شريحة تعلمت فن العمل السياسي في أثناء العقدين الأخيرين.

هكذا هُف عدد من أهالي براغ لغورباتشيف إبان زيارته الأخيرة لتشيكوسلوفاكيا<sup>(3)</sup>، وهتفت شبيبة جمهورية ألمانيا الديمقراطية «غورباتشيف! غورباتشيف!» وهي تطالب بحضور حفل لموسيقى «البوب» في برلين الغربية. وقد اتفقت زيارة غورباتشيف مع محاولة إجراء إصلاح خجول في بلدان لا يزال سكانها يعيشون رهاب المصاعب الاقتصادية المخيفة والقمع. وانزعجت الدينوصورات الحاكمة<sup>(4)</sup> من ذلك الفتح الغر الذي يحاول إعطاءها دروساً، والذي قد يثير تحركات شعبية يصعب التحكم بها. أما بقاء تلك الدينوصورات عند حدود المعاندة فنتاج من عدم قدرتها على التمرد. فالفتح الغر يمثل الكرملين، والكرملين يبقى المصدر الأخير للسلطة. وقد يتيح لهم هذا الموقف محاولة التلاعب على موسكو علهم يدفعون قادة آخرين من الشريحة البيروقراطية إلى حمل زعيمهم على الاحتدال إن لم يكن إلى استبداله بزعيم آخر.

وإذا ما نظرنا من مسافة أكثر قرباً فإن «أثر غورباتشيف» في بلدان أوروبا الشرقية ينحصر في تقليدية نمو الحركة التي بدأت ترسم في هذه البلدان حتى قبل تبديل الحراسة في موسكو. إن الانبعاث البطيء للرأي العام قد بدأ بالتبلور في المجر، وفي تشيكوسلوفاكيا وبشكل خاص في ألمانيا الديمقراطية حوالي منتصف الثمانينات، علماً أنه يشبه في تشظيه تشظي الرأي العام في الاتحاد السوفياتي. (وفي بولندا برزت ظاهرة مماثلة وذلك قبل الانفجار الذي أحدثته نقابة التضامن بين عامي 1980 - 1981، وحافظت على نفسها جزئياً، بالرغم

(3) حول زيارة غورباتشيف إلى براغ، أنظر فاسلاف هافل، *In Freiheit Und Glasnost*.

(4) لقد حكم المسنون أوروبا الشرقية حتى العام 1988. فقد بلغ عمر هوساك 74 عاماً، وعمر تومود زينكوف وكادار وإبريك هوبنكر 75 عاماً. ومنذ ذلك التاريخ تم استبدال هوساك وكادار.

من تراجع الحركة الجماهيرية بعد انقلاب الجنرال ياروزلسكي)، وفي يوغوسلافيا لا تزال هذه السيرة مستمرة منذ سنوات عشر، على نحو أكثر اتساعاً مما هي عليه في الاتحاد السوفياتي.

ويبلغ هذا «الرأي العام المتشظي»، عتبة النشاط السياسي، على الأقل في ألمانيا الديمقراطية (إن لم نتحدث عن بولندا ويوغوسلافيا)، وهي عتبة يجري تحطيمها أحياناً. وهذا هو حال كثرة من الكتاب والفنانين المشهورين على وجه التحديد، وحال حركة البيئة والحركة المستقلة من أجل السلام بوجه خاص<sup>(5)</sup>. وفي تشيكوسلوفاكيا حصلت تظاهرة مستقلة وعفوية للشبيبة، قبل أن يشعر أحد «بأثر غورباتشيف»<sup>(6)</sup>.

ثمة أغنية لفرق من فرق البوب «أشخاص بلاستيكيون»، محظورة في براغ، تلخص على نحو رائع الوضع السياسي الذي بلغته هذه «المعارضة الجديدة الشابة» في تشيكوسلوفاكيا:

- إنهم يخافون المجائز بسبب ذكرتهم.
- إنهم يخافون الشباب بسبب براءتهم.
- إنهم يخافون أطفال المدارس.
- إنهم يخافون الموت ومآلهم.
- إنهم يخافون القبور والزهور التي يضعها الناس عليها.
- إنهم يخافون الكنائس والكهنة والراهبات.
- إنهم يخافون العمال.
- إنهم يخافون أعضاء الحزب.
- إنهم يخافون الذين لا يهتمون للحزب.
- إنهم يخافون المعلم.
- إنهم يخافون الفن.
- إنهم يخافون الأسطوانة والكاسيت المسجل.

---

(5) لقد نشرت المجلة الألمانية داي زايتم سلسلة مقابلات وتحقيقات هامة مع مثقفين وفنانين ماركسيين تقدمين في جمهورية ألمانيا الديمقراطية، وهي تعبر عن صفاء ذهن مماثل لصفاء ذهن الغورباتشيفيين الرواد في الاتحاد السوفياتي وعن ذهنية هي في الغالب أشد نقدية من ذهنية أولئك الرواد (أنظر بوجه خاص أعداد، 22 أيار/مايو، 5 و12 حزيران/يونيو و3، 10، 17 و24 تموز/يوليو 1987).

(6) حول هذه التظاهرة، أنظر مجلة عبر الحدود Across Frontiers (غريف، 1986) التي نشرت أيضاً الأغنية التي نستعملها أدناه.

إنهم يخافون المسارح والأفلام .  
إنهم يخافون الكتاب والشعراء .  
إنهم يخافون الموسيقيين والقوالين .  
إنهم يخافون الإذاعات .  
إنهم يخافون أقطار التلفزة الإصطناعية .  
إنهم يخافون التدفق الحر للإعلام .  
إنهم يخافون الأدب والصحافة الأجنبية .  
إنهم يخافون التقدم التكنولوجي .  
إنهم يخافون المطابع والريثوء والآلات الناسخة .  
إنهم يخافون الآلات الطابعة .  
إنهم يخافون الفاكس والتلكس .  
إنهم يخافون الاتصال اللاسلكي الآلي مع الخارج .  
إنهم يخافون الرسائل .  
إنهم يخافون الهاتف .  
إنهم يخافون ذهاب الناس .  
إنهم يخافون مجيء الناس .  
إنهم يخافون اليسار .  
إنهم يخافون اليمين .  
إنهم يخافون ذهاب الجيوش السوفياتية .  
إنهم يخافون تغير العصبية الحاكمة في موسكو .  
إنهم يخافون الوفاق .  
إنهم يخافون نزع السلاح .  
إنهم يخافون المعاهدات التي وقّعوها .  
إنهم يخافون أن تصبح المعاهدات التي وقّعوها لافية .  
إنهم يخافون شرطتهم الخاصة .  
إنهم يخافون أن يجري تهديد عملائهم .  
إنهم يخافون العملاء .  
إنهم يخافون لاعبي الشطرنج .  
إنهم يخافون لاعبي التنس .

إنهم يخافون لاهي الهوكي .  
إنهم يخافون النساء الرياضيات .  
إنهم يخافون القديس فيسيزلاس .  
إنهم يخافون السيد يان هوس .  
إنهم يخافون جميع القديسين .  
إنهم يخافون هدايا القديس نقولا للأطفال .  
إنهم يخافون القديس نقولا .  
إنهم يخافون حقائب الظهر الموضوعة أمام نصب لينين .  
إنهم يخافون الأرشييف .  
إنهم يخافون المؤرخين .  
إنهم يخافون الاقتصاديين .  
إنهم يخافون علماء الاجتماع .  
إنهم يخافون الفلاسفة .  
إنهم يخافون علماء الفيزياء .  
إنهم يخافون الأطباء .  
إنهم يخافون السجناء السياسيين .  
إنهم يخافون عائلات السجناء .  
إنهم يخافون الليل الذي سيهبط .  
إنهم يخافون نهار الغد .  
إنهم يخافون المستقبل .  
إنهم يخافون الشيخوخة .  
إنهم يخافون الأزمات القلبية وتشمع الكبد .  
إنهم يخافون حتى أثر الضمير المتبقي فيهم .  
إنهم يخافون أن يكونوا في الشارع .  
إنهم يخافون داخل قصورهم - الفيتوات .  
إنهم يخافون عائلاتهم .  
إنهم يخافون علاقاتهم .  
إنهم يخافون أصدقاءهم القدامى ورفاقهم .  
إنهم يخافون واحد منهم من الآخر .

إنهم يخافون من كل ما يقولون.  
 إنهم يخافون من كل ما يكتبون.  
 إنهم يخافون خسارة موقعهم.  
 إنهم يخافون الماء والنار.  
 إنهم يخافون الرطوبة والجفاف.  
 إنهم يخافون الثلج.  
 إنهم يخافون الهواء.  
 إنهم يخافون البرد والحرارة.  
 إنهم يخافون الضجيج والسلام.  
 إنهم يخافون الضوء والظلام.  
 إنهم يخافون الفرح والحزن.  
 إنهم يخافون المزاح.  
 إنهم يخافون كل التزيين.  
 إنهم يخافون كل الشرفاء.  
 إنهم يخافون كل المثقفين.  
 إنهم يخافون كل المهووين.  
 إنهم يخافون ماركس.  
 إنهم يخافون لينين.  
 إنهم يخافون كل رؤسائنا 'المرحومين'.  
 إنهم يخافون الحقيقة.  
 إنهم يخافون الحرية.  
 إنهم يخافون الديمقراطية.  
 إنهم يخافون شرعة حقوق الإنسان.  
 إنهم يخافون الاشتراكية.  
 فبالله عليكم، لماذا نخاف نحن معهم؟

فلنترك جانباً ذلك البعد الخاص بالذهان الهذلي الذي ولدته الستالينية، الذي لم يعد  
 بمقدور أي إنسان عاقل أن ينفيه اليوم، على قاعدة المعطيات المتوفرة لدينا. فثمة أيضاً أساس  
 مادي ومعنوي حقيقي لهذا الخوف المعمم لدى حكام أوروبا الشرقية، وهو خوف لا يعدو  
 كونه خوفاً من فقدان السلطة، ذلك أنهم يحكمون من دون الاستناد إلى الأغلبية الكبرى من

السكان، وهذا الواقع يوضح بدوره مصدر سلطتهم. فباستثناء يوغوسلافيا، لم يصل هؤلاء الحكام بواسطة ثورة شعبية بل وصلوا من خلال الضغوطات والتدخلات العسكرية البيروقراطية التي قام بها الكرملين<sup>(7)</sup>. ويتحدد الإطار الذي يتطور من ضمنه وأثر غورباتشيف، تاريخياً، قبل كل شيء بعدم شرعية سلطات مختلف بيروقراطيات أوروبا الشرقية. كما أن هذه اللاشرعية وهذا الإطار التاريخي القسريين يتعززان أيضاً بفعل المفاعيل العملية لعقيدة بريجنيف حول «السيادة المحدودة»<sup>(8)</sup> والتدخلات العسكرية في ألمانيا الديمقراطية عام 1953، والمجر عام 1956، وتشيكوسلوفاكيا عام 1968، ووجود القوات السوفياتية في العديد من هذه البلدان، وعلاقات التبعية الدبلوماسية والتجارية والاقتصادية التي انعقدت تدريجياً في هذا السياق.

وبالطبع تدفع البيروقراطية ثمناً سياسياً وعسكرياً متزايداً مقابل عزمها على الحفاظ على «التجمد الستراتيجي» الذي ظفرت به غداة الحرب العالمية الثانية. فالحاميات التي تحتفظ بها في هذه البلدان، والتي تتمتع بدور ضمني بوصفها «شرطة داخلية»<sup>(9)</sup>، تكلفها غالباً. كما أنها لا تستطيع الاعتماد على إخلاص القوات المحلية للقيام بعمليات دولية مختلفة خارج حدود «المعسكر». أما التوترات الاجتماعية والسياسية التي تميز هذه البلدان فتتدرج بالانعكاس على الاتحاد السوفياتي نفسه<sup>(10)</sup>، وتحقق قوة الجذب التي تمارسها أوروبا الغربية الرأسمالية على

---

(7) أنظر بوجه خاص آراء قادة الحزب الشيوعي البولندي الستاليني. ت. تورانسكا، Oni.  
(8) يقدر السياسي البريطاني الليبرالي بريان ماي «أن عقيدة بريجنيف» التي حاول الكرملين بواسطتها الحفاظ على الستام الشيوعي في أوروبا الشرقية تقوم على المقصديات الستراتيجية أكثر من قيامها على المقصديات الأيديولوجية. والأمر الذي حث بريجنيف على الإعلان عن أن السوفيات قد اجتاحتوا تشيكوسلوفاكيا، حتى إزاء المخاطرة بحرب عالمية ثالثة، ليس الشغف بالشيوعية، بل الخوف من خسارة السيطرة على أراضٍ اعتبرت أساسية من وجهة نظر الدفاع عن الاتحاد السوفياتي» (لوموند دبلوماسيك، حزيران/يونيو 1987).

(9) مارتن والكر، بظلة العملاق، ص. 254 - 256.  
(10) غداة هزيمة ياروزلسكي في استفتاء بولندا، عنوان الكسندر أدلر مقالة له في ليهراسيون (أول كانون الأول/ديسمبر 1987) «فشل ميخائيل غورباتشيف» وكتب بالتحديد: «إن أعداء الأمين العام، السوفيات منهم والأوروبيين الشرقيين يحولون على وجه الاحتمال على هذا الفشل ليكورنا وكلاء سياسته بمجملها. لقد جعل غورباتشيف، منذ ظهوره، من بولندا حصان معركته في أوروبا الشرقية ومن ياروزلسكي حليفه الرئيسي. وإذا جلس الجنرال إلى يمين الأمين العام السوفياتي في حفل ذكرى ثورة أكتوبر منذ 15 يوماً، فيبدو أنه قد عهد إليه بدور هام جداً في قيادة الستراتيجية الدبلوماسية العامة للاتحاد السوفياتي. إنه هو الذي صاغ بوجه خاص المقترحات الجديدة لحلف وارسو فيما يخص نزع السلاح التقليدي. واستنداً إلى ثقته بقوة موقعه، لم يتردد ياروزلسكي حتى ينقذ الدول الشقيقة المجاورة بكلام صريح - تشيكوسلوفاكيا وجمهورية ألمانيا الديمقراطية - التي بقيت متحفظة على البيريسترويكا. وهكذا يبدو مشروع الاستفتاء واحداً من العناصر المعبرة عن الانفتاح الغورباتشيفي».

أوروبا الشرقية - وقبل أي شيء تأثير ألمانيا الغربية على ألمانيا الشرقية - حاضرة مفتوحة، تسبب لموسكو ردود فعل عُصائية، حتى في ظل غورباتشيف<sup>11</sup>. ولهذا السبب تفترض البيروسترويكاً منطقياً إعادة بناء للعلاقات مع «الديمقراطيات الشعبية».

لكن إلى أي حد يمكن أن تذهب إعادة البناء هذه؟ لقد أُشير إلى أن غورباتشيف قد تحدث بشيء من التلمص، إن لم يكن ببعض التعاطف، عن ربيع براغ. فتمة نقاط تقاطع كثيرة بين برنامجه الخاص وبرنامج دويتشك في بداية 1968 والذي لا يمكن إلا أن يلحظه أي مراقب يتمتع بحد أدنى مع الحيادية<sup>12</sup> (وأمام مشاعر القلق التي تديها فئات البيروقراطية الأشد محافظة). والحال أن دويتشك لم يخطيء حين أرسل كتاباً حاراً لقيادة الحزب الشيوعي السوفياتي بمناسبة الذكرى السبعين لثورة أكتوبر (انترناشيونال هيرالد تريبيون، 7 - 8 تشرين الثاني / نوفمبر 1987).

وفي الرابع من تشرين الثاني / نوفمبر 1987 أعلن جورج سميرنوف، مدير معهد الماركسية - اللينينية في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي، أنه تنبغي «مراجعة» الموقف الذي اتخذته موسكو إزاء ربيع براغ (انترناشيونال هيرالد تريبيون، 5 تشرين الثاني / نوفمبر 1987). ولما اختفى زعيم الحزب الشيوعي التشيكي فجأة من موسكو ولم يشارك في العرض العسكري في السابع من تشرين الثاني / نوفمبر 1987 سرت الشائعات بأن غورباتشيف سوف يخفض علناً من تدخل قوات حلف وارسو في آب / أغسطس في تشيكوسلوفاكيا.

لكن المشكلة الفعلية لا تتعلق، بالطبع، بمراجعة سياسية - أيديولوجية ماثلة. بل هي تتعلق بإلغاء محتمل «ليدأ بريجينيف» وبالمخاطرة بفقدان رقابة الكرملين الحقيقية على العديد من بلدان أوروبا الشرقية، لا بل على أجزاء القارة كلها. وهذا أمر لن تغفره لغورباتشيف مجموعات واسعة من البيروقراطية والجيش، على الإطلاق. ولهذا يبدو مثل هذا الإلغاء قليل الاحتمال في المرحلة الحالية. وقد تقتصر المسألة في الوقت الراهن على تليين المواقف.

لقد دُفع غورباتشيف، فضلاً عن ذلك، إلى وضع النقاط على الحروف، نظراً للخوف الذي يسيطر على دهاقنة براغ. فقد أكد في فرصوفيا أن أية محاولة «لانتزاع هذا البلد أو ذاك من المجموعة الاشتراكية لا يعني فقط اغتصاب إرادة الأمة، بل اختراق كل النظام [العالمي].

(11) أنظر ديف موراركا، غورباتشيف، ص. 157 - 195.

(12) ديف موراركا، غورباتشيف، ص. 206.

لما بعد الحرب، وفي نهاية المطاف يعني تقويض السلام بعد ذاته» (أولفستيا 1 حزيران/ يونيو 1986). لكن هذه الصيغة تنطوي على غموض واضح. فلم يكن لدى دويتشك أية نية بانتزاع تشيكوسلوفاكيا من «مجموعة البلدان الاشتراكية». لكن هل من الممكن - أو من المسموح به - بنظر غورباتشيف، وفي إطار هذه المجموعة، أن تعبر «إرادة أمة» عن نفسها بنظام سياسي تختاره بحرية، وعلى وجه التحديد بديموقراطية اشتراكية قائمة على التسامح مع سستام أحزاب تعددي.

وعندما قام غورباتشيف بزيارته إلى يوغوسلافيا في آذار/ مارس 1988 اضطر إلى التقدم خطوة إضافية باتجاه التخلي عن «مبدأ بريجنيف» حول السيادة المحدودة. وقد تضمن البيان الختامي الذي نُشر في نهاية الزيارة المقطع التالي، وهو المقطع الذي فرضه الشريك اليوغوسلافي من دون شك: «يوبي الحزبان اهتماماً خاصاً لاحترام الصارم للمبادئ الشاملة الإلزامية لشرعة الأمم المتحدة، وقرار هلسنكي الأخير ووثائق الحق الدولي الأساسية، التي تمنع العدوان، وانتهاك الحدود واغتصاب أراضي الغير، وكل أشكال التهديد واستخدام القوة، والتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى تحت أية حجة كانت»<sup>(13)</sup> [التشديد من وضعنا]. (البرافدا، 19 آذار/ مارس 1988).

وفي مقابلة أجرتها معه الواشنطن بوست ونيزويك كان غورباتشيف أكثر وضوحاً. فرداً على سؤال ميد غرينفيلد: «هل هذا يعني، كما نفهم نحن الغربيون، أن وضعاً مماثلاً لما حدث في المجر عام 1956 وفي تشيكوسلوفاكيا عام 1968 لن يتكرر أبداً؟ هل هذا التفسير صحيح؟» أجاب غورباتشيف: «نعم، لقد صرحت حول هذا الموضوع في يوغوسلافيا، ولا يسعى سوى التأكيد على ما قلته وليس لدي ما أضيفه، باستثناء التأكيد على أن كل تدخل سيكون غير مقبول، من أية جهة أتي. وعندما أقول تدخل، أفهم ما نفهمونه أنتم من هذه الكلمة. ولكن عند إثارة هذه المواقف، أتذكر شيئاً آخر: قبل وقوع الأحداث التي أتيت على ذكرها حصلت تدخلات من نوع آخر» (البرافدا 23 أيار/ مايو 1988).

وفي مقابلة أجرتها الأسبوعية الألمانية دير شبيغل (المعد 27، 1988) مع فياتشيسلاف داتشيشيف رئيس قسم السياسة الخارجية في معهد اقتصاد السستام الاشتراكي العالمي (وهو

---

(13) أكد ستانيسلاف ستوجانوفيك، أحد أعضاء اللجنة المركزية في عصابة الشيوعيين اليوغوسلافي وعضو المجلس الرئاسي الجماهيري للحزب، في مؤتمر صحفي، أن هذا الإعلان يمنع تكرار الاجتياحات السوفياتية في المجر عام 1956 وتشيكوسلوفاكيا عام 1968 (...). وفي الواقع، سوف يتعارض أي تدخل خارجي يقوم به الاتحاد السوفياتي متعارضاً واضحاً مع «التفكير الجديد» الذي يعبر عنه الزعيم السوفياتي.



أحد مستشاري غورباتشيف الرسميين)، عبر داتشيف عن موقفه بوضوح أكبر: - دير شبيغل: «لا تدخلات عسكرية شبيهة بتدخل 1968 في براغ بعد اليوم؟» - داتشيف: «في الظروف الراهنة، يبدو لي الأمر مستحيلاً، لكن على الغرب أن يتدخل بدوره عن التدخل، وعن محاولة التشكيك بالاشتراكية».

صحيح أن غورباتشيف وفي مناسبة إستبدال هوساك بميلوس جاكس في براغ، قد أشار بشيء من التشديد إلى «اتفاق وجهتي النظر» بين الحزب الشيوعي السوفياتي والتشيكوسلوفاكي. وقبل أيام رفضت وكالة تاس أي موازنة بين البيرسترويكا وريبع براغ. ولذا استعادت تاس الرواية الرسمية للنظام التشيكوسلوفاكي حول ربيع براغ أكدت أن «قرارات الجلسة المكتملة في كانون الثاني/يناير [1986] بقيت حبراً على ورق، حيث أن القيادة الانتهازية للحزب الشيوعي التشيكي لم تتمكن من صياغة برنامج عمل حقيقي في المجال الاقتصادي والثقافي. وقد أدت سياسة الكسندر دويتشك إلى إضعاف مواقع الحزب وإلى المساس بأسس الاشتراكية في هذا البلد»<sup>14</sup>.

إنها تأكيدات غير مثبته، لا بل افتراءات واضحة. وفي معرض الرد على هذه التأكيدات شدد دويتشك - ولا نعرف ما إذا كان مطلعاً عليها قبل المواجهة - في لقاء له مع صحافي صحيفة الحزب الشيوعي الايطالي أونيتا، على أن الحزب الشيوعي التشيكي لم يتمتع بدمج جماهيري أكثر من مائل للدمع الذي حظي به خلال ربيع براغ. وهو يرفض كلياً الطرح القائل بأن عناصر «معادية للاشتراكية» أو أي «تكتل معادي للشورة» مزعوم قد استطاع، بأية طريقة من الطرق، تهديد السلطة «الاشتراكية» (ونقول الدولة العمالية) في تشيكوسلوفاكيا. وهو يذكر أنه إبان احتلال براغ من قبل جيوش حلف وارسو لم تحتل هذه الأخيرة مراكز «الاشتراكيين» الديموقراطيين اليمينيين، و«جماعة الكنيسة» والقوى الأخرى «المعادية للاشتراكية»، ولم تعتقل أي شخص من هذه الجماعات، بل احتلت مراكز كل من الحزب الشيوعي التشيكي والنقابات والحكومة، وأوقفت القيادة الشيوعيين وحدهم! والمحكمة السياسية الأولى للقوى «المعادية للاشتراكية» لم تكن محاكمة لأي «بورجوازي» أو «مناصر للامبريالية»، بل للشيوعي المعارض والمعادى للامبريالية والرأسمالية بترأول.

وقد عرض في المواجهة محتوى «برنامج عمل» نيسان/أبريل 1968، الذي صاغته اللجنة المركزية للحزب الشيوعي التشيكي آنذاك - والذي نفت وكالة تاس وجوده بشيء من

---

(14) لوموند، 7 و 13 كانون الثاني/يناير 1988.

الحرق - وطالب بثلاثة أمور: نشر وثائق تلك المرحلة، وتحديد برنامج عمل الحزب الشيوعي التشيكي، وإعادة الاعتبار إلى 468 ألف عضو في الحزب طردوا منه إبان «التسوية» وقبولهم من جديد فيه، وإلغاء إجراءات «منع ممارسة المهنة» التي اتخذت بحقهم<sup>(15)</sup>. وإرساء نظام يتيح للشعب والجمهير انتخاب قادتهم وإقالتهم<sup>(16)</sup>.

ويستخدم دويتشك صيغة صحيحة ومؤثرة تذكر بتعليقات «الغورباتشيفيين الرواد» حول إزالة آثار الستالينية في الاتحاد السوفياتي: «إن ذاكرة الأمة هي ذكرة وراثية». وهكذا نرى كيف أن الطريقة التي تعامل بها كل من الستالينية وما بعد الستالينية في أوروبا الشرقية تقفز فوق الغلاسنوست في الاتحاد السوفياتي نفسه وتهدد بتقويض مصداقيتها - بالضبط على النحو الذي تؤدي إليه أية إزالة غير مكتملة لآثار الستالينية في الاتحاد السوفياتي نفسه، فكيف يمكننا الحديث، في الواقع، عن «المطالبات اللينينية حول الحقيقة» إذا ما استمر الكذب حول اجتياح تشيكوسلوفاكيا عام 1968؟ وكيف يُعاد بناء الحقيقة التاريخية إذا ما جرى الالتفاف على حقيقة اجتياح 1968؟.

وليس فقط حول اجتياح تشيكوسلوفاكيا. إن الجثث تخرج الواحدة تلو الأخرى من النوايب لتلاحق القادة الجدد في الكرملين. هذا هو ثمن الغلاسنوست الذي يستحيل التهرب من دفعه، حيث أن «الغلاسنوست في بلد واحد» أمر مستحيل. وقد أجرى السيد راكوفسكي، رئيس وزراء بولندا العتيد، إبان زيارته الأخيرة لموسكو مقابلة مع أنباء موسكو (24 كانون الثاني/ يناير 1988) شدد فيها على أهمية اتفاق غورباتشيف - ياروزلسكي حول «التعاون في مجالات الأيديولوجيا، والعلم، والثقافة». وينصّ واحد من بنود الاتفاق على تكليف المؤرخين البولنديين والسوفيات بإزالة «اللطخات البيضاء» الشهيرة في تاريخهما المشترك، وهو أكثر بنود الاتفاق أهمية، وقد أعلن راكوفسكي: «إن الصحافة البولندية تنشر بهدوء وثائق لم يكن سيتاح لها أن تُنشر قبل تبني هذا الإعلان (...) وبخض النظر عن الزمن الذي سيتوصل فيه المؤرخون إلى تقويمات موحدة حول هذا الحدث أو ذاك، وتلك الحقبة أو المرحلة من تاريخنا المشترك، فقد بدأ الاهتمام الذي كان كبيراً جداً بهذه المعلومات يضعف منذ الآن. وبهذا نحرم معنوية معاداة الشيوعية من خبزهم اليومي».

---

(15) لقد أخرج الحزب الشيوعي الألماني في ألمانيا الغربية، الذي يقود حلة ضد «Berufsverboten» (التحريمات المهنية) في جمهورية ألمانيا الفيدرالية، عندما اضطر إلى الدفاع عن التحريمات نفسها في تشيكوسلوفاكيا.

(16) نستشهد بمقابلة دويتشك بحسب نسختها التي ظهرت في مجلة داي زايت 15 كانون الثاني/ يناير 1988.

الأماني كبيرة. فالتمثيل والصمت التاريخيان غَدَيَا القوى المعادية للشبهوية وهزأها وحركها. أليس من الأفضل، إذًا، قطع رزقها الآن.

لكن لم تمحَ من «اللطخات البيضاء» إلا أنصافها. فالحقيقة تُقال من دون شك حول حلّ الحزب الشيوعي البولندي على يد ستالين وحول اغتيال قيادته كلها تقريباً. والحقيقة تُقال أيضاً حول كاتين، وربما أيضاً سُتقال حول انتفاضة 1944 في فرسوفيا (الأمر الذي لم يحصل حتى الآن). لكن هل سُتقال الحقيقة حول البرتوكول السري لحلف هتلر - ستالين وحول تعهدات الكرملين بمنع ولادة دولة بولندية؟ وهل سُتقال الحقيقة حول توقيف قادة اشتراكييٍّ أرميا كراجوفا الديمقراطيين، بوجه خاص، وحول ترحيلهم على الرغم من تصريح الأمان الرسمي؟ وهل سُتقال الحقيقة حول كلٍّ من الأحداث التالية: إعدام قادة البولند والقمع الواسع الذي حصل في ستي 1946 - 1947، وتزوير نتائج الاستفتاء عام 1947<sup>(17)</sup> وهل سُتقال الحقيقة أيضاً حول أحداث سنة 1956 وسنة 1968؟ وحول التضامن، وانقلاب ياروزنسكي، المشارك في التوقيع على اتفاق إزالة «اللطخات البيضاء» باستثناء تلك التي تعنيه؟.

وهل سيفسح المجال أمام سجلات عام تختلف فيه الآراء حول كل هذه الموضوعات نصف التابوهات بحيث يكون ماثلاً للسجل الذي يدور حالياً في الاتحاد السوفييتي حول القمع الستاليني ومحاكمات موسكو؟.

ولّى جانب تشيكوسلوفاكيا وبولندا، توجد المجر. ومباشرة بعد نشر بيان 19 آذار/مارس 1988 طالبت المعارضة المجرية بإعادة الاعتبار لكلٍّ من إمري ناج ولغيزا لوزونسي ولبال فاليتير ولقادة شيوعيين آخرين أُعدموا رمياً بالرصاص عام 1957، بعد أن تم إيقافهم بخديعة إثر لجوئهم إلى السفارة اليوغوسلافية. من ثم هناك ألمانيا الشرقية عام 1953، وهناك تاريخ القمع كله، ليس المعادي للبورجوازية منه فحسب، بل المعادي للصالح في أوروبا الشرقية غداة الحرب العالمية الثانية.

بالطبع، سوف تضع الغلاسنوست - باعتبارها استعادة للذاكرة وللحقيقة التاريخية - العلاقة بين البيروقراطيين في أوروبا الشرقية والبيروقراطيين في موسكو أمام اختبار صعب!

---

(17) انظر هذا الصدد تصريحات القيادي الستاليني البولندي السابق برمان، ت. تورانسكا. Oni.

ولا بد لهذا الأمر أن يجد انعكاساته في الاتحاد السوفياتي أيضاً<sup>18</sup>.

قد يشجع مسار غورباتشيف في الاتحاد السوفياتي، موضوعياً، الانتليجنسيا ومجموعة من الكوادر والأعضاء الشباب في الأحزاب الشيوعية على المطالبة بإصلاحات عمالة في بلدانهم، وبصورة تتخطى الغلاسنوست. هذا هو الحال أصلاً في ألمانيا الديمقراطية، حيث يصطدم هذا المطلب، حتى الآن، بتعنت إن لم نقل برفض القادة الحاكمين. غير أن المفاعل العملية للبريسترويكا السوفياتية على اقتصاد «الديمقراطيات الشعبية» لن تخلق قاعدة جماهيرية لإعادة شعبية مثل موسكو.

فالزمن زمن الاقتصاد وليس زمن السخاء. وضغط السوفيات داخل الكوميكون يذهب بهذا الاتجاه. فيما عدد المشروعات الكبرى على مستوى التعاون الدولي يبقى أقل محدودية من الماضي. وقد زرع فريق غورباتشيف أولياته داخل الكوميكون، مطالباً بالزيد من الانضباطية، وبزوعية أفضل من التموين، وباحترام الالتزامات (مهل الإنجاز والتموين)، وبتبني متسارع للتكنولوجيات الرائدة، وبإشراف أكثر صرامة من جانب الاتحاد السوفياتي على ثلاثة وتسعين مشروعاً مشتركاً جرى تبنيها للمرحلة 1985 - 2000. وتبدي حكومات أوروبا الشرقية، بدرجات متفاوتة، مقاومة لضغط الكرملين داخل الكوميكون. وهي مقاومة تعكس الإكراه القومي الضاغط على هذه الحكومات. ومن المبكر جداً الآن أن نحدد إلى أية درجة سوف تقاوم (الحكومات) هذه المرة أيضاً متطلبات موسكو، حيث أن حريتها في المناورة مقيدة بكل الأحوال بفعل ديونها الضخمة للغرب.

### ■ الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في أوروبا الشرقية

تمر دول أوروبا الشرقية، حالياً، باستثناء ألمانيا الديمقراطية جزئياً بأزمة اقتصادية تضغط مستوى معيشة الجماهير العاملة فيها. وتتفاقم هذه الأزمة كلما ازداد انخراط هذه البلدان في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. وتتلقى بفعل ذلك، أكثر من الاتحاد السوفياتي

(18) يؤكد برنار لوكومت في *Vif L'Express*، في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 1987: «بالنسبة للكرملين، تبعت انتفاضة العمال في براسوف، مع ذلك، حل القلق الفعل. وتضاف أحداث رومانيا إلى مظاهرات فرصوا وبرلين الشرقية، واضرابات سكوبلجي وأعمال العنف في كوسوفو، إلى بقطة المعارضة التشيكوسلوفاكية ومظاهرات الليتونيون والبنار في القرم أو مظاهرات الأرمن، كما لو أن النعمة التي لعب عليها غورباتشيف في سياسته داخل الاتحاد السوفياتي قد أحييت الآمال الجامحة والمجازفات غير المتوقعة من أقصى معسكر الشرق إلى أقصى. هذا ما حصل في العام 1956، إلى حد ما، عندما دفع تقرير غرونتشيف كل الشعوب للاعتقاد بأن المرحلة الستالينية قد انتهت إلى غير رجعة. ونعرف ما حصل في ربيع براغ وفي انتفاضة بودابست. ومن المحتمل جداً أن يكون عام 1988 عاماً متوتراً بالنسبة لميخائيل غورباتشيف».

وجهورية الصين الشعبية، الآثار المركبة لازمة الغرب وأزمته الخاصة كسنانيم مخصصة. وهذا صحيح إلى درجة حلت التيوورك تايمز في عددها الصادر في 17 كانون الثاني/ يناير 1988 على الحديث عن بلدان أوروبا الشرقية باعتبارها «عالم ثالث جديد».

إن العناصر الرئيسية في هذه الأزمة هي الديون والفوائد المتزايدة المترتبة على هذه الديون، سواء كانت للغرب الرأسمالي أو للاتحاد السوفياتي؛ والعجز المزمن في ميزان المدفوعات؛ والتوظيفات التي لا طائل تحتها والتي تعود بمردود قليل أو التي لا مردود لها على الإطلاق؛ والتضخم المتنامي الذي قد يصبح متسارعاً (وهذا ما حدث في يوغوسلافيا)؛ والانخفاض المريع في مستوى معيشة الجماهير؛ والتبذير الكبير في الموارد الذي يصحبه التلوث، وهو الأسوأ في أوروبا كلها، وتتميز هذه المصائب بعدم قابلية العملة للتبديل داخل الكوميكون، أي أنها تتميز بذلك المشهد المحزن الذي يظهر عليه التكامل الاقتصادي في الشرق أدنى مستوى مما هو عليه في أوروبا الإمبريالية<sup>(19)</sup>.

وقد يكون المثال اليوغسلافي هو الأكثر مدعاة للاستياء. لقد شهدت يوغوسلافيا إثر تضخم متسارع، غلته على وجه التحديد الفوائد الصارمة على الديون الخارجية التي فرضها عليها صندوق النقد الدولي والبنوك العالمية الخاصة، فشهدت إثر ذلك انخفاضاً مذهلاً في مستوى المعيشة، وهبط الحد الأدنى الشهري للأجور إلى 410 ماركات ألمانية (ألف وأربعمائة وخمسون فرنكاً فرنسياً). وهذا المتوسط الوطني يغطي مع ذلك اختلافات إقليمية أكثر تفاوتاً من أي وقت مضى؛ تتراوح بين ستائة وأربعين ماركاً في سلوفانيا وميتان وثمانين ماركاً في ماسيدوان. ومعدل البطالة يبلغ 18% وحواليون ومئتي ألف عاطل عن العمل، بالإضافة إلى أربعمائة وثمانين عاملاً مهاجراً يعملون في الخارج).

والحال أن ثمة سبعة آلاف منشأة في يوغوسلافيا تستخدم يداً عاملة مؤلفة من مليون وستائة ألف شخص. ومنذ سنوات تعمل هذه المنشآت بخسارة من المفترض أن تؤدي بها إلى إعلان إفلاسها بحسب قانون الإفلاس الجديد (داي زابت، 11 كانون الأول/ ديسمبر 1987)، وهذا ما سيخضع الاقتصاد والمجتمع اليوغسلافيين لتوتر لا يستطيعان تحمله. غير أن هذه الفوضى كلها لم تنجم عن تطبيق «الاقتصاد الموجه»، بل هي نتاج اللجوء إلى

---

(19) حول الضغط السوفياتي الحاصل في الكوميكون، أنظر *Neue Zürcher Zeitung*، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 1986 و2 تموز/ يوليو 1987. وحول ردود الفعل على هذا الضغط، التي تعبر عنها بوجه خاص المقاومة الثمانية لتحول الكوميكون إلى «سوق مشتركة» وإجراءات تنفيذ الاستيراد/ التصدير من جانب المستهلكين، أنظر بوجه خاص *Neue Zürcher Zeitung*، في 5 تموز/ يوليو 1988، والفائنتال تايمز في 4 كانون الثاني/ يناير 1989.

«آليات السوق» الشهيرة، التي أدت إلى زعزعة الإدارة الذاتية العالية بشكل فعلي، ولدى تفاقم عدم المساواة الاجتماعية ويؤس الجماهير.

وقد ردّ الشغيلة اليوغوسلافيون على هذا التدهور في وضعهم بأن قاموا بسلسلة إضرابات لا سابقة لها (ليس أقل من ثمانمائة إضراب في الفصل الأول من العام 1988). وبحسب اعتراف الصحيفة الرسمية للنقابات اليوغوسلافية، النقابات اليوغوسلافية (تشرين الثاني/ نوفمبر - كانون الأول/ ديسمبر 1988، ص 2) أن المضربين «يطوفون، في غالب الأحيان، على هيئات القيادة والإدارة الذاتية لمجمعاتهم، ويطوفون أيضاً في المدن، متوجهين إلى مراكز الجمهورية أو الاتحاد. وتبرز الإضرابات على نحو متزايد الموضوع عناصر التنظيم الذاتي: فالمعمال يشكلون لجان إضراب أو يتتبعون مندوبين يكلفونهم بإجراء المفاوضات ويتقنية التحرك، وعند الضرورة بإجراء اتصالات مع العمال في المنشآت الأخرى».

ضمن هذه الشروط تمتلك «الغورباتشيفية» حظوظاً قليلة بإثارة صدى إيجابي في يوغوسلافيا. فقد تحققت حتى الآن بيرسترويكا جذرية وغلانسنوست متقدمة في يوغوسلافيا. لكن لا البريسترويكا ولا الغلانسنوست اليوغوسلافيين وفرا بأي شكل من الأشكال حلاً للأزمة المستفحلة التي يتسبب بها هذا الاندماج المنافي للطبيعة بين الإدارة الذاتية العالية واقتصاد السوق، وذلك الإنفتاح على الغرب، فضلاً عن الحفاظ على احتكار السلطة السياسية من قبل البيروقراطية.

هذا ويبقى أن نشير إلى أن الحملة التي أطلقها فيدل كاسترو - ومن ورائه الحزب الشيوعي الكوبي - والتي كانت تستهدف إلغاء ديون العالم الثالث، كانت ذات دلالة واضحة. فحين كانت في أوجها في أميركا اللاتينية على وجه التحديد، لم تلق هذه الحملة صدى لها يذكر في أوروبا الشرقية، خصوصاً لدى الأحزاب الشيوعية المترتبة في قمة السلطة، وذلك بغية إلغاء ديون بلدانها للبنوك وللبلدان الامبريالية، لأن تلك الأحزاب تعتبر أن الحصول على قروض امبريالية جديدة أمراً مفروضاً منه من أجل تسوية الأوضاع الاقتصادية في بلدانها. وضمن هذه الشروط، فإن سلوك «المستقرض النموذجي» هو برأيها أحد شروط الحصول على هذه المساعدة التي طالما تمتتها، من دون أن يعنىها على الإطلاق ما إذا كانت الجماهير هي التي ستسدد هذه القروض، أو إذا ما كانت حاسماً مع هذه القروض على نحو ما هو عليه الحال في بلدان «العالم الثالث»، حيث تشد الجماهير الحزام من أجل أن يحصل أصحاب البنوك الغربيين على فوائدهم الربوية.

هذه هي إذن التوجهات الاقتصادية للتراتبية البيروقراطية، أكثر مما هي توجهات

الحركات الجماهيرية الواسعة التي تترجم، حتى هذه اللحظة، «أثر غورباتشيف» في أوروبا الشرقية. ول «حتى هذه اللحظة» يدل أن نطلق أحكاماً على المستقبل. ففي أوروبا الشرقية، يعلق الأمر عموماً بمحاولات أكثر خجلاً مما هو عليه الحال في الاتحاد السوفياتي.. الإنخراط في عملية بيرسترويكا في تشيكوسلوفاكيا وبلغاريا، ولمراجعة سياسة الإصلاحات الاقتصادية في المجر، وللمحافظة في ألمانيا الشرقية على إصلاحات يُقال أنها هي التي أوجت بإصلاحات غورباتشيف، وللمفاظ على المسار القوضوي نحو الإصلاحات في برندا، حيث الأزمة ما تزال مفتوحة.

إن حالة المجر هي ذات دلالة أعمق، لأن هذا البلد قد قطع شوطاً أبعد - إذا ما استثنينا يوغوسلافيا - في الطريق نحو «اشتراكية السوق». والحال أن المحصلة جاءت مخيبة للآمال، ففي المجر لم يتباطأ النمو الاقتصادي بالقدر الذي هو عليه في الاتحاد السوفياتي. (إن لم يكن أكثر) فحسب، بل إن المستوى المعيشي للجماهير المجرية الكادحة قد انخفض إلى درجة لم يعد يتمكن معها قسم كبير من المأجورين من الاستمرار في تحصيل معيشتهم إلا بممارسة مهنتين، الأمر الذي لا يساهم، بالطبع، بمرودية الاستخدام «الرسمي».

هذه الحركات كلها، في ذاتها بانهاجمات عديدة، وفي ميولها النابذة لمركز «المسكر الاشتراكي»، تضع غورباتشيف بمواجهة معضلات لا حلول لها. فهو لا يستطيع تعزيز موقعه داخل الجهاز، ولا المحافظة عليه، اللهم إذا شهد انهيار «المسكر» حل نحو سلمي. هذا ولا يستطيع غورباتشيف أن يتدخل عسكرياً، كما فعل الكرملين في المجر وتشيكوسلوفاكيا، من دون أن يوجّه ضربة قاضية لهداقية الغلاسنوست، سواء في الاتحاد السوفياتي أو في أوروبا الشرقية وبقية العالم. وهو لا يستطيع أيضاً التسليم بوجود مجموعات من القادة المحافظين على رأس «الديمقراطيات الشعبية»، الذين يتحالفون بشكل شبه علني مع أعدائه الخاضعين داخل الحزب الشيوعي السوفياتي<sup>(20)</sup>. وهو لا يستطيع أن يبني أوهاماً حول فعالية «الإصلاحيين» غير الشرعيين على نمط باروزلسكي والمكروهين من الطبقة

(20) كان منع المجلة الليبرالية السوفياتية سيوتنيك في جمهورية ألمانيا الديمقراطية بمثابة المرحلة المشهدة الأخيرة من هذا التقاطع وقد مُنعت بسبب «جرم» فضح تملون ستالين - هتلر بين عامي 1939 - 1941. وقد قاد ليغاتشيف حملة في الاتحاد السوفياتي ضد السألة نفسها، وهكذا فعلت قيادة الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي... وفيها سبق، استعجلت *Neues Deutschland* الصحيفة المركزية للحزب الديمقراطي الاشتراكي المرشد نشر رسالة نينا اندريفا الشهيرة، التي يخبرها غورباتشيف وفريقه بمثابة برنامج فعلي معادي للبيرسترويكا وللغلاسنوست (انظر الفصل العاشر).

العاملة . وهو يعرف حق المعرفة أن فتح ثغرة ديمقراطية، وإن تكن محدودة (حل شاكلة ما حصل في الاتحاد السوفياتي) في هذه البلدان، هو كمن يطلق العنان لسيول جارفة .

إن الحل المثالي من وجهة نظر غورباتشيف هو إيجاد قيادات شيوعية في هذه البلدان شبيهة بقيادة ربيع براغ، ويتمتع بشرعية حقيقية إزاء الجماهير وتعمل في إطار علاقات جديدة يرسىها الاتحاد السوفياتي، من غير أن تكون هذه العلاقات من ذلك النوع الذي يقيمه الحكام التابعون، بل أن تقوم على السيادة الفعلية . لكن أمر إقامة مثل هذه العلاقات سيكون من قبيل ترويع الدائرة في العالم الواقعي الذي نعيش فيه، وذلك نظراً للمصاعب الاقتصادية القائمة، والتي تحد من حرية غورباتشيف على المناورة، وأيضاً نظراً للأزمة ما قبل الثورية التي تنضج في العديد من بلدان أوروبا الشرقية، لذا يبدو تحقيق هذا الحل أمراً قليل الاحتمال .

وتتطوي إشكالية العلاقات الشاملة بين البيروقراطية السوفياتية وأوروبا الشرقية على قضية علاقة هذه البيروقراطية بالبورجوازية الامبريالية في أوروبا الغربية مجملها . فغورباتشيف يعطي الأولوية لاتفاق شامل مع واشنطن، ولا يخفي عليه ميل جناح بأكمله من السياسيين البورجوازيين الأميركيين - الجمهوريون منهم والديمقراطيون<sup>21</sup> إلى رفع أسعار المزداد وانتزاع تنازلات قصوى من الاتحاد السوفياتي في مقابل القروض التي يطلب الحصول عليها . ولا تخفي عليه أيضاً تلك التناقضات القائمة في داخل حلف الأطلسي والناجمة، في التحليل الأخير، عن الانحدار النسبي للهيمنة الأميركية في العالم الرأسمالي .

انطلاقاً من هذا الواقع، فإن أي تأخير في المساعدة الاقتصادية التي ينتظرها الاتحاد السوفياتي من واشنطن يمكن أن تنمي ميل غورباتشيف للعب ورقة «أوروبا ضد أميركا» . وهذا ما سيؤدي إلى مراجعة أساسية لموقفه من المجموعة الاقتصادية الأوروبية وصولاً إلى

(21) كتب بريجنسكي، المستشار السابق للأمن القومي لدى الرئيس كارتر: يستتبع ذلك أن كل توسع هام في القروض وكل إستثمار غربي هام في البريسترزويكا يتتظر تخفيضات هامة فعلية في المصاريف العسكرية (...) إن استبعاد التهديد العسكري السوفياتي تدريجياً (...) وتفكك الإمبراطورية السوفياتية تدريجياً وسلمياً سوف يهزأن بعض الآمال والاستنتاجات التي توصلنا إليها اليوم». (لوس إنجلوس تايمز، كما أعادت نشره الأترناشيونال هيرالد تريبيون، 7 حزيران/يونيو 1988). وكان كيسينجر قد أشكى في النيويورك تايمز، في عددها الصادر في 24 نيسان/أبريل 1988، من أن بداية نزوح السلاح النووي سوف تخلق بعقيدة الردع النووي التي تبني بنظره دوماً فعالية ثابتة في السياسة الخارجية والمكسرية للولايات المتحدة . ويكتب الرئيس السابق نيكسون في كتابه الجديد النصر دون حرب (سيمون وشوستر، نيويورك، 1988): «لا يمكن اعتبار بداية حقبة غورباتشيف بمثابة نهاية التنافس بين القوتين العظميين. إنها تمثل بالأحرى بداية مرحلة جديدة خطيرة في الصراع، بداية تطرح علينا تحدياً». وهو يشيد بشكل خاص، فضلاً عن إشغافته باستمرار بسباق التسلح النووي (المتحدل) بالجهد «السلمي» لنزع «الطلاء» السوفياتي عن أوروبا الشرقية، وهو ما يسميه «اتباع النموذج الفنلندي» .



النمسا. لذا سوافق على تعزيز هذه المجموعة مؤسساتياً إبان أو بعد استحقاق 1992 (وهذا ما ليس عليه الحال من الآن).

سوف تكون مفاعيل هذا الأمر غنية بنتائجها، أولاً على المستوى السياسي - الأيديولوجي، ومرة أخرى، وقبل كل شيء، بالنسبة للحزب الديمقراطي الاشتراكي الموحد (وردبته الجبهة الديمقراطية الشعبية) كما بالنسبة لسلسلة من الأحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية التي انخرطت ولا تزال منخرطة في مسار معاد للمجموعة الاقتصادية الأوروبية، كما بالنسبة للأجنحة اليسارية الاشتراكية - الديمقراطية، التي تعودت على الخيارات المشابهة (مثال توني بن وأرثر سكارجيل في بريطانيا).

غير أن المفاعيل الاقتصادية والسياسية العملية سوف تكون كبيرة الأهمية بالنسبة للنتائج السياسية - الأيديولوجية. فالورقة الراححة التي يمكن أن يلعبها غورباتشيف خلال المفاوضات الجريئة التي يجريها مع البورجوازية الأوروبية، وفي طليعتها البورجوازية الألمانية الغربية، هي في الضوء الأخضر الذي سيمنحه لجمهورية ألمانيا الفيدرالية من أجل التكامل الاقتصادي بين الإلمانيتين بشكل متطور نوعياً عن ذلك القائم بحكم الأمر الواقع اليوم. وتستطيع موسكو أن تصدّ بهذا الأمر - فضلاً عن وعددها بتوسيع (الأوستجشافت) Ostgeschäft<sup>(٥)</sup>، وهي الصادرات الألمانية الغربية الموجهة إلى الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية - مقابل قروض كبيرة من ألمانيا الغربية لا بل من المجموعة الاقتصادية الأوروبية بأكملها.

إن اقتراحات مماثلة تلاقي، من دون شك، آذاناً صاغية، نظراً للركود الاقتصادي الخطير في الغرب على نحو خاص، ونظراً للتهديدات الجدية التي تلقي بثقلها على ازدهار اقتصاد ألمانيا الغربية، وبالتالي على الاستقرار النسبي للسلطة البورجوازية فيها.

يجب ألا يغرب عن بالنا أن ثمة تناقضاً محتوماً بين تعزيز المجموعة الأوروبية (العمل الموحد، عام 1992) ومنظور (وهل نتخلي عن التعبير الشائع: السراب؟) توحيد ألمانيا. وهو تناقض ترسمه افتتاحية الأسبوعية أكونوميست (19 تشرين الثاني/ نوفمبر 1988)، ويرسمه أيضاً مقال تحليلي لأسبوعية داي زايتم (20 كانون الثاني/ يناير 1989). ويمكن أن تترتب على «البيت [الأوروبي] المشترك»، الذي يتحدث عنه غورباتشيف، خطوات متسارعة نحو التكامل الاقتصادي بين الجانيين. وشرط ذلك هو أن يدفع الرأسمال الأوروبي الكبير عدداً ونقداً ثمن التنازلات السياسية التي قام بها الكرملين، أي أن يدفعها كقروض كافية، وأن تكون المرحلة الانتقالية طويلة بما يكفي من دون أن تعكرها تحركات جماهيرية لا يمكن

(٥) بالألمانية في الأصل.

ضبطها (وهذه هي الصعوبة الفعلية)».

وقد توصل الأمريكيون بشيء من الإستياء إلى الإستنتاج بأن وزير الخارجية الألماني الغربي السيد غيتشر قد تبى موقفاً مختلفاً عن موقف ريفان والسيدة تاتشر وميتران إزاء الاقتراحات السوفياتية في مجال نزع السلاح التقليدي. وتبدو ألمانيا الغربية أكثر ميلاً لإخراء تكوين جماعة مستقلة مما يشجع غورباتشيف على ترويج منظور توحيد ألمانيا السياسي على المدى الطويل.

إن تحولاً مشهدياً في السياسة الخارجية للاتحاد السوفياتي سوف تكون له بالتأكيد مفاعيل كارثية على الحزب الديمقراطي الاشتراكي الموحد الحاكم في ألمانيا الشرقية، على الأقل في إطار سياسته وعقيدته التقليديتين. فهذا الحزب مهتم بالطبع مثله مثل البيروقراطية في جميع بلدان أوروبا الشرقية، بانفتاح أكثر اتساعاً على اقتصاديات أوروبا الغربية... كما الدبلوماسية المجرية التي أحيت اتفاقها مع المجموعة الأوروبية، وهو الاتفاق الذي يلغي عملياً الحقوق الجمركية على المنتجات المجرية المصدرة إلى السوق الأوروبية المشتركة، باعتباره انتصاراً حقيقياً. وقد حصلت ألمانيا الديمقراطية، بحكم الأمر الواقع - وليس بحكم القانون - على وضع مماثل بواسطة إعادة التصدير التي تقوم بها ألمانيا الغربية للسلع التي تصدرها أصلاً إلى هذا البلد.

لكن ثمة اختلافاً بين السعي إلى هذه المنافع التجارية فضلاً عن الاستيراد المتنامي للتكنولوجيات الحديثة في الغرب الذي يتلام مع هذا السعي من جهة وبين خسارة السلطة السياسية من جهة ثانية. والحال أن توحيد ألمانيا لا يمكن إلا أن يعني خسارة مماثلة للسلطة بالنسبة للحزب الاشتراكي الموحد، حتى لو مرّت ألمانيا قبل ذلك بمرحلة تكامل اقتصادي طويلة، يصاحبه اتحاد سياسي يجمّد البنى السياسية القائمة في الألمانييتين.

من هنا تبرز الخيارات الخفيفة التي ستواجهها قيادة الحزب الديمقراطي الاشتراكي الموحد، إذا ما كان مسار غورباتشيف سيتحدد ويتسع ضمن الاتجاه المشار إليه. ومن هنا تبرز الانقسامات الداخلية المتنامية، التي قد تؤدي إلى مفاجآت. ومن هنا كانت الضغوط على غورباتشيف كي لا يذهب بعيداً في هذا الطريق<sup>(22)</sup>.

(22) إن قيادة هذا الحزب هي اليوم، بالإضافة إلى قيادة الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي، القيادة التي تبدي المقاومة الأشد وضوحاً لنقل الفلاسنتس إلى بلادها. فهذا سيؤدي إلى إطاحة ماسارو - مزلة للمواقع التقليدية. أما أطروحة واجب «التعلم من الاتحاد السوفياتي» (أي اتباع النموذج السوفياتي) فقد استبدلت «بالطريق الخاص» (الوطني) نمو الاشتراكية، التي أيدت في السابق باعتبارها مراجعة تنبؤية. أنظر بهذا الصدد دراسة والتر سوس: *Kahn Vorläuf für die DDR?*.

ذلك أن موضوع الرهان في هذه التغييرات «المطرزة» التي طرأت على العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والديمقراطيات الشعبية في سياق تغير العلاقات بين الشرق والغرب بفعل «التمايش السلمي الممتنع»، هو معرفة ما إذا كان سيتم الحفاظ أم لا على سيطرة الكرملين على أوروبا الشرقية. وهو السستام الذي أرسيت دعائمه في نهاية الحرب العالمية الثانية. هذا فضلاً عن معرفة مصير أوروبا مجملها، على نحو غير مباشر<sup>(23)</sup>.

### ■ التقارب الصيني - السوفياتي

إذا كان توحيد ألمانيا ورقة من الورقتين الرابحتين الأساسيتين اللتين يحتفظ بهما غورباتشيف من أجل تحسين ميزان القوى التي يمكنه من خلاله التفاوض مع الامبريالية، فإن الورقة الثانية هي عودة الحلف الصيني - السوفياتي، عبر تحطيم الانقسام الكبير الذي حصل عام 1962. فالأمر لا يتعلق بعودة الحلف العسكري، وهي مسألة قليلة الاحتمال، بل بعودة التحالف الدبلوماسي السياسي والاقتصادي، وهو القابل للتحقيق في الظروف الحالية<sup>(24)</sup>.

ويبدو سحب الصواريخ النووية السوفياتية الموجهة إلى ميدان الرمي النووي الصيني والمراكز المدنية الكبرى في جمهورية الصين الشعبية واحد من أسهل العقبات الثلاثة الرئيسية التي يجب تحطيمها من أجل عودة العلاقات الصينية - السوفياتية. وعودة هذه العلاقات مرتبطة برسم الحدود على امتداد نهر أمور، فضلاً عن ارتباطها أيضاً بتخلي الصين العملي - وليس بالضرورة النظري - عن المطالبة بأراضٍ صينية كانت تشكل جزءاً من الامبراطورية

(23) لقد أكد الناطق الرسمي باسم الحزب الحكومي الألماني الغربي، وهو الحزب الديمقراطي المسيحي: «ولا ينبغي أن يكون المرء نبياً ليتنبأ بأن الاتحاد السوفياتي سوف يتطرق إلى المسألة الألمانية مما قريب. ثمة مؤشرات في السياسة السوفياتية تدل على أن عصر الوضع القائم في أوروبا قد انقضى. لن يكون هناك مستقبل لأوروبا المتقسمة على نفسها». (Frankfurter Allgemeine Zeitung، 9 تموز/يوليه 1988).

(24) ثمة أيضاً بعد تمهاري لتحسين العلاقات الصينية السوفياتية. في العام 1986، بلغ التبادل التجاري بين هذين البلدين المستوى الأكثر ارتفاعاً منذ 25 عاماً (2,5 مليار دولار، استيراد/ تصدير مجتمعين، مقابل 1,9 في العام 1985؛ وفي العام 1982 كانت لا تزال قيمة التبادل عند مستوى 363 مليون دولار). ينبغي أن نلاحظ مع ذلك، أن الاتحاد السوفياتي، حتى بعد هذه الزيادة، ليس سوى الشريك التجاري الخامس لجمهورية الصين الشعبية، بعد هونغ كونغ واليابان والولايات المتحدة وجمهورية ألمانيا الفيدرالية. (Zürcher Zeitung، 17 آذار/مارس 1987).

الصينية، قبل أن تحتلها وتضمها القبطية الرومية. ويبدو أن ثمة تقدماً على هذا الصعيد<sup>(25)</sup>. هذا ويبدو أنه تمّ تخطي العقبة الثانية بفعل انسحاب القوات السوفياتية من أفغانستان، بناء على اتفاقات جنيف. أما بصدد انسحاب القوات الفيتنامية من كمبوديا، فيبدو أننا على مشارف توقيع اتفاق بهذا الصدد.

وقد تؤدي المفاوضات حول السلطة الجديدة في بنوم بنه، التي اتسعت مشاركة الأمير سيهانوك فيها تدريجياً، إلى حلحلة الوضع. ويتميز هذا الاحتمال على نحو متزايد في حال حصول لقاء قمة بين غورباتشيف ودينغ هسياوينغ.

إن «الواقع الجديد» الذي يغير استراتيجية القادة الصينيين لا يتعلق بشخصية غورباتشيف ودوافعه وتوجهاته، بقدر ما يتعلق بظهور ما تسميه بكين، ليس من دون حق، بداية نحو النزعة العسكرية اليابانية. وهذه هي النتيجة الطبيعية شبه المحتومة للتطور المشهدي الذي عرفته الامبريالية اليابانية في المجالات التكنولوجية والصناعية والمالية في السنوات الأخيرة. ولا يستطيع القادة الصينيون - الذين يمتلكون المبررات التاريخية للتخوف من هذا النمو، علماً أن موازين القوى اليوم تختلف عن تلك التي كانت سائدة في عام 1931 أو في عام 1937 - إلا أن يقدروا أن الامبريالية الأمريكية، على الرغم من الحسد الذي تكنه لطقوكيو، لن تقف في صف الصين الشعبية بوجه اليابان<sup>(26)</sup>.

هذا واختفت فجأة القاعدة الايديولوجية لسياسة «البعد المتوازي» الصينية إزاء «القوتين العظيمين». فقد تغير إلى حد بعيد الإطار الدولي الذي استند إليه ماوتسي تونغ وأسلفه لتحديد موقف متوازن من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي. وبدأ الضغط باتجاه صياغة استراتيجية جديدة طويلة الأمد يرتسم في ايديولوجية بكين ولغتها.

وبعد جولة رئيس الوزراء زهاو زيانغ إلى أوروبا الشرقية، تطبعت العلاقات مع الأحزاب الشيوعية، بما فيها الحزب الشيوعي اليوغوسلافي. وبدأت الإشارة من جديد إلى

(25) بالنسبة للشيوعيين الصينيين، إضربت مسألة عدم الاعتراف بالمعاهدات غير المتكافئة، على الدوام، مسألة مثالية، وقد ورنها هؤلاء عن الثوريين الديموقراطيين الأوائل، عندما فرضت هذه المعاهدات على الامبراطورية الصينية في آخر أيامها. والحال، أن سلسلة من الأراضي السبيرة قد ضمت إلى روسيا القيصرية بفعل هذه «المعاهدات غير المتكافئة». وتصبح المسألة، بالطبع، أكثر بساطة عندما نأخذ بع الاعتبار إصهار هذه الأراضي الذي حصل منذ ذلك الحين، وحق السكان المحليين بإدارة شؤونهم بأنفسهم.

(26) حول مجموع العوامل المعقدة التي ترمي بتقليلها حالياً حل العلاقات الصينية اليابانية، هناك دراسة مهمة في *Far Eastern Economic Review*، 8 تشرين الأول/أكتوبر 1987.

هذه الأحزاب الحاكمة بصيغة «الأحزاب الشقيقة». أما البلدان التي تحكمها هذه الأحزاب فقد أطلقت عليها من جديد تسمية «البلدان الاشتراكية». ولم تعد المسألة سوى مسألة وقت لتطبيق هذه الأوصاف أيضاً على الحزب الشيوعي السوفياتي. كما تبيّنت كل السفسة التي كانت تدور حول «القوتين العظميين» وأصبحت هباء مشوراً، فضلاً عن الخمسين مليون نسخة من الكتاب الأحمر الصغير. إنه درس تاريخي جميل: من الأفضل إرساء النظرية السياسية على مبادئ صلبة أكدتها مائة وخمسون سنة من التجربة، بدل إرسائها على مقولات إيمانية مُنزلة، تستند إلى القوة وحدها، التي تبدو في الظاهر غير محدودة، - ولكن كم هي في الواقع ظرفية - قوة قادة «معصومين» مثل ستالين في البداية، ومن ثم ماوتسي تونغ.

### ■ الانفتاح على الاشتراكية - الديمقراطية العالمية

هل يؤسس السعي إلى اتفاق مع الحزب الشيوعي الصيني مشروعاً أكثر شمولاً لميخائيل غورباتشيف، مشروعاً يستهدف إعادة بناء وحدة «الحركة الشيوعية العالمية» التي تضم الأحزاب الشيوعية في السلطة، والأحزاب الشيوعية المقربة من موسكو والأحزاب المسماة «شيوعية أوروبية» (وهي صيغة بدأت تعني على نحو متزايد الأحزاب الشيوعية خارج أوروبا أيضاً)؟ وهل يمكن اعتبار لقاء الأحزاب الشيوعية في موسكو في 4 و 5 تشرين الثاني/نوفمبر 1987، بمناسبة الذكرى السبعين لثورة أكتوبر - والتي دعت إليها الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية والمنظمات المعادية للامبريالية والأحزاب البورجوازية كحزب المؤتمر في الهند و«ابرا» في البرو، هذه الدعوات التي سهلت مشاركة كل من الأحزاب «الشيوعية الأوروبية» الأكثر أهمية، وعصبة الشيوعيين في يوغوسلافيا - مبادرة تصب في هذا المنحى.

يبدو أن الكرملين قد قدم لهذه الأحزاب تنازلاً كبيراً: فقد توقف عن تشجيع المنشقين المقيمين من موسكو الذين ظهروا بشكل خاص في إسبانيا والسويد وبريطانيا وفنلندا وعبروا عن أنفسهم بانشقاقات علنية، وفي إيطاليا من خلال نشاط تكتلي داخل الحزب الشيوعي الإيطالي نفسه. إن ضغط موسكو يتجه الآن نحو التوحيد، لا بل نحو إخضاع «المعاندين».

لم يكن كونفرنس الرابع والخامس من تشرين الثاني/نوفمبر 1987، بأي حال من الأحوال كونفرنساً لتوحيد الأحزاب الشيوعية، والتي لم تشارك كلها فيه. فالحزب الشيوعي الصيني والحزب الشيوعي الألباني والحزب الشيوعي الفلبيني والحزب الشيوعي الأندونيسي والحزب الشيوعي التايلاندي، والحزب الشيوعي السريلانكي، والشيوعيون العراقيون، هذه الأحزاب جميعها لم تلب الدعوة لحضور الكونفرنس المذكور، هذا بصرف النظر عن عدم

حضور المجموعات المقربة، من موسكو، كالحزب الشيوعي النيكاراغوي (أم أنه ينبغي القول المقرب سابقاً من موسكو؟).

لم يتخذ الكونغرس أي قرار، حتى أنه لم يتخذ قراراً بالاجتماع مرة ثانية. ولم يتوصل إلى أي اتفاق حول أية مسألة مثيرة للجدل، وخصوصاً حول تطور الامبريالية. وقد عبر الحزب الشيوعي في جنوب أفريقيا عن شكّه في أن تتخلل الامبريالية عن التبادل غير المتكافئ، أي عن الكولونيالية الجديدة، أي - ولتستخدم القاموس الماركسي - عن قاطع الأرباح الاستعمارية. وقد أشار الحزب الشيوعي في كوريا الشمالية إلى الطابع العدواني المعسوي للامبريالية. وعبر الحزب الشيوعي الياباني عن شكّه، بالوضوح نفسه كالحزبين السابقين، حول إرادة الكرملين في التخلي عن «هيمته» على الأحزاب الشيوعية الأخرى<sup>(27)</sup>. ثمة اليوم عقبات لا يمكن تخطيها تعترض إعادة بناء وحدة «الحركة الشيوعية العالمية»، هذا إذا لم نتكلم عن الوحدة المتمحورة حول الاتحاد السوفياتي. وهذه العقبات هي من طبيعة اجتماعية - مادية وايدولوجية - سياسية في آني واحد.

لقد قامت القاعدة الاجتماعية للمستالنية المهيمنة في الأمية الشيوعية على تبعية الأحزاب الشيوعية، مادياً، للبيروقراطية السوفياتية، وذلك بفعل قوة هذه الأخيرة القائمة على السلطة التي تمتلكها في الاتحاد السوفياتي. أما القاعدة الأيدولوجية لهذه التبعية فقامت على النظر إلى الاتحاد السوفياتي بوصفه المعقل الأساسي للبروليتاريا العالمية. إن لم يكن معقلها الوحيد، وعلى التخلي، بموازاة ذلك كله عن منظور الثورة العالمية. وقد خلقت الثورات الظالمة المتتالية في يوغوسلافيا والصين وكوبا وفيتنام ونيكاراغوا دولاً تشكل قاعدة مادية مستقلة للأحزاب الموجودة في السلطة داخل هذه البلدان. وتبدّلت هذه القاعدة المادية الخاصة أقوى من أي صلة أو أصل ايدولوجيين (واللذان لا يصلان في حالة كوبا ونيكاراغوا إلى المستوى نفسه الذي نعرفه في حالة الأحزاب الشيوعية التالية: اليوغوسلافي والصيني والفيتنامي).

(27) يُعتبر التصريح التالي لرئيس الحزب الشيوعي الياباني في لقاء 3 تشرين الثاني/نوفمبر في الكرملين نموذجاً في التعبير عن مخفضات الأحزاب الشيوعية الآسيوية: «إنني أسف لبعض مجارب الاشتراكية وأخطائها السابقة؛ ميول هيمنة لدى الاتحاد السوفياتي ولدى بعض البلدان الاشتراكية، وعدم احترام سيادة الأحزاب. نريد أن نأمل بأن تنهي اليسسترويكاه هذه الأساليب». (الأوماتية، 4 تشرين الثاني/نوفمبر 1987) ومنذ ذلك الحين تعزز عداء الحزب الشيوعي الياباني لغيرياتشيف، بوجه خاص، بتأثير من تقارب الحزب الشيوعي السوفياتي والحزب الاشتراكي الياباني. وقد مرّز الحزب الشيوعي الهندي (الماركسي) من ناحية معارضته لغيرياتشيف.

أدى الانشقاق العميق - السوفياتي بالعديد من الأحزاب الشيوعية الآسيوية إلى اتباع مسار سياسي خاص حدد نوعاً خاصاً من الممارسة ومن تكوين الكوادر على امتداد سنوات طويلة، وذلك بشكل مستقل عن الاستراتيجيات التي تروج لها موسكو ويكين. هذا من دون الحديث عن استراتيجيات الستالينية التقليدية. وانطلاقاً من هذا الواقع، فإن أية محاولة لإشراق أية «حركة شيوعية عالمية» على هذه الأحزاب، وإخضاعها لمصالح بيروقراطية موسكو ويكين، سوف تواجه معوقات مادية وإشورية كبيرة (علماً أنه لا يمكننا أن نستبعد كلياً أن تنجح هذه المحاولة على مستوى قسم من قيادة هذه الأحزاب).

إن بروز ظاهرة «الشيوعية الأوروبية» يعكس، في التحليل الأخير، سيورة اجتماعية تعبر عن تحول الأحزاب المعنية إلى أحزاب اشتراكية - ديمقراطية، وانخراطها بشكل أكثر تطوراً، من الناحية النوعية، مما كانت عليه في الماضي، بالدول الديمقراطية البرجوازية والمجتمع البرجوازي. ويرجم هذا الانخراط نفسه بنوع من الممارسة وتكوين الكوادر والكسب الماثلة لما تتبعه الأحزاب الاشتراكية - الديمقراطية الكلاسيكية. هذا هو بالتأكيد وضع كل من الحزب الشيوعي الإيطالي والحزب الشيوعي البريطاني، والسويدي، والفنلندي والبلجيكي والهولندي. أما أن يكون الحزب الشيوعي الإسباني لم يتوصل بعد إلى مرحلة الحسم الواضح - علماً أنه يميل إلى هذا الاتجاه - وأن الحزب الشيوعي الفرنسي قد شهد تطوراً في الاتجاه المعاكس، فهذا لا يغير شيئاً من واقع العملية المذكورة في الأمكنة التي قطعت فيها أوضاعاً بعيدة لا عودة عنها. ونظراً لطبيعة الأحزاب الشيوعية الأوروبية ووظيفتها الاجتماعية فإنها لن تخضع لأي انضباط أمني.

والآن بعد أن أصبحت صورة الاتحاد السوفياتي أقل إثارة للنفور بالنسبة للطليعة العمالية، وبشكل خاص للمتقنين اليساريين، مما كانت عليه خلال حقبة بريجنيف واندروبوف، فإن الأحداث هي التي ستحكم على صحة هذا التفسير للشيوعية الأوروبية أو عدم صحته. وبرأينا، وعلى الرغم من الجهود المعلنة لفريق غورباتشيف، فإن الأحزاب الشيوعية المسماة شيوعية أوروبية لن تعود إلى الخطيرة.

لكن هل يبدل فريق غورباتشيف بالفعل جهوداً كبيرة في هذا الاتجاه؟ هذا ما ليس أكيداً على الإطلاق. إن أية وحدة فعلية «للمحركة الشيوعية العالمية»، تتمتع بحد أدنى من التماسك، ينبغي أن تُرمى على مشروع وعلى استراتيجية يجري تبنيها بشكل مشترك (نحن لا نتحدث عن «اتفاقات» شكلية عضمة، على نمط «تم الاتفاق على القبول بنقاط الاختلاف المعلقة»؛ فهذه «الاتفاقات» كانت قد أعلنت بداية نهاية حقبة بريجنيف).

والحال أن مثل هذا المشروع غير متوافر الآن. والتحليل الذي قدمناه حول التعزيز الجديد لمسار «التعايش السلمي المعقّد» الذي يتبعه فريق غورباتشيف - هذا إذا لم نتحدث عن خواء البرنامج الجديد للحزب الشيوعي السوفييتي من حيث المنظور الطويل الأمد الخاص بالامبريالية والراسيالية - يجعل من صياغة مشروع كهذا أمراً مستحيلًا.

فضلاً عن ذلك «ينبغي أن نأخذ بالاعتبار الانحدار العالمي للحركة الشيوعية. ويشكّل هذا الوضع بالنسبة للسياسة الخارجية السوفييتية، وكذلك بالنسبة للايديولوجية السوفييتية، عبئاً ثقيلاً منذ سنوات طويلة»<sup>(28)</sup> هذا ما كتبه ديف موراركا، أحد مستشاري غورباتشيف المقرّبين.

والأهم من ذلك، أن هذا الواقع أصبح غير منتج من وجهة نظر فريق غورباتشيف نفسه. فمنطق استراتيجي «التدويل» يفترض السعي إلى إعطاء الأولوية للتعاون مع القوى غير الشيوعية: حركة السلام والاشتراكية - الديمقراطية في أوروبا الراسيالية؛ والبورجوازية «المعتدلة» في أمريكا اللاتينية؛ والطبقات المسيطرة «المعتدلة» في العالم العربي؛ والبورجوازية الهندية، الخ. هذا فضلاً عن أن آية أولوية تمنح للبحث عن قاسم مشترك مع جميع الأحزاب الشيوعية، بما فيها الأحزاب «الشيوعية الأوروبية» التي تمثل أقلية كبيرة داخل الحركة السليالية في بلدانها، سوف تصطدم بأهداف الكرملين متوسطة الأمد<sup>(29)</sup>. ولم تبق لغورباتشيف أية مشروعات سياسية أخرى غير هذه المشروعات على المستوى الدولي<sup>(30)</sup>.

لقد توقع الماركسيون الثوريون هذه الأمور منذ أمد بعيد، إذ نُبّهوا إلى أن التخلي عن المسار نحو الثورة العالمية، والغوص في مازق «الاشتراكية في بلد واحد» سوف يؤديان إلى تحلّل الأمية الشيوعية في البداية، ومن ثم إلى تفكك ما يسمى «بالحركة الشيوعية العالمية». «فالاشتراكية في بلد واحد» لا بدّ أن تؤدي إلى «الاشتراكية في أي بلد». لكن بما أن أزمة الراسيالية والامبريالية تستمر على أفضل وجه، وبما أن الواقع الاجتماعي والبؤس الاجتماعي

(28) ديف موراركا، غورباتشيف، ص. 390.

(29) «استقبلت المجلس الاستشاري للأمية الاشتراكية، الذي يديره كالفين سورسا، والقيتُ ويلي برانت، واغون باهر، وفيليب غونزاليس، وقاعة اشتراكيين ديمقراطيين آخرين. ولي كل مرة كنا نلاحظ أن آراءنا حول الموضوعات الحيوية الخاصة بالأمن الدولي ونزع السلاح، متقاربة، لا بل واحدة» (م. غورباتشيف، اليرستويكا، ص. 229).

(30) لقد أكد غورباتشيف، فضلاً عن ذلك، ويطرقة جافة، إثنان خطابه بمناسبة الذكرى السبعين لثورة أكتوبر: «إن أيام الكومنترن، الكومنفورم، أوحى الكونفرنسات العالمية التي تتخذ قرارات تلزم المشاركين، قد ولّت».



أقوى من كل الخطط الاستراتيجية والتكتيكية التي تضعها البيروقراطيات، فإن ضغوطاً بالاتجاه المعاكس تُمارس على مختلف الأحزاب الشيوعية، هذا من دون الحديث عن المنظمات العمالية والثورية التي تخرجت من الإصلاحية والستالينية أو لم تخضع لها بالأصل.

وهذا ما يفسر التوترات التي عادت للبروز بين الحزب الشيوعي الكوبي والحزب الشيوعي السوفياتي. وهذه التوترات تتمحور اليوم على السجال الدائر حول التوجه الاقتصادي الذي ينبغي أن يتبع ومستقبل المساعدة الاقتصادية لكوبا<sup>(31)</sup>. وتطول فضلاً عن ذلك مشكلات التوجه السياسي العالمي.

وهذا ما يفسر مطاولة الأزمة أحزاباً شيوعية في أمريكا اللاتينية. وهذا ما يشير بأزمات مماثلة داخل الحركة الشيوعية والقومية الثورية في البلدان العربية والأفريقية. ولن تكون الأحزاب الشيوعية في أوروبا الرأسمالية بمنأى عن هذه الأزمات، وهذا ما يؤكد مثال الحزب الشيوعي الفرنسي. ذلك هو السبب الرئيسي الذي لا يجعل «أثر غورباتشيف» يشكل أساساً لإعادة بناء وحدة «الحركة الشيوعية العالمية».

إن التقارب بين غورباتشيف والاشتراكية - الديمقراطية الأوروبية يهدف قبل كل شيء إلى تحقيق غايات دبلوماسية وتجارية: الالتقاء حول سياسة نزع السلاح، وتنمية التبادل بين الشرق والغرب، والحوار الدائم حول سبيل توسيع «الوفاق» في أوروبا، الخ، علماً بأن الالتقاء المذكور يرمي الطرفين على حدّ سواء.

لقد كانت معظم الأحزاب الاشتراكية - الديمقراطية حاضرة في كونفرانس موسكو الذي أشرنا إليه، باستثناء حزب العمال البريطاني والحزب الاشتراكي الديمقراطي في ألمانيا الشرقية، والأحزاب الشيوعية الإيريهية. كما شارك فيه ممثلون رسميون عن الأحزاب الاشتراكية في فرنسا وإيطاليا والسويد والنمسا وهولندا وبلجيكا واليونان (باسوك) ومالطا، والنرويج والسويد والدانمارك وفنلندا، فضلاً عن حزب العمال الإيرلندي، وإذا لم يشارك الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني فلأنه الحزب الذي قام بالتحول الأكثر وضوحاً باتجاه «أوروبا الأخرى». فبعد أن كان يشكل لفترة طويلة الدعامة الأساسية لمعاداة الشيوعية

---

(31) و.ر. دانكان. «كاسترو وغورباتشيف» في *Problems of Communism*، 1986. وقد جرت مساجلة مفتوحة على صفحات المجلة السوفياتية الأزمة الحدية، العدد 33 و41، 1987، بين أحد الكتاب السوفييت والقيادي الكوبي كارلوس رافيل رودريغز، حول موضوع السياسة الاقتصادية.

ولمعادة السوفييات داخل الحركة العمالية الأوروبية، وبعد أن كان عميلاً للحلف الأطلسي في هذه الحركة، نراه الآن يتخرط في حوار دائم ومؤسس مع الحزب الديمقراطي الاشتراكي الموحد الألماني الشرقي، وهو حوار أدى إلى صياغة وثيقة مبدئية مشتركة<sup>(33)</sup>.

يمكن قياس نجاحات ميخائيل غورباتشيف في مجال «العلاقات العامة» من خلال صيغ الإعجاب، لا بل التقرّظ، التي يستخدمها العديد من القادة الاشتراكيين الديمقراطيين إزاء سيد الكرملين: «الرفيق الأمين العام! أيها الرفاق! يشرفني أن أمثل حزبي، الحزب الاشتراكي الفنلندي في بلجيكا، في احتفالات الذكرى السبعين لثورة أكتوبر الاشتراكية. لقد أثرت فينا بعمق المبادرات والأفكار التي عبّر عنها الرفيق الأمين العام غورباتشيف. نتمنى له النجاحات الكبرى في الاتحاد السوفياتي كما حلّ المستوى العالمي». (جوس. وينيكس، الحزب الاشتراكي البلجيكي). «الرفيق الأمين العام! تعرفون دون شك بأي اهتمام وأي تعاطف تتابع كل القوى التقدمية في أوروبا والعالم أجمع جهودكم، وفي طليعتها الأحزاب الاشتراكية، والاشتراكية - الديمقراطية والعمالية (لورا فينكاتو، الحزب الاشتراكي الإيطالي). «السيد الأمين العام، يتبع الاشتراكيون الفرنسيون (...) باهتمام كبير التغييرات الجارية في الاتحاد السوفياتي، ويعتبرون أن هذه التغييرات تشكل أمراً واقعاً لا جدال فيه. لقد أصبحت هذه التغييرات ضرورية. هذا ما أكدته تحليلكم لتناقضات الستام السوفياتي، التي أدّى تعمقها إلى كبح التطور في بلدكم شيئاً فشيئاً. ويقدّر الاشتراكيون الفرنسيون الطابع الصحيح وبعدّ الرؤية في هذا التحليل حق قدرهما، وهم يتفقون معكم في العديد من استنتاجاتكم<sup>(34)</sup>. (لويس لوينسك، الأمين العام للحزب الاشتراكي الفرنسي في مجال العلاقات الدولية).

والواقع أن ممثلي الاشتراكية - الديمقراطية السويدية، وحده، هو الذي عبّر عن اختلاف في المبادئ بين الإشتراكيين - الديمقراطيين «الشيوعيين» في موسكو أو المقرين منها. لكنه هو الآخر حياً ببعض الكلمات المنفصلة «ثورة أكتوبر العظمى» - الثورة العظمى التي حاربها الاشتراكية - الديمقراطية العمالية وأدانتها بضراوة، والتي، يجب ألا ننسى، أنها أطاحت بحكومة ائتلاف بمشاركة واسعة من الإشتراكيين الديمقراطيين.

Kultur des Streits. Die gemeinsame Erklärung Von SPD Und SED stellugnahmen (32) und Dokumente, Cologne, 1988.

(33) كل هذه الاستشهادات مستقلة من

Treffen der Vertreter Von Parteien Und Bewegungen, die an den Feierlichkeiten Zum 70. Jahrestag des Grossen Oktober teilnahmen, 2 Vol, APN - verlag, Moscow, 1988.

هل يعني ذلك أن زعماء الاشتراكية - الديمقراطية في أوروبا، وهم السياسيون المحنكون، قد وقعوا ضحية «سحر» ميخائيل غورباتشيف؟ ليس الأمر كذلك على الإطلاق. فالواقع أنهم يشعرون - وهم لا يشعرون عن عبث - بأن التاريخ قد انتقم لهم انتقاماً شديداً من ثورة أكتوبر، ومن البلشفية ومن تأسيس الأمية الشيوعية. إنهم يشعرون بأن «الواقعية» التي تنتصر اليوم في موسكو ويكيين، بعد أن انتصرت في بلغراد وفي شارع بوتيفيه أوسكور في روما، تقدم بعد مرور الزمن تبريراً تاريخياً للموقف الذي كانوا قد اتخذوه منذ عامي 1917 - 1918: إن الثورة الاشتراكية، وبناء مجتمع اشتراكي «حسب نموذج ماركس» هما أمران مستحيلان ومعلومان. فمن الآن وصاعداً سوف تتقاطع بشكل متنام سياسة المراحل الاشتراكية - الديمقراطية مع «التفكير الجديد» الغورباتشيفي. ومن الآن وصاعداً سوف يكون المستقبل للاشتراكية الديمقراطية. أما توجيه التهمة إلى ثورة أكتوبر في هذا السياق السياسي الجديد، فهو مجرد عملية تمويه طقوسية: فموسكو تستحق بالفعل قدماً.

ومع العلم أن كشف الحساب المؤقت لسياسة غورباتشيف الخارجية وكشف حساب «أثر غورباتشيف» في الحركة العمالية والحركة البطالية المعادية للأمبريالية متناقض بعمق. لا ينبغي الاستهانة بالآثار السلبية للمفاعيل السياسية التي ستارستها الأيديولوجية الغورباتشيفية حول التوافق. الطبقى، والتي لا تفي بتعمم، داخل الحركة العمالية العالمية. إنها تصب المياه من دون توقف في طاحونة الهجمة الأيديولوجية اليمينية داخل هذه الحركة، والتي تُستوحي مباشرة من الهجمة البورجوازية الليبرالية - الجديدة المحافظة<sup>34</sup>. إن الآثار الموضوعية للخيانات المحتملة للحركات الجماهيرية الثورية أو السابقة للثورة التي يوحى بها الغورباتشيفيون تذهب بالاتجاه نفسه.

غير أن النتائج الموضوعية «لـلغورباتشيفية» داخل الحركة العمالية العالمية لا تقف أبداً عند حدود هذه الآثار السلبية. إن إعادة الاعتبار للاتحاد السوفياتي وبالتالي لثورة أكتوبر؛ والضربات الموجهة إلى المعاداة للشيوعية؛ وطرح شرعية التحالف مع الامبريالية على بساط البحث، والمجال الذي فتح بشكل أوسع أمام المبادرات السياسية المستقلة للحركة العمالية الأوروبية (وغداً بالطبع لليابانية والكندية) على الصعيد الدولي؛ واستقلالية القوى الجديدة والتقدمية

(34) إثبات المؤثر الأخير لنقابات عمال المناجم البريطانيين، إنهم نيل كينوك القنابي اليساري آرثور سكارجيل بالتملق بـ«الاقتصاد الموجه» في حين أن موسكو تدبر ظهورها نمائياً لهذا الخيار. ولم يتردد الزعيم الجديد للحزب الشيوعي الجبري غروسك في التعبير علناً عن إعجابه بالسيدة تاتشر ودعمه لها، حين أبدت الشجاعة السياسية الضرورية لاتخاذ إجراءات غير شعبية، لكن ضرورية، من أجل تثبيت الاقتصاد...

داخل الحركة العمالية العالمية التي تتميز أكثر فأكثر، مثل حزب العمل البرازيلي والمؤتمر الوطني الافريقي في جنوب - أفريقيا، والتي يمكن أن تؤدي إلى رفض الخضوع للنصائح التوافقية للكرملين؛ كل هذا سيكون إيجابياً إلى حد كبير من وجهة نظر مصالح البروليتاريا العالمية.

وتبدو عضلة هذه الميول المتناقضة أكثر ما تبدو في أوروبا الشرقية. وإذا ما أصبح أي تدخل عسكري سوفياتي مستحيلاً في أوروبا الشرقية على امتداد مرحلة كاملة، بفعل ضغط الرأي العام التقدمي داخل الاتحاد السوفياتي أكثر منه بفعل التوجهات الغورباتشيفية، فإن إمكانية جديدة سوف تفتح أمام المبادرات الاشتراكية المستقلة الواسعة في هذا الجزء من القارة القديمة، بما في ذلك إعادة توحيد ألمانيا من دون إلغاء الملكية الجماعية للمصانع والبنوك في ألمانيا الشرقية. ويمكن أن يتجسد هذا الوضع ديناميّة طبقية جديدة للقارة بأكملها<sup>(35)</sup>.

وتعيش كل القوى المحافظة في العالم، بدءاً بالقوى الامبريالية، حالة رعب من أي منظور مائل. وهي ترى أن وجود القوات السوفياتية في أوروبا الشرقية يشكل ضرراً أقل بالنسبة إلى «زعزعة الاستقرار» أو «مخاطر الفوضوية»، أي قياساً إلى تحركات الطبقة العاملة التي يصعب التحكم بها<sup>(36)</sup>. ويحلو الاصلاحيون واصحاب نظرية المراحل حلوهم<sup>(37)</sup>، وأحياناً

---

(35) لقد فهم أحد مثلي ومثلي 77 في تشيكوسلوفاكيا، الأكثر ذكاء، جيري دانتيسير، هذا الأمر ووضع بعض المقترحات الهامة هذا الصدد (Labour Focus on Eastern Europe، نيسان/أبريل 1988) غير أنه هو نفسه يشعر بضرورة الإشارة إلى أنه ينبغي ألا تكون هذه المبادرات وتأثيرات هائلة بالاستقرار. كيف بحق الشياطين تستطيع تغيير النظام في الشرق كما في الغرب من دون «الإخلال باستقرار» الأنظمة القائمة؟ هذا ما يذكرنا بتعريف كورت توشولسكي الرائع للنزعة الترفيقية الاشتراكية: «اغسلوا بشرتكم، لكن حاذروا أن تبللوا» («Wasch den Pelz doch mach ihn nur nicht nass»). ويقدّر المنشق المجري جورج كونراد هو الآخر، وهو معادي للسوفيات بعمق، مع ذلك، أن المنظور «الواقعي» الوحيد سيكون «ممسكاً سوفياتياً» أكثر تسامحاً (انظر. كارين داويشا، Eastern Europe، غورباتشيف والإصلاح، ص. 211).

(36) من المفترض أن نشر إلى أن البورجوازية العالمية قلقة جداً من موضوع الوضع السابق للشوة الذي يظهر في بلدان عديدة في أوروبا الشرقية، خوفاً من آثاره «هائلة بالاستقرار» في أوروبا كلها. وتستجج النشرة الأسبوعية لصحيفة الغارديان، في 29 أيار/مايو 1988، «إن الغرب متحفظ أيضاً على لعب دور قائد الأوركسترا في الإصلاحات السياسية الجارية في أوروبا الشرقية». ونمازيه البيروقراطية السوفياتية حل ذلك. وهذا نص معبر للصالحات الأميركية فلورا لوس: «خلال الكونغرس [السنوي] لمعهد دراسات جمهورية ألمانيا الديمقراطية تحدث للتدويع السوفياتي بحزم عن ضرورة إتخاذ «إجراءات خاصة» للمحافظة على وجود الأميركيين في أوروبا؛ ومن أهمية توطيد قوة الولايات المتحدة الأميركية في القارة القديمة، حتى تظل مسؤولة عن المحافظة على السلام (كذا) في هذه المنطقة (...)». وقال أحد الممثلين الغربيين النافذين، «ولقد اعتقدت دائماً أن موسكو تظن أن أفضل وضع هو وجود قوات سوفياتية في أوروبا الغربية، غير أن أفضل حل بلبل (Second best) هو أن يظل الأميركيون هناك». وأجابته الروسي =

بحجج تقرب من الحل. وهكذا، فإن ربيع براغ جديد، لا بل انفجاراً على غط «التضامن»، يصبح «غلاً بالاستقرار» و«خطيراً» بالرغم من استحالة التدخل العسكري السوفياتي، علماً أنه كان جرى تفريطها وتشجيعها عندما كان هذا التدخل يبدو أمراً محتوماً.

غير أن مستقبل الثورة - السيامية في أوروبا الشرقية؛ والاجتماعية في أوروبا الغربية - لا يتوقف على الحسابات المعقدة ولا على المشاريع الاستراتيجية ولا على المخاوف الوجودية لهذا الحزب أو تلك المجموعة من المؤجلين والسياسيين، مهما بدأوا عليه من قوة. إنه يتوقف بشكل أساسي على عمق التناقضات القائمة بالفعل والتي تمزق المجتمعات، بغض النظر عن الأوصاف التي تطلق عليها هذه الأزمات، وعلى اتساع التحركات الناجمة عن هذا الرفض. لهذا، وبالرغم من جميع التقاطعات التدريجية، وبالرغم من جميع النوايا الغورباتشيفية، فإن تأثيرات الغلاسنوست على جماهير الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية، وفيما بعد على أوروبا الغربية، تعمز الثورة، موضوعاً، عوضاً عن أن تحبطها.

---

«إن أفضل وضع بديل ( The Second best ) هو أيضاً أفضل وضع» (نيومورك تايمز/ أنترناشيونال هبارلد تريبيون، 13 حزيران/يونيو 1988).

(37) أنظر بوجه خاص التوجه الإصلاحى - التوفيقي لياسيك كودون ولش فاليسا إزاء التظاهرات الجماهيرية الجديدة في بولندا. ويدافع إغون باهر، الملمم والفعل، لمجلة اوستيوبوليتيك الناطقة باسم الحزب الاشتراكي الديموقراطي، ومديرها، بوضوح عن الأطروحة القائلة بأن التحولات في أوروبا الشرقية غير ممكنة من دون موافقة الاتحاد السوفياتي: «التحول يفترض الاستقرار» (إغون باهر، Für eine neue Ostpolitik يبدو هذا «الدialeكتيك» جريئاً، هذا أقل ما يمكن قوله.

## الفصل التاسع

### لا وجود لجواب متكامل على الأزمة الايدولوجية - الاخلاقية

قد تكون البيريستريكا بمثابة الإجابة على الأزمة الاقتصادية. كما أن الغلاسنوست محاولة تُبذل في سبيل تحطّي الأزمة السياسية. لكننا لا نجد حق الآن أية محاولة من أجل بلورة إجابة متكاملة على الأزمة الايدولوجية الاخلاقية التي تعصف بالاتحاد السوفياتي. أما البرهان الساطع على ذلك فيتجلى في عجز جماعة غورباتشيف عن المضي في عملية تصفية الستالينية حتى نهايتها.

والواقع أن هذه الأزمة خطيرة جداً. فهي تلخص بمعنى من المعاني كل الأزمة المخصوصة التي يعانيها الستام والتي يعيشها الاتحاد السوفياتي اليوم. والجددير بالذكر أن قادة البيروقراطية ممن هم أصغى ذهنًا وأوضح رؤية من أقرانهم يعون هذه المسألة كل الوعي. على الرغم من أنهم يشعرون بضرورة الإتيان على ذكرها والاستشهاد بها بطريقة متناقضة، وبصورة غير مباشرة في كثير من الأحيان.

لقد أكّد ديف موراركا على أن مواقف ميخائيل غورباتشيف إنما تصدر عن قناعة عميقة مفادها «أنه لن يكون من الممكن تجديد المجتمع، - في حال الخلوص إلى ضرورة هذا التجديد - إلا عن طريق الحزب. وإن التوصل إلى ذلك يقتضي إعادة تحديد مناقبيّة الحزب من جديد»<sup>(1)</sup>. أمر ممكن، ولكن من ذا الذي يستطيع الوقوف على حقيقة نوايا رجل مضطر بحكم كونه مسؤولاً سياسياً إلى التحلّي بمزايا خارقة من حيث الرياء والمناصرة؟ لذا إن المرء لا يستطيع أن يشق، والحالة هذه، إلا بأقواله وأفعاله، تاركاً مهمّة تحديد الدوافع «الأخيرة» - في حال وجودها - لجهود المؤرخين المقبلين.

(1) ديف موراركا، غورباتشيف، ص. 192.

صحيح إن غورباتشيف كان قد قال منذ عام 1985، في الخطاب الذي ألقاه في نيويورك: «ينبغي أن نترك أن تمة مرحلة جديدة قد بدأت، وإن لا مفر من عملية إعادة البناء على الصعيد التفساني. ومهما يكن من أمر، فإن إعادة البناء تبدأ دائماً بإعادة بناء عقلية الناس»<sup>(2)</sup>.

هذا كلام غامض كل الغموض، ويعيد كل البعد عن تحديد المناقبة الشيوعية الجديدة. إنه، هو الآخر، محاولة - خرقاء - للتهرب من المسؤوليات الحقيقية. إذ يبدو من ظاهر هذا الكلام أن الناس بأسرهم هم الذين ينبغي أن يغيروا عقليتهم، في حين أن هؤلاء الناس ليسوا مسؤولين أبداً عن المآزق الذي عمل الحكام على زج الاتحاد السوفياتي فيه.

وصحيح إن تشخيص الداء قد تطوّر بين عام وآخر، أو أن غورباتشيف - إذا شئنا أن نأخذ بأكثر الأقاويل تفاوُلًا - لم يكشف أوراقه إلا تباعاً.

ففي المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي، والذي جرى الإعداد له قبل أن يصبح البريغمينيون أقلية على الأصعدة القيادية، كانت المواقف التي جرى الدفاع عنها تشكو من ارتباك واضح. ولم يتردّد غورباتشيف آنذاك في القول: «لقد بنتنا مشهد ولادة نمط حياتي جديد يقوم على مبادئ العدالة الاشتراكية حيث لا ظالم ولا مظلوم. ولا مستغلّ ولا مستغلّ، وحيث السلطة كلها بيد الشعب. أما الخصائص المميزة لهذا النمط الحياتي فهي المشاركة الجماعية، والتعاون الأخوي المتبادل، وانتصار أفكار الحرية، واضطلاع كل فرد من أفراد المجتمع بحقوقه واجباته على السواء، والحفاظ على الكرامة الشخصية، والاحترام الفعلي للعلاقات الإنسانية»<sup>(3)</sup>.

تكاد كل كلمة من كلمات هذا القول تكون إما نصف حقيقة، وبالثاني نصف كذبة، وإما كذبة كاملة. إذ كيف يجوز الكلام عن عدالة اشتراكية عندما تتبين لنا ظاهرات الفقر التي أشرنا إليها في الفصلين الأول والثاني من هذا الكتاب؟ وكيف يجوز القول بعدم وجود ظالم أو مظلوم بعد كل الذي رأيناه في الفصل الثاني؟ وهل تكون السلطة كلها بيد الشعب عندما لا يكون هذا الشعب قادراً ولو على انتخاب من يشاء من أعضاء الهيئات التمثيلية التي ما زالت تُسمّى، بكل صفاقة، «سوفيئات» على الرغم من إنها لا تملك أية سلطة تفريرية

(2) نشرة فريفا، 6 أيلول/سبتمبر 1985، واردة في كتاب ديف موراركا، غورباتشيف، ص. 212.

(3) ميخائيل غورباتشيف، التقرير السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي في المؤتمر السابع والعشرون للحزب، ص. 8.

سواء على صعيد الخط السياسي أو على صعيد الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؟ وهل يصحّ الكلام عن تعاون أخوي متبادل عندما يستحيل الحصول، في معظم الأحيان، على العناية الطبية أو على الأدوية اللازمة إلا مقابل الرشوة؟<sup>(4)</sup>، وكيف يتحدث غورباتشيف عن انتصار الحرية في الوقت الذي يعمد فيه هو بالذات إلى تقييد الرقابة<sup>(5)</sup>، وفي الوقت الذي ما زال فيه العديد من الأشخاص السليمي العقل يُعتجزون في المصحّات العقلية بحجّة العمل على «معالجتهم» من أفكارهم التي لا تمتثل للواقع وتنصاع له.

لكن غورباتشيف نفسه كان قد اعترف في هذا التقرير نفسه<sup>(6)</sup> «بأننا إذا بدأت تراودنا عقلية الملكية الخاصة، وأخذت تظهر لدينا أمارات الإنكسالية والتعادية، فلأن ثمة خللاً ما في اختيارنا للسبل والوسائل، مما يقتضي انصرافنا إلى معالجة هذا الخلل». (ص، 57). «فينبغي لنا أن نعلم اليوم أن تراخي قبضة الرقابة قد أدى - بالإضافة إلى أسباب أخرى - إلى بروز بعض الناس الذين يُعربون إصراً واضحاً عن رغبتهم بالتملك وعن تمهولهم بالمصالح العامة» (ص، 59). «إننا نعرب بحق عن استنكارنا لكل هذه المساوئ، وعن امتعاضنا من كل المسؤولين عن حدوثها، ممن يتهاونون في واجباتهم ولا يكترون بمصالح المجتمع: أعني المتهاونين والхамلين ومدبجي الرسائل المغفلة والمستفيدين منها وأصحاب الدواوين ومختلعي الأموال» (ص، 101). «إن على الحزب أن يعلن حرياً ضرورياً على البيروقراطية. كان لينين يرى أن هذه الحركة تتخذ أهمية بالغة في الأوقات الحرجة، أي عندما نكون في صدد الانتقال من سستام تسيير إلى أخرى، ويكون من المفترض بنا أن نراعي أقصى حدود الفعالية والتسريع والحيوية. إن البيروقراطية تشكل اليوم عائقاً كبيراً في وجه مسيرتنا نحو أداء مهمتنا الكبرى، أي نحو تسريع نمو البلاد اجتماعياً واقتصادياً والقيام بما يقتضيه ذلك من تعديلات جذرية في

(4) أنظر بوجه خاص «قصة كسر في الدراع» للكاتب بوريس موهايف، في عدد خاص من الأزمة الحديثة. «الاتحاد السوفياتي في ظل الشفافية»، ص. 153 وما يليها. لقد نشر هذا المقال في ليتيراتورنايا هلازينا في العام 1984.

(5) لقد دافع غورباتشيف علناً وبسخرية لازمة عن الرقابة في المقابلة التي أجراها مع الأومانيه، مستخدماً حججاً جديرة بالرجوعين البورجوازيين (أنظر ردنا في البركور، العدد 31 216 آذار/مارس 1986). وقد أعجابه كاتب السيناريو رونالد بيكوف، متحسناً إلى الصحافي الفرنسي أيفغاسيو رامونيت، بطريقة غير مباشرة في حديثه عن الرقابة: «إنها فضيحة دائمة، وكما يجلدت في الغالب عندما يتعلق الأمر بالرقابة ترتكب سفاهات فاضحة. مثلاً لقد مُنع فيلمي التلفزيون من العرض في الصالات فيها عرضته التلفزيون أربع مرات وشاهده البلد بأكمله. إنها عصابة من الأشخاص الحقن، وزمرة صغيرة من البيروقراطيين تلك التي تعتقد أن الحقيقة يمكن أن تُرعب المواطنين، وإن الضحالة والبشاعة والإبتدال تمتلك الحظوظ المدنية، وإن الموهبة، والأحرى البقية، هما أمران خطيران» (لوموند ديلوماتيك، تموز/يوليو 1987).

(6) الاستشهادات التالية جميعها مستقاة من ميخائيل غورباتشيف، التقرير السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي في المؤتمر السابع والعشرين للحزب.



الإالة الاقتصادية. وهذه مسألة لا تخلو من أسباب المم وألقلق، فضلاً عن أنها تستدعي نتائج مترتبة عليها. فمن المهم أن نعلم أن مساوى البروقراطية إنما تستشري حيث تنعدم الفعلية وتُفقد المعلومات وتغيب رقابة القاعدة وتتراخى المسؤولية حيال المهام المنوطة بالمسؤولين» (ص، 107) «وقد نرى في الممارسة أن الشيوعية الدؤوبة كثيراً ما تتراجع أمام الحملات المصطنعة التي تخلق هوة بين المواقف الدعائية وشؤون الحياة مما ينعكس سلباً على المناخ الاجتماعي. وكثيراً ما نجد أن حدة التناقضات الفعلية كانت موضع التجاهل، فضلاً عن غياب الرؤية الواقعية التي تمكّنتنا من تقدير الأمور تقديراً سليماً في مجال الاقتصاد وفي مجال المجتمع وفي غير ذلك من المجالات» (ص، 111 - 112).

غير أن ميخائيل غورباتشيف ينتقل بعد الإشارة إلى هذه التناقضات الصارخة إلى القول ببرود: «ينبغي على الناس أن يدركوا ويشعروا دائماً (كذا) بالحقيقة العميقة التي تحكم ايدولوجيتنا (...) فمن المهم أن ننظم العمل ونوزع الخيرات (...) بحيث يتسنى لكل سوفياتي أن يؤمن إيماناً راسخاً بمثلنا وقيمنا» (ص، 111). فلا يسع المرء إلا أن يتساءل عما إذا كان الرجل ساذجاً أم في غاية الحيف.

بعد ذلك بعام واحد راح ميخائيل غورباتشيف يمضي أشواطاً أبعد في الكشف عن أبعاد الفتور المعنوي. فوفق يقول أمام مؤتمر النقابات: «إننا نسعى اليوم إلى تغيير وضع المجتمع تغييراً جذرياً، إذ أننا لم نعد نرعى بأن نعيش كما درجنا على العيش، ولا بأن نشتغل كما درجنا على الشغل» (البرافدا، 26 شباط/فبراير 1987). وكيف ذلك؟ إن لا نشتغل كما درجنا على الشغل وإن لا نعيش كما درجنا على العيش، بينما كنا نسمع منذ عام إنه لم يعد ثمة ظالمون ولا مظلومون، ولا مستغلون ولا مستغلون، وبينما كانت قد انتصرت على حدّ علمنا «المشاركة الجماعية والتعاون الأخوي المتبادل»؟ ثم يتابع غورباتشيف على النوال نفسه فيحدث عن «الامتعاض المشروع الذي يشعر به الشغيلة حيال تصرفات هؤلاء القادة (...) الذين يسمعون لأنفسهم بأن يشتغلوا بسلطانهم وبأن يُغمدوا أنفاس الفكر النقدي وأن يجمعوا الثروات ويفتتوا» (المصدر إياه).

ثم أن أحد المثقفين الغورباتشيفيين البارزين، الكاتب الكسندر لوفيكوف، ينهري بدوره إلى المزايدة على أقوال المعلم. فيدعو إلى «بناء مجتمع لا مجال فيه للتلاعب بالجرادات الإحصائية، ولا لاختلاس الأموال، ولا لتبذير مال الشعب. مجتمع لا كسل فيه، ولا استهبال في تسير الأمور، ولا كذب ونفاق، ولا تلك العادة المشينة التي تجعل متوججاتنا من النخب الشاني، كما تجعلها سريعة الاهتلاك وميسة الاستعمال» (أنباء موسكو، أول شباط/فبراير 1987).

ولكن كيف يتسنى لمجتمع يسود فيه التلاعب بالإحصاءات، واختلاس الأموال، وتبذير ممتلكات الشعب، أن يكون مجتمعاً مرتفع المعنويات؟ أترأه مجتمعاً مرتفع المعنويات هذا المجتمع الذي تحول فيه الكذب والدجل إلى مؤسسة رسمية؟ وهل من الممكن أن تكون «الحقيقة العميقة التي تحكم ايدولوجيتنا» واضحة على الدوام في مجتمع تستشري فيه التفاوتات الاجتماعية بلا عجل ولا حياء، ويتهالك فيه القادة على جمع الثروات، وتزايد فيه أعداد أصحاب الملايين وأولاد الدوات والمحلات والمدارس وأجنحة المستشفيات والمخصصة للدوي الامتيازات؟<sup>٧</sup>

أفلا يجدر بنا أن نقرب معادلة غورباتشيف الشعائرية رأساً على عقب وأن نشدد على أن التفاوتات الاجتماعية الماثلة أمام العين والواضحة لجميع أبناء الاتحاد السوفياتي قد أقتعت الاكثية الساحقة من الشغيلة والشباب بأنهم يعيشون في مجتمع يفتقد للمعنويات المتناسكة، وأن طابع الدجل الذي يطفئ على الايدولوجيا الرسمية في هذا المجتمع أمر واضح ومعروف ومؤيد ملايين المرات عبر الطريقة التي ينظم بموجبها العمل وتوزع الخيرات؟

إن البورجوازية تستفيد أما استفادة من الأزمة المعنوية - الايدولوجية التي يعيشها الاتحاد السوفياتي. يشهد على ذلك هذا النص الذي كتبه أحد المعلمين الرجيمين في صحيفة صنداي تايمز البريطانية (2 آب / اغسطس 1987): «لقد كان لينين وتروتسكي يؤمنان بالمذهب الحقير الذي كانا يناديان به. وقد سار البلاشفة القدماء على خطاهما وآمنوا به مثلها. فمهما يكن من أمر هؤلاء المتعصين المخلصين ومن أمر استقامتهم على الصعيد الشخصي، فقد كان لدينا كل الحق بأن نتخوف منهم (...) غير أنني أشعر بضغط أكبر من الإطمئنان عندما أتطلع اليوم إلى هذه اللرية الجديدة من السوفيات الخبشاء. لا لأنني فقدت

---

(7) ولقد ذهبت في العام 1984 إلى موسكو كسائح عادي سعيًا وراء إجابات، وهام 1985 فذبت مجددًا إلى لينينغراد وتيليسي وسوخومي وموسكو (...). وما شاهدته هناك كان شديد الاختلاف عما وجدته في رحلتي الأولى عام 1970. خلال حقبة بريجنيف. لقد اتسعت التفاوتات الاجتماعية إلى حد لا مثيل له في السابق وظهرت بوضوح للعيان، وبملانة. كنت أسمع للمرة الأولى عن «Bogatye Loudiny» - رجال أغنياء - بل من أصحاب الملايين، كما لو أن وجودهم في بلاد السوفيات أمر طبيعي، شبه ضروري. وقد جاء من شرح لي، بشكل جد طبيعي، إن أبناء الأغنياء يمدحون «الأطفال الملهيرون» («Zolotyie dietky») فيما يمدح أبناء غير الأغنياء «الفقران الرمادية» («Sieryye kryssy»)، وكان لكل من المجموعتين عائلات بيع أسطوانات مختلفة وبشكل خاص مستقبل مختلف محمد مسبقاً (ك.س. كارون «تقديم» العدد الخامس من الأزمة الحديثة، «الاتحاد السوفياتي في ظل الشفافية»، ص. 14) وتشير فرجينى كولودون (جبل غورباتشيف، ص. 239 - 240) إلى أن آباء «الشبيبة الملهبة» حاولوا إحقاق هذه الشبيبة من الذهب إلى أفغانستان، لا بل من الحلمة المبكرة.

نظري الواقعية للأمور بحيث بتّ أفترض أنهم سيعملون على بعث الديمقراطية في الاتحاد السوفياتي (...). لا، بل لأن خيبتهم مدعاة للتسلية والتلهي (...). فالطامح الحاكم وأعدائه الكثيرون ما عافوا يؤمنون بأن الماركسية اللينينية نظرية معصومة عن الخطأ. بل ربما كان الكثيرون منهم لا يؤمنون بأي متّوع من متّوعات الاشتراكية بعد أن خابت آمالهم كلياً من جرّاء نتائج التجربة التي كانت تسير بهذا الاتجاه. (...) وربما كانت النخبة المذكورة قد تشكّلت منذ زمن طويل من بعض الأعضاء النافذين في الحزب الشيوعي ممن يتصفون بالفطنة والرياء. لكننا لم نكن نشهد في ذلك الحين اعترافاً علنياً بهذه الحقيقة المطمّنة. أما الآن وقد تبيّن لنا هذا الاعتراف، فلننّا بتنا نعلم طبيعة اللعبة التي يلعبونها. فهم يريدون البقاء في الحكم ويريدون الاحتفاظ بالحزب الشيوعي بوصفه المنبر الوحيد للنقاش السياسي والتغيير المؤسّساتي. أما نحن فلننّا نستطيع أن نتعاش مع هدف من هذا النوع. فالواقع إن بوسنّا أن ننظر بعزاء كبير إلى غاياتهم وأقوالهم المحدودة [خط التشديد لنا] على الرغم من إنّها لا تخلو من المكر.

### ■ الحمية والتواكل.

لكنّ ما هو أخطر بكثير هو هذه الآفات التي لم يستطع غورباتشيف أن يتخطاها حتى الآن. وهي تتمثّل في مشاعر الحمية والإحباط التاريخي والنفور من السياسة في صلب الطبقة العاملة السوفياتية.

لقد حلّص أحد العمال الشيوعيين من مدينة منسك أسباب نفور الطبقة العاملة السوفياتية من السياسة، وكان تلخيصه موفّقاً للغاية: «إنني أرى أن الضرر الرئيسي الذي ألحقته بنا هذه المرحلة يكمن في ما أشاعته من استهانة بالعامل ومن عدم اهتمام به. فقد شاع القول خلال السنوات الأخيرة عندنا بأن العمل سيكون على رأس الأمور الملّحة، إن لم يكن اليوم فغداً، في حين أن الاهتمام بحياة العامل وبأفكاره ورغباته وتطلّعاته لم يكن إلا اهتماماً ضئيلاً جداً. (...) إن العامل قد يلجأ إلى حدّ تقديم التضحيات في سبيل القضية العامة شرط أن يقتنع بأن هذه التضحيات لا غنى عنها بالفعل. لكنه إذا لاحظ أنّها لا تعدو كرهاً ثمناً يُدفع لقاء عجز فلان أو لقضاء انعدام الضمير المهني عند فلان، أو لقاء تقاعس فلان ونهاونه، فإن العامل يبعد عندئذٍ إلى التباطؤ وبيرة عمله حتى ولو كان هذا العمل من صلب التزمّات المباشرة. إن الموقف السلبي تجاه العمل، وهو موقف أخذ يتعمّم في الآونة الأخيرة يوماً بعد يوم، إنّما هو نوع من «الإضراب»، نوع من الردّ الطبيعي على

البيروقراطية، وعلى القسوة بل والفظاظة التي يُعامل بها أولئك الذين يتتجون كل ثروات المجتمع المادية. إن العامل يُقابل الإهمال بالإهمال. وقد ترسّخ هذا الإهمال رسوخاً عميقاً في حياتنا بحيث إنه لم يعد يستحوذ على بعض الأشخاص فقط، بل أخذ يتمكّن من جماعات بكاملها من الشغيلة».

ثم يُبني العامل المذكور تشخيصه بنداء واضح من أجل اعتماد العدالة والمساواة والديموقراطية المبنية جيعاً على الفكر النقدي: «قد يُقال لي إن هذه الأمور ليست إلا تفاعلات وترهات. وإن المهم هو شيء آخر. فالمهم هو التقدم التقني والتمويل الذاتي وإشاعة الديموقراطية، إلخ. حسناً، موافق. ولكن ما دام ليس هناك عدالة، عدالة بسيطة في مجال توزيع الخيرات، وما دام الذي لا يشتغل يظل يجد ما يأكله عندما يجوع، فإنني أرى أنه لن يتغير أي شيء». إن الوساطات والمضاربات وانعدام المساواة في الحقوق أمور تجعل العامل البسيط يشعر بالملل والاهوان. والحال أن الإنسان الذليل والمطمعون في كرامته لا بد أن يكون شغليلاً شيئاً. فهو لن يؤمن على الإطلاق بأنه يشتغل فعلاً من أجل نفسه. (...) لا يمكن أن يكون هناك شغل بالمعنى الفعلي، أو مواطن حقيقي، إلا إذا كان هذا الشغل محترماً لنفسه ومحترماً من قبل الآخرين. إنني مقتنع بأن الاشتراكية الحقيقية هي عبارة عن مجتمع يستطيع الناس فيه أن يفكروا بصورة مستقلة»<sup>(8)</sup>.

إن هذه المشاعر ما زالت موجودة على الرغم من مضي أربع سنوات على سياسة الغلاسنوست، وذلك لسبب بسيط هو أن الواقع اليومي لم يطرأ عليه أيّ تغيير، وأن الطبقة العاملة ما زالت تلمس استمرار الظلم وانعدام المساواة في المجتمع كل يوم.

وقد اضطر ميخائيل غورباتشيف، بناء على ذلك، إلى المضيّ أسوأ في وصف الداء. فهو يقول في كتابه: «لقد كانت الدعايات المروّجة لجميع أنواع الإنجازات - من وهمية أو فعلية - تغطي على كل شيء. كما كان هناك تشجيع للتزلف والاستسلام، وتجاهل لحاجات الجمهور وآرائه من الشغيلة والسكان بوجه عام. (...) إلى ذلك فقد كانت هناك اتجاهات سلبية مشابهة تمسّ الثقافة والفنون والصحافة، فضلاً عن طرائق التعليم والتطبيب، وهي مجالات كانت قد بدأت تصبح مرتعاً لأحط أنواع السطحية والشكلية والتملّق، بحيث أن الرغبة في التوصل إلى وضع «لا يعاني من المشكلات» كان يفترض العودة إلى سياسة العصا. وقد نشأت هوة عميقة بين الأقوال والأفعال، مما أدى إلى تزايد سلبية المواطنين وتناقص

(8) إنباه موسكو، 22 تشرين الثاني/نوفمبر 1987.

ثقتهم بالشعارات المطروحة. فكان من الطبيعي جداً أن يؤول هذا الوضع إلى انعدام المصدقية: فصار كل ما يعلن عنه من فوق المنابر ويكتب عنه في الصحف والكتب مدعاة للشك والحذر<sup>(9)</sup>. لقد تدهورت المعنويات لدى عموم المواطنين. (...) بالمقابل أخذت تستشري ظاهرات الإدمان على الكحول والإقبال على المخدرات والإجرام. ثم كان اقتحام الأنماط المحنطة من بعض الثقافات الجماهيرية الغريبة عنا، مما أدى إلى تقادم سوقية الأذواق وابتدائها وإلى إدقاع الأيديولوجيا وهجرتها<sup>(10)</sup>.

لا يسهل المرء، في الواقع، أن يبلور تشخيصاً أشدّ قسوة ومرارة من هذا التشخيص للأزمة الأيديولوجية - المعنوية التي أحاقت بالاتحاد السوفياتي في العصر الستاليني وما بعد الستاليني. لكننا، هكذا، نصبح بعيدين جداً عن «النمط الحياتي الجديد» الذي يُفترض أننا بننا نشهد ولادته!

لا شك في أن النقد المنطقي المحض لهذه البلاغة الغورباتشيفية ولغيب الحلول الإيجابية من شأنه أن يكون نقداً ناقصاً. إذ ينبغي قبل كل شيء تفسير التضارب الصارخ الذي يقرم بين تماسك الخطاب الاقتصادي والسياسي من جهة، وبين تفكك الخطاب الأيديولوجي من جهة أخرى.

إن هذا التضارب يُفسّر في النهاية بالمصالح الاجتماعية (المادية) للبيروقراطية التي يظل غورباتشيف واحداً من ممثليها. وهذه المصالح لا تحول أبداً دون اقتراح بعض الإصلاحات الاقتصادية والسياسية - حتى ولو كانت هذه الإصلاحات جذرية - وذلك من باب الحرص على حُسن سير السستام. لكنها تحول بالتأكيد دون الوصول إلى لبّ الأزمة الأيديولوجية - المعنوية، لأن ذلك من شأنه أن يفضح طبيعة البيروقراطية ووظيفتها. ومن العبث، بالطبع، أن يسعى المرء إلى اقتراح الدواء الشافي ما لم يكن قد حدّد قبل ذلك طبيعة الداء.

لذا نجد غورباتشيف يكرّر للمرة الألف، وبصورة نمطية جداً، ذلك النهج الذي شاع في عهد ستالين، فيتحدث عن «البيروقراطية» وعن «البيروقراطية» وكأنها أمر واحد. إنه يجعل من ظاهرة التراتب الاجتماعي مسألة متوقفة على بعض العادات السيئة والتصرفات

(9) ازاء هذه الأحكام القاسية الصادرة عن القادة في الاتحاد السوفياتي، هذا دون ذكر أحكام المسال اللين أشرنا إليهم. فإن تأكيد سميت بأن الطابع الأمثالي للفن والأدب «الاشتراكيين الواقعيين» يتلام مع أخلاق لا بل مع حاجات أغلبية الجماهير يبدو فخراسماً خطأ (ر.و. دافيس، الاتحاد السوفياتي، ص. 157-158).

(10) ميخائيل غورباتشيف، البيروسترويكا، ص. 24-25.

الحقيقة. فالقول بأن «البيروقراطية تشكل اليوم عائقاً كبيراً يعرقل مسيرتنا نحو حل (...). مشكلة تسريع النمو» قول حافل بالدلالات والمخازي. إذ إن البيروقراطية، عند غورباتشيف، ما هي إلا الروتين المعتاد والتباطؤ في أداء المهات، وليست احتكار السلطة بيد نخبة من ذوي الامتيازات. وهكذا ترتب النتائج على المقدمات. لتصبح العلة قائمة في «تراخي الرقابة». وتصبح معالجة البيروقراطية قائمة، بالتالي، على تعزيز الرقابة... أي على زيادة عدد البيروقراطيين! لقد سبق لسثالين أن كان قدوة لغورباتشيف في هذا المجال عندما أنشأ مصلحة التفتيش العمالية والفلاحية منذ أيام لينين: فلتناضل بيروقراطياً، إذاً، ضد البيروقراطية.

فالدولة ينبغي أن تمتع فساداً. وأجهزتها ينبغي أن تمتع فساداً. والشرطة تمتع فساداً. أما «الانضباط» فينبغي أن يشتد ويتعزز بفعل هذا الفساد كله. إن كل طبيعة غورباتشيف البيروقراطية - بصرف النظر عن أوجه شخصيته الأخرى - قد أعربت عن نفسها بشكل صارخ عبر هذا التوجه. إنها فلسفة البيروقراطية في أجل تعابيرها وأرفع مستوياتها.

وينبغي الإشارة هنا إلى أن أوساط غورباتشيف قدّمت فيها بعداً وبناء على المنطق الداخلي لسياسة الغلاسنوست، تحليلات للبيروقراطية اتصفت بالمزيد من الدقة وأخضعت لمزيد من التعديل يوماً بعد يوم. وسيكون لنا عودة إلى هذه التحليلات في الفصل العاشر.

غير أن الكشف عن الجذور المادية للأزمة المعنية - الأيديولوجية في الاتحاد السوفياتي أمر قد يكون يسيراً إذا نحن نظرنا إليه من الزاوية الماركسية. «ف عقلية الملكية الخاصة» والإنكاثية والمحسوبية والرشوة والرغبة بجمع الثروات الخاصة، وكل هذه الآفات التي تعود إلى الظهور بانتظام على الرغم من كل التنبيهات الدعائية وكل المواعظ والإرشادات الرسمية، إنما تنجم في التحليل الأخير عن أن شؤون السوق والمال ما زالت في الاتحاد السوفياتي قائمة ومقيمة. بل إنها تتمزّج عبر الكلام - حتى في خطاب غورباتشيف بالذات - عن «الحوافز المادية» وعن «النضال ضدّ التعادلية» وضدّ «المساواتية».

هكذا فإن كل هذه المواعظ الحسنة والنصائح الرشيدة ضد «عقلية الملكية الخاصة» تظل وستظل عديمة المفعول، بالنسبة للجمهير العريضة على الأقل، ما دامت هذه الجماهير تلاحظ كل يوم أن أولئك الذين يحصلون أموالاً أكثر من غيرهم ويتبوّئون مراكز أرفع من غيرهم يعيشون بالتالي أفضل من غيرهم، ويستهلكون أكثر من غيرهم، بل ويتعاجلون بشكل أفضل، ويربّون أولادهم بشكل أفضل، ويتمتعون بمواقف فراغ وتسليه أطول، وينعمون

بحرية أرحب، خاصة في مجال التنقل، وممتلكون نفوذاً سياسياً واقتصادياً أشد وأبقى.

والواقع أنه قد تم الاعتراف، بهذه الحقيقة الأساسية عن طريق برهان الخلف<sup>(\*)</sup>، وذلك في مقال غريب كتبه المواطنة بويكسوف في مجلة نو في مير (أيار/مايو 1987). فالمواطنة المذكورة تستعيد في مقالها صيغة كنا قد دأبنا على استعمالها منذ سنوات، ومفادها أن الاقتصاد لا يسمه أن يكون «نصف» رأسمالي، مثلاً أن المرأة لا يسمها أن تكون «نصف» حبل. لكن المواطنة بويكسوف تشتط في تطبيق هذه الصيغة على الاقتصاد في مرحلة الانتقال وتخلص إلى القول: «ولما أن يكون لدينا اقتصاد سوق تحركه قوانين واضحة وغاشمة (...). وإما أن يكون لدينا اقتصاد اشتراكي مخطط مع ما يستتبع ذلك من حسنات (...). وسيئات (من عوز وعباؤن) (كذا)». إن الكلام عن الاشتراكية بما هي عوز وعباؤن دالعين أمر عسير الاستساغة حتى بالنسبة لأولئك الذين يشدّهم حنين أيديولوجي نحو الستالينية.

فهل كان لينين مجمعيماً سيئاً، ونحن لا ندري، عندما تمخّص لتطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة (نيب) ودعا بالتالي إلى استحداث قطاع لاقتصاد السوق في الاتحاد السوفياتي؟ هذا بالإضافة إلى أن الأطروحة المذكورة مليئة بالحبث. فهي تتجاهل أن اقتصاد السوق كان موجوداً في عهد ستالين بقدر ما هو موجود اليوم، هذا إذا شئنا أن نضرب صفحاً عن «الحواجز المادية» وعن التفاوتات الحادة.

إننا لن نعالج هنا مسألة ما إذا كان الإلغاء الفوري أو السريع لأنماط السوق في مجتمع الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية أمراً غير قابل للتحقيق. كما أننا لن نعالج إلى أي حد أدت دكتاتورية البيروقراطية، وقرينها الاجتماعي الملازم لها الذي هو التفاوت الاجتماعي الصارخ، إلى استمرار أنماط السوق معزّزة ومشوهة في المجتمع وإلى استمرار دور المال هو الآخر بنفس التعزيز والتشويه. بل ينبغي لنا قبل كل شيء أن نشدّد على التحليل العام الذي عمل الماركسيون - ابتداءً من لينين - على بلورته من حيث تأثير هذا الواقع على وعي الجماهير حتى ولو كانت هذه الجماهير تعتبر أن بقاء أصناف السوق أمر لا مفرّ منه: «فنحن لا نستطيع أن ننكر المفعول الإحباطي الذي تمخّذه الرواتب المرتفعة سواءً على السلطة السوفياتية (...). أو على الجماهير المعالة (...). فإذا أخطينا عن الجماهير أن اجتذابنا للإختصاصيين البرجوازيين [ناهيك بالاختصاصيين الشيوعيين] عن طريق الرواتب المرتفعة جداً هو ابتعاد

(\*) برهان الخلف هو أضعف البراهين المنطقية حيث يستطيع المرء بواسطته أن يرفض فرضية ما نظراً للنتائج الخاصة المترتبة عليها، فيضطر إلى الأخذ بمتناقضاتها دون أن يفهم القرائن الإيجابية التي تظهر صحة هذا التفسير (٠٠٢)

عن مبادئ كومونة باريس، فإن ذلك يعني النزول إلى مستوى السياسيين البرجوازيين ومضلّي الجماهير<sup>(11)</sup>.

إن البيروقراطية تحبىء كل هذه الأمور عن الجماهير منذ خمسة وخمسين عاماً بالضبط، أي منذ أن شنت الستالينية حملتها على «المساواتية» و«التعادلية». وغورباتشيف بدوره ما زال مستمراً في إخفائها عن الجماهير. فاللجوء والحالة هذه إلى بطش السلطات القضائية يظل أمراً وارداً جداً.

لكن إبقاء هذه التناقضات بمنأى عن التحليل العلمي وعن الاعتراف الصريح والتبيل بها أمام الرأي العام يعني أن التوعية المطردة التي من شأنها أن تحذّر من آثارها السلبية ستظل أمراً مستحيلاً. ففي غياب الجهد الدؤوب الذي يبذل من أجل مكافحة التفاوتات القائمة في الحياة ومن أجل الدفاع، عن فضائل المساواة<sup>(12)</sup>، سواء في الممارسة العملية أو النظرية والدعوية، سيظل تآكل القيم الاشتراكية أمراً قائماً ومستمراً.

والأسوأ من ذلك أن البيريسترويكا تؤدي إلى تقاسم هذا الضيق الأيديولوجي - المعنوي. على الأقل من حيث توسّلها للعقلنة المذهبية. فعوضاً عن طرح اللجوء المتزايد إلى إولات السوق بوصفها تراجعاً لا مفرّ منه، أي بوصفها أهون الشرور، (تأبى أن لا مجال للمكابرة حول كونها شرّاً) نجدّها تحيل نحو تجميله وتبريره والتسرّع على ديناميته المتناقضة التي تضّر، على المدى الطويل، المساواة الاجتماعية. وهكذا فهي تُشيد «بفضائل» التفاوت الاجتماعي أكثر من أي وقت مضى. أما الاستنهادات المتكررة والدائمة بلمين فإنها لا بد أن تتسم بالقبح والحيث في نظر الذين يعلمون حقيقة المذهب اللينيني حول هذه المسألة.

إذ من ذا الذي يحرّز اليوم، على الرغم من كل ما يقال عن الغلاسنوست، على اللجوء إلى الصحافة السوفياتية من أجل التذكير بهذه الفقرة من كتاب الدولة والثورة: «إن

---

(11) ف. إي. لينين، «الهام الملحة لسلطة السوفييات» في أعمال مختارة، جزئين، موسكو، 1946، الجزء الثاني، ص. 379.

(12) بدأ بعض الغورباتشيفيين، مقلدين لغة المحافظين الرجعيين الجدد في الغرب، بالحديث عن «الحسد» و«الغيرة» (envy, Neld) اللذان يحركان صفار الكسبة عندما يتقلدون المداخلات العالية للأثرياء ويعترضون على التفاضل ضد التعادلية (أنظر بوجه خاص مقالة نيكولاي شمليف في نوفي مير، حزيران/يونيو 1987). إهم ينسون بشيء من التسرع إنه وراء هذا «الحسد» و«الغيرة» (الغيرة) يتخفي الطمع وبالتالي عقلية الربح. غير إن الطمع وعقلية الربح لدى الفقراء ليسا سوى ردة فعل على الطمع وعقلية الربح عند الأغنياء. فإذاعة الأولين دون إذاعة الآخرين ليس إلا من قبيل الحث الفائق! ولا علاقة لكل ذلك بدعاطمة البشرية، لكنه وليد مؤسسات اجتماعية خاصة، أي الملكية الخاصة، والمنافسة والاقتصاد السلمي والمال. وبالإذن من الجهلة، فإن هذه المؤسسات لم توجد على الدوام، ولن توجد على الدوام.



أحد التدابير التي اتخذها الكومونة ثم عمل ماركس على إبرازها قد تكون ملفنة للنظر في هذا الصدد: إلغاء جميع نفقات التمثيل، وجميع الامتيازات المالية المرسودة للموظفين، تخفيض رواتب جميع الموظفين إلى مستوى «أجر العامل». هنا بالتحديد يظهر على نحو واضح هذا الانعطاف الذي ينقلنا من الديمقراطية البرجوازية إلى الديمقراطية البروليتارية، من ديمقراطية الظالمين إلى ديمقراطية الطبقات المظلومة، من الدولة بوصفها «قوة معينة» مُعدّة لقمع طبقة محدّدة إلى القمع الذي يمارسه المظلومون عبر تلك القوة العامة التي تضمّ أغلبية الشعب، من عمال وفلاحين<sup>(13)</sup>.

يكفي أن يُعيد المرء قراءة هذا الكلام الصافي وأن يقارنه بالواقع السوفياتي، لا فقط كما كان في ظل ستالين وخروتشيف وبريجينيف، بل كما هو في ظل غورباتشيف أيضاً، حتى تتبيّن له الهوة التي تفصل العقيدة عن الواقع. فهل أن معشر التوموكلاتورا يكسبون ما لا يتعدّى أجر العامل؟ وهل أن الملايين الثمانية عشر من الموظفين يشكلون دليلاً على «ثلاثية الدولة»، وعلى أنها لم تعد دولة بالمعنى الفعلي للكلمة؟

إن كل العقيدة الرسمية المبنية على الخبث والكذب والتي تتنافى هنا بالذات مع اللينينية، تتخذ اليوم بُعداً جديداً من حيث انعدام مصداقيتها عندما يبدل قادة الحزب الشيوعي السوفياتي جهوداً يائسة لإبراز «الدور الطليعي للحزب» (الوحيد)، بل لتمجيد هذا الدور بلا تحفظ ولا حرج: «إن الحزب الشيوعي السوفياتي بوصفه المبادر الأكبر للإصلاح والقوة القيادية لهذا الإصلاح، يضطلع بالفعل بدوره السياسي كطليعة للطبقة العاملة ولكل الشغيلة» (افتتاحية البرافدا، 7 تموز/يوليو 1988).

لا ندرى ما إذا كانت تلك الافتتاحية قد كتبت بقلم ليغاتشيف. ولكن مهما يكن من أمر فإن غورباتشيف لا يرى حرجاً في إبراز مثل هذه المغالطات. أليس من المفارقة أن يتحدث المرء عن الحزب الشيوعي السوفياتي بوصفه طليعة «للطبقة العاملة»، في حين أن الأطروحات التي قُدّمت للمؤتمر التاسع عشر للحزب تعترف صراحة بأنه لم يعد ثمة ديمقراطية داخلية في هذا الحزب منذ عام 1924 (البرافدا، 27 أيار/مايو 1988)، وفي حين أننا نفراً في جريدة الحزب المركزية هذه العبارة الرهيبة: «وقد توصلت الدولة [التي يقودها الحزب الشيوعي السوفياتي]، بإرادتها أو رغماً عنها، إلى القضاء على الأرض وعلى خصوبتها

(13) لينين، «الدولة والثورة»، أعمال مختارة، جزئين، موسكو، 1946، للمجلد الثاني، ص. 195.

إبنة مئات السنين، كما توصلت إلى تدمير قواها الإنتاجية والذهنية، وذلك خلال السنوات الخمسين الأخيرة على الأقل، (البرافدا، 4 تموز/يوليو 1988). هل يستطيع من يقرأ هذه الجُمل الثلاث أن يمنع نفسه من أن تتابه مشاعر الكفر وروح السخرية المريرة؟

هذا ولا يسع المرء إلا أن يشير بوضوح إلى المخاطر المتزايدة التي تحيق بالبيروقراطية السوفياتية من جرّاء عجزها عن اقتراح حلّ متكامل ومعقول للآزمة الأيديولوجية المعنية التي تعصف بالاتحاد السوفياتي. ذلك أنه ليس بالحيز وحده يحيا المرء والمرأة، ناهيك بالأجيال الناشئة. وذلك أن معظمهم ومعظمهم يحنّون للحقيقة وللعدالة ويتوقون إليها. وذلك أن الإبتلاء الميوش يومياً بالكذب والظلم ليس من شأنه أن يدوم طويلاً. بل إنه يحثّ على القيام بأمر ما، بل يحثّ على القيام بالثورة. إن روح السخرية المريرة الكاملة والشاملة لا يكاد يستسلم لها إلا الخاملون المدللون - بل ليس كل الخاملين والمدللين وإنما أقلهم صفاء وأكثرهم أنانية وحسب. أما سائر شرائح المجتمع - أي الأغلبية العريضة - فلأنها تتطلّع إلى أهداف أرفع وأرقى. ناهيك بأن ثمة قلة قليلة - لكنها ليست قليلة إلى حدّ كبير - تحرص على أن ترحي هذه التطلعات بصورة دائمة.

وبما أن العقيدة الرسمية لا تملك شيئاً، أو لا تملك شيئاً كبيراً تقدمه لؤلاء جميعاً فإنهم يبحثون عن خلاصهم عبر آفاق أخرى: عبر الدين، مثلاً، أو عبر «القيم الفلاحية القديمة»، أو عبر الأصولية الإسلامية، أو عبر القومية، أو عبر «القيم الغربية»<sup>(14)</sup>.

ويبدو على كل حال أن هناك جناحاً من البيروقراطية قد أخذ يشعر وبشيء من الغموض أن من واجبه أن يقدّم للجماهير بعض «القيم الجديدة». فيُفترض بهذا الجناح الذي يتزعمه سوسلوف أن يشجع ازدهار الروح القومية الروسية (التي يطلق عليها البعض اسم

---

(14) ينحصر غورباتشيف جزءاً من تقريره السياسي للمؤتمر السابع والعشرين للتحريك الأيديولوجي الذي تنظمه الامبريالية (التقرير السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي، ص. 112-114). في عهد لينين، حتى لا تقول في عصر ماركس عندما كانت الأفكار الاشتراكية في موقع الهجوم في كل مكان والبرجوازية في موقع الدفاع، كان مفهوم «التحريك الأيديولوجي» للطبقة العاملة من قبل الأيديولوجية البرجوازية بعيداً عن التصوّر. ليس إن الشيوعيين لم يكونوا يخافون من المواجهة مع الأفكار البرجوازية وحسب، بل إنهم كانوا يستفزون بها بشكل منهجي. وما يغيث البيروقراطية السوفياتية هو صدق الأفكار البرجوازية في الاتحاد السوفياتي، ليس بفعل قيمتها ومحتواها الأيديولوجي الأصلي، بل بفعل نقد الظروف الفعلية في الاتحاد السوفياتي الذي تجمله هذه الأفكار، وهو نقد يحتوي للأسف على مقدار كبير من الحقيقة.

والحزب الروسي» خاصة في مجال الفن والأدب، بعد أن استطاعت الروح القومية المذكورة أن تعبر عن نفسها إلى حد كبير في مؤتمرات الكتاب الروس الأخيرة<sup>(15)</sup>.

لكن المرء لا يسمعه إلا أن يراهن على أن حرية البحث والنقاش والعمل السياسي التي أعيد الاعتبار إليها جزئياً، سوف تساعد فئات مهمة من الشبيبة على التوصل إلى إيجاد هذه القيم الجديدة، وذلك بالعودة إلى الماركسية الحقيقية. فالواقع أن الماركسية تدمج بين الدقة العلمية وبين الواجب الخلفي الذي يدعو إلى مكافحة التفاوت والقهر والظلم بكل ما تتخلله من أشكال. ولا شك في أن لهذا الدمج قوة جاذبة عظيمة ومصدقية هائلة باعتبار أن ممارسة أولئك الذين واللواتي ينادون بها تتفق مع النظرية. وهي ستعيد قوة الجذب المذكورة في الاتحاد السوفياتي كذلك.

إن المحافظين على اختلاف أنواعهم يحسّون ذلك بسليقتهم. ومن هنا مراعاتهم دفاعاً عن السلطة القوية، وهذه مراعاة تصدر في الوقت نفسه عن التيارات القومية الروسية التقليدية بما فيها سولجنستين، وعن الستالينيين الجدد وعن الفاشيين الجدد<sup>(16)</sup>. ومن هنا نفهم حملاتهم المسعورة على «التروتسكية»<sup>(17)</sup>.

إن هذه الحملات تتضارب بصورة حافلة بالمغازي مع ذلك الصمت المهرج الذي يلف الكتابات «الرسمية» عندما تعبر عن ظهور بعض الميول النازية - الجديدة الفعلية في أوساط الشبيبة، وهي ميول سبق أن أشرنا إليها في الفصل الثاني ونشير الآن إلى أنها بدأت تتجلى من جديد وبشكل قوي في الآونة الأخيرة. فقد ذكرت الصحيفة النقدية اللاذعة كروكوديل أن اثني عشر ألفاً من الشبان قد التحقوا بصقوف هذه الحركة في لينينغراد وحدها. وفي أواخر حزيران 1988 اجتمع ثلاثة آلاف منهم في غابة لا تبعد إلا عشرين كيلومتراً عن العاصمة وتحلقوا حول صورة ضخمة ل هتلر (الصنداي تايمز، 3 تموز/يولير 1988). كما أن بعض المثقفين القوميين الماديين للماركسية والمقررين من الستالينيين؛ عنّ يُعربون عن تدهمهم بـ«السلطة القوية» و«إحلال النظام» بأي ثمن، راحوا يغذّون الهديان

(15) أنظر برجه خاص رادفاني، الاتحاد السوفياتي في ثورة، ص. 144، جون، ب. دالوب القومية الروسية الجديدة؛ ن. بولجانسكي وآ. راهر، Gorbachov der neue Mann، الفصل السابع. يبدو إن أندريوف كان قد بدأ بالتحرك ضد هذا التيار.

(16) نجد التحليل الأكثر شمولاً لأسباب نمو القومية الروسية البينية في الاتحاد السوفياتي عند جان - ماري شوفيه في الاتحاد السوفياتي: مجتمع يتحرك، الفصل التاسع.

(17) بولجانسكي، راهر Gorbachov, der neue Mann، ص. 288.

المعادي للسامية بأفكارهم القومية<sup>(18)</sup>. أما بعض الأوساط المقربة من الحكم فهي لا تجد حرجاً بالتسامح تجاه حركة شبه فاشية كحركة باميات<sup>(19)</sup>.

فإذا كانت جماعة غورباتشيف لا تجد جواباً متكاملًا على الضيق الأيديولوجي المعنوي فإن ذلك لا يعني أنها لا تقدّم حلولاً جزئية لبعض الظواهر المعينة التي تعبر عن هله الأزمات. والأهداف الثلاثة المفضلة عند غورباتشيف بهذا الصدد كانت تتمثل حتى الآن بالفساد والبغاء والإدمان على الكحول.

### ■ النضال ضد الفساد والبغاء والإدمان على الكحول.

تشكل الرشوة ظاهرة عامة في الاتحاد السوفياتي<sup>(20)</sup>. وقد تحدثنا عن أصول هذه الظاهرة واتساعها وتطورها في الفصل الأول من هذا الكتاب. وكان غورباتشيف منذ وصوله إلى الحكم قد شن حملة مدروسة على هذه الآفة، معتمداً بالدرجة الأولى على التدابير البوليسية والقضائية. كما نشرت الصحافة السوفياتية أمثلة كثيرة جداً عن عقوبات وأحكام ألحقت بهذا الشأن. من أشهر هذه الحالات المعروفة التي تجدر الإشارة إليها حالة الوزير السابق للصناعة القطنية وليد عثمانوف الذي حكم عليه بالموت لأنه زوّد بطريقة مدروسة نتائج محاصيل القطن فضلاً عن أنه حصل لنفسه على معونات مادية ومكاسب مالية أخرى بناء على زعمه بوجود أربعة ملايين طن ونصف من القطن لم يكن لها أي وجود بالمرّة<sup>(21)</sup>. على أثر هذه الفضيحة أقيل أكثر من ألفي موظف من موظفي جمهورية أوزباكستان من مناصبهم. كما أُتهم بعض

(18) أنظر التحقيق الذي ظهر في لوموند في 2 حزيران/يونيو 1988 وصرحت دانيلا ستلا المدرّسة الإيطالية التي حضرت بالصدفة إجتماعاً للبيامات في الصيف الماضي في لينينغراد ولقد تملكتني الحروف طوال الوقت، شعرت أنني أشترك في إجتماع فاشي حقيقي في الثلاثينات (...). وقد ذكر فاليري لوسكو بونيكوف، كاتب في لينينغراد، إنه هو الآخر قد حضر أيضاً - خمس مرات - لقاءات البيامات وليس بالضرورة أن يكون من يتحمل عبء هذه الآلام من هم من غير الروس (لا سيما اليهود منهم) «منذ أحداث سكة الحديد حتى انفجار تشيرنوبيل» (أنباء موسكو، 23 تشرين الأول/أكتوبر 1988).

(19) أنظر المواجهة مع الكاتب الشعبي الكبير فالنتين راسبوتين التي تحتوي على مقطع يتميز بتسامح مشير للفق لآراء مجموعة باميات (في كتاب أبلينا جولي موت ستالين الثالث، ص. 198 - 199). ويرد لاسيل إسكندر في الكتاب نفسه ضمتاً على راسبوتين ومدرسته: «وإن يأخذ المرء بالطابع الوطني وحسب، دون رؤية الأسباب الاجتماعية لعيوب حياتنا، فهو من قبيل إظهار نوع من قصر النظر الذي لا يمكن إلا أن يؤدي إلى نتائج سلبية وضارة» (المراجع المذكور، ص. 107) وما حصل في أذربيجان قد أكد صحة هذا التشخيص بشكل مأساوي.

(20) أنظر أعمال زيمتوف وبارتاك مينيه المذكورة في مطلع هذا الكتاب.

(21) مع الشروع في التخطيط السوفياتي، خصّص الكاتب إليا امينبرغ رواية ساخرة (مغامرات لازار وويتشوانز) لقصة مماثلة حول تربية الأرانب في سيبيريا.

النواب الأزابكة في الوقت نفسه بأنهم بنوا لأنفسهم ولعائلاتهم قبلاًت ضخمة من أموال خزانة الدولة. وكان من ذيل هذه الحادثة نفسها أن حُكم على عبد الوحيد كرموف، زعيم الحزب في بخارى، بالإعدام وقُتل رميةً بالرصاص<sup>22</sup>. وتقول البرافدا (23 كانون الثاني/يناير 1988) إن مافيا الأزابكة كانت قد اختلست من عائدات الدولة ما قيمته أربعة مليارات روبل!

إن الفعالية المحدودة التي اتخذتها هذه «المكافحة البيروقراطية - القمعية ضد البيروقراطية» قد انتضحت بشكل ساطع على أثر الأحداث المذكورة. فبعد إعدام عثمانوف وكرموف، وبعد إقالة الآلاف العديدة من البيروقراطيين المفسدين، سواء لأنهم يفتقدون للكفاءة أو لأنهم ضالعون بالفساد، اتضح عند إنجاز الخطة العائدة للعام 1986 أن 40% من المنشآت الأوزبكية عادت من جديد لتبعث إلى موسكو بتقارير مزورة. فمن أصل مئتين واثنى عشرة مزرعة جماعية خضعت للتحقيق والتدقيق تبين أن هناك مئة وسبعاً وأربعين مزرعة قد قدمت معلومات كاذبة عند إنتاج العلف. وكما قال أرنست ريزاييف نائب رئيس اللجنة التنفيذية لمجلس طاشقند، فإن «من أخطر المشكلات التي ينبغي أن نواجهها تكمن في طاقم الحزب وكوادر الحزب التي تشرف على تطبيق البريسترويكا»<sup>23</sup>. أجل.

أما في كازاخستان فلم يكن الوضع أفضل بالمرّة. إذ يجري الحديث عن أن هناك أكثر من أربعة آلاف موظف مُشتبهين أو متهمين بالفساد. وأنهم كانوا يتمتعون جميعاً بحماية كوناييف الذي ظل عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفيياتي حتى كانون الأول/ديسمبر 1986. لقد أشرنا في الفصل السادس إلى المضامين العرقية - السياسية التي تنطوي عليها هذه القضية.

أما السيد فلاديمير ن. سوسخوف. نائب وزير التجارة الخارجية في الاتحاد السوفيياتي فقد قُبض عليه بالجرم المشهود، كما يُقال، عندما ضُبط في مطار شيريتيفو، في موسكو، في بداية العام 1986، وهو يحاول تهريب مجوهرات وأشرطة فيديو. كما اكتشفت الشرطة في

(22) اعتُلت القضية بُعداً ما تبين ذلك أن أحد نواب برجينيف الرئيسيين، السكرتير الأول للحزب الشيوعي الأوزبكيستان، وعضو المكتب السياسي في الحزب الشيوعي السوفيياتي شرف رشمدوف، كان «العراب» الحقيقي لجميع هؤلاء المختلسين. وقد توفي بإزمة قلبية في تشرين الأول/أكتوبر 1983. ويعتقد البعض أنه قد انتحر. وأقيمت له في كل الأحوال جنازة رسمية وبُغرن في ملفن شرف في منزله تانكت المركزي. لكن عندما انتشرت الفضيحة بشكل علني. نقل من ملفه وجرى إلغاء القبر وشاهد القبر، وتمت تغطية المكان بالأسفلت حتى لا يعمد بالإمكان إعادته إلى سابق وضعه.

(23) حسب مقالة نشرت في صحيفة تروود، وأعلنت نشرها بيزنيس ديك في 6 تموز/يوليو 1987،

منزله الفخم ما قيمته مليونان وثلاثمائة ألف دولار من الهدايا التي تلقاها من شركات أجنبية كانت تُمَيِّمُ النفس بالحصول على عقود تجارية ضخمة مع الاتحاد السوفييتي لقاء تلك الرشاوات التي دفعها له. أما السيدة فالتينا، زوجة السيد سوسخوف وعضو لجنة الدولة لشؤون العلم والتكنولوجيا، فقد اتُهمت بالفساد والرشوة التي تلقتها من شركة إيطالية وحكم عليها بالسجن مدة أحد عشر عاماً، بينما حُكم على سوسخوف نفسه بالسجن لمدة ثلاثة عشر عاماً<sup>24</sup>.

أما مكافحة الإدمان على الكحول فقد كانت حتى الآن أول وأشهر الإصلاحات التي قام بها غورباتشيف. ففي 17 أيار/مايو 1985، وبعد دورتين عقدتها اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي وكروستها كلياً لبحث هذه المشكلة، اتخذت «تدابير ضد الإدمان على الكحول والسكر» وضمت موضع التطبيق ابتداء من أول حزيران/يونيو.

والإدمان على الكحول في الاتحاد السوفييتي آفة رهية. فقد جاء في أحد تقارير أكاديمية العلوم أن هذه الآفة منتشرة بين أربعين مليوناً من السكان. وهي ذات عواقب وخيمة جداً على الاقتصاد (التغيب عن العمل في المنشآت) وعلى الصحة العامة. ولعلها السبب الرئيسي في تدني معدل العمر الذي تبين على امتداد عشرة سنوات في الاتحاد السوفييتي، علماً أنه البلد الصناعي الوحيد الذي يشهد مثل هذا التدني. وهكذا كان للبيروقراطية مصلحة واضحة في محاولة معالجة هذه المشكلة. والجدير بالذكر أن العائلات الكبيرة التي تمنحها الدولة من مبيعات الفودكا لم تكن تعادل بالطبع تلك الخسائر الفادحة التي تسببها آفة الإدمان على الكحول.

كانت التدابير التي اتخذت ذات طبيعة إدارية وقمعية: منعت تقديم الكحول في المقاهي والحانات والمطاعم قبل الساعة الثانية بعد الظهر. وبعد الساعة الثامنة مساءً، رُفِعَ أسعار الكحول بنسب كبيرة، رُفِعَ إنتاج المياه المعدنية وعصير الفواكه، خفض إنتاج الفودكا خفضاً كبيراً، اشتداد الأحكام والعقوبات بحق السكارى الذين يقودون سياراتهم أو الذين يتغيبون عن أعمالهم في المنشآت بسبب السكر، إلخ... .

غير إن النتائج جاءت متواضعة، وإن لم تكن تافهة. والحق أن السكان بشكل عام كانوا

---

(24) يستنتج خوريس ميدفيديف بحق: إنه لهذا السبب بالذات لا يمكن أن تعزى هذه المبادرة الجديدة ضد الفساد بمجملها إلى النخبة القيادية، إنها صادرة أيضاً عن ضغط كبير تمرر عنه القاعدة بواسطة الراسلات، وهي بكميات هائلة وشبيهة في العمق بتلك التي انطوى عليها إنشاء نقابة التضامن في بولندا بسرعة في آب/أغسطس 1980، والتي تضم انضمام 10 ملايين عضو إليها. (اندروبوف في السلطة، ص. 167).

يشاطرون تشكك مراسل صحيفة لوموند في موسكو عندما كتب في عدد 7 حزيران/يونيو 1985، «وعلى الرغم من الحملة الصحفية التي تضرب أطنابها في البلاد، فإن حياة السوفياتيين اليومية لم تتغير بعد. ربما لأن إدخال مسبار القلاووظ يتم الآن بالتدريج. فبعد التدابير القمعية التي اتخذت، سوف يأتي دور المفعول التلقائي لتخفيض الإنتاج السنوي من الكحول. أما في الوقت الحاضر فإن العادات ما زالت على حالها. كما تقول مجلة اوغونيوك. فقد أجرى أحد محرري هذه المجلة اختباراً في أحد المطاعم وذلك بأن طلب كوباً من الشاي، ففهم النادل مراده وابتسم له وقال: «هل تريد قنينة من الشاي أم غُرَافَةً منه؟».

وأقل ما يمكن أن يقال إن السكان إجمالاً لم يتجاوبوا مع الحملة التي شنت على الإدمان. فالذي حصل شبيه بما حصل في الولايات المتحدة عندما مُنعت الكحول في العشرينات، أي أن المنع أدى إلى ازدهار النشاطات غير المشروعة: تزايد عدد الدين يصنعون كحولهم بأنفسهم، وأخذ التقطير يتم في البيوت، وصار المتجشون أو المتجشات للكحول في البيوت يستعملون السكر الذي يشترونه من المخازن أو يسرقونه من منشآت الدولة ومن الكويفوزات، فضلاً عن الأرباح الهائلة التي تجني بهذه الطريقة<sup>25</sup>. ويستطيع المرء إذا أراد، أن يتحدث طويلاً عن هذا «التجريم» الإضافي الذي أصاب الحياة السوفياتية. على كل حال، فبعد استعمال السكر لصنع الكحول سرعان ما افترقت هذه السلعة من البلاد.

أما ردود الفعل التي صدرت عن جماعة غورباتشيف فقد كانت هي الأخرى ردوداً بديمقراطية نموذجية: مزيج من التدابير الزجرية الجديدة ومن المواعظ الأخلاقية الرشيدة. فصدر عن مجلس السوفيات الأعلى قرار بتاريخ 2 حزيران/يونيو 1987 يعزز تدابير القمع ويوصي للمرة الأولى بالتخاذ عقوبات الأشغال الشاقة التي قد تصل إلى عشرين عاماً بحق الذين يصنعون الكحول سراً (لوموند، 4 حزيران/يونيو 1987).

وما لبث انتشار الظاهرة أن انعكس من خلال اتساع القمع. ففي عام 1986 صادرت الشرطة مليوني لتر من السامراغون (وهو عبارة عن كحول مصنعة في المنازل) وسبعة وسبعين ألف كسرة. واعتقلت عام 1987 أكثر من مئة ألف مخالف (الأوبسرفر، 12 تموز/يونيو 1987)، وقد صرح فيكتور نيدنوف، المدعي العام المساعد في الاتحاد السوفياتي، أن ذلك كله لم يكن إلا غيضاً من فيض. ثم نشرت البراقدا تقريراً في بداية تموز/يوليو 1987 جاء فيه أن مبيعات السكر في المحلات ازدادت خلال عام واحد بنسبة 11%، أي ما يساوي مليون طن!

(25) الأوبسرفر، 12 تموز/يوليو 1987.

إذا كانت مكافحة الإدمان على الكحول التي تمت بصورة قمعية أساساً قد أسفرت عن نتائج قليلة الجسدي، وإذا كانت حملة التوعية قد أثرت ثياراً هزيلة، ولا نقول معدومة، فلأن كل هذه المكافحة لم تتطرق إلى الطبيعة الاجتماعية لهذه الآفة. فالإدمان الجاهي على الكحول في الاتحاد السوفياتي لا يعود إلى «التقاليد الثقافية» المتبعة في روسيا، كما يقول الكثيرون في الغرب، بقدر ما يعود بالأصل إلى هبوط المعنويات على نطاق واسع، وانعدام آفاق الرؤية الاجتماعية والسياسية، وغياب العلاقات الاجتماعية الغنية التي تساعد على تفتح شخصية كل امرئ وكل امرأة، وتفتت المجتمع وعزلة الأفراد. فالتناس عندما يعيون الفودكا ويكرعون الساموون إنما ينفسون عن كرههم وعن افتقارهم للأمل وللمثل العليا. إنهم ينفسون عن ضجرهم وعن بؤس حياتهم اليومية. إن أبسط أطروحة من أطروحات الماركسية، بل من أطروحات أية نظرية اجتماعية تتوفر فيها الشروط العلمية، كفيلا بأن تجعلنا نرى أن الأربعين مليون سكّيراً ليسوا فقط - بل ليسوا قبل أي شيء - أربعين مليون «حالة» من الحالات النفسانية الفردية. إنهم أربعون مليون دليل على وجود ضيق اجتماعي عميق الجذور.

في خريف 1988، اعترفت السلطات السوفياتية عملياً بفشل الحملة الإدارية على إدمان الكحول. فسمحت من جديد ببيع الكونياك والخمور (أما الفودكا فلا) (لوموند. 15 أيلول/سبتمبر 1988). صحيح أن الجرائم التي «تحدث بفعل السكر» قد تناقصت بنسبة 36,2% في موسكو قياساً على ما كانت عليه عام 1984. ولكن ليس من الممكن أن تكون طبيعة هذه الجرائم قد تغيرت وحسب (أو تغيرت تسميتها)؟ هكذا تقول أيضاً صحيفة لوموند: «لقد عمد البائعون إلى تسريب قسم كبير من الكميات التي تسلموها فباعوها بأسعار باهظة إلى الوسطاء، ولا سيما سائقي التاكسيات، الذين كانوا يرضون قنينة الفودكا للبيع في مستهل السهرة بعشرين روبلاً - أي ما يساوي عُشر الأجر المتوسط».

هل يمكن سبب هذا التحول - وهذا الإصرار عن الفضل من جانب جماعة غورباتشيف - في فقدان السكر رغم أن مبيعاته للسكان قد ازدادت فانتقلت من سبعة ملايين وثلاثمائة وخمسين ألف طن عام 1985 إلى تسعة ملايين ومئتين وثلاثين ألف طن عام 1987 (البرافدا، 12 أيلول/سبتمبر 1988)؟ أم تراه يكمن، بصورة أشد إشارة للسخرية المريعة، في انخفاض عائدات الدولة على إثر تناقص مبيعات الكحول في الوقت الذي كان فيه عجز الموازنة يزداد بصورة خطيرة؟ مهما يكن من أمر، فالآفة التي نحن بصدها ذات طبيعة اجتماعية. ولا يمكن القضاء عليها إلا بتغيير اجتماعي، لا بتدابير وإجراءات إدارية<sup>(26)</sup>.

(26) «حسب الإحصاءات، يقضي الشخص الواحد ما يتراوح بين 70 و90 ساعة في السنة في طابور الانتظار



والملاحظة إياها تنطبق بمزيد من الصحة أيضاً على تلك الظاهرة المؤلة التي هي ظاهرة البغاء في الاتحاد السوفياتي، وعلى الطريقة الزجرية المحض التي حاولت جماعة غورياتشيف أن تجعلها بواسطتها. لقد ظلت الدعاية الرسمية طيلة عقود عديدة تُكثّر أن تكون ثمة بقايا في الاتحاد السوفياتي أو في «البلدان الاشتراكية» الأخرى. كان ذلك إنكاراً لما هو يدعي وملحوظ من الجميع. أما اليوم فقد صار وجود هذه الظاهرة أمراً معترفاً به، علماً أن وجودها واسع الانتشار، وأنه لا يقتصر على الفنادق المخصصة للأجانب، ولا على «السكنونات» التي تستخدمها وكالة الاستخبارات الكا.جي.ب. لكن الجواب كان جزائياً محضاً. إذ تقول مجلة ليتيراتورنايا غازيتا الصادرة في 22 تموز/يوليو 1987، أن هناك قانوناً معمولاً به في جمهورية روسيا، ثم أصبح ساري المفعول في سائر الجمهوريات الأربع عشرة، وأن هذا القانون يحكم على البغي في حال «مخالفتها الأولى» بأن تدفع غرامة قدرها مئة روبل، عل أن تصل هذه الغرامة في حال كل مخالفة تحصل خلال العام نفسه إلى مئتي روبل (أي ما يعادل الأجر الشهري المتوسط في الاتحاد السوفياتي).

وقد عولجت المشكلة في الصحافة بصورة سطحية وخزمية. فجرى الحديث عن فقدان «القيم الأخلاقية» وعن «الأجيال المدللة»، إلخ. لكن ألف باء المعالجة ظلت غائبة: نعي الفرق بين عائدات البغي وبين الأجر المتوسط للعاملة أو المستخدمة، وهو فرق لا يسه إلا أن يشجع البغاء في مجتمع تلعب فيه «الحواجز المادية» والمال دوراً كبيراً، كما هي الحال في الاتحاد السوفياتي. هذا وقد أسدل صمت يكاد يكون مطبقاً على كون المجتمع السوفياتي مجتمعاً يميز تمييزاً شديداً بين الجنسين؛ ويتجلى ذلك عبر مظاهر عدّة منها ضغوطات المسؤولين والقيمين على المعاملات تحت إصرارهم بغية الاستفادة من «خدماتهم الجنسية»، والتجاوزات الجنسية التي تحصل في المكاتب وعلى يد الشرطة، إلخ. إن خلفية التمييز بين الجنسين التي تكمن وراء انتشار البغاء في ظل الدكتاتورية البيروقراطية تنعكس على كل حال عبر التشريع الجزائري الجديد. إذ إن البغي وحدها هي التي تُعاقب. أما الذي يشتري خدماتها فلا ينال أي عقاب. وكان عملية البغاء لا تنطوي تلقائياً على واحد يشتري وعلى أخرى تباع! ذلك أن الأول يكون عادةً من جنس الرجال، بينما تكون الثانية في معظم الحالات من جنس النساء. وفي مجتمع يشدد على التمييز بين الجنسين لا شك في أن هذا

---

أمام متاجر بيع الكحول. والحال أن الحملة ضد الإدمان على الكحول لا تطول إلا 15% من الشغلة وأربعين دقيقة في السنة فقط (...). لكن، لنكن صادقين، لدينا إنبطاع بأن أسباب الإدمان على الكحول لا تكافح، بل آثاره. (أنباء موسكو، 11 أيلول/سبتمبر 1988).

فرق كبيراً (وللحقيقة نقول إنه قد ظهرت في الأشهر الأخيرة تحليلات تعالج مشكلة البغاء بصورة أدق وأعمق).

## ■ الأزمة الأيديولوجية - المعنوية في مرآة البرنامج الجديد للحزب الشيوعي السوفياتي.

إن البرنامج الجديد للحزب الشيوعي السوفياتي الذي أقر في مؤتمره السابع والعشرين يشكل صورة أمينة لعجز جماعة غورباتشيف عن تقديم جواب متكامل عن الأزمة الأيديولوجية - المعنوية في المجتمع السوفياتي. إنه وثيقة تدعو للثناء على أكثر من صعيد. كما أنه يشكل مرحلة جديدة على طريق الانحطاط النظري لهذا الحزب وقطعة مع الماركسية أشد اقتضاحاً من السابق.

إن هذا البرنامج يشكل تراجعاً حتى بالقياس على البرنامج الخروتشيفي الذي أقر في المؤتمر الثاني والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي عام 1961. أما ميزته الرئيسية فهي التخلي عن أي هدف تاريخي واسع الأفق ومثير للحماس مهما بلغ شأنه.

إن المجتمع الاشتراكي كما فهمه ماركس وإنجلز ولينين وروزا لوكسمبورغ وتروتسكي وسائر المنظرين الماركسيين الذين دأبوا على هذا الفهم حتى أواخر العشرينات، وذلك بوصفه مرحلة أولى على طريق المجتمع الشيوعي، كان يتصّف - حتى بالنسبة لستالين في أواخر العام 1929 - بالميزة التالية: «إننا كثيراً ما نتحدث عن جمهوريتنا بوصفها جمهورية اشتراكية. فهل يعني ذلك أننا حققنا الاشتراكية والغينا الطبقات والدولة، باعتبار أن تحقيق الاشتراكية يعني تلاشي الدولة وزوالها؟ أم يعني ذلك أن الطبقات والدولة إلخ ستظل باقية في ظل الاشتراكية؟ من المؤكد أن هذا لا يعني ذلك»<sup>27</sup>.

كذلك كان ماركس قد أكّد في «نقد برنامج غوت»، وبصورة واضحة لا التباس فيها، على أن المنتجين المشاركين سوف يكفون عن تبادل البضائع وعن إنتاج القيمة وذلك منذ أولى مراحل الشيوعية (الاشتراكية) بصيغتها التي انبثقت عن الرأسمالية مباشرة، أي بصيغتها التي تظل تجعلها موسومة بكل سمات المجتمع القديم.

(27) ج. ف. ستالين، «رسالة إلى كوتيسيف في 28 كانون الأول/ديسمبر 1928»، الجزء الحادي عشر، ص 278؛ من ترجمتنا.

بناءً على منطق النظرية الستالينية للاشتراكية التي يمكن أن يتم بناؤها في بلد واحد، كان برنامج الحزب الشيوعي السوفياتي في عام 1961 قد أُجِّل لإزالة الإنتاج السوقي حتى إقامة المجتمع الشيوعي. لكن الإزالة المذكورة كانت قد حُلَّت، على الأقل، بوصفها هدفاً يُعْمَل على بلوغه. كان الحديث لا يزال وارداً حول مسألة الحُبْز، بل حول بعض المتسوجات الأساسية التي ستَوَرَّع مجاناً في الأعوام 1980 - 1985، أي عندما يكون الاتحاد السوفياتي قد تخطى لإنتاج الولايات المتحدة.

أما البرنامج الجديد للحزب الشيوعي السوفياتي فإنه يمتنع بحذر عن تحديد موعد لتخطي الولايات المتحدة ولو في العام 2000. ناهيك بأن هدف إزالة الإنتاج السوقي قد غاب غياباً تاماً عن هذا البرنامج.

بيد أن ماركس يجزم بأن الإنتاج السوقي لا وجود له إلا حيث يتخذ العمل طابعاً شخصياً. ها هم إذاً أيديولوجيو البيروقراطية السوفياتية (ولا يسعنا أن نسميهم منظرين إلا بصعوبة) يعضون في بناء «الشيوعية» بواسطة الإنتاج السوقي والعمل الشخصي!

أما بالنسبة للدولة فالأمور ليست على قسط أقل من الوضوح. فباستثناء إحدى الفقرات الغامضة<sup>(28)</sup>، لا يأتي برنامج المؤتمر السابع والعشرين على أي ذكر لزوال الدولة. بل يدعو على العكس إلى تميزها. صحيح أنه يشير إلى «دولة الشعب كله» التي ينبغي أن تحل محل دكتاتورية البروليتاريا، كما سبق لبرنامج 1961 أن أشار. لكن هذه الدولة - ناهيك «بدور الحزب القيادي» فيها - ينبغي أن تتمركز، لا أن تزول، بمقدار ما تتمركز «وعموم» الاشتراكية وبمقدار ما يتم التقدم على طريق بناء «الشيوعية». أما الطبقات والشرائح الاجتماعية على اختلافها - الطبقة العاملة والفلاحون والانتليجنسيا (وهو الاسم الذي يطلق هنا على البيروقراطية) - فإنها ستظل قائمة. لقد أتاننا إذاً من يحبرنا بدهوه أنه سيظل ثمة طبقات وشرائح مختلفة، حتى في ظل الشيوعية! أما «المجتمع المتجانس اجتماعياً»، أي المجتمع الذي لا طبقات فيه، فيبدو أننا لن نصل إليه إلا في «مرحلة عليا من الشيوعية».

---

(28) يقول البرنامج: «بالقدر الذي تنفع فيه الشروط الضرورية الاجتماعية - الاقتصادية والأيديولوجية، وحيث يشارك جميع المواطنين في القيادة وحيث تتوفر الشروط العالية للملازمة فإن الدولة الاشتراكية، كما توقع لينين، «تصبح أكثر فأكثر شكلاً انتقالياً من الدولة إلى اللا - دولة». ولنتذكر إنه بالنسبة للينين، فإن هذا الانتقال يحدث قبل ظهور المجتمع الاشتراكي مكتمل التطور. وإذ يضمّن كاتبو البرنامج بوضوح الشرط العالمي ضمن الشروط المسبقة لانتقال الدولة، فإنهم يدعون زوراً مرة أخرى للعداء للأطروحة الستالينية القائلة ببناء الاشتراكية في بلد واحد.

فلنسلد حجاباً خجولاً على هذا الإبداع الجريء الذي يُتحفنا بدشيوعة دنيا بكل طبقاتها ودولتها، متبوعة بدشيوعة عليا. إذ من العيب أن نبحت عن أثر لهذه «النظية» عند ماركس أو لينين. ولنحتفظ بالمقابل بهذا الاعتراف الصريح: فالمجتمع الحالي من الطبقات والذي من شأنه أن يشكل ميزة الاشتراكية هو مجتمع لا وجود له حتى الآن في الاتحاد السوفياتي. أي أنه لا وجود للاشتراكية في هذا البلد<sup>(29)</sup>. هذي هي النواة العقلانية التي تتحلّق حولها كل هذه البريرة الايديولوجية.

وإذا كان البرنامج الجديد للحزب الشيوعي السوفياتي ينصّ على وجود الطبقات في الاتحاد السوفياتي، فإنه ينصّ أيضاً على أنها ليست متناحرة أو متناقضة. في هذه الحال يتساءل المرء: لماذا ينبغي أن تكون هناك دولة إذا؟ بل لماذا ينبغي تعزيزها وتعزيز الشرطة السرية، الكاجي. ب. ب.، كما يقول غورباتشيف صراحة في تقريره للمؤتمر السابع والعشرين؟ لماذا لا يكون المجتمع قادراً على الإهتمام اهتماماً مباشراً بشؤونه العامة، عوضاً عن أن ينيط أمر سيرها إلى أجهزة منفصلة عن المجتمع ككل، أي إلى الدولة؟

هذا على الرغم من أن انجلز كان واضحاً عندما قال: «وخلافاً للتنظيم القبلي القديم تمتاز الدولة بأنها تنشئ قوة ذات صفة عامة لا تعود تطابق تطابقاً مباشراً مع الشعب الذي يُنظّم نفسه بنفسه كقوة مسلّحة. إن هذه القوة المخصصة ذات الطابع العام أمر لا بدّ منه لأن تنظيم الشعب بصورة عفوية تحت السلاح يصبح أمراً مستحيلًا بعد انقسامه إلى طبقات. (...) إن هذه القوة ذات الصفة العامة توجد في جميع الدول. وهي لا تقتصر على فئة من البشر المسلّحين بل تقتضي أيضاً وجود لواحق مادية كالسجون والمؤسسات الزجرية على أنواعها، وهي كلها أمور لم تكن معهودة في المجتمع القبلي»<sup>(30)</sup>.

هل يوجد في الاتحاد السوفياتي مثل هذه القوة ذات الصفة العامة؟ هل يوجد فيه سجون وجيش وشرطة ومؤسسات زجرية من كل نوع؟ بالطبع يوجد. أفلا يشهد وجودها

---

(29) إذ يشعر كاتبو البرنامج الجديد بشيء من الغموض إن ثمة ما هو خاطيء في البعد الاعترافي الذي يصفونه على الاشتراكية، فإنهم يستخدمون صيغاً متنوعة ومتناقضة بشكل كامل. وهكذا تبين على التوالي بأن «المجتمع الاشتراكي في الاتحاد السوفياتي قد أنجز بقسطه الرئيسي» وإن «الاشتراكية قد انتصرت كلياً وبشكل ناجح في بلدنا» وإن «الطبقة العاملة تعمّز دورها الطليعي في عملية إنجام الاشتراكية على أكمل وجه» ومن ثم، وللمفاجأة تبين أن الحزب الشيوعي قد انخرط في عملية بناء المرحلة الاشتراكية من المجتمع الشيوعي. لكن إذا كانت «المرحلة الاشتراكية» لا زالت في طور البناء، كيف يمكن الحديث من مجتمع اشتراكي أصلاً؟

(30) غروديريك انغلز، أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة.

بحد ذاته إذاً على وجود تناقضات اجتماعية عميقة في البلاد؟ إن «دولة الشعب كله» تبرهن بالضبط على أن «الشعب» ليس «كُلّاً واحداً»، بل هو ممزّق من الناحية الاجتماعية وإلا لما كان «الشعب» بحاجة إلى دولة.

ثم يحاول البرنامج الجديد للحزب الشيوعي السوفياتي أن يجد المخرج الكلاسيكي الستاليني الأصل لهذا التناقض المستعصي، فيقول: «أما من حيث الشروط الداخلية، فإن مجتمعنا لا يقتضي وجود جيش. ولكن طالما أن الخطر قائم في محاولة الامبريالية شنّ حروب عدوانية وافتعال أزمات عسكرية، فإن الحزب سيولي اهتمامه الدؤوب لتعزيز قوة الاتحاد السوفياتي الدفاعية ولتوطيد أمنه وتطوير طاقاته المسلحة على سحق المعتدي كائناتاً من كان. إن على القوات المسلحة وأجهزة أمن الدولة أن تكون على مستوى رفيع من اليقظة وأن تكون جاهزة على الدوام لإحباط المشاريع التي تقوم بها الامبريالية ضد الاتحاد السوفياتي وحلفائه».

إن هذه الحجة لا تصمد أمام النقاش إذا تناولناها من زاوية النظرية الماركسية حول الدولة كما هي ملصّقة في فقرة انجلز المشار إليها أعلاه. فالمجتمع غير المنقسم إلى قوى اجتماعية متنازلة لا حاجة به إلى جسم مسلّح منفصل عنه من أجل الدفاع عن نفسه كما ينبغي ضد خطر الاعتداءات الخارجية. بل العكس. فتناسكه الداخلي هو الضمانة الأكيدة التي تجعل التسلّح العام للمجتمع كفيلاً بالتفوّق من حيث الفعالية على تسلّح أي جيش متخصص.

والحقيقة أن الذين وضعوا البرنامج الجديد لا يؤمنون هم أنفسهم بما يقولون حين يزعمون أن القوات المسلحة التابعة لأمن الدولة ينبغي أن تستخدم فقط من أجل صدّ العدوان الخارجي المحتمل. إذ إن البرنامج نفسه يشير في مكان آخر إلى «أن أجهزة الدولة مضطرة لأن تقوم بكل ما يلزم لكي تضمن حماية الملكية الاشتراكية وتوسّعها فضلاً عن حماية الملكية الفردية، وشرف المواطن وكرامته، وأن تشن نضالاً لا هوادة فيه ضد الإجرام والسكر ومساوئ الكحول، وأن تحوّل دون كل خرق للقانون وأن تقضي على كل أسباب هذا الخرق».

ثم نقرأ في مكان آخر: «إن الحزب يولي اهتمامه الأكبر لاستئصال كل خرق للانضباط في العمل، فضلاً عن السرقات والفساد والمضاربات والعطالة عن العمل والسكر والسطو

المسلّح وعقلية الملكية الخاصة والتكاليف على الريع والاستسلام والنميمة<sup>(31)</sup>. وفي الصراع ضد هذه الظواهر جميعاً ينبغي الاعتماد بشكل واسع على سلطة الرأي العام وعلى قوة القانون سواء بسواء<sup>(32)</sup>.

قوة القانون - ما أجل هذه الصيغة! - هي بالضبط تلك «الواحد المادية» التي أشار إليها نصّ انجلز أعلاه، أي الشرطة والقضاة والسجون ناهيك باختصاصي التعذيب الجسدي. بيد أن لينين كان واضحاً جداً بهذا الصدد: «ففي مرحلة الانتقال من الرأسمالية إلى الشيوعية، يظل القمع أمراً ضرورياً، لكنه يصبح قمعاً للأقلية المستغلة على يد الأكثرية المستغلة، والجهاز المخصوص أو آلة القمع المخصوصة التي هي «الدولة» تظل هي الأخرى ضرورية. لكنها تصبح دولة انتقالية بحيث لا تعود الدولة نفسها المتعارف عليها. إذ إن قمع الأقلية المستغلة على يد الأكثرية المؤلفة من كانوا عبيداً مأجورين بالأمس أمرٌ سيئٌ نسبياً، بل بسيطٌ وطبيعي. بحيث إنه يريق من الدماء كمية أقل بكثير من تلك التي يريقها قمع الانتفاضات التي يقوم بها العبيد والأقنان والميل المأجورون. (...)» إنه أمر متوافق مع اتّساع نطاق الديمقراطية لتشتمل على الأغلبية العظمى من السكان، بحيث إن الحاجة إلى آلة مختصة بالقمع تبدأ بالزوال. (...) إن الشعب يستطيع أن يقيم المستغلين ولو بـ«آلة» بسيطة جداً. بل يكاد يستطيع أن يقمعهم بـ«آلة»، بلا جهاز خاص، بل بمجرد تنظيم الجماهير تنظيمياً مسلّحاً (...). ثم إن الشيوعية وحدها هي التي تجعل الدولة، في النهاية، أمراً نافلاً لا لزوم له، إذ لا يعود ثمة أحد ينبغي قمعه، لا يعود ثمة «أحد» محبٍ لا يعود ثمة طبقة، أي بمعنى النضال المدرّس والمطّرد ضد قسم معين من السكان. (...) غير أننا لا ننكر أن تكون هناك ضرورة لقمع التجاوزات. ولكن ينبغي أن نقول أولاً إنه لا حاجة، في هذه الحال، لآلة خاصة أو لجهاز قمعي خاص: فالشعب المسلّح يتكفّل هو نفسه بهذه المهمة فيؤديها ببساطة وسهولة كما لو أن حفنة من الرجال المتحضرين، حتى في مجتمعنا الراهن، يقومون بالتفريق بين أناس يتشاجرون، أو يتدخلون بدافع المروءة للحيلولة دون الاعتداء على امرأة. ثم ينبغي أن نقول ثانياً، إننا نعلم أن السبب الاجتماعي العميق للتجاوزات والمخالفات التي تشكّل خرقاً لقواعد الحياة في مجتمع، هو استغلال الجماهير وحاجاتهم وبؤسهم. فإذا استبعد هذا السبب، فإن التجاوزات تبدأ «بالتلاشي»<sup>(33)</sup> لا بحالة.

(31) كيف يمكننا أن نحارب في وقت واحد «عقلية الملكية الخاصة» والميل إلى الإفشاء [التملك] الخاص، وأن ندافع من جهة أخرى عن الملكية الخاصة كما عن «مبدأ الحفاظ المادي»؟ هل ثمة شكل آخر ما للحفاظ المادي لا يحرّز الميل إلى التملك الخاص؟

(32) ف. إي. لينين، «الدولة والثورة» في أعماله مختارة، جزئين، الجزء الثاني، ص. 224.

فإذا كان في الاتحاد السوفياتي مئات الألوف من أعضاء «أجهزة أمن الدولة» (الكا. جي. ب.)، وإذا كان عدد السجناء في السجون وفي الغولاك يُقدَّر بالملايين، أفلا يشكل هذا دليلاً على أن «الشعب» لم يعد «تحت السلاح»، وأنه لم يعد قادراً بنفسه على قمع «حفنة من المستغلين القدامى»، وأن المسألة لم تعد مسألة «تجاوزات فردية» بل مسألة ظاهرة إجتماعية واسعة (ملايين السكارى والسارقين والمجرمين والمحترقين والغشاشين والفاستدين والمفسدين)، وأن هناك بالتالي «سبباً اجتماعياً عميقاً» ما زال قائماً، وهو البؤس والحاجات الملحة، فضلاً عما يمكن إضافته من أسباب الإحباط والارتباك الأيديولوجي العميقين في صفوف الجباهير؟ أليس ذلك دليلاً على أن الشيوعية لم تتحقق في الاتحاد السوفياتي؟ بل على أن الاتحاد المذكور ما زال بعيداً عن الاشتراكية؟

صحيح أن الأغلبية العظمى من المساجين في الاتحاد السوفياتي، وبعلافاً لرؤية خاطئة منتشرة في الغرب، ليسوا من المعارضين ولا هم سجناء سياسيون، بل سجناء بموجب مخالفاتهم للحق العام، ممن يطلق عليهم باللغة العامية إسم زاك. لكن وجود مثل هؤلاء البؤساء بأعداد كبيرة وبأحوال مزرية ينمّ، كما كان يقول لينين، عن آفة اجتماعية عميقة، عن تناقضات اجتماعية عميقة تقع من المجتمع الاشتراكي الحالي من الطبقات على طرف نقيض<sup>(33)</sup>.

مع ذلك فليس صحيحاً أنه لم يعد ثمة سجناء سياسيون في الاتحاد السوفياتي عام 1985. فهناك عدة مئات من الأشخاص في السجن. وقد حوكموا وأدينوا لا بوصفهم جواسيس أو لأنهم خرقوا أحكام القانون العام، بل لمجرد أنهم كتبوا شيئاً ما أو قالوا شيئاً ما، فاعتُبروا من ثم بمثابة «الدسائين على السلطة السوفياتية» أي أنهم أدينوا بناء على آرائهم المخالفة.

نضرب مثلاً على ذلك، لقد حكم على الشاعرة الشابّة إيرينا راتوشنسكايا - التي أطلق سراحها الآن - بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات وبالنفي لمدة خمس سنوات بناء على الجرم

(33) هاكم مثلاً صارغاً على «الجريمة» والقمع في الاتحاد السوفياتي. «يلغ اناتولي بكتياتشكين الثانية والخمسين من عمره. وهو رئيس الطباخين في مطعم تابع لأحد المهنيات التي تتبع نظاماً خاصاً. وبالكاد يمكن تمييز لباس السجن الأسود المخطط بالرمادي الذي يرتديه تحت سترة الطباخ البيضاء (...). عام 1943، عندما كان في الثانية عشر من عمره (كذا) قام بسرقة من طريق الكسر. فكني يؤمن ما يأكله هو وأخيه وأخواته الذين يصغفوه سنًا (وكان والدهم في الجبهة فيما تركتهم أمهم) سطا على أحد المهنيات. وحكم عليه بخمس سنوات من الاعتقال، وتم إطلاق سراحه فيها بعد بمناسبة الغفر العام الذي أعلن بمناسبة النصر، لكن بعد عامين، وكان في السادسة عشرة من عمره، سرق سمكة ملحقة في أحد أحياء منطقة أرخانغلتسك فحكم عليه بقبضه عشر سنوات في أحد معسكرات الاعتقال. ومنذ ذلك الحين لم يقض أكثر من 3 سنوات بالإجمال حراً [من أصل حياة تمتد على 58 عاماً] إنه لمجرم بالسيف». (أبناء موسكو، أول إبار/مايو 1988).

الذي ارتكبته - كما جاء في وثيقة إدانتها - عندما نظمت بعض القصائد «هدف إثارة البلبلية وإضعاف النظام السوفياتي». على كل حال فقد نشرت الشاعرة المذكورة مؤخرًا قصة قيمة بعنوان: «لون الأمل قاتم» تدور وقائعها حول تجارب المعتقلات وتضامن المساجين والإضرابات العلوية عن الطعام، مما يؤكد مدى التملل في الاتحاد السوفياتي.

لم تخطيء القراءة آتيا القارئ: سبع سنوات من الأشغال الشاقة بسبب كتابة بعض القصائد التي اعتبرت ذات طابع تحريبي. والآنكى من ذلك أن هذه البريرة تُرتكب في دولة يتحدث برنامجها الذي أقر في المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي عن «إنقاذ وتنمية الديمقراطية الحقيقية (...). التي ترتدي أفكار الحرية وحقوق الإنسان وكرامة الشخص البشري في ظلها مضموناً فعلياً من شأنه أن يؤمن وحدة الحقوق والواجبات، كما تُطبّق بموجبها على الجميع الأحكام والمعايير المتناقية نفسها والقانون نفسه، وتتطور بناء عليها شروط أفضل فأفضل من أجل تنمية شخصية متعدّدة الأبعاد».

كل هذا الكلام عن الحرية وحقوق الإنسان والإنسية وتنمية الشخصية البشرية متعدّدة الأبعاد وحرية الثقافة والإبداع الفني، يُفهي عملياً إلى سبع سنوات من الأشغال الشاقة جزاء نظم بعض القصائد التي لم يحد مضمونها استحقاقاً لدى الرقيب أو لدى المدعي العام: هل يمكن أن نتصوّر مثلاً أوضح من هذا المثل للاستشهاد على الخبث والنفاق واللغة المزوجة التي لا يمكن أن تسفر جميعاً إلا عن سيادة السخرية المريرة في المجتمع السوفياتي بأسره؟

ولكن من يدري؟ ربما كان القوم في الاتحاد السوفياتي بحالة حرب أهلية ينري خلالها بعض أعداء «الاشتراكية» الألداء الذين يسعون بكامل أسلحتهم لبعث الرأسمالية من جديد، إلى استخدام بعض العقائد البريئة في ظاهرها فيستغلونها بمهارة شيطانية لحضّ ملايين المواطنين على التمرد على «سلطة السوفيات»، مما يستدعي والحالة هذه قمع الشعراء قمعاً مبيهاً؟

إنكم لا تعرفون شيئاً من شيء. هكذا نتوقع أن يبيننا الذين وضعوا البرنامج الجديد للحزب الشيوعي السوفياتي، بنبرة ملوّهة التعجرف واللؤم البارد. فالالاتحاد السوفياتي اليوم بلاد «تطور فيها غمط من الحياة الاشتراكية المبنية على التعاون المتبادل بين الرفاق، ناجم عن العدالة الاجتماعية والذهنية الجماعية»، حيث «أزيلت الطبقات المستغلة» وحيث «اضمحلت تدريجياً ضرورة قمع هذه الطبقات» (أجل. وإلا، فلماذا لم تعد هناك دكتاتورية للبروليتاريا؟) هكذا إذاً. فالقمع لم يعد ضرورياً تجاه البورجوازية وزيانيتها بعد أن اضمحلوا جميعاً. لكنه ما زال ضرورياً تجاه... الشعراء!



ثم يطمحنا البرنامج الجديد بلسان فصيح إلى أن استغلال الإنسان للإنسان قد أصبح في خمر كان في الاتحاد السوفياتي. كما يؤكد في الوقت نفسه على أن الطبقات المستغلة قد زالت هي الأخرى منذ زمن بعيد. وأنه لم يعد ثمة أية إمكانية لظهورها ثانية في المجتمع السوفياتي. فإذا كانت هذه التأكيدات مطابقة للواقع - وهي ليست مطابقة له إلا بصورة جزئية، لكنها أكثر من كافية لاستبعاد فرضية الحرب الأهلية أو خطر الحرب الأهلية التي تفتعلها «بورجوازية سوفياتية» ما - فإن القيود المفروضة على الحريات السياسية والمدنية والتي ما زالت قائمة بل ومعززة في الاتحاد السوفياتي تتنافى تنافياً صارخاً مع البرنامج اللينيني للحزب لعام 1919<sup>34</sup>.

فالبرنامج المذكور لا يُوجب، من حيث روحه فقط بل من حيث نصّه أيضاً، إلغاء جميع بنود القانون الجزائي التي تُدين «التحركات المعادية للسوفيات» و«الذسّ على السلطة السوفياتية» وحرية إنشاء التجمعات السياسية، بينما تسمح تلك البنود بوجود الرقابة وتمنع الشغيلة والشغيلات من أن ينشروا ما يشاؤون بملء حريتهم، وتحدّ من حرية الوصول إلى المطابع ووسائل الإعلام قبل المرور عبر الحزب أو عبر «التنظّيات الجماهيرية» أو عبر أية مؤسسة من مؤسسات الدولة أو ما يشبه أن يكون مؤسساتها.

والواقع السياسي في الاتحاد السوفياتي اليوم ليس هو الواقع الوحيد الذي يمكن إدانته في ضوء برنامج الحزب الشيوعي الروسي الذي وضع عام 1919. بل يمكننا إدانة الواقع الاجتماعي والاقتصادي أيضاً في ضوء ذلك البرنامج.

ففي عام 1919 كان الحزب الشيوعي الروسي قد حدّد هدفه بجعل يوم العمل مقتصرأ على ست ساعات وأسبوع العمل مقتصرأ على ثلاثين ساعة. أما في العام 1986، وبعد مضي سبعين عاماً على البرنامج المذكور، فإن الحزب الشيوعي السوفياتي لا يكلف نفسه عناء تحديد هذا الهدف ولو لعام 2000، بينما تطالب البلدان الرأسمالية ذات النقابات المتعلّدة بتخفيض ساعات العمل الأسبوعية بما يتناسب مع إمكانيات «التكنولوجيات الجديدة» وضرورتها، وهو أمر يتكلم عنه واضعوا البرنامج كلاماً كثيراً ولكن ليس من الزاوية التحررية المشار إليها! وفي العام 1919 كان برنامج الحزب الشيوعي الروسي يطمح بأهدافه لا إلى تحقيق مجانية العناية الطبية وحسب، بل إلى مجانية الأدوية والعقاقير. بل أنه كان يطمح إلى اتخاذ سلسلة من

(34) كل الإحالات إلى برنامج 1919 تعود إلى

Das programm der Kommunistischen partei Russlands (Bolchewiki), angenommen auf dem 8. Parteikongress (18 bis, 23 mars 1919), Internationaler Verlag, Zürich, 1920;

الترجمة من وضعنا.

التدابير الأخرى كإلغاء ساعات العمل الإضافية وتوزيع الطعام والملابس والأدوات المدرسية على التلاميذ توزيعاً مجانياً، ومنح الأم الحامل عطلة ثانية أسابيع قبل الولادة وثانية أخرى بعدها. ودفع الأجور كاملة لكل الذين واللواتي لا يسعهم أن يشتغلوا بصورة طبيعية (من عاطلين عن العمل ومرضى ومعاقين، إلخ). أما في عام 1986، فإن برنامج الحزب الشيوعي السوفياتي لا يتوقع من الآن حتى العام 2000 ألا توزيع الأدوية مجاناً على الأطفال فقط وحتى بلوغهم الثالثة من العمر. وأما سائر الأهداف الاجتماعية الأخرى التي أتى برنامج 1919 على ذكرها فلا يُشار إليها مجرد إشارة!

كان لينين يشدد بقوة في «الدولة والثورة» على أن تحديد رواتب موظفي الدولة، بحيث لا تتخطى أجور العمال الماهرين، يُشكّل ضمانة من الضمانات الرئيسية التي تحول دون أي تقهقر بيروقراطي تخمّل لسلطة الشغيلة. لكن برنامج 1986 يشجب «المساواتية»، على غرار التراث الستاليني الطيّب الذكر، ويتحدث عنها لا بوصفها هدفاً ينبغي العمل على تحقيقه، بل بوصفها «انحرافاً» ينبغي تجنبه بأي ثمن.

وتبلغ صحة هذا القول مبلغاً يجعل مسألة إلغاء التقسيم الاجتماعي للعمل في ظل الشيوعية غير قابلة للمعالجة من جانب البرنامج الجديد إلا بوصفها اضمحلالاً للعمل اليدوي في الإنتاج. هذا فضلاً عن أن العمل «اليدي» والعمل اليدوي التقليدي» يعتبران في نظر البرنامج أمراً واحداً بعينه. ليس معالجة النواظم الآلية ومراقبة أعمال الإنسان الآلي وتصليح مساتيم الآلات الأوتوماتيكية أعمالاً يدوية ما دامت اليد تستعمل في أداؤها؟

أما التقسيم الاجتماعي للعمل، ذلك التقسيم الذي كان ماركس وانجلز يرجوان زواله، فقد كان يتعلق بتقسيم الوظائف المختلفة بين وظائف إنتاجية ووظائف إدارية، أي أنها كانتا يرجوان زوال البيروقراطية بالمعنى الاجتماعي للكلمة؛ إذ أنه بدون زوال البيروقراطية لا يعود للكلام عن زوال الدولة أي مضمون فعلي. إن البرنامج الجديد لا يذكر كلمة حول هذا الموضوع كله. وذلك لسبب أساسي: فالبيروقراطية لا يمكن أن ترجو زوال نفسها. هكذا وبسهولة.

والسياسة الداخلية تمجد امتدادها في السياسة الخارجية<sup>(35)</sup>. فإذا كانت البيروقراطية

---

(35) «إن السياسة الخارجية هي دائماً ولي كل مكان استمرار للسياسة الداخلية، لأنها سياسة الطبقة المسيطرة نفسها وتسعى إلى الغايات نفسها. إن انحطاط الشرعية الحاكمة في الاتحاد السوفياتي لا بد أن يترافق مع تغيير ملامح كل مستوى غايات الدبلوماسية السوفياتية وأساليبها. إن «نظرية» الاشتراكية في بلد واحد (... ) تعني الرغبة بتحرير السياسة الخارجية للسوفيات من برنامج الثورة العالمية (ليون تروتسكي، الثورة المندودة، ص. 212).

السوفياتية قد تَحَلَّتْ بصورة فاضحة عن برنامج الثورة البروليتارية العالمية لصالح برنامج التعايش السلمي مع الامبريالية، فإن ذلك لا يعود إلى كونها «تحريفية»، أو إلى أنها تخطئ في مواقفها، أو لأنها متوهمة حول التعايش المذكور، إلخ. بل لأن الدفاع عن مصالحها الاجتماعية المخصوصة يدفعها إلى السير على هذه الطريق. «فالتحريفية»، ما هي إلا نتاج الوضع الاجتماعي الذي تعيشه البيروقراطية. إن هو إلا نتاج امتيازاتها المادية واحتكارها للسلطة السياسية التي تشكل دعامة هذه الامتيازات. التحريفية نتاج الوضع الاجتماعي المذكور لا سببه.

إلى ذلك، فالفرق الفاضح والرئيسي بين برنامج 1919 وبرنامج 1986 يكمن بالفعل في المجال الأممي. إن برنامج 1919 ينصّ على «أن الثورة البروليتارية الشيوعية وحدها هي القادرة على إخراج البشرية من المآزق الذي زجّت نفسها فيه بحكم وجود الامبريالية والحروب الامبريالية. (. . .) وإن انتصار الثورة البروليتارية العالمية يستوجب أقصى درجات الثقة الممكنة وأوثق الصلات الأخوية الممكنة وأرفع أشكال الوحدة الممكنة مع النشاطات الثورية التي تقوم بها الطبقة العاملة في البلدان المتقدمة».

أما في البرنامج الجديد فإن عبارتي «الثورة العالمية» و«الثورة البروليتارية» لا يؤتى على ذكرهما مطلقاً. فالفصل الأممي من هذا البرنامج يقوم بقضيه وقضيضه على أربعة محاور: تعزيز وحدة «المعسكر الاشتراكي»، والتعايش والتنافس السلميين مع «المعسكر الامبريالي»، ومتمتين الصلات مع البلدان المحرّرة (أي مع برجوازية البلدان المسبّاة بلدان العالم الثالث)، والتعاون الأخوي مع الأحزاب الشيوعية في «البلدان غير الاشتراكية» حتى ولو كان هناك اختلافات في الرأي معها.

إن الاستعاضة بلفظة «المعسكرات» عن النضال الطبقي البروليتاري الأممي بوصفه محركاً للتقدم التاريخي، ليست استعاضة عرضية بالطبع. فإذا تمّ التخلي عن كل أفق ثوري في البلدان الامبريالية وشبه المصنّعة. وإذا تمّ صبرف النظر عن البروليتاريا العالمية بوصفها ذاتاً ثورية رئيسية، فإنه لا يعود ثمة مجال إلا اللجوء إلى «المعسكر الاشتراكي»، إمّا على سبيل «إنقاذ السلام»، وإمّا على سبيل حلّ مشكلات العالم الثالث. أما التطلّع إلى حلّ مشكلات البلدان الرأسمالية المتقدمة عبر إسقاط الرأسمالية، فأمر لم يعد ثمة رجاء فيه.

وإذا كان هناك تغيرٌ شامل بالقياس على برنامج 1919، فإن التغير واضح أيضاً بالقياس على برنامج الحزب الشيوعي السوفياتي لعام 1961. فقد طرح هذا البرنامج هو الآخر فكرتين

ضمن إطار أيديولوجية «المعسكرات» العامة كان من شأنها أن يخفف إلى حد ما من حدة الاتجاه التصفوي «للمحركة الشيوعية الأممية»: أولها فكرة الصراع بين الستامين العالميين (أما اليوم فقد حل «التنافس» محل «الصراع»)، وثانيها فكرة «طريق التطور اللارأسالي»، بالنسبة لبلدان العالم الثالث.

إنها بدائل هزيلة وطوباوية يُستعاض بها عن أفق الثورة العالمية طبعاً. فطريق التطور الرأسمالي» برهنت فشلها بصورة مُحزنة بعد أن اتبعتها بلدان كالهند ومصر، إلخ.، وهما البلدان اللذان يذكرهما برنامج 1961 بالاسم. بيد أن أفق زوال الرأسمالية كان لا يزال يحوم بشيء من الغموض في تضاعيف الفصاحة الخروتشيفية. أما ميخائيل غورباتشيف الواقعي، فقد تخلّى عن الزوال المذكور جملة وتفصيلاً.

وبما أنه لم يعد هناك إلا التنافس الاقتصادي مع الامبريالية، وبما أنه لا أحد يعدّ أحداً يكسب هذا التنافس في مستقبل منظور، فإن بقاء الرأسمالية يظل أمراً مضمراً في ثنايا كامل هذه الأيديولوجية. أليس جليلاً ومهضوماً هذا «البرنامج الشيوعي» الذي ينطوي على القول بأن الرأسمالية ستظل قائمة ومقيمة إلى الأبد؟

فلا يعمّج أحد في مثل هذه الشروط إذا تبيّن له أن مستقبل الحركة الشيوعية الأممية ليس ذلك المستقبل الوردي الزاهر الذي يرجوه. وإذا عمل المرء على فك رموز هذه التفاهات فإنه لا بدّ أن يخلص إلى أن الكرملين - على الرغم من «التكافؤ النووي» الشهير الذي لا يكلّ البرنامج الجديد من الإشادة به - يشعر أن موقفه تجاه الامبريالية - عام 1985 أضعف مما كان عليه عام 1961. وهذا ناجم عن تأخر الاتحاد السوفياتي في حقن التكنولوجيا كما هو ناجم عن الأزمة الزراعية، مع ما يترتب على هذه الأزمة من نتائج بالنسبة للتزوّد بالقمح من البلدان الرأسمالية.

أما أكثر الأوجه مثاراً للحزن والأسف في البرنامج الجديد للحزب الشيوعي السوفياتي، فهو افتقاده لأي أفق تاريخي متكامل.

فإلى جانب الهدف الذي يتطلع إلى إلغاء كل الأسلحة النووية - الأمر الذي لا يتوقف تحقيقه على الاتحاد السوفياتي وحده - نجد هدفاً ملموساً وحيداً هو توفير المسكن لكل عائلة من عائلات الاتحاد السوفياتي في العام 2000. غير أن هذا الهدف وحده لا يسعه أن يُسبغ تلهف الشباب أينما كانوا، وعلى رأسهم شبان الاتحاد السوفياتي، إلى المثل العليا والعدالة،

حتى ولو كان الهدف المذكور يلاقي استحساناً على الأرجح في مجتمع كالمجتمع السوفييتي لا يزال يشكو إلى حد بعيد من ندرة الأشياء الاستهلاكية ذات النوعية الجيدة<sup>(36)</sup>.

غير أن المجتمع السوفييتي يُعتبر اليوم من أهم المجتمعات المتقدمة ثقافياً في العالم. وهو أيضاً كذلك في مجال المقدرات التكنولوجية. وبالتالي يبدو اللون القاتم المكفهر الذي يورسه البرنامج الجديد على تلك القماشة أمراً مؤلماً ومثيراً لليأس. إذ ليس هناك ما يوسع أن يوجج الخيال مثلاً، تقدراً ما يوججه يوم العمل النصف، العمل نصف - نهار، أو مجانية السلع الاستهلاكية الأساسية، أو تعميم التعليم العالي على الجميع، أو القضاء نهائياً على الجوع في العالم الثالث، أو تحقيق النصر على السرطان وغيره من الأمراض الخطيرة، أو اشتراك جميع الشغيلة والشيغلالات، دورياً، بمجال إدارة المنشآت التي يشتغلون فيها، أو اشتراك المواطنين جميعاً في السوفيئات المحلية، أو وجود النساء بنسبة 50% في جميع أجهزة الإدارة الاجتماعية، أو إلغاء الشرطة السياسية إلغاء مبرماً<sup>(37)</sup>. وهذه لائحة لا تنتهي.

إن التخلي عن كل هذه الأهداف الاشتراكية الكلاسيكية - ناهيك بالاهداف الشيوعية - في برنامج الحزب الشيوعي السوفييتي لا يتوقف فقط على النزعة الواقعية الكبيرة عند ميخائيل غورباتشيف الذي يعلم جيداً أن معظم هذه الأهداف غير قابل للتحقيق في ظل النظام الحالي، من الآن وحتى العام 2000 وما بعده<sup>(38)</sup>. فالمسألة تتعلق قبل كل شيء باستحالة تحقيق معظم هذه الأهداف إذا أُخذت مجملها، لا إذا أُخذ كل منها على حدة. أما تحديد بعضها فمن شأنه أن يشكل تطلماً حميداً بالنسبة للشغيلة والشبان ومصدراً من مصادر تسريع عجلة التنمية الاجتماعية. أما العائق الفعلي في وجه تحديد بعض هذه

(36) يؤكد البرنامج الجديد في مظهره، وفي جزئه الأول، الفصل الأول، إن «العدالة الاجتماعية» قد تحققت. لكنه في الجزء الثاني، الفصل الثالث عشر، يُعرف هدف «السياسة الاجتماعية للحزب»، بالفيط، بالتالي: «تحقيق العدالة الاجتماعية باستمرار على أكمل وجه». مما يعني أنها لم تتحقق حتى الآن. وهذا ما يمكن معرفته دون ذلك التعبير عن الرغبات. وقد أشار بعض مؤيدي البيروقراطية الأذكياء إلى أن «العطش للعدالة» لدى الشيبة كان أحد مصادر اندفاع نقابة التضامن في بولندا.

(37) يشير كارل ماركس في معرض مدحه للإجراءات التي اتخذتها كومونة باريس في الحرب الأهلية في فرنسا: «ولقد نزعنا من الشرطة، التي كانت حتى ذلك الحين أداة الحكومة المركزية، صفاتها السياسية وأصبحت أداة للمسؤولية التي يمكن عزها في أي لحظة من قبل الكومونة».

(38) يشدد البرنامج الجديد للحزب الشيوعي السوفييتي تشديداً واضحاً، في الجزء الثاني، الفصل الأول على إن «تطور الاشتراكية نحو الشيوعية يتحدد بالقوانين الموضوعية في المجتمع، التي لا يمكن التغاضي عنها، وكل محاولة سابقة لأوانها لإدخال المبادئ الشيوعية هي محاولة محكومة بالفشل، كما أثبتت التجربة، ويمكن أن تؤدي إلى أضرار سواء اقتصادية أو سياسية».

الأهداف بصورة واقعية فلم يعد يكمن في الفقر النسبي الذي يشكو منه الاتحاد السوفياتي، ولا هو يكمن، بالتأكيد، في المحيط الرأسمالي المعادي. بل إن مصالح البيروقراطية المادية واحتكارها للسلطة هما اللذان يشكلان هذا العائق.

ثم إن كون هذه الأهداف غير قابلة للتحقيق بمجملها في الاتحاد السوفياتي وحده، كما هو عليه الآن، ليس إلا طريقة أخرى من طرق القول بأن الاشتراكية ليست قابلة للتحقيق في بلد واحد. ولكن من ذا الذي قال إن العالم والاتحاد السوفياتي ينبغي أن يظلّا كما هما عليه الآن؟ وهكذا يتبين لنا أن وراء الواقعية السظاهرة التي تنطوي عليها مواقف غورباتشيف، هناك رؤية محافظة عميقة الجذور للواقع العالمي، رؤية محافظة تتفق تمام الاتفاق مع المحافظة الاجتماعية والأيديولوجية التي تتصف بها البيروقراطية السوفياتية، لكنها لا تتفق على الإطلاق مع دينامية العالم الفعلية التي نعيشها.

إن الرؤية الثورية للعالم، تلك التي كان يستلهمها واضعو البرنامج الشيوعي عام 1919 كانت أكثر واقعية بكثير. فقد كانت تستند إلى التناقضات العميقة التي تتناهب على الإنتاج الرأسمالي والمجتمع البرجوازي بعد تجاوزهما لمرحلة التوسع القصوى. كانت تدرك ميل هذه التناقضات بانفجارها أن تصبح متفجرة بين الحين والآخر. كما كانت تعتمد على حتمية الثورات والثورات المضادة التي لا بد أن تنشأ عن مثل ذلك الميل. وكانت ترى في النزعة العسكرية وفي الحروب حصيلة طبيعية للميل المذكور.

إن كل هذا التحليل الذي يستوعب التاريخ الفعلي للقرن العشرين إنما استيعاب يصبّ في النهاية في التوجّه الاستراتيجي للثورة العالمية. فتحقيق المهام الملحة المتعلقة ببقاء البشرية وازدهارها قاطبة، على نحو ما أشرنا إلى بعضها أعلاه، إنما يشكّل، بوصفه هدفاً لتلك الثورة، قوة تعبّوة لا يُستهان بها.

لكن «الفكر الجديد» و«العولة» و«التعايش السلمي العميق»، هذه المقولات التي تلهم العقيدة الغورباتشيفية، تنطلق بالضبط من أن التناقضات الرأسمالية لا تتسم بسمة الاتجاه نحو الانفجار. وهذا يتضح على نحو بارز من النصّ التالي الذي كتبه إيشان انطونوفيتش، نائب عميد أكاديمية العلوم الاجتماعية لدى اللجنة المركزية للحزب السوفياتي: «فالرأسمالية اليوم تختلف عما كانت عليه في بداية القرن العشرين، بل عما كانت عليه في أواسطه. وعلى الرغم من أنها تخفّط مرحلة الأوج، فإنها تظلّ خصماً قوياً قادراً على أن يشار اجتماعياً لنفسه في قطاع معين وأن يعوّض عن خسارة معينة لحقت به. وعلى الرغم من أن أزمة الرأسمالية

تتعمق أكثر فأكثر بحيث أصبحت أزمة دائمة [٩] فإن النزاع بين القوى الإنتاجية وعلاقات الإنتاج قد اتخذ طابعاً مزمناً ولم يعد يحد باستثارة إنفجار ثوري في المستقبل المنظور. (...) وأحد الأسباب الرئيسية للاستقرار النسبي الذي تتصف به البنى الاجتماعية الرأسمالية يكمن في أنها تقرن بين طاقة التحويل الثورية التي تنطوي عليها التكنولوجيا وبين طاقة المناورات الاجتماعية المطبوعة. (...) أما ما يستحق التشديد عليه اليوم فهو مقدرة الرأسمالية على تطويل عمر وجودها، وغياب أي تقدم منظور للحركة العمالية في بلدان أوروبا الغربية المتقدمة وفي الولايات المتحدة»<sup>(٣٩)</sup>.

ولكن عندما يتبين أن مثل هذا التقدم أمر ممكن عندما تنفجر بعض النضالات العمالية المدهشة (أيار/مايو 1968 في فرنسا، الحريف الحار في إيطاليا عام 1969، الثورة البرتغالية، الإضرابات الإقليمية العامة ضد نظام فرنكو في إسبانيا السبعينات، إذا شئنا أن نقتصر على الأمثلة الغربية المهددة)، فإن جميع الإصلاحيين الستالينيين الجدد وما بعد الستالينيين وما قبل الغورباتشيفيين يفعلون المستحيل لكي يحصروا هذه النضالات ضمن إطار النظام الرأسمالي والدولة الديمقراطية - البرجوازية، مما يعني أنهم يعملون على إجهادها. فما يجرّك هذه الأحزاب ليس قناعتها العلمية المزعومة باستحالة الثورات، بقدر ما تحركها عقيدتها المحافظة التي تجعلها تؤمن كما يؤمن الغورباتشيفيون بأن هذه الثورات مضرّة بها: «فالغرب هو الآخر ليست له مصلحة في زعزعة الاستقرار الاقتصادي [في أوروبا الشرقية] ولا نحن لنا مصلحة بنشوء أزمة في الغرب»<sup>(٤٠)</sup>.

هذا هو إكسبر الأيديولوجيا البيروقراطية المحافظة. لا أهداف شيوعية. ولا أزمة تهدد الرأسمالية بالانهيار. ولا آفاق تلهب حماس الشباب. وفي ظل هذه الشروط ليس من الممكن تجاوز الأزمة المعنوية.

(39) إيفان أنطونوفيتش، «ديالكتيك العالم المتكامل» في أتلانتيونال أفيرز، موسكو، أيار/مايو 1988، ص. 44، 45، 49. ونجد مفاهيم مماثلة أو بالأحرى غير ماركسية، في آراء حول العمل البشري. أما الأخلاق البشرية والنشاط الاقتصادي الخلاق، إلخ، فهي منفصلة كلياً عن الخصومية الطبقة لكل مجتمع وعن جميع نشاطاته، بوجه خاص لدى ن. لايفن. «Philosophische Aspekte der Innovationstätigkeit» وإيفان فرولوف «Die globalen probleme, der Mensch und die Gesellschaft» (هاتان المقالان نشرتا في «Gesellschaftswissenschaften»، العدد الثاني، موسكو، 188) كما لدى فلاديمير زاخلافين ولا ينبغي أن ننسى التشابه في آثاء موسكو، 29 أيار/مايو 1988.

(40) مقابلة في دير شيفيل، العدد 27، 1988.

## ■ المناقبة الشيوعية والخوافز المادية والديموقراطية الاشتراكية.

إن التعاويلد المثالية - الطوباوية التي يتلوها «التفكير الجديد» ويتصدى بواسطتها، وبالتعاون مع الرأسمالية، لحلّ مشكلات من نوع مشكلة التخلف - تحت رعاية الرأسمالية على كل حال - ليست هي التي تستطيع ملء هذا الفراغ.

يقول البروفسور تيودور شانين في تقديمه لمقال كتبه آبل أغانيغيان: «إن ما يلفت النظر في السجال السوفيياتي هو شحنته المناقبية الشديدة. فالمحجاجة تتناول بشكل عام مسائل العدالة والمجتمع الأفضل والكائنات التي تزداد إنسانية على إنسانيتها، وأهمية الحقيقة. (...)» وذلك كما لو أن أيام 1903 - 1907 و 1917 - 1927 قد عادت من جديد، ولكن بسوي للمخاطر أكثر حدّة. ولعلها قد اكتسبت معلومات أكثر يشوبها نوع من الأسمى المستمد من التجربة. (...)» والواقع أنه بدون هذا البعد المخصوص الذي هو المناقبية العملية، وبدون هؤلاء الرجال والنساء المستعدين للتغاضي عن الروتين اليومي وعن التلاعبات الوصولية، فإن هذه المحاولة التي تعتبر من أهم المحاولات الرامية إلى تغيير مجتمع كبير، وبالتالي إلى تغيير العالم أجمع، تصبح عرضة للإدانة<sup>(41)</sup>.

بلا شك. لكن متي عام من الخبرة المعممة بشؤون اقتصاد السوق ترهن بما لا يقبل الجدل أن مثل هذا الاستلهام المناقبي ومثل هذا التجاوز لا يمكن أن يستندا إلى القول المعروف: «اغتنوا، اغتنوا»، ولا إلى الخوافز المادية الخاصة أو إلى غياب الأهداف الاجتماعية السمحة والمثيرة للحماس والتي اختُبرت عبر الممارسة.

وهذه كلّها أمور لا يقوى غورباتشيف والغورباتشيفيّة على توفيرها. ولأن الاشتراكية بكل منوّعاتها، من الماركسية إلى لينين إلى تروتسكي إلى البلاشفة إلى الأيمية الشيوعية، قد استطاعت توفير الأمور المذكورة بصدق وإخلاص، فقد تمكنت بالتالي من إثارة الحساس وحرّكت ملايين الأشخاص في روسيا وغيرها ودفعتهم إلى العمل.

على كل حال «التفكير الجديد» ينطوي على تناقض أيديولوجي جديد ومتفجّر. فهو يأتي دائماً وأبداً على ذكر «القيم الإنسانية العامة» التي يفترض أن يكون لها الأولوية على

---

(41) نيولفت ريفيو، العدد 169، أيار/مايو، حزيران/يونيو 1988. أنظر أيضاً بورايس كاغارلتسكي The Thinking Reed.



الرؤية الدغائية لشؤون العالم، أي على عقيدة الصراع الطبقي (أنظر بشكل خاص نصوص الكسندر ياكوفليف الذي يعتبر سيّد الايديولوجيين الغورباتشييفيين، وذلك في صحيفة داي زاييت، 6 كانون الثاني/يناير 1989). ولكن ما إن يؤق على ذكر هذه القيم الإنسانية النبيلة حتى تبدأ المدائح تُكال، على اللحن التفرطي نفسه، لحسنات الداغتراء، اغتواءا التي لا تقرب (بين جميع الرجال وجميع النساء) دون تمييز طبقي، بل تفرقهم عن بعضهم، أي أنها تنمّي وتعزز الفروقات والصراعات الطبقة التي لا هواة فيها. أما التوفيق بين الأمرين فمحاولة أشبه ما تكون بترجيع الدائرة.

والأسوأ من ذلك أن «التدويل» الذي يقترن الحديث عنه بالنهم إلى الكيب يستثير أسوأ أنواع المشاعر القومية، وخاصة تلك التي تحس الشغيلة المهاجرين. لقد اعترفت البرالدا بذلك في عددها الصادر بتاريخ 14 كانون الأول/ديسمبر 1988 عندما عاجلت مصير الشغيلة الفيتناميين في الاتحاد السوفياتي.

أما راكوفسكي رئيس الوزراء البولوني الجديد فإنه يقوم بأعباء هذا التناقض بأن يستشهد بكلمة للكاتب المسرحي الشيوعي برتولد برخت: «الأكل أولاً، ثم المعنويات من بعد» (وهو عنوان المقابلة التي أجرتها معه الصحيفة الأسبوعية داي زاييت بتاريخ 16 كانون الأول/ديسمبر 1988). لقد استعمل برخت هذه العبارة (وهي على كل تفتقد للجدلية وللفعالية) تعليقاً على مجتمع طبقي، ولم يستعملها في معرض الحديث عن بناء الاشتراكية، ناهيك بالحديث عن مجتمع اشتراكي. ولكن بصرف النظر عن هذا كله فإن السؤال الذي يطرح على الفور: ماذا عن المناقبة الشيوعية العتيدة؟ ماذا عن «القيم الإنسانية العامة» الطيبة الذكر؟ إذا كان الذين يحصلون أسوأاً أكثر من غيرهم ويتمتعون بسلطات أكثر من غيرهم، يأكلون بالتالي بصورة أفضل من غيرهم، فبأي حق يجوز لهم أن يتحدثوا عن «القيم الأخلاقية» من أجل منع المستقلين والمضطهدين من النضال في سبيل مزيد من الأكل، بما في ذلك لجوؤهم إلى زعزعة استقرار سلطة المضطهدين؟

لقد كان فيديل كاسترو القائد الشيوعي الوحيد الذي تصدّى حتى الآن بصورة مكشوفة لهذا التقهقر الايديولوجي - المعنوي. وهذا أمر إيجابي بالطبع. إذ من حق أن يشدد على أنه لا وجود لأية إوالة اقتصادية من شأنها أن تضمن بعد ذاتها بناء الاشتراكية. لكن سجاله حول هذا الموضوع يشكو من أربعة عيوب<sup>(42)</sup>.

(42) نستشهد هنا بشكل خاص بغطاين أساسيين لفيدل كاسترو هذا الصدد؛ خطاب 26 تموز/يوليو 1988 (غرانما ويكلي ريفيو، 7 آب/أغسطس 1988)، وخطاب 5 كانون الأول/ديسمبر 1988 (غرانما ويكلي ريفيو، 18 كانون الأول/ديسمبر 1988).

أولاً لأنه إذ يجعل إوالات السوق - التي ما زالت موجودة في كوبا أيضاً - والرأسمالية أمراً واحداً، فإنه يزعج نفسه في مآزق سياسي ونظري . فاستعمال هذه الإوالات في مرحلة الانتقال أمر لا بد منه (ولاً فهل كان لينين داعية من دعاة «الطرائق الرأسمالية» عندما طرح السياسة الاقتصادية الجديدة، نيب؟). إن المشكلة تتعلق باتساع هذه الطرائق وديناميتها على المدى الطويل، لا بضرورة اعتمادها ضمن حدود معينة ووفقاً لاحتياجات معينة.

ثانياً، لأنه عندما يخالف الطرائق المذكورة باللجوء إلى العمل التطوعي فإنه يدافع عن أمر طوباوي . ففي شروط الشح المتسع يستحيل حل أية مشكلة من المشكلات الاقتصادية الأساسية على أساس منهج لا يقوى على تطبيق بصورة دائمة إلا أقلية من البروليتاريين الشيوعيين المقتنعين بما يفعلون . (وحتى في هذه الحال، تظل فعالية الحل موضع نقاش). ومهما يكن من أمر، ألا توجد في كوبا تفاوتات في المداخليل وامتيازات بيروقراطية واضحة، بما في ذلك المحلات المخصصة لكبار الموظفين وضباط الجيش؟ إن هذا يخالف لتعاليم ماركس ولينين . فهل ينبغي إلغاؤه؟ أم تقليصه؟ أم الإبقاء عليه؟ من الذي يختار مديري المنشآت؟ الدولة؟ الحزب؟ الشغيلة أنفسهم ويأسرهم؟

ثم إن كاسترو يحرص على اعتبار الدولة والحزب أمراً واحداً، مما يعيق تطبيق الأهمية البروليتارية بصورة مدروسة ومطوّدة . إذ إن دواعي الدولة وضرورة المناورات الدبلوماسية تتعارض وبلورة الخط السياسي الذي يتفق مع مصالح الجماهير الكادحة في كل قطاع من قطاعات العالم، بما في ذلك أمريكا اللاتينية .

وأخيراً وبشكل خاص، لأنه عندما يعارض سياسة الغلامسونس مُغلباً ضرورة «وحدة الحزب» والدفاع عن «سلطة الحزب» بوصفها مبدأين أساسيين من مبادئ بناء الاشتراكية، فإنه يحكم على نفسه بالعجز عن فهم المصادر السياسية لسلطة البيروقراطية وامتيازاتها، والوسائل الكفيلة بمكافحة خطر الانحلال البيروقراطي .

إن الطبقة العاملة ليست متجانسة لا من حيث تكوينها الاجتماعي (وبالتالي من حيث مصالح كل شريحة من شرائحها) ولا من حيث تجربتها النضالية (وبالتالي من حيث مستوى وعيها الطبقي). ولا بد أن يقابل هذا التباين تمايز سياسي معين .

ثم إن المشكلات التي يثيرها بناء الاشتراكية والتناقضات التي تعتمل في مرحلة الانتقال تولّد تمايزاً لا مفرّ منه بين الأجوبة السياسية حتى في صفوف الطليعة الشيوعية . وبما أن

الحقيقة لا يمتلكها أحد، فإن النقاش الحرّ سواء داخل الحزب أو داخل أجهزة السلطة الشعبية ليس مفيداً وحسب، بل هو أمر ضروري لتلافي الأخطاء قدر الإمكان وتصحيحها بأسرع وقت ممكن وبأقل التكاليف الممكنة.

وكل إجماع لهذا النقاش باسم «وحدة الحزب» و«سلطة الحزب» يؤدي لا محالة إلى أخطاء سياسية تتفاقم خطورتها أكثر فأكثر بحيث تؤدي بالضبط إلى تقويض وحدة الحزب وسلطته على السواء. كما أنه يؤدي لا محالة إلى أشكال مختلفة من هضم الحقوق ومن القمع لا بحق البرجوازية وحسب، بل أيضاً بحق الجماهير الكادحة وبحق الاتجاهات السياسية العمالية، من اشتراكية وشيوعية، التي لا توافق على خط القادة والمسؤولين. وهكذا ينشأ احتكار لممارسة السلطة المركزية من قِبَل أقلية ضئيلة، مما يعزّز عملية التبرُّط كل التعزيز ويؤوّل في النهاية إلى امتيازات اقتصادية متمكّنة تنزع عن نشر المناقبة الشيوعية كل مصداقية لها في نظر الجماهير العريضة.

لا وجود لتوعية شيوعية فعّالة بدون النضال ضد التبرُّط، ولا بدون الديمقراطية الاشتراكية، ولا بدون حرية النقاش الواسعة<sup>(43)</sup>، مما يعني أن أقصى درجات الغلاسنوست أمر لازم وضروري. ولا إمكانية لحصول تقدّم باتجاه الاشتراكية بدون سلطة عمالية/ شعبية تبنى مؤسساتها في مجالس منتخبة بحرية، ولا بدون حق الاتجاهات والأجنحة داخل الحزب، ولا بدون حرية تكوين الاتجاهات السياسية والأحزاب من جانب الشغيلة الذين لا ينتمون إلى الحزب كأعضاء فيه: هذي هي دروس التاريخ، بقدر ما هي مضمون العقيدة الماركسية، وهذا هو بشكل خاص الدرس الذي ينبغي استخلاصه من تجربة الستالينية المأساوية بكل ما عهده من مآكب الجرائم.

---

(43) قبل التراجع الأيديولوجي الذي شهده الحزب الشيوعي الكوري بعدد انتقاله إلى نظرية «المعسكرين»، عندما وافق على تدخل قوات حلف وارسو في تشيكوسلوفاكيا عام 1968، وكان ليدل كاسترو نفسه قد أعلن مع ذلك أنه «ينبغي أن تكون الثورة مدرسة الأفكار لا يمعقها عائق».

## الفصل العاشر

### غورباتشيف وعدم استكمال تصفية الستالينية.

«ربما كان من الصعب، في الواقع، أن يحافظ المرء على معنوياته عندما لا تمجد دعماً لها وتأييداً من قِبل معنويات المجتمع. لكن هذه مسألة من الأهمية بمكان بحيث أنّ فشلنا في حلّها يعني خسارتنا لأنفسنا وإفلاسنا. (...) إننا نسأل آبائنا: كيف سمحتم لستالين بالوصول إلى السلطة وأتحمّم له المجال ليرتكب ما ارتكب من الأوهال في عامي - 1937 1938؟ بعد ذلك، وعلى أثر انتهاء الحرب، كان أولادنا يسألوننا بدورنا: كيف سمحتم للألمان بالوصول إلى ضفاف الفولغا، كيف تفاضيتم عن إفقار الكولخوزات، وكيف قبلتم بموجة جديدة من القمع «كقضية القمصان البيضاء» في لينينغراد؟ واليوم، أسمع طلاباً يسألون أساتذتهم: كيف تدبرتم أنفسكم مع البريجينيفية، ومع الركود والفساد؟» (دانييل غرانين، كاتب، في أنباء موسكو، 28 شباط/فبراير 1988).

هذه، بصورة موجزة، هي العلاقة القائمة بين الأزمة الايديولوجية - المعنوية السائدة في الاتحاد السوفياتي وبين مشكلة تصفية الستالينية.

إن الذين يعيشون خارج الاتحاد السوفياتي يستهينون كثيراً بالأهمية التي تتخذها مشكلة تصفية الستالينية في الحياة السياسية والفكرية والعاطفية لدى الجماهير السوفياتية. وكلما اتسع نطاق سياسة الغلاسنوست، أدرك المرء أن المشكلة المذكورة تشكّل مسألة رئيسية تشغل وتؤزّق مئات الآلاف من الأشخاص إن لم يكن أكثر. وثمة أسباب عديدة تفسّر هذا الوضع.

أولها إن حملات التطهير التي شُنّت في الثلاثينات أسفرت عن ثمانية ملايين ضحية<sup>(1)</sup>.

(1) لقد قدم هذه الأرقام روي ميدفيلد في دح التاريخ يحكم ص. 48 وما يليها، وانتون انتونوف - اونستكو، حطبة ستالين: سيرة طاعية.

كما كُلفت حملات التجميع الإجباري - أي «القضاء على الكولاك» - مثل هذه الكمية من الضحايا. هاتان الجريمتان هما الجريمتان الرئيسيتان اللتان يؤخذ بهما متالين وجلاوزته. لقد كان عدد الضحايا مرتفعاً جداً بحيث إن الذين ظلوا منهم على قيد الحياة ينتمون إلى عدد لا يُستهان به من عائلات الاتحاد السوفياتي إن لم يكن إلى معظمها. والجال إن أبناء هؤلاء الضحايا - وعلى رأسهم ذرية الشيوعيين الذين قضت عليهم حملات التطهير - يتعاطفون مع آبائهم وأمهاتهم ويدافعون عنهم بحماس<sup>(2)</sup>. ثم أخذت أخبار تلك المعارك الحامية التي خيضت من أجل إعادة الاعتبار إليهم تظهر شيئاً فشيئاً في الصحافة<sup>(3)</sup>.

وقد أضيفت إلى هذه المعركة ذكريات السجناء السياسيين القدامى ومطالبهم، بعد أن أطلق خروتشوف سراحهم من معسكرات الاعتقال<sup>(4)</sup>. كانت أعداد هؤلاء السجناء تصل هي الأخرى إلى الملايين. وقد مات عدد كبير منهم خلال السنوات الاثنتين والثلاثين المنصرمة، لكن عدد الذين ما زالوا على قيد الحياة لا يُستهان به. هؤلاء أيضاً يتحمسون لتصفية

= وعلى ضوء هذه الأرقام، ونظراً للتأجيل الكارثي للرعب سواء في مجال التصنيع أو في مجال الدفاع الوطني، تبدو التعليقات التزيينية المملقة إزاءها (كالمقول وغالباً ما يجري تجاهل دور التصفيات في رسم آلية لتعزيز الانصهار الاجتماعي) كما يفعل دافيد لاين (الدولة والسياسة في الاتحاد السوفياتي، ص. 80 - 81) من قبيل الفضيحة بالمعنى الحرفي للتعبير.

(2) تتمحور رواية يوري تر يفونوف - أحد أكبر الروائيين السوفيات في العقود الأخيرة - ستارليك (الرجل المعجوز) حول البحث عن الأب، سواء من جهة أو من هويته الروحية - الأخلاقية. وتر يفونوف هو نفسه ابن أحد منظمي الجيش الأحمر في لينينغراد، الذي قتل خلال تصفيات 1937. ويبدو تروتسكي بشكل بالكاد محو في هذه الرواية.

(3) تملطنا أنباء موسكو في عددها الصادر في 13 كانون الأول/ديسمبر 1987 إن الكسندر شليابينيكوف، وهو القيادي الصربي الرئيسي في الحزب البلشفي مفوض الشعب في الحكومة السوفياتية الأولى وعضو اللجنة المركزية على امتداد سنوات طويلة، قد أعيد إليه الاعتبار بناء على قرار المحكمة العليا في 31 كانون الثاني/يناير 1963 بعد أن قتل رمياً بالرصاص عام 1937. وكانت إعادة الاعتبار هذه نتيجة صراع عتدم خاضته حالته وخاصة ابنته إيرينا. وكانت عائلة شليابينيكوف تناضل بلا هوادة، كتبت الرسائل إلى اللجنة المركزية وتترجى إلى كل مؤتمر جديد للحزب (...). أثناء ذلك لم تكن القضية قد صُفّت بعد. فتم نقلها إلى صعيد آخر، في دائرة أخرى، دائرة الرأي العام. وبعد موت والدتها، فرغت إيرينا نفسها لهذه المهمة بشكل كلي. وكانت تتابع بمساعدة أخوتها وأصدقائها كل المنشورات الجديدة المتعلقة بالكسندر شليابينيكوف، وتناضل ضد أي كذبة تقال عنه. أنظر أيضاً الحملة التي خاضها كميل أكراموف، ابن عضو اللجنة المركزية والسكرتير الأول للحزب الشيوعي في أوزبكستان، من أجل الدفاع عن ذكرى والده الذي أعدم رمياً بالرصاص عام 1938 (أنباء موسكو، 13 آذار/مارس 1988).

(4) دفن ن. س. خروتشوف في مدفن نوفوديفيتشي وليس بالقرب من الكرملين. وقرنه مغفل على الدوام بالزهور التي يضعها السجناء السياسيون تخليداً لذكرائه لأنه أطلق سراحهم (مارتين والكر، بقطة العملاق، ص. 211).

الستالينية. وهكذا نرى أن عدد الأشخاص المعنّين بالأمر يشكل بعد ذاته مجموعاً كبيراً من المواطنين والمواطنات في الاتحاد السوفياتي.

إلى هذا الجمهور ينبغي أن نضيف أولئك الذي هم في الجهة الأخرى من الخندق: أعني جمهور الجلادين والحراس والجلّالوزة والوشاة واختصاصيي التعذيب الجسدي وعلماء الغيبىو الذين كانوا مسؤولين عن الاعتقالات والاستجوابات، فضلاً عن أولئك الذين دأبوا زماناً طويلاً على التغيّ بفضائل الطاغية والكتابة عنها، ويمجدون اليوم حرجاً في فقدان مكانتهم، إلخ. هؤلاء أيضاً تدخلوا في النقاش الذي صار يدور بحرية أكبر مما كان عليه في عهد خروتشوف. لكنهم يتدخلون، بالطبع، دفاعاً عن ستالين. غير أن الزمن لعب دوره هنا أيضاً، كمادته. فقد صار عدد الذين ما زالوا منهم على قيد الحياة أقل بكثير مما كان عليه عام 1956 عندما انعقد المؤتمر العشرون. ومن هنا فإن المقاومة التي تتصدى لتصفية الستالينية - وهي عملية تستمدّ مبرراتها من دواهي وخواف محض فردية - أصبحت أضيق نطاقاً مما كانت عليه في ذلك الحين.

وهناك الجانب المعنوي - أو إذا شئنا الجانب السياسي - المعنوي - من عملية تصفية الستالينية، وهو جانب يحتلّ مكاناً بارزاً، وعن حقّ، في هذا النقاش. إذ إنه يبدو بمعنى من المعاني بمثابة المحك الأكبر لمصادقية سياسة الغلاسنوست، لا شيء إلا لأن جرائم ستالين كانت تشكّل الستر الرئيسي والعيب الأكبر بالنسبة للنظام. فإذا لم يكن هذا النظام مستعداً لأن يقول كل شيء عن ماضيه، فكيف يصنّق الناس ما يقوله عن حاضره؟ لقد أعرب العديد من المثقفين عن آراء تجري هذا الاتهام، لكنهم ليسوا الوحيديين على الإطلاق. إن الناس العاديين يتحدثون ويكتبون بالضبط عن هذه المسألة ذاتها.

إن الثقافة لا يسعها أن توجد بدون ذاكرة، بدون أن يمي كل واحد منا أنه حلقة من سلسلة التاريخ العامة. إن الإنسان الذي لا يتذكّر من أين جاء لا يمكن أن يكون مثقفاً، هذا ما كتبه الروائي نجيبين في الكومسومولكايا بوالدا بتاريخ 23 نيسان/ابريل 1986. أما المغني الكبير فلاديمير فيسوتزكي فيغني قائلاً:

في ذاكرتنا نحفظ إلى الأبد  
ذكريات أحداث وأشخاص وتواريخ...  
فإذا كنست حقول الغمام الماضي

فمن الخير لك أن لا ترتكب أخطاء بعد اليوم»..

والشعب السوفياتي شعب مثقف زيادة عن اللزوم. كما أن فيه أعداداً كبيرة جداً من المثقفين والشبان والشغيلة المسيّين بحيث إنهم لن يسمحوا بوجود ثقب في الذاكرة من شأنه أن يتحوّل عملياً إلى فراغ في الهوية الوطنية. وقد كان مارتن وولكر عبقاً عندما كتب: «لقد كانت السنة الأولى من حكم غورباتشيف سنة مُلفتة للنظر من حيث الصراحة التي تكلم بها عن مشكلة الحاضر وخيبات الماضي القريب التي حصلت في عهد بريجنيف. لكنّ هناك حقائق أخرى ينبغي الكشف عنها، وهي تتعلّق بعَهْدَي خروتشوف وستالين. فإذا لم يكن ثمة استعداد للكشف عنها، فإن الآمال التي يعلّقها غورباتشيف على المستقبل الزاهر للاتحاد السوفياتي الجديد تكون قد بنيت على رمال روحية»<sup>(5)</sup>.

وقد عبّر عدد من الكتاب السوفيات عن هذه الفكرة نفسها. فكتب الشاعر يفوتوشنكو يقول: «إن التسرُّ على الحقيقة أمانة من أمارات الضعف. وسكوت الشعب شكل مستتر من أشكال الفوضى»<sup>(6)</sup>.

أما المؤرخ يوري أفانا سييف فقد كتب: «لا وجود للوجدان الذاتي بدون ماضٍ. وما يتخلّده الحاضر من معنى أو من لا معنى وما يعتمل فيه من أنواع القلق والآمال والخطط تصبح كلها أموراً غامضة وغير مفهومة. إننا مجبولون على هذا النحو بحيث إن قدرتنا على قطع الصلة مع الماضي تتوقف هي بالذات على معرفتنا بهذا الماضي وتعتمد عليها».

غير إن الأبلغ من ذلك هي المواقف التي اتخذها بعض الغورباتشيفيين البارزين. فقد كتب الكسندر نجنيي مقالته بعنوان: «العلاج بواسطة الحقيقة - ملاحظات حول تجديد الوعي» يقول فيها: «إن تربيتنا الأخلاقية تكاد تفقد كل مزاياها إذا نحن حرمانها من قيماتها الحقيقية. إن دعاة الصمت وسحرة الديماغوجيا ومُحَاة معنويات الشعب المزيفين كانوا موجودين دائماً وما زالوا. إن جهودهم هي التي أدت، إلى حدّ كبير، لتصفية أفضل شغليتنا ولغضم حقوقهم دون كبير ضجيج، من خلال أعمال لجان صغيرة لم تُنشر شيء عن أعمالها. (...) لقد اخترعوا ما لا يحصى من التعليقات السرية والعننية، كان بعضها يؤدي

(5) الاستشهادان من مارك فرانكلاند، القارة السادسة، ص. 236 - 237.

(6) مارتين والكر، يقطعة العملاق، ص. ٢٢٢.

(7) المصدر السابق، ص. 222. مجموعة من ثلاثين مقالة خصّصة لإعادة الحقيقة التاريخية أعدّها جيرت ماير ونُشرت تحت عنوان Wir brauchen die Wahrheit Geschichtsdiskussion in der Sowjetunion.

## ■ الدينامية السياسية لتصفية الستالينية.

إن المضي في عملية تصفية الستالينية حتى نهايتها يشكّل موضوعاً لمعركة حقيقية في الاتحاد السوفياتي. وتندور رُحى هذه المعركة على محورين: محور إعادة الاعتبار لجميع ضحايا «حملات التطهير» الستالينية، بدءاً بالبلاشفة القدماء وقادة الحزب والمُتهمين الذين مثلوا أمام «محاکم موسكو» بين 1936 و1938 وما رافقها من تصفيات جسدية وعمليات نفي جماعية، ومحور الحكم العام على ستالين والستالينية، فضلاً عن تحديد الأسباب التي أدت إلى ذلك والتفّسخ الفعلي الذي حلّ بالسلطة في الاتحاد السوفياتي.

أما إعادة الاعتبار لضحايا التطهير فقد بدأت مع المرحلة الأولى من تصفية الستالينية في عهد خروتشوف. وكانت قد اتخذت في ذلك الحين بعداً واسعاً. فبين عامي 1953 و1957 أعيد الاعتبار، على ما يقول ديمتري يوراسوف أحد المشتغلين في معهد التاريخ والمحفوفات، لـ 612 500 شخص. إذ قامت المدرسة العسكرية التابعة للمحكمة العليا بإعادة الاعتبار لـ 84 000 شخص، وقامت محاكم عسكرية أخرى بإعادة الاعتبار لـ 200 000 شخص، كما قامت محاكم إقليمية ومحلية أخرى بإعادة الاعتبار لحوالي 200 000 آخرين. أما الـ 84 000 شخص الذين أعيد الاعتبار إليهم من قِبَل المدرسة العسكرية التابعة للمحكمة العليا فقد كان من بينهم 13 000 شخص في عداد الأموات، أي أنه أعيد الاعتبار إليهم بعد وفاتهم ويعد أن كان قد حكم عليهم بالموت ونُفذ هذا الحكم بهم<sup>(11)</sup>.

غير إن هناك عدداً كبيراً من الضحايا الذين لم تشمهم إعادة الاعتبار في عهد خروتشوف. ناهيك بأن العملية المذكورة لم تتناول معظم القادة البلاشفة الذين كانوا من ضحايا ستالين.

لا شك في أنه حصلت بعض الحالات الاستثنائية، لكن الحالات المذكورة جعلت العملية كلها - فضلاً عما نجم عنها - تبدو مفتقدة للتماسك إلى حدّ كبير. فقد أعيد الاعتبار لكرستنسكي وخودزاييف وكراموف والنانوف وشرنوف وغرنكو وولنسكي في العام 1958 بقرار من المحكمة العليا<sup>(12)</sup>. وكان كرتنسكي، وهو أبرزهم، عضواً في أول مكتب سياسي وأميناً للحزب في عهد لينين، كما سبق له أن كان أحد مفوضي الشعب لدى وزارة المالية،

(11) كريستيان شميدت هاور وماريا هوير، المصدر السابق ص. 108.

(12) ألبرت ب. فان غودوفر. حدود نزع الستالينية في الاتحاد السوفياتي، ص. 56.



وشغل منصب سفير الاتحاد السوفياتي في برلين، وكان مقرراً لفترة طويلة من تروتسكي دون أن ينتمي إلى صفوف المعارضة اليسارية<sup>(13)</sup>. صحيح أن إعادة الاعتبار لكروتسكي قد جرت بصورة سرية تماماً. وذلك خلافاً لإعادة الاعتبار للمارشال توخاتشفسكي وغيره من قادة الجيش الأحمر الذين أعدوا عام 1937. ففي حين أن الزعماء العسكريين سارعوا إلى إبراز صور رفاقهم القدامى الذين قتلهم ستالين وإلى نشرها في الكتب التي روي فيها ذكرياتهم<sup>(14)</sup> فضلاً عن المؤلفات التاريخية، فإن اسم كروتسكي يكاد يكون منسياً في الاتحاد السوفياتي.

أما إعادة الاعتبار لبوخارين فقد ظلت ترفض مدة طويلة. وكانت أرملته لارينا وابنة يوري قد قاما بحملة بهذا الاتجاه لدى بعض المراجع القيادية في الحزب الشيوعي السوفياتي. وفي عام 1958 إهتم البريزيديوم (وهو الاسم الذي كان يطلق على المكتب السياسي في ذلك الحين) بطلب إعادة الاعتبار، وذلك بحضور موريس توريز وهاري بوليت. ودافع غروتشوف عن إعادة الاعتبار لبوخارين. لكن أغلبية المكتب السياسي عارضت. ويبدو أن ضغط توريز وبوليت كان شديداً، إذ أن هذين الستالينيين القديمين كانا يخشيان أن يفقد حزبهما سمعته (وأن يفقداً هما شخصياً سمعتها) إذا ما تبين أنها يستتران على الجرائم الخسيسة التي ارتكبت بحق الشيوعيين<sup>(15)</sup>.

لكن لارينا ويوري بوخارين تابعا حملتهما وتقدماً بطلبات جديدة من أجل إعادة الاعتبار للحزب البار (وصية لينين) في آذار/مارس 1961 وفي 1976 - 1977. لكن الطلبات المذكورة قوبلت بالرفض من جديد.

---

(13) لقد جرت المحاكمة الثالثة في موسكو بين 2 و13 آذار/مارس 1938. وقد تميز كروتسكي في بداية هذه المحاكمة باعتباره الوحيد الذي رفض الإقرار بأي جرم ورفض اتهامات المدعي العام فيشبنسكي المشائنة جملة وتفصيلاً. ووصل حتى للتأكيد على أن الاعترافات التي أدلى بها خلال التحقيق قد انتزعت منه بالقوة (Prozessbericht النسخة الألمانية من التقرير المختزل كتابة، ص. 36 - 39). خلال الجلسة اللاحقة من المحاكمة إضطرت مع ذلك إلى سحب إقراراته تحت تأثير التعذيب الذي تعرض له بين الجلستين كما ذكرت مصادر موثوقة.

(14) أنظر بوجه خاص مذكرات قائد الجيش السوفياتي، المارشال، آ. فاسيلينسكي، قضية حية بأكملها (يعود تاريخ صدورهما بالروسية إلى عام 1975) وهي تحتوي بعد الصفحة 80، على صورة لمجموعة تحت عنوان «المرشالات الأولون في الاتحاد السوفياتي» ويبدو فيها م. توخاتشفسكي، م. فوروشيلوف، آ. جيكوروف، س. بوديونوف، وف. بلوش عام 1935. وقد أعدم ستالين ثلاثة من هؤلاء المارشالات الخمسة رماً بالرصاص عام 1937.

(15) فان غودوفر، حدود نزع الستالينية في الاتحاد السوفياتي، ص. 56.

في تلك الفترة قام ج.ج. كليموڤ، أحد رؤساء الأقسام في لجنة المراقبة التابعة للحزب الشيوعي السوفياتي، بإفهام يوري لارين صراحة أن تهمة الأعمال الإجرامية التي أدين بوخارين بناءً عليها لا يمكن أن تسقط. وعندما سأل يوري لارين عما إذا كان كليموڤ يعتقد بالفعل أن بوخارين كان قد أوعز بدمس السم لكسيم غوركي، أجابه كليموڤ أن البت في هذه المسألة يعود للمحاكم وأن هذه المحاكم لم تتراجع عن حكمها الذي أصدرته عام 1938<sup>(16)</sup>. وكان بوسع لارين أن يتقدم بدعوى قضائية للحصول على التراجع المطلوب لكن كليموڤ نصحه بعدم التصرف على هذا النحو نظراً لما هي عليه القضية من «تعقيد»<sup>(17)</sup>.

وهكذا يرى المرء أن المشكلة كانت مشكلة سياسية، وأن قادة الحزب الشيوعي السوفياتي ظلوا لمدة طويلة يرفضون التمييز البسيط بين إعادة الاعتبار الجزائية للبلاشفة القدماء وبين إعادة الاعتبار السياسية لهم. فالأولى إنما تتعلق باتهامات شائنة كانت قد لُفقت واستخدمت سواء خلال محاكمات موسكو أو ضد بعض الأعضاء من مختلف الأجنحة ممن صير إلى إعدامهم أو نفيهم في ذلك الحين: إتهامات بأعمال تخريبية أو إرهابية أو جرائم قتل أو تأمر مع استخبارات التجسس الأجنبية (لا سيما مع الفوستابو والاستخبارات اليابانية)، أو تأمر من أجل إسقاط الاتحاد السوفياتي على الصعيد الإقليمي، إلخ... أما الثانية فتتعلق بحكم سياسي على الاتهامات المعارضة وعلى التوجهات السياسية الفعلية التي اتخذتها مختلف تيارات المعارضة (لا التوجهات التي نسبتها إليها النصوص الستالينية زوراً وبهتاناً). فهذه أمور تقع في ذمة التاريخ. ولا يستطيع أحد أن يحمل عليها، لا غورباتشيف ولا ليغاتشيف ولا أي شخص آخر. وعلى حد علمنا أن الأغلبية العظمى من الأشخاص الذين يطالبون بإعادة الاعتبار لضحايا ستالين لا يطالبون الموافقة على كل آرائهم السياسية أو الإقرار بصحتها. وهذا أمر يستحيل حصوله على كل حال. إذ إن الاقتراحات المذكورة كانت متضادة كلياً في كثير من الأحيان.

أما ما تقتضيه سياسة الغلاسنوست فهو، بالمقابل، أمر يستوجب إعادة الاعتبار لأبسط

---

(16) لنذكر مع ذلك إن زعيم المؤجلين في الحزب الشيوعي السوفياتي آنذاك ب.ن. بوسيبيلوف قد أكد في مؤتمر المؤرخين أن بوخارين لم يكن عميلاً أو إرهابياً (روبرت كونيست، روسيا بعد غروشييف، ص. 44).

(17) فان غودوفر، حدود نزع الستالينية في الاتحاد السوفياتي، ص. 56-58.

مبادئ الحقيقة والعدالة. أي إنه يقتضي رفضاً رسمياً للإتهامات الإجرامية التي يبدو لكل مراقب أن ضحايا ستالين لم يرتكبوها<sup>(18)</sup>.

حتى عام 1987 كانت إعادة الاعتبار للقادة السوفييت الذين قتلهم ستالين قد اقتصر، إجمالاً - عدا عن الأشخاص المذكورين أعلاه - على أعضاء الجناح الستاليني نفسه، فضلاً عن إعضائه السابقين، وهم أولئك الذين أتى خروتشوف على ذكر أبرز أسماهم في تقريره السري الذي قُدم للمؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي.

في الجدول التالي الذي وضعه فان غودوفر نجد إحصاءً بمن أعيد إليهم الاعتبار من أهم القادة البلاشفة، وبمن لم يُعد إليهم:

إعادة الاعتبار لأعضاء الهيئات الرئيسية في الحزب السوفياتي وفي الدولة السوفياتية <sup>(19)</sup>			
الهيئة	أعضاء بين 1939 - 1917	ضحايا الإرهاب	ضحايا لم يُعد إليهم الاعتبار
الأمانة	27	15 (55,5%)	6 (22,2%)
المكتب السياسي	34	17 (50,0%)	9 (26,5%)
المكتب التنظيمي	64	42 (66,0%)	13 (20,3%)
اللجنة المركزية	71	49 (70,0%)	11 (15,5%)
الرؤساء ونواب الرؤساء	18	10 (55,5%)	2 (11,1%)

أما المعركة السياسية التي دارت حول مسألة إعادة الاعتبار فقد اتخذت في الاتحاد السوفياتي منحى مدهشاً في أوساط الرأي العام لم يكن متوقعاً، على الأرجح، من قبل خصومها العنيدين (وما زالت ذيولها في أوساط الحزب الشيوعي السوفياتي القيادية مجهولة حتى الآن، وهذه عبرة أخرى من عبر عدم استكمال تصفية الستالينية من حيث الحدود التي تفرضها على سياسة الغلاسنوستا). وقد

(18) تُعد حالياً عريضة عالمية للمطالبة بإعادة اعتبار جزائية لجميع المتهمين بمحاكمات موسكو، دون أية قيود، بما فيها إعادة الاعتبار لتروتسكي. لقد وقعها عدد هام من الشخصيات في الحركة العمالية العالمية، بجميع تياراتها، أنظر لائحة التوقيعات في أعداد امبركور 2 و16 و30 تشرين الثاني/نوفمبر 1987.

(19) فان غودوفر، حدود نزاع الستالينية في الاتحاد السوفياتي، ص. 161. وترتفع هذه النسب إذا ما اقتصرنا اللائحة على أعضاء الهيئات القيادية خلال المرحلة الممتدة بين عامي 1917 - 1935، أي بعد اغتيال كبروف وبداية الإرهاب.

انفتحت هذه المعركة على مواجهات دراماتيكية في الأوساط العامة. فذكرت صحيفة بروغل النمساوية في عددها الصادر بتاريخ 13 تموز/ يوليو 1987 أخباراً عن لقاءين عامين عُقدَا في موسكو. أما الأول فقد جرى الإعلان عنه بشيء من السرية عبر ملصق صغير كُتب بخط اليد وعلّق على باب معهد التاريخ والمحفوظات، لكنه استقطب عدة آلاف من الأشخاص، في أواخر آذار/ مارس 1987. وأُلقيت اللكسيجا (أي الدرس أو المحاضرة) من قبل البروفسور يوري بوريسوف تحت عنوان «ستالين، السياسي والإنسان»، فكانت على وجه الإجمال عبارة عن مدح وإشادة بالديكتاتور الطاغية، وإن كانت قد سلّمت بأنه ارتكب بعض الأخطاء والتجاوزات! وقد أعرب القسم الأعظم من الحضور عن استيائهم. وتكاثرت الأسئلة والاحتجاجات. كم كان عدد الضحايا؟ كم كان عدد الذين أُعيد إليهم الاعتبار؟ كما أشار عدد كبير من المتكلمين إشارة صريحة إلى أن آباءهم كانوا قد قضاوا نحبهم في المعسكرات الستالينية وأن أمهاتهم كنّ قد تعرّضن للتعذيب.

إلا أن موقف بوريسوف تعرّض لمزيد من التضعيف عندما ألقى المحاضرة إياها بتاريخ 13 آذار/ مارس 1987 أمام حشد من الكتاب في بيت الثقافة المركزي. فقد واجهه الحضور حينذاك بوقائع معددة ورمية. وأثار أحد المؤرخين المُشتغلين على المحفوظات ملف استجواب المخرج الكبير مايروولد أحد ضحايا التطهير. وتبيّن أن مايروولد قد تعرّض للتعذيب، كما اعترف رودوس النائب العام للفيديو الذي كان قد تولى استجوابه، وكسرت يده اليسرى، كما أكره على تحريك بوله<sup>٢٠</sup>.

وفي حزيران/ يونيو 1987 نظّمت الكومسومولات نقاشاً علنياً مع يوري أفانا سيف، مدير معهد التاريخ والمحفوظات، والذي يُعتبر الرائد الرئيسي للحملة النقدية الشديدة ضد ستالين (وهو غير رئيس تحرير البرافدا الذي يحمل الاسم نفسه). «كانت الصالة مكتظة. واضطر مئات الأشخاص إلى البقاء خارجها. وطُرحت على المحاضر أسئلة خطيّة كان من بينها السؤال التالي: «هل أنتم مع نشر مؤلفات تروتسكي؟» فأجاب أفانا سيف: «نعم. إنني مع نشر مؤلفاته حتى يتمكن طلابنا من قراءة كل أدبيات التاريخ السوفييتي ودراساتها بما فيها مؤلفات تروتسكي». وكان ورائي رجل كهل سمعته يقول بشيء من الامتناع: «هذا ما كان ينقصنا بعداً». فما كان من الحضور القريبين منه إلا أن انفتحو إليه وقالوا: «وهل قرأت مؤلفاته؟ هل تعلم ماذا كتب؟» فأجاب الرجل: «نعم. أعلم ماذا كتب». فكان هذا

---

(20) كما ورد في الصحيفة اليسارية الألمانية الغربية TAZ، 27 تموز/ يوليو 1987.

الجواب كفيلاً بإثارة مستمعين آخرين فتدخلوا وقالوا: «إذاً، أصبح من الواضح من أين جئت. لقد قرأت تروتسكي وها أنت تجلس بيننا الآن بأمان واطمئنان. هل تعلم عدد الذين أرسلوا إلى سيبيريا لمجرد أنهم قرأوا تلك المؤلفات؟». ثم ما لبث أن ازداد عدد المشتركين في هذا النقاش، وكادت تنشب مشادة بسيطة قبل أن يتوجه البعض إلى المنبر بأسئلتهم. فاستُعيدت ذكريات لا مثيل لعنفها، وظهرت مشاعر كان يُفَنُّ أنها كُتبت خلال عقود عديدة، وانتصبت جباه وقامات يجشى المصلحون منبئة انفجارها.

«كما حصلت في ذلك الاجتماع حادثة أخرى تدل على مدى الحاجة إلى تصفية الحسابات وعلى مبلغ عمق المشاعر المتعلقة بها. فقد تقدم أحد الحضور بورقة تطالب بالكف عن الكلام عن «عبادة الشخصية» وعن الأخطاء والانحرافات. إذ إن ستالين إنما ارتكب جرائم بحق البشرية. والمطلوب هو أن نقام أنصبة تذكارية لضحاياه بعد أن يُدان بوصفه مجرماً. فقرأ أمانا سيف تلك الورقة بصوت مرتفع وتمعن فيها طويلاً. ثم أيد فكرة إنشاء الأنصبة التذكارية، لكنه لم يعلق على الفكرة الأخرى. فراح الحضور يهتفون هتافات طويلة وإيقاعية. ثم التفت خلفي فإذا بي أرى بحراً من الوجوه الجادة والمهيمّة، وكأنها كلها تريد أن تقول: «لقد طال بنا الانتظار. والآن جاء دورنا». وعلى الرغم من كل ارتياحي السابق، فقد شعرت في تلك اللحظة بعزم هؤلاء القوم على أن لا يدعوا الكبت يتسرّب إلى نفوسهم بعد اليوم مثلما سبق أن حدث لهم في عهد بريجنيف»<sup>(21)</sup>.

في بداية العام 1988، اجتمع عدة مئات من الأشخاص في القاعة الكبيرة من مركز اتحاد الكتاب في موسكو لكي يستمعوا لمحاضرة أخرى ألقاها المؤرخ يوري أمانا سيف. وقد تحدّث في هذا اللقاء أيضاً الكاتب ميشال شاتروف، فأعرب الرجلان عن قلقهما بالنسبة لما أسفرت عنه الـ«بريسترويكا» خلال العام 1987 «في حقل التاريخ». فالمؤرخون ما زالوا ينشرون أنصاف الحقائق على حدّ قول أمانا سيف. ولا شك في أن التقييم الذي قامت به صحيفة سوفيتسكايا روسيا لليون تروتسكي في خريف 1987 قد نزع عنه تهمة «العيل للقوى الخارجية»، لكنه ما زال يُعامل بوصفه «عدواً للشعب». كما أن هذا «التصحيح» الجزئي ما زال مطروحاً بالنسبة لزيوتوفيف وكامنيف ريفي لينين.

وقد تحدّث أمانا سيف عن أن «دائرة معارف ثورة أكتوبر» الجديدة، التي صدرت

(21) يروفيل، 13 تموز/يوليو 1987.

كذلك في خريف 1987، ما زالت تقدم هي الأخرى صورة كاذبة عن النقاشات والسجلات الداخلية التي حصلت في الحزب خلال العشرينات والثلاثينات.

وطرح الحضور نحو مئة سؤال خطي على المحاضر. وكان من بينها سؤال أجاب عنه بصراحة واضحة أثارت موجة عارمة من التصفيق في القاعة، وذلك أنه قال بضرورة إعادة الاعتبار إلى جميع ضحايا القمع الستاليني، لا إلى بوخارين وتومسكي وريكوف وحسب، بل إلى تروتسكي وكامنيف وزينوفيف أيضاً. وأضاف أنه لا يعلم ما إذا كانت اللجنة المكلفة رسمياً بهذه المهمة ستقوم بذلك أم لا.

ووجه ألمانا سيف من جهة أخرى نقداً شديداً للمؤرخ الجنرال فولكوغونوف الذي كان قد وضع أول سيرة رسمية لحياة ستالين. وقال إن السيرة المذكورة تجعل الظاهرة الستالينية مقصورة على مجرد المرض النفسي والقصور المزاجي لدى ستالين، وإنما ما زالت تدأب على الدفاع عن بنية القيادة القمعية التي يتصف بها الستام الستاليني. ولقد آن الأوان لكي نقوم بتحليل للبنى الاجتماعية والذهنية التي سمحت بوجود الظاهرة الستالينية<sup>(22)</sup>. غير أن هذا المؤلف نفسه كتب صفحة بكاملها في البرافدا الصادرة بتاريخ 9 أيلول/سبتمبر 1988 تحت عنوان «تروتسكي، شيطان الثورة» لا تخلو من التحيز والافتراء.

وهكذا يتبين لنا أن مسألة إعادة الاعتبار لضحايا الإرهاب الستاليني من الناحية الجزائية تتداخل أكثر فأكثر مع مسألة الحكم الشامل على ستالين والستالينية. وأن المقاومة التي تبديها البيروقراطية ضد الاعتراف بحجم الجرائم التي ارتكبها ستالين<sup>(23)</sup> ليست مسألة «اعتدال» أو مسألة تتعلق «باغتنام الفرص». بل لا شك في أن المسألة تتعلق بكشف الحقيقة التاريخية: فالتستر على حجم الإرهاب الذي حصل يمكن أصحابه من الكذب على الجماهير، بينما لينين يقول إن الحقيقة وحدها ثورية. لكن المشكلة الحقيقية تتعلق بنوع التفسير اللذين تقدمهما أيديولوجيا البيروقراطية للظاهرة الستالينية. إن التفسير الأول، وهو المنوع «الذاتي -

---

(22) Frankfurter Rundschau، 12 كانون الثاني/يناير 1988.

(23) يتحدث غورباتشيف نفسه، في خطابه في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 1987، عن «آلاف ضحايا ومجازرات» ستالين، فيما يرفع العدد الفعلي إلى ملايين. وقد وجه هذا القول ضربة قاسية لمصداقيته. لنذكر أنه صدر في نهاية المطاف قرار رسمي من اللجنة المركزية، نقلته وكالة نوفوستي (الطبعة الألمانية)، 12 كانون الثاني/يناير 1988، يعترف بأن التصفيات طالت «مئات الآلاف» الأبرياء (كل أعضاء الحزب الشيوعي السوفييتي تقريباً الذين اتهمتهم «الترويكات» وأن جميع هؤلاء الضحايا الأبرياء قد أهدم الاعتبار لهم وسوف تعوض عائلاتهم).

النفساني،» يفسر الستالينية عن طريق «عبادة الشخصية» والانحراف الشخصي وجنون العظمة و«استنام الفكر الدغيالي» و«استنام القيادة العامودية» إلخ. . أما الثاني، فهو يفسر الستالينية بصورة موضوعية : تاريخانية : الوضع الأمي، مخاطر الفاشية، ضرورة الإسراع في عملية التصنيع على طريقة ازدياد الطعام بدون مضغ حتى تتمكن البلاد من التسلح استعداداً للحرب التي بدأت تلحّ قسراً (وهي عناصر يضيف إليها البعض، بعد أن يستشهدون بفقرة غامضة من عند لينين، عنصر النقص في ثقافة الجماهير، وضرورة تأمين هذه العمليات جميعاً وتنفيذها بواسطة مستنام إداري مركزي إلى أقصى حدود المركزية). لكن مصيبة هذين التفسيرين - أو التفسير المتولد عن الدمج بينهما - هي أنها لا يفسران لا جرائم ستالين (ناهيك بحجمها واتساعها)، ولا العواقب الوخيمة التي تترتبت عليها من حيث الجماهير السوفياتية ومن حيث الدفاع الوطني عن هذه الجرائم، فضلاً عن كل التوجه المخصوص الذي اتخذته الجناح الستاليني.

إن عمليات التطهير وزعزعة أركان الجيش الأحمر وحرمانه من خبرة قادته - بدءاً بقوة تشنكسكي الذي برهن عن المصيبة حين توقع الشكل العسكري المخصوص الذي سيتخذها المهجور النازي على الاتحاد السوفياتي، فضلاً عن اعداده لأفضل الطرق الكفيلة بصدّه - والقبض على أهم مصنعي الطائرات والصواريخ في الاتحاد السوفياتي<sup>24</sup> وزجهم في السجون، والتسبب بمجاعة وهيبة كان لها أن تحبط معنويات الجنود، كل ذلك يجد تفسيره، يا ترى، «بحاجات الدفاع الوطني»<sup>25</sup> وكيف كان اغتيال أكثر من مليون إنسان شيوعي «أمراً ضرورياً من أجل التصنيع»، في الوقت الذي نجد فيه بين هؤلاء الضحايا عدداً من أهم الناهضين بالصناعة السوفياتية الجديدة، كياتاكوف مثلاً؟

إن كل هذه الحجة تبدو هزيلة وسخيفة. وفي جو من الغلاسنوست ومن النقاش الديموقراطي والعودة إلى الأصول لا بد أن ينكشف هذا المزال كله أمام قطاع واسع من الرأي العام. هذا هو القلق السياسي الذي يستبد بالبيروقراطية والذي يجعلها تتردد في استكمال تصفية الستالينية.

(24) أنظر بهذا الصدد أثناء موسكو 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1987. يؤكد المؤرخ نيناروكوف (أنباء موسكو، 3 نيسان/أبريل 1988) إن السبب المباشر لإبعاد ترخاتشفسكي هو معارضته للزعة العسكرية المحافظة لمجموعة ستالين - فوروشيلوف. هذه المجموعة التي كانت تنادي بالدفاع الوطني المرتكز على الخيالة وحمل الحشد على الحدود. وكان ترخاتشفسكي يؤكد تحريك الجيش الأحمر بشكل جليري والدفاع بالمعق، لإثلال العمليات التي تنتمي إلى نمط بلتزيكوف والتي قد يشبها إي معتد محتمل.

(25) الكتاب الكلاسيكي بهذا الصدد هو كتاب الكسترو نيكريتش. الجيش الأحمر المغفور.

ذلك أن هناك تفسيراً آخر للاستالينية والتصفية الستالينية. وهو التفسير الحقيقي. فإذا استبعدنا التفسيرين، الذاتي والموضوعي، المذكورين أعلاه، بوصفها غير كافيين، فلا بدّ لنا من التسليم بالتفسير الاجتماعي (الاجتماعي - السياسي). فيتينّ لنا عندئذ أن التطهير والإرهاب لم يكونا إلا تنبيهاً لتلك العملية التي اعتمدها الجناح الستاليني حين لجأ إلى إلغاء جميع الكادرات الشيوعية من البروليتاريا السوفياتية. وبالتالي فهما لم يكونا إلا نتيجة لمصادرة هذه البروليتاريا سياسياً من قِبَل البيروقراطية السوفياتية. إنهما يمثلان ثورة سياسية مضادة حقيقية، يمثلان تروميدوراً<sup>(26)</sup> فعلياً أفضى إلى حرب أهلية فعلية واستكمال سلسلة بقضها وقضيتها من إجراءات المصادرة على الصعيد الاجتماعي: من نظام الإدارة الوحيدة في المنشآت، إلى منع الإضرابات، إلى خضوع النقابات خضوعاً شاملاً وشائناً لأوامر المديرين ومصلحتهم، إلى اعتماد نظام العمل الذي يعتبر أفسى نظام في العالم، إلى القبول بالتفاوت الاجتماعي المتصاعد. لقد تمخّل الحزب الشيوعي السوفياتي، عبر هذه الإجراءات كلها، من حزب عمالي، يزداد تبرطه يوماً بعد يوم، إلى حزب البيروقراطية بالذات، بل إلى أذاتها السياسية التي تستعملها في وجه الطبقة العاملة.

لا شك في أن الحزب الشيوعي السوفياتي، بوصفه أداة في يد البيروقراطية السوفياتية، التي هي شريحة اجتماعية ذات مصالح خاصة وتميزة، لم يتخذ مواقفه ضد العمال وحدهم. بل اتخذ موقفاً ضد البرجوازية المتوسطة، وخاصة ضد العدو الأمبريالي للاتحاد السوفياتي، بعد 22 حزيران/يونيو 1931. بناءً عليه، لم تكن الحصيلة العامة لتلك المرحلة كلها حصيلة سلبية تماماً. إن أيديولوجي البيروقراطية يعتمدون على هذا الجانب المتناقض من العملية التاريخية الإجمالية الممتدة بين 1928 و1953 لكي يصرفوا أنظارهم عن إدانة ستالين والستالينية جملة وتفصيلاً. لكن هذا يجعل من موقفهم عملية أيديولوجية تزييضية، لا تحليلاً علمياً للعملية التاريخية.

والحال إننا شهدنا محاولة فعلية لإعادة الاعتبار لستالين - في مقابل المحاولات التي جرت بالاتجاه المعاكس في عهد خروتشوف - من قِبَل جناح بكامله من أجنحة البيروقراطية التي رأت في مثل إعادة الاعتبار هذه ضمانة لاستقرارها بالذات. وكاذبة إعادة الاعتبار

(26) يستخدم لينين تعبير «تروميدور» بوصفه احتمالاً في الاتحاد السوفياتي عام 1921. ويستخدم الفيلسوف أناتولي بوبنكو تعبير «اختصاب السلطة» من قبل البيروقراطية. سوف نعود إلى الموضوع في الفصل الثالث عشر.



المذكورة تنجح في عهد تشرنكو، فلم تفشل إلا في اللحظة الأخيرة، على حد قول دوسكو دودر، مراسل الواشنطن بوست في موسكو.

إن الميزة الإيجابية التي يمتاز بها تفسيرنا لستالين والستالينية تلخص في أنه تفسير مناسك بحيث يتيح لنا أن ندرك كل السهات الأساسية التي يتصف بها ذلك العصر، بل إنه يمتاز بميزة إيجابية أخرى وهي أنه يتفق مع المفاهيم الرئيسية وقرضيات العمل الرئيسية التي تعتمد عليها المادة التاريخية. ولذا فهو يتمتع ويستمتع أيضاً بقوة جذب وتأثير متزايدة على جيل الماركسيين النقيدين الذي ينهض في الاتحاد السوفياتي. لكن تفسيرنا يمتاز في نظر البيروقراطيين أجمعين - بمن فيهم أكثرهم ليبرالية، ناهيك بغورباتشيف نفسه - بميزة سلبية وهيبة، وهي أنه يتفق، على العموم، مع ذلك التحليل الذي صاغه ليون تروتسكي وحلّل بموجبه الظاهرة الستالينية ومستقبل الاتحاد السوفياتي.

### ■ مسألة تروتسكي.

إنه لمن سخرية التاريخ ومن باب عودة الأمور إلى نصابها أن يتقلب ذلك الاندفاع الأعمى وذلك الهوس الكلي والكتلياني الذي تحكم بستانين أثناء اضطهاد تروتسكي<sup>(27)</sup> و«التروتسكية»، ليتقم اليوم من صاحبه. إذ أصبح من المستحيل معالجة ستالين والستالينية بمعزل عن معالجة تروتسكي و«التروتسكية»، أي معالجة ذلك الحلّ الذي قدمته المعارضة اليسارية أولاً، ثم المعارضة الموحدة بعد ذلك، ثم المعارضة اليسارية الجديدة بمفردها، بوصفه حلاً بديلاً عن الستالينية بالنسبة لمشكلات الشغيلة والشعب السوفياتي. وسياسة الغلاسنوست إنما تعني حرية المناقشة لكل هذه الحلول البديلة، دون قيد أو تمييز، وبناءً على معرفة بحوثات الأمور وأطّلاع على مجمل الوثائق. هذا إذا شئنا أن لا تكون الغلاسنوست مبصرة أو مقيدة، أو خاضعة للرقابة أو للفرمانات التي تأتيها من فوق.

ومن مفارقات التاريخ أيضاً أن يكون الذين ما زالوا يخوضون المعركة ضد «التروتسكية» في الاتحاد السوفياتي حريصين اليوم على ابتداء هوية أو شبه هوية مشتركة بين ستالين وتروتسكي، في حين أن ستالين كان يمتدح تروتسكي بمثابة خصمه اللدود ويضطهده اضطهاداً لا هوادة فيه، بحيث انتهى به الأمر إلى اغتياله، وفي حين أن تروتسكي كان

(27) أنظر بوجه خاص الثورة المغدورة، جرائم ستالين، ستالون، فضلاً عن مقالات أخرى عديدة، والتي لا تزال أفضل مجموعة منها باللغة الألمانية في جزئين تحت عنوان Schriften über Russland.

الحصص اللدود والعنيد لستالين. وهكذا يزعم هؤلاء السادة أن تروتسكي لوربيع معركة «من أجل السلطة» لكان تصرف كما تصرف ستالين، بل أسوأ منه. وأن ستالين إنما اقتبس برنامجه عن تروتسكي. أما الغورياتشيفيين الليبراليون فهم لا يتوانون، بدورهم، عن تزييف الحقيقة التاريخية، الاحتيال عليها ما أمكنهم ذلك.

ذلك إنه من المستحيل في نظرهم أن «يستعيدوا» تروتسكي ويكسبوه لصالح توجيههم السياسي، على نحو استعادتهم لبوخارين وغروتشوف. لأن تروتسكي لا يعني مجرد النضال ضد التفقهير البيروقراطي وضد التجميع الإجباري وضد مساوئ «اقتصاد السوق». بل يعني أيضاً النضال ضد ممارسة السلطة من قبل الأجهزة: أي أنه نضال ضد امتيازات البيروقراطية وتزايد التفاوت الاجتماعي، كما إنه نضال من أجل الديمقراطية الاشتراكية بأوسع أشكالها، ومن أجل ممارسة السلطة من قبل السوفييات المتخبة بشكل حر، ومن أجل حقّ الشغيلة والشغليات في انتخاب من يريدون ويُردن إلى مجالس السوفييات، أي إنه نضال من أجل التخلي عن عقيدة الحزب الواحد، ومن أجل الترخيص لجميع الأحزاب التي تحترم في الواقع (وليس بالضرورة في أيديولوجيتها) الشرعية السوفييتية. كما أنه نضال من أجل حقوق الشبان والنساء والأقليات القومية، ومن أجل حرية التنظيم النقابي والحق بالإضراب، ومن أجل التعددية الثقافية والعلمية والفنية والأدبية دون قيد أو قمع، ومن أجل سيادة الثورة العالمية بالاعتداد على تطور الحركة الجماهيرية في كل بلد وبناء على إمكاناتها وحاجاتها دون اللجوء إلى آية مغامرات عسكرية كائناً ما كان نوعها، وكل هذه أمور لا يريد لها أصحابنا «الليبراليون» ولا يرغبونها.

إن غورباتشيف وجماعته يقعون في ورطة مستعصية فعلية عندما يتصدّون لتصفية الستالينية. إذ أن ما يتهدّدهم، إذا هم عملوا مرة أخرى إلى خنق أصوات المطالبين بتصفية الستالينية تصفية جلدية، كما كانت الحال بعد سقوط خروتشيف<sup>209</sup>، لا يقتصر على فقدانهم لمصادقية الغلاسنوست نفسها فقداناً مبرماً، بل يتعدّى ذلك ليجعلهم مواجهين بمشكلات ملموسة تعترضهم على الأمد القصير، وذلك من نوع المشكلة التي تلخص في إعادة كتابة تاريخ الحزب الشيوعي السوفييتي من جديد. وربما كان من المهم أن يحاولوا التخلص من هذه المشكلة بالنهي هي أحسن بأن يصطنعوا موقفاً «محايداً» حيال ما جرى في الثلاثينات،

(28) حول محاولة إعادة الاعتبار لستالين في عهد بريجنيف، أنظر مارتين والكر بقطة العملاق، ص. 210 - 209. وثمة تحليل رائع حول مواقف القادة السوفييت إزاء تروتسكي في مقالة خصصها البروفسور ميشال ريمان لمشكلة تروتسكي، في مجلة الحزب الشيوعي الإيطالي وبناسيتا.

فيزعمون عندئذ أن ستالين قد ارتكب «مجازرات»، لكنّ ما قام به لا يُعتبر بقضيه وسيئاً... لكنّ حيل هذه التاورات كلها قصير، بل إنها تتخذ، ولا بدّ، مظهرأ صيانياً، نظراً لأنّ هناك عدداً كبيراً من الأشخاص، من ذوي المؤهلات، ممن ينصرفون بكلّ حماس واهتمام إلى تفحص المحفوظات، ويمكفون على دراسة وثائق ذلك العصر بصورة نقدية وعميقة، ويطالبون بأن يكون من حقّ الجميع أن يتفحصوا وينرسوا<sup>(29)</sup>.

ويدو أن أصحابنا «الليبراليين» يلجأون إلى طريقتين اثنتين من أجل تحويل الأنظار عن حقليها السليم. الأولى تتلخص في إخفاء الأدلة التي تشهد على قسم من جرائم ستالين، بل في إزالة هذه الأدلة والقضاء عليها نهائياً: «إن السجلات القضائية السوفياتية التي تعود إلى الثلاثينات والأربعينات والخمسينات تتعرض اليوم لعملية إبادة بمعدّل خمسة آلاف ملف شهرياً، وذلك بحجة «الإفتقاد للأمكنة اللازمة لحفظها». هذا ما كتبه النشرة المنشقة التي تصدر بعنوان «غلاسنوست» في آخر أعدادها. وتقول هذه النشرة التي يُصدرها عدد من المعتقلين السياسيين القدماء، من بينهم سيرغي غريغوريان، إن الوثائق المتعلقة بملايين السوفيات الذين ذهبوا ضحية الإرهاب الستاليني محفوظة في سجلات المعهد (المحكمة) العسكري التابع للهيئة القضائية العليا في الاتحاد السوفياتي. «إن سجلات النيابة العامة وسجلات وزارة العدل في الاتحاد السوفياتي قد نُظفت» تماماً من هذه الملفات في الستينات والسبعينات. أما سجلات الكا. جي. ب. فلا أحد يعلم أين تُحفظ بالفعل». وتقول نشرة «غلاسنوست»: «إن عملية «تنظيف» المحفوظات والسجلات قد بدأت فجأة واستمرت طيلة سنوات عديدة في عهد رئيسين من رؤساء النيابة العامة كان مساعدهما الأول سيرغي غوسيف». وهذه العملية ما زالت مستمرة منذ عامين، علماً أن المسؤولين المذكورين قد تولوا منصبهما في نيسان/ابريل 1984. وقد كانت المحفوظات تُحرق في البداية في مدخنة مقر النيابة العامة، لكن نشرة غلاسنوست تقول «إن ذلك كان سيئاً في انبعاث دخان كثيف في أجواء المدينة. أما اليوم فلإنها تُحرق خارج موسكو»<sup>(30)</sup>.

لقد صدر تكذيب لهذه المعلومات، لكنه صيغ بكلام يطنى عليه الغموض والالتباس بحيث أن بوسع المرء أن يعتبر أنّ فرضية القضاء على جزء من السجلات القضائية على الأقل أمر معقول. فلا شك في أن القضاء على السجلات المذكورة يخدم مصلحة أولئك الذين

(29) يقوم بذلك بوجه خاص الاقتصادي يوري يوفوف في أثناءه موسكو، 12 كانون الأول/ديسمبر 1987.

(30) لوموند، 22 - 23 آب/أغسطس 1987.

كانوا متورطين شخصياً بعمليات التطهير والإرهاب - وعندهم لم يعد كثيراً كما كان من قبل - وخاصة مصلحة أولئك الذين انبروا في الستينات والسبعينات للدفاع عن عمليات التطهير والتستر عليها بحماس شديد - وعندهم ما زال مرتفعاً - وهم ما زالوا يبررون حتى اليوم تلك الروايات والأقوال التاريخية التي تزعم أن أهم قادة الحزب البلشفي قد زالوا من الوجود وكانهم لم يوجدوا أصلاً.

أما عملية تحويل الأنظار الثانية فتتلخص في صرف النظر عن الإتهامات الشائنة والمنحطة التي وُجّهت ضد البلاشفة القدامى، وخاصة ضد تروتسكي، وفي الإنصراف إلى تدبيح تزويرات تاريخية وتحريفات متحلقة حول مواقفهم. أما الشخص الذي تمرّس بهذه الأمور فهو ليغاتشيف المولّع بالشؤون الأيديولوجية في الأوساط القيادية للحزب الشيوعي السوفياتي بين عامي 1984 و1988. لكن غورباتشيف ظل يخلو حذوه لمدة طويلة. وقد نسج على منواله بصورة شديدة الوضوح عندما إلقى خطابه في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 1987 في الذكرى السبعين لثورة أكتوبر<sup>(31)</sup>.

إن هذا الخط الإنكفائي يعيدنا، على وجه العموم، إلى كل أنواع الافتراء والتشويه والتزوير التي حفلت بها سنوات 1924 - 1928 والتي دُبجت في ذلك الحين ضد المعارضة وضد تروتسكي بشكل خاص<sup>(32)</sup>. ويستطيع المرء أن يضمّها جميعاً تحت عنوان «تشويه السمعة» (أي الطعن في خصال أحد الأشخاص المعروفين وتسويد صفحة ماضيه). لكن المؤسف في الأمر أن هذه الأفعال الشائنة التي كثيراً ما تُنسب لتروتسكي وُروج لها من قِبَل ليغاتشيف وغورباتشيف وشريكوف، رئيس الكا. جي. ب.، وإيديولوجيهم، مثل ألسانا سييف رئيس تحرير البرافدا، تكاد تكون في كل مرة متضادة مع أقوال مأثورة عن لينين تقول العكس. وهي أقوال موجودة في نصوص أخذت تنتشر باستمرار.

---

(31) لقد أُعيد نشر نص الخطاب كاملاً في أثناء موسكو، 9 تشرين الثاني/نوفمبر 1987.  
(32) لقد كشف تروتسكي عدداً كبيراً من التزويرات التاريخية الأكثر دقة في كتابه الثورة المشوهة (The Stalin School of Falsification).

أقوال رسمية لقادة الحزب الشيوعي  
السلوفياتي الحاليين .

أقوال للنين.

● إن الصفات السلبية التي يتصف بها  
تروتسكي تغطي على صفاته الإيجابية .

● إن تروتسكي هو الشخص الأكثر كفاءة  
من بين سائر أعضاء اللجنة المركزية الراحنة .

● لقد كان لستالين فضل كبير في  
صراعه ضد تروتسكي .

● إن الخلاف بين ستالين وتروتسكي يهدد  
الحزب بالانقسام . ينبغي إيجاد وسيلة لإقضاء  
ستالين عن الأمانة العامة [حتى لا يحصل  
الانقسام في الحزب] .

● لم يكن تروتسكي يوماً من البلاشفة .

● لقد أدرك تروتسكي [في خريف 1917]  
إن الاتحاد مع المناشفة أمر مستحيل . ومنذ  
ذلك الحين أصبح أفضل البلاشفة جميعاً .

● لقد كان تروتسكي أنانيا نرجسياً  
بحدوه طموح متطرف، «فترك زوجته  
وأولاده في سيبيريا»، «وعاش عيشة راضية  
في المهجر»، «وغير موارقه السيانية  
باستمرار» .

● وأطلساً مني على أوامر الرقيق  
تروتسكي الجازمة أجد نفسي مقتنعاً كل  
الاقتناع بسلامة تلك الأوامر وفائدتها  
وضرويتها بالنسبة لقضيتنا . إنني أدمع  
مواقفه بلا تحفظ [ملاحظة على بياض  
أرسلت إلى تروتسكي خلال الحرب الأهلية  
تأكيداً لدعم أي أمر من الأوامر التي  
يصدرها] .

● لقد كان تروتسكي من دعاة  
«اشتراكية الثكنات» وأراد استخدام الإكراه  
تجاه الفلاحين كما فعل ستالين .

● أما بالنسبة للفلاحين المتوسطين . فليس  
هناك أي خلاف بين تروتسكي وبيني<sup>59</sup> .

(33) هذه الاستشهادات مستقاة على التوالي من نينين في «رسائله إلى المؤرخ» (المسألة ووصية) في كانون  
الثاني/يناير 1923 (الأعمال، المجلد 36، ص. 607)؛ وفي الرسالة نفسها (ص. 608)؛ ومن محضر  
اجتماع لجنة بتروغراد في الحزب البلشفي في آب/أغسطس 1917 (صورة طبق الأصل في كتاب تروتسكي  
The Stalin School of Falsification، ص. 102 - 104) كما توجد الملاحظة على بياض التي وقّعها  
نينين خلال الحرب الأهلية في الكتاب نفسه، ص. 49.

● لقد نسب تروتسكي بانقسام الحزب وتابع نشاطاته الانقسامية بعد مفادته للاتحاد السوفياتي<sup>(34)</sup>.

● هذه التهمة الأخيرة تستند إلى رفض تروتسكي الانصياع للقرار المخالف للينينية الذي اتخذ المؤتمر الثالث عشر وطلب منه بموجبه أن يتنكر علانية لأفكاره باعتبارها أفكاراً خاطئة. وكانت المعارضة مستمدة للإلتزام بالانضباط الحزبي ولتنفيذ القرارات المتخذة بالأكثرية وبصورة شرعية. لكن المناضل الشيوعي والماركسي لا يتنكر علانية لقناعاته. وكان لينين قد حدد هذا الفرق في المؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي السوفياتي في نقاشه مع المعارضة العمالية التي ضمن لها حقها في كتابة رأيا وتوزيعه عبر مئات الآلاف من النسخ إذا هي وافقت على حل جناحها (لا المجاهما). ولندكر أيضاً أن تروتسكي لم يغادر البلاد. محض إرادته بل أنه أبعد<sup>(35)</sup> ونفي من قبل السلطات الستالينية<sup>(36)</sup>.

إن مسألة إعادة الاعتبار جزائياً لتروتسكي تزداد تعقيداً على تعقيد في نظر البيروقراطية بحكم ارتباطها بمسألة إعادة الاعتبار لبوخارين ولسائر القادة البلاشفة القدماء الآخرين. إن أبوة بوخارين لبعض الأفكار الرئيسية التي تنادي بها البيرسترويكا أمر مسلم به من جانب

---

(34) توجد هذه الأوصاف في خطاب غورباتشيف بمناسبة الذكرى السبعين لثورة أكتوبر، في مجلة سوفييتسكايا روسيا المذكورة أعلاه.

(35) حول مناورات وحسابات ستالين بصدده نفي تروتسكي، أنظر رمان Die Geburt des Stalinismus.

(36) إن متابعة تروتسكي لنشاطات المعارضة ضد الجناح الستاليني من الخارج، حيث نقابستالين، لا زال أمراً يذاع عليه. إن هذه الإدانة تقوم على البهس من وزن الرهان الحيوي لمركة المعارضة السياسية بصدده مصير الاتحاد السوفياتي والثورة العالمية، بشكل فاقم. يكفي أن نذكر بهذا الصدد بمركة تروتسكي والتروتسكيين ضد صعود النازية في ألمانيا، وضد السياسة الإجرامية للمستالينيين التي سهلت استلام السلطة من قبل هتلر.

عدد متزايد من المؤرخين، بل من الإيديولوجيين، الذي يتمون إلى التيار الغورباتشيي<sup>37</sup>. وقد شنت الحملة الهادفة إلى إعادة الاعتبار لبوخارين من جانب أرملة أنا لارينا التي تتمتع بمثابرة وشجاعة مثيرتين للإعجاب. وخلافاً لما حصل في عهد خروتشيف وبريجينيف، فقد لاقت الحملة المذكورة تأييداً من وسائل الإعلام. فنشرت المجيراتورناها هازيتا، في 22 تموز/يوليو 1987، نص مسرحية من فصل واحد بطلاها شخصان، أحدهما يدافع عن فكرة التجميع الإجباري، والآخر يدافع عن أطروحات بوخارين التدريجية. فكانت هذه هي المرة الأولى التي يُصار فيها إلى تقديم بوخارين بوصفه رجلاً لطيفاً ومُحبباً، على الرغم من خصومته مع لينين، بل إلى إظهاره بمظهر المدافع عن الصواب وعن الخطأ السليم. والجدير بالذكر أن مؤلف هذه المسرحية هو فيودور برلاتسكي الذي يُعتبر من أهم الناطقين الغورباتشييين في أوساط المثقفين والإعلاميين.

كما نشرت المجلة الأسبوعية أوفونوك، في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر 1987، رسالة من أنا لارينا إلى ميخائيل غورباتشيف، وهي رسالة من أبلغ الرسائل وأشدّها وقعاً في النفوس، تشرح فيها كيف أن بوخارين كان قد توسّل إليها عشية اعتقاله أن تظلّ تناضل من أجل إعادة الاعتبار إليه: «وبعد أن أضتته التحقيقات والمعاكسات الرهيبة من قبل متهميه، وبعد أن أنهكه الإضراب عن الطعام احتجاجاً منه على الإتهامات الفظيعة [التي اتهم بها]، رجع بوخارين أمامي وتوسّل إليّ أن أحفظ عن ظهر قلب «رسالة إلى الحزب»، وأن لا أنسى من هذه الرسالة حرفاً، وأن أتلوها على مسامع جيل مقبل من قادة الحزب. (...) لقد توسّل إليّ أن أناضل من أجل تبييض سمعته، ومن أجل الحصول على اعتراف صريح ببراءته. ثم قلالي لي: «أقسمي بأن تفعلي. أقسمي. أقسمي». وأقسمت له بأن أفعل. إن النكوث بهذا القسم يعني بالنسبة لي خيانة ضميري وانتهاك وعدي»<sup>38</sup>.

أما المجلة الأسبوعية «أنباء موسكو»، فقد خصّصت صفحة بكاملها من عددها الصادر بتاريخ 6 كانون الأول/ديسمبر 1987، للحديث عن نيكولاي بوخارين مرفقة بأحدى صوره. في الصفحة المذكورة يقرأ المرء «رسالته إلى الحزب» التي يجدر الانتباه إلى المقطع التالي منها: «إنني أنتمي إلى هذا الحزب منذ أن كان لي ثمانية عشر عاماً من العمر، وكانت

(37) لقد رسم غورباتشيف في خطاب 2 تشرين الثاني/نوفمبر 1987، الخطوط العريضة لدفاع يتسم بضعف قدرته على الإقناع حول التجميع القسري، وهو يقوم على اتخاذ موقف أكثر نقدية تجاه طروحات بوخارين مما تجاه طروحات برلاتسكي.

(38) مارتين والكر في الفلاديمان، الإصدار الأسبوعي، 6 كانون الأول/ديسمبر 1987.

حياتي كلها مكرسة لخدمة الطبقة العاملة ومن أجل انتصار الاشتراكية. وإنني أرى في هذه الأيام أن الصحيفة التي تحمل هذا الاسم المقدس: البرافدا [الحقيقة] تنشر بحقي أكاذيب خسيسة مفادها أنني، أنا نيكولاي، بونخارين، أعمل على تقويض مكتسبات أكتوبر وأسمى إلى إحياء الرأسمالية من جديد. هذا عار كبير لم أسمع بمثله. هذا كذب. (...) إنني أتوجه إليكم، أتوجه إليكم بوصفكم الجيل المقبل من قادة الحزب الذي ستكون مهمته التاريخية فضح هذه الجرائم الفظيعة التي أحدثت ترتدي في هذه الأيام العصية طابعاً جليلاً، وصارت تتأجج كاللهيب، وبدأت تشدد الخناق على الحزب. إنني أتوجه إلى كل أعضاء الحزب. إنني في هذه الأيام من حياتي، التي ربما كانت الأيام الأخيرة، متأكد من أن مصفاة التاريخ لن تتوانى، عاجلاً أم آجلاً، عن تصفية الوحول وغسلها عن رأسي. وإنني لم أكن خائناً في أي يوم من الأيام».

بعد ذلك أُعيد الاعتبار للبلاشفة القدماء الذين أدينوا في محاكمات موسكو الثلاث، ابتداءً ببونخارين وريكواف وصحبته، ثم زينويف وكامينيف وصحبها، وبياتاكوف ووراك وصحبها، وذلك بقرار رسمي صادر عن المعهد العسكري التابع للمحكمة العليا. أما الأحكام التي صدرت بحقهم في 1936 و1937 و1938 فقد ألغيت. لكن الجدير بالذكر أن الحكم الذي صدر عن المحاكمة الأولى يتضمن المقطع التالي: «وقد وجدت المحكمة أن تروتسكي، ليف دافيدوفيتش، وابنه سيدوف اللذين يقيان حالياً في الخارج مدنيين، وذلك بناء على شهادات المتهمين سميرنوف وغولزمان ودريستر وأولبرغ وفرتز دافيد (كروغلجانسكي) ويرمان - جورن، فضلاً عن حيثيات هذه الدعوى. وقد ثبت أنها أنشأ وقاداً شخصياً التنظيم الذي قام بأعمال إرهابية في الاتحاد السوفياتي ضد قادة الحزب الشيوعي السوفياتي وضد الدولة السوفياتية. وقد صدرت الأوامر، في حال العثور عليهما في أراضي الاتحاد السوفياتي، بالقبض عليهما فوراً وتحويلهما على محكمة المعهد العسكري التابع للمحكمة العليا في الاتحاد السوفياتي»<sup>39</sup>.

فإذا كان الحكم المذكور قد ألغى فهذا يعني أن تروتسكي وليون سيدوف كانا بريئين من التهم التي نُسبت إليهما. وبناء عليه تكون إعادة الاعتبار إليهما من الناحية الجزائية واجباً من أبسط واجبات العدالة، خاصة وأن «المتهم الرئيسي في تلك الدعوى كان تروتسكي بالذات» على حد قول أمبارشوموف (أبناء موسكو، عدد 9 حزيران/يونيو 1988).

(39) Prozessbericht، موسكو، ص 185 من النسخة الألمانية لهذا التقرير المختزل كتابة، الترجمة من وضعنا.



ثم إن هذا الواجب العدلي البسيط يتخذ جانباً سياسياً - أخلاقياً آخر. فامبارشوموف المذكور يستشهد بتصريح لبياتاكوف بعد تراجعه أمام ستالين ليأخذ على المعارضة - وعلى كل المعارضات التي نهضت في وجه ستالين - كونها قد أعريت عن «عدمية أخلاقية ممتة وانتحارية». وهو لا يأتي على ذكر أي شيوعي روسي من الذين شجبوا منذ ذلك الحين محاكمات موسكو. إن هاتين التهمتين ملفقتين إلى أبعد الحدود.

لقد شنّ تروتسكي وابنه سيلوف أعنف حملة ضد محاكمات موسكو منذ العام 1936 - حملة تفتلف من حيث حديثها عن حملات مالرو أو جيد أو كوستلر التي يشير إليها أمبارشوموف<sup>(40)</sup>. والكوادر والمناضلون اللذين لم يساوموا ستالين، ظلوا يحتفظون بنقاء مبادئهم الشيوعية حتى الرمح الأخير واستحقوا إعجاب كل من رآهم أو سمعهم بما برهنوا عنه من استقامة وجرة، كما يشهد ليوبولد تريبر بشكل خاص<sup>(41)</sup>.

إننا لا نرعى أية ميول لاستبدال «عبادة شخصية» تروتسكي بعبادة شخصية ستالين (أو لينين، التي ما زالت سارية المفعول في الاتحاد السوفياتي). لقد ارتكب تروتسكي أخطاء، كما أن لينين ارتكب أخطاء، وروزا لوكسمبورغ ارتكبت أخطاء، وماركس وأنجلز ارتكبا أخطاء قبلهم جميعاً، وذلك على نحو ما يرتكب المفكرون العظام أخطاء على الدوام. فالعظمة ليست من هذا العالم. وليس هناك من شخص أو هيئة أو جماعة أو حزب «دائماً على حق». إن غورباتشيف نفسه، فضلاً عن عدد من أهم ايدولوجيينه يشذون بحق على أن أسطورة «الأمين العام» المعصوم، بل «اللجنة المركزية» المعصومة، كانت إحدى دهائم الستالينية التي نهضت عليها الميول اللاعقلانية والأعداء الذاتية التي تبرّرت تصرفات يأبأها الشيوعيون ويترفعون عنها. وهذه هي على كل حال الحجة المقنعة التي تدعم المتأدين بحق الاتهام داخل الأحزاب العمالية وبحق تعدد الأحزاب داخل السوفيئات. فالأقلية قد تكون

(40) نظم تروتسكي وبجموعة أصدقائه حملة عالمية ضد محاكمات موسكو، توجت في المحاكمة المضادة التي نظمتها لجنة ديوي في المسك. أنظر حالة ليون تروتسكي The Case of Léon Trotsky، التي تحتوي على التقرير المختزل كتابة للمحاكمة المضادة.

(41) يكتب ليوبولد تريبر، قائد الأوركسترا الحمراء أنه «يقف للتروتسكيين أن يهتموا كل من يعري مع الذئاب من الآن وصاعداً. ولا يجب أن ينسى هؤلاء أنهم يملكون أفضلية هامة علينا حيث أنهم أصحاب مستم سياسي متناكس قادر على الحلول على الستالينية، ويفضله يستطيعون استدراك الضيق العميق للثورة المغفورة. إنهم لا «يعترفون»، لأنهم يعرفون إن اعتراضهم لن تفيد الحزب ولا الاشتراكية». (اللمعة الكبرى، ص. 64). حول التاريخ البطولي للتروتسكيين السوفييات، أنظر ياريسرويه «التروتسكيون في الاتحاد السوفياتي 1929 - 1938» في دقاتر ليون تروتسكي، العدد السادس، 1980، والمجلدين 7 - 8، 1981. وقد تحدث فيكتور سيرج بصلحهم عن «وضع معنوي لا مثيل له وتفاقي مطلق».

عل حق. وبدون هذه التعددية يستغرق تصحيح الأخطاء التي تركبها الاكثية زماناً أطول، وتستوجب تكاليف أشدّ وطأة.

كل ما نطالب به هو أن تحاكم الأفكار والاقتراحات والنشاطات التي قام بها ممثلو وممثلات تلك الدراما التي حصلت في العشرينات والثلاثينات، على قاعدة الوقائع التاريخية المضبوطة ووثائق ذلك العصر الصحيحة. وإن لا يُلقَق كل هذا أو يُستبدل بأقاويل من هنا وهناك أو بتأويلات اعتباطية. ونحن لا نشك بصوابية الحكم الذي يصدره بهذا الشأن شيوعيو اليوم الاشتراكيون. لقد كان ستالين مجرماً. وكان تروتسكي خصمه الشيوعي اللدود الذي وقف له بالمرصاد. وكانت المعارضة اليسارية على حق في الأمور الجوهرية التي طرحتها.

أضف إلى ذلك أن دراسة النصوص دراسة دقيقة كفيلة بأن تُقنع أهل العلم بأن تروتسكي كان الماركسي الروسي الوحيد الذي توقع منذ 1906 أن البروليتاريا الروسية ستكون قادرة على استلام السلطة وقادرة على القيام بثورة اشتراكية ما أن تقوم ثورة بعد ثورة 1905. وبالتالي فإن نظريته حول الثورة الدائمة كانت صحيحة وواقعية. وهكذا يقول البروفسور بانشين، رئيس تحرير مجلة رابوتشي كلاس أي سوفريمي مير، بدون أن يأتي طرحه على ذكر تروتسكي: «لم يكن هناك من يستطيع في بداية هذا القرن، مهما بلغت به العبقرية، أن يتوقع انقطاع سلسلة الرأسمالية العالمية في روسيا بالضغط. ولهذا المعنى فإن مجرى التطورات التاريخي كان إلى حد ما غير متوقع سواء عند كاوتسكي أو بليخانوف أو لينين». (حول سيرورة الثورة الاشتراكية في روسيا، ضمن «مجلة العلوم الاجتماعية» عدد 5، 1987). ولكن ليس عند تروتسكي أيما الرفيق. ليس عند تروتسكي..

لكن المؤلف هو أن مؤلفاً رصيناً مثل جوريس مدفيديف قد ساهم في عملية واغتيال السُّمعة هذه، عندما صرّح في مقابلة له مع المجلة الأسبوعية دهر شيفيل (عدد 52، 1987): «مدفيديف - أما من الناحية الثالثة فقد تصرّف تروتسكي في العشرينات بوصفه واحداً من المغارضة اليسارية. فقد طالب منذ عام 1926 بما حققه ستالين في الثلاثينات. شيفيل - تعني إدارة الاقتصاد مركزياً [أو بصورة بيروقراطية مركزية] وتجييش العمل. مدفيديف - لكن تروتسكي لم يكن لديه برنامج بديل مثل بوخارين. وإنما كانت الخصومة بينه وبين ستالين تعود قبل كل شيء إلى كونها شخصيتين متسلّطين»<sup>(42)</sup>.

(42) انظر أيضاً الإقترارات المماثلة ضد تروتسكي من جانب الأكاديمي بلياك والاقتصادي فاسيلوشوك في أهونيك، العدد 12 و14، 1988. ويوجه الجنرال فولكوفونوف، المؤرخ العسكري، إلى تروتسكي تهمة الغرور فضلاً عن تهمة التسلط (انظر أترتاشيوتال هيرالد تريبون، أول تموز/يوليو 1988).

إن اعتباطية هذه الأقوال، بل طابعها الإفتراضي المحض، يتبين للقارئ بسهولة ما أن يطَّلِعَ على كتاب تروتسكي «المجرى الجديد» (1923) وغيره من وثائق المعارضة التي كتبت عام 1923، وبشكل خاص وثائق المعارضة بين 1926 - 1927 (بما فيها مسودة برنامج المعارضة الذي صاغته في أيلول 1927).

والواقع أن انتقادات واقتراحات تروتسكي والقادة الشيوعيين الذين كانوا يؤيدونه لم تكن سياسية وحسب، بل إنها لم تكن تَمُتُ بِصِلَةٍ إلى شخصيته «التسلطية». كما أنها كانت من الناحية السياسية متعارضة مع مواقف بوخارين المدعومة من قِبَلِ ستالين، ثم متعارضة مع مواقف ستالين التي عارضها بوخارين معارضة هشة. لقد كانت تلك الانتقادات والاقتراحات تنصُّدُ لصلب المشكلات - وإن بكلام موزون ومحسوب - سواء منها تلك التي تتعلَّقُ بديموقراطية الحياة السياسية والاجتماعية، أو تلك التي تتعلَّقُ بعملية المزج الضرورية بين التصنيع المخطط من جهة، وحماية صغار الفلاحين ومتوسّطهم من وطأة الدولة ووطأة التجارة (البورجوازية)، من جهة أخرى.

والواقع أن عمائلها مع بعض الأفكار التي شجّحها غورباتشيف (ولا نقول مع اقتراحاته «الإيجابية») أمر ملفت للنظر. إلا أن تروتسكي كان يشجب التجاوزات والخرزيبات البيروقراطية والفساد البيروقراطي عندما كانت لا تزال في بداياتها، في حين أن غورباتشيف يشجبها بعد مرور خمسة وخمسين عاماً عليها، وبعد أن تسبّبت بموت الملايين من الشعب السوفياتي وبآلام لا تُعدُّ ولا تحصى كان من الممكن تلافيها، فضلاً عما أحدثته من كوارث عسكرية واقتصادية واجتماعية.

حسبنا في هذا الصدد أن نذكر الاستشهادات:

«إن نظام التعيين [تعيين مسؤولي الحزب من فوق] لم يكن يتجاوز في أحلك الأوقات من فترة شيوعية الحرب نسبة 10% ممّا هو عليه الآن. لقد أصبح تعيين أمناء اللجان الإقليمية [وليس انتخابهم] قاعدة مكرّسة. وهذا يجعل الأمناء في وضع المستقلين عملياً عن التنظيمات المحلية».

«هذه مسألة يعرفها كل عضو من أعضاء الحزب. فأعضاء الحزب الذين يجحدون أنفسهم على اختلاف مع أحد القرارات التي تتخذها اللجنة المركزية، أو حتى اللجنة الإقليمية، أو الذين تتناهم شكوك حول صحة هذه القرارات، أو يتبنّون لم بصورة شخصية أن هناك خطأ ما أو تجاوزاً من التجاوزات أو خللاً أو بلبلة، لا يتجرّأون على طرح رأيهم

حواله في اجتماعات الحزب، بل أنهم يخافون من مجرد إثارة الحديث بشأنه. (...). فحرية النقاش في الحزب أصبحت غير موجودة عملياً، كما أن الرأي العام في الحزب أصبح مكتوم الأنفاس».

«لماذا نجد أنفسنا مجبوعين على الانتقال نحو نظام الديمقراطية العمالية؟ إننا كحزب، نشكل تعبيراً عما يحصل داخل الطبقة العاملة. والطبقة العاملة تشعر بقوة العدو وتتحقق من وجود هذه القوة في الواجهات، وهو عدو يعيش في المدينة نفسها التي نعيش فيها. هذا هو العامل الأهم. فعندما نتكلم عن ديمقراطية عمالية فلأن كلامنا يعبر عن عملية تجري في صلب الطبقة العاملة».

«على كل وحدة من وحدات الحزب أن تعود إلى المبادرة الجماهيرية، إلى حق النقد الرفاعي الحرّ - دوماً خوف ودوماً موارد - إلى حق اتخاذ الموقف التنظيمي المستقلّ. من الضروري أن نُنشئ جهاز الحزب ونجعله، وأن نجعله يشعر بأنه لا يمدو كونه إوالة تنفيذية للإدارة الجماهيرية».

«لقد قدّمت لنا صحافة الحزب في الآونة الأخيرة عدداً من الأمثلة التي تشهد على التفهق البيروقراطي المحطّ في مجال الأخلاق والعلاقات داخل الحزب. والجواب الذي يأتي على أول كلمة نقدية يتفوّه بها واحداً هو: «رجّع لنا بطاقتك الحزبية»<sup>(43)</sup>.

في الملحق الثاني من «المجرى الجديد» نجد إشارة إلى أن التوجه الاقتصادي الذي من شأنه أن يحافظ على السميثشكا (التحالف العمالي - الفلاحي) لا ينبغي أن يلجأ إلى إلغاء السوق بل ينبغي أن يقوم على قاعدة السوق. وقد كتب تروتسكي عام 1925 في كتابه «نحو الرأسمالية أم نحو الاشتراكية» يقول: «إن مقارنتنا الشائعة مع مستويات ما قبل الحرب تقتصر على الكمية وعلى السعر. (...) غير أن مُعاملات المقارنة في مجال الإنتاج ينبغي أن تتضمن النوعية أيضاً: وإلاّ فإنه من الممكن أن تتحوّل إلى مصدر للتوهم الذاتي». هكذا يخال المرء أنه يقرأ غورباتشوف أو أغانييفيان... خمسة وخمسين عاماً قبل الأوان!

لكن التهمة الفاضحة هي تلك التي تتعلق بالتوجه المزعوم نحو «تجيش العمل» ونحو تضيق الخناق على الطبقة العاملة، وهو ما يُزعم أن تروتسكي والمعارضة قد ناديا به عام

---

1 (43) وثائق معارضة 1923، منشورات نيويورك، لندن، 1975.

1926، ومهدا السبيل بذلك لستالينية الثلاثينات. لدحض هذه الافتراءات، إليكم مختارات من وثيقتين من وثائق المعارضة تقولان العكس بالضبط.

في البيان الذي تقدمت به مجموعة الـ 13 في الاجتماع المشترك بين اللجنة المركزية ولجنة المراقبة في الحزب الشيوعي السوفياتي في تموز/يوليو 1926، نقراً ما يلي: «إن النظام البيروقراطي يتسلل إلى حياة كل مصنع وكل مشغل كما يتسلل الصدا. فإذا نحن لم نقبل بحق أعضاء الحزب في نقد لجنة المنطقة أو لجنة الاقليم أو اللجنة المركزية، وإذا نحن لم نقبل بحقهم في التعبير عن انتقاداتهم تجاه رؤوسائهم المباشرين في المنشآت، فإن أعضاء الحزب سوف يصبحون خنوعين. فالوظف الإداري الذي يستطيع أن يضمن دعم هيئة حزبية عليا لأنه «رجل» من أوليائها ويدين بالولاء لها، يستطيع بهذه الطريقة أن يقي نفسه من أي نقد يأتيه من القاعدة، بل إنه يصبح ممثلي عن أي لوم أو عقاب فيما لو كان مسؤولاً عن تقصير في شؤون الإدارة أو عن تسلط دنيء.

وإن الاقتصاد الاشتراكي الذي يمر بطور البناء يفترض وجود شرط أساسي من أجل استخدام الموارد الطبيعية استخداماً اقتصادياً، وهو الرقابة اليقظة التي تأتي من القاعدة، وخاصة من جانب العمال في المصانع والمعامل. فطالما أن العمال لا يستطيعون أن ينتقدوا علانية كل ما يرونه من خلل أو تجاوز ولا يقرون على الوقوف في وجهه كل ذلك بأن يسموا المسؤولين بأسماهم - دون أن يخشوا مغيبة تسميتهم باسم المعارضين أو باسم «العناصر الساخطة» أو «العناصر المشاغبة» أو أن يتعرضوا لإبعادهم عن خلايا الحزب بل حتى عن المصنع - طالما أنهم لا يستطيعون القيام بذلك، فإن النضال من أجل «نظام اقتصادي» أو من أجل إنتاجية أكبر سيواجه لا محالة صوب الاتجاه البيروقراطي، أي أنه في معظم الأحيان سيضرب الشغيلة في مصالحهم الحيوية. وهذا بالضبط ما نراه يحصل أمام أعيننا اليوم. فانهدام الفعالية والتفاني عن وضع معدلات للأجور وضوابط للعمل - وهو ما يجعل الحياة قاسية على العمال - يعود في تسعين بالمئة من الحالات إلى الاستخفاف البيروقراطي بمصالح العمال الأولية وبالإنتاج نفسه. شهادة جيلة على «تجيش العمل»، أليس كذلك؟

أما مسودة برنامج المعارضة فهي تركز كل فصلها الثاني لوضع الطبقة العاملة والنقابات. وكان يجدر بنا أن نذكره هنا بكامله. غير أننا سنكتفي منه بالمقطع التالي: «إن العناصر الحاسمة التي تدفع بلادنا إلى السير في طريق الاشتراكية لا في طريق الرأسمالية تربط ارتباطاً وثيقاً بالتحصينات التي تقوم بها في مجال الشروط الحياتية للطبقة العاملة [التشديد في الأصل]. وينبغي لهذه التحسينات أن تتجلى في المجال المادي: عدد العمال المشتغلين

بالصناعة، مستوى الأجر الفعلي، طبيعة الميزانية العمالية، شروط سكن العمال، الرعاية الصحية، إلخ. . كما ينبغي أن تتجلى في المجال السياسي: الحزب، النقابات، السوفيئات، الشيوعية. وأخيراً في المجال الثقافي: المدونة، الأدبيات، الصحافة، المسرح. أما الاتجاه نحو إرجاء مصالح العمال الحيوية وجعلها في المصاف الثانوي والتعلل، باستعلاء وازدراء، بلذبة «ذهنية المعمل»، واعتبار المصالح المذكورة متعارضة مع التطلمات التاريخية التي يفترض بالطبقة العاملة أن تعمل على تحقيقها، فأمور تمثل اتجاهات خاطئة من الناحية النظرية وخطيراً من الناحية السياسية».

وفي الأونة الأخيرة طلع بعض المثقفين الليبراليين، بل بعض الغورياتشيفيين البارزين، بافتراء جديد على تروتسكي. مفاد الافتراء أن الرجل كان يتصف بالتسرّع والمغامرة في مجال السياسة الأممية<sup>(44)</sup>. وهو افتراء يتخذ بمشابة القطاء لتمرير اتجاه «التعايش السلمي المعقّد»، لكنه يعبّر، على طريقته، عن التخليّ عن اتجاه لينيني أصيل نحو الثورة الاشتراكية العالمية، لا علاقة له لا من قريب ولا من بعيد بالتدخلات العسكرية التي يقوم بها الاتحاد السوفياتي في الخارج. بل العكس! فالمقصود هو تلك الثورات المتوقفة على نضج العوامل التي تجعلها ممكنة في كل بلد على حدة، ومتربة في نهاية التحليل على موازين القوى بين الطبقات الاجتماعية في كل من تلك البلدان (وهي موازين تتأثر بموازين القوى على الصعيد الأممي لكنها لا تتحدّد بها على الإطلاق تحديداً ميكانيكياً).

إننا نقتصر بهذا الصدد على النص التالي: «لقد عايش الجيش، بالطبع، الأفكار نفسها التي عايشها الحزب والدولة، إذ كانت التشريعات والصحافة والتعريض تستلهم الثورة العمالية على حد سواء، بوصفها الهدف المنشود. وقد ارتدى برنامج الأممية الثورية مرات عدة طابعاً مبالغاً به في مجال الخدمات الحربية. هكذا كان للمرحوم غوسيف الذي شغل لفترة معينة منصب رئيس مجلس الخدمة السياسية في الجيش، ثم كان من أقرب مساعدي ستالين، أن يكتب في مجلة عسكرية في العام 1921: «إننا نعمل على إنشاء جيش البروليتاريا الطبقى (...). ونُعدّ لا فقط من أجل الدفاع ضد الثورة البرجوازية المضادة، بل أيضاً من أجل خوض الحروب الثورية (سواء كانت دفاعية أو هجومية) ضد القوى الامبريالية». كان غوسيف يأخذ على رئيس الجيش الأحمر تهاونه في إعداد هذا الجيش للقيام بمهمات أممية. غير أن المؤلف شرح للرفيق غوسيف على صفحات الصحف، أن القوة المسلحة الخارجية مدعوة إلى القيام بدور مساعد في الثورات، لا بدور رئيسي: فهي لا تستطيع أن تستعجل الحل أو

(44) أنظر بوجه خاص مقابلة داشتشيف، فيرشيفل، العدد 27، 1988.

تُسهّل النصر إلا إذا كانت هناك ظروف ملائمة ومعروفة. «أما إذا استُخدمت قبل نضج تلك الظروف، فإنها لا تؤدي إلا إلى إجهاض الثورات»<sup>(45)</sup>.

وخلافاً لأقوال ميدفيلد و«الغورباتشيفيين» التي تعتبر أن «ميول تروتسكي البونابرتية» والتخوف من «دكتاتوريته» المزعومة قد نصرت الكوادر الشيوعية وسهلت فوز ستالين، نطالب بالكشف عن الحقيقة كلها، وبأن تُنشر كل الوثائق التي كُتبت في تلك الفترة، بدءاً من «المجرى الجديد»، ومسودة برنامج الـ46، ومسودة برنامج المعارضة عام 1926 لكي يتسنى لكل القراء والقارئات في أيامنا هذه أن يكونوا فكرة مستقلة ونقدية عن الموضوعات الفعلية التي كان يدور الخلاف حولها في ذلك الحين، وأن يكونوا هذه الفكرة بشكل خاص في ضوء التاريخ، وفي ضوء ما حصل على الأرض بعد ذلك.

ورائدنا في ذلك ما كتبه ألكسندر ياكوفليف، عضو المكتب السياسي وأمانة الحزب الشيوعي السوفياتي: «ينبغي أن تُكشف الحقيقة كلها حول ما حصل في الماضي وفي الحاضر. أن تُكشف الحقيقة لا شبه الحقيقة ولا المديح الواسع الدمة. الحقيقة الكاملة، سواء من حيث الوقائع الفعلية أو من حيث الأحكام المبدئية».

إن الحملة الشعبية التي طالبت بإقامة نصب تذكاري على شرف ضحايا ستالين والتي لاقت دعماً شعبياً واسعاً<sup>(46)</sup>، قد توجت بعريضة موقعة بإمضاء سبعمائة شخص من أبرز الشخصيات الثقافية والصحافية، وقُدمت لميخائيل غروباتشيف لتطلب منه موافقة اللجنة المركزية على دعم هذا المشروع. وأضاف الموقعون طلباً محقاً آخر هو أن يضم النصب المذكور مركزاً للأبحاث ومتحفاً ومكتبة<sup>(47)</sup>. إن مؤلفات تروتسكي وكتابات المعارضة اليسارية وسائر البلاشفة القدماء، فضلاً عن كتابات مارتوف والمناشفة والفوضويين، إلخ، ينبغي أن تجد مكانها ضمن تلك المكتبة العتيدة لكي يتسنى لكل المواطنين والمواطنات السوفيات أن يتعرفوا، والنصوص بين أيديهم، على أفكار الجميع. كما ينبغي إعادة طبع كل النصوص المذكورة ونشرها على نطاق واسع في البلاد. ففي الوقت الذي تنتشر في الاتحاد السوفياتي على نطاق واسع روايات لا تتعاطف كثيراً مع الثورة، كرواية «الدكتور جيفاهو» - الأمر الذي يسرنا - نرى أن من دواعي القرب بالفعل أن نُحقّق عن القراء السوفيات مؤلفات قادة

(45) ليون تروتسكي، الثورة المفلدورة، ص. 239 - 240.

(46) لوموند، 21 حزيران/يونيو 1988.

(47) لوموند، 18 آذار/مارس 1988.

انتفاضة أكتوبر<sup>(48)</sup> وكتابات مؤسس الجيش الأحمر. لقد قررت الندوة التاسعة عشرة للحزب بناء النصب المذكور. فلتتابع ضغطنا حتى يضم ذلك البناء تلك المكتبة العتيقة وحتى تضم المكتبة جميع الوثائق المذكورة.

غير أن هذه العملية كلها تتخذ بعداً سياسياً مباشراً. إذ إنها تدور أيضاً حول الحكم الذي ينبغي إطلاقه على استخدام طرائق التزوير والافتراء كوسائل معتمدة في النقاش السياسي والسجل السياسي. وهذا أمر لا يتعلق بشؤون الماضي وحسب، بل يتعلق أيضاً بشؤون الحاضر والمستقبل.

لقد أرسل أربعة من أسئلة كراسي التاريخ في الحزب الشيوعي السوفياتي، من بينهم شيريكوف أستاذ كرمي التاريخ في أكاديمية العلوم الاجتماعية لدى اللجنة المركزية للحزب، رسالة إلى مجلة «أنباء موسكو»، يتحدثون فيها هل مقالة يوري أمانا سيوف التي ذكر فيها تروتسكي شيء من الخير ونشرها في تلك المجلة<sup>(49)</sup>. وقال الأساتذة الأربعة في رسالتهم بكل صفاقة: «إن أمانا سيوف لا يستشهد إلا برسائل لينين «إلى المؤتمر» [أي وصية لينين]، فهو لا يأتي على ذكر النضال المرير والدائم الذي شنه لينين والحزب قبل أكتوبر وبعده ضد تروتسكي والتروتسكيين حول مسألة طبيعة القوى المحركة للثورة في روسيا وآفاقها وحول انتصار الاشتراكية في بلدنا. (...) وبعد انتصار الفاشية في ألمانيا عام 1933 (...) راح تروتسكي يدافع عن إسقاط الحكم السوفياتي بالقوة، وعن استخدام إمكانية انضمام الاتحاد السوفياتي «بصورة حتمية» في الحرب المقبلة ضد الفاشية وتسخير الإمكانية المذكورة «لأمره كرئيس». (...) إن خط التروتسكية يعني إحياء الرأسمالية في الاتحاد السوفياتي»<sup>(50)</sup>.

وقد ردّ أمانا سيوف في العدد نفسه من «أنباء موسكو»، لكنه استنكف هو الآخر عن البحث في مواقف تروتسكي الحقيقية، ولم يأتي على ذكر تزوير هذه المواقف أو على الافتراءات التي كانت في أساس محاكمات موسكو وحملات التطهير الجماعية والفظيعة، أعني

---

(48) نشرت أنباء موسكو صفحتين كاملتين غير لائقتين بما فيه الكفاية، للتشكيك بدور تروتسكي القيادي في انتفاضة أكتوبر «الأسطورية» التي تنسبها إلى... ستالين) وفي هذه المقالة لا نجد الإشارة أبداً إلى أن تروتسكي كان رئيس اللجنة العسكرية الثورية التي قامت الانتفاضة. وتشدد تشديداً واضحاً على أن لينين وضع مشروعه الخاص بالانتفاضة بمواجهة مشروع تروتسكي، الذي اعتبره خطيراً على نجاح المشروع. لكنها تحاول إخفاء نتيجة هذا السجال: لقد طبقت خطة تروتسكي ونجحت.

(49) أمانا سيوف، في «أنباء موسكو»، 11 كانون الثاني/يناير 1987.

(50) «أنباء موسكو»، 10 أيار/مايو 1987.



مجزرة البلاشفة القدماء وعشرات الألوف من الشيوعيين. إن كل تناقضات الغورباتشيفيين الليبراليين وكل ورطتهم تتضح من خلال الاستنكاف المذكور<sup>(51)</sup>.

لكنه في الوقت ذاته يرد بقوة على الحجة القائلة: «لننصرف إلى مهام المستقبل، دون أن نناقش مشكلات الماضي». إذ إن عنوان رده بالذات يناهض بقوة بالعكس: «إننا نتحدث عن الماضي، لكن جوهر الحديث يدور حول مستقبل الاشتراكية». فإمكانية الديمقراطية الاشتراكية تصبح في حكم المنفية والمستبعدة عندما «يوصف صراع الآراء والبحث عن السبيل الثوري السليم والخلافات التي تنشأ بين قادة الحزب بأنها مؤامرات دبرها عدو مستر وغير منظور. وبعد ذلك تُوصم هذه التجمعات بوصمة «العداء للحزب»، كما توصف بأنها ذات دوافع مضادة للثورة. وهكذا تُستبدل الخلافات ذات الطابع السياسي باتهامات غريبة مستمدة من أبواب القانون الجزائي».

وقد كتب أمانا سيف في «أنباء موسكو» الصادرة بتاريخ 13 أيلول/سبتمبر 1987 يقول بصورة حازمة كذلك: «إن تصفية الستالينية ينبغي أن تُخاص حتى النهاية. وبناء عليه يمكن الحكم على أقوالنا وأفعالنا».

والحق أننا إذا كنا رأينا في قضية يِلْتْسِين (أنظر الفصل الثاني عشر من هذا الكتاب) أن أسوأ أشكال بداية العصر الستاليني وأبشع طرائقه قد عادت فجأة إلى الظهور، فإن ذلك يبين على أفضل نحو تلك الصلة القائمة بين تصفية الستالينية الناقصة وبين الغلاسنوست المحدودة، حتى لا نقول إنه يبين الحدود التي ما زالت تُفرض على الديمقراطية الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي.

مهما يكن من أمر فقد كان لهذه الهجمة الستالينية الجديدة ذيول مضحكة مبكية<sup>(52)</sup>.

---

(51) لقد عبر أمانا سيف لها بعد عن موقفه من تروتسكي بطريقة أكثر إيجابية، أنظر طارق علي ثورة من فوق، ص. 229 وما يليها.

(52) بصد مغزى هذه الهجمة الستالينية الجديدة، أنظر الفصل الثاني عشر، المتعلق بوجه خاص بالقضية المسماة قضية رسالة نينا أندرييفا. وقد تورطت الكا.جي.ب. بشكل غير مباشر بالقضية في شهر نيسان/أبريل 1988. وقد أهاوت إدخال المعتاد الستالينية المستهجنة بعزو جميع الصراعات الاجتماعية والخلافات في الآراء الأكثر حدة في الاتحاد السوفياتي إلى «مؤامرة» السي.آي.تي.، في نشرها المخصصة لكواذر أغزب: تركيز قوى السي.آي.تي. وعملاء آخرون متحالفون معها في أهبال الجنس (...). على تنفيذ عمليات سرية، تمهد إلى تشكيل معارضة سياسية داخل الاتحاد السوفياتي واستخدام البيروسترويكا وعمليات إضغاث الديمقراطية بغية تخريب البنية الاجتماعية للدولة السوفياتية من الداخل (...). من أجل إقامة مستدام التعددية الحزبية على النمط اليورجوازي [نمط يورجوازي دون بورجوازي؟] وخلق نقابات حرة (...). وحفز النشاط المعادي للمجتمع، بما فيه تعميم الفوضى» (مذكور في الغارديان، 28 نيسان/أبريل 1988).

فبعد أن اتخذت المحكمة العليا في الاتحاد السوفياتي قراراتها التي ألغت الأحكام والالتزامات التي وُجّهت لمتهمي محاكمات موسكو الثلاثة، وبالتالي لتروتسكي، نشرت صحيفة رودني برافو، لسان حال الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي، مقالة على صفحتها الأولى، ما لبثت أن وزعتها في الخارج بتاريخ 17 حزيران/يونيو 1988 وكالة أورييس برس، وتضمنت هذه المقالة تهجمات لأذعة على الاشتراكي الثوري التشيكوسلوفاكي المعروف بيتر أول وعمل آلان كريفيين وعمل كاتب هذه الأسطر، وعمل تروتسكي بنوع خاص.

وقد حفلت تلك التهجمات بكل الافتراءات الستالينية القديمة التي لم يمضِ على إدانة المحاكم السوفياتية لها، بوصفها افتراءات لا أساس لها، إلا بأبام قليلة: «فقد قال تروتسكي في كتابه حول الثورة الدائمة الذي نشر عام 1930 إنه يستحيل القيام بثورة [1] اشتراكية ضمن إطار وطني. وإذا [1] فقد كان من دعاة إلغاء السلطة الإشتراكية في كل مكان نشأت فيه (...). أما أنصار تروتسكي (...) فقد اعتبروا بالحرف الواحد أن من أول مهامهم وصل رأسها شئّ الانفصال ضد القوى المعادية للفاشية وذلك انسجاماً منهم مع فكرتهم الاستفزازية التي تقول إنه ينبغي أن تنتصر الفاشية أولاً، لأن سقوطها بعد ذلك سيجعل الثورة العالمية، في رأيهم، أمراً ممكناً (...) حتى أن التروتسكيين وضعوا دستوراً لجهة داخلية تعمل على مهاجمة القطاعات الفردية اليسارية من حركة التحرير الفرنسية. وربما كان هذا هو السبب الذي جعل التروتسكيين يتمكنون من عقد مؤتمراتهم بصورة شرعية [1] في فرنسا إبان احتلال تلك البلاد».

من العيب أن يضيّع المرء وقته في الرد على هذه المجموعة التعيسة من الأكاذيب التي لا تحتوي على ذرة من الحقيقة. لكن تاريخ صدور هذه المقالة أمر ذو مغزى ودلالة. فهل اضطر الجناح المحافظ من البروقراطية التشيكوسلوفاكية إلى مهاجمة غورباتشيف عشية الاجتماع التاسع عشر للحزب الشيوعي السوفياتي عبر مهاجمته لتروتسكي والأمية الرابعة وبيتر أول وآلان كريفيين وأرنست ماندل؟ لا شك في أن العالم قد تغير عمّا كان عليه، عندما كان الستالينيون والستالينيون الجدد يتبنون بصورة أوتوماتيكية كل ما يُقال في موسكو.

صحيح أن وكالة الأنباء السوفياتية نوفوستي قد ردت بعد ستة أشهر، وبصورة غير متوقعة، على مقالة رودني برافو، فنشرت مقالة بقلم د. نيكولاي فازيتسكي<sup>(53)</sup>، عنوانها

(53) لقد كتب نيكولاي فازيتسكي هذا نفسه كراساً تحت عنوان «التروتسكية الماصرة ضد السلم والوفاء» وطبع بعدة لغات عام 1986 ووزع بشكل واسع على سفارات الاتحاد السوفياتي، بما فيها سفارة كوبا =

«التروتسكية الحديثة، فكراً وممارسة»، تحتوي هي الأخرى على كمية لا بأس بها من التشويشات والمغالطات السيئة النية. لكنها تنتهي على الرغم من ذلك بالمقطع التالي: «إن معظم التنظيمات اليسارية تتبنى حيال التروتسكية موقفاً حيادياً» نشطاً. لكن هذا لا ينفي إمكانية التعاون السياسي مع التروتسكيين. فهناك عدة أمثلة على مثل هذا التعاون من جانب عدة أحزاب شيوعية واشتراكية وعدة منظمات وحركات معادية للحروب، في سلسلة من بلدان أوروبا الغربية وأمريكا اللاتينية وأستراليا. وقد نشأت بالاشتراك مع المجموعات التروتسكية كتكتلات انتخابية وتحالفات سياسية واتفاقيات من أجل القيام بحملات سياسية قصيرة الأمد وأحياناً طويلة الأمد. فبينما للمرء أن يتناول كل حالة من هذه الحالات ليرى إلى أي حد يستطيع التعاون أن يصل إلى نتيجة. أما نحن فنرى أن مثل هذه التحالفات ينبغي أن تكون إما «مع» وإما «ضد». «ضد» السياسة التي تمارسها إمبريالية الاحتكارات ضد الشعوب، و«مع» التحولات التي تتم لصالح الشغيلة. إن هذا التعاون فقط هو الذي قد يكون له معنى ولا تقترب عليه نتائج سلبية بالنسبة للحزبين المعنيين». أجل!

كان تروتسكي، بما عرف عنه من حذر مدعش، قد اختتم كتابه «جرائم ستالين» بالكلمات التنبؤية التالية: «إن التاريخ لن يغفر أية قطرة دم أهرقت في سبيل هذا المألوش»<sup>(\*)</sup> الجديد، مألوش التعسف والامتيازات. إن الشعور المناهض يحد أقصى درجات الرضى عن النفس في ذلك اليقين الذي لا يتزعزع بأن حكم التاريخ سيكون يمثل حجم الجريمة. وسيكون للثورة أن تفتح جميع الخزائن السرية المفلقة وتتحقق من صحة كل الدعاوي والمحاكمات، وتُنصف كل الافتراءات، وتقيم أنصافاً تذكارية على شرف ضحايا التعسف والظلم، وتطلق اللعنة الأبدية على أسماء الجلادين أجمعين». كل هذا بدأ يحصل بالفعل...

بنسخته الصادرة باللغة الأسبانية. ونقرأ فيه بالتحديد: «يقرن التروتسكيون بين الحرب والأمل بتصفية حساباتهم مع القاعدة السوفياتية (...) إنهم يأملون أن يطفى الاتحاد السوفياتي المزمع بالحرب، ولهذا فإنهم لا يوافقون المذبح إزاء المانيا الفاشية. فهنا يجدون حليفهم الرئيسي في الضال ضد الاتحاد السوفياتي. وقد دعا تروتسكي معاونيه في التوجيهات التي أرسلها لهم إلى إقامة صلات مباشرة مع حكومات المانيا الفاشية واليابان المسكرة». وكل ذلك «نتيجة» رسالة ذكرها راديك في المحاكمة الثانية من محاكمات موسكو، وهي عبارة عن نص مزور بشكل فاقع (تيكولاي فازيسكي، Hedeidaang Trotskisme tegen vrede en ontspanning، ص. 15) إن حيل الفكر البيروقراطي لا يعقلها عقل... خاصة عندما يُعتقد الحد الأدنى من النقد الذاتي الصريح.

(\*) Moloch: المألوش وهو إله الشعب المسمون، شعب سامي قطن شرقي الأردن، وكان إلهاً قاسياً بشعاً (٠٢)

## الفصل الحادي عشر

### معضلات غورباتشيف

بقدر ما تتحدد إصلاحات غورباتشيف وتنتشر، بقدر ما تصطدم بمجموعة عوائق مركبة، تولّد شكوكاً جدية حول إمكانية نجاحها. وبالإمكان إضافة شكوك أخرى - ليست أقل جدية - حول الهدف الأساسي الذي يعمل غورباتشيف على تحقيقه. فهل يخفي هذا الهدف عن شركائه وعن الرأي العام السوفييتي والعالمي؟ ألا يعني ذلك أنه لا يملك بالفعل مشروعاً متكاملًا<sup>(1)</sup>، فيتقدم بطريقة براغماتية، بغية تحقيق غايات جزئية في مواجهة احتمال تغيير هذه الأهداف إذا ما واجهته مقاومة قوية جداً؟.

#### ■ تناقضات البيروسترويكا

هذا يصبح بشكل خاص في المجال الاقتصادي. فمن قبيل الخطأ أن تُعزى صعوبات تحقيق البيروسترويكا وإعادة بناء الحياة والإدارة الاقتصاديةيتين بمجملهما إلى مجرد عوائق مؤسسية، أي إلى تعنت الشرائع البيروقراطية الوسيطة الأكثر محافظة والأكثر تأثيراً بالروتين والبلادة. ثمة أيضاً منطق ملازم للاستنام الاقتصادي السوفييتي - يعني ذلك الخلط المهجين، الخاص، بل الحقيقي والمختص من التخطيط البيروقراطي والاقتصاد المشترك الواسع النطاق، من جهة، وبين استمرار إولات السوق في مجالات خاصة من جهة أخرى. وذلك كله ينضوي تحت عباءة شريحة مسيطرة تدافع بحماسة عن إمتيازاتها - وهو منطق يظل يقوم بعمله في أسوأ الظروف، ولكن ينبغي استبداله بمنطق جديد كلياً، بغية تخطي التخريب الذي أحدثه.

---

(1) كما أشرنا في الفصل الخامس، فإن العديد من الأهداف الجزئية التي ترمي إليها البيروسترويكا ليست متناقضة فحسب، بل إن بعضها يستبعد الآخر بكل معنى الكلمة.

والحال أن ما يلفت النظر في جملة الإصلاحات التي شرع بها غورباتشيف حتى الآن، هو أنها لم تستبدل المنطق المعمول به (أو بدقة أكبر، منطق سوء الاشتغال؛ غير أن الدبالكتيك يعلمنا أن سوء الاشتغال ليس في المحصلة إلا تنوعاً من تنوعات الاشتغال، إلا عندما يتوقف هذا الأخير كلياً) بمنطق جديد كلياً. ومن أجل البرهان على صحة هذا القول يكفي تفحص القسم الرئيسي من إصلاحات غورباتشيف الاقتصادية: الاستقلالية المالية للمنشآت.

إن المديرين - أو إذا شئنا، «تعاونيات العمل»، فالفرق بينهما ليس أساسياً من وجهة نظر اقتصادية، علماً أنه أساسي بالطبع من وجهة نظر اجتماعية - قد وُفقوا في تهريبهم من وصاية الوزراء التي تستهدف تحديد حصة الإنتاج، كما وُفقوا أيضاً في اكتسابهم حق الحفاظ على جزء من «الربح» لفايات استثمارية، وحتى لتوزيع المكافآت؛ ثم وُفقوا أخيراً في الحصول على إمكانية إجراء عقود واتفاقات تعاون ملزمة مع منشآت أخرى (وبالتحديد مع شركات المؤمنين)؛ وطالما أنهم ليسوا مستقلين في مجالات الأسعار والأجور والطلبات، وإلى حد بعيد في مجالات الاستثمارات، فإن حقوقهم المكتسبة تبقى جزئية جداً، ما لم تكن وهمية إلى حد كبير.

غير أن آية استقلالية فعلية - كلية - في مجال الاستثمارات، والطلبات والأسعار والأجور تعني نهاية كل تخطيط إلزامي فعلي. وهذا الأخير سوف يُستبدل بذلك فصاعداً بسلوك توجيهي وإرشادي<sup>2</sup> يُعتبر الموضة السائدة في ظل «الرسالية المتأخرة»، علماً أنه لم يعد ثمة مجال للشك بانعدام فعالية هذا السلوك على المدى الطويل، في عمليات تنافدي أزمت فيض الإنتاج والتقلبات الظرفية والفوضى المالية، على وجه التحديد. وذلك في ضوء ما جرى في الاقتصاد الرأسمالي أثناء الخمسة عشرة أو العشرين عاماً الأخيرة<sup>3</sup>. فمن يريد التوفيق بين سيادة قانون القيمة والحفاظ على اقتصاد مخطط، هو كمن يريد المزاوجة بين الماء والنار، لذا فالشروع محكوم عليه بالفشل المحتم.

ومن المفيد الإشارة إلى السبب الرئيسي لذلك. فملكية وسائل الإنتاج، بالمعنى الاقتصادي لا بالمعنى القانوني للعبارة، هي في التحليل الأخير سلطة امتلاك تلك الوسائل وفي الوقت نفسه امتلاك فائض الإنتاج الاجتماعي الذي يسمح بتنميتها.

أما حيازة ذلك الحق فتجب أن تكون من نصيب الدولة أو من نصيب أي جسم يمثل

---

(2) أنظر بهذا الصدد كتبنا، الأزمة، الرسالية المتأخرة، والنظرية الاقتصادية الماركسية.

الجماعية في مجملها، على النحو الأكثر ديمقراطية وفعالية من الدولة نفسها. ومثال ذلك مؤتمرات مجالس الشغيلة المنتخبة ديمقراطياً. وفي هذه الحالة تكون بالفعل حيال ملك مشتركة لوسائل الإنتاج ولجزء من فائض الإنتاج الاجتماعي المخصص للاستثمارات المتنامية (بالمعنى الأوسع للعبارة) وهكذا نجد أنفسنا بالفعل حيال اقتصاد ما بعد رأسمالي. فالسوق وقانون القيمة لا يعودان يحددان إذاً لا بنية الإنتاج ولا بنية الاستثمارات، (ناهيك بمستوى الاستخدام وإعادة توزيع اليد العاملة). وفضلاً عن ذلك كله فإن اللجوء إلى إزالات السوق يسمح بالتحقق من الصحة ومن التماسك الاقتصاديين لعدد من القرارات المسبقة، بإحلال منطق السوق محلها في مجالات يكون فيها التخطيط المركزي المسبق عديم الفعالية بحكم تعريفه وبالتالي عديم الفائدة في جميع الأحوال، وذلك نظراً لدرجة تشريك العمل التي تكون ما زالت غير كافية: سلسلة من مجالات الإنتاج الصغير والخدمات.

وأما أن تكون سلطة امتلاك وسائل الإنتاج فضلاً عن امتلاك جزء من الفائض الاجتماعي المخصص للاستثمارات والذي يحدد مستوى الاستخدام - بيد المنشآت بصور رئيسية وفعالية، مما يجعلها تصبح، بحكم ذلك، شركات مستقلة؛ أن يكون الحال على هذا الصورة يعني أن نحل ملكية المجموعة، التي ليست سوى منوع من منوعات الملكية الخاصة عن الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج. وهكذا يتوقف السوق وقانون القيمة عن مجرد التأثير على التطور وعلى الحياة الاقتصادية، ليهيمن عليها برمتها ويمرركاها تحريكاً فعلياً. وفي هذه الحالة لا تعود المسألة مسألة اقتصاد مخطط أو اقتصاد مشترك أو اقتصاد ما بعد رأسمالي، بل مسألة إعادة الرأسمالية.

ويحاول أفغانبيغان، المستشار الرئيسي لميخائيل غورباتشيف أن يتهرب من هذه المشكلة بالحديث عن «إعادة بناء تدريجية (متتابعة) لسوق السلع الإنتاجية، وللرسميات وللمال العام في إطار خطة أكثر مرونة»<sup>(3)</sup>. وهذا لا يتعدى كونه لمياً على الألفاظ. ففي إطار التخطيط، لا يستطيع السوق أن يسود فعلياً، كما لا يستطيع التخطيط أن يسود في إطار اقتصاد السوق. وإذا كان ثمة من إسهام نظري أساسي ما في سجل بريوجينسكي ويوخارين في العشرينات فهو أن ذلك السجل توصل إلى هذا الاستنتاج الذي أكدت صحته ستون سنة من التجربة منذ ذلك الحين، سواء في الشرق أو في الغرب<sup>(4)</sup>.

(3) أفغانبيغان، «إسهامات جديدة في الاقتصاد السوفياتي»، في نيولفت ريفيو، العدد 169، أيار/مايو - حزيران/يونيو 1988.

(4) حول سجل بريوجينسكي - يوخارين، انظر أوجين بريوجينسكي: الاقتصاد الجديد وأزمة التصنيع السوفياتي، يوخارين، الاشتراكية في بلد واحد.

إن السوق الحقيقية لوسائل الإنتاج لا يمكن أن تشتغل إلا إذا كانت المنشآت حرة في تحديد خياراتها وأولويات استثماراتها. ولا يمكن حثها على ذلك ما لم تحتفظ بالجزء الأكبر من مداخيلها الصافية التي ستصبح آنذاك أرباحها. وهذا يفترض نموذجاً للتطور محكوماً بالربح - والأصح أن يقال أنه محكوم بالفروقات القائمة بين الربح الذي يحققه الفرع الواحد أو المنتج الواحد والربح المتوسط.

وتحدد الأولويات الاجتماعية - الاقتصادية آنذاك بتفاوت المداخليل والموارد (الثروات). هكذا بُني شقق فخمة قبل بناء مساكن اجتماعية، وتُنَجَّ أجهزة تلفزة ملونة قبل إنتاج الكتب وتكون الأسبقية لعيادات الأغنياء وليس للمؤسسات الطب الوقائي، ويمرر تفضيل الزراعات القابلة للتصدير على إطعام الشعب. والنتيجة واضحة للعيان، ليس فقط في ساو باولو وفي هونغ كونغ ولاووس، بل أيضاً في نيويورك وبارلي وليفربول. وقد كانت بيئة في بتروغراد وتبليسي عام 1913، وفي شنغهاي عام 1924، وهي للأسف شديدة الوضوح في شنغهاي<sup>(5)</sup> وفي بلغراد عام 1988.

هذه هي حال أية سوق فعلية لليد العاملة، ذلك لأنها لا تعمل من دون أن تُفَرِّد جتاًحاً خاصاً للبطالة البيئية الدائمة، أي من دون جيش احتياط صناعي، أي من دون تحويل البروليتاريا من طبقة متحررة اقتصادياً (ولا نقول مهيمنة سياسياً) إلى طبقة مأجورين مستغلين<sup>(6)</sup>. ومرة أخرى فإن ذلك يعني ببساطة إعادة الرأسمالية، حتى في حال عدم حلول الملكية الخاصة، قانونياً، في الصناعة الكبرى (أو في حال عدم حلها بعد) محل الملكية المؤممة لوسائل الإنتاج. فالملكية الخاصة بالمجموعة تستطيع في أثناء هذه المرحلة أن تقوم بهذا الدور على أكمل وجه.

إن المنطق الاقتصادي الذي يربط بين الربح (من خلال سوق الرساميل) وتحول قوة العمل إلى سلعة، هو بالتحديد منطق الحكم بالفشل على المشاريع التي تعمل بخسارة. ثم

---

(5) حسب الصنداي تايمز، 11 كانون الأول/ديسمبر 1988، أكلت *Le Quotidien des Paysans* الأسبوع الفائت أن ثلاثين مليون فلاح صيني مهملون بالبطالة، ويعيش سبعون مليوناً فيهم دون مستوى الفقر، وعشرون مليون منهم مهملون بالجوع، و16 مليون قد قهقوا جوعاً، وهذا بعد عودة «اقتصاد السوق» إلى الريف.

(6) تنقل التايمز اللندنية في 14 تموز/يوليو 1988 الاستشهاد التالي عن صحيفة الحزب الشيوعي الصيني ويتعين رؤيته، وهو استشهاد على الرغم من صحته فإنه يتميز بانعدام كامل للمسؤولية: «في هجوم لا مثيل له على فكرة «العمل للجميع» أكدت الصحافة الرسمية أمس أن حوالي 25% من اليد العاملة المدنية هي يد عاملة فائضة وأن البطالة أمر لا مفر منه وبالتالي أمر حسن للإقتصاد».

إن هذه المشاريع، ولنكرر ذلك، تتحول بحكم ما يتناه، إلى شركات مستقلة بالفعل، ومنفصلة الواحدة منها عن الأخرى في إمتلاكها لمجموع الموارد الاقتصادية. ثم إن هذه الشركات تقوم في الوقت نفسه بعمل خاص لا تُعرف نتيجته الاجتماعية إلا فيما بعد، أي إبان بيع السلع. لكن في حال كساد هذه السلع، أو في حال بيعها بأسعار متدنية، فإن تلك الشركات ستعمل بخسارة تقضي بها إلى الفشل. وفي حال فشلها ستقوم بتسريح العاملين في ملاكها.

إن منطق الريح هو منطق المنافسة. وهذه الأخيرة تؤمّن على الدوام وجود شركات معرضة للفشل. وعدد هذه الشركات يزداد بصورة دورية. وعلى نحو مفاجيء تتحول البطالة البنوية - جيش الاحتياط الصناعي - إلى مؤسسة. فاتساع الفشل ونشوء مشروعات جديدة (على قاعدة رسملة جزء من الريح الجاري)، يحددان الحركة المحتومة القائمة على تحسن الأحوال وترديها، وعلى نمو الإنتاج الإجمالي وتدهوره، وعلى البطالة الجزئية والبطالة الواسعة.

وتؤدي المنافسة، فضلاً عن ذلك، إلى الاحتكارات التي تفاقم اختلالات التوازن في إعادة توزيع الموارد الاقتصادية وعدم عقلانيتها. يؤدي ذلك كله إلى ارتفاع الأسعار وإلى الاتجاه نحو التضخم. وتتواصل هذه العمليات عندما يكون ثمة «فيض في العرض».

وهكذا يشير أندريه ساخاروف، في مقابلة له مع النيويورك ريفيو أوف بوكس (22 كانون الأول/ ديسمبر 1988) إلى أن المصانع التي تُنتج الصابون في الاتحاد السوفياتي والتي تُشكّل تروستاً واحداً، تمهد مصلحة (مصلحة مالية بالطبع) في إنتاج قطع صابون صغيرة فخمة تباع القطعة الواحدة منها بتسعين كوبيكاً، وذلك بدل إنتاج قطع عادية تباع الواحدة منها بتسعة عشر كوبيكاً. وإذا كان ثمة استقلالية مالية من دون أهداف كمية تفرضها الخطة أو الجسم الذي يمثل المستهلكين، فإن إنتاج الفئة الثانية سوف يتقلص ويولد نقصاً مصطنعاً.

صحيح إن الاستقلالية المالية للمنشآت تؤدي إلى فشل في إطار البريسترويكا، كما هي مطبقة حتى اليوم. وقد نقلت الصحافة السوفياتية أن منشأة بناء في لينينغراد تستخدم حوالي ألفي عامل قد أفلست في آذار/ مارس 1987. غير أن عيالها نُقلوا مباشرة إلى وظائف أخرى في المدينة نفسها، وحافظوا، فضلاً عن ذلك، على مستوى أجورهم. لذا لا يمكننا أن نتكلم، في الوقت الحاضر، عن «سوق قوة عمل» بالمعنى الحرفي للمعبارة.

ويتساءل الغورباتشيفيون الرواد بدهشة: «هل أنتم، إذن، ضد «التيب»، وضد التحول الذي قام به لينين في العام 1920، وهل أنتم إلى جانب السياسية الستالينية في



التجميع القسري والتصنيع المُسرَّع ومن دون حساب الأكلاف؟ وإلى جانب «الاقتصاد المُوَجَّه». كلا لسنا مسؤولين عن أي من هذه الأخطاء المميتة<sup>(7)</sup>. غير أن الإحالة إلى «النيب» تسمح بالضبط بتبيان كل الصعوبة التاريخية التي تعترض البيروسترويكا.

إن «النيب» هي أساساً من العودة إلى المبادرة والملكية الخاصتين في الزراعة وفي بعض الخدمات وفي الصناعة الصغيرة، أي أنها نوع من اللجوء الواسع إلى الإنتاج السلمي الصغير. وهذا اللجوء ملائم تماماً للملكية المشتركة وللتنظيم المخطط للإنتاج الكبير، فضلاً عن ملاءمته للتخطيط الاقتصادي بأكمله. ينبغي أن نفهم، بالطبع، أن هذا اللجوء الواسع إلى الإنتاج السلمي الصغير مثلث بالتناقضات والمخاطر<sup>(8)</sup>. فليئين لم يخف يوماً أن الأمر يتعلق بتراجع ما (التراجع لتحقيق قفزة أفضل). وتؤكد تجربة «النيب» التي أرساها دينغ هسياوبنغ في جمهورية الصين الشعبية هذا الشخص وهذا التوقع بنسبة مائة بالمائة<sup>(9)</sup>.

غير أن الفرق بين الاتحاد السوفياتي في ظل غورباتشيف والصين في ظل دينغ هسياوبنغ واضح للعيان. فالاتحاد السوفياتي هو أساساً بلد مصنع، لا بلداً زراعياً كالصين. ومشكلات الإدارة والتنسيق والعقولة تعني أساساً المنشآت الصناعية الكبرى والمواصلات الطويلة المدى والنقل، كما البنوك، ولا تعني أبداً الزراعة والتجارة.

والحال أن التجربة بأكملها، بما فيها تجربة الصين، وتجربة كل من المجر ويوغوسلافيا وبولندا، على وجه الخصوص، تؤكد استحالة الاستناد إلى نموذج «النيب» لحل هذا النوع من

---

(7) يؤكد تروتسكي في كتابه حيائي إنه لم يتردد على الإطلاق في موضوع «النيب» بل صاغ الاقتراح الأول حول الانتقال من سستام مصادرة الفائض الزراعي إلى سستام الضريبة المعنية، قبل عام من تبي الحزب هذا الاقتراح كفائدة للسياسة الاقتصادية الجديدة [النيب].

(8) نستطيع ذكر استشهادات لينين العديدة بهذا الصدد، ونكتفي بواحدة منها: «يبقى الاقتصاد الفلاحي إنتاجاً سلبياً صغيراً، وهنا نجد الرأسمالية قاعدة واسعة جداً تتمتع بجلور شديدة العمق والصلابة. وعلى هذه القاعدة، تحافظ الرأسمالية على نفسها وتتجدد في صراعها الأكثر ضراوة مع الشيوعية. والأشكال التي يتخلدها هذا الصراع هي: نشاط الميكانيكا Mechatnik والمضاربة على تخزين الدولة للقمح (ولمنتجات أخرى) - وبشكل عام على توزيع المنتجات من قبل الدولة» (والاقتصاد والسياسة في عهد ديكتاتورية البروليتاريا) في أعمال مختارة، مجلدين، المجلد 2، ص 636 - 637.

(9) أنظر مقالاتنا والنيب في جمهورية الصين الشعبية، في الأثيركور، العدد 234، 19 كانون الثاني/يناير 1987، وانظر أ. مارالير «ثياب زهاو زيانغ الجديدة» في الأثيركور العدد 271 و272، 5 و19 أيلول/سبتمبر 1988.

المشكلات. ولهذا فإن جميع مشكلات تمويل المنشآت الصناعية في هذه البلدان الأربعة ظلت مدققة، هجينة، متناقضة وغير متاسكة<sup>(10)</sup>.

في المجال الاقتصادي لا تتمثل المضلة الفعلية لغورباتشيف في الاختيار بين الأمرين التاليين: «إما التجميع القسري للزراعة وإما «التيب»، فهذه مسألة حسمها التاريخ. فما يحدد مضلته يتمثل في خياره بين: الحفاظ على الملكية الجماعية وعلى الاقتصاد المخطط، أو إعادة الرأسمالية إلى الصناعة الكبرى. ومن المرجح جداً أن يذهب غورباتشيف والقادة الأساسيون في النوميكلاتورا في الاتجاه الأول. وأنداك، يصبح المشروع الغورباتشيفي القائم على اللجوء إلى إولات السوق بشكل واسع (أليس الأصح القول: شبه السوق أو السوق الزائفة؟) في مجال الصناعة الكبيرة عرضة للاختلال الاقتصادي على نحو مفاجيء، هذا إذا كان هذا «المشروع الكبير» هو مشروع غورباتشيف بالفعل.

وقد أطلق الاقتصادي الأميركي جوزيف س. برلينير، وهو أستاذ في جامعة هارفرد وأحد أفضل المعارفين في الاقتصاد السوفياتي، حكماً مسبقاً على ما يسميه «الإصلاح الجذري»، وهو حكم شبيه جداً بحكمنا: «إن [الإصلاح] الجذري الأقصى سيفرض اللامركزية في كل من التخطيط والإدارة. ويمكن أن تُستخلص ميزات مثل هذا النموذج من النموذج المجري. وبإمكاننا أن نتصور أن الأمر يتعلق ببساطة بتخطيط مركزي من دون أهداف مفروضة على المنشآت. غير أن هذه الصيغة التي تبدو بريئة تنطوي على أكثر من مجرد تغيير في الاقتصاد المخطط مركزياً. فسيح التخطيط المركزي يتفكك بشكل واسع عندما تختفي السلطة التي تحدّد بصورة مباشرة أهداف إنتاج المنشآت. وإذا لم يكن بالإمكان إجبار المنشآت على الإنتاج تبعاً لتوجيهات الخطة، فلا يمكن تحميلها مسؤولية توفير [كميات] مخصوصة من السلع الوسيطة ومن المواد الأولية (...). ففي غياب أهداف الإنتاج ينبغي تعديل المعايير التي بناءً عليها يتم تقويم أداء المنشآت. وفي هذه الحال من الصعب تصور معيار آخر غير اعتماد شكل من أشكال معايير الربح، على أن يُصار إلى تعديل هذا الشكل إلى هذا الحد أو ذاك. أما في حال اعتماد الربح معياراً محدداً للحكم على الجودة، فإنه يصبح

---

(10) لقد سبق وأشارنا إلى أعمال البروسور المجري كورناي الهامة بصدد التناقض الجوهرية بين السيطرة السياسية للبيروقراطية من جهة وتداخل التخطيط المركزي لإولات السوق من جهة ثانية. وهو يشير إلى أنه في إطار الإصلاحات الاقتصادية المجرية أصبحت البيروقراطية متعددة المراكز (وقد استغلنا التعبير التالي: أصبحت إقطاعية بشكل من الأشكال) ونحولت إلى شبكة من البيروقراطيين الأكثر استقلالية عن بعضهم البعض، لكن الذين يحافظ كل منهم على إمتيازاته.

الوظيفة الموضوعية الفعلية [ومن الأفضل القول: إنه يصبح الهدف الرئيسي] للمديرين. عندئذ يصبح من الضرورة بمكان أن يُصار إلى التأكد من أن الأرباح والأكلاف التي تتخذ على ضوءها القرارات سوف تُعبّر بصورة عقلانية عن المنافع الاجتماعية [٩]، وعن الأكلاف الهامشية. وهذا يفترض التخلي عن أربعين عاماً من الإدارة المركزة القائمة على تحديد الأسعار الثابتة تبعاً للأكلاف الوسيطة، فضلاً عن الأرباح العادية. وينبغي أيضاً إدخال تغييرات ماثلة في إدارة سوق العمل [١]، وفي السستام المالي، وفي مجالات أخرى من الاقتصاد<sup>(١١)</sup>.

ليس من الصعب أن يبرهن المرء على أن مثل هذا «الإصلاح الجذري» - وكان برلينر قد بين أصلاً أنه أمر بعيد الاحتمال، إن لم يكن مستحيلاً - لن يكون فعالاً ولا متأسكاً على نحو فعلي، ما لم تتجاوز «المنفعة المادية للمديرين» مجرد المنفعة التي توفرها كل من المداخليل وسبل الحصول على السلع وعلى الخدمات الاستهلاكية الخاصة (وهي سبل قائمة على الامتيازات)، إلى العلاقات الدائمة، البنيوية والمضمونة مؤسسياً، مع الحفاظ على نفس مستوى الأداء الإجمالي للمنشآت، وبوجه خاص. مع الحفاظ على قدرة هذه المنشآت على امتلاك الآلات والمواد الأولية بحرية، أي على امتلاك وسائل الإنتاج بحرية. هذا يعني أن مصير هؤلاء المديرين ومصير أبنائهم سوف يرتبط بمصير المنشأة. الأمر الذي سيجعلهم يتحولون من مديرين مؤقتين إلى مديرين دائمين في منشأة محدودة<sup>(١٢)</sup>. فهذه الأخيرة سوف تصبح من الآن فصاعداً منشأة (هم)، أي شركة (هم)، ويصبحون أشخاصاً غير قابليين للعزل. الأمر الذي يفترض إعادة الملكية الخاصة على نحو واقعي إن لم يكن بصورة قانونية. وهذا ما لا يسمح به غورباتشيف ودينغ هسياو بنغ بالطبع. لكن رغم ذلك تبقى إصلاحاتهم مفتقدة للتماسك.

وهكذا تنتقل من المعضلة الاقتصادية إلى المعضلة المؤسسية، فغورباتشيف يريد أن يوسع سلطة المديرين الصناعيين والماليين والتجارين إلى حد بعيد وعلى حساب الموظفين في المستويات الوسيطة، وفي الوزارات، بادئ ذي بدء. وقد قُسمت الأرقام التي تحدّد حجم انخفاض عدد الموظفين والمشرّفين «بعدة ملايين». ولا ينبغي مع ذلك الاعتماد على هذه

(11) جوزيف س. برلينر «التخطيط والإدارة». نجد مقالته في كتاب «الاقتصاد السوفييتي حوالي العام 2000» لكتاتيه إبراهيم برغسون وهربرت ألون.

(12) أنظر بوجه خاص الشروحات الهامة حول هذا الموضوع الواردة في مجلة Neue Zürcher Zeitung في العددين الصادرين 15 آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر 1987.

الأرقام . فالأمر يتعلق في الواقع بالفساد الواسع . ويدعي أن يصطدم به التوجه جميع أولئك الذين يشعرون بالتهديد في وظائفهم ومدافعهم . ولم يعد ثمة مجال للشك في أن المخاوف - والعداوة العامة الصامتة إزاء إصلاحات غورباتشيف - تفتح شرائح تتزايد اتساعاً من البيروقراطية . فهذه الشرائح تخشى من أن يطيح غورباتشيف بالبناء بأكمله في محاولته زعزعة بعض الدعامات في التركيبة السوفياتية بأسرها .

والأهم من ذلك أن الروتين والسلبية وانعدام المسؤولية التي تتميز بها البيروقراطية وتشكل مضرب الأمثال<sup>(13)</sup> تمثل كابحاً قوياً لليبرسترويكا . فالمقاومة السلبية هي أكثر فعالية من المعارضة النشيطة . وتتكاثر إشارات الصحافة السوفياتية إلى هذا التعنت، خاصة في صيف وخريف 1987 . وكانت الأذفستيا قد نشرت بالأصل سلسلة مقالات حول وزارة الصناعة والبناء الآلي التي كان من المفترض أنها شهدت إصلاحات واسعة . وفي الواقع ثمة أمور قليلة قد تبدلت : «حتى الآن لم تطبق الليبرسترويكا في هذه الوزارة إلا على مفضض، ولم تؤد إلى نتائج مهمة . فالسائد في أسلوب عمل وزارة الصناعة الثقيلة، الآن كما في السابق، هو طرُق الإدارة المباشرة»<sup>(14)</sup> .

ولم يتجاهل غورباتشيف هذا الوضع، ففي خطابه في لينينغراد في 13 تشرين الأول/ أكتوبر 1987 أكد على وجه التحديد : «إن تخطي إوالية العرقلة وقوى الجمود التي تراكت على امتداد سنوات طويلة في جميع دوائر الحياة الاجتماعية بدون استثناء، والتغلب على البلادة الاجتماعية التي طاولت قسماً كبيراً من عملنا، وخلق ضمانات قوية في سبيل إعادة التنظيم الذي لا رجعة عنه [إذن لم يتم التوصل إلى مستوى لا رجعة عنه بعدا]، كل ذلك يتطلب من الحزب اليوم، كما قبل سبعين عاماً، إرادة سياسية حازمة، وانضباطاً حديدياً وتحركات عملية، جريئة خلقة وملينة بالمبادرات (...) على الشيوعيين أن يسعوا لأن يكونوا النموذج في عملهم طبقاً للمبادئ الجديدة، يجب أن يكونوا في طليعة محاربي قوى البلادة. وفي هذه المرحلة سوف تكون هذه القوى صلبة في مقاومتها. لا نظنوا أن هذه القوى سوف توجد في مكان آخر، إنها موجودة فينا (...) وقد وُجِّهت التنبيهات في بعض اللجان والدوائر إلى كل من الشيوعيين واللاحزبيين بالتحديد، وهم الذي جاؤا إلى هيئات الحزب

(13) بصدد تكاسل البيروقراطية وسليبيتها أنظر ملحق كتاب فولنكي النوموكلاتورا: الحملة اليومية لأصحاب الامتيازات في الاتحاد السوفياتي . وعنوان الملحق «يوم في حياة دينيس أفانوفيتش» . وهو يستحق أن يكون في عداد الكتب العالمية .

(14) الأذفستيا، 20 كانون الأول/ ديسمبر 1986 .

للمشاركة بأفكارهم الجديدة، ولاقترح ما يجب عمله، وما يجب إعادة تنظيمه. قيل لهم: انتظروا، لا تعرف ما سيحل بإعادة التنظيم هذه [البيروسترويك] في الأعلى. ينبغي الانتظار. والذين انتظروا خسروا الكثير من الوقت»<sup>(15)</sup>.

نعرف أن ذهنية الترقب، والبلادة والتعنت قد ظهرت أيضاً في كل من اللجنة المركزية والمكتب السياسي، حيث لم تكن سلطة غورباتشيف مطلقة، بل على العكس من ذلك تماماً. لقد تمت مراجعة العديد من اقتراحاته قبل القبول بها، فأُجلت أو استبعدت.

وقد نشر الأكاديمي بافيل بونيتش تحليلاً هاماً حول الصلة العضوية بين تعنت الشرائع الوسيطة في البيروقراطية إزاء البيروسترويك و«المنطق الاقتصادي» المشتغل (سيء الاشتغال) في الاتحاد السوفياتي. وهو يُقدّم وصفاً مذهشاً وقاسياً لهذا التعنت وتلك الإنتظارية: «هاكم لماذا يكمن مصدر الخطر، اليوم أكثر من أي وقت مضى، في صفوف هؤلاء العارفين، وفي أوساط أولئك المنادين بالجرعات الباهتة لآلية الإدارة، ولكل الإداريين على جميع المستويات. هؤلاء هم الذين لا يدركون ذروة هذا الخط الرفيع من الأفكار الجديدة، بل يدركون ذيله فحسب. إن هؤلاء الأشخاص يفضلون أمنهم الذاتي على التحليق الخطر الذي لا تعترضه عقبات، لأنهم يتقنعون، بكل ثقة، بقتاع أمن الدولة. لقد نجح «المُحدثون» في السابق، بتخريب عملية الإعداد لابتكارات جديدة عام 1965، وذلك بتقويض كل ما هو جديد في القرارات المتخذة آنذاك. والآن ثمة من يأمل في إبطال مفعول الإصلاح انطلاقاً من واقعيته المسؤولة»<sup>(16)</sup>.

وليست الإستنتاجات التي يخلص إليها بونيتش بأقل مرارة: «لكن هاكم ما يجري: فما كان يسمى في ما مضى «نوموكلاتورة» [الرئيسية] التخطيط المركزي أصبح الآن في عهدة الدولة، من دون أن يكون ثمة تطبيق للإولات الاقتصادية، ومن دون تسهيلات من جانب الدولة، ومن دون دعمٍ لستنام الواجبات والقضايا المتبادلة. أما عبثية الوضع فتكمن في أن الخدمات الجارية والمدفوعة والموفرة للسكان، بجميع أشكالها، موسومة بعبارة: «في عهدة الدولة»، وذلك ليس بصورة جزئية، بل على نحو شامل. هذا فيما تقوِّض مروحة الخطة الخمسية منافع تجارة الجملة في وسائل الإنتاج، حيث تسود الحصص التي يحددها المركز، وحيث تقلص الموارد المادية المخصصة للإنتاج وتقتصر على مجالي أشغال البناء والتصدير. ولا تطاول تجارة الجملة إلا المنتجات المصنوعة بمنأى عن البرامج [التشديد من وضعنا]،

(15) البرافدا، 14 تشرين الأول/أكتوبر 1987.

(16) أنباء موسكو، 4 تشرين الأول/أكتوبر 1987.

والمواد المتَّصدة والسلع التي أُشيع الطلب عليها ( . . . ) وينطرح السؤال على الشكل التالي: إما أن تنتقل الفروع إلى الآلية الجديدة وإما أن يُؤجَّل حل هذه المشكلة إلى الخطوة الخامسة التالية، التي تنطوي من جديد على خطر تجاهل تقديرات الإدارة الذاتية للمنشآت المختلفة<sup>(17)</sup>.

يضع الكاتب، من دون قصد، أصبعه على التناقضات التي تُحرِّج أنصار البيروسترويكا عندما يطالبون في آن واحد بالاستقلالية المالية للمنشآت (أي إدارتها الذاتية) وبالتحديث. لأن «البلد» بحسب رأيه: «بحاجة إلى فروع جديدة وقطاعات إنتاج جديدة. وإما ما فات أوانه، ينبغي إما تعديده أو صرف النظر عنه». وينبغي تطوير بعض الفروع إلى الحد الأقصى وكبح تطور فروع أخرى: «إن محاولة إيجاد الحلول للمشكلات انطلاقاً من روتين خطط المنشآت يعني أن السيرة سوف تكون بطيئة. أما تسريع هذه السيرة فينبغي أن تقوم به الدولة [التشديد من وضعنا] التي تمنح هذه المنشآت، بفعل طلباتها، الحوافز والتسهيلات التي تنقصها»<sup>(18)</sup>. لكن إذا كان دور محفز التقدم التقي سوف يعود إلى الدولة، فالرحمة على استقلالية المنشآت المالية المقدسة!

يضمن الأمين العام دعم الانتليجنسيا الليبرالية المتحمسة (التي لا تمثل، بحذائهما، إلا فئة من الانتليجنسيا مجملها)، فضلاً عن دعم المديرين الشبان المحدثين في جميع دوائر الإدارة. إنها قوة صغيرة بالمقارنة مع قوة الشرائع «الوسعي» الوسيطة في البيروقراطية وقوة البيروقراطيين الكبار المسنَّين (أو المحافظين الذين يستندون إليهم. إذن هذا الدعم لا يكفي لتحطيم العقبات. وثمة حاجة لدعم أوسع، دعم شعبي، مصدره الجماهير. وهذا الدعم لن توفره إلا الطبقة العاملة أو على الأقل شرائحها الأكثر دينامية، والأكثر تخصصاً والأكثر شباباً والأكثر استعداداً للحركة على المستويين الاجتماعي والسياسي.

غير أن الشرط الأول الذي ينبغي توافره من أجل أن تستند البيروسترويكا إلى الطبقة العاملة، حتى لا نقول إلى الطليعة العمالية، هو أن يُقدَّم لها شيء على المستوى المادي. ويُلحَّص فريد هاليداي في مجلة الماركسية اليوم، لسان حال الشيوعية الأوروبية البريطانية،

(17) المصدر السابق.

(18) المصدر السابق. في العادة تلقى هذه المشكلة حلها في النظام الرأسمالي على النحو التالي: إن مشاريع الاقتصادية الجديدة - وهي في معظم الأحيان مشاريع صغيرة أو متوسطة - هي التي تطلق الابتكارات التكنولوجية الاختيارية. وبعد أن يتم التثبت من مردوديتها تتبناها المشاريع الكبرى، وإن بشيء من المجازفة، ومجملها «شعبية».

انطباعاته عن رحلة قام بها أخيراً إلى الاتحاد السوفياتي بقوله إن المواطنين يؤكدون: «المهم هو الـ kolhasa [المقاتل]»<sup>(19)</sup>، كما الحال في المثل الألماني المأثور: «Es ge ht um die wurst»<sup>(20)</sup>.

والحال أنه في هذا الصدد أيضاً يبقى الفرق بين الاتحاد السوفياتي في ظل غورباتشيف والصين في ظل دينغ هسياوبينغ فاقعاً. فهذا الأخير قد استطاع تحسين الوضع المادي لمئة مليون عائلة فلاحية على الأقل دفعة واحدة، وذلك بإلغاءه لعصف الستام ولساوتيه في الكومونات الشعبية. أما غورباتشيف فلم يتم حتى اليوم إلا بدفع العمال إلى العمل بصورة متزايدة، بما في ذلك حملهم على العودة إلى ممارسات ستاخانوفية يرفضها العمال كلياً<sup>(21)</sup>، ويصاحبها ارتفاع في الأسعار وخفض في العلاوات<sup>(22)</sup>. وفي مثل هذه الشروط من المنطقي أن تعيش جماهير الشغيلة في حال انتظار، وفي معظم الأحيان على حالٍ من الشك إزاء البيريسترويكا.

وقد نشرت الصحافة السوفياتية شهادات عديدة بهذا الصدد. وأعادت الكومسومولسكايا يرافدا، في نهاية نيسان/ أبريل 1987، نشر بعض الأجوبة - من أصل آلاف منها؛ رداً على السؤال التالي:

«ما هي التغييرات التي لاحظتها حولك في السنوات الأخيرة؟» ويلخص معلق الصحيفة الإجابات على النحو التالي: «إن كثرة من الإجابات كانت قاسية كهذه التي تلقيناها من مدينة كيروف: «عندما نسمع الراديو، أو نقرأ الصحف أو نشاهد التلفزة يبدو لنا أن جملة من الأمور قد تغيرت. لكن كل شيء حولنا بقي على حاله. ليس ثمة انتقال إلى الأفعال»<sup>(23)</sup>.

---

(19) الماركية اليوم تشرين الثاني/نوفمبر 1987.

(20) حول هذا الرفض، أنظر مقالة آ. غويازدا في انبركور، 28 كانون الأول/ديسمبر 1987 والخطاب الذي ألقته إحدى العاملات في المؤتمر الثاني والعشرين، وأشرنا إليه أعلاه. لقد حاول غورباتشيف مع ذلك إعادة إطلاق كونفرنسات للستاخانوفيين.

(21) نعود في الفصل الثاني عشر إلى موضوع الإضرابات التي حصلت في الاتحاد السوفياتي إثر تخفيض المكافآت نتيجة تعزيز الرقابة على النوعية.

(22) عن «لوسواره الصادرة في بروكسيل، 2-3 أيار/مايو 1987، أنظر أيضاً الأوسرفور، 3 أيار/مايو 1987.

(\*) بالألمانية في الأصل وتعني: «الأمر يتعلق بالمقاتل» (م).

وهكذا يظهر مأزق جديد أمام غورباتشيف. إذا قام بدفع الميل الملازم للبريسترويكا إلى أقصاه، أي إذا تنامت حقوق المديرين، بما فيها حق صرف اليد العاملة بشكل واسع<sup>(23)</sup>، فإن حالة الانتظار التي يعيشها العمال تتحول إلى عداء مفتوح، لا بل متشجر. وفي هذه الحالة فإن المقاومة السلبية لأغلبية الجهاز سوف تكفي بحد ذاتها لإفشال البريسترويكا. وإذا كانت العناية هي إنقاذ بعض أجزاء البريسترويكا من الغرق، فينبغي إذن كسب القطاعات الأساسية في الطبقة العاملة، وتتبعي كذلك التضحية ببعض الجوانب المعادية للعمال في البريسترويكا، غير أن ذلك سوف يجرد هذه الأخيرة من كل تماسك اقتصادي.

والحال أن مخاطر البطالة تتضح على نحو متزايد. وبحسب الأسبوعية البريطانية الانديبنندنت، فإن الإزفستيا قد نشرت مقابلة مع ليونيد كوستين، أول نائب رئيس للجنة الدولية للعمل والأسعار، صرّح فيها أنه تم «تسريح» ثلاثة ملايين أجير في الصناعة المعملية، وذلك إثر غزو الإنتاجية، ومايتين وثمانين ألف مستخدم في السكك الحديدية، وسبعين ألف مستخدم في استخراج البترول. وبحسب كوستين فإن هؤلاء «اللا - عاملين» المؤقتين، سوف يجري استيعابهم بسرعة في المناطق، حيث ثمة نقص حاد في اليد العاملة (سبيريا والشرق الأقصى)، وفي قطاع الخدمات. وقد عبّر أغانيغيان عن الفكرة نفسها، لكن من دون أن يذكر أرقاماً<sup>(24)</sup>.

وبحسب اليومية سوسيا ليتشسكايا أنستريا<sup>(25)</sup> إنه سوف يكون هناك مئة وخمسون ألف عاطل عن العمل في جمهورية أذربيجان. وثمة مليون شخص من دون عمل في أوزبكستان. وتصاحب نشر هذه الأرقام دهوات للهجرة (والاستيطان) الداخلية. وهكذا فإن خمسة وثلاثين ألفاً إلى أربعين ألف عاطل عن العمل في أذربيجان قد وجدوا في الحال عمالاً في سبيريا.

وقد أكد الرفورف. كوستاكوف، المدير المساعد في معهد غوسبلان للأبحاث، لمجلة سوتنيسكايا كولتورا<sup>(26)</sup> أن حوالي مليوني عامل قد «سُرحوا مؤقتاً» في السنوات الخمس الأخيرة، لكنهم في أغلبهم قد وجدوا عمالاً. واحتسب كوستاكوف هذا «التعطيل» عن

(23) حول الفائق المهالي من هذه المسألة، أنظر مقالة دايليد سيبو المذكورة أعلاه (الأنبركور، العدد 251، 19 تشرين الأول/أكتوبر 1987).

(24) استنادها الأندينندنت، 16 أيلول/سبتمبر 1987.

(25) سوسايتشسكايا أنستريا، 29 آذار/مارس 1987.

(26) أوردت الأكونوميسيت غتوى مقالة ف. كوستاكوف في عددها الصادر في 26 كانون الأول/ديسمبر 1987.



العمل، فبين له أنه سيطاول ما بين ثلاثة عشر مليون وتسعة عشر مليون شخصاً في السنوات القادمة.

إنها علامة الزمن. فللمرة الأولى منذ الثلاثينات تم إدخال قانون تعويض البطالة رسمياً في الاتحاد السوفياتي. ويتلقى المعنيون بهذا الأمر أجورهم كاملة على امتداد ثلاثة أشهر، «إذا ما كان التسريح قد حصل بنتيجة أمر حكومي هدفه تحسين إدارة الصناعة وبعض القطاعات الاقتصادية».

غير أنه ثمة اختلافاً بين إيجاد عمل لثمة وثمانين ألف عامل، كمثال السكك الحديدية، وإيجاد عمل لخمسة عشر مليون إلى سبعة عشر مليون عامل. والرقم الأخير هو الرقم الذي أعلنته البرافدا في 11 آب/ أغسطس 1988، بصفته النسبة المتوقعة لعدد العاطلين عن العمل حتى العام 2000.

وثمة إختلاف بين إيجاد عمل للشغيلة من دون فقدانهم لأجورهم ومساكنهم، وبين إيجاد أي عمل كان لهم، وفي أي مكان كان، ولقاء أي أجر كان، فمثل هذا الأمر سوف يؤول إلى بلورة مقاومة عمالية تنحو نحو الوحشية<sup>(27)</sup>.

وقد بين استفتاء للرأي قامت به أنباء موسكو<sup>(28)</sup> أن 85% من العمال يعادون فكرة التسريح، فيما 87% من المستجوبين أبدوا تسريح «عمال جهاز الإدارة الاقتصادية»، و 62% أبدوا خفض عدد «عمال اللجان التنفيذية في سوفياتات الدوائر، والمدن، الخ»، و 60% قدروا أن البطالة غير مقبولة في الاتحاد السوفياتي؛ فيما اعتبر 32% أنه بالإمكان، لا بل من الضرورة بمكان، السباح بمستوى معين من البطالة.

وقد علّق البرفسور بوريس راكيتسكي على نتائج هذا الاستفتاء بالمعبارات التالية: «إن حوالي ثلث الأشخاص مستعدون (...) للاعتراف [البطالة] كظاهرة اقتصادية عادية. وهذا يعكس تصاعد «نقص المنة الاجتماعية - الاقتصادية»، في مجتمعنا، إزاء يؤس الآخرين. ماذا يعني أن يكون المرء مستعداً للقبول بالبطالة (حتى المحدودة منها) كظاهرة عادية؟ هذا يعادل القبول باليؤس، والتشرد، وانعدام الحقوق باعتبارها مبدأً. فلا يمكن أن نعفي المجتمع والدولة من واجباتهما الدستورية، وهي ضمان حق العمل (...)، إنني، والحق يقال، قد فوجئت: إن أكثر من فقدوا مناعتهم الاجتماعية - السياسية إزاء الظلم هم

(27) يذكر رادفاني، في كتابه الاتحاد السوفياتي في الثورة، ص. 75 - 76، الأرقام نفسها ويشير إلى المخاطر نفسها، وإن يحذر أشد من الحذر الذي يساورنا نحن.

(28) أنباء موسكو، 24 نيسان/أبريل 1988.

الأشخاص المتعلمون والعلماء والمعلمون (... ) والحال أن هؤلاء المديرين والمعلمين والأساتذة والعلماء هم أنفسهم الذين يتحملون جزءاً هاماً من المسؤولية إزاء الجمود والتراجع والكبح والتنظيم السيء في مجالات الحياة كلها (... ) إن الطريق نحو الفعالية لا تكمن في تخفيض أعداد المستخدمين في ملاكات العمل، بل في تغيير طابع إدارة الاقتصاد والمجتمع».

لا يسعنا أن نقول ما هو أفضل من هذا الكلام. لكن. حل وجه الدقة، ليس ثمة ما يفاجيء في أن تشدد فئة من البيروقراطيين على إدخال البطالة إلى الاتحاد السوفياتي. ف وراء هذا الموقف المزيج من البطالة يظهر بوضوح صراع المصالح المادية، أي صراع المجموعات الاجتماعية الأساسية: الكتلة العالية من جهة، والبيروقراطية صاحبة الامتيازات من جهة ثانية.

ولا يختلف في شيء عن صراع المصالح هذا الصراع على السلطة الفعلية في مجالس تعاونيات العمال» التي أنشئت حديثاً في المنشآت، حيث ثمة خوف حقيقي من أن تتحول الإدارة الذاتية للعمال إلى «ديموقراطية للمدير»، كما كتب أوجوني توركانوفسكي في أنباء موسكو: «يستطيع القيادي صاحب الإرادة، بصفته رئيساً، أن يُحوّل المجلس من هيئة تعاونية للعمال إلى هيئة في جانب المدير، ومنقادة لإرادة الرئيس». وعلى سبيل الإضافة كتب أيضاً: «ثمة كليشه راسخة عميقاً في الأذهان، مفادها أن: «الطبّاحة» غير مؤهلة للإدارة [إشارة إلى جملة شهيرة للينين، في الدولة والثورة، قال فيها العكس تماماً...].<sup>29</sup>

ويتحدث بوريس كاغارلنيسكي، بحق في هذا الصدد، عن تعارض واضح بين اقتراحات التكنوقراطيين الداعين إلى الإصلاح «السلمي» وبين دينامية الغلاسنوست الديموقراطية<sup>30</sup>. وفي الواقع لا تتفق «ديموقراطية المنتجين»، أي الديموقراطية الاشتراكية الفعلية، بصرف النظر عن الحديث عن الإدارة الذاتية العالية على مستوى المنشآت، مع آليات السوق التي تتطوي على البطالة. ففي يوغوسلافيا على وجه التحديد، أدى ظهور الإفلاسات وإغلاق المنشآت على نطاق واسع، إلى تعديل، لا بل إلى إلغاء القوانين (الدستورية) الخاصة بالإدارة الذاتية العالية.

«هل تنكرون، إذن، أنه بمقدور العمال أن يبرهنوا عن عقلية حرفية توافئ مع المديرين؟ هل تنكرون، إذن أنه بإمكان العمال أن يتظاهروا بأنهم يكفون بتقاضى أجورهم

(29) أنباء موسكو، 22 أيار/مايو 1988.

(30) بوريس كاغارلنيسكي، في نيولفت ريفيو، العدد 169.

الدنيا الشهيرة في مقابل تقليص جهلهم الإنتاجي؟، هذا ما سوف يجيبنا به الغورباتشيوفيون الليبراليون... ألم تكن النقابات اليوسلافية على حق عندما كتبت: وإن زيادة ضمان العمل لم تظهر بصفتها عاملاً إيجابياً في دفع العمل أشواطاً [1] ونحو الأفضل. ولقد تم القضاء على هذه المشكلة بمراجعة تشريع العمل: فأصبح كل عامل أكثر مسؤولية في تنفيذ مهامه المهنية، ومن الطبيعي أن يفقد المرء عمله إذا لم يقدم نتائج جيدة. ووافقت النقابات على هذه الصيغة في تشريع العمل، وهي الصيغة التي تعرضت للنقد لأنها لا تحمي بصورة كافية مصالح الشغيلة. لكن النقابات قدمت حججاً مقنعة دفاعاً عن الفكرة القائلة أن النقابات، إذا ما تخلت عن هذه «الحماية المبالغ بها»، فلأنها تعبرُ بصدق عن مصالح العمال الشجعان والشرفاء الذين يقع الإنتاج على عاتقهم، أي عن مصالح الأغلبية الساحقة من النقابيين»<sup>(31)</sup>.

إن القاموس الأخلاقي الزائف يُختم في الواقع غاية اجتماعية محدّدة يكون انعكاسها الأخلاقي مضيلاً إلى حدٍ بعيد. فالأمر يتعلق بتبرير الإصلاح الاقتصادي التكنوقراطي الذي أوحى به، إلى حدٍ بعيد، صندوق النقد الدولي، وهو إصلاح يهدف إلى تقليص حصة المستهلك العالمي (الشعبي) من الدخل الوطني، لتحرير الطاقات الضرورية بغية تسديد الدين الخارجي. وهذا أمر لا علاقة له «بمخمول» قسم من الطبقة العاملة.

إن المصانع المغلفة هي المصانع الأقل «مردودة»، وهي التي تصل فيها تكاليف الإنتاج إلى أهل مستوى في كل فرع. غير أن إنتاجية عمل المنشآت تتوقف أساساً على التكنولوجيا السائدة وعلى عمر الآلات وعلى احتلاكها، وليس على الجهد الجسدي الذي يقوم به العمال والحال، أن القرارات المتخذة في مجال التكنولوجيا والتمويل وأسعار المواد الأولية، الخ... لا شأن للعمال بها إلى حدٍ بعيد في ستمام الإدارة الذاتية المحدودة في المنشأة، وهو ستمام يتداخل في آن مع كل من التخطيط البيروقراطي والسوق المتسع والتجارة الخارجية التي ضُخفت الرقابة عليها شيئاً فشيئاً. ضمن هذه الشروط بأي حق (أخلاقي؟) يجازى العمال بسبب قرارات اتخذها الآخرون؟

هذا، ويتمتع كثرة من المنشآت بأوضاع احتكارية أو شبه احتكارية، وذلك في فروع الصناعة الثقيلة بوجهٍ خاص. وهذا ما يبيّنه مجمل تطور الرأسمالية («اقتصاد السوق» باعتبارها). فالسوق لا يشكل على الإطلاق علاجاً لاختلال الأسعار بين القطاعات الاحتكارية

(31) النقابات اليوسلافية [مجلة]، ص. 174، أيار/مايو - حزيران/يونيو 1988، ص. 3 - 4.

والقطاعات التنافسية أو شبه التنافسية. ينجم عن ذلك أن المahaكة كلها التي تدور حول «الدور التحكيمي للسوق» تنقلص على محك الممارسة إلى ارتفاع أسعار المنتوجات الأساسية (والخدمات) من خلال رفع الدعم الذي يفرضه صندوق النقد الدولي، في حين أن الأسعار الاحتكارية لا تنخفض بتاتا. فما المدهش، إذن، في أن يثور العمال على هذا التطور؟.

غير أن هذا التطور لا ينجم عن أية حتمية اقتصادية، بل عن خيار اجتماعي - سياسي محدد، أي عن الأفضليات التي تتمتع بها فئة اجتماعية محددة: البيروقراطية صاحبة الامتيازات. ويتسائل العمال بحق: لماذا تنقلص قدرتنا الشرائية بفعل التضخم، وإلغاء الدعم، إلخ... . فسيما تعيش كثرة من ذوي الشأن في رخاء ويزخ، فتبني فيلات ضخمة، وتمتلك حسابات ضخمة بالعملة الأجنبية في البنوك الخارجية، وتتمتع بامتيازات كبيرة ظاهرة للعيان؟ لماذا لا يجرى البدء بتقليص هذه المصاريف فضلاً عن التكاليف الإدارية المرتفعة جداً، وعن توظيفات الدولة الكبالية، قبل تقليص الاستهلاك العمالي المتواضع جداً في الأصل؟

وطالما لم نحلّ هذه المشكلات الأساسية، فمن الختمي أن يردّ، على الأقل قسم من الطبقة العاملة، بتقليص جهده الإنتاجي الذي لا يريد تبديده في العمل لصالح «ملك بروسيا»...

وثمة إمكانية هامة أتاحتها البيروسترويكاً تدريجياً أمام العمال: بإمكان المصانع أن تحتفظ بفاصل الإنتاج - الذي يتخطى الخطوة - والذي تستطيع توزيعه على الشغيلة، سواء بصورة مباشرة، هذا بما يخصّ سلع الاستهلاك (بما في ذلك الفحم) أم على شكل توظيفات اجتماعية (حضانات، مطاعم جماعية، حمامات، منشآت حماية من الحوادث، ومساكن، إلخ)، وهذا ما يصحّ على السلع الوسيطة أو السلع التجهيزية التي يحقّ للمصنع، من الآن فصاعداً، أن يبيعها مباشرة لمنشأة أخرى.

لقد قبلَ العمال هذا التحدي في عددٍ من المنشآت. غير أن النتيجة كانت مفاجئة. فبصورة شبه دائمة كان الوزاء أو أية سلطات مركزية أخرى يحتلقون جميع أنواع الأسباب لانتزاع هذا «الفاصل» من العمال. والنتيجة: اختفاء جهدهم الإضافي ومرة ثانية، يعني الأمر رفضهم العمل «لصالح ملك بروسيا».

يبدو أن فريق غورباتشيف، وبموافقة جميع الشرائح العليا في البيروقراطية بالطبع، يحاول وضع خطة مناورة كلاسيكية لإثارة الانقسام بغية تحطّي هذه المعضلة: محاولته وضع

قسم من الطبقة العاملة بوجه قسم آخر، من خلال إغراء هذا القسم أو ذاك بمنافع مادية هامة، على نحو ما كان عليه الحال في أثناء تجربة المصنع الكيميائي في شتشمينكو. هذا وتسعى بعض الدراسات السوسولوجية، بصورة واضحة، لعقلة تلك المحاولات وتبريرها. ومن الأمثلة على هذه الدراسات، واحدة أجرتها تاتيانا زاسلافسكايا التي مرت مرور الكرام على تحليل اختلاف المصالح الاجتماعية - الاقتصادية القائمة حتى الآن، في الاتحاد السوفياتي، من حيث علاقتها بالمواقف السياسية المختلفة وعلاقتها باختلاف مصالح المجموعات، لا بل المجموعات الصغيرة - وتحصي الباحثة ما لا يقل عن أربعين منها<sup>(32)</sup>.

### ■ التناقضات بين البريسترويكا والglasnost

ما لم يستطع غورباتشيف تقديم أي شيء للعامل على المستوى المادي، في المدى القصير، على الأقل، فإن مخرجه الوحيد يلوح في إمكانية تقديم أي شيء لهم على المستوى السياسي. ومن هنا الصلة التي تزداد وثوقاً بين الغلاسنوست والبريسترويكا في طروحات غورباتشيف نفسه وأعوانه ومستشاريه الأكثر تنوراً. وقد أعلن غورباتشيف في مؤتمر النقابات: «تظهر المشكلة على النحو التالي: إما إضفاء الديمقراطية وإما البلاد الاجتماعية والعقلية المحافظة. ليس ثمة طريق ثالث»<sup>(33)</sup>.

غير أن العمال السوفيات لا يكتفون بالطبع، بتصرّيات غامضة ولا باستخدام الغلاسنوست وإضفاء الديمقراطية كمجرد «مصاصة» لإلهائهم عن تدهور شروطهم المادية والدفاع عنها. بل إنهم على العكس من ذلك تماماً: يرون أن الغلاسنوست تصبح فارغة من المعنى إذا لم تتع لهم مفصلة استيائهم على مطالبهم. ولا معنى لإضفاء الديمقراطية ما لم يؤد إضفاؤها إلى تنامي حقوقهم النقابية والسياسية وميلطاتهم الفعلية.

انطلاقاً من ذلك يجد غورباتشيف نفسه بمواجهة معضلة جديدة تضاف إلى جميع المعضلات الأخرى التي حدّناها.

فعلية إما أن يسمح لمنطق الغلاسنوست الداخلي بأن يجري في صفوف الطبقة العاملة من دون عوائق، إلى هذا الحد أو ذاك، وعندئذ لا يجوز العمال فقط على إمكانات إضفاء الديمقراطية فعلياً على التمثيل النقابي، فضلاً عن انتخاب المديرين وحق إقالتهم، وإعادة

(32) حول تجربة شتشمينكو ومقالة تاتيانا زاسلافسكايا، أنظر الفصل الثالث من هذا الكتاب.

(33) الإزستيا، 26 شباط/فبراير 1987.

الإشراف العمالي والشعبي في سلسلة متنامية من المجالات الاجتماعية وتعميم هذا الإشراف؛ لا يجوز العمال على هذا كله فحسب، بل يصبح بوسعهم أيضاً أن يستعينوا بالصحافة العمالية والاشتراكية المستقلة، وأن يلجأوا إلى الإضرابات والتظاهرات. ومن ثم فلنهم ينخرطون عندئذ في سيورة تنظيم ونشاط ذاتيين، على نحو بطيء ومتردد في البداية، لكنهما لا يلتان أن يتحولوا إلى عملية متسارعة وتراكمية. وهذا مسار بدئي: إنه مسار من طبيعة ربيع براغ إن لم يكن من طبيعة مسار نقابة التضامن، ولكن بشروط أيديولوجية - سياسية أكثر ملائمة للطبقة العاملة مما في تشيكوسلوفاكيا وبولندا. إنه تهديد قاتل لامتيازات البيروقراطية واحتكارها للسلطة.

وما أن يجهز الجهاز بكل ما أوتي من وسائل لامتصاص بقطة النشاط العمالي، من دون أن يتسامح إلا مع ما يمكن أن يشرف عليه الحزب من تلك النشاطات. وفي هذه الحالة يصبح اللجوء إلى القمع - حتى ولو كان قمعاً محدوداً جداً ومعتدلاً - أمراً حتمياً. غير أن كل لجوء إلى قمع العمال من شأنه أن يدمر، دفعة واحدة مصداقية الغلاسنوست كلها في نظر الطبقة العاملة ويضعها خارج معسكر الذين يدعمون غورباتشيف.

إن الأمين العام يعني تماماً هذه المعضلة. وقد أكد في خطابه في لينينغراد: «إن بعض الكوادر يربون عن حيرتهم إزاء اتساع النقد وحدته [في الواقع]»، وهو النقد الذي يتناول اليوم الظواهر الاجتماعية السلبية وبعض قطاعات اقتصادنا الوطني المتهمة بالتأخر وبالنقص وبالأخطاء المرتكبة من قبل بعض المنظمات والإدارات في نشاطها. هل واجه هذا الجهد النقدي اعتراضات؟ نعم، على ما أظن، أيها الرفاق. وأعتقد مع ذلك أنه ينبغي تبيان ما هو أساسي: ينبغي أن نرى في بلورة النقد والنقد الذاتي شهادة على الوعي والمسؤولية السياسية والنشاط الاجتماعي المتنامي لشغيلتنا. لقد ناضلنا وستناضل دائماً ضد الديماغوجية والمبالغات والنقد الإحادي الجانب. لكن هذه الظواهر لن تُعجلتنا. لن نضادها ولن نضع على عاتقنا محاولة منعها. ينبغي على الكوادر كلهم وعلى جميع المستويات أن يأخذوا بالاعتبار [1] رأي الجماهير التي يجب عليهم أن يعرفوا كيف يؤثر فيها وينبغي أيضاً أن نتعلم مرة أخيرة كيف نكلم الجماهير، من دون أن نستخدم أسلوباً غير أسلوب الاقتناع والحوار بين نذنين»<sup>99</sup>.

ويعني غورباتشيف جيداً هذه المعضلة فلا يُدين بتعابير تكاد تكون صريحة، جميع ممارسات ستالين فحسب، بل أيضاً اجتياح المجر وتشيكوسلوفاكيا، فضلاً عن انقلاب

(34) البرافدا، 14 تشرين الأول/أكتوبر، 1987.

الجنرال ياروزلسكي. والحال أنه يصعب علينا، في الواقع، أن نخلص إلى أنه في جميع هذه الحالات لم يتم اللجوء إلى شيء آخر غير «أسلوب الإقناع».

ثم إنه يقع، في خضم حماسه، بتناقضات مستعصية. فهو لا يتردد بالإحالة إلى لينين في الدولة والثورة، أكثر أعمال القيادي الحزبي الكبير وتحريصاً على التحرر، مع العلم أنه متمحور بأكمله حول التنظيم الذاتي للجماهير الكادحة وممارستها للسلطة. كما أنه يُنادي بأن «التاريخ هو من صنع ملايين الأشخاص». ويضيف: «إننا اليوم نتحدث كثيراً ونكتب كثيراً لغرس هذا الشعور عند كل عامل سوفياتي: وهو أنه سيد بلده (...). فمن الضرورة بمكان خلق الشروط الفعلية التي تتيح لكل شغل ولكل نقابة عمالية أن تمارس حقها كشرعيين في ملكية وسائل الإنتاج». و«وحده تطوير الديمقراطية إلى حد ما الأقصى، وهو الأمر الذي كان لينين يطالب به، وليس التحسينات الجزئية أو نصف الإجراءات، هو الكفيل بتوفير التقدم المتعدد الأشكال نحو الاشتراكية بصورة صحيحة»<sup>35</sup>.

لكن كيف يمكن ضمان «الإدارة الذاتية الشعبية» في ظل الحفاظ على عقيدة الحزب الواحد والمؤسسات التي تنطوي عليها؟ كيف يمكن أن يتفق «التطوير الأقصى للديمقراطية» مع الإشراف الصارم من الحزب (وفي الواقع، جهاز الحزب) على تنظيم النقابات وتمثيلها؟ ألا يفترض ذلك بالأحرى أن يتمتع العمال بالحرية الديمقراطية كلها: حرية التجمع، حرية التظاهر، حرية الصحافة، وحرية الإضراب، إلخ...؟.

وكيف يستطيع العمال أن يمارسوا حقهم كاملاً في أن يكونوا مشاركين في ملكية وسائل الإنتاج، عندما يقال في الوقت نفسه إنه كلما اتسع تطبيق الاشتراكية، فإن ذلك يلائم المصالح الحيوية لجميع الطبقات والشرائح الاجتماعية في الاتحاد السوفياتي؟ (نفس المصدر). والحال أن مصالح المنتجين تتعارض بكل تأكيد، على مستوى الإدارة - وممارسة حقوق الملكية المشتركة - مع مصالح الإداريين (البيروقراطيين)<sup>36</sup> وهل تتوقف الفلاسفونست عند عتبة الخلاصة التي يتوصل إليها ف. ايفانوف، مدير معهد الأبحاث السوسولوجية في أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي، عندما يعمّم نتائج تحقيق أجراه في مئة وعشرين منشأة في طول البلد وعرضه، فيقول بوضوح: «لا نستطيع أن نغضض أعيننا عن التناقض الذي

(35) هذه الجملة منقولة عن كتاب غورباتشيف، البيروستويكا.

(36) تعترف بذلك العديد من الدراسات السوفياتية، ويوجه خاص، دراسة ت. زاسلافسكايا، لكن أيضاً دراسة آ. بونينكو (موسكوفسكايا برافيدا، 7 أيار/مايو 1987) ودراسة الكاتب لبشيشكين (ليتيرا تورا غازيتا، 3 حزيران/يونيو 1987).

يظهر بين التاثير [الكوادر] والمنفذين. وهذه المشكلة تصبح أشد وضوحاً في كل دراسة تجريها. وقد كانت لهذا التقسيم الجامد بين «نحن» و«هم» نتائج خطيرة»<sup>٣٧</sup>.

وفي مقابلة أجرتها معها الأسبوعية نيوزويك (13 آذار/ مارس 1989)، تذهب ناتانيا زاسلافسكايا مذهباً أبعد في هذا الصدد: «يتحدث أحد أعضاء النوميكلاتورا دائماً عن الشعب بقوله «هو». كان الشعب يُعرف الطبقة القائلة بقوله: «هم».

تخاف البيروقراطية، خصوصاً في قممها، وإلى حد بعيد في الجناح البوليسي والسياسي منها وأيضاً يخاف المديرون، خوفاً ممتاً من هذه الدينامية. إنهم لا يريدون الإدارة الذاتية والنشاط المستقل للطبقة العامة، مهما كان الثمن. هذا هو مصدر التحذيرات المتزايدة التي يُطلقها ليغاتشيف وبعض أنصار البريسترويكا المعتدلين، بينما يكظم ممثلوا «المحافظين» الأصليين غيظهم ويتظنون ساحتهم. ومن هنا أيضاً تصدر الصعوبات التي يواجهها غورباتشيف داخل الحكومة والمكتب السياسي من دون الحديث عن اللجنة المركزية وينحو هذا كله، على وجه الدقة، منحى التحسينات الجزئية والإجراءات النصفية، وليس منحى التطوير الأقصى للديمقراطية»<sup>٣٨</sup>.

### ■ حدود الغلاسنوست

لكن غورباتشيف وأنصاره، حين يحثون من فعالية الغلاسنوست السياسية فإنهم يجدون أنفسهم في مواجهة معضلة جديدة وأخيرة، وهو: كيف بمنعون تغلغل الأفكار «الهدامة» من وجهة النظر السياسية في الأدب والمسرح والسينما، التي يحاولون، في الظاهر، «لبرتها» على نحو أفضل؟ إن التعارض بين البريسترويكا والغلاسنوست، وبين الغلاسنوست والقدرة الكامنة لدى الطبقة العاملة على التنظيم الذاتي والنشاط الذاتي، يتحول إلى تناقض داخلي مستعص في الغلاسنوست نفسها. وتقرض آنذاك قيود على الفنانين والكتاب - حتى لا نقول على الصحفيين - طلالاً لم تُطرح سلطة البيروقراطية السياسية على بساط البحث بصورة جدية.

ويعلمنا روي ميدفيديف<sup>٣٩</sup> أنه تم عرض مسرحية معادية للبيروقراطية بعنوان «زيمبات مادية» في مسرح كودوجيستيفني في موسكو إبان انعقاد المؤتمر السابع والعشرين للحزب

(37) ريلانوست ناهيزك، مذكور في الأزفتيا، 5 أيار/ مايو 1987.

(38) روي ميدفيديف، «بانوراما الحياة الثقافية في الاتحاد السوفياتي عام 1986» في البديل الجديد، المند 4، كانون الأول/ ديسمبر 1986.



الشيوعي السوفياتي. ونظراً لطابعها الجدلوي المليء بالإشارات إلى متالين والسناينية لم تُعرض المسرحية إلا بعد عرض أول أخذت فيه موافقة ليغاتشيف.

بعد ذلك بوقت قصير، عرض مسرح الكموسمول اللينيني مسرحية جذرية بعنوان الدكاتورية والوحي. وقد وضعت هذه المسرحية مؤيدي اللينينية في مواجهة معارضيهها، من خلال حوار حيّ (تنتصر بمؤداه اللينينية بالطبع). وثمة شخصية مميزة في المسرحية، هي شخصية الغريب التي أداها الفنان أو. يانكوفسكي. وفي أثناء العروض الأولى توجه يانكوفسكي إلى الجمهور في الصالة لحمله عل المشاركة في النقاش. لكن أحد المشاهدين من الذين أعطوا الكلام، قال: وكان والدي اشتراكياً منشقاً. وقد أعدم في الثلاثينات. يجري الحديث اليوم كثيراً عن العقلية الديموقراطية. لكن التجربة تبين أنه ليس ثمة ديموقراطية فعلية ما لم تكن ثمة أحزاب مُعارضة. بعد هذه الحادثة أوقف النقاش مع الجمهور... واستتج روي ميديفيد: «عل خشبة المسرح يدور مثل هذا النقاش الهام، علماً أنه يجري تردهه بعناية [ونحن نقول تجرّي تقنيته]. لكن في حياة المجتمع ليس ثمة ديموقراطية أصيلة»<sup>(39)</sup>.

إن حادثة المسرح ليست على الإطلاق حالة معزولة. فالفيلم السينمائي أساء، المخصص لموسيقى الروك، لم يُعرض في صالات موسكو، بعد أن كان قد تقرر عرضه فيها (أثناء موسكو، 37 كانون الأول/ ديسمبر 1987). وأكد الكاتب المسرحي شاتروف خلال سهرة مناقشة حول التاريخ نُظمت في مقر الاتحاد الكتاب في موسكو في 7 كانون الثاني/ يناير 1988 بأن مقالة حول النائب العام في محاكمات موسكو فيتشنسكي، والتي كان من المفترض

---

(39) يمكن ذكر أمثلة أخرى عن الرقابة. والحال أن صحيفة كومسومول إيركوتز المحلية سوفييتسكايا مولود لم تتمكن من توزيع عددها الصادر في 30 آب/ أغسطس 1988 على مشتركيها، بتدخل من لجنة الحزب لأنها نشرت مقابلة مع بوريس يلتسين. ونشرت مجلة نيدليا الأسبوعية في العدد 41، 1988، رسالة وقعها 45 كاتب سيناريو ضد الرقابة على ستة أفلام وثائقية. وبحسب سوفييتسكايا إندستريا، 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 1987، صادر سكرتير الحزب في مدينة بيرما إصداراً كاملاً من صحيفة تُنشر في أحد مصانع المدينة لأنها انتقدت مديري المصانع. وثمة حالات رقابة كثيرة حصلت بالنسبة لبرامج التلفزة المركزية (الأزفستيا، 14 أيار/ مايو 1988؛ سوفييتسكايا كولتورا، 19 أيار/ مايو 1988). أما الحالة الأكثر إثارة لذهبي الخاصة بالرقابة على مجلة نوفي مير، من قبل فلاديمير ميديفيد، للكلف الجديد بالايديولوجيا، مما اضطر هذه المجلة لإيقاف توزيع أكثر من مليون نسخة من العدد الصادر في تشرين الثاني/ نوفمبر 1988، والذي كانت قد بدأت تنشر فيه كتاب سولجنستين أرخبيل الغولاك على حلقات (واشنطن بوست، 22 تشرين الأول/ أكتوبر 1988).

أن تُنشر في ليتيراتور نالفا غازيتا قد منعتها الرقابة»<sup>(40)</sup>.

في المدهش في أن تستقطب مسألة الرقابة، في هذه الظروف، لإهتياك المثقفين والشيوعيين الأكثر نقديّة، بصورة متزايدة<sup>(41)</sup>. وفي مطالعة مثيرة، أّبان المؤتمر العاشر للكتّاب في جمهورية ألمانيا الديمقراطيّة، حاكم سيشون هاين الرقابة مستعيداً تقليد كارل ماركس<sup>(42)</sup>، فعرّأها باعتبارها متنافية مع مصالح الاشتراكية. ومع العلم أن نصه الرائع يستحق أن يجري الاستشهاد به كاملاً إلا أننا نكتفي بالمقاطع التالية منه:

«إن إجراءات التصريح [بمنشورات صادرة عن هيئة محددة]، وإشراف الدولة عليها، بعبارة أشد اقتضاباً من دون أن تكون أقل وضوحاً من السابق، فضلاً عن الرقابة على دور النشر والكتب والناشرين والكتّاب، إن إجراءات من هذا النوع قد تخطأها الزمن، وهي لا تجهد نفعاً وتعبّر عن وضع ينطوي على مُفارقة، فضلاً عن كونها معادية للإنسان والمصالح الشعبيّة وغير شرعيّة وينبغي أن تخضع للعقاب (...). إن الرقابة تدمّر الرقيب (...). والرقابة معادية للمصالح الشعبيّة: إنها جريمة بحق الحكمة الشعبيّة الشهيرة التي أُثّرت مراراً. إن قرأنا راشدون وأسياد أنفسهم بما يكفي ليميزوا بأنفسهم. فالفكرة القائلة إنه بإمكان الموظفين أن يقرّروا ما يمكن أن يعضمه الشعب وما لا يمكنه عضمه لا تعبّر إلا عن ادعاء المكتّاب وتغطرسها (...).

«إن فقدان المعلومات والسجلات المفتوحة الخاصّة بشؤوننا العامّة أو نقصها في الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى يضرّان بالثقافة السياسيّة في بلدنا ويدمّرها. فمن يعمل لصالح مجتمعنا وتطوره ينبغي أن يشعر بالقلق العميق إزاء هذه الخسارة. ولا ينبغي أن تكتفي الصحافة بنقل المعلومات فحسب، بل المطلوب منها أن تكون بمثابة سَبْرٍ لنقل الحركة بين القمة والقاعدة، وبين القاعدة والقمة، وبين المجتمع والدولة، وبين الجماهير والقيادة المتخفية. وعندما تكون هذه الصلة ذات اتجاه واحد، لا تبقى ثمة صلة واحدة في أي اتجاه (...).

(40) اللوموند، 11 كانون الثاني/يناير 1988، ويحسب اللوموند، في صدرها الصادر في 29 كانون الثاني/يناير 1988، أن الكتّاب طُبع منذ ذلك الحين.

(41) نشر البروفسور إيرينغ فيشر كتاباً يحتوي على مجموعة مقتطفات من جميع نصوص كارل ماركس الخاصّة بمعادة الرقابة وبالذّفاع عن حرية الصحافة، بعنوان *Karl Marx, Europäische Verlagsanstalt, Pressefreiheit und Zensur*، فرانكفورت، 1969.

ومنذ اختراع الصحافة، لم يكن هناك، في الواقع، إلا نوعان من المانشيت: «مات الملك»، «عاش الملك». وفي صحافة لا تعيش إلا على المانشيت، وتبذل جهدها باستمرار سواء للتمجيد أو لقطع الأعناق، قد يرتاح الكاتب لأحد هذين النوعين من المانشيتات أكثر من ارتياده للآخر. لكن النوعين قاتلان بالنسبة له. فالعرش مصنوع من ورق الصحف وأسلاك وسائل الإعلام يشبه في شكله الخارجي منصة الإعدام»<sup>(42)</sup>.

وراء الحفاظ على الرقابة، الجزئية على الأقل، من قبل فريق غورباتشيف، ثمة خشية من فقدان احتكار ممارسة السلطة بالطبع. ولهذا فإننا نجد لدى غورباتشيف، دائماً وأبداً، الصيغ المرتبكة والغامضة نفسها: «فلندكر مرة جديدة بلينين: إن الأدب هو مهمة الحزب كله. هذه أطروحة أساسية ولا زلنا نستوحجها حتى اليوم (...) لن نتخل عن أفكار لينين (...) ولا ينبغي أن ننسى أن أية مجلة أو دار نشر أو صحيفة ليست شأناً من الشؤون الفردية، مهما يكن الأمر. إنها مهمة الحزب والشعب كله (...) وعندما أقول ذلك لفريقي أشدد أيضاً وأيضاً على التالي: إننا مع الشفافية من دون تحفظ ومن دون قيود. لكننا مع الشفافية في ما يخص مصلحة الاشتراكية»<sup>(43)</sup>.

إذا لم تكن الصحافة شأنًا عاماً يمارسه الجميع، فكيف يجري التسامح مع كونها الشأن الشخصي لكل من رجال الرقابة واللجان الصغرى التي تقول كلمة الفصل فيما يجب نشره أو عدم نشره؟ وإذا كانت الصحافة والأدب من شؤون الحزب كله. فكيف يمكن أن يفوض هذا الحزب - المؤلف من ملايين الأشخاص - مهمة الإشراف لحفنة من رجال الرقابة؟ أليس لدينا كبير ثقة في قدرة الشيوعيين على الحكم كي نستبدلهم برجال رقابة غير متحيزين؟ (إن تفويض رجال الرقابة المنتخبين هو غير مقبول أيضاً في مبادئ الماركسية والشيوعية ومبادئها، إلا في وضع الحرب الأهلية الحادة، وهذا ما ليس عليه الوضع في الاتحاد السوفياتي اليوم، بالطبع). وإذا كانت الصحافة والأدب شأنًا من شؤون الشعب بأكمله، فهذا بشأن الأغلبية الواسعة من العمال الذين ليسوا أعضاء في الحزب؟ ألا يملك هؤلاء حق الحكم بأنفسهم على ما يريدون قراءته؟ ومن له الكلمة الفصل غيرهم؟ ألا يعتبر هذا تأكيداً ناقماً على الأطروحة الماركسية الثورية القائلة أن الاتحاد السوفياتي لا يزال يعيش في ظل نظام مُصادرة سياسية

(42) داي زاييت، 4 كانون الأول/ديسمبر 1987.

(43) أعلن ميخائيل غورباتشيف أمام اللجنة المركزية في 8 كانون الثاني/يناير 1988. «إن عملية إضفاء الديمقراطية هي جوهر إعادة بناء الاشتراكية بالذات» في أثناء موسكو، ملحق العدد الرابع، 1988.

للبيروليتاريا حيث هناك سلطات أساسية - وبالتحديد سلطة القراءة والكتابة ونقل ما تريد - قد انتزعت منها؟ وبأية خديعة يبرر هذا الاغتصاب لحق ديمقراطي أساسي باسم «مصالح الاشتراكية»؟ فليقلدوا لنا، إذن، مثلاً على شفافية ما ليس في مصلحة الاشتراكية، وليتم الإقلاع عن صيغة شفافية من دون تحفظ، لتبقى في حدود الدفاع عن الاشتراكية. وليقال بالأحرى: شفافية من دون حدود وفي مصلحة الاشتراكية<sup>44</sup>.

إن الأهمية الاستثنائية التي يعلّقها مؤيدو أضفاء الديمقراطية على مبادئ دولة الحق في الاتحاد السوفياتي، تفسر في آن واحد ذلك الخوف من أن يكون ثمة مجال بعد للعودة عن بعض مكاسب الغلاسنوست. والخوف من القدرة الكلية التي تحتفظ بها الكا. جي. ب. في ذلك البلد. إن تكاليف التعسف البوليسي كانت مرتفعة في السنوات الستين الأخيرة، حتى يبدو هذا الهمّ مبرراً (لم تنتظر الأهمية الرابعة الغلاسنوست حتى تعلن بوضوح موقفاً مماثلاً في وثيقتها «دكتاتورية البيروليتاريا والديموقراطية الاشتراكية»). ويمكننا أن نناقش ما جرى وما لم يجرّ غداة ثورة أكتوبر - وكذلك خلال جميع الثورات، هذا من دون الحديث عن الثورات المضادة بما فيها تلك التي جرت بقيادة الاشتراكية - الديمقراطية. وفي صورة عامة عندما يكون القتال دائراً في الشارع ليس ثمة وقت لصياغة قانون جزائي. لكن ليس ثمة في اللينينية، حتى لا نقول في الماركسية، ما يتعارض مع مبدأ دولة الحق.

إن واحداً من السجالات البيزنطية - ولكن المثقلة بالنتائج على المدى الطويل - التي طبعت ثمة البيروقراطية في ظل اندروپوف تتعلق بالمسألة الشهيرة الخاصة «بالتناقضات غير التناحيرية والتناحيرية في ظل الاشتراكية»<sup>45</sup>. وإن التوصل للاعتراف بتناقضات تناحيرية هو أكبر إثبات على أن الاتحاد السوفياتي ما زال بعيداً عن الاشتراكية. فوجود «التناقضات التناحيرية» يعني للماركسي وجود طبقات أو فئات أساسية من طبقات تمتلك مصالح: وهذا من قبيل تحصيل الحاصل.

كيف يمكن إذن أن تتفق بلورة هذه المصالح مع نظام الحزب الواحد الذي تديره، فضلاً عن ذلك، المركزية البيروقراطية<sup>46</sup>؟ إن مشكلة حدود الديمقراطية بالنسبة للعمال، ومشكلة حدود الغلاسنوست، يجعلاننا بالضرورة إلى مشكلة نظام الحزب الواحد. ويقرّ أوتو

(44) حول هذا السجال، أنظر بوجه خاص ديف موراركا، فورياتشيف، ص. 148 - 149، 173.  
(45) لقد استخدم ميرونيكو السكرتير الجديد للكونغرس هذه الصيغة (رادلافني، الاتحاد السوفياتي في الثورة، ص. 190).

لاتميس، مساعد رئيس تحرير مجلة كومينست: «لقد كان خيار ثورة أكتوبر في الأساس يستهدف التعددية. وقد رفضت الستام البرلماني لتقيم مكانه الستام السوفياتي، غير أنه تم الحفاظ على التعددية في السوفياتيات في البداية»، لكنه يستطرد على الفور، فيقول «نحن نعرف أكثر من الآخرين تلك الأخطاء التي ظهرت في حقبة أو في أخرى [كم من العقود؟] في ستام الحزب الواحد. لكن الأمر يتعلق بواقع تاريخي وبخيار تاريخي لشعب [متى وأين؟] قام الشعب بهذا الخيار؟ أليس الجهاز البيروقراطي هو الذي قرر ذلك بدلاً منه؟». وحتى اللحظة لا زال الحزب هو القوة الوحيدة الفعلية القادرة على إعادة الوضع إلى سابق عهده، وعلى ضمان النضال ضد البيروقراطية»<sup>(46)</sup>.

ولكن أليس هذا الحزب نفسه - مرة أخرى، جهازه - هو الذي أرمى جرائم حقبة ستالين، ومن ثم شروط الجمود، وأزمة الستام، التي ينبغي أن تتم بتبجحها اليوم «ثورة جديدة» بحسب رأي غورباتشيف نفسه وبحسب الغورباتشيفين؟ أليس من الأفضل إيلاء شيء من الثقة للطبقة العاملة بدل إيلائه لجهاز الحزب المؤلف بأغلبه الساحقة من أشخاص يتكون مصالح مادية للدفاع عنها؟ أليس هذا سبباً كافياً لتخطي نظام الحزب الواحد؟.

إن غورباتشيف يرفض وضع هذا النظام على محك البحث. ولهذا السبب الرئيسي - وليس بفعل «قننه» السياسي - فإنه يتمسك «بوحدة القيمة»، ويرفض السجلات العلنية مع أعضاء آخرين في المكتب السياسي، ويرفض أيضاً كشف الخلافات مع ليفاتشيف وأعوانه علناً. وعلى الرغم من قلق مؤيديه<sup>(47)</sup> الذين يشاطروهم إياه جزئياً على الأقل، فإن دعوته إلى المبادأة الشعبية وإلى إضفاء الديمقراطية تصطبغ بهذه العقبة التي يستحيل تجاوزها، على الأقل في الظروف الحالي.

ويعلم البرفسور انتاتولي بوتينكو أن البيريسترويكا تعني «تحولاً حاسماً نحو السلطة الشعبية الفعلية وغير الإعلانية» (...). وفي إعادة بناء كل الستام السياسي للمجتمع (...). الأمر الذي لا غنى عنه (...). هو وضع جميع الموظفين من دون استثناء تحت إشراف الجماهير». (أنباء موسكو، 25 تشرين الأول / أكتوبر 1988). وتضيف تانيا نا زاسلافسكايا بهذا الصدد: «يجب انتزاع السلطة من البيروقراطية لإعادتها إلى الشعب من خلال ثورة اجتماعية حقيقية».

(46) أو. لاتميس، «ينبغي أن تعمل الاشتراكية في خدمة الإنسان» في أنباء موسكو 10 كانون الثاني/يناير 1988.

(47) قال سيرغي زالينين، رئيس تحرير مجلة نوفوي مير، في اجتماع المناقشة الذي عُقد بين مسؤولي وسائل الإعلام وغورباتشيف: «وجئنا إلى هنا من أجل عرض الأمناء (والبرلمان، 11 أيار/مايو 1988).

(الازفستيا، العدد 126، حزيران/ يونيو 1988). ويخلص دانيال غرانين في تقرير قدمه في لينينغراد عن مشاركته في المؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعي السوفياتي إلى أن مسألة «كل السلطة للسوفيات» قد نوقشت بجدّة في هذه المدينة. ثم يطرح السؤال التالي: «كيف نستطيع تحويل السوفياتات من مجرد ملحقات لأجهزة الحزب، إلى الأسياد الفعليين للبلد؟» عندما «ولا تمتلك السوفياتات أية سلطة فعلية» (البرافدا، 5 آب/ أغسطس 1988).

ويضيف غابرييل بويوف بحق: «لا يخاف البيروقراطيون القرارات ولا الخطابات ولا الاجتماعات، إنهم لا يخافون إلا الانتخابات الحقيقية»<sup>(48)</sup>.

غير أن الانتخابات الحقيقية هي الانتخابات الحرة التي تتخطى فيها كل مجموعة من المواطنين والمواطنين عتبة عددية محدّدة لتُقدم مرشحيها، مع اقتراحات وبرامج مختلفة، أي انتخابات مُثَلّ، في الواقع، التعددية وحقّ تشكيل تجمعات مختلفة واتجاهات وأحزاب. ليس ثمة سيادة فعلية للسوفياتات وللشعب العامل، وليس ثمة إلغاء فعلي لسلطة البيروقراطية خارج هذا المسار.

---

(48) غابرييل بويوف، «إلغاء البيروقراطية» أنباء موسكو، 17 تموز/ يوليو 1988.

## الفصل الثاني عشر

### ديالكتيك الإصلاحات والحركة الاجتماعية

لما كانت إصلاحات غورياتشيف وليدة نزاع اجتماعي وثيق الصلة بالتناقضات الموضوعية في المجتمع السوفييتي، فهي تغذي هذا النزاع وتغذي بالتالي التسييس والتهايز (الاستقطاب) السياسي لدى شرائح متنامية في المجتمع، على قاعدة جهود شروط الحياة والعمل، بل تدهورها، بالنسبة لأغلبية البروليتاريا. هذا ما تبدو عليه الدينامية الاجتماعية - السياسية الأساسية في السنوات الأربع المنصرمة في الاتحاد السوفييتي. وهي دينامية تعمل على تقليص المهل التي من المفترض أن يستطيع غورياتشيف خلالها الاعتماد على نتائج ملموسة للبريسترويكا ثمكته من الحفاظ على ثقة أئداده (في قمة البيروقراطية)، ومن كسب دعم واسع، أو على الأقل توافق شعبي، ومن تفادي انفجارات اجتماعية وسياسية بدأت تظهر في الأفق. فكل شهر يمضي من دون نتائج ملموسة يُضعف حظوظه بالنجاح.

لقد ظهر التهايز والنزاع من قمة الهرم الاجتماعي في الاتحاد السوفييتي وحتى أسفله: داخل المكتب السياسي واللجنة المركزية، وداخل الأقليات القومية؛ وعبر الحركة البيثوية، وبين المؤجلين والصحافيين والكُتّاب والفنانين، وداخل الطبقة العاملة. والأهم من ذلك كله هو ظهور تيارات وهيئات مستقلة تعبر عن بقطة النشاط المستقل لقطاعات جماهيرية لا تزال بالطبع شديدة التواضع.

#### ■ تبعات تشيرنوبيل

تشكل ظروف قضية تشيرنوبيل وتبعاتها<sup>(1)</sup> في وجع من وجوها رمزاً معبراً عن هذا

---

(1) نُشرَ كِتَابُين حول كارثة تشيرنوبيل، بخلفياتها وتبعاتها: دايفيد ر. ماريلز، تشيرنوبيل والطاقة النووية في الاتحاد السوفييتي. وللكاتب نفسه، الأثر الاجتماعي لكارثة تشيرنوبيل.

الديكتاتوريك بأكمله. وتكشف أيضاً اختلال الجهاز البيروقراطي وانعدام مسؤوليته، بما في ذلك جزء من الجهاز العسكري<sup>(2)</sup>. غير أن الكارثة تكشف أيضاً إمكانيات رد الفعل السريع والمتضامن من جانب فئات في البيروقراطية وقطاعات هامة من السكان. إنها تكشف أيضاً حدود الغلاسنوست - ولا شك أن التأخرات المجرمة التي حصلت على مستوى نشر المعلومات قد فاقمت نتائج الكارثة وضاعفت عدد الضحايا - ووجود رأي عام مستقل، وهو الذي تحرك على نحو نقدي.

وفي الواقع نعرّف اليوم أن صحافياً أو كرائياً كان قد لفت النظر إلى عدم احترام شروط السلامة في تشيرنوبيل، قبل أشهر من وقوع الكارثة. وعلى الرغم من تحذيرات هذا الصحافي الشجاع، فإن أي إجراء لم يتخذ تجاهياً معها<sup>(3)</sup>.

وفي أثناء محاكمة المسؤولين عن تشيرنوبيل، بين 7 و 29 تموز/ يوليو 1987، لم يُقدّم هؤلاء اعترافاتهم بطريقة سلبية، فاعترفوا بأنهم قاموا باختيار - هل طلب إليهم ذلك من أجل أم لا؟ هذا ما ظل غامضاً - فأوقفوا وإالات الحماية. غير أنهم أدانوا مشكلات البناء كما أدانوا بصورة أشد وضوحاً موقف المسؤولين في المواقع العليا، وذلك بمطالبتهم بإجراء المحاكمة في كييف، عاصمة جمهورية أوكرانيا الاشتراكية، لا في تشيرنوبيل نفسها، وهو الطلب الذي تم رفضه.

ويبدو الحكم على المسؤول الرئيسي فكتور بروكانوف، فضلاً عن الحكم على اثنين من مساعديه، بعشر سنوات من الأشغال الشاقة، كناية عن عملية تقديم كبش فداء. فمسؤولية السلطات العليا في أوكرانيا - في اختيارها نموذج المفاعل، وفي السماح بإجراء الاختبار وإيقاف إجراءات الحماية بصورة متواترة<sup>(4)</sup>. وفي تأخيرها إجلاء السكان - لم يكشف عنها إبان المحاكمة. يبدو مع ذلك أنه قد جرت معاقبات إدارية - سياسية (عمليات طرد من الحزب الشيوعي السوفياتي).

ولم يُستدعَ الصحافي الذي حذر السلطات والسكان من عدم احترام شروط السلامة في تشيرنوبيل للشهادة في المحاكمة، هذا ما نعرفه على الأقل في حدود المعلومات المتوافرة.

(2) حول هذا الموضوع أنظر مقالة الكسندر أدلر في صحيفة ليبراسيون، 7 تشرين الثاني/نوفمبر 1987.

(3) حول مقالة ل. كوفاليفسكايا، أنظر دايكيد ر. ماريلز، الأثر الاجتماعي لكارثة تشيرنوبيل.

(4) يبدو أن الكارثة أوشكت أن تقع في العام 1985، عندما تم تعليق الإجراءات الأمنية لإجراء تجربة

سابقة.



ويجب ألا ننسى أن المحاكمة كانت سرية، وفتحت الجلسات الأولى والأخيرة منها فقط لعدد محدود من الصحفيين. غير أن جميع هذه الاحتياطات لم تمنع ردود الفعل النقدية جداً من التطور لدى قطاع من الرأي العام. ويُقدّر خوريس ميدفيديف أن نهاية «شهر العمل» بين الجمهور السوفييتي وغورباتشيف في بدأت مع كارثة تشيرنوبيل<sup>(5)</sup>.

غير أن ذلك لا ينهي على الإطلاق «التبعات» السياسية لكارثة تشيرنوبيل. فقد كتبت البرافدا في عدد 25 نيسان/ أبريل 1988 إن المسؤولين الجدد في تشيرنوبيل يتصرفون وكأن «شيئاً لم يكن». فبحسب المقالة المذكورة أن الإدارة الجديدة وُلفت ملاكاً جديداً غير مختص على الإطلاق. وفضلاً عن ذلك فإن هؤلاء الأشخاص الذين يحتلون مواقع هامة هم في أغلبهم ذوو ماضٍ مشبوه. فالإدمان على الكحول لم يخف في تشيرنوبيل. هذا فضلاً عن سيادة عدم الانضباط وانتهاك القواعد الداخلية، حتى أن القواعد الصحية بدورها غير محترمة.

وسعى مسؤولو المركز بأي ثمن إلى تسريع الإنتاج، وذلك على حساب التصليحات التي أجريت على نحو سيء، من دون أن يكشف عليها أي مهندس مختص. وقد شغلت بعض الأجهزة لإجراء اختبار واحد، علماً أن هذه الأجهزة تعاني من «عيوب كبيرة». وتخلص المقالة إلى الحكم القاسي التالي: لم تأخذ الإدارة درساً واحداً من الماضي. وهي تتصرف كما لو أن الحادثة لم تقع. إن الإهمال سوف يجعل من أية كارثة جديدة أمراً محتملاً.

وفي أيار/ مايو 1988 علمنا أن أحد مسؤولي الطاقة النووية في الاتحاد السوفييتي، الأكاديمي فاليري ليفاسوف الذي لعب دوراً رئيسياً في وقف كارثة تشيرنوبيل، قد انتحر. وقد نشرت البرافدا مقاطع من مذكراته التي تتضمن اتهامات خطيرة لكل مستام الإدارة الذي سمح بوقوع هذه الكارثة. وينبغي أن نورد مقتطفات واسعة من هذه المذكرات، لكننا نكتفي بهذه: «بعد أن زرت تشيرنوبيل، خلصت إلى الأمر البديهي التالي: إن حادثة تشيرنوبيل كانت النتيجة النهائية لمجمل الإدارة الخاطئة للاقتصاد وذورها التي ميزت بلدنا من عقود طويلة (...). كان ثمة جهل حول وضع التجهيز وحالة المنشآت بين فترات التحقق (والصيانة) المخطط. وقد عبر أحد مديري المركز عن رأيه بوضوح: «ما الذي يقلقك؟ المفاعل النووي، إنه مساور، وهو أبسط بكثير من معمل الطاقة الحرارية، لدينا ملاك

---

(5) خوريس ميدفيديف، الكارثة النووية في الأورال.

مُتخصِّص، لن يكون هناك أي حادث». (...) تسربات في الأنابيب الأساسية، وأجهزة إغلاق تعمل بشكل سيء، وأمنية مفاعلات من نوع RBHK الملية باليوب: هذا ما كان يحدث عاماً بعد عام. على امتداد سنوات عشر خضنا نقاشات لتحسين التجهيز، وفي سنوات خمس خضنا نقاشات طويلة لنخلق سستام يتولى مراقبة التجهيزات. لكن شيئاً من ذلك لم يتحقق (...) لقد انخفضت على نحو بطيء مهارة قسم من المهندسين ومهارة بقية العاملين في الملاك (...). وتوجد في خزانتي محاضر النقاشات الهاتفية التي جرت بين أعضاء الملاك عشية لحادثة. [إن قراءة هذه المحاضر تقشعر لها الأبدان]. أجرى أحد المشرفين اتصالاً هاتفياً بمشرف آخر وسأله: «يشير البرنامج إلى ما يجب القيام به، غير أن كثرة من الملاحظات مشطوبة. فماذا علي أن أفعل؟ فاجابه الآخر: «ننذ الملاحظات المشطوبة»<sup>(6)</sup>.

وقد لخص بوريس كاغارلتسكي مغزى هذه المسألة على النحو التالي: «كشفت حادثة المفاعل النووي في تشيرنوبيل عن النواقص العديدة في السستام التقليدي للإدارة وعن عدم ملاءمته للتكنولوجيا الحديثة. وقبل وقوع الكارثة بوقت طويل أشار العديد من الخبراء إلى أخطاء الحسابات الاقتصادية والتكنولوجية التي سادت في السبعينات خدمة لاستراتيجية تطوير الطاقة النووية. هذا وُئيت المفاعلات في أمكنة قريبة جداً من مراكز صناعية ذات كثافة سكانية عالية. ثم إن بناءها جاء مختلفاً عما كان مقرراً. ومع ذلك أصرّت قيادة بريجنيف على تحقيق برنامج «الذرة في خدمة السلم» على نحو سريع، لأنها اعتبرت تحقيقه وسيلة سحرية لحل مشكلة التزود بالطاقة التي لا تفي بتفاهم. وعندما حصلت الكارثة، تبين أن المركز النووي كان بإدارة أشخاص غير مؤهلين، لدرجة أن الأطفال الذين أرسلوا إلى أمكنة الكارثة لم يكونوا معيّنين لممارسة عملهم ضمن شروط الإسقاطات الإشعاعية (...). وقد أخفى الإداريون المحليون معلومات تتعلق بالوضع ولم ينقلوها إلى السلطات العليا. الأمر الذي تسبب بتدهور الوضع»<sup>(7)</sup>.

وفي الواقع دار سجال لمعرفة ما إذا كان يجب الحفاظ على مفاعل تشيرنوبيل أو التخلي عنه نهائياً، بل إلغاء المدينة بمرمتها. فمستوى الإشعاع المرتفع بصورة غير عادية في أوكرانيا وفي جنوب روسيا البيضاء يحفز، هو الآخر، نقاشات مماثلة<sup>(8)</sup>.

(6) البرافدا، 20 أيار/مايو 1988.

(7) نيو لفت ريفيو، أيار/مايو - حزيران/يونيو 1988.

(8) أنظر بوجه خاص البرافدا، 8 تشرين الأول/أكتوبر 1988؛ نوفا مير العدد 9، أيلول/سبتمبر 1988؛ والبرافدا، 20 أيار/مايو 1988 سوسالييتشسكايا إندستريا، 10 شباط/فبراير 1988.

وأثر الكارثة ظهرت تعبيرات عن الغور من إنشاء مراكز نووية جديدة. فضاعفت المجموعات البيئية، ولاقى بعضها نجاحات مذهلة<sup>(9)</sup>. وبحسب الكومسومولسكايا برالدا، انتهت السلطات إلى الرضوخ للضغط الشعبي المحلي، فأوقفت بناء مركز نووي في كراسنودار<sup>(10)</sup>. ولاقى مسرحية فلاديمير غوباريف التابوت الحجري نجاحاً كبيراً. وطُرح السؤال على النحو التالي: كيف اتفق أن أخرج المسؤولين المحليون عائلاتهم مباشرة في حين أن التأخر في الإعلان عن كارثة تشيرنوبيل والبدء بإخلائها من السكان دام ستاً وثلاثين ساعة<sup>(11)</sup>؟

إن ما تعكسه ردة الفعل هذه يشير إلى أي حد تقح امتيازات البيروقراطية في قلب الديالكتيك التالي: «استياء السكان/ إصلاحات غورباتشيف/ ولادة حركات اجتماعية مستقلة»، وهو الديالكتيك القائم اليوم في الاتحاد السوفياتي.

لقد سبق التشهير العلني بامتيازات البيروقراطية انعقاد المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي (انظر الفصلان الثاني والسادس) بوقت قصير. وتوقف فجأة بعد مداخلة عليل في ختام المؤتمر. لكنه عاد للظهور بانتظام في الصحافة بمناسبة نشر رسائل القراء المتشددة في نقديتها، أو (حوارات) المسؤولين مع الجمهور في اللقاءات المحلية الواسعة.

ولى جانب المتاجر الخاصة والبيوت المخصصة لقضاء العطلة فضلاً عن المصحات والأقسام الخاصة في المستشفيات والمساكن (والمنازل الثانوية) المريحة، إن لم تكن الفخمة التي تمتلكها الدوائر العليا من النوموكلاتورا، (هذا بالإضافة إلى مجال الامتيازات المفتوح أمام انتساب أبناء البيروقراطيين إلى مؤسسات التعليم العالي)، إلى جانب هذا كله كُشف النقاب

---

(9) نذكر على سبيل المثال الحملة من أجل إغلاق مصنع الخبائر في سابوروغ (البرالدا، 23 تشرين الثاني/نوفمبر 1988)، والرسالة المفتوحة إلى رئاسة مجلس السوفيات الأعلى التي تتعلق بمصنع الفولغا الكيميائي في سافولشسك (البرالدا، 5 كانون الأول/ديسمبر 1988)، والحملة ضد تلوث بحر الآرال (من الألفسيتا، كما أوردتها وكالة نوفوستي، 15 أيلول/سبتمبر 1988)، والتحرك حول الوضع الصحي في موسكو (أبناء موسكو، 20 تشرين الثاني/نوفمبر 1988)، إلخ.

(10) غوريس ميدفيديف، الكارثة النووية في الأورال، ص. 269؛ أنترناشيونال هيرالد تريبيون، 28 كانون الأول/ديسمبر. وكانت النيويورك تايمز قد نشرت مقالة الكومسومولسكايا برالدا في عددها الصادر في 28 كانون الثاني/يناير 1988.

(11) حول الاستياء الشعبي، انظر أعمال ديفيد ر. ماريلز. وقد كشف غوريس ميدفيديف الكارثة النووية في الأورال عن كارثة نووية سابقة في الاتحاد السوفياتي، وأثار هذا النص سجالات عديدة، لحصنها جاييس آ. أوبرغ في كتابه كشف الستار عن كوارث سوفياتية.

أيضاً عن مدارس خاصة (spets skholi) مسماة «الأصحاب المواهب»، وهي مدارس يكاد يقتصر تلامذتها على أبناء النوميكلاتورا. وقد تسبَّب هذا الواقع باستياء الرأي العام.

هذا وأشار تحقيق أجرته مجلة موسكوفسكايا براجدا في آذار/ مارس 1987<sup>(12)</sup> إلى أن تسعين من الـ spets skholi في موسكو تتركَّز في الأحياء الجميلة من المدينة. ويرتادها 6% فقط من الأطفال ذوي الأصول العمالية، وتصل هذه النسبة إلى الصفر عندما ينهي هؤلاء دراستهم. وهذه المدارس مجهزة بأحواض للسباحة وحمامات السونا. ويتداول الطلاب الأنيقون داخلها سلعاً أجنبية عديدة وحِبات علكة عليها صور خلاقية بحسب ما ذكرت المجلة.

وأثار نشر هذا التحقيق استياء القراء، فكتب أحدهم إلى المجلة: «ليست المدارس ذات الامتيازات إلا مظهراً (...) ملأياً للغاية للوضع الذي خلقه الرسميون (الموظفون) في المواقع العليا ومن يحيط بهم ممن يرغبون في الظهور بمظهر النخبة».

لا نستطيع بالطبع القول أن كل شيء يُعرف، وكل شيء يُفهم، وكل شيء يُناقش اليوم في الاتحاد السوفياتي. فالأمر يتعلق ببلد شاسع حيث لا زالت الأخبار تنتقل بصورة محدودة. ولا زالت الشبكات الإعلامية تحت إشراف الجهاز أو أجنحة في الجهاز: الأجنحة المركزية، الأجنحة المنطقية والمحلية، وقيادات «المنظمات الجماهيرية»، وقيادة المنظمات المسماة ثقافية. وإلى جانب الصحفيين - المخبِرين والمعلقين المقدامين والنقاد ثمة كتلة كبيرة من الكتَّاب الفاشلين المطيعين البالغى الحذر. الذين يُفضَّلون تفاذي الموضوعات التي تشير سجلات كبيرة. ولا يختلفُ الوضع في البلدان الغربية في ظل الديمقراطية البورجوازية، حيث التعددية السياسية - التنظيمية تجعل من هوامش الأمور الممكن إعلانها واسعة الانتشار، فيما يضيق، على نحو نسبي فحسب، نطق الأسرار التي تغطيها المصالح الرأسمالية الكبرى والسلطة. لكن على الرغم من ذلك، وفيما يتخطى هذه التحفظات، ثمة استنتاج يعرض نفسه: بين كلٍّ من الغلاسنوست وكشف الوقائع، والمؤسسات والبنى التي تُشكِّل موضوعات فضائح وتطلق ردود الفعل الشعبية العفوية، ثمة ديكالتيك فعلي بدأ يشق طريقه، فضلاً عن أن تأثيره التراكمي أخذ يتسع شهراً بعد شهر.

---

(12) نقلته الصنداي تايمز في 15 آذار/مارس 1987.

## ■ الأزمة الأرمنية والانفجار القومي في بلدان البلطيق

لقد كان للمشكلات البيثوية أيضاً فعل المحرك للتنمية الشعبية التي تطورت في أرمينيا وتركزت حول مشكلة كاراباخ. وتؤكد هذه المشكلات الانطباع الذي كان قد تولّد سابقاً بفعل قضية التاتار في القرم<sup>13</sup>، حيث نشكّل القضية القومية اليوم أحد مصادر الصراعات وردود الفعل الجاهيرية الأكثر تفجراً في الاتحاد السوفياتي.

لقد اتخذت الأزمة الأرمنية بُعداً أكبر بكثير من قضية التاتار في القرم. وتعود أهمية هذه الأزمة إلى الإمكانيات الذاتية الكامنة التي يتصف بها التنظيم الجاهيري الذاتي، وإلى ما نتج عنها، أكثر مما تعود إلى المشكلة الدستورية التي أثارها<sup>14</sup>. فمنذ ثورة أكتوبر لم نشهد شيئاً مماثلاً في الاتحاد السوفياتي: سلسلة إضرابات عامة تتكرر على امتداد أشهر، في مدينة ستيباناكيرت في البداية، ومن ثم في مدينة يريفان الصناعية، وأخيراً في جمهورية أرمينيا الاشتراكية كلها؛ تشكيل لجان عمل، مناطقية وقومية وتظاهرات ضخمة تضم مئات آلاف الأشخاص في مناسبات عديدة. ولم تتأخر النتيجة عن الظهور، مؤكدة دروس الانفجار الجاهيري في بلدان عدة من أوروبا الشرقية. وقد تراجعت بعض السلطات المحلية في الحرب، كما في جمهورية أرمينيا، تراجعاً عملياً عن موقفها أمام الجاهير، بأن استعادت مطالب هذه الأخيرة بخلوطها العريضة. هكذا تحول الصراع بين الجاهير والسلطة المركزية،

---

(13) لقد نقلّ ستالين سكان بلاد القرم التاتار بأكملهم عام 1944 من مسقط رأسهم إلى مناطق بعيدة في الأورال في كازاخستان واوزبكستان. وحسب تقرير خروتشوف أمام المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي كان فعل النقل هذا، الذي ذهب ضحيته في الطريق مئة ألف من أصل أربعمائة ألف شخص، فعلاً تصفياً، واعتداء سافر على الدستور السوفياتي. وإثر علمية إذابة الجليد التي قام بها خروتشوف أطلق الذين بقوا على قيد الحياة من التاتار حركة من أجل حق العودة إلى وطنهم الأم، ودعم هذه الحركة شيوعيون جريشون مثل كوستيرين والجنرال بيوتر غرينفوريينكو (كان شيوعياً آنذاك). وقد تعرّض هؤلاء للقمع ما أن تمت الإطاحة بخروتشوف. وعندما استعادتو نشاطهم عام 1987 تعرضوا للقمع مجدداً، لكن بشكل محدود أكثر مما في ظل حكم بريجنيف (أنظر بوجه خاص بيوتر غرينفوريينكو، مذكرات، ص. 485 - 486؛ البرافدا، 16 تشرين الأول/أكتوبر 1987).

(14) حول خلفيات مشكلة منطقة ناغورو كاراباخ المستقلة، أنظر بوجه خاص المقابلة مع كلير موراديان في الأبريكور 11 نيسان/أبريل 1988. وقد نشرت الصحافة السوفياتية وثائق تبين أن لينين أيّد في البداية إعادة إلحاق ناغورو - كاراباخ بأرمينيا، لكن ستالين عاد وتراجع عن هذا الموقف، تدفعه إلى ذلك مبررات السياسة الواقعية (المفاوضات مع تركيا القومية والمعادية لأرمينيا). أنظر العدد الخاص من الأزمئة الحديثة، «الشتات - الأرمني»، آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر 1988.

لفترة من الزمن على الأقل، إلى صراع بين الجماهير المدعومة من السلطة المحلية من جهة، وتلك المدعومة من السلطة المركزية من جهة أخرى.

ولم تقف مطالب المضربين عند حدود المطالب القومية. فقد ذكرت البرافدا في 12 آذار/ مارس 1988 «أنه قد جرت المطالبة بعزل مديري المنشآت وقادة الحزب عن مهامهم وانتخاب قادة جدد، فضلاً عن المطالبة بعزل مفوضي الشعب وطردهم من الحزب إذا ما وصلوا إزاء مطلب تشكيل «لجان قاعدية في كاراباخ».

بإمكاننا التعقيب، من وجهات نظر مختلفة، على أسباب الصراع الدائر حول مشكلة نساغورو - كاراباخ والعوامل المفجرة له، وإلا إمكان أيضاً اختزاله كله إلى صراع يعود إلى عقود طويلة بين الأرمن والأذربيجانيين، أو إلى ما هو أسوأ من ذلك، أي إلى صراع بين الكاثوليك والمسلمين. ويدون العامل المفجر هو استيلاء الأرمن الكبير من التلوث الذي أصاب يريفان، وهو تلوث ناجم عن إقامة مصانع كيميائية على نحو غير مسؤول. وقد ساهم النقص الصارخ في البنية الاجتماعية التحتية وفي مستوى الحياة المزري في المناطق المستقلة في ناغورو كاراباخ، ع. ا. عدم توافر المتطلبات الثقافية في ذلك إلى حد بعيد، ذلك كله يوفر محتوى ملموساً لمطالب الاستقلال الذاتي الأكثر تقدماً من جانب الأرمن، التي تتضمن مسألة استعادة المنطقة المستقلة إلى جمهورية أرمينيا الاشتراكية. إن تداخل هذه العوامل كلها هو وحده القادر على تفسير الطابع المتفجر لهذا الصراع<sup>(15)</sup>.

على الرغم من ذلك ينبغي عدم التقليل من أهمية وزن العامل القومي بأي شكل من الأشكال. فالالاتحاد السوفياتي يدفع بصدد هذه المسألة ثمن انحراف ثلاثي الوجوه: الانحراف الذي تمثله سياسة «الاشتراكية في بلد واحد» وخسارة مصداقية كل تربية وكل دعاوة من أجل الأهمية

---

(15) لم تنقل الصحافة السوفياتية كل هذه الأحداث إلا بطريقة جد جزئية وتأخر كبير: وهذا إثبات جديد على محدودية الغلاسنوت حتى اليوم. وقد خصص روي ميدفيديف مقالة هامة للصحراء القومية في الاتحاد السوفياتي في لوس أنجلوس تايمز، 10 نيسان/ أبريل 1988. ووصفت أنهاء موسكو في عددتها الصادر في 12 شباط/ فبراير 1989 شروط المعيشة الملدية لسكان ناغورو كاراباخ، وهي الشروط التي ساهمت باستمرار بحفز مطلب الانضمام إلى جمهورية أرمينيا الاشتراكية ولم يبلغ الخراب هذا المبلغ يوماً وفي أي مكان آخر. ليس ثمة طرقاً، ويوجد القليل القليل من المستشفيات، ونقص في الاستخدام. ويصل انتشار الأمراض المعوية المعدية إلى نسبة مرتين ونصف بالمقارنة مع متوسط انتشاره في الاتحاد السوفياتي وليس ثمة في المنطقة كلها برآء صناعي واحد. كما لا تتوفر مياه الشفة خلال فترة طويلة من النهار.

الأصيلة، وهو انحراف قائم منذ عقود بالإضافة إلى الانحراف الذي تمثله سياسة ستالين البيروقراطية المتطرفة، العنيفة والقمعية، في مواجهة القوميات غير الروسية، والانحراف الذي تمثله «سياسة الكوادر» في ظل بريجنيف، بعد أن سعى هذا الأخير إلى «نزع فتيل» القنبلة الموقوتة التي تتلوي عليها المشكلة القومية، باعتياده على نحو مدرّس على المافيات البيروقراطية المنطقية في الجمهوريات المختلفة. ومع بداية إضفاء الديمقراطية ووصولاً إلى النقطة التي بلغت الغلاسنوست، أصبحت هذه الأمور كلها مطروحة على بساط البحث<sup>(16)</sup>. وسرعان ما تضاعف انفجار بلدان البلطيق مع انفجار أرمينيا، وبالتحديد في استونيا، قبل أي مكان آخر، حيث جرت تظاهرات جماهيرية هي الأوسع بين التظاهرات التي عرفتها أوروبا منذ أيار/ مايو 1968<sup>(17)</sup>. بالطبع لم يكن ثمة مظاهر تنظيم ذاتي شبيهة بتلك التي قامت في أرمينيا. ويبدو أن البيروقراطية المحلية استطاعت التحكم بالأحداث. وحتى لو أن ضغط الجماهير قد أدى إلى صراع دستوري جدي، فإن هذا الصراع قد حُلَّ أخيراً بمساومة<sup>(18)</sup>. فضلاً عن ذلك، ينبغي أن نشير إلى أن غورباتشيف قدّم أخيراً تنازلات بصدد كاراباخ، على الرغم من انزعاجه المؤكّد<sup>(19)</sup>.

وأثر مشكلات أرمينيا وأذربيجان ومشكلة بلدان البلطيق ظهرت مشكلة روسيا البيضاء. وقد تسبّب اكتشاف حفرة جثث غريبة في كوروباتني في 30 تشرين الأول/ أكتوبر 1988 بقيام تظاهرة جماهيرية شارك فيها عشرة آلاف شخص في مينسك<sup>(20)</sup>، وقُمِعت بتدخل من

---

(16) من دون الدخول في تحليل أعمق لجلود القومية الأرمينية والقومية الأذربيجانية نشير إلى وجه من وجوه الصراع الذي ليس ثمة مجال للخلاف حوله. فقد حصلت مذابح منظمة ضد الأقلية الأرمينية في أذربيجان، وهي مذابح تستحق الإدانة من دون أي تكتم أو تحفظات أو اعتذار.

(17) هناك تقديرات بأن ثلث سكان استونيا نزلوا إلى الشارع بهذه المناسبة.

(18) لقد طالبت استونيا من خلال التصويت في سوفيات (برلمان) جمهوريتها، بحق النقض على جميع قرارات السوفيات الأعلى المتعلقة بها. وقد أهدت المطلب أغلبية قادة الحزب الشيوعي في استونيا. وجاءت التعديلات المقترحة على الدستور في تشرين الأول/ أكتوبر 1988، متعارضة مع هذا المطلب. وبعد سجال جدي، تدخل فيه بوجه خاص النائب شيلوليسكي من منطقة سابوروغ (أوكرانيا) قدّمت تنازلات إلى الاستونيين وإلى أقليات قومية أخرى في النسخة الأخيرة من المراجعة الدستورية (أنظر بوجه خاص البراءة، 22 تشرين الأول/ أكتوبر 1988 و30 تشرين الثاني/ نوفمبر وأول كانون الأول/ ديسمبر 1988).

(19) لم تُلحق كاراباخ بأرمينيا، غير إنها ما زالت حتى الآن مرتبطة إدارياً بموسكو بشكل مباشر، وهذا ما يعتبره الأرمن من أهون الشرور.

(20) أُنْهت موسكو، 25 كانون الأول/ ديسمبر 1988.

الميليشيا، الأمر الذي حفز - وهذه علامة من علامات المرحلة - على تشكيل جبهة شعبية في روسيا البيضاء لا يستطيع أحد أن يدعي أنها وُلدت مينة. وحتى الآن تتشكل الإضرابات العامة الأرمينية نقطة الذروة في الحركة الجماهيرية المستقلة في ظل غورباتشيف. غير أن هذه الإضرابات تكشف بقطة الحركة العمالية التي لا تقف عند حدود الأقليات القومية.

### ■ موجة أولى من الإضرابات

يظهر ديالكتيك الإستياء الشعبي والإصلاحات الغورباتشيفية وولادة الحركات (ونشاطها) المستقلة، في مجال التحرك العمالي الذي يعني الطبقة الاجتماعية ذات الأغلبية العددية في الاتحاد السوفياتي. لقد ذكرت الصحافة السوفياتية حركات إضراب عدة، خصوصاً تلك التي جرت في مصانع شاحنات كاماز في بريجنيف (الجمهورية التترية المستقلة)؛ وإضراب سائقي الباصات في تشيكوف، وهي مدينة تقع على بعد سبعين كيلومتراً جنوب موسكو، وإضراب سائقي الباصات في تشيرفوفسكي وتشيكينيف؛ وإضراب مصنع الآلات الزراعية في تشومان في سيبيريا، وإضراب المصنع الإلكتروني في ليتوانيا.

وحصل إضراب أيضاً في مصنع الآلات الزراعية في رياسلماش في رياسان، وفي مصنع الباصات الضخم في ليكينو (وهي المنشأة الأكثر أهمية في أوروبا في هذا الفرع). وقد حصل إضراب سائقي باصات في كليبيدا في ليتوانيا. وكان الإضراب الأهم ذلك الذي جرى في مصنع محركات الديزل في ياروسلافل، في نهاية تشرين الثاني/ ديسمبر 1987، واستمر سبعة أيام<sup>(21)</sup>.

وقد نقلت التلفزة إضراب أحد المصانع في موسكو الذي احتج فيه العمال على الشروط الصحية وعلى حوادث العمل العديدة<sup>(22)</sup>.

وبشكل عام تتعلق الإضرابات بموضوع إدخال إشراف الدولة على نوعية المتوجات، وهي تغطي حالياً حوالي 50% من الإنتاج الصناعي. والمتوجات التي لا تتلام مع معايير

---

(21) أنظر بوجه خاص ديفيد سيبو «خلافات حول العمل في الاتحاد السوفياتي» في كريتيك كومينست، تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر 1988؛ أنباء موسكو، 11 كانون الأول/ديسمبر و3 تموز/يوليه 1988.

(22) لاربييلكا، 20 نيسان/أبريل 1987، مذكور في مقالة جان ماري شوفيه في لوموند ديپلوماتيك، أيار/مايو 1987.



النوعية تعتبر مسلّمة بإيصال، أي أنها لا تدخل في حساب المكافآت. فضلاً عن ذلك، وعندما يتعلق الأمر بسلع بسيطة، يؤدي الأمر إلى توقف مؤقت للسلسلة وإلى خفض الإنتاج الجاري المسلم بإيصالات من جديد، وبالتالي إلى خفض المكافآت. وبحسب مقالة في صحيفة سوفيا تسكايا روسيا في شهر كانون الثاني/ يناير 1987<sup>(23)</sup>، تكبّد العديد من العمال خسارات في دخلهم الشهري بمعدل خمسين روبلاً، (من أصل دخل متوسط يبلغ مئتي روبل)، بعد عمليات الإشراف على النوعية. وينجم عن ذلك استياء واسع.

هذا وتقدم أبحاث أخرى أرقاماً أخطر بكثير. فقد قُدرت الخسارة في دخل العمال في مصانع الآلات الثقيلة في الألما - آتا يستين أو بسبعين روبلاً في الشهر. وفي لينينغراد، وبعد إدخال تجربة «الإوالات الاقتصادية الجديدة» الرائدة منذ العام 1984 في مئتي منشأة، بيّنت دراسة أجريت في العام 1987 أن 70% من العمال يعتبرون أنه ليس ثمة أي تحسّن. وفي كانون الأول/ ديسمبر 1986 استجوب بوريس يلتسين عدداً من العمال الشبان في مصنع سيارات سيل في موسكو وتخصّص هو نفسه إجاباتهم بالصيغة التالية: «لا تغيّر، لا حركة».

وثمة مصدر آخر للاستياء هو مراجعة المعايير الأجرية واستتام المكافآت العام الذي يعبر عن نفسه أيضاً بخسائر في الدخل بالنسبة لبعض ثلث العمال في هذه المنشأة أو تلك، إن لم يكن في أغليبيتها. ويتولد لدى العمال انطباع مفاده أنه على الرغم من كل ضجيج الغلاسنوس والإدارة الذاتية، فإن هذه القرارات تفرض عليهم من البيروقراطية من دون أن تكون لديهم أية سلطة تقرير<sup>(24)</sup>.

وكمؤشر على تطوّر بدأت تظهر معالها، تشكلت «مجموعات عمالية» تمثل عدة منشآت في مدينة واحدة، كما حدث في ياروسلافل واندرويوف وكنانس.

وتعترف كثرة من المصادر الغورباتشيفية بالاستياء العمالي. وفي تحقيق لأنباء موسكو حول شركة سيارات فولسكي الضخمة في تولياتي تردّ الفقرة التالية: «يتصاعد الاستياء بين العمال، ولسان حالهم يقول: «إدارة ذاتية أم لا. نحن الذين نصنع العجيب»<sup>(25)</sup>.

(23) نقلتها Neue Zürcher Zeitung، 6 نيسان/أبريل 1987.

(24) من هنا تبرز أحياناً فورات غضب فعلية من قبل الشغيلة. وقد أبرزت أنباء موسكو مانشيتاً معبراً لتحقيق نشرته في 3 تموز/يوليو 1988، حول إضراب سائقي البوسطات في كليبيدا: «للمصير حلود».

(25) أنباء موسكو، 4 تشرين الأول/أكتوبر 1987.

ويحي غورباتشيف ذلك تماماً. فقد قال في الخطاب الذي ألقاه في كومسومولسك، في نيسان/أبريل: «ما لم يضع القادة الاقتصاديون المسائل الاجتماعية في صلب اهتمامهم، فإنني أعلن من دون تردد أن كل خططنا، فضلاً عن الأدوات الأكثر جِدَّة والإنتاج المحقَّق بأكمله، بالإضافة إلى الإنسان الآلي ومراكز الإنتاج المزودة بأدوات آلية مرقَّمة [مؤللة ومبرجة] لا تساوي شيئاً - وتبقى بلا عناية»<sup>(26)</sup>.

وكانت مسألة امتيازات البيروقراطية في الكونفرانس التاسع عشر موضع نقاش متجدِّد وملحَّ من جانب عدة مندوبين، ومن بينهم بوريس يلتسين. وقدم ليغاتشيف في «خطابه الختامي المضادَّ» إجابة كلاسيكية مضلَّلة. فأكد ببرودة أن موظفي الحزب - الذين يبلغ عددهم عدة ملايين - لا يتخطى دخلهم دخل العامل الوسيط. بالتأكيد. لكن الأمر لا يتعلق هؤلاء عندما يجري الحديث عن الامتيازات المذهلة، بل يتعلق بالنوموكلاتورا. وقد تنبَّه لذكر قيمة دخلهم المتوسط من دون الحديث عن المنافع العينية الموفرة لهم.

وقد نشرت أنباء موسكو<sup>(27)</sup> استفتاء للرأي يشير إلى الانعدام الواسع لشعبية هذه الامتيازات (باستثناء سيارات الخدمة التي يؤيِّدها 42% من الأشخاص المستجوبين)، ورداً على السؤال التالي: «هل نَجدُ هذه المكاسب غير عادلة؟»، أجاب 60% من الأشخاص المستجوبين «بنعم» بالنسبة للعلاج الامتيازي في المستشفيات والعيادات، وأجاب 60% «بالنعم» نفسها بالنسبة للشقق الخاصة؛ و 67% فيما يتعلق بالشقق المؤجرة تبعاً للأفضلية؛ و 80% فيما يتعلق بالدخول إلى حفلات الأوبرا، والمسرح، وصالات السينما، و 84% فيما يخصُّ المخازن الخاصة ورزم المأكولات، الخ.

وأخذت مسألة الامتيازات معناها كله بالقدر الذي بدأت فيه وسائل الإعلام السوفياتية بنشر تحقيقات حول مستوى المعيشة المتوسط للعمال والعاملات، ومستوى معيشة الفقراء. وتكشفُ هذه التحقيقات أوضاع مأساوية. فالحد الأدنى المعيشي يقدر بثلاثمائة وعشرين روبلاً في الشهر لعائلة تتألف من أب وأم وولدين. ويمثي روبل في الشهر لعائلة من دون أولاد. والحال، هاكم ما نشرته الكومسومولسكايا برافيدا عن حال شابتين تعملان

---

(26) تشير مقالة كريستيان شميدت هاور نفسها إلى أن 25 بالمائة إلى 50 بالمائة فقط من خطط بناء المساكن - التي أولاهها المؤتمر السابع والعشرين أولوية كبيرة - قد أُنجزت في عدة مناطق (داي زابت، 10 نيسان/أبريل 1987).

(27) أنباء موسكو، 3 تموز/يوليو 1988.

كطباختين في نوفوسيبيريك: «تكسب الواحدة مئاً بين مئة وعشر ومئة وعشرين روبلاً في الشهر. وتتفق كل واحدة ستين روبلاً على الطعام، فيها يكلف الإيجار اثنتي عشرة روبلاً، والتفليات خمس روبلات. ويبقى لنا ثلاثون إلى أربعين روبلاً للمصاريف الأخرى الباقية كلها. وبما أن نوفوسيبيريك ليست مدينة جنوبية فإن الشتاء فيها طويل والبرد يفرض تبديل الزي، لكن علينا من أجل شراء حذاء (بأبخس ثمن) ألا ننفق شيئاً، هذا الضروري جداً، على امتداد شهرين. والحال أننا نحتاج لمعطف - يستلزم حصولنا عليه عصر النفقات لمدة تتراوح بين تسعة أشهر وعشرة، ولقبة - تستلزم أيضاً عصر النفقات مدة أشهر ثلاثة أو أربعة (...). وعلى افتراض أننا وقّرنا مَلايسناً للشتاء، الأهر الذي يكون قد تطلّب مئاً ثمانية عشر شهراً، فإن الطبيعة فيها أيضاً الحريف والربيع والصيف (...). فكيف يعيش الشبان الذين يرتدون ثياباً مناسبة للفصول والموضة؟ كم يبلغ أجركم وكيف يتدبرون أمورهم؟ تبتلون حياتهم لغزاً ونعتقد أننا لن نفهم ذلك أبداً، فثمة هوة مالية تفصل بيننا».

ونستطيع إطالة لائحة التشهير بالتفاوت والظلم الاجتماعي التي ظهرت في الصحافة السوفياتية. لكننا نكتفي بمثل إضافي: يعلّق العامل ج. جانغوروف من الشكير على اقتراح فرض ضريبة مُسبقة على مداخيل المؤلفين والمحامين والمصارين والسارقين والمرايين، الخ، تحت عنوان معبر: «أمراء وشياطين فقراء»: «أقول أن هذه البيروقراطية المتورطة [بشكل مائة في الجريمة الاقتصادية هي التي سوف تحقق إجراءات فرض الضريبة هذه [بصد المداخيل الكبيرة] وتشرف عليها. وهنا يُطرح السؤال ما إذا كان الغراب سيفعل بالفعل عني غراب آخر (...).

«فلنأخذ عاملاً في الصناعة البترولية يكدح صيفاً شتاءً ولا يكسب أكثر من خمسين ألف روبل في حياته كلها ولنقارن وضعه مع وضع متعهد «منشأة بناء» يكسب بسهولة المبلغ نفسه في عام واحد (...).

«وطالما أننا لا نعيش بالفعل في دولة عادلة، حيث يقرر الشعب بنفسه ما يجب فعله، وليس الموظفون الذين لا مجال لعزلهم (...). فإن النقاش حول التصريح عن المداخيل وعن الضرائب التصاعدية يبدو مَضيعةً للوقت. وفي ذلك نضع سوطاً جديداً بيد الجهاز<sup>28</sup>. ما المدهش في أن يتحول هذا الشعور الأولي بالظلم إزاء التفاوت الاجتماعي الصارخ إلى عمل عني؟ هاكم تحقيقاً في شيبغل<sup>29</sup>: «بينما لا تحصل أغلبية المتقاعدين على الحد الأدنى

(28) البرالدا، 17 تشرين الثاني/نوفمبر 1988.

(29) دير شيبغل، الممدد 27، 1988.

المعيشي للبقاء، وفي حين أن واحداً من أصل خمسة منهم يكسب أقل من خمسين روبلاً في الشهر، مما لا يكفي لشراء خمسين كلغ من البطاطا، نجد أن المقاولين الخاصين الجدد يقضون أوقاتهم في التسلية مع أصدقائهم (...). على ظهر البانكرا - المطعم «ريفييرا» على ضفة موسكفا حيث تقدم إحدى الشركات المشتركة الفرنسية - السوفياتية قوائم طعام ذات مستوى عالمي: تبلغ كلفة العشاء الفاخر لشخص واحد ما يعادل الأجر الشهري المتوسط لعمال سوقياتي (ميتي روبل). «سيأتي يوم نحرق فيه ذلك كله»: هذا ما علق به أحد العابرين على الضفة».

وقد اضطرت السلطات إلى القيام ببعض التنازلات بفعل ضغط الجماهير. ففي كانون الثاني/ يناير 1988 قررت إلغاء المتاجر (المساة بيريوزكا) حيث بإمكان المواطنين السوفييت شراء سلع فاخرة لقاء عملات أجنبية لا يمتلكها العمال. كما قررت إيقاف 40% من سيارات الخدمة الموضوعة مجاناً في تصرف البيروقراطية. وقد ضربت بذلك الشرائع الوسيطة من البيروقراطية بصورة أساسية. لكن كثرة من المتتمين إلى هذه الشريحة كانت قد حصلت، إبان ذلك، أو أنها سوف تحصل على الفور، حل سيارات خاصة...

ويلجأ بعض الغورياتشيفين في الغالب إلى أن الاضرابات والمقاومات العمالية تجري بتحريض، أو على الأقل بتشجيع، من معارضي البيرسترويكا «المحافظين». غير أن طابع هذه المحاججة المتناقض وقلة مصداقيتها سرعان ما يتضح عندما تظهر مقاومة هؤلاء المحافظين أنفسهم لتعزيز (لا يزال خجولاً جداً ومحدوداً) حقوق العمال داخل المنشأة. وينقل جان ماري شوفيه التعليق التالي إثر انتخاب رؤساء الورش والمديرين وفي بعض الحالات<sup>(30)</sup>، على قاعدة مشروع قانون نُشر في البرافدا في 8 شباط/ فبراير 1987، «ماذا حلّ بمبدأ وحدة القيادة في المنشآت؟ هل يجب اللجوء إلى التصويت السري أم لا؟ هل أن العمال مستعدين وراغبين فعلاً بهذه المشاركة المفاجئة بالمسؤوليات؟ أليس من المقترح، قبل الحديث عن الإدارة الذاتية، أن يتمكن العمال من الدفاع عن أنفسهم بشكل أفضل بواسطة النقابات لمواجهة الإدارة؟»<sup>(31)</sup>.

ويبقى مع ذلك أنه ليس ثمة تناقض بين واقع المطالبة بنقابات مستقلة عن الدولة وبين المطالبة بإشراف عالمي على الإنتاج، وهي مرحلة انتقالية باتجاه الإدارة الذاتية العمالية. وقد

(30) ينبغي أن تصلّق الدولة على هذه الانتخابات وتحفظ حق النقض والتعيين في المصاف الأخير.

(31) لوموند ديپلوماتيك، أيار/مايو 1987.

أظهر البيروقراطيون كرههم بقدر متساوٍ للغلامنوست وللديموقراطية وللعمال في أثناء إضراب النقلات في تشيكوف: «صرح مسؤول النقلات في البلدية، فيكتور فوروني أنه «لو حصل ذلك منذ ثلاث سنوات [قبل غورباتشيف] لكان العمال أتهموا بأنهم «خربون». «لقد أطلق العنان للشعب في ظل الديموقراطية»، كما استتج بشيء من الأسى. أما رئيس النقلات في البلدية فقد زائد بالقول: «هذه فضيحة»<sup>(32)</sup>.

أما بصدد العمال الأكثر وعياً - لا نعرف بالضبط كم يبلغ عددهم: إنهم يُشكلون أقلية بالطبع - فإنهم يتقدمون ببيادقهم بحذر وتهور في آن. ففي أثناء إضراب الشاحنات في تشيكوف، ودائماً بحسب مقالة اللوموند التي ذكرناها أعلاه، والتي نقلت تحقيقاً عن أبناء موسكو، سُكِّل «مجلس تعاونيات للعمال» بعد الإضراب، وهو مجلس يُفترض فيه حل المشكلات الحامية المتعلقة بأوقات الاستراحة، وتوفير المسكن». وفي أثناء إضراب مصانع كاماز حُدِّد العمال أسباب كرههم وللإشراف على النوعية: «لقد قلَّصت أجورنا لأن أشخاصاً آخرين قد ارتكبوا أخطاء. فلتتحمل نحن المسؤولية، ونحن مستعدون لتقبل النتائج».

هذا هو عمق المشكلة. ليس ثمة إضفاء للديموقراطية، بل هنالك تطبيق يمكن للغلامنوست داخل المنشآت، من دون أن يعني ذلك تعميم الإشراف العمالي والعام على الإدارة. غير أن تعميماً مماثلاً يُفترض تقليصاً واسعاً لحقوق المديرين وسلطانهم لا تنمية هذه الحقوق والسلطات. فالإدارة الذاتية العمالية تنفي الإدارة الذاتية للمديرين والعكس صحيح.

ويُفسَّر عامل في مصنع الأدوات - الآلية في أورجونيكينزه المسألة على طريقته: «في السابق كانت هذه الآلات نفسها مُلكاً للعمال وفي أفضل الأحوال للمصنع. هذا ما ينتقده العمال. أما فيما يتعلق بالمرود الصافي لهذه الآلات فهذا ما لا يعرفه إلا قطاع التخطيط. لم يكن هذا الوضع يرضي أحداً، لكنه لم يكن يُشغِّل أحداً أيضاً. من الآن فصاعداً ستصبح هذه الآلات لنا»<sup>(33)</sup>.

وقد نشرت أبناء موسكو<sup>(34)</sup> مساهمتين حول طريقة تخطي سوء اشتغال الصناعة تعكسان

(32) لوموند، 17 تشرين الثاني/نوفمبر 1987.

(33) أبناء موسكو، 10 كانون الثاني/يناير 1988.

(34) أبناء موسكو، العدد الأول - ملحق، 1988.

بوضوح الموقعين المتعارضين كلياً بهذا الصدد. وكما لو أن الأمر صدفة فقد كتب المقالة الأولى سكرتير مكتب الحزب، الرئيس المساعد لإحدى الورش، وكتب الثانية عامل صادق وبسيط. الأولى مساهمة ستالينية لا غبار عليها معادية لانتخاب المديرين، والثانية مساهمة شيوعية أصيلة تدافع عن الإدارة العمالية الذاتية.

موقف بيروقراطي ستاليني: «في هذا الوضع القاسي الذي نمر به المنشأة يقوم البعض بلعب لعبة الديمقراطية بدلاً من فرض الانضباط الحديدي الذي يسمح بتطبيق النظام واتخاذ القرارات الجريئة. من يستفيد من ذلك؟ الكسالى والخاملون؟ هؤلاء هم الأكثر اهتماماً بالموضوع وهم مبتهجون. اذهبوا واقلقوا سكينتهم الآن، سوف يزعمون بوجودكم محتجين بالديموقراطية! إنهم يطالبون بالحرية الكاملة (...). لكن عندما يتعلق الأمر بانتخاب رئيس للمعلم أو رئيس للمشغل، أو مدير... فإن هذه المواقع تكون عندئذٍ شبيهة بالمواقع داخل الجيش، حيث ثمة قائد ومعاونين. فكلية الأول هي القانون. وماذا يحدث لو راح كل شرطي ينتخب القائد على مزاجه؟ وقد بدأ بعض رؤساء المشاغل الذين يشعرون بحالة العمال يتكيفون مع عقليتهم ويضعون قناع الرجل الطيب المتساهل. أما انتخاب المديرين فأمر يضحكني بالفعل. هل التوافقية مؤهلة لحل هذه المشكلة؟ نحن بحاجة للمصرامة من جانب مسؤول واحد حازم من دون نقاشات جوفاء. ينبغي ألا يكون ثمة أكثر من سيد واحد في المنزل، لكن المحادثات التي تدور حول إمكانية أن يكون الكل أسياداً فلا تعدو كونها ديمagogية محضة. ينبغي أن يكون القائد الوحيد (على مستوى القطاع، والمشغل، والمنشأة) متمكناً من جميع الأمور. وانطلاقاً من هذا الشرط نستطيع أن نطلب منه إنجاز كل واجباته. وهذا ما يضمن النظام والانضباط (...). لست نصيراً لستالين، وأعرف أنه سبب الأذى للناس [والبلد] والطبقة العاملة؟ والجياهير الفلاحية الكادحة؟ والشيوعيين؟ والثقافة والعلم؟] لكنه عَرَفَ كيف يفرض النظام. ويا له من نظام! لماذا؟ لأنه كان ثمة خوف من المحكمة. واليوم أيضاً ينبغي أن نعاقب من دون رحمة للتأثير على الآخرين ولتحليرهم. وعنَّ من قال أنه من الأفضل إعدام شخص واحد بالرصاصة كي يتنظم الفيلق كله بصورة أفضل». (أناتولي كونوغوف).

موقف عمالي - شيوعي: «هذه الشروط لا تجذب العمال كثيراً. لقد كانت هناك مشاكل دائمة بين الرؤساء. كل منهم يريد البروز على حساب الآخرين. أذكر أن المصنع قد اشتغل في إحدى الفترات بدون مدير وبدون مهندس مشرف وبدون رئيس محاسبة، وبدون اقتصادي. كيف؟ بفعل حماسة العمال. والأمر المثير للدهشة هو أن تعاونيتنا تمكنت بعد

مرحلة طويلة من تخطي الخطة [1986] لتاحية التسليم. وكان ذلك انتصاراً كبيراً: قبل خمس أو عشر سنوات لم يكن ذلك ممكناً. أقول ذلك بثقة، لأنني عامل ولأنني على اتصال يومي بزملائي، وأرى موقف السيد يستيقظ فيهم. وأقول «يستيقظ» بالتحديد لأن المسألة عبارة عن عملية طويلة ومعقدة من دون شك. إذا أتى أحدهم وأكد لي أن الديمقراطية في منشأته قد طاولت جميع الحقوق، فلن أصدقَه (...). لقد سمعتُ أيضاً أن المرحلة الحالية من إعادة البناء، ليست سوى حملة سوف تجبو مع الوقت مثلها مثل الحملات التي سبقتها، وأن الديمقراطية ليست سوى طريقة لخداع الشعب. بالنسبة لهم علينا أن نعمل دائماً وفقاً للمبدأ السابق نفسه: ادفعوا لي جيداً، وسأعمل حسب الأوامر من دون التدخل بأمر رؤسائي. لكن هذه هي فلسفة خادم المزرعة: المدير هو السيد وأنا المتفقد. ألم تكن هذه الفلسفة هي السبب في افتقارنا لعادة العمل كأشخاص خلاقين، نُطِيعُ وعينا، ونتصدى للفوضى والإهمال في المنشأة، ونعتبر مال الدولة ما لنا نحن بالذات؟ هل قبلنا بهذا الوضع الذي يُفكر فيه الآخرون بدلاً منا ويقررون عوضاً عنا، فيما نتصاع نحن من دون أية كلمة؟ قليلون هم الذين يتساءلون عما إذا كانت القرارات المفروضة عليهم صحيحة، وعما إذا كان بإمكان رجل واحد - أو رجال عديدين - تحديد سياستنا من دون أخطاء. فلنتذكر إلى أين أدت عبادة شخصية ستالين بالبلاد، ولنتذكر أيضاً الجمل الملية بالتبجح والتهدة التي كانت تطلق من أهل المنصات (...). اليوم ليس ثمة عودة ممكنة إلى الوراء. إن تطبيق الديمقراطية الأصلية (لا الوهمية) في مجتمعنا، ويقتطع حس السيد عند الشعب، هما وحدهما القادران على تغيير الوضع القائم، وليس السوط والمجاملة، بل الثقة الفعلية ونقاش المشكلات بصورة حرة على مستوى رفيع من الوعي (اناتولي بتيشين).

إن العقلية النقدية التي بدأت تظهر في مختلف الأوساط هي أكثر انتشاراً وأكثر تقدماً في أوساط الشباب. ويتولد الانطباع بأن الشيوعية السوفياتية، خاصة في بعض المدن الكبرى، تمشي عشية أيار 1968. لقد تحولت حفلات البوب إلى تظاهرات شبه سياسية، وذلك عندما يبدأ مغني شاب، على سبيل المثال، في ضاحية موسكو بارتجال أغنية ضد حرب أفغانستان، فيستتبع غناؤه تصفيقاً حاداً من الجمهور. وفي أثناء عرض مسلسل «الطابق الثاني عشر» في التلفزيون، أطلق شبيبة مدينة تومسك الذين تجمعوا بالآلاف في ساحة المدينة، دحوى مدارها التعليم ونقص الديمقراطية في المدرسة.

حتى أن القمع القضائي لا ينجو من النقد العام. وتذكر صحيفة سوفييتسكا يا روسيا الشروط المتعلقة باحتجاز الشبان الجانحين في منطقة ليننغراد، وهي شروط حافلة بالمعاني

حول هامشية جزء من الشبيبة السوفياتية وحول العقلية الإدارية الإصلاحية للكا. جي. ب. ، وذلك على نقض النزعة الإنسانية النقدية والمادية التي تمجدها عند كارل ماركس في كلامه عن الثبائن السجنا. وتكتب الصحيفة «لا تُعبر عيونهم عن شيء آخر غير الملل والانقياد». ونحاول إعادة تأهيلهم وتعليمهم العمل، كما نحاول إقناعهم بأن هدف الإنسان من الحياة قد يكون البناء وليس التدمير، بحسب ما صرح به المسؤول المساعد للتربية السياسية في المعسكر للصحافي الكسندر سوكاكو. لكن بالنسبة للبعض، وهذا ما نعرفه هنا، ينبغي أن نُعلّمهم أن يستحموا وأن يناموا على أغطية، وأن نجعلهم يعتادون على تبديل ملابسهم الداخلية مرة واحدة في الأسبوع، وعلى استخدام الملعقة».

ويلاحظ الصحافي أنه من المفترض بالمتحزين أن يُراعوا التعليمات بدقة. لهذا يعمّلون نهار الأحد (١)، وهو نهار العطلة كما هو مفترض، بغية بلوغ أهداف الإنتاج التي تحددها الخطة.

ويذكر الصحافي أخيراً أن الكولونيل الكسندر سيدوف، وهو مسؤول كبير في إدارة الإصلاحية في منطقة لينينغراد، قد أشار إلى أن المعسكر هو «دولة في الدولة» مُعدّة للجانحين «المحكومين بطريقة عادلة ويعرفون ذلك». ويضيف هذا المسؤول أنه لو كان هو الوحيد المعني بالأمر، ما كان لينشر أية معلومات عن سستام المعسكرات [وهذا في عزّ الغلاسنوستا]، لأن الحديث عن شروط الاحتجاز ليس سوى «ديماغوجيا»<sup>(35)</sup>.

وبحسب استفتاء للرأي نشرت نتائجه أنباء موسكو (19 شباط / فبراير 1989) وضع قُرّاء الصحيفة الكا. جي. ب. على رأس الإدارات التي يُفترض باللجان الدائمة في السوفييات الأعلى أن تراقب نشاطها على نحو مُلح.

إن اكتشاف إمكانية النشاط المُستقل عند الشبّان يُشكّل حافزاً على ظهور نماذج سياسي شديد الوضوح. وهكذا ولدت في موسكو عصابات «اللويبار»<sup>(\*)</sup> المتعارضة فيما بينها، والتي تشبه إلى حد بعيد عصابات حليقي الشعر (الرجيمين) والبانك (المتفتحين أكثر على «اليسارية») في أوروبا الغربية. إن الليوبيري (والتسمية مشتقة من اسم مدينة صغيرة متاخمة لموسكو تدعى ليوبرتسي) يتجهجون على كل من البانك والهيبين والمتحمسين لموسيقى البوب

(35) لوموند، 15 - 16 آب/اغسطس 1987.

(\*) اللويبار: شبّان من سكان ضواحي المدن، أو من المدن، يتجمعون في عصابات ويمارسون سلوكاً مضاداً للمجتمع (م. ٠).



والروك. ويريدون «تنظيف موسكو من هؤلاء الأوباش» الذين يعتبرونهم «عاراً على غلط الحياة السوفياتية». وقد شهدت الشوارع مواجهات منظمّة بين هذه الأجنحة المختلفة من شبيبة موسكو. ويقال أن بعض جماعات الكا.جي.ب. تقدم الحماية لليبيريري؛ غير أن الصحافة الغورباتشيفية - الليبرالية معادية عداء قاطعاً لليبيريري هؤلاء.

إزاء تصاعد الضغوط باتجاه إضفاء الديمقراطية يصاب الجهاز كله، من دون استثناء الغورباتشيفيين المعتدلين، بالانفعال والرعب. وقد دخل ليغاتشيف وزعيم الكا.جي.ب. تشيبريكوف في مهاترات عنيفة ضد «الديماغوجيين» ضد «وجهات النظر وحيدة الجانب للماضي» (أي لستالين) التي تطورت بصورة خاصة في أوغونيكوف وفي أبناء موسكو<sup>(36)</sup>. إنهم يتعرضون بذلك للـ «الغورباتشيفيين الرواد» مثل يفوريكوفليف وأفاناسيف وكورشيشت وأخرون.

### ■ قضية يلتسين

لقد بلغ هذا الانفعال وذاك الرعب ذروتها إبان إبعاد بوريس يلتسين عن الأمانة العامة للحزب الشيوعي في موسكو، في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 1987. وكانت هذه الدورة مسرحاً للمواجهة بين مجموعة ليغاتشيف - تشيبريكوف - زايفكوف من جهة، وبوريس يلتسين من جهة ثانية - الأمر الذي أتاح لغورباتشيف أن يُلَوِّح بموقفه البولناباري بين الفريقين. وبما أن المحاضر الرسمية لهذه الدورة لم تنشر حتى الآن، ناهيك بأي كشف حساب رسمي لها، فإن المحتوى الفعلي للسجلات يظل عرضة للإفترافات والاحتمالات.

وبحسب الكسندر أدلر<sup>(37)</sup>، وجّه يلتسين انتقاداً لليغاتشيف يتهمه فيه «بإعدام إنسانيته»

(36) أعلن ليغاتشيف عندما تكلم في غوركي في آب/ أغسطس 1988: «بحلول البعض، الذي يميّ تفسير إضفاء الديمقراطية، حل المشكلات النابعة من تعليق العمل. إن الاشتراكية هي نسق اجتماعي في خدمة [1] الجماهير الكادحة. فما معنى أن يُضرب الإنسان ضد نفسه؟ ويستحق كل الذين يُحْمَلُونَ على الإضرابات وعلى الاجتياحات وعلى التظاهرات غير الشرعية كل الاحتقار. ويُفترض بالقوى القيادية [في] الحزب الشيوعي السوفياتي] التي تسمح [1] بهذه الأعمال اللاشرعية أن تقدم كشفاً عواقبها. بالنسبة لأعضاء الحزب فإن مشاركتهم في التوقف عن العمل وفي الإجتياحات غير الشرعية هي أمر لا ينسجم ببساطة مع عضويتهم في الحزب الشيوعي» (البرافدا 6 آب/ أغسطس 1988). لقد نسي هذا «الليتشيف» البارز إن الاتحاد السوفياتي كان بين عام 1920 - 1921، من وجهة نظر لينين، دولة عمالية ذات تشويبات بيروقراطية - ماذا كان لينين ليقول حول «التشويبات» البيروقراطية في عام 1988! - وإن هذه التشويبات تبرز الإضرابات أيها تيمير...

(37) ليراسيون، 31 تشرين الأول/ أكتوبر و1 تشرين الثاني/ نوفمبر 1987.

كما يتهم غورباتشيف بالتحضير «لعبادة الشخصية». وعبر أيضاً عن استيائه من التباطؤ في تحقيق البيريسترويكا. وطالب بتحسينات مباشرة، أو على الأقل متسارعة لشروط حياة الجماهير التي لا يمكن أن تنجح البيريسترويكا بدونها. وقد عثفه ليغاتشف بقوة، ملاحظاً أن كشف حساب الإنجازات بهذا الصدد ما زال ضئيلاً جداً في موسكو، حيث تيزعم يلتسين الحزب.

وفي هذه الجلسة قُدم يلتسين استقالته للجنة المركزية التي طلبت منه مهلة للنظر في طلبه غير أن غورباتشيف، وبعد محاولات توفيقية - زائفة أو فعلية؟ من يدري - انتهى إلى الاقتناع بضرورة إبعاد يلتسين عن قيادة الحزب.

مهما يكن من أمر، فإن الجمهور المُسيس في الاتحاد السوفياتي وفي الخارج تلقى في 13 تشرين الثاني / نوفمبر 1987 صدمة حين فتح صفحات اليرافدا وقرأ تقريراً مُفصلاً عن الجلسة الكاملة للجنة الحزب في موسكو، وهي الجلسة التي أدت إلى إبعاد بوريس يلتسين عن الأمانة العامة لهذه الهيئة. إن عنوان هو التقرير<sup>(38)</sup> «ينبغي تطبيق إعادة البناء بصورة نشيطة»، فضلاً عن الجملة الأولى منه «انعقدت الجلسة المكتملة للجنة الحزب في موسكو المدينة في جو من الصراحة الحزبية والحزم والتبادل الحر للأراء»، يحاولان جهدهما خداع الناس، لكن هل نحو آخرق. غير أن أحداً لم يُخدع. فهذا التقرير، فضلاً عن إبعاد يلتسين، هما عبارة عن تراجع خطير في سيرورة إضفاء الديمقراطية الجارية في الاتحاد السوفياتي. إنهما بصبران عن الحدود - التي لا زالت ضيقة جداً - التي يحاول الجهاز من خلالها التسامح في شأن الغلاسنوست. وكل من يمتلك أوهاماً حول هذا الأمر سوف يدفع الثمن من حسابه الخاص.

«ضربة «كونترا» الكرملين - كيف يستغل أعداء غورباتشيف وضع يلتسين كي يناوروا لإحداث تحول ماء»، هذا هو العنوان الذي وضعه كريستان شميدت لمقالته في الداي - زايت<sup>(39)</sup> التي يصف فيها القضية «لقد ضحى غورباتشيف بيلتسين ليُنقل نفسه» وهو العنوان الذي اختاره مارتن والكر لمقالته في الغارديان في 22 تشرين الثاني / نوفمبر 1987. وبحسب روبرت كورنويل في اليومية البريطانية «الأنديبندنت»<sup>(40)</sup> يمثل «إبعاد بوريس يلتسين تراجعاً

(38) كل الاستشهادات والمقتطفات عن هذا التقرير نقلها عن أنباء موسكو، ملحق العدد 47، تشرين الثاني / نوفمبر 1987.

(39) داي زايت، 20 تشرين الثاني / نوفمبر 1987.

(40) الأنديبندنت، 1 تشرين الثاني / نوفمبر 1987.

مذهلاً [ominous setback] من حيث نتائجه على غورباتشيف». ويتحدث جان ماري شوفيه عن «سقوط الحالة» عن السيد غورباتشيف<sup>(41)</sup>. ويبدو أن ثمة إجماعاً حول الموضوع.

ليس إبعاد الممثل الأصعب مراساً في شؤون الإصلاحات هو ما صدم الرأي العام، بل إن ما صدمه هو محتوى «السجلات» التي دارت في لجنة الحزب في موسكو المدينة وخلصات هذه السجلات. وقد تكلم البعض عن يوم 13 تشرين الثاني / نوفمبر، وهو اليوم الذي نشر فيه التقرير في البرافدا، بوصفه «يوماً أسود» بسبب ما خلّفته قراءة هذا التقرير من انطباع مؤلم يذكر بأكثر من وجه من وجوهه بأسوأ وجوه الستالينية (وإن في «حقبتها الحلوة» قبل تصفيات 1934 - 1939).

في البداية لم يكن ثمة سجل فعلي. وكان التقرير قد حاز على إجماع كامل. فتدخل يلتسين نفسه في ختام «النقاش» ليبيد تراجعاً كاملاً: «وأوافق على الملاحظات النقدية المُرَّجة لي اليوم». وربما كان الرفيق ايليسيف حل حق حين قال: لو جرى ذلك قبل الآن لكان الوضع أفضل. أحب أن أقول إنني على إيمان مطلق (كذا)، إيمان الإنسان الشيوعي، بالخط العام للحزب وبتقاضيات المؤتمر السابع والعشرين (...). ولا مجال للجدل بأنني أؤمن بإعادة البناء. إنني أعلنها صراحة أمامكم أيها الشيوعيون الذين علمتم معي في المنظمة الحزبية نفسها على امتداد عامين. وأي عمل أقوم به يتعارض مع تصريحه هذا ينبغي أن يؤدي بصورة طبيعية (كذا) إلى طرد من الحزب، غير أنه لم يُعرف حتى اليوم محتوى مداخلته يلتسين في اللجنة المركزية والتي فُجرت هذا الموقف، وما هي الاختلافات الفعلية التي تنطوي عليها هذه «القضية»<sup>(42)</sup>.

ومن ثم فإن الثبرة الحاقدة ومحتوى مُداخلات أعضاء اللجنة التي نشرتها البرافدا كانت غير شريفة على الإطلاق. وكان جميع المشاركين في «السجل» من البيروقراطيين ذوي المواقع العليا والرتب الدنيئة. لم يكن ثمة عامل ولا ممثل «للقاعدة» يتمتع بعد أدنى من المصداقية. واختصرت المسألة بأكملها إلى إدانة «الطموحات الشخصية» [ليلتسين] التي توضع فوق مصالح الحزب: وقد صدرت هذه الجملة عن غورباتشيف نفسه.

(41) لوموند ديوماتيك، كانون الأول / ديسمبر 1987.

(42) قد يكون سبب هذا الاستسلام، الخارج عن المألوف، أن يلتسين كان إبان الاجتماع مريضاً وغدراً بفعل الأدوية.

وبعد ذلك انهمرت على يلتسين الصيغ النيو- ستالينية: «فقدان احترام الكوادر»، «التنكيل بالكوادر»، «لقد استبدلنا اثنين وعشرين سكرتيراً للجنة الدائرة، وجعل من بعض الرفاق شهداء فعليين (كذا)، على سبيل المثال تم استدعاء أحدهم، علماً أن إجازته كانت تمتد لأسبوع آخر»، «أسلوب عمل دماغوجي بامتياز»، «إنه يتتقد اللجنة المركزية لغياب الديمقراطية [جرمة رهيبه]». «لقد انفصل بوريس يلتسين عنا، على أي حال لم يكن يوماً في صفوفنا»، «لقد أخذ مسافة من متفرغي الحزب» «الكل في بلدنا يحبون موسكو. لكن أنت يا بورس نيكولايتش، أنت للأسف لا تحب موسكو ولا سكان موسكو». الخ. الخ. وأخطر ما في الأمر، أن ذلك كله يبلغ ذروته في إعلان المبادئ التالية، الذي يقف على طرفي نقيض من المركزية الديمقراطية ومن ممارسات الحزب في أثناء حياة لينين: «إن إثارة أدنى شك حول اتفاق سكان موسكو مع مواقف اللجنة المركزية هو بمثابة انتهاك الحرمات (كذا)، إنها لجرمة (كذا) مروعة، جريمة داخل الحزب، من فضلكم، ومن المستحيل وصفها بغير هذا الكلام».

وقد نشرت البرافدا في عددها الصادر في 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1987 تنبيهاً واضحاً جداً ضد التفسيرات المتطرفة للديمقراطية التي عهدهم بالوصول إلى القروض والبلبل. كما لو أنها تؤكد أن الأمر يتعلق بالفعل بـ «حالة نموذجية». وإذ تلفت الصحيفة الانتباه إلى الإمكانيات الجديدة الموفرة للعمال لناحية انتخاب مديري منشآتهم، فإنها تذكر «بأن الدور القيادي للحزب أمر يُقره الدستور». . . ولهذا السبب، تؤكد البرافدا، على حق لجان الحزب بأن تعبر بوضوح عن رأيها بالأشخاص المرشحين لهذا المنصب أو ذاك<sup>(43)</sup>.

غير أن التعطيل الذي تعرضت له الغلاسنوست بفعل التدخل المباشر للحزب، ممثلاً بمجموعة ليغاتشيف - تشيبريكوف، ليست الوجه الأساسي من أوجه «قضية يلتسين». فقد اتضح أيضاً بشكل جلي في هذه المناسبة أننا نشهد في الاتحاد السوفياتي عملية ديمقراطية حقيقية بين الإصلاحات والحركة الاجتماعية.

لم تشارك العناصر الأكثر تسيساً من السكان مشاركة سلبية في هذا الحمام البارد الذي تلقته. فقد قامت النوادي المستقلة في موسكو وفي أمكنة أخرى بتحريك مباشر. وعقد طلاب موسكو اجتماعاً احتجاجياً. وجررت تظاهرة وأضراب عفويان في سفردلوفسك (مسقط رأس

---

(43) لوموند دبلوماسيك، 18 تشرين الثاني/نوفمبر 1987.

يلتسين). ويبدو أن ذلك قد حصل في لينينغراد أيضاً. وقد ثارت القلاقل بصورة خاصة في صفوف عمال موسكو<sup>(44)</sup>.

وقد صرّح جف تورف علناً، والذي كان آنذاك رئيس الحزب الشيوعي الهولندي وشاهد عيان على الحادث، أن القلاقل والنقاشات والتوقف عن العمل في مصنع السيارات في موسكو (أكبر مصنع في المدينة) كانت واسعة جداً منذ صباح 13 تشرين الثاني/ نوفمبر بحيث سارع المديرون إلى منح العمال إجازات لفترة بعد الظهر، خوفاً من انفجار أضراب عفوي يشمل عشرات آلاف العمال.

ولا يتعلق ذلك كله بشخصية يلتسين وحسب، علماً أن مداخلاته التي تميزت بأسلوبها «الشعبي» ضد امتيازات البيروقراطيين وضد الفساد ولصالح تحسين شروط حياة الجماهير، كانت تلقى شعبية باستمرار. والواقع أن يلتسين هو الشخصية الأكثر شعبية اليوم بين العمال السوفييات. بل إنه أكثر شعبية من غوزباتشيف، ناهيك «بالشخصيات المرموقة» الأخرى في الحزب الشيوعي السوفياتي. وقد صُنعت عفواً عشرات آلاف من الشارات اليدوية التي طُبِع عليها الشعار التالي: «أعيدوا يلتسين إلى وضعه السابق!». يشير هذا كله إلى إرادة شريحة واعية سياسياً بالحفاظ على الحريات الديمقراطية الجزئية التي تم اكتسابها بين عامي 1986 - 1988 وتوسيعها، وعدم السماح لأي كان بالسير القهقري بصورة سريعة. وهذا ما يُفترض أن يأخذه فريق ليغاتشيف - تشيريكوف - رايكوف بعين الاعتبار، كما يُفترض بغورباتشيف أن يفعل أيضاً.

وظهرت شعبية يلتسين من خلال المريضة التي رُفعت لصالح إعادته إلى وضعه السابق في قيادة الحزب في موسكو، والتي جُمِعَت خمسة وعشرين ألف توقيع في فترة قصيرة. وإثر ذلك، عاد يلتسين نفسه عن تراجعه. وشرع بشرح موقفه في مقابلة مع أبناء موسكو في نيسان/ أبريل 1988، وهي مقابلة لم تنشرها هذه النشرة الأسبوعية في نهاية المطاف إلا في إصدارها باللغة الألمانية، ومُنعت نشرها في جميع اللغات الأخرى. ومن ثم عبّر عن موقفه في لقاء مع (البي. بي. سي.)، وانتهى به الأمر إلى تقديم مداخلة مؤثرة أمام كونفرنس الحزب الشيوعي السوفياتي التاسع عشر الذي انتخب إلى عضويته بالرغم من ذلك كله.

---

(44) يوجد أفضل وصف لقضية يلتسين وأفضل تحليل لها في كتاب طارق علي الثورة من فوق، ص. 29. أيار/مايو 1988.

وظهر تسييس شريحة عالية معينة - وإن تكن لا تزال محدودة - بصورة مشهدة أيضاً إبان تعيين مندوبين للكونفرنس التاسع عشر للحزب. ففي هذه المناسبة، حدث انفجار شعبي فعلي<sup>(1)</sup> ضد تعيين مندوبي منشآت ومندوبين محليين يمثلون قمم البيروقراطية. وبصورة محدودة حصلت تظاهرات جماهيرية في كل من ياروسلافل وكيبشيف وإسترخان وسفرولوفسك وكراسنويارسك وجاغورسك وكالينسك، وفي مناطق أخرى، وذلك بشكل أوسع مما في موسكو. وقد شهدت جاغورسك وكالينسك إضرابات ضد تعيين أمناء عامين للحزب كمندوبين للكونفرنس.

### ■ النوادي المستقلة والجبهات الشعبية

لقد تَلَقَّت النوادي المستقلة التي تَشَكَّلَتْ في صيف وخريف 1987 دفْعاً هاماً مع بداية هذه التعبئة الشعبية المعادية للبيروقراطية، وإن تكن حتى اليوم موجهة ضد بيروقراطيين أفراد أكثر مما هي موجهة ضد البيروقراطية بصورة عامة. ويتميز نادي المبادرة الاجتماعية الذي يُدِيرُه الباحثان الاجتماعيان ف. بلمان وب. كاغارليتسكي والصحافي ج. بافلوفسكي والفيلسوف ماجلوتين، عن جميع هذه النوادي بأهميته، لأنه يمثل استمرارية لماضي «المنشقين اليساريين». وهو يضم في صفوفه أحد المشاركين في مجموعة بواسكي في السبعينات، فضلاً عن عضواً في مجموعة الشبيبة الاشتراكية السرية القديمة. ويعتبر جميع أعضاء نادي المبادرة الاجتماعية أنفسهم اشتراكيين وماركسيين، بالإضافة إلى اتجاهات متنوعة، وبعضهم أعضاء في الحزب الشيوعي السوفياتي.

أما منطلقات نوادي «بيرسترويكا» في كل من موسكو ولينينغراد فلا تتميز بذلك الوضوح الذي تتميز به منطلقات نادي المبادرة الاجتماعية. فذلك النوادي يتنازعها «الليبراليون» و«الاشتراكيون» والذين قلماً يتفقون على شيء. وثمة نوادٍ بيئية أيضاً، فضلاً عن مجموعات يسارية أكثر جلدية، متمحورة حول «الإدارة الذاتية الثورية للجهاهير» وحول رفض أي تعاون مع السلطات. وتتمركز هذه النوادي والمجموعات في ريفنا وفيلنا وكيف، وهي منضوية في نوادي عموم الاتحاد السوفياتي لتعليم البالغين. ومن المفيد الإشارة أيضاً إلى نادي ن. أي. بوخارين في مصنع كاما. وقد ضم كونفرنس 20 آب/ أغسطس 1987 في البداية أربعين مندوباً يمثلون أكثر من أربعين نادٍ. ووقع البيان الختامي، الذي سمي إعلان

(45) أبناء موسكو، 29 أيار/مايو 1988.

اتحاد النوادي الاشتراكية، ست عشرة مجموعة، من بينها نادي المبادرة الاجتماعية وفروع نوادي عموم الاتحاد السوفياتي لتعليم البالغين في موسكو، ونادي البيروسترويك ومجموعة اوبستيشينا (الجماعة). والنادي والمجموعة الاخيرين وقعا في اليوم التالي على البيان، ففتحتهما في ذلك اعداد متزايدة من النوادي من بينها مجموعة شبان جلدريين تحمل اسم فرقة ارنستو (تشي) غيفارا. وظهرت في البيان الحتامي أيضاً أسماء ستائة مندوب يمثلون خمسين نادياً.

وفي نهاية المطاف فُرض الخط الاشتراكي الجلدي وتم تبني برنامجاً مشتركاً يطالب على وجه التحديد بإلغاء كل من الرقابة والأقسام الخاصة في المكتبات والأرشيف وإنشاء دور نشر تعاونية مستقلة، وبحرية التعبير وإقامة نصب لضحايا المحاكمات الستالينية<sup>(46)</sup>.

ومع العلم أن العديد من الصحافيين كانوا بين الحضور في هذه الكونغرسات، فإن الصحافة التزمت الصمت حيالها في بداية الأمر بانتظار «الإشارة من فوق» لمعرفة كيفية التصرف بهذه المعلومات. وفي نهاية المطاف، نشرت أوغونيوك في عددها الصادر في 5 أيلول/ سبتمبر 1987<sup>(47)</sup>، تقريراً يتمتع بقدر معقول من التسامح.

وتظهر الدينامية الأساسية للتسّيس المتسارع في حال والمنظمات الثقافية - العلمية أيضاً، كما تظهر في صفوف الصحافيين. وفي هذا الصدد أقبل مدير معهد علم المحيطات في نيسان/ أبريل 1987 لعلم كفاءته الواضحة وفساده. وفي اجتماع المجلس العلمي المفتوح تقدم ثمانية مرشحين لنصب المدير، فتم على الفور الطعن بترشيح أربعة منهم. وحصل انتخاب فعلي. وحاز المرشح المنتخب على 860 صوتاً بناء على البرنامج الذي تقدم به بعنوان «خطة إضفاء الديمقراطية داخل نقابة المعهد وفي إدارته». وحاز المرشحان الآخران، على التوالي، على 679 صوتاً و 570 صوتاً. كما حاز المدير السابق على صوتين. هذا مع العلم أن هذا الانتخاب يظل بحاجة إلى مصادقة أكاديمية العلوم<sup>(48)</sup>.

---

(46) حول النوادي المستقلة، أنظر بوجه خاص مقال آ. سيفريوشين، «اليسار يتحد»، أعلنت نشره الأثيركود عدد 252، 2 تشرين الثاني/نوفمبر 1987؛ أنظر أيضاً كتاب طارق علي ثورة من فوق؛ وكتاب جان ماري شوفيه الاتحاد السوفياتي، مجتمع متحرك؛ ومقالة بوريس كاغارليتسكي؛ «من البيروسترويك إلى الجبهات الشعبية» في الأثيركود، العدد 275 والعدد 276، 31 تشرين الأول/أكتوبر و 4 تشرين الثاني/نوفمبر 1988.

(47) لقد أعددت الغارديان نشر تصريح اتحاد النقابات الاشتراكية في 12 أيلول/سبتمبر 1987.

(48) أنباء موسكو، 25 تشرين الأول/أكتوبر 1987.

ودافع انتاتولي ستريلياني في مجلة نوفي مير عن فكرة الصحافة المستقلة تماماً في اجتماع صاحب مع أعضاء كومسومولات جامعة موسكو. ونعرض هنا بعضاً من حججه: «نحن بحاجة لصحافة مستقلة عن بيروقراطية الحزب وجهاز الدولة. فالصحافة المستقلة هي الصحافة التي توفر لنا معلومات عن عدد الجرحى والقتلى في أفغانستان، والتي تُقدم كشف حساب يومي عن نسبة الإشعاع في تشيرنوبيل (...). وإذا أردنا أكل خبزنا نحن وليس خبز الأميركيين، فنحن بحاجة لصحافة مستقلة (...). لو كان لدينا صحافة مستقلة منذ عشر سنوات لكان ميدفيديف، المهندس الذي كتب أنه يجب عدم بناء مفاعل نووي بالقرب في كييف ووصف الكارثة المجددة، لقي آذاناً صاغية. لكنه أمر بالصمت (...). نعم، لقد قال ماركس إن حرية الصحافة ليست أمراً جيداً وحسب، بل إنها تنطوي أيضاً على مساويء. ينبغي طباعة كل شيء. فإذا نشرت الصحافة أمراً لا يوافق عليه أحد المواطنين، فلنتركه يتجه إلى المحكمة. وسوف ندافع عن وجهة نظرنا أمام العدالة وسوف يحدث الأمر بليلة. لكن سيكون هناك أيضاً موجة تغييرات. ونحن بأمر الحاجة لهذه التغييرات، حتى لو أتت بالبليلة (...). فللحرية ثمن، وهذا ما لا نستطيع تفاديه. لكن السؤال الحقيقي هو: من يتسفيد من الصمت؟»<sup>(49)</sup>.

في العام 1988 شرّعت النوادي المستقلة بنقاش نشاطاتها ومبادراتها السياسية. وقد حسم عددٌ منها خياره باتجاه تشكيل «جبهات شعبية» تقوم بالتحريض الشعبي بشكل مستقل، وبدعم الغلاسنوست دعماً نقدياً في آن. وتمتلك هذه الجبهات الشعبية وزناً هاماً في كيبشيف وكراسنويارسك وجاغورسك وأمسك واستراخان، وسفردلوفسك وكازان وموسكو ولينينغراد. لكن هذه الجبهات لا تمحوز على الطابع الشعبي الذي تتمتع به الجبهات التي تحمل الاسم نفسه في كل من أرمينيا وجمهوريات البلطيق وروسيا البيضاء، والتي تُشكّلت بدعم من البيروقراطية المحلية<sup>(50)</sup>.

والحال أن هذه المنظمات ليست «المنظمات غير الرسمية» الوحيدة المتميزة بدعوتها السياسية... وتكفي في هذا الصدد الإشارة إلى عدد كبير من مبادرات المجموعات

• (49) L'Evenement de Jeudi، 5 تشرين الثاني/نوفمبر 1987.

(50) حول الصلات بين اتحاد النوادي الاشتراكية والجبهات الشعبية أنظر مقالة بوريس كاغايريتسكي المذكورة في المامش 46.



القاعدية<sup>(51)</sup> «بورغرينيسيا تيفن» التي تهتم بصورة محدّدة بالمشكلات البيئية والنسائية ومشكلات الأحياء، الخ<sup>(52)</sup> . . .

وقد طُرحت بعد ذلك مسألتان تيين منها أن قضية يلتسين لم تكن القضية الوحيدة التي تنتمي إلى حيز التنايز السياسي الجاري في الاتحاد السوفياتي بعلاقته بمبادرات القمة ومفاعيله داخل بعض القطاعات الشعبية.

### ■ مسألة نينا أندريشفا

في البداية طُرحت قضية نينا أندريشفا التي تكشف أيضاً حدود الغلاسنوست، علماً أنها تعكس تطوراً غير قابل للجدل في مجال الإصلاحات الديمقراطية. ففي 13 آذار/ مارس، نشرت صحيفة الحزب الشيوعي في جمهورية روسيا، سوفيتسكايا روسيا في صفحة كاملة رسالة إحدى القارئات، وهي أستاذة في لينينغراد تدعى نينا أندريشفا، تحت عنوان «إنني عاجزة عن التصالح مع مبادئ». والرسالة هذه عبارة عن مرافعة دفاع عن ستالين مصحوبة بشحنة ضد من أسمّتهم: مؤيدي «الاشتراكية الليبرالية اليسارية». وبحسب أندريشفا فإن هذه الفئة تضم الغورباتشيفيين الرواد من أمثال الكاتب المسرحي شاتروف والروائي ريساكوف، «والورثة» الروحيين ليدان ومارتوف (قائدين منشغين) و«الأتباع الروحيين لتروتسكي وجاغودا». وهذه الصيغة الأخيرة هي عبارة عن خليط ستاليني نموذجي ومقيت على نحو خاص: فجاغودا كان رئيس الغيبسو الذي أوقف على وجه التقريب جميع «أتباع تروتسكي» في الاتحاد السوفياتي وأعدمهم رمياً بالرصاص.

ونعلم اليوم عما كشفتته صحيفة الحزب الشيوعي الايطالي أونيثا أن النسخة المنشورة من

(51) بوريس كويتز،

(52) حسب Argumenty I Fakty العدد 31، 1988، يشارك 50% من شبان موسكو في نواد غير رسمية، وطابع أغلبها ثقافي - ترفيهي. أما المجموعات البيئية فهي ذات وزن في أوكرانيا. وفيها تتعرض لها السلطات في لينينغراد وموسكو وباروسلافل وأوكرانيا وروسيا البيضاء، فلها تسامح معها في المناطق الأخرى. نشير مع ذلك إلى أن الجبهة الشعبية في ياروسلافل قد لقيت صدًى جماهيرياً وقامت بالعديد من المبادرات القاعدية «البنّاءة»، حسب ما ذكرت أنباء موسكو في عددها الصادر في 15 كانون الثاني/يناير 1989، وقد أنشأت «ناضي عمالي للجبهة الشعبية» في مصنع المحركات، وهو المنشأة الأكثر أهمية في المدينة. وتضم الاجتماعات الشهرية للجبهة أكثر من ستائة وخمسين شخصاً.

رسالة نينا أندريشفا هي نسخة مختصرة جداً. فالنسخة الأساسية تحوي 18 صفحة، نشرت منها 5 صفحات فقط. أما النسخة الأصلية فتمثل مراعاة مبالغ بها عن ستالين - وقد نُظِّفَتْ - وتحوي مقاطع معادية للسامية إلى حد بعيد، فضلاً عن تهجمها على الليبرسترويكا والغلانست، بصورة تكاد تكون سافرة وقد أُحسِّنَ اختيار وقت نشرها، إذ نشرت حين كان غورباتشيف خارج موسكو، وكان معاونه الرئيسي (ويقول البعض أنه ملهمه) في المجال الأيديولوجي، ياكوفليف، مريضاً. وهكذا خلت الساحة للمحافظين المدعومين من ليغاتشيف.

إننا أمام مشهد يثير قلق الغورباتشيفيين الرواد و«اليسار الجديد» السوفييتي، إلى حد بعيد. وقد أعادت عدة مؤسسات صحافية سوفييتية نشر رسالة أندريشفا، من دون تعليق أو نقد. وتبين لاحقاً أن التعليقات في شأن إعادة نشرها أتت من فوق<sup>(53)</sup>. ويبدو أن صحيفة واحدة فقط رفضت الإذعان وهي زغميا تونوسي، صحيفة كومسومولات روسيا البيضاء، (وتبني الإشارة أيضاً بصدد هذا الموقف المستقل إلى أضراب طلاب وطالبات نينا أندريشفا العفوي في لينينغراد، الذين امتنعوا عن حضور صفوفها). غير أن الأغلبية العظمى من وسائل الإعلام وضخت مثبته على نحو فاضح أن عادة الاستجابة الآلية، من دون أية عقلية نقدية ومن دون قدرة على الحكم بصورة مستقلة لا تزال غالبية بين الصحافيين السوفييت على الرغم من انقضاء سنوات أربع على الغلانست.

بعد مضي ثلاثة أسابيع تغير الديكور فجأة. فالبرافدا، الصحيفة المركزية للحزب، نشرت بدورها في 5 نيسان/ أبريل 1988، صفحة نقدية كاملة تُدحض طروحات نينا أندريشفا. ونُسبت هذه الصفحة إلى ياكوفليف، المستشار الرئيسي لغورباتشيف. وفي عددها الصادر في 18 - 19 نيسان/ أبريل دعمت البرافدا هذه الصفحة بمساهمة من مجموع منظمات المفكرين ومساهمة 83 كاتباً من بينهم أشخاص اشتهروا بدعمهم الحجول جداً للغلانست، ناهيك من كونهم محافظين ليبراليين (وتحديداً رئيس اتحاد الكتاب ماركوف).

هاجت هاتان المساهمتان رسالة أندريشفا بحنف، وأدانتا المحافظين الذين يريدون إعادة البلاد «إلى الزمن الذي كان يداس فيه القانون بالأرجل» وشبهتا الدفاع عن الحقبة الستالينية بمعارضة تكاد تكون سافرة للمسار الإصلاحي لغورباتشيف. هذا وحذرت الأعداء من إظهار معارضتهم لليبرسترويكا وعملية إضفاء الديمقراطية.

---

(53) كشف محررو صحيفة كومسومولات روسيا البيضاء هذه التعليقات «الآتية من موسكو».

منذ تلك اللحظة انفجرت عاصفة حقيقية معادية للستالينية في الصحافة السوفياتية. ولم يمر يوم واحد من دون أن تكشف هذه الصحيفة أو تلك المجلة الأسبوعية أو الفصلية وجهاً من وجوه المرحلة الستالينية الأكثر إثارة لمشاعر الرفض.

بالطبع ثمة شيء مصطنع، لا بل غير ديموقراطي، في الطريقة التي أعقبت بها هذا الإجماع المعادي للستالينية الإجماع المؤيد للستالينية في الأسابيع السابقة. لكن ينبغي قول كلمة إنصاف بحق الغورباتشيفيين: إنهم لا يخفون (أو على الأقل ليس كلياً) صوت أعدائهم الأيديولوجيين. ويستطيع المؤيدون للستالينية في الغالب أن يعبروا عن رأيهم بصوت عالٍ.

وتشير أنباء موسكو إلى رسالة من ثنائي صفحات تلقتها من مجموعة انياتوف، وهي تشكل برنامجاً فعلياً معادياً للغلاسنوست. وقد وصفت فيها البيريسترويكا والغلاسنوست «برنامج الاشتراكيين - الثوريين الذي سيؤدي بالبلاد وبالشعب إلى كارثة اقتصادية، وإلى اضطرابات اجتماعية، وفي النهاية إلى ابتلاع البلاد من قبل الدول الامبريالية». وتؤكد انياتوف أن المركزية [الستالينية] هي التي أتاحت لبلادنا الوصول إلى وتائر سريعة جداً في التطور الاقتصادي<sup>(54)</sup>.

وتؤكد رسالة تلقتها أنباء موسكو نفسها: «إنني أشاطرهم الرأي أولئك الذين يعتبرون شعار «العداء للستالينية»، الذي يبدو ديموقراطياً، شعاراً يصطف وراءه، إلى جانب المعادين المحترفين للشوعية، منشقون يعيشون بيننا وطبقات بالثة منذ ثورة أكتوبر، وعصابات معادية للثورة وكولاك».

وفي عددها الصادر في أواخر نيسان/ أبريل 1988 نشرت مجلة مولوداها غفارديا (الحارس الشاب) التي تشكل إحدى معاقبل المحافظين، مقالاً لمعضوهم في الحزب الشيوعي السوفياتي، م. مالاخوف، يدافع فيه عن طروحات نينا أندرييفا ومجموعة انياتوف: «سوف نصل إلى المصالحة الأيديولوجية مع الفوضوية»، ويهاجم المقال «الميل إلى إدانة أبناء جبلي بتهمة تحمل مسؤولية مجمل المساوئ التي ألمت بالاقتصاد وبالحيطة في العقود الأخيرة. ففي الثلاثينات بالذات حققنا أفكار لينين (كدا)». ويدافع مالاخوف علناً عن التدخل العسكري في المجر وتشيكوسلوفاكيا، ويؤكد أنه «وجدت في بعض البلدان الاشتراكية قوى سلبية [؟] وأن القوى المعادية للثورة بدأت تطل برأسها».

---

(54) أنباء موسكو، 10 نيسان/ أبريل 1988.

وهذا ما دفع نيكولاي شميلوف إلى الكتابة في مجلة نو في مير (نيسان / أبريل 1988): «إننا نصل بصورة لا إرادية إلى الفكرة القائلة أن مؤامرة قوامها الصمت تتدبر أو دُبرت بالفعل ضد البيريسترويكا في هذا البلد. يلتقي في تدبير هذه المؤامرة على نحو متزايد القادة المحليون ومجموعة من الهيئات المركزية».

وهنا تكمن بالضبط نقطة الضعف. ذلك أن «قضية نينا أندريشفا» كلها قد انفجرت في خضم التحضير للكونفرنس الحادي عشر للحزب الشيوعي السوفييتي، وفي خضم اختيار مندوبين لهذا الكونفرنس. والحال، أن الكونفرنس التاسع عشر ينبغي أن يتألف من مندوبين منتخبين لا من قبل القاعدة، بل من قبل الفروع المحلية والمناطقية في الحزب. لم تتجدد هذه البنى بعمق. ولا تزال البيروقراطية «الوسطى» تهيمن عليها. لقد عثفها غورباتشيف، ووجه لها ضربات وهَدَّها. وتوصل إلى مساومة معها.

في عدد لوموند الصادر في 18 أيار 1988، يشير ميشال تاتو، وهو محق في ذلك، إلى أن غالبية قادة المناطق في الحزب الشيوعي السوفييتي الذين يسميهم «الولاة»، كانوا قد عُينوا قبل ظهور غورباتشيف أو كانوا قد أمضوا فترة طويلة في موقعهم البيروقراطي قبل تعيين غورباتشيف ويستنتج: «كيف يمكن إحداث «الثورة» [تستخدم هذه العبارة بصورة متزايدة في موسكو للدلالة على البيريسترويكا] بمادة بشرية تعوزها الثورة»<sup>(55)</sup>؟ وتنطبق الملاحظة نفسها على تكوين اللجنة المركزية أيضاً، حيث أن أعضاءها الجدد، الذين تُطلق عليهم تسمية «الغورباتشيفيين» (وهم بصورة عامة غورباتشوفيون معتدلون جداً) يعودون بأصولهم، على نحو حصري تقريباً، إلى أعضاء الجهاز الذين تخطوا عدد لا بأس به من درجات سلم السلطة في ظل بريجنيف وتشرنينكو. وذلك كله يظهر بوضوح من الجدول التالي:

---

(55) لوموند، 18 أيار/مايو 1988.

## جدول رقم (15):

تطور تكوين اللجنة المركزية منذ انتخابها في آذار/ مارس 1986

آذار/ مارس 1986		أيار/ مايو 1988		
العدد	%	العدد	%	
307	100,0	306	100,0	مجموع الأعضاء المنتخبين الأقدمية
172	56,0	167	45,5	منتخب منذ 1981
112	36,4	107	34,9	منتخب منذ 1976
61	19,8	60	19,6	منتخب منذ 1971
29	9,4	28	9,1	منتخب منذ 1966
19	6,2	16	5,2	منتخب منذ 1961
6	1,9	5	1,2	منتخب منذ 1956
				السن
33	10,7	42	13,7	أكثر من 70 عام
94	30,6	113	36,8	من 60 إلى 70 عام
145	47,2	129	42,2	من 85 إلى 60 عام
33	10,7	20	6,5	أقل من 50 عام
				الأمناء الأولون في المناطق
77	49,0	57	36,5	أعضاء في اللجنة المركزية
94	17,8	24	15,3	أعضاء احتياطيين في اللجنة المركزية
145	4,4	7	4,4	لجنة مراجعته
33	28,6	69	43,9	بلا حقائق
				وزراء في الاتحاد السوفياتي
50	59,5	39	47,5	أعضاء في اللجنة المركزية
24	28,5	16	19,5	أعضاء احتياطيين في اللجنة المركزية
6	7,1	4	4,8	لجنة مراجعة
4	4,7	23	28,0	بلا حقائق

المصدر: لوموند 18 أيار 1988

لكن الغورياتشيفين الرواد لم يقبلوا بهذه المساومة بطيبة خاطر. لقد اعترضوا عليها بعنف. وقد أعلن البعض منهم بوضوح عن ذلك: «لقد دُفّرنا». فطرح الكسندر غيران مسألة مراجعة لائحة انتخاب المتلويين إلى الكونغرس<sup>56</sup>. ويدعمه في ذلك غافريل بويوف في سوتسيا ليتشسكايا. ويحاجج يوري اندرييف، العضو القيادي في اتحاد الكتاب في الاتحاد السوفياتي، في الاتجاه نفسه، في مجلة سوفيتسكايا كولتورا. وفي صحيفة زاريا فوستوكا الناطقة باسم الحزب الشيوعي في جيورجيا، يتم توجيه نداء إلى جميع الشغيلة في هذه الجمهورية كي يعقدوا اجتماعات حزبية للجميع يُناقش فيها جدول أعمال الكونغرس بأدق طريقة ممكنة.

وبغية رفع قيمة المزاد كتب الناطقون الرسميون - الأكثر تقدماً - باسم الفلامنوسست، مثل آ. بوتينكو وأتولاتسيس وغافريل بويوف، أن ثمة مفهومين متعارضين للاشتراكية ولعملية بنائها وينبغي اختيار أحدهما: الأول لينيني والآخر ستاليني. ونشرت أنباء موسكو - في عددها الصادر في 10 نيسان/ أبريل 1988 رسالة لايفان نستانشف يعنف فيها قادة الحزب الشيوعي السوفياتي في العقود الأخيرة (1): «كيف اتفق أنكم لم تُقيموا سلطة شعبية أصيلة؟»، ويختم تعنيفه بصيغة تصطفق كأصوات السياط: «الاشتراكية والستالينية مفهومان متعارضان. وحيث توجد الستالينية ليس ثمة اشتراكية<sup>57</sup>». (أنباء موسكو، 24 نيسان/ أبريل 1988).

وقد نشرت الصحف عدة تقارير عن اجتماعات صاخبة، عارض فيها الشغيلة التلاعب في تعيين المندوبين. وكان الاجتماع الأشد حماساً وتأثيراً هو اجتماع مصنع سيارات فولجسكي في تولياتي. لقد اقترحت لجنة الحزب مندوبين. المدير العام للتروست أفتوناز وهو نائب في السوفيات الأعلى، فضلاً عن أحد رؤساء فريق «بطل العمل الاشتراكي»، عضو اللجنة المايقية في الحزب. وانفجر غضب العمال بصورة فعلية: «نخلوا استياء 130 ألف عامل في المصنع إذا ما أعلن في الغد أننا رضخنا ببساطة لأمر أحد الأشخاص من دون نقاش على مستوى خلايا القاعدة، ومن دون استشارة غير الحزبيين، ومن دون كتابة أي شيء في جريدة المصنع» - الآن سوف يُزجّر الجميع في المصنع: ما هي هذه البيروسترويكيا،

(56) أنظر بوجه خاص المساهمات المبدئية التي تنحو هذا النحى في أنباء موسكو في 22 و29 أيار/مايو 1988.

(57) تتخذ البرالدا، 25 حزيران/يونيو 1988، موقفاً مضاداً بالكامل من خلال نقدها لمقالة المؤرخ ج. ن. ألمانا سيف التي ظهرت في ليتراتورنايا روسيا في 17 حزيران/يونيو 1988. يؤكد رد البرالدا الذي وقّعه ب. كوسينجوف إن روسيا الستالينية كانت «اشتراكية» بكل معنى الكلمة.

إذن؟ ليس لدى أي منّا سوى أمنية واحدة: إبلاغ الكونغرس عن هذا الصنف من الديكتاتورية السائد عندنا»<sup>(58)</sup>.

### ■ بداية القمع الانتخابي

أما القضية الثانية فكانت قضية الحملة الانتخابية لعام 1989 من أجل انتخاب «نواب الشعب»، وما رافقها من مظاهر «لاستعادة السيطرة على الوضع جزئياً»، فضلاً عن بعض مظاهر القمع الانتخابي. والواقع أنه تم الإخلال بالوعد الذي قطع بتقديم أكثر من مرشح للمنصب الواحد في عملية انتخاب مرشحي الحزب والمنظمات الجماهيرية. وهكذا تم تعيين أكثر من ثلث النواب مسبقاً من قبل السلطات العليا. وبقيت فقط بعض مقاعد الدوائر الإقليمية وجزء من تلك المخصصة للجمهوريات وللأراضي الاتحادية المستقلة (ويشكل مجموعها أكثر من نصف عدد النواب بقليل)، موضوع نزاع حقيقي.

فضلاً عن ذلك، كان المرشحون الوحيدون الذي عُيِّنوا من قبل الهيئات القيادية (عُيِّنَت اللجنة المركزية أعضاء الحزب الشيوعي!) يتصفون بالامتنالية بصورة عامة ويملكون الجهاز. وهكذا استبعد ترشيح يلتسين من قبل اللجنة المركزية، فيما قامت أكاديمية العلوم باستبعاد أندريه ساخاروف.

ولم يزد تدهور مناخ الحرية السياسية النسبية، فضلاً عن ذلك، بتشريع قمعي، وهو تشريع يحد من حرية التظاهر والاجتماعات العامة، وتشريع آخر لا يتيح للتعاونيات القيام بأعمال نشر النصوص، إلخ. وفي أرمينيا جرى قمع فعلي لقادة لجنة كاراباخ، وتم توقيف الكثير منهم، من بينهم اثنان من النواب المنتخبين إلى سوفيات أرمينيا، واقتيدوا إلى المحاكم. وجرت إقالة قادة في الحزب الشيوعي من مواقعهم بسبب مشاركتهم في التحركات الجماهيرية.

وتبدو خطورة الوضع من خلال التعليق التالي لالكسندر بوفين، رئيس تحرير الأزلستيا: «كل شيء نسبي. بالنسبة للعام 1985. كانت الغلاسنوت مذهباً. وبالنسبة لحاجات المجتمع، كانت نصف غلاسنوت على الأكثر. لا زالت المعلومات التي يحصل عليها الصحفيون «مقتنة». وفي أية لحظة يمكن «للهيئة» العليا أن تمنع النشر أو تتيحها. ويسود «حق الاتصال الهاتفي» في كل مكان، وهذا ما يعرفه الجميع. والحال، أنه ليس من

(58) أبناء موسكو، 29 أيار/مايو 1988.

الحشمة أن نتكلم بصوت عالٍ ( . . . ) من هنا تأتي نصف الاجراءات التي تظهر على مستوى الحياة اليومية كسلوكات مترددة وكتباعد بين القول والفعل أو كمحاولة لنزج الأحداث من جديد في المازق المعهود<sup>(59)</sup>.

وأرسل ستة غورباتشيفيين من الرواد، ومن بينهم غرانين وغولين، رسالة مفتوحة إلى ميخائيل غورباتشيف يؤكدون فيها بالتحديد: «يؤدي غياب الإبداع بشكل دوري إلى الاعتماد عن المنطق الديمقراطي. وهذا ما يفسر أيضاً وفي الغالب ذلك الخيار التحريمي الذي يلجأ إليه بعض الرسميين لمواجهة الحركات الديمقراطية غير الرسمية الداعمة للإصلاحات الديمقراطية ( . . . ) وما لم نجد طريقاً يؤدي إلى التعاون مع هؤلاء الرافضين، فسوف تبرز أماناً بالتأكيد - وقد بدأت بالبروز فعلاً - محاولة للجوء إلى القمع مع كل العواقب المعادية للديمقراطية التي ينطوي عليها»<sup>(60)</sup>.

وقد عبر ساخاروف عن القلق نفسه قفي مقابلة معه نشرت حديثاً<sup>(61)</sup>. وهو لا يكتفي بإدانة الطابع غير الديمقراطي للانتخاب، وللبرلمان الذي نشأ عنها، بل يشدد أيضاً على الطابع الأشد سلطوي ومركزية في أسلوب غورباتشيف والذي يبرره هذا الأخير بالصراعات القومية.

أما التعبير الأشد خطورة عن هذا القلق فنجد في السجال الذي نظمته مجلة القرن العشرين والسلم، حيث لم يتردد المخرج السينائي آ. نجوكين في طرح السؤال الذي يخامر الضباط، أصحاب المواقع العليا في الجيش السوفياتي: «ماذا سيكون موقف الجيش فيما لو تقرر عندنا القضاء على البيريسترويكا بالقوة؟»<sup>(62)</sup>.

### ■ الرأي العام يردّ ودأ صراعاً

غير أن تطورات الانتخابات التي جرت في 26 آذار 1989 ونتائجها لم تعكس حدود سيرورة إضفاء الديمقراطية في الاتحاد السوفياتي وحسب بل هي أكدت بوجه خاص على واقع الأمر فعل الرغم من الإجراءات الوقائية لحياة النوموكلاتورا والحفاظ عليها، والتي تضمن لها أغلبية المقاعد، سواء داخل المؤتمر أو في السوفيات الأعلى، وعلى الرغم أيضاً من الانتخاب

(59) أتياء موسكو، 1 كانون الثاني/يناير 1989.

(60) أتياء موسكو، 1 كانون الثاني/يناير 1989.

(61) نيويورك ريفيو أوف بوكس، 22 كانون الأول/ديسمبر 1988.

(62) كريستيان شميدت هاور «Mit Wem Wird die Armee gehen?» في داي زابت، 20 كانون

الثاني/يناير 1989.



الأكيد لغورباتشيف كرئيس يتمتع بسلطات واسعة على النمط الديفولي، وعلى الرغم، أخيراً، من الضغوطات المحلية التي لا تحصى لصالح مرشحين رسميين من الجهاز( على الرغم من هذا كله استطاع الرأي العام أن يعبر عن نفسه تعبيراً بلغ من الاتساع مبلغاً لم يشهد الاتحاد السوفياتي مثيلاً له منذ 1919 - 1920. الأمر الذي أعطى لهذه الانتخابات طابع مواجهة فعلية بين البيروقراطية والجماهير الشعبية.

لقد فرض شغيلة موسكو ترشيح بوريس يلتسين، على الرغم من افتتاح دعوى طرده من اللجنة المركزية التي رفعتها مجموعة ليخاتشيف - زايكوف؛ ومن ثم انتخب يلتسين بطريقة الاستفتاء الشعبي الفعلي من قبل سكان موسكو. وهو الأمر الذي شكل هزيمة ماحقة لليخاتشيف، عدوه اللدود. هذا وفرضت كتلة الشغيلة في المجال العلمي ترشيح أندريه ساخاروف وجرى انتخابه أيضاً.

مع يلتسين وساخاروف دخلت المعارضة الفعلية البرلمان وجمعت حولها العديد من النواب. وعلى الرغم من الطابع المتناقض للمواقف السياسية لهاتين الفئاليتين من عملية تسريع الغلاسنوست، بصدد بعض المسائل على الأقل، فإنهما تدافعا عن أطروحات تقدمية وجريئة؛ ضرورة وضع برامج بديلة خاضعة لرأي الشعب قبل اتخاذ القرارات السياسية الكبرى؛ والقضاء بخطورة في اتجاه تعددية الأحزاب؛ ونضال معمم ضد امتيازات البيروقراطية. هذا ويضيف ساخاروف إلى هذه المسائل كلها مسألة توزيع 40% من المواد الغذائية بصورة مجانية على السكان الأشد فقراً.

غير أن هزيمة النوميكلاتورا لم تحدث في موسكو فقط. فقد هزم أحد عمال أحواض السفن، بطريقة مشهدة وغير متوقعة، رئيس الحزب في لينينغراد. وفي كييف وفي خارجها منع المقترعون انتخاب رؤساء الحزب المحليين، والمرشحين الوحيدين، بشطب أسماهم. وفي أرمينيا استجابت أغلبية المقترعين لنداء المقاطعة الذي دعت إليه لجنة كاراباخ. وفي استونيا وليتوانيا كانت الغالبية المطلقة للمتخين من الجهات الشعبية أو الحركة الاستقلالية؛ ولم تتمكن قيادة الحزب الشيوعي في استونيا من الفوز بالانتخابات إلا عبر انضمامها إلى طروحات الجبهة الشعبية.

إن اتساع المعركة الانتخابية واتساع هزائم الجهاز يؤكدان الأطروحة الرئيسية في هذا الكتاب: لقد كانت يقظة الرأي العام أوسع بكثير مما اعتقدته الغالبية الساحقة من المراقبين، فبلدت هذه الغالبية بعيدة جداً عن واقع الأمور. وكان ثمة مبالغة كبيرة حول بلادة جماهير

الشفيلة ولا مبالاها. فالغلاسنوست لا تهم المثقفين فقط، بل إن الشفيلة يتعطشون هم أيضاً للديموقراطية الاشتراكية. إنهم يُوسعون الثغرة التي فتحتها غورباتشيف وهم سيمملون على توسيعها في المستقبل يوماً بعد يوم.

## الفصل الثالث عشر

### مستقبل تجربة غورباتشيف

كان الكونفرنس التاسع عشر للحزب الشيوعي السوفياتي بمثابة المحك الكاشف للوضع السياسي في الاتحاد السوفياتي. فهذا الكونفرنس يختلف إلى حد بعيد عن الصورة الوردية التي رسمها له العديد من المراسلين الأجانب في موسكو، فضلاً عن عدد لا بأس به من المقربين لغورباتشيف في الغرب. ولاختصاره بصيغة قد تبدو جريئة، غير أنها تعهد مبررها في عملية التحضير له، وبالأخص في السجلات التي دارت فيه، نقول إن غورباتشيف كان في هذا الكونفرنس في موقع الأقلية ضمن القيادة. وهذه الأخيرة، التي لا تزال كلية القدرة، هي بأيدي ليغاتشيف وزايكوف، وغورباتشيف، والحال هذه، لا يحكم إلا بفعل تسامح هذين الآخرين، فيما يشكل أنصاره ثلث المندوبين في أحسن الأحوال.

### ■ كونفرنس حافل بالدلالات

شهد هذا الكونفرنس نقاشاً فعلياً للالتجاهات. والذين تقدموا بمداخلات كانوا في غالبيتهم من أنصار المحافظين (وفي بعض الحالات مناصرين لهم معتدلين). وكانوا كلهم، على وجه التقريب، من المتنفذين في الجهاز. وقد استعادت مداخلاتهم موضوعات أكل الدهر عليها وشرب. لكنها ذات دلالة كبيرة: «ينبغي تعزيز الانضباط الحزبي»، «ينبغي تعزيز سلطة الحزب»، «ينبغي التأكيد على الدور القيادي للحزب»، «ينبغي منع العناصر الراديكالية من أن تشط بالفاستونست، من أجل رسم صورة بالغة السلبية عن الحزب<sup>(1)</sup> والبلد»، «ينبغي التصدي لإعادة طرح مبدأ الحزب الواحد على بساط البحث»<sup>(2)</sup>.

(1) انظر الخطابات العديدة التي ألقاها ذوو الشأن في اليوم الأول للكونفرنس (البرلمان، 30 حزيران/يونيو 1988).

(2) اقترح «شيورير الكا. جي. ب.» على الكونفرنس بوجه خاص «صياغة بيانات ضد التفسيرات الإعتباطية للتمدية الاشتراكية» (موسكو نيوز، العدد 27، 1988).

وفي مواجهتهم، تميز الغورياتشفيون الذين طلبوا الكلام - وهم يشكلون أقلية واضحة جداً بين المداخلين! - بإدانة بعض الجوانب المثيرة للاستياء، وعلى نحو خاص تلك المتعلقة بالظلم الاجتماعي، وبالدفاع عن الكتاب والعلماء والصحافيين الذين يتعرض لهم اليمين المحافظ. وكانت مداخلة وزير الصحة العامة ومداخلة ممثلة النساء الشيوعيات<sup>(3)</sup> ذات دلالة خاصة.

لا يفضي هذا التشخيص إلى الاستنتاج بأن غورياتشف قد انهزم، أو شُلَّ إلى حد بعيد عن تحقيق مشروعاته من الآن وصاعداً. فالواقع أكثر تعقيداً وتناقضاً.

ليس ليفاتشف وتشيريكوف وزايكوف أنفسهم معادين للبريسترويكا، وهذا أمر لا شك فيه. فالأمر الذي يعنيه هو تفادي تعميق الغلاسنوست بما تعينه من عملية إضفاء للديموقراطية على إالات السلطة، إن لم يكن على المجتمع بوجه عام. والأمر الذي يعنيههم بالمستوى عينه هو الدفاع عن احتكار الحزب (ويوجه أكثر تحديداً جهاز الحزب الشيوعي) للسلطة، والدفاع عن الامتيازات المادية للنوموكلاتورا. وإحال أن ليفاتشف وزايكوف لا يُثْلان اليمين المتطرف القومي ولا حتى اليمين الريمينيقي الأكثر عافطة. وعندما يذكر ليفاتشف، في خطابه اختتام، بأنه هو نفسه وغروييكو وتشيريكوف (رئيس الكا. جي. ب.) هم الذين قاتلوا من أجل تعيين غورياتشف أميناً عاماً؛ وأنه شعر بضيق حقيقي إزاء احتمال عدم انتخاب غورياتشف أميناً عاماً؛ وعندما يذكر على النحو نفسه بأنه هو الذي اقترح انتخاب بوريس يلتسين إلى اللجنة المركزية، فإنه لا يريد بذلك أن يُلْكَر بموازين القوى الحقيقية داخل الجهاز وحسب. إنه صادق من دون أدنى شك.

ولا يمكن لليفاتشف أن يختلف كثيراً عن غورياتشف في تشخيصه للأزمة الخطيرة التي تعصف بالاتحاد السوفياتي. إنه يستشعر مثله بالتأكيد إلحاحية التغيير العميق<sup>(4)</sup>. واختلاف بينهما

---

(3) لقد أدانت هذه الأخيرة بجرأة استغلال العملات بشكل مفرط: إجبار 20% منهن على العمل في الفرق الـبلدية؛ وتحويل التشريع حول إجازة الأمومة إلى أعمال تسريع ما أن يتبين الحمل. فيما يطول تخفيض الملك العامل الجاري حالياً النساء العاملات والمستخدمات بشكل رئيسي، إلخ... (البرافدا، 3 تموز/يوليو 1988).

(4) كتب ليفاتشف في مجلة *La Nouvelle Revue Internationale*، المبد 7، تموز/يوليو 1987 بالتحديد: «إننا نصف التغييرات التي جرت عندنا بالتحول ذي القيمة التاريخية، وفي الطابع الثوري. وليس ذلك من قبيل الاستمارة أو من قبيل الرغبة بإعطاء أهمية أكبر للتغيرات الحاصلة، وبأساليب عاطفية. إنها تغيرات ثورية بحكم جوهرها بالذات [التشديد في الأصل].»

لا يتصل بالعلاج ولا بمحتوى المقترحات الاقتصادية، بل بالأحرى بالشروط السياسية لتحقيق اليريسترويكا. وبهذا الصدد، يزداد شعور ليفاتشيف ومجموعته بأن غورباتشيف يلعب دور مُطلق الجفن، كما فعل دويتشك وسمركوفسكي ومجموعتهما في تشيكوسلوفاكيا إبّان ربيع براغ.

إلى ذلك لا يُمثل غورباتشيف وأعوانه اليسار في ترتيب القوى السياسية القائمة اليوم في الاتحاد السوفياتي. فهذا اليسار وجد في يوريس يلتسين معبراً عن مشاغله وهمومه الخطيرة في الكونفرنس التاسع عشر للحزب. أن غورباتشيف وفريقه يمثلون يسار الوسط. ويحتل هو نفسه موقع الوسط في يسار الوسط هذا، فميله إلى التعلق بالمواقف الأكثرية بأي ثمن، وهجسه بتفادي المواجهة العلنية بين أعضاء المكتب السياسي بأي ثمن أيضاً، وشغفه بالناورة ولن الإخفاء، إن ذلك كله يدفعه إلى إجراء المساومات حول المسائل الأكثر إثارة للجدل.

وعلى الرغم من ذلك ليس في إمكان المرء أن يتخلى عن الانطباع بأن هذه المساومات قد بدأت تثير حفيظته. فهو يَفْهَمُ جيداً مؤداها الإجمالي: أن يبقى حبيس حلقة الجمود المفرغة<sup>(5)</sup>. من هنا هذا الإخراج المأجج الذي أوجده للمرحلة الجديدة من عملية إخضاع الديمقراطية على المؤسسات السياسية، وهي مشكلة عاجلناها في الفصل الثاني عشر.

لقد غُلّف بالتأكيد اقتراحاته بضرورة فصل عمل أجهزة الدولة فصلاً واضحاً عن عمل هيئات الحزب، وبضرورة تحرير قادة الحزب، إلى هذا الحد أو ذاك، من مسؤوليات الإشراف المباشر على الاقتصاد، ناهيك عن مسؤوليات إدارة هذا الاقتصاد<sup>(6)</sup>. وذلك كله كي يتمكن أولئك القادة من التصرف للمشكلات السياسية ويصرفون لها جلّ اهتمامهم.

---

(5) أعلن ليونيد إيبالكين، وهو مدير معهد الاقتصاد التابع لأكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي، في الكونفرنس التاسع عشر: «تبنينا منذ خمس سنوات القرار حول حقوق تعاوانيات العمل. ولم يتغير شيء في الواقع، وتبنينا بعض القرارات حول حقوق السوفليات المحلية، وبقي كل شيء على حاله (البرافدا، 30 حزيران/يونيو 1988). وأكد غورباتشيف نفسه، في التقرير الذي قدمه للكونفرنس، وبشكل متور: «هل يعني ذلك إن التحول نحو الأفضل هو أمر واضح للميان في كل مكان، وإن التحولات الثورية أصبحت أمراً لا رجعة فيه؟ كلا، ليس الأمر على هذه الشاكلة. إذا كنا نريد أن نبقي على أرض الواقع علينا أن نُقر بأننا لم نصل إلى هذه الغاية، أيها الرفاق». (البرافدا، 29 حزيران/يونيو 1988).

(6) موشيه ليوين، ظاهرة غورباتشيف، ص. 109: «كما كان تروتسكي قد استبق الأمر في المجرى الجديد، فإن جهاز الحزب قد ذاب في بيروقراطية الدولة. والنتيجة الرئيسية لهذا الدوبان، هي تبدل جهاز الحزب نفسه. وإذا جرى تنظيم هذا الجهاز على الشكل الذي يتيح له الإشراف على الحكومة، فإنه قد سقط في عباير النموذج الذي من المُتَرض فيه أن يُشرف عليه. وأخلد ولبيدا الفرع». ولم يتدوّن وحسب. كما لاحظ تروتسكي وفيها بعد بوخارين. بل أصبح معاون البيروقراطية الاقتصادية بذلك أن يلعب دور المشرف عليها ونصر بذلك طابعه السياسي وتحول إلى إدارة اقتصادية بشكل رئيسي».

غير أن هذه الاقتراحات قد انتهت إلى مشروع تعزيز دور رئيس الدولة، الذي هو رئيس الحزب أيضاً، فيما صُنِعَ التعزيز على مقياس ميخائيل غورباتشيف بالذات. فالأمر يتعلق، إذن، بادخام السلطات في القمة وليس بتوزيع هذه السلطات. وسوف تتخلص وظيفة رئيس الدولة، في الوقت نفسه، من طابعها التزييني والاحتفالي إلى حد بعيد، لتتخذ محتوى لا يختلف كثيراً عن محتوى الجمهورية الفرنسية الخامسة<sup>(7)</sup>. إنها، في جميع الأحوال، تحمّن غورباتشيف إزاء «ثورة القصر» التي أطاحت بخروتشيف.

وقد حُزِيَتْ إلى الغورباتشيفيين الرواد المشروع الإضافي القائم على انتخاب رئيس الدولة بالاقتراح العام. الأمر الذي عُرِزَ أيضاً للطابع البونابرتي الشعبي للمعملية.

ولكن إذا كان هذا مشروع الغورباتشيفيين بالفعل - أو الغورباتشيفيين الرواد - فإن الهروب إلى الأمام لم ينتج إلا بشكل جزئي. لقد تمكن ليغاتشيف ومعاونوه الذين يقومون مقامه، وحلّ نحو خاص كتلة مناوئته، من نزع فتيل القنبلة إلى حد بعيد. فريث الدولة لن يُنتخب بالاقتراح العام، بل بواسطة البرلمان المصغر «الصغير» المكوّن، بصورة شبه حصريّة من أعضاء النوموكلاتورا. وقد هزم ليغاتشيف غورباتشيف في اللحظة الأخيرة، بضربة فريدة في فنّ المناورة - وقد أسمىء، في أوساط عديدة، على ما يبدو، تقدير مكر ليغاتشيف وحذقه - إذ فرض اقتراح الجمع بين رئاسة السوفييات ووظيفة الأمين العام للحزب، على جميع المستويات.

ولا يعني هذا الأمر أن الفصل الأشد وضوحاً بين الدولة والحزب أصبح أمراً مستبعداً في أعلى مستويات السلطة وحسب، بل إنه يعني، بشكل خاص، أن مبدأ أهلية الانتخاب المقدّس على مستوى وظائف الدولة كلها<sup>(8)</sup> أصبح هو الآخر أمراً مستبعداً من جديد وبطريقة لثيمة. فما لم يكن ثمة أكثر من أمين عام واحد للحزب الشيوعي السوفيّاتي في المستويات المعنية، فلن يكون ثمة أكثر من مرشح واحد لرئاسة السوفييات. إنها طريقة جميلة، وكم هي بيروقراطية، لضمان «الدور القيادي للحزب» بطريقة آلية وإدارية بحتة، عبر إفراغ هذا الدور من كل محتوى سياسي - أيديولوجي.

(7) ومن المفترض منح سلطات واسعة بما فيه الكفاية لرئيس السوفيّات الأعلى في الاتحاد السوفيّاتي، ويفترض بالرئيس أن يمارس التوجيه [Guidance] في وضع التشريع والبرامج الاجتماعية - الاقتصادية الرئيسية. وينبغي أن يقرّر في القضايا الرئيسية المتعلقة بالسياسة الخارجية والدفاع والأمن الوطني، وأن يكون رئيس مجلس الدفاع، وأن يدرس طلبات الترشح إلى منصب رئيس مجلس وزراء الاتحاد السوفيّاتي، فضلاً عن مهامه بالمهام التقليدية الأخرى المتصلة بالرئاسة (موسكو نيوز، العدد 27، 1988).

(8) نذكر بأن ماركس قد صمّم هذا الأمر في كتابه الحرب الأهلية في فرنسا وكذلك لينين في كتابه الثورة والثورة.

فموضاً عن إقناع المقترعين والمقترعات، أو على الأقل السعي للتأثير عليهم سياسياً، فإنه يجري فرض رئيس عليهم، بغض النظر عن خيارهم. وثالثه الأثافي أن بعض البيروقراطيين في أهل الحرم السلطوي، ممن يتمتعون بذلك النوع من المعجزة الفريدة من نوعها، والتي يمتلكها عادة المتعاون على ممارسة السلطة من دون حبيب أو رقيب، قد شددوا على أن هذا الإجراء الأخرق يهدف... إلى تنمية سلطة السوفياتات، إذ إنه يربط بها سلطة قيادة الحزب<sup>(9)</sup>. فكل ما وقرته الغلاسنوست من كشف لفقدان الحزب سلطته بشكل واسع، جرى شطبه بحركة يد واحدة<sup>(10)</sup>.

وقد تكلم أحد المداخلين الأكثر نقدية في الكونغرس، وهو رئيس كوخوز أيداك، بصراحة لظة فأكّد أن الحزب لن يستعيد سلطته ما لم يبلغ الامتيازات (البرافدا 22 تموز/ يوليو 1988). وهذا ما فعله أمين عام الحزب الشيوعي في مقاطعة كومي، ملينكوف، الذي طالب بإزاحة جميع الذين خلفتهم الحظبة البريجينيفية عن القيادة.

صحيح أن المسألة خضعت لنقاش فعلي وأن بعض المنبذين تساءلوا حول صحة هذا الطرح<sup>(11)</sup>، وأن مشكلة توفير موارد مالية أساسية، ليس فقط للجمهوريات السوفياتية بل أيضاً للسوفياتات الإقليمية والمحلية (والتي بدونها تصبح «استقلاليتها» مسألة بحث شكلية، أي غير قائمة عملياً)، قد نوقشت مطولاً أيضاً. وهذا ما يدفع المرء مرة أخرى إلى المزيد من الحذر إزاء حقيقة إضفاء الديمقراطية والغلاسنوست.

من العيب أن ننفي أن شيئاً ما قد تغير. فهذه ليست نقاشات مطروحة «لتسليّة المشاهدين». إنها مفاعيل متعددة لسيرورة (إعادة) تسييس الجماهير الشعبية. وهي مفاعيل تستدعي قلق النوموكلاتورا بأكملها. فهذه الأخيرة تتلقاها على مضض بشكل متزايد. وهذا هو المحتوى الفعلي للتعارض بين ليفاتشيف وغورباتشيف.

غير أن الطريقة التي تُحدّث بها هذه النقاشات وتُحتوى<sup>(12)</sup>، وبشكل خاص الطريقة التي

---

(9) أنظر خطاب أمين عام الحزب الشيوعي في موسكو بليانينوف، في الكونغرس التاسع عشر للحزب الشيوعي السوفياتي (البرافدا، 30 حزيران/يونيو 1988).

(10) أنظر بهذا الصدد تصريحات غورباتشيف المذكورة في الفصل السادس. وانظر أيضاً البرافدا، 11 تموز/يوليو 1988، التي نشرت إحدى رسائل القراء ولها ما يلي: «يكن النقض الأكبر لدى الشيوعيين في كونهم لا يصلون بحرية إلى المعلومات ذلك أن القيادة ما زالت تتحكم بها».

(11) بوجه خاص الأكاديمي أبالكين.

(12) لا تنتشر على الدوام التقارير المختلة لدورات اللجنة المركزية، هذا ما لم نذكر تقارير المكتب السياسي.

نحسب بها، تؤكد أن العملية تتعلق بإضفاء ديمقراطية أولية جزئية وتحت إشراف السلطات العليا. ولا زلنا أبعد ما يكون عن سلطة ديمقراطية للشغيلة (للشعب). لا زلنا إزاء نظام الديكتاتورية البيروقراطية، الذي أصبح تصّفه من الآن وصاعداً، محدوداً. وهذا ما يشبه، بأحسن الأحوال، الامبراطورية الليبرالية التي سادت في السنوات الأخيرة من حكم نابليون الثالث.

ضمن هذه الشروط، لا زال نجاح غورباتشيف أبعد من أن يكون مضموناً، حتى لو كان فشله، ناهيك بسقوطه، أمراً غير مضمون هو الآخر. إننا نشهد سباقاً مزدوجاً عكس مدار الساعة. فلن يستمر غورباتشيف في السلطة ما لم تحرز البيروسترويكا نتائج ملموسة، سواء فيما يتعلق بتسريع النمو الاقتصادي أو في مجال رفع مستوى معيشة الجماهير. وحتى اللحظة الحالية، لم يحصل هو العكس تماماً<sup>(13)</sup>. ولن يستمر غورباتشيف في السلطة ما لم يتسع النشاط الجماهيري السياسي إلى الحد الذي يضع أحصائه في الجهاز أمام أمرين: إما اعتبار غورباتشيف الخيار الأقل سوءاً من بين الخيارات المطروحة (ومن المفضل أن تتحقق إصلاحات جذرية من قبل واحد منا من أن تحدث ثورة حقيقية ترتسم في الأفق، وهي ثورة من تحت)، أو تتم إزاحتهم بفعل الحركة الجماهيرية.

بهذا المعنى وفّر كل من الكونغرس التاسع عشر للحزب وأحداث أرمينيا مهلة ما لغورباتشيف، وذلك على الرغم من الفشل التكتيكي الذي انطوى عليه بالنسبة له. لقد انطلق السباق عكس مدار الساعة، لكنه سوف يستمر، من دون شك، لسنوات عديدة. والآنقلاب الصغير الشهير الذي حدث في 30 أيلول/ سبتمبر 1988 (تغيير تركيبة المكتب السياسي، وانتخاب غورباتشيف رئيساً للدولة بدلاً من غروميكو)، والذي جرت المبالغة بأهميته في الغرب، لم يغير بالعمق واقع هذا الأمر. هذا ما تؤكده تركيبة اللامعة التي تضم مرشح - مصدق عل ترشيحهم من قبل اللجنة المركزية - لانتخابات السوفييت الأعلى في آذار/ مارس 1989، ويؤكده أيضاً واقع أن رئيس (الكا. جي. ب.) تشيريكوف هو الذي يرأس

(13) صرّح الأكاديمي أبالكين من دون موارد في الكونغرس التاسع عشر: «ولا زال الاقتصاد يوضع الجمود (...) وقد تنامي الدخل الوطني بشكل أبطأ خلال العامين الماضيين مما كان عليه خلال أعوام الجمود إنسان الخطة الخمسية الحادية عشرة (...) وتدهور الوضع في سوق الاستهلاك». (البرافدا، 30 حزيران/يونيو 1988).



اللجنة الجديدة المنبثقة عن اللجنة المركزية والمكلفة بصياغة تعديلات القانون الجزائري<sup>(14)</sup>.

وعما وجهه المناورات التي يقوم بها سياسيون محنكون، يعتمدون أحياناً الجدل الإيزوبي، حتى لا تقول الجدل البيزنطي بكل بساطة، وعلى الرغم من مناداة هؤلاء السياسيين الدائمة «بالشفافية»، فإن الغورياتشيون الرواد، الذين يتمتعون بقدر أكبر من الصديق والصراحة، يستعصون عن سوء الحظ بطيبة القلب، فيقدمون صورة متفائلة عن نتائج الكونغرس التاسع عشر. غير أن بعضهم لا يُخفي، مع ذلك، قلقه. وقد ظهر ذلك أصلاً عشية الكونغرس، إبان إعداد مجموعة مقالات بغية توزيعها على المراسلين الأساسيين في أثينا موسكو. غير أن هذه المقالات، التي كان من المفترض أنها معلقة للكونغرس ولتوزع على نحو واسع، لم تصدر إلا بعد اختتامه (مع العلم أن هذه النشرة طبع مئآت آلاف النسخ باللغة الروسية)، ولم يُطبع منها سوى خمسين ألف نسخة<sup>(15)</sup>.

وقد طرح المؤيدون الجذريون للإصلاحات الغورياتشيفية السؤال التالي: هل سَتُلقى الغلاسnost؟ كما ذكر البروفسور أفاناسيف كلمات نائب رئيس تحرير الصحيفة الذي أجاب على السؤال التالي: «ولماذا لا تتخذ موقفاً أكثر وضوحاً إلى جانب صحافيك؟» بأن ابستم وقال: «إنني لا أريد أن أموت معهم». إذا كان الخوف من الاقتصاص قد زال في بعض الأوساط، أو أنه لم يعد يشلُّ، على الأقل، الجراءة المدنية والوعي الاشتراكي، فإنه لا يزال مائلاً بشكل واضح في العديد من الأوساط الأخرى. فالطريقة العنيفة التي هوجم بها العديد من المداخلين في الكونغرس التاسع عشر، ومن ثم في شهر كانون الأول/ ديسمبر 1988 وكانون الثاني/ يناير 1989<sup>(16)</sup>، لم يكن هدفها بالطبع تهذئة هذه المخاوف.

وتبدو إحدى الخصائص الهامة للإعداد للكونغرس التاسع عشر في تدخل أوساط عمالية

---

(14) وما يجعل هذا التعيين أمراً مثقلاً بالمواقب الوخيمة هو أن شيريكوف كان قد صرح في مقابلة له مع البرافدا بتاريخ 2 أيلول/سبتمبر 1988 تصريحات مشوبة بأمور تُذكرنا بالمستيريا والبارانويا الستالينيتين وما بعد الستالينيتين، وذلك عندما حالج مشكلة «التخريب الإيديولوجي» بقوله: «إن التخريب الإيديولوجي كان يرمي دائماً وأبداً إلى زعزعة نظرة السوفييتيين إلى العالم الاشتراكي، كما كان يرمي إلى تنمية الآراء والمواقف الغريبة على مجتمعاتنا، والتي تدفع السوفييتيين إلى القيام بنشاطات مناهضة للانحدار السوفيياتي (...) إن الأجهزة السرية ومراكز التخريب الإيديولوجي ما زالت تعمل جاهدة باتجاه عرقلة البريسترويكا وذلك في سبيل العمل على إنشاء مجموعات غير شرعية وشبه شرعية (أو) تسير على خطاهم في بلدنا».

(15) أنظر موسكو نيوز، العدد 27، 1988.

(16) أنظر بوجه خاص الهجومات العنيفة ضد رئيس تحرير أخونيك التي عرضناها في الفصل الثاني عشر.

في النقاشات السياسية. فمئذ بداية الدكتاتورية الستالينية لم يحصل شيء من هذا القبيل في الاتحاد السوفياتي، الأمر الذي يثبت مرة أخرى كم من العبث التأكيد أن شيئاً لم يتغير في هذا البلد منذ بداية حقبة غورباتشيف.

بالطبع، كان هذا التدخل محصوراً ببعض المراكز الصناعية الكبرى، وفي بعض المنشآت (صحيح أنها الأكثر أهمية). فالطبقة العامة السوفياتية تعود من مكان بعيد، بعد عقود من التدمير وفقدان التسييس. لكن على الرغم من ذلك، ينبغي تقويم تدخل العمال في النقاش السياسي، بحد ذاته، وهو التدخل الذي يجعلهم يتقدمون بمطالبهم وهمومهم الخاصة على نحو مستقل، ينبغي تقويم ذلك التدخل تقوياً يعطيه حق قدره، فضلاً عن القيام بدرسه عن كثب، وبالقدر الذي يعتبر فيه كنايةً عن مؤشر على مستوى وهي الطبيعة البروليتارية وإمكاناتها الكامنة.

أما التدخلات العمالية النموذجية فكانت تدخلات عمال مصنع سيارات فولشكي (فاز) في تولياتي. وقد حدث في هذه المنشأة تحرك عمالي ضد «المرونة»، غير أنه أدى إلى مبادرات على مستوى التنظيم: «بإمكانك أن تستنتج من المذكرات أن العمال يشعرون أنهم يمتلكون جسماً قالياً يمثل بمجلس تعاونيات العمل، الذي هم أصحابه الفعليين. وقد بدأ العمال يؤمنون به، بعد الوضع الناشئ عن دوام العمل، منذ حوالي ستة أشهر. آنذاك، طلبت إلينا موسكو تسوية يوم العمل على النحو الذي يجعله ملائماً لأيام العمل في المنشآت الصناعية الأخرى. فنحن نعمل 12 ساعة إضافية عنها. رضخت الإدارة [في المصنع] للأمر. فنجم عن ذلك، إثر تقصير مدة يوم العمل، أننا ستكون مجبرين على العمل «أيام سبت سوداء» إضافية، تتراوح بين ست وثمان مرات في السنة، بغية تحقيق الخطة. لقد إستهاء العمال. وحصلنا على ما طالبنا به: الحفاظ على دوام العمل السابق» (موسكو نيوز، العدد 27، 1988).

وأدت القضية إلى اقتراحين تنظيميين: يقضي الأول بتوسيع مجلس العمل التعاوني في المنشأة ليبلغ عدده 90 عضواً، بدلاً من ثلاثين (في منشأة تضم 120 ألف عامل)؛ وتوفير جهاز له يتمتع بحد أدنى من الاستقلالية، (على عكس رغبة ليشتايف المعلنة، إثر زيارته المنشأة)؛ ويدعو الثاني إلى كونفرنس أو مؤتمر لجميع مجالس البلد، «بغية تحديد استراتيجية مشتركة للعمل». وهو أمر غير سيء على الإطلاق.

وقد كان للتدخل العمالي - تدخل العمال الشيوعيون - في الإعداد للكونفرنس، فضلاً عن ذلك، صدى مباشراً بالعلاقة مع مسألة موجة الإضرابات التي شهدتها الاتحاد السوفياتي

خلال الفترة الأخيرة. فقد هاجم العديد من المداخلين المُضربين وقادتهم بعنف<sup>(17)</sup>. غير أن ليونيد كابليوتشفي الذي أجرى تحقيقاً عن إضراب سائقي الباصات في كليبيدا في ليتوانيا كتب يقول: «عندما بدأت ظواهر الاستياء تعبر عن نفسها منح الشيوعيون أنفسهم حق الكلام باسم تعاونية العمل كلها، وهو الأمر الذي يفترض الجبرأة. ثمة تفصيل واحد لا يزال عالقاً في ذهننا: في ذروة الأحداث، وعندما وصلت المفاوضات إلى نقطة الصفر، قرر ممثلو السلطات العليا والإدارة نقل [الاجتماع] إلى المجلس إلى مكان أكثر هدوءاً. ودعوا بعض السائقين إلى الانضمام إليهم، كي لا يتهموا بأنهم يريدون المناورة من وراء ظهر الشغيلة. في هذه اللحظة. أبدى أحد ممثلي السلطات تعجبه وقد اجتاحت نوبة من الغضب: «هل على هذه الشاكلة تخاض الإضرابات بالفعل؟ لا برنامج واضح، ولا مطالب معللة بشكل مقنع، ولا ممثلين من أجل التفاوض! وأجابه أحد السائقين: «لكنه إضرابنا الأول، إننا نفتقد للتجربة، راح الجميع في بادئ الأمر يضحكون، ومن ثم ساد الصمت». (موسكو نيوز، 3 تموز/ يوليو 1988).

### ■ الخيارات التكتيكية لليسار السوفياتي

على ضوء هذا التدخل من جانب الطبقة العاملة، الذي لا زال يتميز بالجدلة والتواضع، لكنه أصبح فعلياً، يمكننا فهم الخيارات التكتيكية المطروحة على اليسار السوفياتي «الجديد».

فهو من جهة، يقدّر بحق أن شك جماهير العمال بالبريسترويكا لا يمكن تحطيمه إن لم تُرفع التهديدات التي يبرز تحتها حق العمل الكامل، وإن لم ترفع أيضاً القدرة الشرائية وتماسك العمال، على مستوى المنشآت، ناهيك عن ضرورة تحسين التكوين تحسناً فعلياً ومستمرأً. وبكلام آخر، فإن العمال لن يدعموا أية إصلاحات اقتصادية ما لم تحمر بأنهم مصالحهم المادية. ويؤدي تشخيص من هذا النوع إلى الاستنتاج أن تحطيم السلبية السياسية للكتلة العمالية الواسعة يستوجب صياغة برنامج اقتصادي بديل عن بريسترويكا التكنوقراطيين والتقدم به.

ومن جهة أخرى فإن «اليسار الجديد» يشاطر الغورباتشيفيين الرواد ضيقهم لناحية النتائج التي ينطوي عليها أي تعليق للغلاسنوست أو فشلها أو الإطاحة بها. وعندما يكتب البرفسور أفاناسييف في الكتاب المذكور أعلاه: «هذا الكتاب لا يعبر عن رأي العديد من

(17) موسكو نيوز العدد 27، 1988.

المفكرين الذين يعتبرون البيريسترويكا ذوباناً مفرحاً للجليد، لكنه ذوبان قصير الأمد، ويعقبه البرد من جليده. (موسكو نيوز، العدد 3، تموز/ يوليو 1988)؛ وعندما يصرخ ميخائيل أوليانو، رئيس جمعية المسرحيين في الاتحاد السوفياتي، في الكونغرس التاسع عشر «إذا ما قُضيت البيريسترويكا، فهذه ستكون نهاية العالم». وأيضاً: «إلى أين سيقدونا إحباط الشعب للمرة الثالثة في حال حدوثه؟» (البرافدا، 30 حزيران/ يونيو 1988)؛ أو حتى عندما يؤكد أحد أتباع ليغاتشيف المعتدلين من أمثال رئيس جمعية الكتاب، كاربوف، في الكونغرس نفسه: «هذه المرة أيضاً قد منحنا الشعب ثقته، لكن، ظاهرياً. وهذه هي فرصتنا الأخيرة بالفعل. فلما أن نشهد، أخيراً، المجتمع الاشتراكي الحقيقي، أو أن (. . .) العار سيحرق بنا أمام شعبنا، وأمام البشرية جمعاء وأمام التاريخ». (البرافدا، 30 حزيران/ يونيو 1988)؛ عندما يقال هذا كله فمن المؤكد أن مناضلي «اليسار (السوفياتي) الجديد» يوافقون على هذه الأحكام ولا ينادون باتباع النهج السياسي الأسوأ. فالدعوة إلى الأطاحة بغورباتشيف اليوم، في حين أن الطبقة العاملة غير مؤهلة للحلول محلّه، تعني موضوعياً الدعوة إلى إيصال البيروقراطيين الأشدّ محافظة وممارسة للقمع، إلى السلطة. ولا يسع المرء أن يرى ما الذي يمكن أن تجنيه الطبقة العاملة من سياسة خرقاء كهذه.

هل يعني أن «اليسار (السوفياتي) الجديد» ينادي بالتحالف التكتيكي مع الجناح السائر<sup>(18)</sup> في الغورباتشيفية؟ إنه يبدو منقسماً تجاه هذا الأمر. غير أن أغليته تنحو هذا المنحى<sup>(19)</sup>، بحسب القاعدة الكلاسيكية للجهة المتحدة: نسير كل بمفرده ونضرب مجتمعين. وقد تميز أول تعبير مشهدي علني عن ذلك في موسكو بثلاث يافطات: «تعيش الغلاستوست» - «لتسقط البيروقراطية» - «كل السلطة للسوفياتات». هذا علماً أنه ينبغي بالتأكيد تكييف هذا المنحى تبعاً للموضع الملموس وتبعاً لكل مشكلة ملموسة تُطرح على بساط البحث. فالتحالفات تُعقد وتُحل على ضوء الأحداث.

وبهذا المعنى بالذات ينبغي فهم تشكيل «الجبهات الشعبية» التي تتناولناها بالمعالجة في الفصل الثاني عشر<sup>(20)</sup>. فإذا حملنا سياسة غورباتشيف على المحمل الصحيح باعتبارها سياسة إصلاحات جذرية إلى هذا الحد أو ذاك، فهل ينبغي أن يعارضها الشيوعيون الثوريون؟ إن مثل هذا الاقتراح سيكون اقتراحاً يساروياً تبسيطياً وغير منتج.

(18) أنظر بوجه خاص مقالة جان - ماري شوفيه في لوموند ديبلوماسيك، تموز/ يوليو 1988، فضلاً عن مقالة بوريس كاغارليفسكي في نيو لفت ريفيو، أيار/ مايو - حزيران/ يونيو 1988.

(19) أنظر طارق علي، ثورة من فوق.

(\*) L'île marchante. كذا في النص الأصلي (م).

ولا يسع الثوري، تحت طائلة خسارة كل فعالية سياسية وكل صلة بالجهاديين وكل مصداقية تحررية وكل مير تاريخي، أن يعارض الإصلاحات من أي طرف أتت طالما أنها تحسن شروط حياة الجهاديين الكادحة وعملها ونضالها بصورة فعلية.

ليست الثورة غاية بحد ذاتها. فهي ليست أكثر من وسيلة للنضال من أجل التحرر. وإذا ما تم التعبير عن لا ميالة خرقاء إزاء الشروط الفعلية لحياة الجهاديين ونضالها وإزاء تنامي حقوقها وسلطاتها وحرمانها، ناهيك عن تحسن مستوى معيشتها، وذلك بحجة تسهيل النضال الثوري، أو إذا ما تم تمني شروط أكثر بؤساً لها بكل وضوح، فإن هذه الجهاديين سوف تخلص إلى الاستنتاج بأن من يدعوون الثورة يضحون بمصالح المستغلين والمضطهدين لصالح مشاريعهم السياسية الخاصة، التي أقل ما يقال فيها عندئذ أنها مُلتبسة، وسوف تكون هذه الجهاديين على حق مئة بالمئة<sup>(20)</sup>.

ذلك أن المستغلين البؤساء، بما هم عليه من تراجع وانقسام على أنفسهم وتشوش بصدد الأهداف التحررية الفعلية لمحركهم، سوف يعجزون عن بناء مجتمع لا طبقي مساوئي فعلاً، مجتمع المُتجبن المشاركين الأحرار الذين يُديرُون شؤونهم الخاصة. وهذا هو بالذات تعريف الاشتراكية.

إن الماركسيين الثوريين يدعون، إذن، ويقوِّاهم كلها، كل معركة من أجل الإصلاحات تنحو باتجاه تحرر الشغيلة، أي باتجاه تحسين شروط حياة أوسع الجهاديين وشروط عملها ونضالها. هذا فضلاً عن سعيهم لأن يكونوا أفضل المحاربين من أجل هذه الإصلاحات.

إن الفرق الجوهرية بين الثوريين والإصلاحيين لا يكمن في رفض النضال من أجل الإصلاحات أو قبوله<sup>(21)</sup>. إنه يكمن، قبل أي شيء آخر، في رفض كل تحديد ذاتي لهذه النضالات الجهادية من جانب الثوريين، وفي رفض كل توجه سياسي قائم على التخلي عن زعزعة - أو على عدم «السلطة» في زعزعة - الاستقرار الاجتماعي والسياسي، أي سلطة الطبقات أو الشرائع الحاكمة، وذلك بحجة تفادي الردود الشديدة الحدة من جانبها. إنه

(20) أنظر برجه خاص الفصل الشهير من البيان الشيوعي الذي يشير فيه ماركس وانغلز إلى أنه لا مصلحة للشيوعيين مستقلة عن مصالح الجهاديين التي يدافعون عنها.

(21) يبقى عرض روزا لوكسمبورغ «Sozialreform oder Revolution» أفضل عرض حول هذا الموضوع، Dietz - Verlag, 1/1, Gesammelte Werke, برلين، 1972.

يمكن، بحكم المنطق نفسه، في الأولوية التي يوليها الثوريون لنشر حركة الجماهير المستقلة (وبشكل أساسي، وإن لم يكن الشكل الوحيد، التحركات الجماهيرية) لاكتساب هذه الإصلاحات، الأمر الذي يفترض نضالها المتواصل من أجل الاستقلال السياسي الطبقي والحفاظ عليه بوجه القوى الاجتماعية الأخرى القائمة. ويمكن أيضاً في الإعداد والتشجيع المنهجين لبروز جميع أشكال التنظيم الذاتي الجماهيرية وتطويرها - من أشكالها الأكثر جنينية في لجان الإضرابات أو الأحياء المتخفية، وصولاً إلى أشكالها الأكثر تعميقاً، وهي المجالس العمالية والشعبية المركزة على المستوى الوطني - أي في توجيه نضالاتها نحو حركة فعلية لإقامة سلطة مضادة (إزدواجية سلطة) في بادئ الأمر، والاستيلاء على السلطة، فيها بعد، من قبل الجماهير (الأمر الذي يفترض، في المجتمع البورجوازي، إزالة جهاز الدولة البورجوازية).

لا يمكن أن تولد هذه الحركة الفعلية بنتيجة مطالب مباشرة تظهر في شكل مطالب إصلاحية. لا يمكن أيضاً، إلا بفعل التجربة العملية التي تبين أن هذه الإصلاحات مستحيلة التحقيق في الإطار المؤسسي القائم، أن تولد الثورة الجماهيرية الفعلية، على الأقل في بلد مصنوع أغلبية سكانه بروليتاريون ومدنيون<sup>(22)</sup>. وبهذا المعنى، ومن وجهة نظر الثوريين، يمكن أن يؤدي النضال من أجل الإصلاحات الجذرية إلى الثورة، كما يمكن أن يولد الثورة. أما من وجهة نظر الإصلاحيين، فعلى العكس من ذلك، يقف الحشوف من الثورة واستبعادها حاجزاً أمام النضال الفعلي من أجل الإصلاحات، إن لم يجعلها مستحيلة، وذلك بدءاً من اللحظة التي يرفض فيها «النسق القائم» هذه الإصلاحات.

لكن هناك إصلاحات وإصلاحات. لقد أشرنا إلى واجب الثوريين في دعم النضال من أجل الإصلاحات التي تنحو منحى تحرير المستغلين والمضطهدين، والتي تحسن شروط عملهم وحياتهم ونضالهم. وهذا يفترض بالتأكيد أن الماركسيين الثوريين يرفضون كل إصلاح يؤدي، بحجة تحسين فعالية سستام اجتماعي معين (حتى لو أطلقت على هذا السستام تسمية «اشتراكي») وعقلته ومردوديته أو «ضرورات تطويره»، إلى تدهور شروط العمل والحياة والنضال عنها بصورة دائمة<sup>(23)</sup>. وهذا يعني أن لا مناص من التحليل الملموس

(22) حتى في البلدان التي لا تزال البروليتاريا فيها في موقع الأقلية، فإن ثورة من هذا الطراز قابلة للتحقيق بكل تأكيد: هذا ما تبته ثورة أكتوبر. غير أن هذا الطراز ليس الوحيد فثمة إمكانية للعديد غيره أيضاً، لكن ليس في البلدان حيث البروليتاريا وسكان المدن يشكلون أقلية واسعة.

(23) خلال الحروب الأهلية وحروب التصدي للتدخلات الأجنبية، بإمكان البروليتاريا بشكل مؤقت، أن تلجأ إلى التضحية بمصالحها المادية المباشرة للاستيلاء على السلطة أو للحفاظ عليها. غير أن ذلك لن يكون فعالاً ما لم تقم به البروليتاريا بملء إرادتها، وما لم تقبله بأغليتها بشكل واع وشرط ألا يمتد لمرحلة طويلة، وإلا فإن آثاره الذاتية والموضوعية سوف تكون كارثية، حتى في هذه الحالة.

للموضع الملموس قبل اتخاذ القرار بشأن دعم النضال من أجل هذا الإصلاح الملموس أو ذاك أو عدم دعمه، وبالنظر بالضبط إلى تأثيره على شروط عمل الجماهير وحياتها ونضالها (وليس تأثيره المفترض على المشروع السياسي للثوريين، وهو أمر مختلف تماماً).

ينطلق حُكمنا على طبيعة الإصلاحات المقترحة، التي بدأ العمل بها أو المطالب بها من قبل فئات جماهيرية شعبية، من معيار طبقي، وهو المعيار الذي يبقى البوصلة الوحيدة الصالحة في عالم يَتميّز بمبادرات تزداد تنوعاً وغموضاً وتناقضاً ويدافع أقل ما يقال فيها أنها صفيقة، في المجال السياسي وبالمعنى الأوسع لهذه العبارة. وبفضل هذه البوصلة نفسها يحكم الماركسيون الثوريون على الإصلاحات التي أطلقها غورباتشيف في الاتحاد السوفياتي. فليست المسألة المطروحة هي مسألة قبول هذه الإصلاحات ككتلة واحدة أو رفضها بالشكل نفسه. ولا يمكن أن يتعلق الأمر بغير تقديم الدعم التقليدي لكل إصلاح مأخوذ على حدة أو برفضه على الشاكلة نفسها.

قد يعترض معترض على أن هذا المسار غير واقعي، بحجة أن الخيار المطروح هو بين الإبقاء على غورباتشيف (أو على الأقل احتمال استمرارية تجربة الإصلاحات الجلدية) أو إبعاده (استبداله بشكل سلمي، الإطاحة به، اغتياله: تتعدد الأسباب، والنتيجة واحدة).

في الحالة الأولى، ثمة احتمال للتقدم بانغماد الديمقراطية الاشتراكية وتحقيق سلسلة من الأهداف الاجتماعية - الاقتصادية الاشتراكية. أما في الحالة الثانية فسوف يكون هناك جود وتُخلف في الوضع الداخلي للاتحاد السوفياتي وهما أمران ينحوان منحى المراوحة في المكان الواحد. عندئذ تنوء على كاهل المجتمع بأسره كتلة من الاسمنت البيروقراطي لتضغط عليه ضغطاً لم يشهده في تاريخه. وسيكون من قبيل انعدام المسؤولية تشجيع إضعاف غورباتشيف، بأية طريقة كانت، في الظروف الراهنة. فالبدل الوحيد هو إما غورباتشيف وإما بريجنيف جديد، لا بل ستالين جديد. والراهن اليوم في الاتحاد السوفياتي أنه ليس من حل أفضل جوهرياً من الحل الذي يقدمه غورباتشيف، وذلك من وجهة نظر المصالح الاجالية للجماهير الشعبية، ناهيك بالبيروقراطية العالمية. إن رفض دعم غورباتشيف (حتى لو بطريقة نقدية) دعماً إجمالياً، يعني موضوعياً ممارسة السياسة الأشد سوءاً.

إن هذا المسار السياسي والتحليل الذي يتطوي عليه، هما أبعد ما يكونان من أن يوصفاً بالواقعية والملموسية. إنهما مجردان وقصيرا النظر، بوصفهما تنويمان من تنويمات السياسة الواقعية ريل بوليتيك. إنهما يستندان إلى مقدمات يظهر طابعها المتناقض بسهولة للعيان.

المقدمة الأولى: لا زال وضع غورباتشيف هشاً سريع العطب. لكن عمّا تنجم الحاشية وسرعة العطب؟ إنهما تجنبان، في الظاهر، عن قوى اجتماعية قادرة - الجناح المسمى محافظاً في الجهاز - تعارض الإصلاحات الجذرية، أو تتخوف من اتساعها ومن منطقتها. الباطن - لكن إذا ما تمكنت هذه القوى الاجتماعية، والتي يمكن القول مع ذلك إنها أقلية جداً في المجتمع السوفياتي، من أن تمارس تهديداً فعلياً، بل من أن تطيح بغورباتشيف، فهذا يعني أن قوى الأغلبية في المجتمع، وفي طليعتها العمال، لم تتحرك أو لم تعبر بشكل كافٍ عن دعمها للإصلاحات.

وبضربة واحدة تنهار المقدمة الأولى. فالسألة بمجملها لا تتعلق بالدرجة الأولى بشخص غورباتشيف وبمحيطه، بل هي تتعلق بالأحرى بموازن القوى بين الاتجاهات السياسية الفاعلة على الأرض، والتي هي نتاج تحرك القوى الاجتماعية الداعمة لكل منها، في التحليل الأخير. ويبدو غورباتشيف نتاج أحد متوازيات الاضلاع بين قوى تنطلق من نقاط مختلفة وتذهب في اتجاهات مختلفة، أكثر مما يبدو شخصية ذات دور استثنائي، لا بل حاسم، في لحظة محددة من التاريخ.

ضمن هذه الشروط، يجعل العمل ضد مصالح الشغيلة من تحركهم الداعم لغورباتشيف أمراً أكثر صعوبة في أقل تعديل، ويدفع أقساماً منهم نحو السلبية ناهيك بالدعم الجذر للمحافظين. وبضربة واحدة يتم توفير الدعم لذلك الجزء من إصلاحات البيريسترويكا الذي يتميز بعدائه الواضح للعمال، وبالتالي تسهيل الإطاحة بغورباتشيف. إن السياسة الواقعية تؤدي، على نحو مفارق، إلى نتيجة معاكسة للنتيجة التي تتوخاها.

وثمة مقدمة أخرى يحملها المدافعون عن الدعم المطلق الذي يجب منحه لغورباتشيف وهي مقدمة أكثر افتراضية من الأولى، إذ تؤكد على أن ليس ثمة أكثر من خيار وحيد ممكن: إما غورباتشيف وإما العودة إلى الجمود، وهكذا تتناسى هذه المقدمة أن غورباتشيف كان وليد هذا الجمود بالذات بعد أن أصبح هذا الأخير فوق احتمال المجتمع السوفياتي بأكمله، وفوق احتمال أقسام واسعة في الجهاز. وما كان يصح في العام 1984 يظل صحيحاً في العام 1990. خصوصاً وأن التجربة الحاصلة بين هذين التاريخين قد قدمت المزيد من المعلومات ووقّرت المزيد من الوعي فيها بتعلق بـ «وضع الأمة».

لنفرض في هذا الوضع أن إبعاد غورباتشيف يكفي سبيلاً للعودة إلى الجمود، وهذه فرضية لا يمكن للكتل المحافظة حتى أن تدافع عنها من دون أن تكون شديدة التوهم. فمن المحتمل جداً - إن لم نقل الأكثر احتمالاً - أن يخلف غورباتشيف غورباتشيف، أي أن يتم



استبدال الأمين العام الحالي بغورباتشيف ما يكون أقل اندفاعاً بقليل، وأقل جنرية بقليل، وأقل «ليبرالية» بكثير، لكنه مع ذلك كلّي التصميم على تطبيق إصلاحات هامة. هل يُحيط مثل هذا الاحتمال كل إمكانيّة ليقظة النشاط الجماهيري المستقل وتطوره؟ هذا ما لا يجد تعليلاً له.

في حدود المعلومات المتوفرة حالياً، ومع الاحتفاظ بحق المراجعة، ثمة إستنتاج يفرض نفسه: إن واجب الماركسيين الثوريين - ومن بعدهم واجب جميع القوى ذات القناعة الاشتراكية/ الشيوعية الحقيقية في الاتحاد السوفياتي وخارج الاتحاد السوفياتي - إزاء تجربة غورباتشيف هو دعم كل إصلاح (إجراء) ملموس تشرع به المجموعة القيادية في الاتحاد السوفياتي دعماً نقدياً، أو رفضه تبعاً لما إذا كان يخدم مصلحة الطبقة العاملة أو لا يخدمها، وهذا يعني في المحصلة:

- دعم نقدي للغلاسنوست وللانجاء نحو اللبرلة في مجال وسائل الإعلام والثقافة والفنون، دعم كلي وشامل لإعادة حرية التعبير والتعددية الأيديولوجية - السياسية، وتنامي الحقوق السياسية للمواطنين، وحرية الصحافة، الخ؛

- دعم نقدي للإجراءات الخاصة بتحليل التخطيط المركزي بيروقراطياً، ولكل إجراء ينمي قدرة الشفيلة والمستهلكين (في الواقع جميع المواطنين والمواطنين) على المشاركة في عملية اتخاذ القرار في المجال الاقتصادي وفي جميع المجالات؛

- دعم نقدي لكل إجراء يحسّن من شروط حياة الجماهير الواسعة، وتحديدًا في مجال الغذاء والتوزيع والإسكان والنقل المشترك، والعناية الصحية والتعليم والحضانات والسياحة الشعبية، الخ؛

- دعم نقدي للمبادرات في مجال نزع السلاح، وفي مقدمتها نزع الأسلحة النووية الكامل والإلغاء الكامل للأسلحة البيولوجية والكيميائية؛

- رفض كل قمع سياسي، حتى لو كان تدريجياً أو جزئياً.

- رفض جميع الإجراءات التي تنتقص من حقوق الطبقة العاملة المكتسبة، وفي طليعتها الإجراءات التي تنتهي حقوق المدراء ومدراء الأحياء وسلطانهم في المنشآت، ورفض كل هجوم على حق العمل الكامل؛

- رفض كل ما ينمي التفاوت في المجتمع السوفياتي؛

- رفض كل توسيع مفرط لتأثير السوق وإولايات السوق في أي مجال آخر غير مجال الإنتاج الصغير الذي لا يسعه إلا أن يجزّب الاستخدام الكامل وينتهي بالتفاوت الاجتماعي؛

- رفض كل مبادرة حول «التعايش السلمي» مع البورجوازية في مجال الصراع الطبقي العالمي الحالي، أي كل مناورة مشتركة مع البورجوازية ضد ثورات أو نضالات عمالية جارية (الأمر الذي لا يفترض بالطبع الاندفاع في مغامرات خارج الاتحاد السوفييتي، والتي لا تحتجها البروليتاريا والشعوب المضطهدة على الإطلاق ولا ترغب فيها)؛  
- رفض «التفكير الجديده» القائم على التعاون الطبقي العالمي.

لا تشتمل هذه اللائحة على مجموع إصلاحات الحقبة الغورباتشيفية وإجراءاتها، سواء التي تم الشروع بها أو تلك المقترحة. غير أنها وافية بما فيه الكفاية لرسم ملامح سياسية محددة.

وهكذا فإن تحليل المسار الإصلاحي لغورباتشيف يفضي إلى تحليل السلطة الاستبدادية المستترة باعتبارها البديل الوحيد عن الدكتاتورية الظلامية في الظروف الراهنة للاتحاد السوفييتي، وهي أطروحة يدافع عنها، من زوايا مختلفة، عدد كبير من المراقبين المؤرخين وعلماء الاجتماع وتيارات في الحركة العمالية الغربية كما في الاتحاد السوفييتي، ويُقال أن التغيرات الجارية اليوم في هذا البلد هي عبارة عن «ثورة من فوق». فكل شيء يتعلق إذن بمن يوجد «فوق»، أي بال «زعيم».

### ■ ثورة من فوق؟

بالنسبة للماركسية ليس ثمة ثورة حقيقية ممكنة من فوق، علماً أن الصيغة قد استخدمت أكثر من مرة بأسلوب صحافي من قبل ماركسيين بارزين، بمن فيهم انغلز. فالثورة، سواء كانت اجتماعية أم سياسية، تفترض مسبقاً أن يفقد الذين يمارسون السلطة هذه السلطة لصالح قوى اجتماعية أخرى. إن الثورة من فوق، بالمعنى الفعلي، عبارة تفترض إذن التصفية الذاتية للطبقة (أو لشرريحة غالبية من الطبقة) المسيطرة وهذا أمر لم يشهده التاريخ، ولن يشهده على الإطلاق.

إن عبارة «ثورة من فوق» موضوعة بين مزدوجتين، تشير عموماً إلى إجراءات جبرية يتخذها الحكام للخروج من مأزق تاريخي يكونون قد انزلقوا فيه. والأمر يتعلق، من وجهة نظرهم، باستباق الانفجار الثوري بالضغط، أي بمنع «الثورة من تحت» من خلال هذه الإجراءات. لكن لهذا السبب بالذات تكون هذه العملية، وبالملمس، عبارة عن

إصلاحات جذرية وليس عن ثورة بالمعنى الفعلي للعبارة<sup>24</sup>. وأحياناً، تصل هذه الإصلاحات عملياً إلى غاياتها، فلا تحدث الثورة من تحت، أو على الأقل، تتأخر بضع عقود<sup>25</sup>.

يمرّ الحديث غالباً عن «ثورة من فوق» لوصف عملية التغيير الجارية اليوم في الاتحاد السوفييتي. حتى أن الرجل الثاني في هرم الحزب الشيوعي السوفييتي، ليفانتشيف، زعيم الجناح المحافظ، يخصص لهذا الموضوع افتتاحية أعدها للعدد السابع (تموز/ يوليو 1987) من مجلة الأهمية الجديدة تحت عنوان «الطبيعة الثورية لإعادة البناء في الاتحاد السوفييتي». ونجد فيها تحديداً المقطع التالي: «إننا نصف التغييرات الجارية عندنا بأنها تحوّل ذو أهمية تاريخية وذو طابع ثوري. ليس في الأمر أي مجاز أو رغبة في المبالغة بأهمية التغييرات، فهي فعلياً ثورية في جوهرها [التشديد من وضعنا]».

لكن من الواضح أن «التغييرات التوسعية» الجارية في الاتحاد السوفييتي بحسب ليفانتشيف، لا تقتصر بأي شكل من الأشكال انتقال السلطة من قوة اجتماعية محددة إلى أخرى. وبهذا المعنى، فإن الأمر يتعلق بالضغط بإجراء إصلاحات جذرية لاستباق الثورة الفعلية. وبهذا المعنى، وبهذا المعنى فقط، نستطيع استخدام عبارة «ثورة من فوق»<sup>26</sup> لتعريف

---

(24) يفترض مفهوم «الثورة»، للسبب نفسه، نشاطاً متهوراً، أروعاً ولا يستمر أي سلطة، من جانب الجماهير الواسعة. وإمكاناتها عند الانقضاء استخدام صيغة «ثورة من فوق» (لكن دائماً بين مزدوجين) للإشارة إلى التحولات المسالمة للثورة الاجتماعية التي تحققت في أوروبا الشرقية بين عامي 1945-1949، من دون حصول نشاط جماهيري معمم - باستثناء جزئي للحالة التشيكوسلوفاكية - وهي تحولات ناجمة بشكل رئيسي عن الضغط العسكري - البيروقراطي داخل الاتحاد السوفييتي. لكن ما حصل في هذه الحالات هو انتقال السلطة من قوة اجتماعية إلى قوة أخرى. وفي يوغوسلافيا، حصلت ثورة اجتماعية شعبية فعلية ترافقت مع تحركات جماهيرية على نطاق واسع، بما فيها الحرب الأهلية. ولا يغير من واقع هذه الحركة ولأن واقع الثورة الاجتماعية التي توجتها أن هذه التحركات قد تمت بقيادة حزب يستخدم أساليب الإشراف البيروقراطي على الحركة الجماهيرية.

(25) إذ حرّر القيصر الكسندر الثاني الاقتان بقرار حكومي ألقراطي، فإنه قد أقر دون شك اندلاع أول ثورة روسية أصيلة مدة أربعين عاماً.

(26) يترجم «إصلاحات خورياتشيف» ب«ثورة [فعليّة] من فوق»، حاسمة كبيرة سواء في الغرب أو في الاتحاد السوفييتي نفسه، وقد عنون طاروق على كتابه بهذا الشكل. كما نشر إلى مثّلين آخرين، فقد عُنُون الكاتبان الألمانيان، المتعاونان بشكل دائم مع المجلة الأسبوعية الليبرالية داي زايته، كريستيان شميدت هاو وماريا هوير عملهما الأخير Russlands Zweite Revolution (الثورة الروسية الثانية) وقد نشرت مجلة Nouvelle Revue Internationale في عددها الأول (كانون الثاني/يناير) عام 1987 مقالة لغنادي باشتانوك وهو عضو عمالي في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي تحت عنوان =

حقبة غورباتشيف. وتبرز المماثلة بينه وبين السلطة الاستبدادية على الفور للعيان<sup>(27)</sup>. كما في عهد السلطة الاستبدادية المستنيرة تتبع المبادرة ظاهرياً من قمة الدولة ومن السلطة الفعلية. وكذلك الأمر كان «الصاعق» في ذلك العهد، هو وعي مخاطر الانفجارات التي ينبغي تفاديا بأي ثمن، تلك الانفجارات التي تعلن عن نفسها من خلال التناقضات المتراكمة والتي لم تجد حلاً لها منذ عقود. واليوم، كما بالأمس، تبدو جماهير الشعب في موقع المتفرج السلمي، فتتحوّل تارة نحو التسليم وطوراً نحو الرفض والشك، لكن من دون أن تشارك فعلياً في الصراع السياسي. ويبدو هذا الأخير وقفاً على حلقة الحكام وأصحاب الامتيازات وحدهم. وتبدو شخصية الأتوقراطي وشخصية مستشارية الرئيسيين هي العامل المحدّد في السيرة.

غير أن المماثلة بين الحالتين تقف عند هذا الحد. فثمة عالم بأكمله يفصل بين جماهير الفلاحين الأميين والمشتتين في النمسا عام 1780، حتى لا نقول في بروسيا عام 1765 وإسبانيا عام 1795، والبروليتاريا عالية التعليم والماهرة والمركّزة في قلاع مدنية ضخمة في الاتحاد السوفياتي اليوم: البروليتاريا الأكثر عدداً اليوم في العالم، والتي تخطط ببروليتاريا الولايات المتحدة من حيث العدد<sup>(28)</sup>. إن عالمها عالم أعيدت صناعته، واهتز، وتقلّب واستيقظ، ليس فقط بفعل مرور قرن من تطور الصناعة والتقنية الرأسمالية، بل أيضاً بفعل ثورة أكتوبر وكل ما أنتجته. إن القوة الثورية والتحرورية الكامنة في الدينامية التي يولّدها هذا العالم قد عبرت عن نفسها في أوروبا، ليس فقط في أيار 68، لكن أيضاً في ربيع براغ وفي صعود مشروع نقابة التضامن القائم على التسيير الذاتي بين عامي 1980 - 1981.

وعما أن البروليتاريا السوفياتية، من حيث قوتها الكامنة، هي أقوى بكثير من البروليتاريا الفرنسية والبروليتاريا التشيكوسلوفاكية والبولندية، فإن ثمة إمكانية لدينامية مماثلة في الاتحاد السوفياتي، وعلى قاعدة أكثر اتساعاً. ولا يستغنا بالطبع أن ندخل في تفاصيلها. وينبغي أن ينطلق كل حكم حول المفاعيل المحتملة للإصلاحات غورباتشيف من الإشكالية

<sup>(27)</sup> «التغيير هو عمل ثوري» الذي تبدأ الفقرة الثانية فيه بالجملة التالية: «في طريق عودتي من المؤتمر الذي انتهت إليه من قبل إثني عشر ألف شيوعي في منظمة الحزب بمصنع سيارات كاما، الكامار، سألني رفائي في فريق العمل، واللذين عملت معهم لسنوات طويلة، كيف إنه توضع على جدول الأعمال موضوعة التحولات الثورية لواقنا بأكمله بعد مرور سبعة عقود على ثورة أكتوبر».

<sup>(28)</sup> لقد حلّ صديقنا المأسوف عليه رومان روسولسكي بطريقة رائعة الحالة الاستبدادية المستنيرة الأكثر نموذجية في التاريخ، وهي حالة الامبراطور جوزيف الثاني امبراطور النمسا في - Die grosse steuer und agrarreform josefs II).

<sup>(28)</sup> ثمة اليوم حوالي مئة وخمسة عشرة مليون أجبر في الاتحاد السوفياتي مقابل حوالي مئة وعشرة ملايين أجبر في الولايات المتحدة الأمريكية.

العامّة التّالية: ما هي تأثيراته على مقدرة الدفاع الذاتي الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسّياسيّة عن النشاط الذاتي والتنظيم الذاتي للجماهير الواسعة؟ ذلك لأن إحدى المسلّات بالنسبة للماركسي - أو لنقل بطريقة أكثر علميّة، إنها إحدى الفرضيات الرئيسيّة في الماركسيّة - هي أنّ تحرر الشّغيلة لا يمكن أن يتم إلاّ على يد الشّغيلة أنفسهم، وأنّه لا يمكن تصوّر أيّ تنويع من تنويعات الاشتراكيّة، ولا إمكانيّة وجوده، إن لم يسلم العمال به، وإن لم ينشأ كنتيجة لنشاطهم الخاص.

لقد أشار غورباتشيف نفسه، كما رأينا أهلاه، إلى الطابع «الثوري» للبريسترويكا، لكنّها ثورة من نمط خاص. وقد استشهد بوضوح بالثورات الفرنسيّة في القرن التاسع عشر والتي هي بمثابة سوابق للثورة الحاليّة - وقد رجّع إليها ليون تروتسكي للتمييز بين الثورة السّياسيّة الضروريّة في الاتحاد السوفيّاتي والثورات الاجتماعيّة مثل الثورة الفرنسيّة في عام 1789<sup>(29)</sup>.

وتكمن المشكلة في أن ثورات 1830 و 1848 و 1871 التي يشيّر إليها ميخائيل غورباتشيف لم تكن على الإطلاق «ثورات من فوق»، بل ثورات شعبيّة حقيقيّة، رافقتها تحركات جماهيريّة عموميّة، وأطاحت بحكومات «في الشارع»، لا بل انتفاضات مسلّحة. ذلك كله لا يتفق مع «الثورة من فوق»، التي تتحكم بها السلطة القائمة.

ويضع موثي لورين المشكلة - مع العلم أنّه أكثر تفأؤلاً بصدد مصير إصلاحات غورباتشيف - على مستوى التحالف بين قوى اجتماعيّة: «إنّ المعالم الاجتماعيّة للتحالف المنخروط في عملية الإصلاحات الاقتصاديّة الرئيسيّة بدأت تظهر أمام أعيننا. وبالنسبة للاتّليجنسيا الخلاقة في مجال الفنون والعلوم فإنّ التوجّه الجديد يفتح أمامها آفاقاً جديّدة، ناهيك باحتيالات البروز الاجتماعي والنفوذ. ويحوز الإصلاح الاقتصاديّ على دعم كبير بين العاملين في مجال العلوم الاجتماعيّة (...). وقد عرف المهندسون والتقنيون الأكثر مهارة، الخلاقون والموهوبون، (...) مرحلة طويلة من الكبت بفعل الإراالات الاقتصاديّة المهترئة. وبفعل انعدام الفعاليّة البيروقراطيّة. ويمكن أن نتوقع دعماً مائلاً من جانب العمال الأكثر مهارة. وقد بينّ العديد من الدراسات المتعلّقة بشغيلة شبّان أنّها تعليمهم الثّانوي، وهم يمثلون نسبة كبيرة من الوافدين الجدد إلى العمالة، أنّ هؤلاء أيضاً قد شعروا بالكبت داخل المصانع، ويأمكانهم أيضاً أن يروا في الإصلاحات محاولة لحلّ التناقضات والانحرافات عن

(29) ميخائيل غورباتشيف، البريسترويكا، ص. 65.

الأخلاق والقيم التي تعلموها في المدرسة وعن الوقائع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للحياة اليومية»<sup>(30)</sup>.

وتبلغ المشكلة ذروتها عند نقطة الخلاف حول طبيعة القضاء على البيروقراطية - وهو أمر يبدو للجميع متفقاً عليه<sup>(31)</sup> - والذي لا يمكن له إلا أن يفضي إلى الشعار التالي: «كل السلطة للسوفيئات»، وهو الشعار الذي ورد في بعض وسائل الإعلام، وبقلم مناصري اليساريين الأكثر جذرية.

غير أن أية سلطة سوفيائية عمالة تفترض مسبقاً تحولات ثورية في مجال الإدارة الاقتصادية وفي مجال السلطة السياسية في آن واحد. وهي تفترض مسبقاً أن تمارس السوفيئات - أي أغلبية العمال - سيادتها في تقرير الخيارات الاقتصادية الكبرى، وفي أولويات التوظيف، ودينامية الاستهلاك الفردي والاجتماعي، ويوم العمل، وسياسة الأسعار، وهذا يقتصر على ذكر هذه الأمثلة فقط. وتقتضي سلطة القرار هذه، على المستويين الفيدرالي والوطني، إمكانية الاختيار بين بدائل عديدة، ووجود هذه البدائل، وبالتالي مستلزم تعددية الأحزاب. وهي تفترض على مستوى المنشأة (وعلى المستوى المحلي) أن تمتلك مجالس المنشآت والمجالس الشعبية (سوفيئات المنشأة والسوفيئات المحلية) حق الفيتو وحق القرار بما يتخطى حق المديرين وقادة المنظمات السياسية (الأحزاب).

وقد كشفت قضية أرمينيا هذا التناقض بأروع أشكاله. فقد وُجّه تشيشرينسكي، السكرتير الأول للحزب الشيوعي في أوكرانيا وأحد «ديناصورات» البريغينيفية في المكتب السياسي إدانة عنيفة لاقتراح لجنة العمل في يريفان الداعي إلى «استيلاء القاعدة على السلطة» من خلال انتخاب قادة جدد: «يدعو بعض المتطرفين الآن الأرمن إلى الحلول محل قادة هيئات الحزب والمنشآت والسوفيئات (...)» أهراف أشخاصاً وُجّهوا النقد لنا، واعتبروا

(30) موشيه لورين، ظاهرة غورباتشيف، ص. 143 - 144.

(31) لقد هاجم البيروقراطية جميع الداخلين في الكونغرس التاسع عشر، لكن، وكما قال ميخائيل أوكيانوف في الكونغرس نفسه: «البيروقراطية، البيروقراطيون، لكن ما هو هذا الكائن غير المرئي، الغامض؟ جميع الناس يعرفون أنه موجود، لكن أحداً لم يره، إنه مثل «رجل الثلج» البشع» (البرافدا، 30 حزيران/يونيو 1988). وكما تؤكد الممارسة «الغموض» (أو بالأحرى تكشفه) تكفي بإسراء مثل من بين ألف مثل مشابه: يُفترض أن يؤدي اندماج وزارة الإنشاءات والآلية للصناعة الثقيلة ووزارة الإنشاءات الآلية للطاقة إلى التخلي عن سبعة موظف. والحال إنه جرى «تسريح» خمسة وستة وثلاثين شخصاً، تمكن نصفهم من إيجاد عمل في الحال، ضمن الفرع عينه، وأحيل ستة وعشرون منهم إلى التقاعد. وخسر أخيراً ثمانية وأربعون منهم عائلاتهم التي كان يوفرها لهم موقعهم البيروقراطي (أنباء موسكو، 14 شباط/فبراير 1988).

أنه لم يعد بالإمكان التسامح مع هذا الوضع<sup>(32)</sup>.

ماذا إذن؟ هل إن الانتخابات وحق عزل القادة ما عدا يشكلان جزءاً من «المبادئ اللينينية»؟ وهل تمارس السوفيئات «سلطتها» من دون إمكانية عزل أعضائها بناء لرغبة الناخبين؟ سوف تبرز عظام لينين وماركس في قبرها إزاء هذه «الأرثوذكسية» الجديدة. أم أنها الأرثوذكسية الستالينية القديمة وقد قامت من بين الأموات؟.

تفترض «سلطة السوفيئات» الفعلية مسبقاً، على المستوى السياسي، انتخابات حرة للسوفيئات، وهو أمر غير ممكن هو الآخر، ما لم تتوفر إمكانية الاختيار بين مرشحين مختلفين يملكون حق الاقتداء على برامج واقتراحات بديلة متهاكة، وهذا هو تعريف سستام تحديدية الأحزاب بالذات. ومن دون هذا المحتوى الملموس، تصبح صيغة «كل السلطة للسوفيئات» غدعة فظة فعلية. فالسوفيئات التي لا تنتخب بشكل حر ولا تمتلك سلطة اقتصادية فعلية ليست سوى ديكتاتورية بيروقراطية مستقرة.

«تنبغي المطالبة اليوم، وعلى طريق سلطة السوفيئات الفعلية، بالمقدمات التالية، التي تشكل في آن واحد، خطوة إلى الأمام تنتظرها الجماهير، وتتلامح مع تطلعاتها. كما تشكل اختبارات مهمة لغورباتشيف والغورباتشيفيين وتحدد تصميم على الاستجابة لهذه التطلعات، وقدرتهم على ذلك، أو تكشف، على العكس، عن ترددهم ورفضهم الاستجابة لها، ونكرر مرة ثانية: لا تبلغ الجماهير الواسعة النقاش السياسي والنقد السياسي والوعي السياسي إلا بالممارسة والتعلم السياسي اللذين تمارسهما القاعدة. وقد سخر ماركس من أولئك الذين كانوا يعتقدون إبان سلطة الاستبدادية المستنيرة في مملكة بروسيا، من أنه بإمكان المرء أن يتعلم السباحة من دون إنزاله إلى المياه. واستخف «بأساتلة القفز» هؤلاء الذين يُعدّون لاجتياز المهوة بواسطة خيط قماش واد.

تستلزم أبوية غورباتشيف المستنيرة بعقبة ماثلة. ولما كان العلم لا يتطور من دون نقاش حر، فإن إعداد الجماهير السياسي يحتاج إلى نشاط حر كي يؤدي ثماره. فوينبغي أن نطالب بإصلاحات سياسية وإجراءات اقتصادية واجتماعية أكثر جديرة:

- إلغاء الرقابة. حق كل مجموعة مواطنين أن تنشر كتباً وكراريس ومجلات ودوريات، وبيانات، الخ؛

---

(32) لوموند، 20 تموز/يوليو 1988.

إلغاء المواد 70 و 190/2 من القانون الجزائي، التي تحدّد حرية التعبير، وخاصة تلك التي تمنع «التحريض المعادي للسوفييات» و«التعرض للسلطة السوفييتية»، وهي بنود لا تعني بوضوح التجسس ولا الأفعال الإجرامية (الإرهابية، الخ). لكنها تؤسس لجنح الرأي وتمنع أو تعيق ممارسة الجماهير لحقوقها الديمقراطية<sup>(33)</sup>؛

- تخيير جميع المساجين السياسيين، أي جميع الموجودين في السجون وفي المعسكرات بسبب مُنْجَع الرأي<sup>(34)</sup>؛

- إقرار قانون الأمر بالمثل<sup>(35)</sup>. بحيث يواجه كل منهم اتهاماً محدداً مكتوباً، بعد انقضاء 24 ساعة على توقيفه. ويحق لهذا المتهم أن يختار بحرية محامياً يضمن له حق الدفاع عن نفسه. وللمحامي كامل الحق في أن يطلع على ملف الاتهام؛

- ضد تعسف الشرطة، وحق كل شخص موقوف اللجوء إلى السوفيياتيات. حق السوفيياتيات المحلية في استجواب كل موقوف يقدم التماساً بهذا المعنى، وذلك على نحو مستقل، أي في غياب الشرطة. حق السوفيياتيات في التحقيق في عمليات الشرطة.

- حق كل مجموعة من المواطنين، يتجاوز عدد أفرادها حداً أدنى معيناً، ليس فقط في أن تقترح مرشحين لانتخابات السوفيياتيات (بما فيها السوفييات الأصل) في جمعيات عامة مخصصة لاختيار المرشحين، بل حقها في أن تقترح مرشحين للانتخابات نفسها، إذا ما حاز هؤلاء المرشحون على الحد الأدنى المطلوب من الأصوات في الجمعيات العامة لاختيار المرشحين (أو عدداً محدداً من التواقيع المؤيدة لهذه الترشيحات)؛

- حق المرشحين في الدفاع عن برامجهم وفي نشرها وفي توزيعها على جميع الناخبين، حتى لو تعارضت مع برنامج الحزب الشيوعي السوفيياتي، من دون أية قيود سياسية قط؛

(33) يستخدم بورلاسكي، وهو معلق سياسي في الليتوانيا غازيتا وأحد الغورباتشيفيين الرواد كما كنا قد أشرنا، الصيغة التالية: «حرية نقاش، لكن لا حرية للأفكار المعادية للإشتراكية». ويستخدم تنوع هسيابنغ وينغ تشين صيغاً مماثلة في جمهورية الصين الشعبية. لكن من هو الذي يمين الحدود بين الحريتين؟ ألم يعمد ستالين جميع الأفكار التي تختلف عن أفكاره أنكاراً «معادية» للسوفييات، و«معادية» للإشتراكية وحتى «فاشية»؟ وكيف نفرض إنه يجري التسامح في الاتحاد السوفييتي مع نشر كتابات تُعلن عداؤها للإشتراكية وشوفينية وداعية إلى إحياء القومية السلالية ومعادية للسامية وحتى شبه فاشية فيها تبقى الكتابات الاشتراكية والشيوعية المناوئة، بدءاً بكتابات تروتسكي وكتابات المعارضة اليسارية، عظوة إلى حد بعيد.

(34) Habeas Corpus، بالأصل اللاتيني (م).

(35) تمجدد الإشارة إلى إحدى الحالات الجبرية بشكل خاص، وهي حالة الطبيب النفسي كوريفافين، الذي



- الانتخاب الحر للمندوبين النقابيين وأعضاء مجالس الشغيلة ومجالس النساء في المنشآت، مع حق اقتراح مرشحين مختلفين، من دون أية قيود مهما كان نوعها. وفي مرحلة انتقالية، وللأسباب التي حددها غورباتشوف نفسه، يتم ضمان حرية الانتخابات بواسطة الاقتراع السري؛

- حق المندوبين النقابيين المنتخبين بحرية في التداول فيما بينهم وفي تنظيم أنفسهم «عامودياً» على مستوى الفرع الصناعي نفسه، وتنظيم أنفسهم «أفقياً» على مستوى الأحياء في الحواضر، والمدن، والمقاطعات، والمناطق، والجمهوريات. إلغاء مبدأ «المركزية الديمقراطية» في النقابات وفي تجمعات المنشآت ومجالس الشغيلة وجميع المنظمات الجماهيرية. فهذا المبدأ، حتى في شكله اللينيني الأصلي (أي الديمقراطي فعلاً)، لا يكتسب أي معنى إلا ضمن مجموعة أشخاص تربطهم قناعة مشتركة، وليس على مستوى منظمات طبقية أو منظمات الدولة. فعلى هذا المستوى، ولضمان ممارسة الجماهير لسلطانها الفعلية، ينبغي أن تكون القاعدة المتبعة هي مبدأ انتداب أشخاص مفوضين من قبل الناخبين، مع الاحتفاظ بحق عزل المنتخبين إذا شاء الناخبون، وبالنظر، على نحو خاص، في التزامهم بالتفويض أو عدم التزامهم به؛

- إرساء حق الإضراب وحرية كل عمل مطلب للشفيلة وضمانها؛

- إشراف عمالي معمم على مجمل النشاطات الاقتصادية وعلى مجمل مستويات الخطة والإدارة: التخزين والإمداد في المواد الأولية (المرسلة منها والمنقولة والمستلمة)؛ استخدام التجهيزات وطلبها؛ حساب أكالاف الإنتاج الجاري؛ وضع معايير للإنتاج والأجور؛ وضع أهداف للخطة في المنشأة وفي منشآت أخرى؛ تحديد الأولويات الإجمالية للخطة؛ الإشراف على الاستخدام؛ حق الفيتو على التسميمات أو على أي شكل آخر من أشكال تقليص الاستخدام. الخ. وهذا إجراء أساسي في تنمية مشاركة العمال في الإدارة على نحو فعلي وليس شكلياً، أي صورياً. إنه خطوة حاسمة في اتجاه الديمقراطية الاقتصادية التي يسهب

---

بقي طوال سبع سنوات في السجن، وقام بإضرابات عن الطعام دفاعاً عن حقوق المساجين السياسيين. وكانت «جرميته» الوحيدة إنه أدان سوء استخدام الحجر النفسي، إنطلاقاً من دوافع سياسية. وقد أشار بشكل خاص إلى حالة أسد عيال المناجم نيكيتين مؤسس إحدى النقابات المستقلة في منطقة دونيتس، والذي جرى وضعه في الحجر بحجة إنه مجنون بعد قيامه بهله المبادرة. وأطلق سراح كوربا غين عام 1986، لكنه نفي وبُجِر من الجنسية السوفياتية. وهذا ما يثبت إن الملاحقات التي تتم على أساس جُنيح الرأي لا زالت سارية المفعول.

الغوربانشفيون في الحديث عنها، والتي يُفترض أن تكون النسخة المحدثة والديمقراطية المنتجين، كما طُرحت غداة ثورة أكتوبر؛

- فتح دفاتر حسابات في المنشآت كلها وفي المؤسسات الوسيطة بين المنشآت. إعلانات شاملة وكاملة عن جميع العمليات؛

- سُلِّم متحرك للأجور ولجميع التقديمات الاجتماعية. وضع مؤشر شهري لكلفة المعيشة استناداً إلى تحقيقات مستقلة. تقوم بها لجان منتخبة من العمال وربات البيوت في كل مدينة. زيادة أكثر من نسبة على خصصات ذوي العاهات وعلى التقديمات الموفرة لهم، وعلى أجور الفئات الدنيا؛

- زيادة الحصانات ورياض الأطفال. تمديد إجازات الأمومة، مع ضمان حق الأم في عملها لاحقاً.

- وضع خطة للانتقال السريع نحو أسبوع عمل مجموع ساعاته 35 ساعة ( $5 \times 7$ )، إن لم يكن 32 ساعة ( $4 \times 8$ )، أو 30 ساعة ( $5 \times 6$ )؛

- تعزيز سستام التفتيش المهني تحت إشراف عمالي، من أجل التحقق من الاحترام الصارم للتشريع في مجالي أمن العمل وشروطه الصحية؛

- إنشاء بيوت مخصصة لقضاء العطل للسماح بزيادة عدد العاملات والعمال القادرين على قضاء عطلهم المدفوعة خارج منازلهم؛

- زيادة هامة في التوظيفات المخصصة لبناء المستشفيات وصناعة الصيدلة، كي تبلغ العناية الطبية ومعدلات حياة العمال والعاملات مستوى أرفع من أوروبا الغربية؛

- إنشاء المخازن الخاصة والأقسام المخصصة في المستشفيات ومراكز تفضية العطل والمطاعم ومؤسسات التعليم للبيروقراطيين. الخ. إشراف عمالي (وإشراف لجان المواطنين والمواطنات) على تطبيق هذه الإجراءات؛

- إدخال مبدأ بحول دون حصول موظف الدولة، حتى في المستويات العليا، على دخل. (بما فيه المنافع العينية) أهل من دخل العامل المتخصص؛

- حق اللجان النسائية في المنشآت باتخاذ القرارات بصدد المسائل المتعلقة بالوضع الخاص للعاملات والمستخدمات؛

- إقرار حق الإدارة الذاتية وحق تقرير المصير للأقليات القومية، الأمر الذي يفترض

بوجه خاص امتلاكها حق ممارسة إدارة كل جمهورية تتكلم لغة هذه القومية، فضلاً عن امتلاكها الموارد المالية (اعتادات في الموازنة تبعاً لقواعد الموازنة الفيدرالية) الضرورية لتأمين إدارتها الذاتية، وأن تتمتع بحق القيتو الفعلي على كل قرار تتخذه سلطات الاتحاد السوفياتي ويتعلق مباشرة بأراضيها وسكانها.

نظراً للتداخل الوثيق بين الدولة والحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي فلن توسيع سلسلة المطالب المتعلقة بالغلانوسست لتتاول بنى الحزب الشيوعي لا يعكس أوهاماً حول طبيعة هذا الحزب، بل مطالب ديمقراطية أولية. حيث أن السجلات السياسية الفعلية تدور فقط داخل اللجنة المركزية للحزب الشيوعي حتى اللحظة الراهنة. فمن الطبيعي أن يطالب المواطنون التقدميون بنشر هذه السجلات. وبما أن غورباتشيف يقترح أن يُنتخب أعضاء لجان الحزب الشيوعي بالاقتراع السري، فمن الطبيعي أن يطالب المواطنون بالألا تكون الانتخابات مجرد عملية صورية، بل انتخابات يتنافس فيها المرشحون على قاعدة برامج فعلية متعارضة. وهذا ما لا يتقصد في شيء، بطبيعة الحال، من أهمية مطلب التعددية السياسية، أي حق العمال والفلاحين السوفيات في تشكيل أحزابهم السياسية التي يختارون، وهل نحوحر.

هل من قبيل الشطط والسابق لأوانه طرح مثل هذه المطالب في الاتحاد السوفياتي؟ هل هي تميز موقع المحافظين المعارضين لإصلاحات غورباتشيف. إنها الحجة الأكثر ابتذالاً. في السابق، عشية ثورة 1848 كان الليبراليون يتهمون شيوعيين تلك الحقبة بأنهم يلعبون لعبة الرجعية المحافظة في مطالبهم «التميز بالشطط». إن المشكلة الفعلية هي في مكان آخر. إنها تكمن في الطبيعة الطبقة للنشاط السياسي وفي المصالح الاجتماعية الثابتة التي ينبغي التعبير عنها ومفصلتها.

### ■ لا ديمقراطية اشتراكية من دون تعبئة جماهيرية، من دون ثورة سياسية

إن الاعتقاد بإمكانية إجراء تغيرات فورية فعلية في الاتحاد السوفياتي على ما هو عليه اليوم، من دون تحرك الطبقة العاملة، هو اعتقاد وهمي. أما الاعتقاد بإمكانية تحريك الطبقة العاملة من دون الاستجابة لمصالحها، فهو سقوط في الطوباوية المثالية والإرادوية الأشد عمقاً. فالمحاور الكبرى «للمنفعة»، المادية منها والمعنوية، للشغيلة في المجتمعات المابعد وأشباهة، تمر في طرقي رسمتها التجربة العملية للنضالات الجماهيرية في مجملها منذ ثلاثين عاماً: تضامن، عدالة، مساواة، سلطات تقرير فعلية. ويضيف الماركسيون الثوريون إلى ذلك: النضال الدؤوب في سبيل العودة إلى التضامن الأعمي الفعلي في صفوف الشغيلة.

كان غورباتشيف قد أكد في كلمة ألقاها في 19 حزيران/ يونيو 1986 أمام جمع من الكتاب: «إن العدو [ومن الأفضل القول بالبروجوازية العالمية] لا يخشى الصواريخ النووية السوفياتية، لكنه يخشى اتساع الديمقراطية في الاتحاد السوفياتي». (نيويورك تايمز 22 كانون الأول/ ديسمبر 1986). إن اتحاداً سوفياتياً تسود فيه ديمقراطية اشتراكية فعلية يصبح كناية عن قوة جذب للجماهير العالم أجمع. إنه يغير الوضع العالمي دفعة واحدة. لكن هذا الأمر يتطلب ديمقراطية اشتراكية فعلية وليس خرافية، لا تمنح الشغيلة حقوقاً وسلطات اقتصادية فحسب، بل تمنحهم أيضاً حقوقاً وسلطات سياسية تتخطى تلك السائدة في البلدان الرأسمالية الأكثر تقدماً. إن مثل هذه الديمقراطية لن تكون نتاج مبادرات غورباتشيف، بل إنها تنتج عن النشاط الجماهيري. غير أن إصلاحات غورباتشيف تفتح ثغرة يمكن لهذا النشاط أن يتسلل منها ويتعمق حين تصل الآمال المرجوة منها إلى طريق مسدود.

يشكك العديد من المحققين في الغرب بمقدرة الجماهير السوفياتية على التدخل بشكل مستقل في الحياة السياسية، لا فقط على المدى القصير وال المدى المتوسط، بل على المدى الطويل أيضاً. وهم يحدون سبيل هذا التشكيك في السوابق «الآسيوية» للسلطة في روسيا، وفي «استمرارية» الأنشورية القيصرية في الدكتاتورية البروقراطية، وفي ضعف التقاليد الديمقراطية الجماهيرية - باستثناء تقاليد الحكم الذاتي على مستوى القرى والتي اندثرت مع اندثار طبقة الفلاحين القدامى<sup>(35)</sup> - وفي انعدام التنسيب «الحاسم» للطبقة العاملة، كنتيجة مركبة للإرهاب الستاليني وللفقدان الإيمان بالاشتراكية ولجاذبية «الشرطة الفردية».

ويجري إدراج مقاومة البروقراطية المستميتة لإصلاحات غورباتشيف، هي الأخرى، في سياق القدرة «الأبدية» للبروقراطية في روسيا، فيصير مارشال غولدمان كتابه<sup>(36)</sup> بمقطع شهير لجون ستينورات ميل (1859): «يعجزُ القيصر نفسه عن مواجهة الجسم البروقراطي فمقتلوه أن يرسل أياً من البروقراطيين إلى سيبيريا لكنه لا يستطيع أن يحكم بدونهم أو ضد إرادتهم. إنهم يمتلكون سلطة نقض ضمنية لأي من مراسيمه بمجرد امتناعهم عن تطبيقها بشكل فعلي».

ويذهب البعض منهم إلى ما هو أبعد من ذلك فيفسر الصراع الحاسمي بين الغورباتشيفين والمحافظين باعتباره امتداداً للتعارض الذي كان قائماً بين «المنادين بالغريب»

(35) أنظر برجه خاص آدم ب. أولام، ثورة روسيا الفاشلة؛ لكن أنظر أيضاً دراسات عدة كتب أشرنا إليها هنا، مثل دالبيد ك. ويليس، إمتيازات النجوم كلاتورا.

(36) مارشال إي. غولدمان، تحدي غورباتشيف.

وبين «المتعصمين للقومية الروسية» في القرن التاسع عشر. وكان التقليديون يمثلون انطلائاً من ذلك «روسيا الأبدية» الفلاحية في مواجهة الغرب، وأوروبا، والتحديث.

ومن المفارقات الواضحة أن نجد بعض المتعصمين للشيوعية والذين يزدادون مع ذلك عداءً لدعاة التحديث «الديموقراطية» مثل الكسندر زينوفيف، ينضمون في الواقع إلى الستالينين الجدد في تمجيد «الدكتاتورية الفكرية لمجموعة صغيرة من الأشخاص القادرين».

إن هذه النظرة للتاريخ الروسي تقوم على تبسيط بالغ وعلى تقليل من شأن تقاليد الانتفاضات الفلاحية كما أنها وبوجه خاص محاولة لإعادة كتابة تاريخ ثوري 1917 و 1955؛ أما الطابع البالغ الاتساع الذي اتصفت به التحركات العفوية الجماهيرية التي جرت إبان هاتين الثورتين، فأمر يجري العمل بصورة منهجية على الاستهانة بقيمتها، هذا عندما لا يُصار إلى إنكاره جملة وتفصيلاً. لكن هذه النظرة تقلل بوجه خاص من شأن التحولات الأساسية التي حصلت في المجتمع السوفياتي منذ ثورة أكتوبر كما أنها تسيء تقدير هذه التحولات. فعندما تظهر على المسرح الاجتماعي أغلبية طبقية بروليتارية تشكل الأكثرية العددية من السكان، وتتصف بالمهارة العالية والثقافة الرفيعة، فضلاً عن اشتدادها للنشاط الذاتي على مستوى المنشآت على الأقل - وغداً على مستوى المدن والبلاد بأكملها - فإن ذلك يخلق للمرة الأولى قوة كاسنة قادرة على تحرير الاتحاد السوفياتي من نير البيروقراطية.

هذا وتؤكد التطورات الجارية أن التحليل والتوقعات التي صاغها ليون تروتسكي منذ نصف قرن ما زالت أكثر واقعية وأقرب إلى الصحة: «إن البيروقراطية السوفياتية إذ تستهلك على نحو غير منتج حصة ضخمة من الدخل القومي فإنها مهتمة في الوقت نفسه بفعل وظيفتها بالذات بتطوير البلد اقتصادياً وثقافياً. فكلما ارتفع الدخل الوطني كلما ازداد حاصل امتيازاتها. والحال أن النمو الاقتصادي والثقافي في ظل الركائز الاجتماعية للدولة السوفياتية سوف يقوّض ركائز السيطرة البيروقراطية نفسها (...).

ولكن البيروقراطية، إذ تستهلك قسماً يتزايد باستمرار من الدخل القومي، وإذ تقضي على التوازنات النسبية الأساسية في الاقتصاد (...)، فإنها تعيق النمو الاقتصادي والثقافي في البلد. وأي تطور لاحق لا تعترضه البيروقراطية سيؤدي لا محالة إلى توقف النمو الاقتصادي والثقافي وإلى أزمة اجتماعية خطيرة وإلى تحلل المجتمع بأكمله.

إن الجذور الاجتماعية للبيروقراطية (...) تكمن في صفوف البروليتاريا: إن لم يكن في دعمها النشط، فعل الأقل في «تسامحها»، وإذا ما انخرطت البروليتاريا في النشاط فإن

الجهاز الستاليني سوف يبقى معلقاً في الهواء، وإذا ما حاول هذا الأخير المقاومة فلن يكون ثمة ضرورة للمجوء إلى تدابير حرب أهلية ضده بل بالأحرى إلى تدابير من الصنف البوليسي، حيث أن الأمر لا يتعلق في حاله من الأحوال بانتفاضة على ديكتاتورية البروليتاريا، بل باستئصال الزائدة الفعرية الضارة التي نمت فيها<sup>(37)</sup>.

ويقول أيضاً «نعملنا المؤشرات كلها على الاعتقاد بأن الأحداث ستؤدي لا محالة إلى صراع بين القوى الشعبية المتنامية بفعل تطور الثقافة والأوليغارشية البيروقراطية. ولا تنطوي هذه الأزمة على حل سلمي. إذ لم يتفق لإبليس يوماً أن قلم أظافره عن طيبة خاطره. لن تتخل البيروقراطية السوفييتية عن مواقعها من دون معركة، وستجه البلد كما يبدو نحو الثورة.

وفي ظل الضغط الجماهيري النشط ومع الأخذ بالاعتبار التبايز الاجتماعي في صفوف الموظفين، فمن المحتمل أن تكون مقاومة القادة أكثر ضعفاً مما قد يتبادر للذهن (...).

«إن الثورة التي نعدّها البيروقراطية ضد نفسها لن تكون ثورة اجتماعية على شاكلة ثورة أكتوبر 1917: فالأمر لا يتعلق بتغيير الأسس الاقتصادية للمجتمع ولا بإحلال شكل من الملكية محل آخر (...).

«لا يتعلق الأمر باستبدال زمرة قيادية بأخرى، بل بتغيير أساليب الإدارة الاقتصادية والثقافية، وينبغي أن يحلّ التعسف البيروقراطي مكانه للديمقراطية السوفييتية. إن إعادة إرساء حق النقد والحرية الانتخابية الأصيلة هما شرطان ضروريان لتطور البلاد. ويفترض هذا التطور أيضاً إعادة إرساء حرية الأحزاب السوفييتية، بدءاً بالحزب البلشفي وبعث النقابات.

«سوف تستتبع الديمقراطية، على مستوى الاقتصاد، مراجعة جذرية للخطط بما يخدم مصلحة التشغيل. وسوف يُقلّل النقاش الحر في المسائل الاقتصادية من الأكلاف العامة التي تفرضها أخطاء البيروقراطية وتذبذباتها. وسوف تحل المساكين العالية محل المنشآت الكمالية

---

(37) ليون تروتسكي، «الأممية الرابعة والاتحاد السوفييتي»، أول تشرين الأول/أكتوبر 1933 في أعمال تروتسكي، المجلد 2، إدي، باريس 1978، ص. 259-263.

وقصور السوفياتات والمسارح الجديدة وشبكة المترو المشيدة على سبيل التباهي<sup>323</sup>. إن «المعايير البرجوازية للتوزيع» سوف تتحول إلى نسب تحددها الضرورة على نحو صارم، لتراجع بالتوازي مع تنامي الإثراء الاجتماعي، أمام المساواة الاشتراكية.

سوف تلغى المراتب على الفور وتعاد الأوسمة إلى أماكنها في دكاكين الخردة. عندئذٍ ستمكن الشيوعية من التنفس بحرية وسيكون لها أن تزاوّل النقد وأن تخطىء وتنضج. وسوف يتحرر العلم والفن من أغلالها، وتستعيد السياسة الخارجية تقاليد الأهمية البروليتارية<sup>324</sup>. وهذا ما سيكون.

---

(38) «لقد تم بناء محطة من الألومنيوم والرخام في تيندا [وهي مدينة تقع على سكة الحديد الجديدة بام في سيبيريا الشمالية] (...) وشكل هذا الأمر مفخرة للبلاد بالطبع. لكن مستشفى المدينة يقع في ممسكر يفتقد لجميع أسباب الراحة» (أوجين شاسوف، وزير الصحة العامة في الاتحاد السوفياتي في كلمته أمام الكونغرس التاسع عشر للحزب الشيوعي السوفياتي، مذكور في البراقدا، 30 حزيران/يونيو 1988).

(39) ليون تروتسكي، الثورة المفقودة، ص. 323، 324، 325.

## تعقيب

شهدت الأشهر الثمانية عشر المنصرمة في الاتحاد السوفياتي تنامياً في التبايزات الاجتماعية والسياسية. وقد ارتسمت هذه التبايزات على خلفية ضعف النمو كلاتورا إزاء الإمبريالية وإزاء الجماهير السوفياتية في آن واحد، وعلى خلفية تدهور الحالة الاقتصادية كنتيجة لازمة سستام مختلفة اختلافاً كلياً عن الأزمات الرأسمالية.

إن ضعف موقع البيروقراطية في علاقتها بالإمبريالية ليس حصيلة مخطط جهنمي من قبل ميخائيل غورباتشيف، كما أذهى بعض التيارات وبعض المعلقين بشيء من التهور. فعل امتداد خمسة عشر عاماً كان معدل النمو السنوي للاقتصاد السوفياتي أقل منه في اليابان والغرب، وعلى الرغم من فترات الإنكماش الحظيرة التي أصابت العالم الرأسمالي في الفترة نفسها. وهكذا الأمر فإن الهوة التكنولوجية بين الاتحاد السوفياتي وأكثر الدول الرأسمالية تقدماً لا تني تتسع. ومع مطلع العقد المنصرم أخذ هذا الضعف التدريجي على مستوى الاقتصاد يتكشف عن آثار كارثية داخل المجتمع السوفياتي نفسه، فيما راحت الحركات الجماهيرية عبر العالم تشعر بتأثيره السياسية والأيدولوجية منذ ستة أعوام على الأقل.

والحق إنه ينبغي تفسير الهوة التكنولوجية بعذر أشد مما جرت عليه العادة، كما أشرنا في الفصل الثالث. والحال إن المجلة الأميركية بيزنيس ويك قد عدت في عدها الصادر في 7 تشرين الثاني/نوفمبر سلسلة من فروع الصناعة التي يتخطى فيها الاتحاد السوفياتي الولايات المتحدة الأميركية من الناحية التكنولوجية. والواقع إن عدد العلماء والمهندسين في الاتحاد السوفياتي يبلغ ضعف عددهم في الولايات المتحدة، فيما يتفق هذا البلد 2 بالمائة من الدخل الوطني على الأبحاث العلمية المدنية مقابل 1,7 بالمائة في الولايات المتحدة. وقد بُني نفق واشنطن باستخدام براءات اختراع سوفياتية للسكك الحديدية ولتلميم خطوط الأنابيب. وبالإمكان ذكر أمثلة مشابهة في مجال الجراحة ومجالات أخرى عديدة. هذا وتدخل



التكنولوجيا السوفياتية عنق الزجاجة في مجال الابتكارات الصناعية واسعة النطاق والإنتاج بكميات ضخمة أكثر مما في مجال الأبحاث الرئيسية أو الاختراعات. ثمة فروع بأكملها بقيت في وضع المتخلفة نتيجة القرارات البيروقراطية اللا مسؤولة من دون أن يغير ذلك في اللوحة التي رسمنا خطوطها العريضة <sup>(1)</sup>.

يجدر بنا أن نكرر بأنه ليس بمقدور أية قيادة، حتى لو كانت قيادة شيوعية أصيلة كذلك التي يمكن أن تنبثق عن ثورة سياسية مظفرة، أن تمارس دورها في الاتحاد السوفياتي وفي العالم اليوم من دون أن تأخذ بالاعتبار هذا الإختلال في ميزان القوى لصالح الامبريالية. إذ يستحيل مادياً على الاتحاد السوفياتي أن يحسن، مستوى معيشة الجماهير، وأن يحسن مستوى الصناعة والبنية التحتية الإجتماعية - الاقتصادية وأن يضاهي القدرة العسكرية للإمبريالية في وقت واحد.

تستند إجابة غورباتشيف على هذا الوضع، على تقديم المزيد من التنازلات للإمبريالية التي يأمل بالحصول مقابلها على إعطاء عملية سباق التسلح وزيادة القروض الغربية بغية توضييح الهوة التكنولوجية. وهو مستعد للتضحية ليس بالحركات الثورية عبر العالم فحسب، بل بزبائنه وبحلفائه الخاصين في أوروبا الشرقية (بالطبع كان ستالين وخروتشيف مستعدين أيضاً للقيام بالشيء نفسه، ولكن بطريقة أكثر لؤماً وضمن ظروف ماثلة. فلو إن ترومان لم يتهور في غرض مغامرة فرض إحتكار الولايات المتحدة للسلاح النووي على المدى الطويل، وضمن بالتالي الشروط الماثلة التي طلبها ستالين لعامي 1945 - 1946 بغية إعمار الاتحاد السوفياتي بعد مرحلة سياسة الأرض المحروقة في الحرب مع النازية، لما كان والجدار الحديدي، ليقوم بين أوروبا الغربية وأوروبا الشرقية).

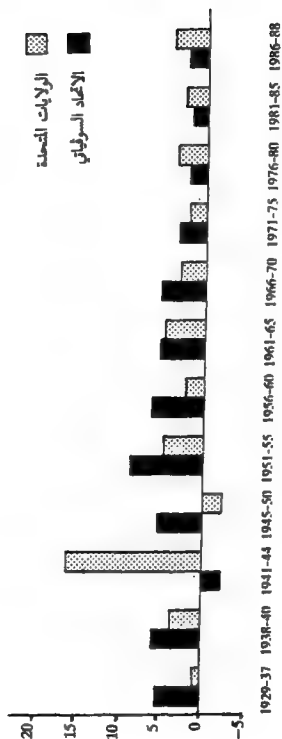
وفي أي حال تجدد قيادة غورباتشيف نفسها أيضاً في موقع الضعف إزاء الجماهير السوفياتية. فالبريسترويكا لم تفلح في تجاوز الجمود الاقتصادي، كما إنها لم تحرر البضائع بغية رفع مستوى المعيشة. ففي العام 1989 بلغ معدل نمو الناتج المادي القائم 2,4 بالمائة، لكن هذه النسبة تغدو 1,5 بالمائة كتاج مادي صافي وتبهط إلى 0,7 بالمائة - وبالكاد تبلغ هذه

---

(1) أشارت البيزنيس ويك إلى ضعف مصداقية قرار الحكومة بالتخلي نهائياً عن قسم الإحصاء التابع لأكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي عام 1962. وقد وضع بنجامين باستيدا فيلا دراسة هامة وغنية بالوثائق حول التأخر التكنولوجي في الاتحاد السوفياتي، والتي توصلت إلى استنتاجات شبيهة باستنتاجاتنا. أنظر. **Informacion Comercial Español**.

رسم بياني رقم (3)

النمو الاقتصادي: مقارنة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة



المصادر: الاتحاد السوفياتي - ابراهيم بروضون [1955 - 1928] مي.أي. آي [1955 - 1988]  
الولايات المتحدة - غرفة التجارة.

(2) من لفت بيزنس أو بيزنيس، نيويورك، كلتون الثاني/يناير 1990.

النسبة - ما أن تأخذ النمو الديموغرافي بعين الاعتبار. وقد ارتفع العرض الكلي للبضائع بنسبة أقل من 1 بالمائة، وانخفض الناتج الصناعي في مجال الفحم الحجري والنفط والفولاذ والساد الكيماوي وحتى السيارات. وهبطت نسبة ما تستلمه الدولة من الإنتاج الزراعي إلى 30 بالمائة من الإنتاج الكلي، فيما كانت النسبة 37 بالمائة في العام الفائت. ولم يشهد المنتج الحيواني أية زيادة على الرغم من أن الحصاد كان ممتازاً.

وفي الوقت نفسه ارتفعت المداخيل المالية بنسبة 12,9 بالمائة. والحال إن إنتاجية العمل قد تحطت هذه النسبة إلى حد بعيد. وبالتالي فإن تعمق اختلال التوازن بين العرض والطلب قد ولّد سيورة تضخمية. صحيح إن عرض البضائع الاستهلاكية إرتفع بنسبة 7 بالمائة، غير إن ثلث هذه النسبة يعود إلى ارتفاع مبيعات المشروبات الروحية، فيما يعود الثلث الثاني إلى الزيادة المفاجئة في أسعار البضائع النسيجية. ويقدر خبراء الغوسيلان معدل التضخم بنسبة 10 إلى 11 بالمائة. فيما يُقدّر المحللون الغريون بنسبة تتراوح بين 12 و 13 بالمائة<sup>(3)</sup>.

يتغلذى التضخم وعجز الموازنة من بعضهما البعض، وقد قُدّر الأخير بمائة وعشرين بليون روبيل عام 1989، أي ما يفوق العشرة بالمائة من الدخل القومي. وبذلك تبدأ جميع الآثار المعروفة لكثرة الثلج بالظهور، فيعزّز التضخم المخاوف من زيادة التضخم مجدداً، وهذا ما يولّد الطلع ويحفّز التهافت على الشراء الذي يُفاقم بدوره الندرة الحاصلة ويزيد التضخم بنسب أكبر، هذا الأمر الذي يعزّز هو الآخر الحركة السريعة نحو القيم الفعلية<sup>(4)</sup>. وفي العام 1989 كان لا بد من توسيع مستام التقنين توسيعاً كبيراً، فيما عبّرت الجماهير بصوت عالٍ عن عدم اكتفافها بفعل النقص المتزايد في المواد الاستهلاكية المعروضة<sup>(5)</sup>.

(3) جميع هذه الأرقام مستقاة من دراسة ماري إينياس كروسييه، «الغوصى الاقتصادية وأزمة السلطة في الاتحاد السوفياتي، *Le Courrier de Pays de L'Est*.

(4) حصل ما يمكن إعتباره بمثابة المثال النموذجي على هذا الوضع في أيار/مايو 1990، عندما أعلنت حكومة ويكوف عن زيادة أساسية في الأسعار، فتدافع الجمهور بشكل طبيعي إلى المخازن لشراء السلع الممنّية قبل إرتفاع أسعارها. وبحسب كروسييه فإن عدداً كبيراً من العائلات قد خزّن الصابون ومواد التنظيف بمعدل ستة إلى ثمانية أضعاف استهلاكه الشهري.

(5) ذكرت مصادر رسمية إن خمس المدن - 445 الكبرى في الاتحاد السوفياتي قد أعادت إدخال نظام القسائم في بيع الحوم (من كيلو غرام واحد إلى كيلوغرامين للفرد الواحد شهرياً) والزبدة (من 400 إلى 500 غرام) والشاي (100 غرام). وبالإضافة إلى نظام القسائم يشير كروسييه إلى حصر المبيع بالسكان المحليين أو ببعض فئات السكان، وتوفير المتوجات المفقودة في السوق للأشخاص الذي يجمعون الورق المستهلك أو الأشياء المهملة ويقدموها للدولة، واتساع سياسة توفير السلع مباشرة للمستخدمين في المنشآت من قبل المنشآت نفسها.

وبدل أن تتحسن الأوضاع مع مطلع الجزء الأول من عام 1990 فقد تدهورت بشكل ملحوظ. وخلال الربع الأول انخفض الإنتاج المادي بنسبة 1 بالمائة حسب الأرقام الرسمية، وبنسبة 4 إلى 5 بالمائة حسب الناقد الاقتصادي سيلزوين. واستمر المنتج النفطي والفحم بالتدهور علماً إن عرض الغاز والكهرباء، فضلاً عن عدد من السلع الاستهلاكية، قد شهد ثوفاً هاماً<sup>6</sup>.

ليس بإمكان أية دولة أن تلغي دفعة واحدة هذا الحكم من نقاط الضعف والتناقضات المتراكمة. لكن بإمكان غورباتشيف وريجيوكوف إعادة ترتيب أولوياتها بالتشديد أكثر على إشباع الحاجات الأولية لمجموع السكان، (الخدمات الطبية، على سبيل المثال) وتحديث البنية التحتية الاجتماعية - الاقتصادية<sup>7</sup> وإمكانها تقليص النفقات على مشاريع التوظيف الضخمة بشكل متعمد، وكذلك الأمر بالنسبة إلى سلع الترف والمصروفات العسكرية التي تتخطى «القدرة الدفاعية الكافية». غير إن تحولاً مماثلاً لن يستبعد الصراعات الاقتصادية والاجتماعية، مع ما يترتب عليهما من نتائج سياسية عتومة. كما لا يمكن لأية قيادة اشتراكية أن تتبنى خيار إلغاء هذه النتائج (هذا دون أن نشير إلى تعبيرات هذه النتائج كالإضرابات أو التحركات الجماهيرية الأخرى) بإتباع سياسة قمع سافرة.

إن الحقيقة المرة التي عسى المرء أن يمتلك الشجاعة لمواجهتها تكمن في أن الديكتاتورية الستالينية في الاتحاد السوفياتي - متضافرة مع الهيمنة الجزئية للستالينية والتيارات الستالينية الجديدة على الأجزاء الرئيسية من الحركة الجماهيرية العالمية، ومع إفلاس البدائل الاشتراكية الديمقراطية - قد قادت الاتحاد السوفياتي والطبقة العاملة العالمية إلى أزمة رهية. فقبل أن تنتهي هذه الأزمة بما يخدم مصالح الاشتراكية العالمية وقبل أن يتم تحرير العمل وجميع المستغلين والمضطهدين في جميع أنحاء العالم، ثمة حاجة للمزيد من الوقت، وللمزيد من التجارب، ولغزائم جديدة، ولإنتصارات جزئية جديدة.

(6) أنظر تقرير

Bundesinstitut für Ostwissenschaftliche und Internationale Studien.

كما هو مختصر في نيو زورشر زيغونغ، 15 حزيران/يونيو 1990.  
(7) أنظر بهذا الصدد ت. فريد فوت ول. سيغلبيوم «البيروستروكا من تحت: عمال المناجم السوفيات، الإضراب وما تلاه» نيو لغت ريفيو، 181، أيار/مايو - حزيران/يونيو 1990.

## ■ التمايز الاجتماعي - السياسي .

تنامي الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في سياق من تنامي التسييس الجماهيري . ومن المؤكد الآن أن شريحة واحدة من هذه الجماهير قد بدأت بالتحرك، لكننا نتحدث، مع ذلك، عن ملايين وملايين البشر . وهذا هو العامل الرئيسي الجديد الذي طرأ في الثانية عشر شهراً المتصرمة .

وفي أي مجتمع يتميز بتناقضات اجتماعية هامة، تعكس سيورة التسييس هذه، وبالدرجة الأولى، المصالح المادية المتضاربة لشرائح اجتماعية مختلفة . وعندما تنادي مجموعة من المؤدلجين في ما يشبه المؤضة شبه الهستيرية بـ«اللبلة» أو «إحلال السوق» بشكل عميق على مستوى الاقتصاد، بغض النظر عن أكلاف ذلك، من مثل خلق عشرات ملايين العاطلين عن العمل، فإنها لا تعبر بوجه رئيسي - عن حاجات «الوال سريت» أو صندوق النقد الدولي - علماً إن هاتين القوتين تضمان صوتهما ومصالحهما إلى صوت هذا الكورس ومصالحه . إنها تتكلم بالأحرى باسم تلك الشرائح الاجتماعية داخل الاتحاد السوفياتي (وبوجه خاص باسم الشرائح الوسطى داخل البيروقراطية والأنتلجنسيا، وأحد الإنجهاات داخل النوميوكلاتورا) التي تعتقد، عن خطأ أو عن صواب، إن لديها ما تكسبه من تعميم التخصيص أكثر مما يمكن أن تخسره .

وإذا ما أدان آخرون نتائج «اللبلة» الجلدرية باعتبارها أمراً لا يمكن السباح به بالنسبة للغالبية العظمى من الشغيلة والمتقاعدين والنساء والشبيبة والفقراء والقوميات النامية، فلذلك لأنهم يسيرون لأسباب مختلفة (بما فيها الرغبة في بلوغ مواقع في السلطة السياسية) عن مصالح هذه الشرائح الاجتماعية وليس غيرها، أو يبنون إيجاد دهم لهم في صفوف هذه الشرائح .

وبهذا المعنى، علينا أن نتميز بين النوايا المعلنة والخطابية والتصريحات الإيمانية المجردة من ناحية، والتطلعات والمطالب الملموسة المباشرة من ناحية ثانية . فقد يبدو للوهلة الأولى أن الجميع - باستثناء الستالينيين الجدد المتطرفين، وحتى هذا ليس مؤكداً - يتخذون موقفاً إيجابياً من الليبرستريكا، ويذنون ميلاً عديداً نحو «إولات السوق»، ويفرضون «الاقتصاد الموجّه» الذي أصبح إفلاسه أمراً يجمع الكل على الإقرار به . والحال إنه عندما أعلن عمال المناجم المضربين دعمهم للبريستريكا فإنهم كانوا يبنون أمراً مختلفاً تماماً عن مقترحات دعاة السوق الحرة .

فبالنسبة لعمال المناجم يُعتبر رفض «التخطيط المركزي» رفضاً للإضطهاد البيروقراطي، وللمنجمية وللتعسف ولقساوة القلب إزاء حاجات الشعب ولتبيد الموارد الوطنية ولراكمة الإمتيازات المادية بشكل فاضح. وإذا كانوا يدعمون تلك العمال لجزء من المنتج الجاري فإن ذلك قد يعبر عن دافع غريزي باتجاه الإدارة العمالية بقدر ما قد يعبر عن إرتداد عن الاشتراكية<sup>(8)</sup>. وحدها التجربة العملية سوف تتيح للعمال أن يفهموا إن البديل الحقيقي من «الاقتصاد الموجه» البيروقراطي هو التخطيط الديمقراطي الاشتراكي حيث يسود التضامن الطبقي على أنانية المصنع والفرع، وعلى الأنانية المحلية والمناطقية، وحيث تتخذ القرارات الرئيسية بشكل حر وديمقراطي من قبل الكادحين أنفسهم.

وفي الوجه المقابل للصورة وعندما يتحدث مؤدلجون مثل تسيكو وخاكين واقتصاديون مثل شميلف عن البريسترويكا فإنهم يعنون بوضوح السياسات الاقتصادية الشبيهة بسياسات ريغان وتاتشر بصرف النظر عن نتائجها الاجتماعية<sup>(9)</sup>. وكما بالنسبة لمرشدهم ثون هايك فإن الظلامية والسلطوية اللتين تتمحوران حول «قيم أبدية» مثل النظام والعائلة والدين، تتقلان تدريجياً إلى الصدارة وتحلان محل أي نضال منهجي ومشابر في سبيل حقوق الإنسان. وقد نُشرت الصحافة السوفياتية أصلاً، مقالات ترُحَّب بإنجازات بينوشيه في تشيلي. ومن الواضح إن كل ذلك لا علاقة له بمصالح الجماهير العمالية.

مع ذلك فإن القوى الاجتماعية التي يعبر عن مصالحها هؤلاء المؤدلجون هي أضعف عددياً بكثير من الطبقة العاملة داخل الاتحاد السوفياتي، حتى لو كانت تزعق بصوت أصلي وتحتكر عملياً وسائل الإعلام. ولهذا السبب بالذات فإن غورباتشيف، الذي لا يريد أن يفصل عن الأغلبية الواسعة من السكان، يأخذ مواقف هذه الأغلبية بعين الاعتبار. والحال أن استفتاءات الرأي العام، وعلى عكس غالبية بلدان أوروبا الشرقية، تبين إن هذه الأغلبية معادية للبرلة الاقتصاد جملة وتفصيلاً، وهاكم مثلاً واحداً على ذلك<sup>(10)</sup>:

- ما هو رأيك برنامج الحكومة الخاص بالانتقال نحو اقتصاد السوق؟

مع: 14%

ضد: 51%

(8) يمكن الإطلاع على المواقف المتعاقبة لتسيكو في كتابه: *Die Philosophie der Perestroika*، ميونخ، 1990، ويوجه خاص للقبالة التي أجرتها معه ألباه موسكو 17 حزيران/يونيو 1990.

(9) ألباه موسكو، 8 تموز/يوليو 1990.

(10) المصدر نفسه.

لا يعرف: 35%

- ما هو رأيك باقتراح الحكومة المتعلق بزيادة عامة للأسعار بدءاً من أول تموز 1990؟

مع: 33%

ضد: 61%

لا يعرف: 6%

هذا هو السبب الرئيسي الذي يجعل غورباتشيف يبدو متذبذباً ومماطلاً إزاء الاتجاه نحو اقتصاد السوق - وليس كما يدّعي المدافعون عن السوق الحرة بأنه غير قادر على القطع مع عادة المساومة والتوفيق. والحال إن تردد غورباتشيف قد عبّر عن نفسه بإجراءات اقتصادية ملموسة أكثر فأكثر تناقضاً وتعملاً بدور فشلها بذاتها. إنها تُعَمِّق سيرورة الجمود - والبعوض يُسميه الركود<sup>(\*)</sup> - التي بدورها تُخلِّق صعوبات أمام عملية وضع سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية.

إن التمايز السياسي المباشر في الاتحاد السوفياتي مرتبط بالتأكيد بهذه الإنقسامات الاجتماعية، غير إن العلاقة بينهما تبقى علاقة لا تناظرية. من المؤكد إن الطبقة العاملة قد تحركت بالفعل بأعداد أوسع من الليبراليين المتطرفين الموجودين في صفوف الأنتليجنسيا ورجال الجهاز والبورجوازية الصغيرة والوسطى المدنية. مع ذلك، وحتى اللحظة الراهنة، ما تزال الاتجاهات السياسية المنادية باللبلة وحسب (Tout Court)<sup>(\*)</sup> - أي باللبلة السياسية بالإضافة إلى «الليبرالية» الاقتصادية الصريحة - أكبر عدداً من تلك التي تدافع عن مصالح الطبقة العاملة، هذا دون أن نأخذ بالاعتبار الإشتراكيين المخلصين. حتى اليوم، ما تزال الأنتليجنسيا الليبرالية تُهيمن على عملية التمهّل والتمايز السياسيين. ولا ترغب هذه الأنتليجنسيا، بأغليتها الواسعة، أن «تذهب إلى الشعب» كما فعل أسلافها قبل قرن.

زد على ذلك، إن تجارب الرعب المؤذية التي ولّدها الستالينية وما بعد الستالينية قد خلّفت تركّة هائلة من التضعف السياسي والأيدولوجي في صفوف الطبقة العاملة نفسها. وعلى الرغم من إننا قد بخشنا، على وجه الاحتمال، من شأن عمق هذه الأزمة الأيدولوجية - الأخلاقية، فإن الجزء الرئيسي من هذا الكتاب قد شُحّص بشكل صحيح خصائصها العامة. لم تتعرض مفاهيم كالشيوعية واللينينية والماركسية وحسب للإمتهان

(11) أنظر، على سبيل المثال، التقرير المشار إليه في الهامش السادس.

(\*) بالفرنسية في الأصل (م).

العميق، بل كذلك مفاهيم كالإشتراكية (بما فيها مفهوم «الديموقراطية الإشتراكية») والصراع الطبقي وتنظيم الطبقة العاملة. ومع العلم إن البيريسترويكا قد اعتبرت «الفرصة الأخيرة» أمام الحزب الشيوعي السوفييتي وأمام الإشتراكية، فلنبا قد شهدت في الواقع فشلاً ذريعاً، فراح هذا الإمتحان يتنامى صامداً بعد عام، ما لم نقل فصلاً بعد فصل من فصول العام الواحد<sup>(12)</sup>.

بالطبع، ينبغي أن نتميز بدقة بين مختلف المواقف وردود الفعل في صفوف البروليتاريا السوفييتية مجملها. فثمة أقلية ضئيلة نسبياً، علماً أنها كبيرة عددياً بما فيه الكفاية، إذا ما نظرنا إليها من زاوية الأرقام المطلقة، لا تزال معادية للرأسمالية ومتبينة للإشتراكية، وتعلن دفاعها الصريح عن حقوق العمال ومصالحهم<sup>(13)</sup>. وثمة أقلية أخرى أكثر ضعفاً بعد - لكن عددها هام أيضاً إذا ما أخذنا بالأرقام المطلقة - ما تزال تتألم مع الماركسية والاشتراكية العلمية أو مع إحدى تنويعات الشيوعية/اللينينية. أخيراً تبقى تلك الشريحة الهامة من الطبقة العاملة، وهي ما تزال أقلية على وجه الإحتيال، التي تعترف بالنقابات، حتى عندما تقودها جماعة من النموكلاتورا، كوسيلة للتميز عن تطلعاتها المادية ومطالبها. وشكاويها<sup>(14)</sup>. وهناك، في الوقت نفسه، تيار يجعل ببطء، ولكن بشكل حاسم، باتجاه إرساء نقابات مستقلة.

ليس ثمة ما يدفع أي اشتراكي إزاء جميع هذه التطورات لأن يعبر عن تفاؤل مبالغ فيه بالنسبة للمنظورات قصيرة الأمد. مع العلم إن المرء يفاجأ على الدوام بهذا الإزدهار الملفت للحياة والنشاط السياسيين في الاتحاد السوفييتي. فالصحافة تنقل أخباراً عن إنشاء دزينة أو أكثر من الأحزاب السياسية وشبه الأحزاب، وهناك إثنان منها على الأقل لم يقطعا علاقتهما بعد بالحزب الشيوعي السوفييتي<sup>(15)</sup>. كما قلّمت أرقام عمال يتراوح بين 2500 و3000 منظمة إجتماعية مستقلة تضم في صفوفها مليونين ونصف مليون عضو<sup>(16)</sup>. وبعد انقضاء ليل طويل من البلادة الجماهيرية في ظل ستالين ويريغينيف لا تبدو هذه الأرقام تافهة على الإطلاق.

(12) أنظر د. كازوتين ول. كاريينسكي. «المؤتمر: الفرصة الأخيرة لتوطيد الوضع». أنباء موسكو، 8 تموز/يوليو 1990.

(13) أنظر، على سبيل المثال استفتاء الرأي المشار إليه أعلاه.

(14) تحول وظيفة هذه الاتحادات في الاتحاد السوفييتي اليوم، أنظر بوجه خاص، د. سييو. «التحول في النقابات السوفييتية» أتركور، 3 تشرين الأول/أكتوبر 1989.

(15) أنظر، على سبيل المثال، أنباء موسكو، 15 تموز/يوليو 1990.

(16) سوفيت ويكلي، 21 حزيران/يونيو 1990.



تتنوع الأحزاب وشبه الأحزاب الجديدة بجذورها وانتماءاتها. فالحزب الاشتراكي الديمقراطي الذي تأسس في أيار/مايو 1990 في مؤتمر شارك فيه 240 مندوباً قبل أنهم يمثلون 74 فرعاً، يقف عموماً إلى أقصى اليمين من المناخفة القدامى، إنقسم هو نفسه إلى تيار يميني يرفض أي مرجعية «ديموقراطية اشتراكية»، وتيار يساري أقرب إلى الاشتراكية الديمقراطية السويدية والألمانية. وقد وقف أحد قياديه أ. اوبولنسكي بمواجهة غورباتشيف في انتخابات رئاسة السوفييات الأعلى. وتضم التشكيلات الأخرى الهاميات - وهو النموذج الفاشي من الحزب الشعبي الجمهوري في ووسيا<sup>(17)</sup>، والديموقراطيين المسيحيين، كما تضم بعض التيارات التي تؤيد إعادة إرساء الحكم الملكي، والديموقراطيين الدستوريين الذين يدعون وراثته كساديت ميليكوف، وحزب ديموقراطي ارتبط أخيراً بالحزب الفيدرالي الديمقراطي الألماني، والحزب الديمقراطي في روسيا وهو عبارة عن انشقاق يميني عن المنبر الديمقراطي في الحزب الشيوعي السوفيياتي، حزب الخضر، وذلك الجناح من «المنبر الديمقراطي» الذي إنشأ عن الحزب الشيوعي السوفيياتي في ختام المؤتمر الثامن والعشرين، والمنبر الماركسي في الحزب، والحزب الاشتراكي الجديد، وحزب العمال الماركسي (ديكتاتورية البروليتاريا)، ومجموعات فوضوية متعددة، ومجموعات «الشيوعية التحررية».

وجذبت الحياة السياسية الحافلة بين عامي 1989 - 1990 تعبيراتها في سلسلة من «القضايا» نشر إلى سبع منها:

- (1) الصراع المحتدم بين بوريس غيداسوف، سكرتير الحزب المحلي والمناطق في لينينغراد، الذي عقد تحالفاً مع الستالينيين الجدد المعلنين وأقصى اليمين، وبين السوفييات المحلي المنتخب بالاقتراع العام - وقد ألحق هذا الصراع هزيمة نكراء بالمحافظين.
- (2) انتخابات مؤتمر نواب الشعب، الذي إهزم فيه ربع المرشحين عن جهاز الحزب.
- (3) السجال بين غورباتشيف ورئيس تحرير المجلة الأسبوعية الأوسع إصداراً في العالم (72 مليون نسخة)، وقد نجح هذا الأخير في مقاومة محاولات إقالته.
- (4) المظاهرات الضخمة التي إنطلقت في الشوارع في 25 شباط/فبراير 1990 والتي ضمت حوالي مليون شخص من جميع أنحاء الاتحاد السوفيياتي بمواجهة المقاومة العنيفة، لا بل الإستفزات العلنية للجهاز وللكا. جي. ب.ب.

(17) أنظر سوفيت ويكي، 14 حزيران/يونيو 1990، وأنياء موسكو 8 تموز/يوليو 1990. لقد نارت حفظة جماعة «الهاميات» عندما ترأس واحد من المتحولين من إحدى عائلات الكوزاك التي تنتمي إلى الحزب الديمقراطي في روسيا، المركز الوطني للمعادي للفاشية الذي تم إنشائه حديثاً. وجماعة «الهاميات» هذه لم تجد حرجاً في الإدعاء إن هتلر كان متساهلاً.

(5) إنتخاب بوريس يلتسين رئيساً للسوفيات الأعلى في جمهورية روسيا السوفياتية، بفارق ضئيل عن مرشح الجهاز.

(6) قضية النائين العامين خدليان وإيفانوف اللذين يحوزان على شعبية واسعة. فقد هوجما بعنف بسبب تحقيقاتهما في أمور الفساد على مستوى عالٍ، لكنهما انتخبا مع ذلك إلى مؤتمر الشعب، وجرى دعمهما بإضراب عام سياسي في مدينة سيلينوغراد في ضواحي موسكو<sup>(18)</sup>.

(7) الخطاب القنبلة الذي ألقاه الجنرال في الكا. جي. ب. أوليغ كالاجين في الكونغرس الفيدرالي الثاني للمنبر الديمقراطي في الحزب الشيوعي السوفياتي في أوائل حزيران/يونيو 1990، عندما أدان واقع أن الكا. جي. ب. «ما تزال بعد خمس سنوات [من وجود اليريسترىكا والغلاسنوت] دولة ضمن الدولة، تمتلك سلطات حيوية، قادرة نظرياً على تركيع الحكومة»<sup>(19)</sup>.

### ■ الحركة المالية المستقلة.

شهد عام 1989 ولادة حركة عمالية مستقلة في الاتحاد السوفياتي تستند إلى نشاط جماهيري فعلي للطبقة العاملة. وراح هذا الميل يتميز بدءاً من النصف الأول من عام 1990. فكان هناك 200,000 مضرِب بالنسبة ليوم العمل الواحد، ومليونان بالنسبة للشهر الواحد - وهذه الأرقام تتخطى إلى حد بعيد أرقام عام 1989. كما إنها على الأرجح أضخم الأرقام في العالم في السنوات القليلة الماضية، ربما باستثناء البرازيل في العام 1989.

يستحيل تقديم كشف حساب شامل عن هذه الإضرابات لأن المعلومات ما زالت تنتشر بصعوبة داخل الاتحاد السوفياتي، لكن بإمكاننا وضع لائحة بأهم التحركات في الأشهر الثانية عشر المنصرمة، على أن نترك جانباً الآن جميع التحركات الخاصة بالحركات القومية، وبوجه خاص في أرمينيا، ومولدافيا وجمهوريات البلطيق. وتتضمن اللائحة: الإضرابات التحذيرية التي ضمت 700,000 عامل في حقول النفط والغاز في تيومن في 1 نيسان/أبريل،

(18) أنظر Süddeutsche Zeitung، 16 شباط/فبراير، 1990.

(19) لقد خصص رئيس الكا. جي. ب. ربع ساعة من خطابه في المؤتمر الثامن والعشرين لقضية كالاجين، مشدداً على أن إنزال مرتبة هذا الأخير لا تعود إلى نقده الكا. جي. ب.، بل إلى عدم كفاءته وفساده اللذين جرى كشفهما للتو، بمصادقة غربية، وفي الواقع لقد أصبحت الكا. جي. ب. موضوعاً للخلاف بشكل متزايد، حتى داخل صفوفها.

وعمال مناجم الذهب في ماغادان في أقصى الشمال في 25 نيسان/أبريل 1990؛ وإضراب عمال سكك الحديد في أذربيجان (وإن كان حصل لأسباب قومية) والإضراب في منشأة ينأكيفو المعدنية في دونباس، والإضرابات التحذيرية والفعلية لسائقي التاكسيات والحافلات في عدة مدن، بما فيها كييف، وتشكيل لجان إضراب من قبل عمال نلق موسكو، وخاركوف ومينسك، والتحرك في مصانع السيارات الكبرى، بما فيها مصنع كاماز لوري في نابارين شيلن، وإضرابات العلماء والصحافيين في عموم الاتحاد السوفياتي، وكان إضراب نوغينسك هو الإضراب التي تأمنت له أوسع تغطية إعلامية، هذا فضلاً عن التحركات الجماهيرية العديدة ضد سوء استخدام السلطة من قبل الزعماء المحليين المتتمين إلى النوموكلاتورا، وذلك في سفردلوفسك وفلاديفوستوك وياروسلافل ولغوف وشريغوف وفوروشيلوفغراد، وإضراب شبه عام للطلاب الأوكرانيين لإحتجاجاً على توقيف قيادتهم بتهمة «تنظيم مظاهرة غير شرعية»<sup>(20)</sup>.

والحال إن إضرابي عمال المناجم في تموز/يوليو 1989 وتموز/يوليو 1990 (لقد دعمت الإضراب الثاني إضرابات محلية في صناعات أخرى) والحركات المتضامنة بين فوركوتا ودونباس في خريف 1989، هي التي كانت موضع إهتمام كبير. وهذا ما يمكن فهمه بفعل تقدم هذه التحركات على صعيد التنظيم الذاتي لقطاع هام من قطاعات الطبقة العاملة السوفياتية.

خلال الإضراب الأول لعمال المناجم، إنطلقت لجان الإضراب وراحت تتسّق النشاطات فيما بينها. وقد ذكر فريدغوت وسيفيلوم، كشاهدي عيان، إن هذه اللجان شارفت في عملها، أحياناً، على التحول إلى هيئات لإزدواجية السلطة:

«لقد غَدَت لجان الإضراب بسرعة مركز النشاط في المناطق المُضْرِبَة. واعتصم بعضها عملياً بشكل متواصل هناك، يتلقى على مدار الساعة اتصالات من المواطنين، وفي الحال، تقريباً، راحت اللجان تستقبل جميع أنواع الطلبات والشكاوى من الجمهور»<sup>(21)</sup>. عمال مناجم،

---

(20) حول هذه الحركات، انظر، بوجه خاص مارلين فوكت - دوناي في بيديم، تموز/يوليو - آب/أغسطس 1990، وفردغوت وسيفيلوم. «البيروسترويكا من تحت». أبناء موسكو، 20 آب/أغسطس و19 تشرين الثاني/نوفمبر 1989، ونهوز فروم اوكراني، العدد 14، 1989.

(21) لقد كان جزء من الائتلاف، في كل حال، معافياً للإضراب. ويستشهد فريدغوت وسيفيلوم (ص. 22)، «بصرخة من القلب» لأحد أساتذة الجامعة: «عندما رأيتهم يدخلون الساحة، فهمت معنى كلمة «ثورة». لقد تمكيني الخوف ببساطة».

وعمال آخرون ومواطنون من مختلف مجالات الحياة، إنجهوا إلى لجان الإضراب طالبين المساعدة في الحصول على العناية الطبية والتصلّيات المنزلية والمساعدة المالية. لقد رأى الجمهور في هذه اللجان، بطبيعة الحال، مؤسسات سلطة قادرة على الحلول محل المسؤولين المحليين - الذين فقدوا إعتبارهم - في التعاطي مع العديد من المشكلات اليومية التي يعانيها المواطن السوفييتي. وهذا ما كان عليه الوضع في مدينة كيميرفو الكوزبازكية، حيث وجدت لجنة الإضراب نفسها محاصرة بالمواطنين الذين أكلوا إنهم، على الأقل، يملكون الآن مؤسسة تقوم بمساعدتهم. وكان مقدمو العرائض يصطفون طوال النهار من أجل الحصول على الحتم والإمضاء بغية الإقتراض من البنك، أو للحصول على معلومات عن كيفية التصرف في حال أراد مؤجرو الشقق إنهاء العقود معهم، ولتقاس جملة من المشكلات اليومية الأخرى التي هي أبعد ما تكون عن المسؤوليات التي وضعتها لجان الإضراب على عاتقها<sup>(22)</sup>.

وحسب فريدهوت وسيفيلوم، يكمن السبب الرئيسي للإضراب في توقعات العمال المخيبة، والخوف من أن تخطاهم البريسترويكا (أي بعض التغيير الجذري في الظروف الاقتصادية). وبالنسبة لديفيد سيبو، فإن الإضراب كان عبارة عن ردة فعل على النتائج السلبية لإعادة تنظيم العمل على مستوى مداخيل عمال المناجم وعلى مستوى ظروف العمل، وهي النتائج المستوحاة من البريسترويكا<sup>(23)</sup>. وفي جميع الأحوال، يمكن إدراج المطالب السبعة والأربعين التي تقدّم بها أخيراً عمال مناجم دونباس تحت هذه الموضوعات الأربع: إضعاف الديمقراطية على إدارة المناجم، قضايا تأمين لقمة العيش، مطالب تتعلق بظروف العمل وتنظيمه، وضمانات ضد قمع الإضرابات وقادتها<sup>(24)</sup>.

إن مستوى الوعي الطبقي المتقدم نسبياً الذي تعكسه هذه المطالب كان ظاهراً أيضاً في عمل عدة مناجم على فرض إقالة المديرين المنتخبين ومجالس العمل التعاونية<sup>(25)</sup>. غير إن الغاية

---

(22) المصدر السابق، ص. 12.

(23) يتخذ أحد المقالات الذي نشر في مجلة كومونست أهمية خاصة في هذا الصدد حيث يدعو الناس الماديين إلى النشاط بغية تسريع البريسترويكا وإضفاء الديمقراطية على البنى القائمة.

(24) فريدهوت وسيفيلوم، ص. 20، كانت الشروط الاجتماعية سيئة بوجه خاص في «دونباس»، حيث إن معدل الكبريت المستخدم في مصنع الفولاذ في «دونتسك» كان أدنى بمعدل سبع مرات من المعدل المسموح به، ذلك في حزيران/يونيو 1989.

(25) في منجم غوروكي أعيد انتخاب اثنين فقط من الأعضاء الـ 62 في مجلس العمل التعاوني. ثلاثة وعشرون من الأعضاء الجدد كانوا يتمنون أيضاً إلى لجنة الإضراب، وقد انتُخب أحد عملي هؤلاء الآخرين رئيساً للمجلس وحاز على 58 صوتاً مقابل 4 أصوات إنتاخ. المصدر السابق، ص. 26.

الإقتصادية تكمن في إحتفاظ عمال المناجم (والمناجم نفسها) بسبعين بالمائة من دخل المناجم القائم على أن تعود نسبة الثلاثين بالمائة فقط إلى الدولة - وهي الحالة الماكسة لتوزيع النسب المعمول به. لكن الأفكار حول كيفية استخدام هذه «الأرباح» تبقى غامضة.

لقد جعلت لجان الإضراب من نفسها، فيما بعد، لجناً للعمل، لمراقبة تطبيق الحكومة لوعودها، هذه الوعود التي على أساسها تم إنهاء الإضراب. وعندما أصبح واضحاً إن الحكومة لن تفي بوعودها، بدأت التعبئة من أجل إضراب عام ثانٍ لعمال المناجم، وذلك في منتصف أحمال المؤتمر الثامن والعشرين بالضبط، وعلى الرغم من نداءات مندوبي المؤتمر المسعورة، بمن فيهم بوريس يلتسين. وفي الواقع لم يكن إضراب تموز/يوليو 1990 إضراباً عاماً، علماً إن مئات الآلاف من عمال المناجم قد شاركوا فيه. ومن المحتمل أن تكون إحدى نتائجه تشكيل إتحاد مستقل لعمال المناجم يقوم على وظيفة مزدوجة، نقابية ومياسية<sup>26</sup>.

والحال إنه قد تمت الدعوة إلى كونفرنس في نوفوكوزنيتسك بين 29 نيسان/أبريل و2 أيار/مايو 1990 حيث شكّلت لجان إضراب عمال كوزيكستان، وهي العمود الفقري لثلاثمائة مندوب تمت دعوتهم إلى ما سمي بإحياء حركة عمالية مستقلة واسعة الإنفراس في النقابات. وحضر هذا الكونفرنس عدد هام من الصحف السوفييتية (برالدا، تروود، وارغيمانتي إي فاكتي) كما تم بث بعض النقاشات في جميع أنحاء كوزيكستان<sup>27</sup>.

كان للمثقفين والإشتراكيين الديموقراطيين في موسكو وزن هام في الكونفرنس الذي رفض مع ذلك اقتراحاً من النائب الشعبي ترافكين (ستاليني سابق) بإقامة حزب متعدد الإنتباءات الطبقية. وبعد سجلالات عمومة ومتداخلة تم التوصل إلى إعلان تطبعه روح المساومة: الإتفاق على مشاركة جميع التيارات والمنظمات التي أقرت هذا الإعلان في الإتحاد الجديد. وقد طالب تيار يساري يمثل 25% من المنطويين - ويضم مرة أخرى مثقفي موسكو بوجه خاص، لكن قسماً من عمال المناجم أيضاً - بأن يتضمن الإعلان التزاماً واضحاً بالدفاع عن مصالح العمال، غير إن الأغلبية، ومن ضمنها الإشتراكيين الديموقراطيين، قد رفضت هذا المطلب. لا يزال الوضع إذن في بدايات إنشاء حركة عمالية أصيلة مستقلة،

---

(26) ويتحدث حتى البروفسور السوفييتي ليونيد غوردون في هذا السياق، عن تطور مشابه للتضامن في بولندا عام 1980. الماتيسكو، 8 تموز/يوليو 1990.

(27) كل هذه التفاصيل مأخوذة عن مقالة پول فندر لارسن الرائعة «إتحاد العمل» أثيركور - حزيران/يونيو 1990.

خاصة إن بديل الطبقة العاملة عن مقترحات البيريسترويك الاقتصادية ما يزال شديد الغموض.

عشية الكونغرس تقدمت مجموعة نقابية مُستقلة من لينينغراد تُطلق على نفسها اسم «العدالة»، بمسودة مشروع يتضمن هو الآخر دفاعاً واضحاً عن مصالح العمال. وإذ تُعارض هذه المسودة البيروقراطية والإمتهازات المالية، فإنها تدعو إلى إقامة هيئات للإدارة الذاتية العمالية في جميع المنشآت، بغض النظر عن شكل الملكية في هذه الأخيرة. وفي حين تعارض بيع الأسهم إلى الرأسماليين والشرائح المُتمولة<sup>(28)</sup>، فإنها لا تقف بوجه تحول موجودات المصانع إلى ملكية أسهم كراً إنما لا تعارض فكرة التملك العمالي الجماعي طالما إن أغلبية القوة العاملة توافق على إجراءات مماثلة<sup>(29)</sup>. بإمكان المرء أن يلاحظ إن جميع الأفكار المتعلقة بأشكال الملكية تحتاج إلى وقت كي تُنضج، وإن الغموض ما زال يكتنفها إلى حد بعيد.

وحسب فريدغوت وسيفليوم كان غورباتشيف ومستشاروه المقرَّبون مسرورين عملياً بإضراب عمال المناجم الأول حيث وجدوا فيه محاولة لإزاحة البيروقراطيين الصناعيين المحليين والمناطقيين والوسطيين بفعل «البيريسترويك من تحت»، حيث أن هؤلاء يشكلون العائق الرئيسي بوجه تطبيق «البيريسترويك من فوق». ولا تملك أية وسيلة لمعرفة ما إذا كان هذا الكلام صحيحاً أم لا،<sup>(30)</sup> لكن ما يبدو واضحاً هو خطورة التحدي الذي يُمثله مرجع الإضراب بالنسبة للبيروقراطية بمجملها، ولغورباتشيف بوجه خاص.

بدأء ذي بدء تمحصل الحسارة في الإنتاج وفي مداخيل الدولة، وفي القطع الأجنبي ضمن ظروف تراجع الاقتصاد بشكل حاد. ثانياً، يستخدم المحافظون فقدان سلطة الحزب

---

(28) إنه الهاجس الذي يكمن وراء اقتراحات غورباتشيف الخاصة بملكية الأسهم، والتي تنطوي على دينامية اجتماعية - اقتصادية شديدة الخطورة. إن الهدف الأساسي بالنسبة للحكومة هو امتصاص جزء من السيولة الضخمة المتداولة، والتي تلقى بثقلها على الطلب الجاري على السلع الاستهلاكية وتولد ضغطاً تضخيمياً عالياً. وتبلغ إيداعات بنوك الإذخار ما يقارب مئتي مليار روبل، غير إن أكثر من نصف هذا المجموع يعود إلى نسبة ضئيلة من المودعين. ولما كانت جماهير السكان هي المعنية، فإن أصحاب الرساميل الضخمة القادرون على إتهاز الفرص لمراكمة أرباح فاحشة، هم وحدهم في وضع يسمح بشراء أسهم بهذه الضخامة. وعلى حد قول كاتني وثيقة لينينغراد «المال يُراكم المزيد من المال، من دون توظيف أية قوة عمل من قبل أصحاب الأسهم».

(29) لقد نشرت الوثيقة في فوغت دوني.

(30) تُوفر بعض التقارير المتناقضة التي نقلتها الصحافة شيئاً من المصدقية لهذه الأطروحة، لكن إلى حد معين فقط. أنظر بوجه خاص مقالات الأزلستيا، 30 تموز/يوليو 1989، وأوهونيك، 5 آب/أغسطس 1989.

والحكومة داخل الجهاز لإدانة «الفوضى» وغياب النظام» اللذين أطلقتها الغلاسنوست. وثالثاً، تهدد الإضرابات بإدخال التعددية إلى الحقل الذي يشكل الخطر الأكبر على النموكلاتورا - أي منظمات الطبقة العاملة والنقابات.

كان رد غورباتشيف على هذه التحديات رداً غورباتشيفياً نموذجياً. ففي تشرين الأول/أكتوبر 1989 تم وضع قانون يشرع الإضرابات، ويقيّد حق الإضراب بشدة في آن واحد، موضع التنفيذ<sup>(31)</sup>، وفي حين سمحت السلطات إلى تعزيز هذا القانون كان العمال يسبّرون عموماً على هواهم على صعيد الممارسة من دون أن يواجهوا أي قمع جدي من قبل غورباتشيف.

### ■ المسائل القومية.

بدا حين إن المسألة القومية هي المسألة الأكثر تفجراً في الاتحاد السوفياتي إلى درجة جعلت العديد من المعلقين الغربيين يعتقدون أنها قد دفعت جميع الصراعات الجاهيرية الأخرى إلى خلفية الأحداث. وكما أشرنا في الفصلين الثاني والحادي عشر فإن أي انتفاضة ضد القمع القومي - مهما كانت حقيقية وشرعية - لم تشكل مع ذلك الشرارة الوحيدة أو حتى الرئيسية التي أشعلت انفجارات الجمهوريات السوفياتية المختلفة. إن أي من المظالم القائمة كان يمكن أن تلعب - وقد لعبت بالفعل - هذا الدور: التلوث والمشكلات البيئية الأخرى، قصور البنية الاجتماعية التحتية الفاضح، البطالة المحلية، إنخفاض مستوى المعيشة مقارنة مع المناطق الأخرى، وبوجه خاص المناطق المجاورة<sup>(32)</sup>. لكن بفعل غياب البنى السياسية الديمقراطية، والمنظمات الجاهيرية المستقلة فعلاً، سرعان ما تحولت الحركة القومية إلى أرضية خصبة لجميع هذه التناقضات. وهذا ما حدث بوجه خاص في أرمينيا وجورجيا وجمهوريات البلطيق، حيث انتشرت جبهات شعبية واسعة تجمعت فيها المطالب الشعبية الأكثر تنوعاً (وأحياناً الأكثر تناقضاً).

---

(31) تُتخذ الاحتياطات لتفادي منع الإضراب قبل الدعوة إليه. وتخضع لجان حماية الإضراب التي ترافق التظاهرات في الشوارع، لموافقة الشرطة مثلها مثل التظاهرات.

(32) لقد لعبت قضية التحريب البيئي دوراً أساسياً في العديد من الصراعات القومية. حتى إنها حفزت المبادرة الرائدة في «سمبيلالينسك»، حيث قرّر 500 ألف مواطن بالإجماع إيقاف الاختبارات النووية في باطن الأرض، بمحيط منطلقهم. ودعوا سكان نيشادا لاتخاذ موقف مماثل. أنباء موسكو. 17 كانون الأول/ديسمبر 1989.

مع ذلك، كلما تطورت حركة عمالية مستقلة وواسعة إلى مستوى نقابي شامل، وقادت إضرابات نقابية شاملة كإضراب عمال المناجم، كلما ظهرت في المنظمات النقابية تعبيرات عن التضامن الطبقي. ولا يعني هذا الأمر أن ديناميتها تنحصر منحى معاكساً لحق تقرير المصير القومي - بل على العكس. فلما قد يحدث في الأشهر القادمة، على وجه الاحتمال، هو الميل نحو التمايز الاجتماعي داخل الجبهات الشعبية القومية، وانتقال المصالح الطبقية المختلفة إلى الصدارة.

لا مجال هنا للبحث بشكل تفصيلي في أسباب احتلال المسائل القومية هذه المكانة البارزة في عودة الحياة السياسية إلى الاتحاد السوفياتي. فتحة تحليلات جديدة حول هذه المسألة<sup>(33)</sup>. لكن بالإضافة إلى العناصر التي تناولناها بالتفصيل في هذا الكتاب، بإمكاننا أن نشير إلى بعض السمات المشتركة في هذه الصراعات.

بصورة عامة، تنحو هذه الانفجارات منحى إعادة تشكيل القوى السياسية الطامحة لممارسة السلطة، كل بمفردها أو من خلال تحالفات، وذلك في مختلف الجمهوريات. فمن جهة يتوزع القوميون بين معتدلين على شاكلة «ساجوديس» في ليتوانيا، ومتطرفين مسلحين يمتلك بعضهم توجهاً مميزاً للفاشية - الجديدة بشكل واضح<sup>(34)</sup>، ومن جهة ثانية تحاول بعض قطاعات التموكلاتورا أيضاً الحفاظ على سلطتها وامتيازاتها عبر ركوب الموجة القومية، حتى لو أدى ذلك إلى القطعية مع موسكو، بينما تسعى أجنحة أخرى إلى إرساء مساومة ما بين الحركة

---

(33) أنظر بوجه خاص الأبحاث حول المسألة القومية في الاتحاد السوفياتي التي جمعها غيرت ماير في كتاب Nationalitätenkonflikte in der Sowjet - Union. كولونيا، 1990. وتوفر مقدمة ماير للكتاب معلومات مهمة عن عدم تكافؤ الشروط المادية بين الجمهوريات. وهكذا فإن معدل الحياة بين عامي 1985 - 1986 تراوح بين 61,4 عاماً للرجال في تركمانيا و75 عاماً وما فوق للنساء في أرمينيا وروسيا البيضاء. فيما تراوح معدل وفيات الأطفال بين 11,6 بالآلاف في ليتوانيا و58 بالآلاف في تركمانيا. ويبلغ دخل الفرد في جمهوريات آسيا الوسطى نصف معدل فقط في عموم الاتحاد السوفياتي. وفيما كان التفاوت بالتقديرات الاجتماعية يميل للتقلص في أوائل السبعينات، فإنه عاد للارتفاع مجدداً في العقدين الماضيين. وفي عام 1986 بلغت المبيعات بالفرق في استونيا ولاتفيا وليتوانيا (1802، 1688، 1435 روبلاً على التوالي) أكثر من ضعف مجموعها في تاجيكستان (656 روبلاً) وأوزبكستان (747 روبلاً) وكيرغيزيا (795 روبلاً) - مع العلم إنه يجب أن نأخذ بالاعتبار عند مقارنة هذه الأرقام حجم الاستهلاك الأعلى للتجهيزات المحلية في هذه الجمهوريات الأخيرة، وهذا ما ينعكس بتجديده بالأرقام.

(34) في 18 كانون الثاني/يناير 1990 إتجمعت عناصر فاشية اجتمعاً للده الكتاب من أجل البيريسنوكاء. أنظر مقالة ف. أوسكوتزكي وف. سوكولوف المنشورة في *Süddeutsche Zeitung*، 24 - 25 شباط/فبراير 1990.



القومية والكرملين، أو تنجّه إتحاداً معاكساً بشكل كلي، فتحاول إخضاع هذه الحركة إلى الاتحاد بقيادة الحزب الشيوعي بأيّ ثمن. وأخيراً، برزت منظمات بجاهيرية مستقلة هنا وهناك، وبوجه خاص في أرمينيا، لكن دون أن تهيمن على الحياة السياسية.

تتشكّل تحالفات بين مختلف هذه الاتجاهات، ويفرط عقدها، لتعود فتشكل من جديد، حل خلفية ضغط الكرملين الذي يتأرجح بين القمع السافر - كما في باكو وتبليسي - والقمع المستتر - لكنه لا يقل عنه قدرةً على الردع - من خلال الإجراءات الاقتصادية، كما في ليتوانيا<sup>(35)</sup>.

يصبح الوضع أكثر تعقيداً عندما نأخذ بالاعتبار إن الحركات القومية لا تنطوي على معارضة الكرملين، المحكوم بشوفينية روسيا العظمى، وحسب، بل تنطوي أيضاً على صراعات إثنية - يشابه العنف فيها عنف المذابح المنظمة - حيث توجد أقليات قومية. وهذا يصح، بشكل خاص، على الإشتباكات بين القوميتين الأرمنية والأذربيجانية، وبين القوميتين الألبانية، والتركية، وبين القوميتين الكيرغيزية والألبانية.

لا شك إن لبعض أجنحة البيروقراطية ضلع في أعمال العنف الكريهة هذه، تبعاً لبدأ المضطهدين الذهبي: فَرَّقْ تُسَد. غير إنه سيكون من قبيل التبسيط البالغ أن تُعزى أسباب الشوفينية المفرطة السائدة بين القوميات غير الروسية إلى التحريض البيروقراطي، بالضغط كما هو خاطيء تفسير صعود العنصرية المتطرفة في أوروبا الوسطى في الثلاثينات وبداية الأربعينات، أو صعود «العنصرية الجديدة» في أوروبا الغربية اليوم بمجرد ألاعب أرباب الرساميل الكبرى. فالصراعات الإثنية في الاتحاد السوفياتي هي ذات جذور تاريخية خصوصية، وثمة حاجة لفهمها هي الأخرى.

إنّهم القياصرة، على خلاف الأمباطوريات الإستعمارية الأخرى، إلى خارج العمق الروسي نحو المناطق المجاورة. وهذا ما لا نجد له مثيلاً تاريخياً سوى في ضم بريطانيا لإيرلندا وضم فرنسا للجزائر، مع العلم إن أيّاً من هاتين الحالتين لم تبلغ حجم الضم الذي مارسه الأمباطورية الأولى. أما الوضع الناشئ عن ذلك فيحصل المقارنة فقط مع ما كان يمكن أن ينشأ عن إلحاق شبه القارة الهندية بالبحر البريطانية، وإخضاع جميع صراعاتها

---

(35) تُلقَى مسؤولية القمع الدموي في تبليسي عمومًا على ليخاتشيف، فيها أشرف غورباتشيف بشكل مباشر على الحصار الاقتصادي للبتوانيا.

اللغوية والدينية يوماً بعد يوم للسياسة البريطانية. وهذا ما كان ليوازي قضية سليمان رشدي مضاعفة عشر مرات بل عشرة آلاف مرة. ولما لم تنجح ثورة أكتوبر بإيجاد حل ملائم لجميع هذه المشكلات - وحيث إن القادة البلاشفة قد ارتكبوا أخطاه جسيمة طوال تلك المرحلة<sup>(36)</sup> - فإن الاتحاد السوفياتي قد ورت التركة السامة التي خلفتها القيصرية. وقد عززت الديكتاتورية البيروقراطية فيما بعد الطابع المتفجر، وطويل الأمد، لهذه التناقضات، والتي على غورباتشيف، لسوء طالعها، أن يواجهها اليوم.

من غير المحتمل أن يتمسك غورباتشيف بعناد بالبنى السياسية التي رفضتها الأغلبية الساحقة من المواطنين السوفيات. فلن ينجح في ذلك ما لم يلدجاً إلى القمع الواسع والدموي، الذي لا يمتلك في أي حال أداة لممارسته. وثمة مؤشر بسيط على كون الجيش السوفياتي سوف ييدي استعداداً، وهو نفسه غير محصن إزاء تأثيرات الغلاسنوست، للقيام بالدور نفسه الذي قام به الجيش الصيني (أو على الأقل جزء منه) إبان أحداث ساحة تيان ان مين. فغورباتشيف الإصلاح - الذي يميل أساساً نحو البراغياتة والمنورة - مقبل، كما هو محتمل، على مساومة مع الأجنحة المحافظة في جهاز الحزب وفي قيادة الجيش. وتقوم هذه المساومة على إعادة نظر شاملة بالبنى السياسية - تحويل الاتحاد السوفياتي، على سبيل المثال، إلى اتحاد كونفدرالي على شاكلة وضع دول الكومنولث البريطاني قبل إنشائه عام 1939 - . وسوف تتمتع الجمهوريات الخمس عشرة بشبه استقلالية كاملة في الشؤون الداخلية، بما في ذلك في المجال القضائي وقوات الشرطة، وسوف تُشرف على مواردها الاقتصادية وعائلاتها الضريبية وإنفاقها. فيما تبقى السياسة الخارجية والدفاع وربما النقود، مشتركة بين الجميع<sup>(37)</sup>.

يبدو كل ذلك ضبابياً وغير عملي، ويتطلب الكثير من المفاوضات الباردة والتنازلات المتبادلة حول هذه المسائل، من مثل التخطيط المتبادل بين الجمهوريات وتقسيم العمل، وتوزيع «الفائض الاقتصادي» والعلاقات الاقتصادية مع الدول الأجنبية، وما شابه ذلك. لكنه سوف يبدو كاهون الشروع، إن بالنسبة للذين يخشون تفكك الاتحاد الكامل، أو بالنسبة للذين يقدرون الثمن الباهظ للإنفصال الكلي - هذا الثمن الذي قد يعني تحول الجمهوريات المستقلة كلياً إلى شبه مستعمرات.

(36) أنظر عدد أيار/مايو - حزيران/يونيو 1989 من مجلة الأهمية الراهمة حول تاريخ المسألة القومية في الاتحاد السوفياتي، ويوجه خاص، مقالة أنطونيوس موسكاتو.

(37) حول نقاش هذه المقترحات أنظر غيرت ماير: Nationalitätenkonflikte.

## ■ تداعي أوروبا الشرقية .

إن التحول الأكثر أهمية في العام 1989 من وجهة نظر الاتحاد السوفياتي، هو نهاية «المنطقة العازلة» في وسط أوروبا وشرقها، والتي استولى عليها الكرملين في نهاية الحرب العالمية الثانية. وقد تداعت هذه المنطقة خلال أشهر قليلة، وبساطة تداعي بيت من الورق.

يفترض الحس السليم هذا الامتتاج: إن المنطقة العازلة كانت على الدوام أقل صلابة مما بدت للمراقبين في الشرق والغرب على السواء. ولا يمكن أن تُعزى هذه التحولات الخطيرة في غضون الفترة القصيرة التي حدثت خلالها، إلى مؤامرة مدبرة من السي.إي. أي. أو «الوال ستريت» أو إلى سوء تقديرات غورباتشيف. وإذا كانت السعادة قد طارت عن فوهة الوعاء، فذلك إن الحرارة داخله قد وصلت إلى نقطة الغليان. لقد فقد الحكام المستبدون، أتباع الكرملين، سلطتهم في أوروبا الشرقية لأن الجماهير كانت تكرههم بمق، ولأنهم لم يقدموا لها أملاً مقنعاً بالتغيير الجذري، ولأن الجماهير لم تعد مستعدة لتحمل تشاوبيسكو، وهونيكر، وأخوانها، وبفعل ما يجري، بوجه خاص، داخل الاتحاد السوفياتي، ولأن الفشل الاقتصادي للسنتام البيروقراطي أصبح أمراً بديهياً في جميع هذه البلدان، باستثناء تشيكوسلوفاكيا.

لقد نجم ذلك كله، بالدرجة الأولى، عن واقع إن جميع هذه الأنظمة، باستثناء يوغوسلافيا، هي عبارة عن حاكميات تابعة لموسكو أكثر مما هي نتاج ثورات شعبية وطنية. لكن القصة لا تكتمل فصولاً عند هذا الحد، ذلك أنها هكذا لا تفسر كيف عصفت أزمات مماثلة بيوغوسلافيا وبجمهورية الصين الشعبية، حيث حدثت بالفعل ثورات شعبية وطنية. فما شهدناه هناك هو عجز الديكتاتوريات البيروقراطية بمواجهة الأغلبية الساحقة من السكان، وبوجه خاص الطبقة العاملة. غير أن ذلك قد حدث في سياق دولي وعلمي يتميز بسمات مخصصة: إستقرار اقتصادي وإجتماعي نسبي تشهده الرأسمالية الغربية منذ أكثر من سبع سنوات؛ تراجع وعي الطبقة العاملة في العديد من البلدان المعنية بفعل موجات القمع البيروقراطي (بوجه خاص في المجر لكن كذلك إلى حد ما في بولندا) وعقود من الديكتاتورية البيروقراطية، والفساد وسوء الإدارة.

ضمن هذه الظروف، لم تؤدِ الانفجارات الشعبية التي حدثت في عام 1989 إلى تنظيم ذاتي واسع النطاق للطبقة العاملة، وما كان يمكن لها أن تؤدي بالتالي إلى الثورة السياسية. لم

يكن الأمر عبارة عن تكرار لتجربة المجالس العمالية في المجر عام 1956، أو لربيع براغ في عامي 1968 - 1969، أو لانتفاضة التضامن في بولندا في عامي 1980 - 1981. حيث إن هذا السيل قد انقطع في مكان ما في منتصف الثمانينات، ومنذ ذلك الحين عانى اليسار العالمي من مرارة الصدمة.

مع ذلك لم تتم إعادة الرأسمالية على الفور إلى هذه البلدان. وأقصى ما يمكننا قوله إن الأحزاب وتكتلات الأحزاب، التي تؤيد عودة الرأسمالية، هي اليوم في السلطة في بولندا والمجر. وليست الأمور بعد على هذا القدر من الوضوح في تشيكوسلوفاكيا وكرواتيا وسلوفينيا، وحتى أقل من ذلك في رومانيا وبلغاريا.

ينبغي التشديد في هذا المجال على أن الحكومة وسلطة الدولة هما غير متطابقتين. لقد وُجدت في التاريخ برلمانات إقطاعية وما قبل إقطاعية (في إيسلندا). ووجدت برلمانات شبه إقطاعية. لماذا لا يمكن أن توجد برلمانات ما بعد رأسمالية إذن؟ إن الطبيعة الطبقة للبرلمان تتوقف على الطبيعة الطبقة للدولة (باستثناء ظروف الحرب الأهلية الشاملة). فالقاعدة العامة الوحيدة هي أن المؤسسات البرلمانية الصرف تحمل من مصادرة الطبقة العاملة سياسياً عملاً أسهل مما في ظل المؤسسات ذات النمط الديمقراطي السوفياتي. إن طبيعة الجهاز القومي تتخذ بالتأكيد الأهمية نفسها التي تتخذها طبيعة البرلمان عند تحديد الطبيعة الطبقة للدولة. وثمة ما يدفع للاعتقاد بأن هذه الطبيعة بالكاد تغيرت في غالبية بلدان أوروبا الغربية.

فضلاً عن ذلك، إذا كانت الحكومتان المجرية والبولندية قد أعلنتا بوضوح عن نيهما إعادة الرأسمالية والملكية الخاصة، فإن هذا الإعلان يبقى بحاجة لموضعه موضع التنفيذ. حيث إنه لا يمكن أن تُعْتَرَل طبيعة الدولة إلى ما تُعلنه الحكومة - ولأ ما كان بالإمكان اعتبار ألمانيا والنمسا بلداناً إشتراكيين بين عامي 1918 - 1919، وكذلك الحال بالنسبة للبرتغال في العام 1975.

من أجل إعادة الرأسمالية ينبغي أن تتبثق طبقة بورجوازية تمتلك الجزء الرئيسي من فائض الإنتاج الإجتماعي وتُشرف عليه. كما ينبغي أن يتطوّر الاقتصاد ضمن الإطار العام للقوانين التي تُحرك نمط الإنتاج الرأسمالي - وهذا يعني، في التحليل الأخير، تطوره على قاعدة قانون القيمة والسوق الرأسمالي العالمي. وإذا نظرنا لحالة أوروبا الشرقية كحالة

لملموسة، وباستثناء بوهيميا ومورافيا، فإن هذا الأمر سوف يعني عودة هذه الدول إلى صورتها السابقة كدول مصنعة شبه مُستعمرة على الطراز الذي كانت عليه قبل عام 1945<sup>(38)</sup>.

وحق اليوم ما تزال هذه الطبقة، في أوروبا الشرقية، في طورها الجنيني الأول وحسب، وما يرح التخصيص ظاهرة هامشية. ومع العلم إن قطاعات كاملة من النيوموكلاتورا تحاول بالتأكيد أن تتخطى هذا الهامش، لكنها تفتقد إلى المهارة والمهوبة والحساسية اللازمة، وتفتقد قبل كل شيء إلى الثروة، لتعمل بفعالية بالمعنى الرأسمالي للتعبير. والحال، ثمة ما يدعوا للإعتقاد بأن هناك سيورة تاريخية جديدة، تتمثل في «الانتقال إلى الرأسمالية» أو إلى أحد نماذج «رأسمالية الدولة» العالم - ثالثة، حيث تُحفز الدولة التراكم البدائي لرأس المال. غير أن هذه السيورة لم تبلغ بعد نقطة اللا عودة<sup>(39)</sup>. ثمة حاجة إلى فترة تتراوح بين خمس سنوات وعشر سنوات ما لم نقل إلى خمس عشرة سنة، كي تستجيب التغييرات الكمية إلى تغيرات نوعية<sup>(40)</sup>.

لن نحسم المسألة، في المطاف الأخير، في مجال الأفكار، والقانون التجاري أو الضمانات الدستورية الممنوحة للملكية الخاصة، بل إنها متحسم في ميدان الصراعات الاجتماعية. فمن المستبعد جداً أن تقبل الطبقة العاملة في أوروبا الشرقية بكل سلبية - حتى وهي في هذا الوضع المخرج ضمن الظروف السياسية والأخلاقية - الأيديولوجية غير الملائمة - بأي خفض حاد لمستوى معيشتها وإلغاء سلسلة كاملة من مكتسباتها الاجتماعية<sup>(41)</sup>. وإذا أخذنا بالسياريو الأسوأ فإن الطبقة العاملة سوف تصدى بقوى مشتتة

---

(38) أفردت حكومة مازوفيتشكي في بولندا - التي صوّت لها النواب الشيوعيون السابقون - مجموع 7 600 منشأة تابعة للدولة (وتسهم بمعدل 80% في الاقتصاد) لمشروعات التخصيص. وقد رُفض طلب منح الأولوية للفترة العاملة في شراء الأسهم داخل منشأتها، باعتبار هذا الطلب طلياً (غير عادل). وسوف تكون حصتها بالنسبة محدودة بـ 20% من الأسهم. أُنترناشيونال هيرالد تريبيون، 14 - 15 تموز/يوليو 1990. ينبغي أن نشير مع ذلك إلى أن عواقب لا حصر لها (وقد عُدتها نيوزورشر زايتونغ بدقة في عددها الصادر في 6 تموز/يوليو 1990) تعترض هذه التعليلات. حيث أن العديد من المنشآت الخاصة - عدا تلك التي جرى بيعها إلى الرأسمال الأجنبي - تنتمي إلى القطاع الثالثي في الاقتصاد، ويختص باستيراد السلع الغريبة.

(39) أنظر مقالة هانز جورجين شولتز في الأعمى الرابعة صيف 1990.

(40) هذه هي وجهة نظر البروفيسور بوزيك على سبيل المثال. المصدر المذكور أعلاه.

(41) لقد انخفضت القوة الشرائية في بولندا بمعدل 40% خلال النصف الأول من عام 1990، فيها ارتفعت البطالة إلى 600 ألف - وهذا يبقى رقباً منخفضاً من وجهة نظر المشتتار الاقتصادي في صندوق النقد الدولي سائ.

ومجزأة، وبنتيجة ذلك سوف تتخطى أقلية ضئيلة منها تضعفها السياسي، دون أن يتشكل بديل جماهيري «للحلول» الليبرالية الجديدة/الإشتراكية الديمقراطية اليمينية. أما إذا سارت الأمور على نحو أفضل قليلاً، فسوف تبرز ملامح منظمات مستقلة للطبقة العاملة، وليدة فضلات واسعة، وسوف تلجأ إلى مقاومة سيرورة إعادة الرأسمالية بصورة أكثر منهجية. لكن في الحالتين ستقتضي مرحلة طويلة من عدم الإستقرار السياسي، قبل أن يتضح أي عنصر من عناصر الوضع بصورة نهائية.

أما البرجوازية العالمية فإنها، من ناحيتها، تشعر بالإغتياب من دون أدنى شك إزاء المنظورات المباشرة في أوروبا الشرقية. وإذا كانت تتردد في توليف كميات ضخمة من الرساميل، فلأنها ما زالت تشكك في توافر الشروط الضرورية «للإنطلاقة» الرأسمالية<sup>(٣٥)</sup>. وما قاله ماركس بصدد الكنيسة الإنجليكانية في مقدمة المجلد الأول من رأس المال، يصبح أيضاً على الشركات متعددة الجنسية في عالم اليوم: سوف تقبل أن تضحي بثمان وثلاثين وصية من وصايا الإيمان التسع والثلاثين، بما فيها الإيمان بالمنشأة الحرة، على أن تخسر جزءاً من 39 من أرباحها وثرواتها.

تشكل جمهورية ألمانيا الديمقراطية الاستثناء الذي يُثبت القاعدة، حيث أن الرأسمال يجد هناك حداً أدنى من الاستقرار السياسي والشروط الأخرى المفترضة لتشغيل الاقتصاد الرأسمالي. غير أن تلك الاضطرابات البائسة من النوموكلاسيكورا، التي اعتنقت مذهب الملكية الخاصة، لن تكون هي الضامنة لهذا الرأسمال، بل ستفمنه، بشكل مباشر، «الدويتش بنك» و«السيمنز» و«الديملر بنز» و«الآلنيز فرسشيرونغ»<sup>(٣٦)</sup> التي ستعمل تحت مظلة «البانديسانك» و«الباندسموير» و«الباند سفير فاسونغشوتز»<sup>(٣٧)</sup> أي بتعايير أخرى، ستفمنه قوة

---

(42) لقد قدمت الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية حسابات ضئيلة في بنك التوظيف الأوروبي الجديد في أوروبا الشرقية وقد كتبت مجلة الأكونوميست بطريقة لئيمة، لكن حقيقية، في عددها الصادر في 16 حزيران/يونيو 1990، تحت عنوان «لا تندفصوا: إن تدفق التوظيف المباشر إلى الدول الشيوعية السابقة ما يزال هزئلاً. فالشركات المستثمرة تهمد استثماراتها على الطريقة التبعية في أغلب الأسواق الحديثة والقائمة على مبدأ إن الذي يوظف لاحقاً يعني الأرباح الأكبر... والطريقة الأسرع لتعليم الأوروبيين الشرقيين على أصول السوق الحرة تقوم على إدخالهم في المنافسة مع المكسيكيين والماليزيين لهذه بلذ جهد كبير من أجل الحصول على الدولار والين والمارك الألماني من المدخرين الغربيين». انظر أيضاً مقالة بيترغروان «الدبلوماسية الاقتصادية الغربية وأوروبا الجديدة» نيو لفت ويغو، العدد 182 تموز/يوليو - آب/أغسطس 1990.

(٣٥) شركات ألمانية غربية (م).

(٣٦) شركات ألمانية شرقية (ع).

الامبريالية الألمانية الغربية ودولتها البورجوازية. وبالطبع لا توجد ضمانات مماثلة في أي بلد أوروبي شرقي آخر.

بالنسبة لغورباتشيف ولقسم هام من التوموكلاتورا السوفييتية تُشكّل خسارة المنطقة العازلة صفقة قاسية يُصعّب التحايل عليها بطريقة رواقية<sup>(43)</sup>. ويسعى غورباتشيف للحصول على أعلى المكاسب الاقتصادية من الغرب لقاء هذه الصفقة، فهو سوف يحمل لسنوات طويلة عبء الإنهام بدتصفية المعسكر الاشتراكي<sup>(44)</sup>، كما إنهم تشرشل حزب العمال بتصفية الأمبراطورية البريطانية في الهند.

لكن مهما كانت الحقيقة جارحة بالنسبة للمخاتشيف وغيره، كما كانت بالنسبة للكونغوليل بليمز في بريطانيا، فإن غورباتشيف لم يكن يمتلك خياراً آخر. فليس بإمكانه استخدام الجيش السوفييتي كما فعل دينغ في الصين، ليس إلا لأنه لم يكن متأكداً من أن هذا الجيش سوف يسمح باستخدامه بهذه الطريقة. وأي مجزرة تحدث في برلين، أي في وسط أوروبا، كانت ستعني دفع الوضع إلى شفير الحرب العالمية الثالثة. وما هو الثمن السياسي لجريمة مماثلة، عالمياً وداخل الاتحاد السوفييتي<sup>(45)</sup>؟ فإن يطرح المرء السؤال يعني أن يجيب عنه.

### ■ مؤتمر الحزب وما تلاه.

لقد تراءت صورة التحولات السياسية الجارية خلال الأشهر الثمانية عشر المنصرمة في الاتحاد السوفييتي بصديق في مرآة المؤتمر الثامن والعشرين للحزب الشيوعي، كما يمكن أن يتبين من مقارنة سجلاته وقراراته بسجلات الكونغرس الحزبي التاسع عشر وقراراته أو المؤتمر السابع والعشرين. وما يجعل الأمر أكثر إثارة للاهتمام وهو إن المؤتمر كان من حيث تشكيله مؤتمراً لرجال الجهاز: 48 بالمائة من المنتمين كانوا من أعضاء متطرفين في الحزب، و20 بالمائة منهم من كبار الإداريين أو رسميين من ذوي المناصب الرفيعة على جميع المستويات، و7 بالمائة فقط من العمال والفلاحين<sup>(46)</sup>.

---

(\*) مذهب فلسفي أنشأه زينون حوالي 300 ق.م. وهو القائل بأن الإنسان الحكيم هو الذي يتحرر من الإفعال ولا يتأثر بالفرح أو الترح، ويخضع من غير انفعال لحكم الضرورة القاهرة (م).

(43) حسب الأكبرس - 29 حزيران/يونيو 1990 فإن غورباتشيف كان قد وضع خطة للإصلاح السريع في أنظمة أوروبا الشرقية عام 1988، غير أن الحكام المحليين قد سرعوا في عملية سقوطهم، إذ رفضوا بعباد وضع هذا البرنامج موضع التنفيذ.

(44) أنباء موسكو، 17 حزيران/يونيو 1990.

ليس لدى الشعب السوفياتي أي وهم بهذا الصدد. فقد قدم استفتاء للرأي أجرته «سبيريا سكاي غازيتا» الإجابات التالية على هذا السؤال: مصالح من يمثل الحزب الشيوعي، حسب رأيك؟ مصالح الجهاز - 85 بالمائة، مصالح أعضاء الحزب - 11 بالمائة، مصالح الشعب بأكمله - 7 بالمائة، مصالح العمال - 2 بالمائة، مصالح المثقفين - 2 بالمائة، مصالح الفلاحين - 2 بالمائة، مصالح مجموعات إجتماعية أخرى - 13 بالمائة<sup>(45)</sup>.

لكن الحزب، مع ذلك، ليس عبارة عن النوميكلاتورا الطاغية وحسب. ومع العلم إنه حزب البيروقراطية، فلا يمكنه أن يؤدي وظيفته كمحزب ما لم يعمل كسَير لنقل الحركة [Transmission belt] بين جميع الطبقات والشرائح الإجتماعية الأساسية في الاتحاد السوفياتي، فيُرجع كل الإرتجاجات الاجتماعية في صفوفه.

نمن أصل 19,228,000 عضو حزبي، عشية المؤتمر الثامن والعشرين، ثمة:

- 5,4 ملايين - أو 28,1% - مستخدم (من فيهم البيروقراطيون)؛
- 3,9 ملايين - أو 20,2% - عامل؛
- 3,3 ملايين - أو 17,4% - متقاعد وريّة منزل؛
- 2,9 مليون - أو 14,5% - فلاح؛
- 2,4 مليون - أو 12,5% - من الانتلجنسيا؛
- 1,2 مليون - أو 6,2% - من القوات المسلحة.
- 0,1 مليون - أو 0,5% - من الطلاب<sup>(46)</sup>.

إن هؤلاء الملايين من العمال والمثقفين والجنود والمتقاعدين وربّات البيوت، ذوي الياقات البيضاء والياقات الزرقاء، ما عادوا مرتعنين وسليبين كما كانوا في ظل ستالين، وما عادوا متبلّدين ومحبطين كما كانوا في ظل بريجنيف. إنهم يتعلمون تدريجياً أن يقفوا ويمرّوا من استيائهم وعن تطلعاتهم، حتى لو كانت الأغلبية بينهم لا تصوغ مطالبها، بشكل مشترك، على صورة برامج سياسية أو خيارات مختلفة بوجه خاص عن خيارات النوميكلاتورا بمختلف أجنحتها. إنهم يمارسون ضغطاً متنامياً، مما لا يتيح للمؤتمر النوميكلاتورا أن يكون مؤمراً للنوميكلاتورا وحدها. ثمة أصوات أخرى تُسمح في هذا المؤتمر. وجميع شرائح

(45) المصدر السابق.

(46) أتيه موسكو، 8 تموز/يوليو 1990.



المجتمع السوفياتي ترفع صوتهما - لكن بنسب أقل، بالتأكيد، من حجم القوى الاجتماعية المعارضة في البلد بأكمله.

كانت القضايا التي طغت أكثر من غيرها على هذا المؤتمر هي الإستهاء الجماهيري الواسع من عدم توافر السلع الاستهلاكية والخدمات، وفقدان الثقة بالحزب والحكومة وأزمة السلطة العامة الناجمة عن ذلك<sup>(47)</sup>. وجاءت نتائج استفتاء الرأي في أيار/مايو - حزيران/يونيو على الشكل التالي<sup>(48)</sup>.

- هل تعتقد إن الحكومة قادرة على إخراج البلاد من هذه الأزمة؟

أيار 1990	حزيران 1990	
14 %	8 %	نعم
18 %	10 %	نعم أكثر من لا
29 %	35 %	لا أكثر من نعم
19 %	32 %	لا
20 %	15 %	لا أعرف

- ما رأيك باقتراح إستقالة الحكومة؟

46 %	يدعمون الاقتراح
22 %	يعارضونه
32 %	لا يعرفون

ليس الأمر عبارة عن استفتاءات للرأي وحسب، فقد عكست الإجابات ردود الفعل في الشارع، والتعبئة الجماهيرية الواسعة: وعلى الرغم من الحدود الموضوعة بوجه الديمقراطية، عبر الإستهاء عن نفسه في صناديق الاقتراع - عند انتخاب يلتسين، على سبيل المثال، إلى رئاسة مجلس السوفيات الأهل في جمهورية روسيا، في ظل المعارضة الشديدة من قبل الجهاز. صحيح أن يلتسين قد حاز على أغلبية ضئيلة بين النواب الروس، كما كنا قد أشرنا، غير إن استفتاء للرأي بين ما لا يقل عن 84 بالمائة من المستجوبين يؤيدون انتخابه، ويعارضه 15 بالمائة فقط، فيما لا يمتلك الواحد بالمائة المتبقي أي رأي<sup>(49)</sup>.

(47) مذكور في مقالة كروستني، «الفوضى الاقتصادية وأزمة السلطة في الاتحاد السوفياتي».

(48) أنباء موسكو، 8 تموز/يوليو 1990.

(49) المصدر السابق.

إبان المؤتمر الثامن والعشرين نفسه، نشأ ديالكتيك خاص بين محافظي الحزب من جهة، و«ضباط الصف» من جهة ثانية (الذين يعكسون الضغط الجماهيري وإن بطريقة مشوّشة). ففي المرحلة الأولى سيطر المحافظون المعتدلون على أجواء المؤتمر، حيث حاول ليفاتشيف، الناطق بإسمهم إدارة الدفة، مثلاً برع في ذلك خلال الكونغرس التاسع عشر للحزب<sup>(50)</sup>. وجرى تصوير «الليبراليين» من مثل الكسندر ياكوفليف وفاديم ميدفيديف وإدوارد شيفارنادزه كـ «البُعيث»<sup>(51)</sup>، ووجهوا بهجمات قاسية فُسِّمت للمرة الأولى منذ خمس سنوات هتافات من مثل «ينبغي أن نعود إلى نظام أندريووف».

مع ذلك، عندما ظهرت خطوط الإنقسام بوضوح أكبر، ولاح خطر الإنشقاق، بدأ هجوم «الليبراليين» المضاد ويؤتي ثماره. فالمحافظين المعتدلين، على عكس الستالينيين الأقحاح، يخافون إنقساماً مماثلاً مثلاً يخافه أنصار غورباتشيف. وحسب ما نُقل عن المؤتمر، فإن غورباتشيف قد استطاع، من خلال التهديد بالاستقالة، التحكم بالوضع ودفع المحافظين إلى التراجع<sup>(52)</sup>. فأعيد إنتخابه بأغلبية واسعة. أما النزاع الأكثر أهمية - حول منصب نائب الأمين العام - فقد انتهى إلى هزيمة مُنكرة لليفاتشيف على يد تحالف المحافظين الأكثر اعتدالاً، والأكثر تلوناً، والغورباتشيفيين و«الليبراليين»<sup>(53)</sup>. أما الفائز بالمنصب فلاديمير ايفاتشكو، فهو شخصية باهتة من المحافظين المعتدلين، السكرتير الأول السابق للحزب الأوكراني، ومن ثم رئيس مجلس السوفييات الأعلى الأوكراني. وهذا ما يوفر لغورباتشيف مكسباً إضافياً لناحية تعزيز الحضور الأوكراني رمزياً في بنى السلطة المركزية، مما قد يترجم قتيلاً إنفجار أكبر قبيلة قومية.

ويتبين من الطريقة التي انقسم فيها المحافظون داخل المؤتمر إلى أي حد ينبغي أن نحترس من المبالغة في تبسيط الاختلافات السياسية في المرحلة الحالية من الصراعات داخل الحزب والاتحاد السوفياتي، ومن تفسير كل شيء بمقولة الصراع المباشر بين المعسكرين

---

(50) كانوا قد اختاروا أصلاً مجموعة التندوين من جمهورية روسيا السوفياتية حول الزعيم المحافظ الجديد في الجهاز الروسي بولوسكوف. أنظر نيو زورشر زيتونغ العدد 29 حزيران/يونيو 1990.

(\*) بالفرنسية في الأصل (م).

(51) أنترناشيونال ميرالد تريبون 21 حزيران/يونيو 1990.

(52) من المثير أن يكون الشخص الوحيد الذي وافق، في نهاية المطاف، على الوقوف في وجه غورباتشيف هو آلفا لاني أحد قادة إضراب عمال الناجم في سيبيريا.

الليبرالي والمحافظة<sup>٥٣</sup>. مع العلم إن حظر التكتلات ما زال موجوداً في الكتب، في إمكاننا التمييز بين سبعة اتجاهات داخل الحزب الشيوعي. وقد تشكلت ثلاثة منها كاتجاهات أو تكتلات علنية من دون أن تُطلق على نفسها هذه التسميات<sup>٥٤</sup>.

- (1) اتجاه علي إشتراكي ديموقراطي - يميني، لا بل ليبرالي - جديد يمثل على سبيل المثال، ألقانا سييف، ويتميز بعداء كُلي للماركسية ولثورة أكتوبر.
- (2) اتجاه يتعلق حول المنبر الديموقراطي. الذي يضم في صفوفه إشتراكيين - ديموقراطيين يساريين، وغورباتشيفيين جلدريين، وشعبيين على نمط بلتسين - وهو تحالف ظرفي وغير مُستقر، وقد ينتهي في أي وقت.
- (3) غورباتشيف والغورباتشيفيون الفعليون.
- (4) جماعة رجال الجهاز المحافظين ومعاونيهم المؤدبين، وينقسمون هم أنفسهم إلى «صقور» مثل ليغاتشيف ورؤساء النوموكلاتورا في موسكو ولينينغراد، و«حمام» في أوكرانيا وروسيا البيضاء.
- (5) المحافظون المتطرفون والستالينيون الجدد على نمط نينا أندرييفا<sup>٥٥</sup>.
- (6) بيروقراطيون من جمهوريات مختلفة يحاولون الإستناد إلى القومية المناطقية، والدفاع عن سلطتهم وامتيازاتهم، بأخذ مسافة عن الكرملين.
- (7) المنبر الماركسي. يسار الحزب الحقيقي، ويمثل 3 بالمائة من الأعضاء، (وهي نسبة غير صغيرة بالأرقام المطلقة) لكنه تمثل بثلاثة أعضاء في المؤتمر. والناطق الرئيسي بإسمه هو بوزغالين<sup>٥٦</sup>.

(53) لقد شدّد بوريس كاغازلتسكي، بحق، على إنه من قبيل السخف وصف الداعمين إلى تعميم إزالات السوق على نطاق واسع في الاتحاد السوفياتي، «باليسار». فالأصح وصفهم «بوسط اليمين»، ووصف المحافظين ببساطة «بالتيار اليميني».

(54) لقد تقدمت ثلاثة اتجاهات ببرنامجها الخاصة بشكل رسمي إلى المؤتمر الثامن والعشرين: أغلبية اللجنة المركزية (الغورباتشيفيون والمحافظون المتدلون)، المنبر الديموقراطي، والمنبر الماركسي.

(55) إن برنامج نينا أندرييفا هو برنامج ستاليني قومي قمي (انظر أبناء موسكو 20 أيار/مايو 1990). لكن الأمر الأكثر إثارة للاهتمام هو الدعم الذي قدمه الكسنندر زينويف لستالين بمفعول رجعي، فبعد أن كان هذا المهاجر المعادي للشيوعية ولثورة أكتوبر بكثير من التعرّف قد هاجم ستالين وأعماله لفترة طويلة، فإنه يرى الآن إن عهد ستالين كان «أعظم عهد» على الإطلاق (أبناء موسكو 13 آب/أغسطس 1989). ودخل الاتحاد السوفياتي نفسه تأسست مؤخرًا «جمعية ستالين» التي يديرها الجنرال دزور شادزه التي تعتبر أن ستالين كان «أعظم زعيم في التاريخ وبين البشر». سوفيات ويكلي 21 حزيران/يونيو 1990.

(56) انظر المقابلة الهامة التي أجرتها معه أنبركوف في 1 حزيران/يونيو 1990.

وفي الختام، لم يحقق المؤتمر انتصاراً للمحافظين ولا سيطرة لغورباتشيف وأعدائه. وأعلن عدد من الوجوه القيادية عن مغادرته صفوف الحزب: بوريس يلتسين، وغاغريل بويوف (رئيس بلدية موسكو) وسويشاك (رئيس بلدية لينينغراد) والزعماء الرئيسيون للمنبر الديمقراطي، وعدد قليل من أبرز «الليبراليين» الجدد، فيما قرر مؤيدو المنبر الديمقراطي البقاء في الحزب. لكن علينا أن نتصور لنرى ما إذا كانوا سيستمرون في موقفهم هذا - خاصة إن المنبر يلاقي صدى أوسع، وهو خارج الحزب.

لقد استيق غورباتشيف هذه التطورات منذ ستة أشهر على الأقل، ولهذا قام بسلسلة من التحسينات الجوهرية، لا بل المدهشة، في مجالي الأيديولوجيا والسياسة، ففي شباط/فبراير 1990 تخلى عن دوحها «الدور القيادي للحزب»، وبعد شهرين أدخل نظام انتخاب الرئيس بالإقتراع العام إلى الدولة<sup>(57)</sup>، وفي أيار إنحاز نهائياً إلى خيار إزدواجية القيادة السياسية بين هيئات الدولة المركزية (الرئاسة، والمجلس الرئاسي) وهيئات الحزب المركزية (اللجنة المركزية، المكتب السياسي والأمانة). علماً أنه حاول تغطية ذلك بالقول أن المسألة تعني مجرد «تقسيم عمل»، يتحرر فيه الحزب من مهمات الإدارة اليومية للدولة وللإقتصاد.

لقد تعزز تقسيم العمل هذا بعدد من التغييرات التشريعية داخل الحزب الشيوعي، التي وطدت سلطات غورباتشيف الهونايرتية. فلن يُنتخب الأمين العام بعد اليوم من قبل اللجنة المركزية، بل بواسطة مؤتمر الحزب، على الشكل الذي يجعل أي إنقلاب، شبيهه بانقلاب سوسلوف وبريجينيف على خروتشيف، مستحيلاً من الناحية الشكلية على الأقل. وجرى توسيع اللجنة المركزية إلى درجة تجعلها ماثلة للبرلمان.

وتنحى أبرز المسكينين بزمam السلطة في الدولة بصورة طوعية عن المكتب السياسي، بمن فيهم الوزراء: رئيس الوزراء، رئيس الغومبيلان قائد الكا. جي. ب. والجيش، والمكلف بشؤون الدبلوماسية السوفياتية. وسوف يضم المكتب السياسي من الآن وصاعداً ممثلاً واحداً عن كل جمهورية من جمهوريات الاتحاد السوفياتي الخمس عشرة. من ناحية ثانية، تعزز دور الأمانة، التي ما يزال المحافظون يرمون بثقلهم داخلها، من خلال المواقع العليا في جهاز الحزب في لينينغراد وموسكو، ويلعبون بالتالي دوراً ممثلاً. لكن من الناحية

---

(57) لقد شدد ديفيد سيبو، بحق، على الميل السلطوية المتنامية ليس لدى بعض الغورباتشيفيين وحسب، بل حتى لدى «الليبراليين راديكاليين» مثل المؤرخ كليمكين، أنترناشيونال فيوبونت، 9 نيسان/أبريل 1990.

العملية، يحتل غورباتشيف وحده موقعاً حاسماً في مؤسسات السلطة المركزية داخل الحزب والدولة. وإذا بُرِضِي إجتاع هذين الموقعين في شخص رجل واحد المحافظين لناعية إن الدور السياسي للحزب لم ينته، فإنه بالتأكيد يُعزز موقع غورباتشيف الهوناري<sup>(58)</sup>.

مع ذلك فإن غورباتشيف يركب مخاطر هامة بقيامه بجميع هذه التحركات. أولاً إن تحويل المكتب السياسي إلى «هيئة فيدرالية» قد ينقل جميع الصراعات الإثنية إلى داخل القيادة العليا للحزب، مع ما ينطوي عليه هذا الأمر في نتائج يصعب تصورها الآن، على مستوى قدرة المكتب السياسي على العمل، كما هو الحال في يوغوسلافيا. ثانياً، إن عدم إبعاد المحافظين عن مراكز السلطة في الحزب قد يغذي دينامية «الليبراليين الراديكاليين» باتجاه الإنشقاق. ثالثاً، إن غورباتشيف، إذ يبدو مستعداً للمساومة حول جميع القضايا الرئيسية، - وفي مقدمتها مدى الإصلاحات الاقتصادية ونحوها - يُغذي جسّ الإحباط العام. فبما يفقد الحزب والحكومة سلطتهما، بصورة متزايدة، أما أعين الجماهير، التي ضاقت صدرها بوعود، لا تُجدي نفعاً في إيقاف تدهور مستوى معيشتها. إن الأبواب مشرعة، والحالة هذه، أمام ظهور زعيم آخر مركزي يُجسّد «التغيير الجذري».

يبدو وكأن يلتصق قد أخذ هذا الدور بالذات. إنه يجمع بمهارة بين صورته الذاتية كداعية ديمقراطي جذري، معادٍ، في آن واحد، للإمتهيازات البيروقراطية، وللتسويق في الإصلاح الاقتصادي، وبين معارضته للإجراءات التي تؤدي إلى تدهور مستوى معيشة العمال بشكل حاد<sup>(59)</sup>. فالخروج الأساسية التي يستخدمها ضد خطة رييكوف الاقتصادية لا تنطلق من أن هذه الخطة لا تذهب بعيداً بما فيه الكفاية، بل من أنها تفرض على الجماهير أعباء لا يمكن القبول بها.

كانت نقطة الضعف في موقف يلتصق على إمتداد الأشهر الثمانية عشر الماضية فشله في إقتراح أي بديل لبرنامج غورباتشيف - رييكوف الاقتصادي. على أي حال، يبدو الآن، أنه قد أصبح يدعم بوضوح مسار التخصيص واسع النطاق، الذي ينطوي على بطلالة ضخمة<sup>(60)</sup>. وليس من المؤكد على الإطلاق أن تستطيع شعبيته الصمود أمام هذا الاختبار.

(58) لقد برز موقع غورباتشيف الهوناري في الحزب وفي البلد في آن واحد بوضوح، عندما تخطى جميع قرارات المؤتمرات السابقة وفرض زيادة عدد أعضاء اللجنة المركزية - فقط ليعمن دخول مستشاريه الرئيسيين إليها.

(59) أنظر بوريس يلتصق، *Against the Grain*، لندن 1990، صفحة 127 - 134.

(60) لقد قيّمت أرقام حول إحتمال تحول 40 مليون شخص إلى البطالة بفعل إغلاقات المنشآت غير المربحة، ولضائدي هذا العلاج القاتل تنبّه غورباتشيف ورييكوف لإحتمال ودة الفعل الشعبية الواسعة وخففوا من لهجة إقتراحاتهم في مؤتمر نواب الشعب، وبالنظر بوجه خاص، إلى خطط رفع الأسعار.

إن الصعوبة الموضوعية تكمن في أن البيروستروكا - في ظل غياب أية إمكانية تخصيص رأسمالي أصيل من جهة، أو أية إدارة ذاتية عمالية قائمة على التخطيط الديمقراطي من جهة ثانية - تنطوي على إمكانات ضعيفة للتغيير الحقيقي في وظائف الاقتصاد السوفياتي. إنها تبقى، في جوهرها، عبارة عن إقتصاد موجه بطريقة مركزية بيروقراطية<sup>(61)</sup>. وحتى النمو البطيء - والبطيء جداً - للقطاع الخاص ليس بالأمر الجديد. فقد ارتفع إسهام هذا القطاع في الدخل الوطني من 9% عام 1970، إلى 17,9% عام 1986، هذا دون أن نأخذ بالاعتبار الإسهام الضخم للإقتصاد «السري»<sup>(62)</sup>. وقد تم تمرير تعديل على المادتين 10 و13 من الدستور اللتين تحدان علاقات الملكية، في 14 آذار/مارس 1990<sup>(63)</sup>. لكن، فيها يُعزّز هذا التعديل الملكية الخاصة، ويشرع تملك الأسهم، وإنشاء شركات مساهمة، فإن حقل تطبيقه ما يزال محصوراً في الزراعة والنشاطات الحرفية الصغيرة وقطاع الخدمات.

وفي الختام، يمكن القول إن غورباتشيف قد سجّل انتصاراً جزئياً ومؤقتاً في المؤتمر الثامن والعشرين، عبر تقديمه تنازلات محدودة للقوى الرئيسية المتصارعة داخل هذا المؤتمر. لكن كان عليه أن يدفع ثمن ذلك على شكل تقسيم فعلي للسلطة: بين الدولة وأجهزة الحزب؛ وداخل أجهزة الحزب نفسها، وبين السلطات المركزية وبقي السلطات القومية النابذة للمركز، وبين جميع أدوات السيطرة على الحركات الجماهيرية والهيئات الصاعدة الممثلة للحركات الجماهيرية المستقلة. وعلى العموم، يمكن القول إن غورباتشيف يُمسك بزمام الدولة. وبمساعدة «الليبراليين» يمكنه أن يُعمّم سيطرته على وسائل الإعلام. فيما لا يزال المحافظون يسيطرون على جهاز الحزب والقطاعات الرئيسية في الاقتصاد. أما فيما يتعلق بمعرفة من يمارس السيطرة الفعلية على الكا.جي.ب. والجيش، فهذا سؤال من الأسئلة الرئيسية التي ليس بمقدور أحد تقديم إجابة عنها في الوقت الحاضر.

22 تموز/يوليو 1990

أرنست ماندل.

(61) أنظر هذا الصدد: أريك ازرايليوفيتش «Les Ratés de la Perestroïka» لوموند، 6 حزيران/يونيو 1990.

(62) أنظر فرنسوا سبرو. «الاستثمار الإقتصادي في الاتحاد السوفياتي»، باريس 1989، ص. 353.

(63) نيو زودشر زيتونغ، 21 - 22 تموز/يوليو 1990.

## المراجع

### كتب ومجموعات

- Adler Alexandre, Cohen Francis, Décaillot Maurice, Frieux Claude et Robert Léon, *l'URSS et nous*, Éditions sociales, Paris, 1978.
- Afanasiev Youri (sous la direction de), *la Seule Issue : Sakharov et trente-trois intellectuels en lutte pour la perestroïka*, Flammarion, Paris, 1989.
- Aganbegian Abel G., *Perestroïka : le double défilé soviétique*, Economica, Paris, 1987.
- All Turig, *Revolution from Above*, Hutchinson, Londres, 1988.
- Antonov-Ovseyenko Anton, *The Time of Stalin : Portrait of a Tyranny*, Harper and Row, New York, 1983.
- Ardant Philippe et Mendras Marie (sous la direction de), *l'URSS de Gorbatchev*, Pouvours, Paris, 1988/45.
- Bahr Egon, *Für eine neue Ostpolitik*, Corno bei Siedler, Berlin, 1988.
- Bahre Rudolf, *Die Alternative*, Europäische Verlaganstalt, Cologne, 1977.
- Barnett Antony, *Soviet Freedom*, Pan Books, Londres, 1988.
- Bergson Abram et Levine Herbert S. (sous la direction de), *The Soviet Economy toward the Year 2000*, Allen and Unwin, Londres, 1983.
- Bloch Sidney et Boddaway Peter, *Russia's Political Hospitals*, Victor Gollancz, Londres, 1977.
- Beukharov N. I., *le Socialisme dans un seul pays*, 10/18, Paris, 1974.
- Carrière d'Encarnas Hélène, *l'Empire éclaté*, Flammarion, Paris, 1978.
- Casteriada Cornelius, *la Stracrate*, Paris, 1981.
- Castro Fidel, « Our Power is that of the Working People/Building Socialism in Cuba », *Speeches*, vol. 2, Pathfinder Press, New York, 1983.
- Chauvier Jean-Marie, *URSS : une société en mouvement*, Éditions de l'Aube, Paris, 1988.
- ~~Cornelius~~ Arkady N., *Breaking with Moscow*, Kopf, New York, 1985.
- Cohen Stephen F., *Rethinking the Soviet Experience*, Oxford University Press, 1985.
- Conquest Robert, *Russia after Khrushchev*, New York, 1965.

- Cornes W. R. et Crowley R. T., *The new KGB*, Harvester Press, Brighton, 1986.
- Coutousson Virginie, *Génération Gorbatchev*, Jean-Claude Lattès, Paris, 1988.
- Davies R. W. (sous la direction de), *The Soviet Union*, Allen and Unwin, Londres, 1978.
- Dawisha Karen, *Eastern Europe, Gorbachev and Reform*, Cambridge University Press, 1988.
- Delamotte Jeanne, *Stchekine, entreprise soviétique pilote*, Editions ouvrières, Paris, 1973.
- Deiler Desko, *Shadows and Whispers*, Harrap, Londres, 1987.
- Douglas Joseph D. L. et Haebler Amoretta M., *Soviet Strategy for Nuclear War*, Hoover Institution Press, Stanford, 1979.
- Duchêne Gérard, *L'Economie de l'URSS*, La Découverte, Paris, 1987.
- Dunlop John B., *The New Russian Nationalism*, Praeger, New York, 1988.
- Duve Freimut (sous la direction de), *Glasnost*, Rowohlt, Hambourg, 1987.
- Dyker David A., *The Process of Investment in the Soviet Union*, Cambridge University Press, 1983.
- Engels Friedrich, « Der Ursprung der Familie, des Privateigentums und des Staates », *Marx-Engels Werke*, tome 21, Dietz-Verlag, Berlin, 1962.
- Engels Friedrich, « Anti-Döring », *Marx-Engels Werke*, tome 20, Dietz-Verlag, Berlin, 1962.
- Epler Erhard et alii, *Kultur des Soviets : Gemeinsame Erklärung von SPD und SED*, Pahl-Rugenstein Verlag, Cologne, 1988.
- Ferenczi Caspar et Löhr Brigitta, *Aufbruch mit Gorbatschow ?*, Fischer Taschenbuch, Verlag, Frankfurt, 1987.
- Frankland Mark, *The Sixth Continent*, Hamish Hamilton, Londres, 1987.
- Galbraith J. K. et Menschikov Stanislav, *Capitalism, Communism and Coexistence*, Houghton, Mifflin and Co, Boston, 1988.
- Galgas Adrian, *Revolution ohne Schüsse*, Pahl Rugenstein, Cologne, 1988.
- George Vic et Manning Nick, *Socialism, Social Welfare and the Soviet Union*, Routledge and Kegan Paul, Londres, 1980.
- Goldfield Michael et Rothenberg Melvin, *The Myth of Capitalism Reborn*, Line of March Publications, San Francisco, 1980.
- Goldman Marshall L., *USSR in Crisis*, W. W. Norton, New York, 1983.
- Goldman Marshall L., *Gorbachev's Challenge*, W. W. Norton, New York, 1987.
- Gorbachev Mikhail, *Perestroika*, Flammarion, Paris, 1987.
- Gorbachev Mikhail, *Rapport politique du comité central du PCUS au XXVII<sup>e</sup> Congrès du PCUS*, Editions de l'agence Novosti, Moscou, 1986.
- Gorbachev Mikhail, *Demokratisierung, das ist das Wesen der Umgestaltung*, APN-Verlag, Moscou, 1988.
- Gordon L. A. et Nasimova A. K., *Rabotchni klass SSSR*, Nauka, Moscou, 1985.
- Grechko A. A., *The Armed Forces of the Soviet Union*, Progress Publishers, Moscou, 1977.
- Grigorenko Piotr, *Mémoires*, Presses de la Renaissance, Paris, 1980.
- Hitzer Friedrich (sous la direction de), *Zeitzeichen aus der Ferne*, Galgenberg, Hambourg, 1987.
- Hofmann Werner, *Was ist Stalinismus ?*, Distel-Verlag, Heilbronn, 1984.
- Holland Barbara (sous la direction de), *Soviet Sisterhood*, Fourth Estate, Londres, 1985.
- Hough Jerry F., *The Soviet Union and Social Science Theory*, Harvard, 1977.
- Ivanov S. P. (sous la direction de), *The Initial Period of War*, 1974, traduit et publié par l'US Air Force, US Government Printing Office, Washington, 1986.
- Joly Elena, *la Troisième Mort de Staline*, Actes/Sud, Paris, 1988.
- Kagarlitsky Boris, *The Thinking Reed*, Verso Books, Londres, 1988.
- Kahan-Ruble, *Industrial Labor in the USSR*, L.-Karl Schögel, New York, 1979.



- Kanapa Jean, *Kremlin-PCF: conversations secrètes*, Olivier Orban, Paris, 1987.
- Kéhayna Nina et Jean, *Rue du prolétaire rouge*, Le Seuil, Paris, 1978.
- Kéhayna Nina et Jean, *le Chantier de la place Rouge*, Le Seuil, Paris, 1988.
- Klein Dieter, *Chancen für einen friedensfähigen Kapitalismus*, Dietz-Verlag, Berlin, 1988.
- Kolondic Anton, *les Derniers Jours*, Fayard, Paris, 1982.
- Komarov Boris, *The Destruction of Nature in the Soviet Union*, Pluto Press, Londres, 1980.
- Legoux Charles-Etienne, *l'Entreprise soviétique et le marché*, Economica, Paris, 1979.
- Lampert Nicholas, *Whistleblowing in the Soviet Union*, MacMillan, Londres, 1985.
- Lane David, *State and Politics in the USSR*, Basil Blackwell, Londres, 1985.
- Langendijk van der Linden et Willemse (sous la direction de), *Gorbatsjov en de Arbeiders*, SUA, Amsterdam, 1988.
- Lavigne Marie (sous la direction de), *Economie politique de la planification en système socialiste*, Economica, Paris, 1978.
- Lélines V. I., « l'Etat et la révolution », *Œuvres*, tome 25.
- Lélines V. I., « les Tâches immédiates du pouvoir des soviets », *Œuvres*, tome 27.
- Lélines V. I., « Lettre au parti », *Œuvres*, tome 36.
- Lewin Moshe, *The Gorbachov Phenomenon*, Radius, Londres, 1988.
- Luxemburg Rosa, « Die Akkumulation des Kapitals », *Gesammelte Werke*, tome 5, Dietz-Verlag, Berlin, 1975.
- Luxemburg Rosa, « Die russische Revolution », *Gesammelte Werke*, tome 4, Dietz-Verlag, Berlin, 1974.
- McAulay Mary, *Politics and the Soviet Union*, Penguin Books, 1977.
- Mazomenova Tatyana (sous la direction de), *Women and Russia*, Basil Blackwell, Londres, 1984.
- Mandel Ernest, *Traité d'économie marxiste*, Julliard, Paris, 1962 ; réédition chez Christian Bourgois, Paris, 1986.
- Mandel Ernest, *le Troisième Age du capitalisme*, 10/18, Paris, 1976.
- Mandel Ernest, *la Crise*, Flammarion, Paris, 1985.
- Mandel Ernest, *The Meaning of the Second World War*, Verso Books, Londres, 1986.
- Marcus Lilly, *les Défis de Gorbatchev*, Pion, Paris, 1988.
- Marples David R., *Chernobyl and Nuclear Power in the USSR*, MacMillan, Londres, 1987.
- Marples David R., *The Social Impact of the Chernobyl Disaster*, MacMillan, Londres, 1988.
- Marx Karl et Engels Friedrich, « Das Kommunistische Manifest », *Marx-Engels Werke*, tome 4, Dietz-Verlag, Berlin, 1969.
- Marx Karl, « Artikel für die New York Daily Tribune », *Marx-Engels Werke*, tome 12, Dietz-Verlag, Berlin, 1961.
- Marx Karl, « Der Bürgerkrieg in Frankreich », *Marx-Engels Werke*, tome 17, Dietz-Verlag, Berlin, 1964.
- Medvedev Jaurès, *The Rise and Fall of T. D. Lyssenko*, Columbia University Press, 1969.
- Medvedev Jaurès et Roy, *A Question of Madness*, MacMillan, Londres, 1971.
- Medvedev Jaurès, *Nuclear Disaster in the Urals*, W. W. Norton, New York, 1979.
- Medvedev Jaurès, *Andropov au pouvoir*, Flammarion, Paris, 1983.
- Medvedev Jaurès, *Gorbachov*, Basil Blackwell, Londres, 1986.
- Medvedev Jaurès, *Soviet Agriculture*, W. W. Norton, New York, 1987.
- Medvedev Roy, *Les Hitsory Judge*, MacMillan, Londres, 1972.
- Medvedev Roy, *Sowjet-Bürger in Opposition*, Classen Verlag, Hambourg, 1973.

Medvedev Roy, *Leninism and Western Socialism*, Verso Books, Londres, 1981.

Messey Patrick, *la Kleptocratie*, La Table ronde, Paris, 1982.

Meyer Gert (sous la direction de), *Wir brauchen die Wahrheit. Geschichtsdiskussion in der Sowjetunion*, Pahl Rugenstein-Verlag, Cologne, 1988.

Mossman Margaret et Schröder Hans-Hennig (sous la direction de), *Gorbatschows Revolution von Oben*, Ullstein-Sachbuch, Francfort, 1987.

Murarka Dev, *Gorbatschew*, Ramsay, Paris, 1987.

*Narodnoté Khozyalstvo SSSR*, diverses années.

Navarro V., *Social Security and Medicine in the USSR*, Lexington Books, 1977.

Nekritsch Alexandre, *l'Armée rouge assassinée*, Grasset, Paris, 1968.

Nixon Richard, *Victory without War*, Simon et Schuster, New York, 1988.

Nove Alec, *Political Economy and Soviet Socialism*, Allen and Unwin, Londres, 1979.

Nove Alec, *The Economics of Feasible Socialism*, Allan and Unwin, Londres, 1985.

Oberg James E., *Uncovering Soviet Disasters*, Random House, New York, 1988.

Pavlevsky Jovan, *le Niveau de vie en URSS*, Economica, Paris, 1975.

Pisier-Kouchner Evalyne, *les Interprétations du stalinisme*, PUF, Paris, 1983.

Pojanski Nicolai et Rahr Alexander, *Gorbatschow, der neue Mann*, Ullstein, Francfort, 1987.

Popovskiy Mark, *l'URSS, la science manipulée*, Mazarine, Paris, 1979.

Potichay Peter J. (sous la direction de), *The Soviet Union, Party and Society*, Cambridge University Press, 1988.

Préobrajensky Eugène, *la Nouvelle Economique*, EDI, Paris, 19872

Preobrazhensky E. A., *The Crisis of Soviet Industrialization*, MacMillan, Londres, 1980.

*Das Programm der KPdSU*, 1962.

*Das Programm der KPdSU Neufassung*, APN-Verlag, Moscou, 1986.

*Prozessbericht über die Strafsache des trotzkistisch-stalinistischen Zentrums*, commissariat du peuple à la Justice, Moscou, 1936.

Radvanyi Jean, *le Géant aux paradoxes*, Editions sociales, Paris, 1982.

Radvanyi Jean, *l'URSS en révolution*, Editions sociales, Paris, 1987.

Rakovski Marc, *le Marxisme face aux pays de l'Est*, Savelli, Paris, 1977.

Ratouchinskaya Irina, *Grise est la couleur de l'espoir*, Pion, Paris, 1989.

Reiman Michal, *Die Geburt des Stalinismus*, EVA, Francfort, 1979.

Revuz Christine, *Ivan Ivanovitch écrit à la "Pravda"*, Editions sociales, Paris, 1980.

Rzedolsky Roman, *Die grosse Steuer- und Agrarreform Joasfs II*, Panstwowe Wydawnictwo Naukowe, Varsovie, 1961.

Samary Catherine, « Plan, marché et démocratie », *Cahiers d'étude et de recherche*, PEC, Paris, 1988.

Samary Catherine, *le Marché contre l'autogestion : l'expérience yougoslave*, Publisud/La Brèche, Paris, 1988.

Samizdat (sous la direction de George Saunders), *Voices of the Soviet Opposition*, Mond Press, New York, 1974.

Samizdat "XXI Siècle", *Une opposition socialiste en Union soviétique aujourd'hui*, Maspero, Paris, 1976.

Sagor Jacques, *Travail et travailleurs en Union soviétique*, La Découverte, Paris, 1984.

Sagor Jacques, *le Système militaire soviétique*, La Découverte, Paris, 1988.

Schlögel Karl, *Der rentierte Held*, Junius-Verlag, Hambourg, 1984.

Schmidt-Häuser Christian, *Gorbatschow, The Path to Power*, Pan Books, Londres, 1986.

- Schmidt-Effner Christian et Hübner Maria, *Russlands zweite Revolution*, Piper, München, 1987.
- Schultz Hans-Jürgen, *Die sowjetische Militärmacht*, ISP-Verlag, Frankfurt, 1985.
- Seurat François, *Le Système économique de l'URSS*, PUF, Paris, 1989.
- Shapiro Leonard et Gordon Joseph (sous la direction de), *The Soviet Worker from Lenin to Andropov*, Macmillan, Londres, 1981.
- Smith Hedrick, *The Russians*, Sphere Books, Londres, 1976.
- Sokolowski W. D. (sous la direction de), *Militärstrategie*, Berlin, 1965.
- Stalla J. W., *Werke*, tome 11, Dietz-Verlag, Berlin.
- Streffé Gérard, *la Dynamique Gorbatchev*, Editions sociales, Paris, 1986.
- Silas Walter, *Kein Vorbild für die DDR ?*, Deutschland-Archiv, deuxième semestre 1986.
- Szelexy I. et Karsai G., *la Marche au pouvoir des intellectuels : le cas des pays de l'Est*, Le Seuil, Paris, 1979.
- Tatu Michel, *Gorbatchev : l'URSS va-t-elle changer ?*, Centurion, Paris, 1987.
- Temps modernes (les), « L'URSS en transparence », Le Seuil, Paris, juillet-septembre 1987.
- Temps modernes (les), « Arménie-Diaspora », Le Seuil, Paris, juillet-septembre 1988.
- Thompson E. P. (sous la direction de), *Extremism and Cold War*, Verso Books, Londres, 1982.
- Tieckin Hillel et alii, *Plantose Wirtschaft*, Junius Verlag, Hambourg, 1981.
- Times Magazine, *Mikhail S. Gorbachov, An Intimate Biography*, Times Book, New York, 1988.
- Tökes R. L. (sous la direction de), *Dissent in Eastern Europe*, Basingstoke, Londres, 1979.
- Toranska Teresa, *Oni*, Flammarion, Paris, 1986.
- Treffen der Vertreter von Parteien und Bewegungen, die an den Feierlichkeiten zum 70. Jahrestag der grossen Oktoberrevolution teilnahmen, deux volumes, APN-Verlag, Moscou, 1988.
- Trepper Leopold, *le Grand Jeu*, Albin Michel, Paris, 1975.
- Trotsky Léon, *Littérature et Révolution*, Julliard, Paris, 1964.
- Trotsky Léon, *The Stalin School of Falsification*, Pioneer Publisher, 1937.
- Réédition chez Pathfinder Press, New York, 1971.
- Trotsky Léon, *Ma vie*, Gallimard, Paris, 1973.
- Trotski Leo, *Schriften über Russland*, Rasch und Röhling, Hambourg, 1988.
- Trotsky Léon, « La IV<sup>e</sup> Internationale et l'URSS », in *Œuvres*, tome 2, EDI, Paris, 1978.
- Trotsky Léon, *la Révolution traînée*, Grasset, Paris, 1937.
- Trotsky Léon, *les Crimes de Staline*, Maspero, Paris, 1973.
- The Case of Leon Trotsky*, Harper, New York, 1937.
- Ulam Adam B., *Russia's Failed Revolution*, Basic Books, New York, 1981.
- Vanderweide Emile, *Trois Conceptions de la Révolution russe*.
- Van Gendover Albert P., *The Limits of Destalinization in the Soviet Union*, Croom-Helm, Londres, 1986.
- Vassilievski A., *la Cause de toute une vie*, Éditions du Progrès, Moscou, 1984.
- Vassizki Nikolai, *Hedendaags Trotskisme tegen weide en ontspanning*, Uitgeverij Persagentschap Novosti, Moscou, 1986.
- Vlady Marina, *Vladimir ou le vol arrêté*, Fayard, Paris, 1987.
- Voslenky Michael, *la Nomenklatura : la vie quotidienne des privilégiés en Union soviétique*, Belfond, Paris, 1980.
- Walker Martin, *The Waking Giant*, Sphere Books, Londres, 1987.
- Willis David K., *les Privilégiés de la nomenklatura*, Presses de la Cité, Paris, 1985.
- Zaslarsky Victor, *Il Consenso Organizzato*, Il Mulino, Bologne, 1981.

Zaitsev Ilza., *la Corruption en Union soviétique*, Hachette, Paris, 1976.  
 Zinaïde Alexandre, *le Stalinsme et son « socialisme réel »*, La Brèche, Paris, 1982.  
 Zinoviev Alexandre, *le Communisme comme réalité*, L'Age d'homme, Paris, 1981.  
 Zinoviev Alexandre, *Homo Sovieticus*, Julliard, Paris, 1982.  
 Zinoviev Alexandre, *le Gorbatchévisme ou le Pouvoir d'une illusion*, L'Age d'homme, Paris, 1987.

## مقالات

Abelkine L., « L'orientation principale de la politique économique du PCUS », in *Kommunist* n° 5, 1986.  
 Abalkine L., « De l'élaboration des expériences historiques de l'économie soviétique », in *Kommunist* n° 16, 1987.  
 Afanasiev Youri, « Nous ne sommes que des débutants », in *Literaturnyay Gazeta*, 21 mars 1987.  
 Afanasiev Youri, « La force de la connaissance scientifique », in *les Nouvelles de Moscou*, janvier 1988.  
 Afanasiev Youri, « The XIXth Conference of the PCUS », in *New Left Review* n° 171, septembre-octobre 1988.  
 Afanasiev Youri, « Soixante-dix ans de mythe socialiste », in *la Pravda*, 26 juin 1988.  
 Aganbegian Abel, « Pourquoi fabriquons-nous quatre fois plus de tracteurs que les USA pour une production agricole moindre ? », in *les Temps modernes*, « L'URSS en transparence », Le Seuil, Paris, juillet-septembre 1987.  
 Aganbegian Abel, « New Directions in Soviet Economics », in *New Left Review* n° 169, mai-juin 1988.  
 Antosovitch Ivan, « Dialectics of an Integrated World », in *International Affairs*, Moscou, mai 1988.  
 Aah Timothy G., « The Empire in Decay », in *New York Review of Books*, 29 septembre 1988.  
 Bachtaneuk Guénadi, « Changer est faire œuvre révolutionnaire », in *la Nouvelle Revue Internationale* n° 1, janvier 1987.  
 Belk Marina, « La crise économique à l'Est en débat dans des revues officielles », in *Inprecor* n° 193, 1<sup>er</sup> avril 1985.  
 Bontsenko Anatoli, « Le mécanisme de freinage », in *les Nouvelles de Moscou*, 25 octobre 1987.  
 Bontsenko Anatoli, « Le pouvoir à l'époque stalinienne », in *les Nouvelles de Moscou*, 18 décembre 1988.  
 Bross Pierre, « Les trotskystes en Union soviétique. 1929-1938 », in *Cahiers Léon Trotsky* n° 6, 1980, et n° 7-8, 1981.  
 Browa Archie, « Comment Gorbatchev a pris le pouvoir — 1978-1988 », in *Poinoirs* n° 45, 1988.  
 Brumberg Abraham, « Moscow: the Struggle for Reform », in *New York Review of Books*, 30 mars 1989.  
 Chauvier Jean-Marie, « "Transparence" des débats, opacité des réformes », in *le Monde diplomatique*, mai 1987.  
 Chichikov J. V., « Le destin historique de la production marchande », in *Rabotchii Klass i Sovremennyy Mir* n° 6, 1987.  
 Charbaïlan Levon, « Quelques constatations sur l'Arménie soviétique », in *les Temps modernes*, « Arménie/Diaspora », Le Seuil, juillet-septembre 1988, Paris.

- Capoletari Bruno, « Perestroïka van onderop — De opmars der "informalny" », in *Oost-Europa Verskenningen* n° 98, août 1988.
- Crouzier Marie-Agnès, « Comment sauver les entreprises déficitaires soviétiques ? », in *le Courrier des pays de l'Est*, novembre 1988.
- Daniels Robert F., « Soviet Politics since Khrushchev », in Strong John W. (sous la direction de), *The Soviet Union since Khrushchev and Kosygin*, New York, 1971.
- Duncan W. R., « Castro and Gorbachov », in *Problems of Communism*, 1986.
- Frolov Ivan, « Commandes d'Etat et plan », in *EKO* n° 11, 1987.
- Galkin A. A., « La nouvelle pensée politique et les problèmes du mouvement ouvrier », in *Mirovaya Ekonomika i Mejdunarodnye Otnosheniya* n° 5, 1988.
- Gerskfeld Victor, « A Green Bolshevik in Moscow », in *Labour Focus on Eastern Europe*, septembre-décembre 1988.
- Gleizian Hervé, « Evaluation du niveau technologique de l'URSS », in *le Courrier des pays de l'Est*, septembre 1988.
- Gordon L. A., « Sotsialnaya politika v sfere opiatu troudu », in *Sotsiologicheskiya Issledovaniya* n° 4, 1987.
- Gruzdeva E. E., « Osobennosti obraza zhizni "inteligentnykh rabotnikov" », in *Robotchi Klass i Sovremenniy Mir* n° 2, 1975.
- Guetta Bernard, « L'URSS de Mikhaïl Gorbatchev, an V », in *le Monde*, 14, 15, 16 et 17 mars 1989.
- Holmes Jacqueline, « Work like a Man and also like a Woman », in *International Viewpoint* n° 115, 9 mars 1987.
- Ivanov I., « La démilitarisation de l'économie mondiale, un impératif urgent », in *Mirovaya Ekonomika i Mejdunarodnye Otnosheniya* n° 8, 1987.
- Kagarlitsky Boris, « Perestroïka, The Dialectic of Change », in *New Left Review* n° 169, mai-juin 1988.
- Kagarlitsky Boris, « De la perestroïka aux fronts populaires », in *Imprecor* n° 275 et n° 276, 31 octobre et 14 novembre 1988.
- Kahn Michèle et Jampel Wilhelm, « L'industrie de l'habillement à l'Est », in *le Courrier des pays de l'Est*, octobre 1987.
- Kahn Michèle, « La nouvelle politique de l'emploi », in *le Courrier des pays de l'Est*, novembre 1988.
- Kahn Michèle, « Les réformes dans le secteur du logement », in *le Courrier des pays de l'Est*, novembre 1988.
- Kartveli S., « Le nationalisme contre les nationalités », in *Pouvoirs* n° 45, 1988.
- Kostakov, « Le plein emploi, qu'entendons-nous par-là ? », in *Kommunist* n° 14, 1985.
- Koudrajev Vladimir et Lukachova Elena, « Les principes de l'état de droit socialiste », in *Kommunist*, août 1988.
- Krawtchenko Bohdan, « Arbeiter und Boss in der Sowjetunion », in *Gegenstimmen* n° 19 et 20, Vienne, 1985.
- Latis Otto, « De la restructuration du mécanisme économique », in *Kommunist* n° 13, 1986.
- Légrand Dominique, « La fièvre dans la paperasse », in *Imprecor* n° 251, 19 octobre 1987.
- Leiman Mel, « Some Theoretical Aspects of Socialism in East and West », (manuscrit).
- Leiman Mel, « Legacies of Soviet Planning », in *Against the Current*, janvier-avril 1988.
- Ligatchev I., « La nature révolutionnaire de la restructuration en URSS », in *la Nouvelle Revue internationale* n° 7, 1987.
- Mandel Ernest, « Once Again on the Trotskyist Definition of the Social Nature of the Soviet Union », in *Critique* n° 12, Glasgow, 1980.

- Mandel Ernest, « The Role of the Intellectual in History », in *New Left Review* n° 157.
- Mandel Ernest, « The Threat of Nuclear War and the Struggle for Socialism », in *New Left Review* n° 141, septembre-octobre 1983.
- Mandel Ernest, « La NEP en république populaire de Chine », in *Inprecor* n° 234, 19 janvier 1987.
- Mandel Ernest, « Bureaucratie et production marchande », in *Quatrième Internationale* n° 24, mai 1987.
- Mandel Ernest, « En défense de la planification socialiste », in *Quatrième Internationale* n° 25, septembre 1987.
- Maraver A., « Les habits neufs de Zhao Ziyang », in *Inprecor* n° 271 et n° 272, 5 et 19 septembre 1988.
- Matthews Mervyn, « Poverty in the Soviet Union », in *The Wilson Quarterly*, 1985.
- Medvedev Roy, « Panorama de la vie culturelle en URSS en 1986 », in *la Nouvelle Alternative* n° 4, Paris, décembre 1986.
- Meiksis Gregory, « Soviet Perceptions of War », in *New Left Review* n° 162, mars-avril 1987.
- Mirski G., « Du choix de la voie des pays en développement », in *Mitrovaya Ekonomika i Mejdunarodnyye Otnosheniya* n° 5, 1987.
- Molotov Boris, « L'histoire d'une fracture du bras », in *les Temps modernes*, « L'URSS en mouvement ».
- Mouradian Claire, « La question du Karabakh, hier et aujourd'hui », in *les Temps modernes*, « Arménie-Diaspora », Le Seuil, Paris, 1988.
- Orlov Youzi, interview, in *Inprecor* n° 237, 2 mars 1987.
- Palazzuelo Masse Enrique, « Panorama general de la Economía soviética. 1965-1985 », in *ICE*, juillet 1987.
- Palazzuelo Masse Enrique, « Las principales Líneas de Producción de la Industria soviética », in *ICE*, 9 janvier 1989.
- Pantin I.K., « Zur Genesis der sozialistischen Revolution in Russland », in *Obshchestvennyye Nauki* n° 5, 1987.
- Pletsch Anna-Jutta, « Selbstverwirklichung durch Arbeit », in *Osteuropa-Institut* n° 100, Munich, mai 1980.
- Ponomarev L. et Chlakarenko V., « Défi à l'irresponsabilité — Perestroïka contre bureaucratie », in *la Pravda*, 19 décembre 1988.
- Pogor Gavril, « Supprimer la bureaucratie », in *les Nouvelles de Moscou*, 17 juillet 1988.
- Primakov J., « Le sommet de Washington et les rapports soviéto-américains », in *Pravda*, 8 janvier 1988.
- Rosdolajsky Roman, « Über die Rolle des Zufalls und der "Grossen Männer" in der Geschichte », in *Kritik* n° 14, cinquième année, Berlin, 1977.
- Ruben Maria-Elisabeth, in *Osteuropa*, août-septembre 1986.
- Sakharov Andreï, « On Gorbachov », in *New York Review of Books*, 22 décembre 1988.
- Sagor Jacques, « Crises et mutations de l'économie soviétique », in *la Nouvelle Alternative* n° 4, décembre 1986.
- Schmidt-Häuser Christian, « Neue Weltansicht aus dem Kreni », in *Die Zeit*, 19 septembre 1986.
- Schmidt-Häuser Christian, « Was nicht ist, das ist nicht », in *Die Zeit*, 10 mars 1989.
- Schroeder G., « Soviet Living Standards », in *The Soviet Economy in the 80's*.
- Seppo David, « La classe ouvrière face à la "réforme" de Gorbatchev », in *Inprecor* n° 240, 13 avril 1987.

- Seppo David, « Une classe ouvrière sceptique », in *Inprecor* n° 251, 19 octobre 1987.
- Seppo David, « Montée des conflits du travail », in *Inprecor* n° 283, 6 mars 1989.
- Seppo David, « Labour Relations under the Soviet Economic Reform », in *International Viewpoint*, 15 janvier 1989.
- Severynska A., « Protesbeweging : sociale oppositie », in Langendijk, van der Linden et Willems, *Gorbatsjov en de Arbeiders*.
- Shania Theodor, « Introduction to Aganbegun, New Directions in Soviet Economics », in *New Left Review* n° 169, mai-juin 1988.
- Sluda Pyotr, « The Novocheboksarsk Tragedy, 1-3 June 1962 », in *Labour Focus on Eastern Europe*, septembre-décembre 1988.
- Smolâkrev D., « Un nouveau type de production marchande », in *Ekonomitscheskîe Naouki* n° 8, 1987.
- Stone I. F., « Another Betrayal by Psychiatry ? », in *New York Review of Books*, 22 décembre 1988.
- Szentes Tomas, « World Economic Crisis, University Project on the Emergence of New Social Thought », ronéotypé, 1984.
- Tartarin R., « Le mode de production de l'économie soviétique », in *Cahiers de l'INSA*, Paris, 1979.
- Tieklin Hillel, « De Tegenstrijdigheden van Gorbatsjov », in Langendijk, van der Linden et Willems, *Gorbatsjov en de Arbeiders*, op. cit.
- Van den Berg G. P., « Arbeidsrecht en Arbeidspolitiek », in Langendijk, van der Linden et Willems, *Gorbatsjov en de Arbeiders*, op. cit.
- Vazetaki Nikolai, « Le trotskysme moderne, idéologie et pratique », Agence de presse Novosti, décembre 1988.
- Wienicki Jan, « Ein Marshall-Plan für Osteuropa ? Warnung vor falschen Erwartungen », in *Neue Zürcher Zeitung*, 26-27 novembre 1988.
- Zagladine V. V., « Les buts programmatiques du PCUS et les problèmes globaux », in *Voprosy Filosofii* n° 2, 1986.
- Zatyguine Serguei, « Le "projet du siècle" : détournement de fleuves, détournement de la science par la bureaucratie », in *Novyi Mir*, reproduit dans *les Temps modernes*, « L'URSS en transparence », op. cit.
- Zaslavskaya Tatiana, « Quelle réforme économique en Union soviétique ? », in *l'Alternative* n° 26, mars-avril 1984.
- Zaslavskaya Tatiana, « Remettre l'économie sur ses pieds », in *Kommunist*, reproduit dans *les Temps modernes*, « L'URSS en transparence », Le Seuil, Paris, juillet-septembre 1987.

## المحتويات

5	مقدمة الناشر .....
9	المقدمة .....
	الفصل الأول:
25	التناقضات الموضوعية في المجتمع السوفييتي وظواهر الأزمة المتنامية .....
	الفصل الثاني:
50	انبعاث رأي عام متنوع .....
	الفصل الثالث:
72	اشتداد أزمة الستام المخصوص في الاتحاد السوفييتي .....
	الفصل الرابع:
102	من أين أتى غورباتشيف وماذا يمثل؟ .....
	الفصل الخامس:
126	البريسترويكا أو إصلاحات غورباتشيف الاقتصادية .....
	الفصل السادس:
151	الغلاسنوست أو إصلاحات غورباتشيف السياسية .....
	الفصل السابع:
178	سياسة غورباتشيف الخارجية و«التفكير الجديد» .....
	الفصل الثامن:
209	«أثر غورباتشيف» في «المعسكر الاشتراكي» واستحالة الغلاسنوست في بلد واحد .....



	الفصل التاسع :
240	لا وجود لجواب متكامل على الأزمة الأيديولوجية - الأخلاقية .....
	الفصل العاشر :
278	غورباتشيف وعدم استكمال تصفية الستالينية .....
	الفصل الحادي عشر :
312	معضلات غورباتشيف .....
	الفصل الثاني عشر :
339	ديالكتيك الإصلاحات والحركة الاجتماعية .....
	الفصل الثالث عشر :
375	مستقبل تمهيرة غورباتشيف .....
404	تعقيب .....
435	المراجع .....







Genomic Organization of the Alexan-  
dria Library (1991)  
*Genomic Organization of the Alexandria Library*



«ما زال نجاح غورباتشيف أبعد من أن يكون مضموناً، حتى لو كان فشله، ناهيك بسقوطه، أمراً غير مضمون هو الآخر. إننا نشهد مبقاً مزدهراً على عكس مدار الساعة. فلن يستمر غورباتشيف في السلطة ما لم تحوز البيروسترويكا نتائج ملموسة. سواء فيما يتعلق بتسريع النمو الاقتصادي أو في مجال رفع مستوى معيشة الجماهير (...).»

«لن يستمر غورباتشيف في السلطة ما لم يتسع النشاط الجماهيري السياسي إلى الحد الذي يضع أخصامه في الجهاز أمام أمرين: إما اعتباره الخيار الأقل سوءاً بين الخيارات المطروحة (...)، أو تتم إزاحتهم بفعل الحركة الجماهيرية.»



BEV